

مركز دراسات الوحدة العربية

التحديات "الشرق أوسطية" الجديدة والوطن العربي

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

احمد صدقي الدجاني
احمد يوسف احمد
اسماعيل صبري عبد الله
الياس سابا
برهان الدجاني
جلال امين
سعيد النجار
سمير امين
طلعت مسلّم
عادل حسين
غسان سلامة
محمد الاطرش
محمود عبد الفضيل
محمود عزمي



مركز دراسات الوحدة العربية

التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

احمد صدقي الدجاني
احمد يوسف احمد
اسماعيل صبري عبد الله
اليا س سابا
برهان الدجاني
جلال امين
سعيد النجار
سمير امين
طلعت مسلم
عادل حسين
غسان سلامة
محمد الاطرش
محمود عبد الفضيل
محمود عزمي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية/أحمد صدقي الدجاني . . .[وآخ.].

٤٠٥ ص.

يشتمل على فهرس.

١. الشرق أوسطية. ٢. الصراع العربي - الاسرائيلي. ٣. العلاقات العربية. أ. الدجاني، أحمد صدقي. ب. ندوة الوطن العربي والتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة (١٩٩٣: بيروت).

327.11

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، آذار/مارس ١٩٩٤

الطبعة الثانية: بيروت، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

المحتويات

القسم الثالث

الجوانب العسكرية للتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة

القسم الرابع
ما العمل؟ مائدة مستديرة

الملاحق

كلمة الافتتاح

خير الدين حسيب (*)

يسرّني باسم مركز دراسات الوحدة العربية أن أرحّب بكم في هذه الندوة، مقدّراً ومعتزّاً بتلبيتكم دعوة المركز رغم معرفتي بالمشاغل الكثيرة لمعظمكم.

أيها الإخوة

تمرّ الأمة العربية حالياً بمرحلة من أخطر ما مرّت به في التاريخ العربي المعاصر، وتواجه عدداً من التحديات لخّصها تقرير أخير غير تقليدي وجريء أعدّته الجامعة العربية بما يلي:

«١ ـ التحديات الداخلية

ـ عدم صياغة أهداف واحدة لجميع البلدان العربية، مما يؤدي بهذه البلدان إلى اتباع سياسات وطنية تتناقض أحياناً مع الأهداف القومية.

ـ عدم الاتفاق على مواجهة التحديات الموجّهة إلى الأقطار العربية.

ـ غياب الإرادة العربية لتعزيز الجهد القومي المشترك.

ـ استنفاد طاقة العرب في عدد من الخلافات أو الصراعات الاقليمية الفرعية.

ـ فقدان آليات فعّالة للعمل العربي المشترك.

ـ محاولات تهميش الأمة العربية في ظل النظام الدولي الجديد.

ـ تدخّل الدول الكبرى في شؤون بعض البلدان العربية تحت حجج وذرائع مختلفة مثل حماية الأقليات في المنطقة على أساس ديني أو عرقي.

(*) مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

«٢ ـ التحديات الاقتصادية

ـ إن البلدان العربية تعيش حالة تخلّف شديد في المجال العلمي والتقاني، بينما يشهد العالم تغيّرات كيفية بتأثير من الموجة الثالثة من الثورة التقانية في المجالات المختلفة.

ـ تمركز أكثرية الاقتصادات العربية حول النفط العربي، الأمر الذي أدّى إلى تقوية النزعة إلى الاستيراد والاستهلاك على حساب الانتاج المحلي.

ـ فشل البلدان العربية في التقدّم على طريق التكامل الاقتصادي تنفيذاً لقمة عمّان عام ١٩٨٠.

ـ إن بعض شروط الانتاج في الوطن العربي تقع تحت سيطرة أطراف اقليمية ودولية تقوم بابتزاز البلدان العربية، وربما تكون المياه هنا من العوامل التي تهدّد الأمن الداخلي للبلدان العربية.

«٣ ـ التحديات الثقافية

ـ إن الاشكاليات الثقافية الكبرى داخل الوطن العربي تشكّل، في حد ذاتها، معضلات أمنية قومية. فالهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية محكومة إلى حد كبير بطبيعة التكوين الثقافي للمجتمعات العربية.

ـ استمرار الفشل في تصحيح الاستجابة الثقافية للتحديات المطروحة على الأمة العربية، منذ بداية الغزو الاستعماري الغربي للوطن العربي، وفشلها في عملية دمج الحداثة والتقاليد الثقافية الموروثة والأصيلة في كل واحد، لصالح نتاج أنماط من التكيّف الايجابي وإبداع حلول ثقافية فعّالة للتحديات المطروحة على صُعُد الحياة الاجتماعية كافة.

«٤ ـ التحديات الاقليمية

ـ تحديات اسرائيل وايران وتركيا والقرن الافريقي.

«٥ ـ التحديات الدولية

ـ محاولات الهيمنة والأطماع الأجنبية في ثروات الوطن العربي.

ـ احتمالات بثّ التفرقة بين البلدان العربية.

ـ احتمالات التدخّل في شؤونها الداخلية على أساس ديني أو عرقي، واحتمالات إضعاف الدور العربي في الساحة الدولية».

* * *

وتـواجه الأمـة العربيـة هذه التحـديات الخـطيرة والكبـيرة وسط أوضـاع عـربيـة يمكن تلخيصها بالآتي:

١ ـ إن النظام الاقليمي العربي في أسوأ حالاته، وهو في حـالة قـريبة من الشلل، بعـد أن تعـرّض هذا النـظام، وفي السنوات الأخـيرة بشكل خـاص، إلى امتحان، بـل محنة كبـيرة لم يستطع الخروج منها حتى الآن. فقد فشل في هذا الامتحان والمحنة ما نسمّيه «الأمن القـومي العربي» واتفاقية الدفاع العربي المشترك بشكل خاص، ودفعت واندفعت الأنـظمة العـربية في مواجهة عسكرية مع بعضها البعض، وغـزا وتحالف بعضهـا ضد بعض مـع قوى من خـارج النظام الاقليمي العربي. ولم يستطع النظام الاقليمي العربي حتى الآن أن يوجـد آلية قـانونيـة عربية وسلميّة لحل النزاعات العربية ـ العربية. ناهيك عن عجـزه حتى الآن عن تحقيق تنمية عربية شاملة، كما زادت تبعيّته السياسية والاقتصادية الخارجية.

٢ ـ لقد أصاب نسقَ القيم في هذا النظام الاقليمي العربي خللٌ شديـد، وأصبحت بعض المسلّمات والثـوابت من تلك القيم موضـع تفسيرٍ وتسـاؤل وانتهاك صـارخ أحيانـاً. فلم يعـد تحرير الأرض العـربية في فلسـطين المحتلة هدفـاً أساسيـاً، بعد أن أصبـح طلب المفاوضـات المباشرة غير المشروطة مطلباً عربياً رسمياً للكثيرين، وازدادت تنازلاتنا لاسرائيل وأمريكا. وما كنا نرفضه في الخمسينيات والستينيات صرنا نقبله في السبعينيـات والثمانينيـات والتسعينيات، بـل وحتى نتوسّـل في الحصول عليـه، ودون أن نتمكّن من ذلـك. ويجـري ذلـك كله بـاسم «الواقعية»، ووسط حملة إعلامية مكثّفـة من «التطبيـع النفسي» للتعامـل مع العـدو الصهيوني وإلى مزيد من التنازلات، كادت تحوّل «السلام العادل» إلى «استسلام». وللأسف فإن بعضاً من النخبات المثقفة يساهم بأشكال مختلفة في الترويج لهذا «التطبيع النفسي» مع العدو.

٣ ـ لم يعد الاستقلال الوطني والقومي، الذي ناضل العرب على مدى ثمانية عقود، ودفعوا وضحّوا بالكثير من أجله، لم يعد قيمة وقضية مسلّماً بها، إذ عاد بعض العـرب إلى الترحيب، بل الدعوة إلى التواجد الأجنبي على أراضٍ عربية. ويتم ذلك كله صراحة وعـلانية، ووسط سكوت وتسليم معلنين أو مبطنين، وأحياناً مدفوعي الثمن، من أطراف عربية أخرى.

٤ ـ والعلاقات العربية ـ العربية تعاني أنظمتهـا انقسامـات وتوتـرات حادة لم تشهـدها من قبل بهذه الحدّة، وتجري محاولات لمدّ هذه الانقسامات إلى المستويات الشعبية أيضاً.

٥ ـ والجامعة العربية، ومعظم مؤسسات العمل العربي المشـترك، تعاني حـالةً من الشلل، يتجلّى بالعجز الكامل عن تضميد الجراح العربية المتزايـدة وعن انقاذ أقـطار عربيـة من مآسٍ تهدد وجودها. كما أصبحت الولايات المتحـدة، واقعياً، عضـواً فاعـلاً رئيسياً ومـوجهاً، وإنْ كان غير رسمي، في ما تبقّى من النظام الاقليمي ومؤسساته الرسمية، وبخاصة جامعة الدول العربية التي تعاني إضافة إلى أمراضها الأخرى، وصاية عليها مصرية وأمريكية واقعية.

٦ ـ وعلى المستوى القطري، فإن الأنظمة العربية عموماً، وبدرجات مختلفة، لم تعد لـديها خطوط حمر قومية لا تستطيع تجاوزها. وما كانت تفعله أو تتداوله سراً أصبحت تجهر بـه علناً

ودون مواربة أو خجل. وانها تنطلق الآن من نظرة ومصلحة قطرية آنية وضيقة، وغالباً ما تكون هي مصلحة النظام وحتى الحاكم نفسه، بغض النظر عن النتائج المترتبة على الأقطار العربية الأخرى وحتى على شعوب تلك الأقطار وأنظمتها نفسها في الأجلين المتوسط والطويل.

٧ ـ إن الشعوب العربية في أقطارها المختلفة مغيّبة، بدرجة أو بأخرى، عن المشاركة في صنع القرارات المصيرية. وإن الخطوات المتواضعة والخجولة التي خطاها البعض في مجال الانفتاح والتعددية السياسية ما لبث أن انتكس بعضها، ولا يزال القليل الباقي منها مجهول المصير. كما ان الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان مستمرة ومتزايدة على امتداد الوطن العربي، وفي وقت يجنح فيه الكثير من السياسات المتبعة على صعيد الأمن الداخلي إلى ردود أفعال متسارعة تنتهك القوانين المرعية وحقوق الانسان بما ينذر بالمزيد من الكوارث الأمنية.

* * *

أيها الإخوة

في ظل هذه التحديات التي تواجه الأمة العربية، ووسط هذه الأوضاع العربية التي تم وصفها، تنعقد ندوتكم هذه لمناقشة **التحديات الشرق أوسطية الجديدة** التي تواجه هذه الأمة.

وعلى غير عادة المركز في ندواته، التي تضم عادة عدداً كبيراً من المفكرين والممارسين والخبراء العرب، والتي تهدف ـ إضافة إلى مناقشة موضوع الندوة ـ إلى تحقيق أوسع تعارف وتفاعل فكري ممكن بين المشاركين فيها من الأقطار العربية المختلفة، أقول: على غير عادة المركز في ندواته، فقد اختار وفضّل، نظراً لأهمية وخطورة موضوع هذه الندوة، أن تضم عدداً محدوداً من المشاركين، وعدداً محدوداً من أوراق العمل، لتمكين الندوة من القيام بحوار ومناقشة عميقة لموضوعها. كما حرص المركز كعادته، وضمن هذا العدد المحدود للمشاركين في الندوة، على أن يمثّلوا وجهات نظر ومدارس فكرية وسياسية وطنية وأجيالاً مختلفة.

يبقى أن هدف الندوة هو مستقبلي أساساً، وأن لا يكون مقتصراً على ردود الفعل، وإنما يتجاوزه إلى الفعل، وهو ما يتمنى المركز أن يكون موضع اهتمامكم وتركيزكم في مناقشات هذه الندوة، وأن تُبذل محاولة جادة في هذه الندوة للإجابة عن سؤال: **ما العمل؟** ومحاولة إعطاء تصوّر خطة لخطوط عامة عريضة لكيفية مواجهة هذه التحديات والخروج من الأوضاع العربية الراهنة. وهو تحدّ للعقل العربي ونخبه المفكّرة وللمشاركين في هذه الندوة بالذات.

وليس المطلوب في الإجابة عن سؤال: ما العمل؟ ووضع تصورات لخطة مستقبلية لمجابهة هذه «التحديات الشرق أوسطية الجديدة»، هو اقتراح سياسات وإجراءات مثالية غير قابلة للتطبيق في ظل الأوضاع العربية الراهنة، بل إن المطلوب في رأيي هو خطة عمل قابلة للتطبيق على مستوى الأنظمة والشعوب العربية في وضعها الراهن، للانتقال بها إلى الأوضاع المرغوب فيها.

وأرجو، من باب التذكير، وأنتم تحاولون الاجابة عن سؤال: ما العمل؟ ووضع تصور لخطة عمل قابلة للتطبيق، ولأن أي برنامج عمل مقترح يتوقف تنفيذه والنجاح فيه على موقف وردود فعل الأنظمة العربية وشعوبها معاً تجاهه، فإنه، وفي الاستجابة للتحدّي الكبير الذي تواجهونه في هذه الندوة، أرى من المفيد أن تأخذوا بنظر الاعتبار الملاحظات التالية:

١ ـ إن الأنظمة العربية الحالية عموماً مفروضة على شعوبها بشكل أو آخر، وانها لم يتم اختيارها من قبل شعوبها اختياراً حرّاً. كما ان هذه الشعوب غير راضية عن أنظمتها، بدرجات مختلفة من الرفض، وانها غير قادرة، حتى الآن على الأقل، على تغيير أنظمتها وحكّامها، مهما كان ذلك مطلوباً ومرغوباً فيه.

٢ ـ إنه رغم فشل هذه الأنظمة العربية عموماً، وبدرجات متفاوتة، في تحقيق الأهداف والطموحات الرئيسية لشعوبها، وأنها هي التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه، فإنها الأطول عمراً في التاريخ العربي المعاصر، باستثناءات أقل من القليل.

٣ ـ إن هذه الأنظمة العربية هي ما بين خائفة و/أو مرعوبة أو مخترقة أو تابعة أو محاصرة من القوة الأعظم المسيطرة حالياً على النظام العالمي، وأقصد الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ ـ إن الشعوب العربية، رغم معاناتها الشديدة من أنظمتها، أثبتت ـ رغم ما يبدو أحياناً من نجاح الأنظمة العربية في ترويضها ـ في مناسبات كثيرة أنها لا تزال تحمل قدرات على النهوض والاستجابة إذا ما توفّر لها من يدلّها على طريق الخلاص، ويتمتع بالمصداقية، ولذلك فإنها يمكن ويجب أن تكون، محطّ أملنا في المراهنة عليها في المستقبل.

٥ ـ إن أية رؤية وخطة عملية مستقبلية لا بد أن تأخذ بنظر الاعتبار طبيعة وواقع هذه الأنظمة العربية وحال شعوبها، وأن يتفتق فكرها وتبدع طروحات ممكنة ومرحلية وانتقالية إلى أوضاع أفضل.

أيها الإخوة

إنني أشفق على ندوتنا هذه من عظم المسؤولية التي أُلقيت على عاتقكم، ولكنني كلي أمل في أن تكون عند حسن ظن أمتنا بها، وأن نخرج من هذه الندوة وهذا التحدي بما يساعد في إعطائها بعض الأمل لخروجها من حالة الضياع والتمزّق واليأس الحالية.

ولعلّكم في مناقشاتكم واقتراحاتكم، تتمكّنون من ابتداع صيغ لتفعيل دور المفكرين العرب ومراكز الأبحاث والدراسات العربية، على قلّتها، في بحث المشاكل الراهنة التي تواجهها الأمة العربية، واقتراح سياسات وبدائل مستقبلية لحلولها، وتتمكنون أيضاً من استنباط وسائل وآليات أفضل لاستفادة صانع القرار العربي مما قد تستطيع انجازه وتتقدّم به، وهي حلقة مفقودة إلى حد كبير في الوقت الحاضر.

يبقى أن أقول إنكم ـ كما اعتاد المركز عليه في ندواته السابقة، وحرص على توفيره وضمانه للمشاركين فيها حيثما عقدت ـ مدعوون للبحث والمناقشة في هذه الندوة بكل حرية

وصراحة وجرأة، ودون خوف من قيود أو اعتبارات غير ما تفرضه الاعتبارات العلمية والموضوعية والحوار الحضاري. وتجربة خمس وعشرين ندوة سابقة تمدّنا بزاد مشجع على التمسّك بحرية المناقشة العقلانية غير المقيّدة بحساسيات أو انفعالات أو تحيّزات غير موضوعية. وسيكون المركز من جهته حريصاً وأميناً على نقل ووضع كل آرائكم ومناقشاتكم في هذه الندوة في الكتاب الذي سينشر حولها خلال الأشهر الثلاثة القادمة.

ومن أجل الحرص على حرية مناقشاتكم، فقد حرصت في هذه الكلمة الافتتاحية على أن لا أستبق مناقشاتكم بتقييم أو رأي مباشر حول الموضوع المطروح على ندوتكم، دفعاً لأي تأثير لذلك في توجيه مناقشاتكم أو محاولة حصرها في إطار معين.

كما أود أن أتوجّه بالشكر إلى الأخ جميل مطر، الذي حالت ظروفه الصحية الطارئة دون وجوده بيننا، على ما بذله من مشورة وجهد في الإعداد لهذه الندوة، ولكن المركز وحده يبقى مسؤولاً عن الإعداد لها وتنظيمها، وعن أي تقصير فيها.

وختاماً، أكرّر ترحيبي بكم جميعاً في هذه الندوة، وفي بيروت بالذات، شاكراً تلبيتكم الدعوة ومساهمتكم الفكرية فيها، معتذراً لكم جميعاً عن برنامج لها حرص المركز على أن يستفيد منه إلى أقصى ما يمكن من وجودكم في الندوة، مع كل ما سيسببه لكم ذلك من إرهاق، نعلم مسبقاً كم سيكون كبيراً.

وفقكم الله في هذه الندوة إلى نجاح أنتم الأقدر على إبداعه.

المشاركون

أحمد صدقي الدجاني رئيس المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم، منظمة التحرير الفلسطينية. عضو المجلس المركزي الفلسطيني.

أحمد يوسف أحمد رئيس معهد البحوث والدراسات العربية، وأستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

اسماعيل صبري عبد الله رئيس منتدى العالم الثالث، القاهرة.

الياس سابا عضو مجلس ادارة البنك المتحد للأعمال، بيروت.

انطوان حداد رئيس تحرير مجلة **شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت.

برهان الدجاني الأمين العام للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، عمّان.

سليم الحص رئيس مجلس الوزراء في لبنان، سابقاً، بيروت.

جلال أمين أستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية.

جهاد الزين كاتب صحفي، جريدة السفير، بيروت.

حسام عيسى أستاذ بكلية الحقوق، جامعة القاهرة.

حسين أبو النمل باحث، بيروت.

خير الدين حسيب مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

سعيد النجار أستاذ بجامعة القاهرة، جمعية النداء الجديد، القاهرة.

غازي العريضي المستشار السياسي لرئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، بيروت.

سمير أمين أستاذ جامعي، داكار ـ السنغال.

سمير المقدسي الرئيس المنتدب للجامعة الأميركية في بيروت.

السيد يسين مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة **الأهرام**، القاهرة.

طلعت مسلّم لواء أركان حرب متقاعد، القاهرة.

عادل حسين رئيس تحرير جريدة **الشعب**، وأمين عام حزب العمل، القاهرة.

عبد الملك الحمر محافظ البنك المركزي، سابقاً، أبو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة.

علي أومليل الأمين العام لمنتدى الفكر العربي، عمّان.

علي محافظة رئيس جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

غسان سلامة أستاذ جامعي، باريس.

كمال حمدان رئيس القسم الاقتصادي في مؤسسة البحوث والاستشارات، بيروت.

ماجد كيالي باحث، دمشق.

محمد الأطرش اقتصادي، دمشق.

محمد زكريا اسماعيل باحث، دمشق.

محمد سيد أحمد كاتب صحفي، جريدة **الأهرام**، القاهرة.

محمود عبد الفضيل أستاذ زائر في جامعة السوربون، وأستاذ في جامعة القاهرة.

محمود عزمي باحث، بيروت.

ناصيف حتي أستاذ وباحث، مكتب الأمين العام، جامعة الدول العربية، القاهرة.

نجيب عيسى أستاذ جامعي، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، بيروت.

القسم الأول

الجوانب السياسية للتحديات "الشرق أوسطية" الجديدة

١ - العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية

أحمد يوسف أحمد (*)

أعادت التطورات الأخيرة ـ وبالذات منذ توقيع الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ ـ طرح قضية النظام العربي والنظام الشرق أوسطي مجدداً، وعلى نحو ملحّ. وغني عن الذكر، بطبيعة الحال، أن هذا الطرح ليس جديداً، وإنما هو طرح يمكن ردّه إلى ظهور مفهوم الشرق الأوسط على أيدي القوى الدولية ذاتها التي تتناقض مصالحها مع تجسيد الرابطة العربية بشكل أو بآخر. وقد كان هذا الأمر واضحاً بصفة خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية حينما دارت كافة التصورات الخاصة بمستقبل المنطقة لدى القوى الدولية القائدة في النظام الدولي حينذاك حول مفهوم الشرق الأوسط، بشكل أو بآخر، بدءاً بمشروع قيادة الشرق الأوسط، ومروراً بحلف بغداد، ووصولاً إلى مشروع ايزنهاور. وإذا كانت الحركة القومية العربية قد تكفلت إلى حين، بفضل عنفوان المد الذي اتسمت به في تلك المرحلة، بإجهاض معظم هذه المشاريع ووأدها في مهدها، فإن ظروف الانحسار القومي اعتباراً من النصف الثاني من الستينيات قد سمحت من جديد بإحياء الطرح الشرق أوسطي لمستقبل المنطقة التي تعيش فيها.

وقد بدأ الطرح الجديد على نحو جاد، وإن يكن جزئياً بموجب السلام المصري ـ الاسرائيلي الذي اكتملت أبعاده القانونية بتوقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل في آذار/ مارس ١٩٧٩، إذ إنه طبقاً لأسس هذا السلام أصبحت اسرائيل طرفاً في علاقة أكيدة بدولة ذات دور قائد، إن لم تكن صاحبة الدور القائد في النظام العربي. ولهذا ـ دون شك ـ دلالته

(*) أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

التي لا تحتاج إلى تعليق بخصوص دخول اسرائيل طرفاً، ولو على نحو غير مباشر في التفاعلات العربية. وقد تكفّل الرفض العربي شبه الشامل للسياسات المصرية في حينه من جانب، والإحجام الشعبي المصري - بل والرسمي في أحيان كثيرة - عن الاندفاع في طريق التطبيع مع اسرائيل، تكفل بإيقاف الإطار الشرق أوسطي الجديد عند حدود معينة، غير أن هذه الحدود بدأت تنفرج بالتدريج بعد أن ذاب الرفض العربي، سواء بسبب الإخفاق المتكرر في تقديم بديل حقيقي لسياسات السادات في التسوية السلمية مع اسرائيل، أو بسبب الحقائق الاقليمية الجديدة التي طرأت على المنطقة في أعقاب نشوب الحرب العراقية - الايرانية الذي تزامن تقريباً مع بدايات العلاقة المصرية - الاسرائيلية الرسمية الجديدة. ففي ظل ذلك الإخفاق من جانب، وما بدا من احتياج للوزن المصري في مواجهة التطورات المقلقة للحرب العراقية - الايرانية من المنظور العربي من جانب آخر، اتخذت قمة عمان ١٩٨٧ قرارها بتكييف مسألة استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول العربية باعتبارها مسألة ثنائية من صميم حقوق السيادة الخاصة بكل دولة عربية، وعليه فقد أعادت كافة الدول العربية، وإن يكن على نحو تدريجي، علاقاتها مع مصر، فضلاً عن انتهاء تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية وما ترتب عليه من اجراءات بحضور مصر لقمة الدار البيضاء في أيار/ مايو ١٩٨٩. وهكذا تمّت تسوية معضلة العلاقات العربية - المصرية، ولكن على النحو الذي أوجد في النظام العربي، الذي استعاد تماسكه إلى حين، بعداً «شرق أوسطي» أكيداً من خلال استمرار العلاقة المصرية - الاسرائيلية من جانب، وإعادة العلاقات المصرية - العربية، من جانب آخر.

وفي حينه، تكفّل ما بدا أنه صحوة مؤقتة في النظام العربي (ما بين قمّة عمّان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ إلى قمة بغداد في أيار/ مايو ١٩٩٠) بإخفاء السمة الشرق أوسطية الجديدة التي بدأ وجودها بوضوح، وإن يكن على نحو ضعيف، غير أنه مع زلزال الخليج اعتباراً من آب/ اغسطس ١٩٩٠ فقد الجسد العربي كثيراً من مناعته، وتسارعت الأحداث بما في ذلك التطورات التي استجدّت في طريق التسوية السلمية للصراع مع اسرائيل، ووقّع الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي في هذا الإطار في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ ليصبح سواء من حيث دلالاته غير المباشرة أو نصوصه المباشرة ركناً أساسياً في استمرار تبلور البعد الشرق أوسطي في المنطقة. وإذا استمر النموذج العام الحالي لتطور الصراع - وهو أمر من المرجح أن يحدث في المستقبل المنظور - فإن النظام الشرق أوسطي سيزداد نمواً على الأرجح، ويطرح هذا كله تحديات بالغة الخطورة على النظام العربي حاضراً ومستقبلاً.

وتهدف هذه الورقة إلى المساهمة في النقاش الدائر حول طبيعة ومضمون هذه التحديات وكذا كيفية مواجهتها. ولقد تضمّن هذا النقاش، كما يعرف متابعوه، أبعاداً شتى، وتنوّعت الحجج المستخدمة فيه وتشابكت واصطدمت، وليس في النية أن تقدم هذه الورقة مسحاً أو تحليلاً شاملاً للحجج التي استخدمت في الجدل الفكري الدائر، ليس لغزارة ما سطِّر وقيل (وما زال) في هذا الصدد، ولكن لأن هذه الحجج بالتأكيد قد أصبحت مألوفة لدى كافة المعنيين بهذه القضية، ولم يعد تكرار سردها وتحليلها مهماً بقدر أهمية طرح بعض الأسئلة

المحورية التي انبثقت من خلال الجدل الدائر بشكل أو بآخر.

وسوف تحاول الورقة الإجابة عن أسئلة ثلاثة رئيسية. **أولها**، يتعلق بحقيقة وجود النظام العربي، **والثاني**، بحاضر النظام الشرق أوسطي، **والثالث**، بمستقبله.

وينبع منطق الأسئلة الثلاثة السابقة من عدد من «الأفكار» التي يبدو من طرح أصحابها لها أنهم يريدون أن يرفعوها إلى مصاف المسلمات، وهي ليست كذلك في رأي كاتب هذه السطور؛ **فالفكرة الأولى** التي فرضت السؤال الأول تتعلق برفض فريق من المشاركين في الجدل حقيقة وجود نظام عربي أصلاً، أما **الفكرة الثانية** فهي التي يصور أصحابها أن النظام «الشرق أوسطي» بات واقعاً قائماً، أو على أقل الفروض وشيكاً بعد الاختراق الهائل الذي حققه الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وأما **الفكرة الثالثة** فمفادها أن النظام «الشرق أوسطي» يمثل «نداء المستقبل».

ويمكن القول بأن الفروض المطروحة للاختبار في هذه الورقة تتمثل في إنكار كون هذه الأفكار مسلمات ينبغي علينا التسليم بها، وقد تتضمن ـ أي هذه الأفكار ـ بعض عناصر من الحقيقة، لكنها في مجملها ممكنة التفنيد والدحض على نحو يبدو سهلاً على الأقل في بعض الأبعاد.

أولاً: إنكار النظام العربي بأثر رجعي

عندما تثار قضية النظام العربي، من المنطقي أن يكون له أنصار وخصوم فكريون وسياسيون، ولكن من غير المنطقي أن ينكر خصومه وجوده أصلاً. بعبارة أخرى فإن العداء للنظام العربي أو عدم الحماس له شيء وإنكار وجوده أصلاً شيء آخر، وقد راجت في أعقاب أزمة وحرب الخليج بصفة خاصة مقولات تنكر أن نظاماً عربياً قد وجد أصلاً في أي وقت من الأوقات، وذلك بمناسبة ما كان يقال حول «انهيار النظام العربي» من جراء أزمة الخليج، فكان الرد يأتي من البعض بما مضمونه «ومنذ متى كان هناك نظام عربي أصلاً؟».

ويبدو أن الذين ينكرون وجود النظام العربي بأثر رجعي متأثرون من ناحية بفكرة خاطئة عن مفهوم النظام، ومن ناحية أخرى بقلّة المعلومات وعدم دقتها وشمولها بخصوص التفاعلات العربية ـ العربية.

أما الفكرة الخاطئة عن مفهوم النظام فيبدو أنها تدور حول اعتبار النظام بالضرورة مرادفاً لـ «الانضباط» والقدرة على التحكم في سلوك وحداته والحركة المنظمة في اتجاه الهدف، ولذلك فإن تفجّر الصراعات العربية ـ العربية الحادّة من حين إلى آخر يعني لديهم «غياب النظام». علماً بأن مفهوم النظام تحليلياً، كما قدمته المدرسة السلوكية الأمريكية، لا يعني أكثر من أن تكون هناك وحدات مكوّنة للنظام، بينها علاقة توافق (اعتماد متبادل) أكثر كثافة من العلاقة بين هذه الوحدات وغيرها من الوحدات خارج النظام، مما يجعل الوحدات المكوّنة للنظام تدخل في تفاعلات تكون بدورها أكثر كثافة من التفاعلات بينها وبين غيرها من

الوحدات، ومن خلال تكرار هذه التفاعلات نستطيع أن نميز «نموذجاً عاماً» لها يكون هو السمة المميزة للنظام، فنقول مثلاً إن سمة النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية هي القطبية الثنائية، وهكذا يمكن أن نقول مثلاً إن سمة النظام هي «الفوضى» أو «العنف»، ومن هنا تسقط تحليلياً (وليس ايديولوجياً) حجة القائلين بأن النظام العربي لم يوجد أصلاً، انطلاقاً من أنه عانى كثيراً فقدان الاستقرار والتماسك. غير أن هذا التفنيد يفتح الباب لمشكلة أخرى إن نحن اكتفينا بالاستشهاد بالمفاهيم السياسية المجردة، على نحو ما سنشير إليه في ما بعد.

ولعل الأمر الأهم هو أن أنصار إنكار وجود النظام العربي بأثر رجعي يعانون في الأغلب قلّة المعلومات، أو ربما من الانتقاء المتميز لها. فمن الحقيقي أن النظام العربي قد حفل بالخلافات والصراعات، وكذلك من ضعف مستوى الاعتماد المتبادل في مجالات معينة كالاقتصاد، ولكنه حفل أيضاً بالحركة الموحّدة المتماسكة في اتجاه تحقيق أهدافه، وإلا فبماذا نسمّي، على سبيل المثال لا الحصر، قدرة النظام العربي بالمعنى العام على صد محاولات اختراقه من قبل نظام الأحلاف الغربية في منتصف الخمسينيات من خلال حلف بغداد، والمدّ القومي العام بعد ذلك، وصولاً إلى نقطة الذروة بالوحدة المصرية ـ السورية في عام ١٩٥٨، وتجمّعه ما بين نهاية سنة ١٩٦٣ ونهاية سنة ١٩٦٥ في مواجهة المشاريع الاسرائيلية لتحويل مياه الأردن في ذلك الوقت، والتئام صفوفه بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وحتى حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ في عمل منسق عسكرياً واقتصادياً من أجل إزالة آثار عدوان ١٩٦٧، ووقوفه صفاً واحداً تقريباً ضد سياسة أنور السادات الجديدة تجاه اسرائيل التي دشنتها زيارة القدس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، ووقوفه بصفة عامة وعلى نحو فاعل إلى جانب العراق في حربه مع ايران ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨، وحل معضلة العلاقات المصرية ـ العربية من خلال قرار عربي في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩... الخ، بل إننا لو تأملنا في مسار حركة الجماهير العربية في الخمسينيات والستينيات لوجدنا نظاماً متماسكاً يتحرك حركة واحدة بحق، والواقع أن المستوى القاعدي للنظام العربي في مرحلة المد القومي كفيل وحده بإثبات حقيقة وجود النظام، وإن كان يحظى عادة باهتمام أقل من قبل الدارسين، ولقد شاركت الجماهير مشاركة فاعلة وواضحة في معارك النظام الكبرى، كما في معارك حلف بغداد وعدوان السويس والوحدة المصرية ـ السورية وتحديد المسار في أعقاب هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

وثمة أمثلة أخرى كثيرة يمكن اضافتها، ولكن المغزى يبقى واحداً، وقد يقال إن بعضاً من السلوك السابق للنظام لم يكن فعّالاً في تحقيق أهدافه، هذا ناهيك عن الإخفاقات والهزائم، فنبادر إلى القول بأننا لا ندافع بالضرورة عن كون النظام كان فعّالاً دائماً، ولكن عن أنه كان موجوداً في السابق، وكان قادراً على تحقيق أهدافه، وامتصاص الصدمات وتجاوز الهزائم، وقد يمرض الجسد، ولكنه يبقى حياً. وتصبح النقطة المهمة أن الذين يقولون بغياب النظام يريدون الانطلاق بعد ذلك إلى آفاق أخرى في تكييف وضع الأقطار العربية وعلاقاتها، أما الذين يذهبون إلى أنه موجود مهما كان ضعيفاً فإنهم يؤمنون بجدوى وجوده ويعملون على الحفاظ على بقائه وزيادة فاعليته بافتراض أنه في ظل وجود نظام عربي قوي

تتحقق المصالح العربية على نحو أفضل.

وهناك نقطة أخيرة في هذا الجدل تتعلق ببعض وجهات النظر «الغربية» التي ترفض ـ استناداً إلى المفهوم التحليلي للنظام الذي سبقت الإشارة إليه ـ وجود نظام عربي، وترى أن النظام كان وما يزال «شرق أوسطي» صرفاً. فطالما أن القضية قضية اعتماد متبادل وتفاعلات كثيفة (ليس مهماً أن تكون تعاونية أو صراعية) فإن اسرائيل مثلاً تدخل في النظام الموجود في المنطقة منذ عام ١٩٤٨ من خلال حروبها المتكررة مع العرب. فهل يمكن أن نجد تفاعلات أكثر كثافة من هذه التفاعلات، وبالمنطق نفسه تدخل ايران مثلاً النظام من خلال تفاعلاتها الصراعية الكثيفة مع العراق مثلاً، سواء قبل أو أثناء الحرب بين البلدين في الثمانينيات.

ولا يوجد مثال أوضح من هذا على معنى التحذير الذي كان يوجهه بعض المشتغلين بتحليل العلوم الاجتماعية حول خطورة نقل وتبنّي مفاهيم تحليلية غربية دون تبصّر كافٍ بمحتواها، فلو كان النظام مجرد تفاعلات أكثر كثافة مبنية على علاقات اعتماد متبادل أكثر قوة، بعيداً عن أي محتوى قِيَمي، لما كان هناك أي نظام عربي منذ البدء. فمفهوم النظام العربي لا يمكن أن يقوم دون محتواه القِيَمي من جانب، وانعكاس هذا المحتوى على طبيعة تفاعلاته من جانب آخر.

بعبارة أخرى، فإننا عندما نتحدث عن نظام عربي، نقصد بالتأكيد أنه نظام قومي (وليس اقليمياً) عربي[1] ونتوقع أن تميل تفاعلاته بناء على هذا إلى الطابع التعاوني، ومن ثم نقيس أداءه استناداً إلى هذا المعيار، فيكون ضعيفاً بقدر ما يعكس الخلاف الصراع، وقوياً بقدر ما يقترب من النمط التعاوني في تفاعلاته.

ثانياً: النظام الشرق أوسطي وعملية السلام

لا شك أن للنظام «الشرق أوسطي» علاقته الوثيقة بعملية السلام. ذلك أنه إذا كنا قد أشرنا في التحليل السابق إلى «البعد التعاوني» في حديثنا عن النظام العربي، فإن نجاح عملية السلام من شأنه أن يوجد إمكانية ظهور بعد تعاوني في «العلاقات العربية ـ الاسرائيلية»، وهكذا تتحقق أفكار الذين حكموا على النظام العربي بالموت قبل أن يولد، ولذلك قد يكون مفهوماً أن تثور كل هذه «الآمال» أو «المخاوف» لدى مؤيدي الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي أو معارضيه، فنجاحه يعني خطوة أكيدة تجاه النظام «الشرق أوسطي».

(١) ولهذا كان جميل مطر وعلي الدين هلال حريصين رغم تسمية كتابهما الرائد عن النظام العربي باسم **النظام الاقليمي العربي** أن يشيرا إلى الصفة القومية للنظام ويقولا تحديداً إن النظام العربي «ليس نظاماً اقليمياً فحسب بالمعنى الجغرافي ولكنه نظام اقليمي قومي» ويتحدثا عن السمة الخاصة للتفاعلات داخل النظام. انظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٤ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ٣٢.

لكن من غير المفهوم بالتأكيد هو ما راج في أعقاب هذا الاتفاق من مبالغات مغالى فيها حول النظام الشرق أوسطي، وكأنه بات حقيقة واقعة.

والواقع أن الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي الأخير قد فتح الباب واسعاً للحديث عن المستقبل، ولوحظ أن جانباً من ردود الأفعال المسموعة والمكتوبة بدأ يتحدث عن السلام الذي سيعم المنطقة، وتزول في إطاره العداءات التاريخية، بل سيصل الأمر إلى «غرام» فلسطيني ـ اسرائيلي خاص يتجاوز الرابطة العربية، وقد تجذب هذه العلاقة الخاصة إليها كلاً من الأردن ولبنان. ولذا فعلى الجميع أن يسارع إلى الرهان على الكعكة الاسرائيلية قبل فوات الأوان. كذلك كثر الحديث بطبيعة الحال عن النظام الشرق أوسطي الذي سيكون صيغة المستقبل في هذه المنطقة من العالم.

والحديث عن المستقبل مهم للغاية، لأن من يجيدون استشراف المستقبل يمكنهم أن يجيدوا التخطيط له جيداً، فإما أن يعملوا على تغييره، وهذا ممكن في الظواهر الاجتماعية، أو يعملوا على الأقل على توقّي مخاطره، والإمساك بالفرص المتاحة فيه واستغلالها لصالحهم. غير أن الحديث عن المستقبل، بالإضافة إلى أهميته، صعب للغاية، وهو في مجال الظواهر الاجتماعية أصعب بكثير منه في مجال الظواهر «الطبيعية» نظراً إلى تعدّد المتغيرات التي يبنى عليها استشراف المستقبل، وتشابك هذه المتغيرات على نحو مربك للباحثين، فضلاً عن ارتباط السلوك المستقبلي في التحليل الأخير بإرادات بشرية، لا يعلم إلاّ الله وحدَه كيف يمكن أن تتصرف، بينما نحاول نحن أن نحدّد النماذج العامة لتصرفاتها في ضوء تحليل المتغيرات الحاكمة لها، وسوابق الماضي وشواهد الحاضر، وأيضاً بقدر ما هو متوافر لدينا من قدرة ذاتية على ارتياد المستقبل في إطار الضوابط العلمية.

ولذلك، فإن المرء يصاب بشيء من الانزعاج عندما يجد من يتحدث عن المستقبل باستخفاف بالغ دونما استناد إلى خبرات ماضية أو شواهد حاضرة على الأقل، ومصدر الانزعاج الأساسي هنا ليس غيرة على التحليل العلمي، وإنما هلع من الآثار المأساوية التي يمكن أن تترتب على أمتنا العربية ـ كأنه ينقصها المزيد من المشاكل ـ إذا خطط لمستقبلها في ضوء هذه الطريقة في التفكير والتحليل.

إن الحديث عن مستقبل السلام في المنطقة مطروح منذ فترة ليست بالقصيرة، غير أن الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي، من دون شك، قد أعاد طرحه بصورة أكثر إلحاحاً وأكثر جدية، وقد كان من آثار هذا الاتفاق أنه دفع البعض إلى الترويج لمقولة (سوف تحاول هذه الورقة أن تثبت عدم دقتها) مؤداها أن السلام قد أضحى وشيكاً للغاية، وأنه سيتم وفقاً لتتابع سريع يذكرنا بنظرية الدومينو، بحيث يتعين علينا أن نركّز تفكيرنا في مرحلة ما بعد السلام. وسوف أحاول في ما بعد أن أشرح خطورة هذه الطريقة في التفكير، ولكي تتم هذه المحاولة ينبغي التذكير بأن استشراف مستقبل السلام لا يمكن أن يتجاهل كلاً من سوابق الماضي وشواهد الحاضر واحتمالات المستقبل.

أما عن الماضي ـ وهو قريب ـ فلا شك أن ثمة اتجاهاً عاماً نحو التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي يمكن أن يرد تحديداً إلى هزيمة ١٩٦٧. ففي أعقاب تلك الهزيمة قبلت أقوى دولة عربية وهي مصر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي يضع خطوطاً عامة لتسوية سلمية، بغض النظر عن تقويمنا لها أو لدوافع مصر في قبولها، ولأن خلافاً طبيعياً ومتوقعاً قد حدث حول مفهوم هذه التسوية بين الطرفين المصري (والعربي عامة) والاسرائيلي. فإن مصر اضطرت إلى القتال في شكل حرب استنزاف حقيقية ضد اسرائيل كي تحسّن وضعها الاستراتيجي الذي كان قد ساء كثيراً بهزيمة ١٩٦٧. وعندما تحسّن هذا الوضع نسبياً، وبات واضحاً أن الأطراف الأخرى مستعدة لمزيد من التفهم للمطالب المصرية والعربية، قبلت مصر مبادرة وزير الخارجية الأمريكي السابق وليام روجرز في عام ١٩٧٠ (بغض النظر عن الأسباب العسكرية التكتيكية لقبولها هذه المبادرة)، وعندما توفي جمال عبد الناصر وساد السكون الجبهة المصرية إلى حين، عاد من جديد الاستخفاف بالمطالب المصرية والعربية، فما كان من مصر وسوريا إلّا أن فجّرتا حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ التي كانت بالاضافة إلى الدور المصري ـ السوري المحوري، عملاً عربياً عاماً بمشاركة عسكرية رمزية من عديد من الأقطار العربية، ومشاركة فعلية من معظم الأقطار النفطية من خلال سلاح النفط.

غير أن الحرب أعقبها فض اشتباك مصري ـ اسرائيلي، ثم سوري ـ اسرائيلي في العام التالي للحرب مباشرة (١٩٧٤)، ثم فض اشتباك مصري ـ اسرائيلي ثانٍ في العام الذي تلاه (١٩٧٥).

وتظهر مراجعة نصوص فض هذا الاشتباك أنه كان في الواقع هو البداية الحقيقية للسلام التعاقدي المصري ـ الاسرائيلي، وليست زيارة أنور السادات للقدس في ١٩٧٧، وقد تخلّفت سوريا عن فض الاشتباك الثاني ورفضته (لاحظ أن هناك نموذجاً عاماً لتطور عملية التسوية السلمية من ناحية مواقف الأطراف المختلفة وتتابعها)، ولكن مصر واصلت الشوط إلى مداه بزيارة أنور السادات للقدس في عام ١٩٧٧، وتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد في عام ١٩٧٨، ومعاهدة السلام مع اسرائيل في عام ١٩٧٩.

وهنا نأتي إلى النقطة الأهم في إثبات أن الصراع يتجه إلى التسوية السلمية، وهي أن رد الفعل العربي في حينه قد اتسم بالرفض الشديد لسلوك القيادة المصرية. وكان هذا طبيعياً، إذ إن سلوك أنور السادات قد مثّل وقتها خروجاً حاداً على مألوف السلوك العربي، ومعروفة بطبيعة الحال الخطوات التي اتخذت لمحاولة إثنائه عن سلوكه أو إجباره على التخلي عن نهجه، ولكنه وقّع في النهاية المعاهدة مع اسرائيل. ومعروفة أيضاً الخطوات التي أدّت إلى تشكيل جبهة الصمود والتصدّي، وميثاق الوحدة السورية ـ العراقية في أعقاب السلام المصري ـ الاسرائيلي كمحاولة عربية لتقديم استراتيجية بديلة لسياسة السادات، لكن هذه الخطوات للأسف ذابت جميعها على مذبح الخلافات والصراعات العربية ـ العربية، فتحلّلت جبهة الصمود والتصدّي سريعاً، ولم تعش محاولة الوحدة السورية ـ العراقية أكثر من شهور.

وبعد أن حدثت إشارة عابرة في قمّة عمّان لعام ١٩٨٠ إلى تكوين قيادة عسكرية عربية مشتركة، فإن قمة فاس التالية لها في العام ١٩٨٢ قد خرجت بصيغة عربية للتسوية السلمية. صحيح أنها تفضل من منظور عربي صيغة كامب ديفيد، لكنها كانت تعني أن الصراع في الساحة العربية لم يعد بين نهجين مختلفين، أو بين بديلين أحدهما سلمي والآخر عسكري، وإنما بديلان كلاهما سلمي.

وعندما بدأت الانتفاضة الفلسطينية في أواخر عام ١٩٨٧، تعبيراً عن نقلة نوعية جديدة في حركة التحرر الفلسطيني، لوحظ أنها أثمرت بعد أقل من عام اتجاهاً عاماً على مستوى المؤسسات الفلسطينية يحبذ المضي في طريق التسوية السلمية (راجع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر المنعقد في الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨)، وأخيراً قبلت الأطراف العربية جميعها بصيغة مدريد، وحضرت المؤتمر المبني على هذه الصيغة في العاصمة الاسبانية في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١، وواصلت التفاوض في ما تفرّع عنه من مسارات ثنائية عربية ـ اسرائيلية.

الاتجاه واضح إذاً، ويمكن القول إن مصدره الرئيسي هو تأكد كل من طرفي الصراع من استحالة نفيه للآخر، فلم يكن ممكناً أن تلحق بالعرب هزيمة أفدح من هزيمة ١٩٦٧، ومع ذلك فقد خاضت مصر بعدها مباشرة حلقة من أنجح حلقات حروبها مع اسرائيل، وهي حرب الاستنزاف (١٩٦٩ ـ ١٩٧٠)، ثم خاض العرب بقيادة مصر وسوريا أنجح معاركهم العسكرية ضد اسرائيل في حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، ولكنهم تبينوا في الوقت نفسه حدود الإنجاز العسكري الممكن، واستطاعت اسرائيل في عام ١٩٨٢ أن تغزو لبنان وتطرق أبواب عاصمته، لكن مقاومة الغزو في ظروف طبيعية أجبرت اسرائيل لأول مرة على الانسحاب من جانب واحد من معظم الأراضي اللبنانية، ولم تستطع اسرائيل طيلة أكثر من خمس سنوات أن تقضي على الانتفاضة الفلسطينية. أي أنه إذا كانت اسرائيل قد حققت انتصارات عسكرية واضحة على العرب، فإن هؤلاء من جانبهم لم يستسلموا للآثار السياسية لهزائمهم مع اسرائيل، بل لقد أشارت ردود أفعالهم إلى قدرتهم على تحقيق انجازات عسكرية وسياسية كما يظهر من حرب الاستنزاف وحرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، ومقاومة الغزو الاسرائيلي للبنان ١٩٨٢، والانتفاضة الفلسطينية اعتباراً من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. لكن العرب بالإضافة إلى ذلك أدركوا أن التحقيق المطلق لأهدافهم بالأدوات العسكرية في الظروف السائدة يبدو مستحيلاً، سواء بالنظر إلى الأداء الاسرائيلي في الصراع، أو التأييد الامريكي الحاسم لاسرائيل. وأخيراً، وليس آخراً المتغيرات الدولية التي أطاحت بالاتحاد السوفياتي كمصدر لتسليح العرب المتشددين، وسند ديبلوماسي لحمايتهم من ويلات، ثبت في ما بعد أنها حقيقية، لمجلس الأمن[٢].

---

(٢) انظر: أحمد يوسف أحمد، «خبرة المفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية: إطار مقترح للتحليل،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر البحوث السياسية، ٦، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢.

وفي إطار التحليل السابق الذي انتهى إلى وجود اتجاه عام نحو التسوية السلمية يصاب المرء بقدر كبير من الدهشة ازاء مفاجأة البعض بالاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي الأخير. ربما يفهم الانسان أن تكون المفاجأة في التوقيت أو الأسلوب أو التفاصيل، لكن الجميع مدعوون لقراءة الخطوط العامة لهذا الاتفاق في الأعمال التمهيدية لصيغة مدريد، ثم قراءة بعض تفاصيله على الأقل في التطورات التي لحقت بمواقف الأطراف بعد مدريد والشواهد المعلنة التي دلّت على جديد قادم.

وعلى أية حال، فإنه من الواضح أن ثمة اتجاهاً عاماً للتسوية السلمية للصراع آخذ في المضي قُدُماً منذ عام ١٩٦٧، بغض النظر عن تقويمنا آثاره وتداعياته. ولكن هل يعني هذا أن السلام قد بات وشيكاً وحاضراً إلى الدرجة التي ننصرف فيها إلى الحديث عما بعد السلام؟ يبدو القول بهذا أبعد ما يكون عن الدقة في حقيقة الأمر لأكثر من اعتبار. نحدد من بينها ثلاثة على الأقل، يتعلق أحدها بالماضي، والثاني بالحاضر، والثالث بالمستقبل.

أما **الاعتبار الماضي** فهو أن الاتجاه العام نحو التسوية كما ظهر من التحليل السابق يبدو اتجاهاً تاريخياً بالغ التعقيد، ومن ثم فهو يمضي ببطء نتيجة تفاعلات متشابكة لقوى عديدة محلية واقليمية ودولية، وتتخلله عادة تقلّصات عنيفة، وليس أدل على ذلك من أن الاتجاه الذي بدأ بوضوح عام ١٩٦٧ لم يكتمل بعد أكثر من ربع قرن على بدايته، وأنه شهد أثناء تطوره حرب الاستنزاف وحرب تشرين الأول/ اكتوبر وغزو لبنان، فضلاً عن الانتفاضة الفلسطينية، ناهيك عن عدد غير قليل من العمليات العسكرية الاسرائيلية الكبيرة في أقطار عربية متعددة، اثنتان منها على الأقل ليستا من أقطار الطوق (تونس والعراق).

والدرس الأساسي الذي يمكن أن يستخلص من هذا، أن السلام وإن كان يبدو لنا قادماً فيما هو مقبل، إلاّ أن احتمالات تجدّد الصدام قائمة. أي أن أمامنا سنوات عديدة سنحاول في ما بعد تقديرها كي نصل إلى السلام الشامل، وأعمال عديدة أيضاً يتعين علينا القيام بها إذا أردنا هذا السلام قريباً، ولو نسبياً من العدل.

وأما **الاعتبار المتعلق بالحاضر** الذي يؤكد أن السلام ليس وشيكاً، كما يتصور البعض، فهو الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي ذاته الذي يقوم على فكرة المرحلة الانتقالية والحل النهائي. ومن المعلوم أن مفاوضات الحل النهائي لن تبدأ إلاّ في السنة الثالثة من المرحلة الانتقالية التي قد يستغرق الاستقرار حولها (اجراء الانتخابات وغيره) عاماً من الزمان، أي أننا لن نبدأ مفاوضات الحل النهائي إلاّ بعد ٣ ـ ٤ سنوات من الآن، ولما كانت هذه المفاوضات تتعلق بأكثر القضايا تعقيداً كالقدس والمستوطنات وطبيعة الكيان الفلسطيني الذي ستفضي إليه التسوية، فسوف تستغرق بالتأكيد ما يزيد على السنتين اللتين استغرقتهما مفاوضات التوصل إلى اتفاق أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ منذ بداية مؤتمر مدريد. . . أما إذا أبدى أحد الأطراف تلهفاً على التسوية بما يزين له تقديم تنازلات غير متوقعة فإن ذلك سوف يدخله في موقف أكثر تعقيداً، على نحو ما سيجيء في الجزء الخاص باعتبارات المستقبل،

وبحسبة بسيطة يمكن أن نصل إلى استنتاج أكيد مؤداه أنه لن يكون هناك حل نهائي في المسار الفلسطيني ـ الاسرائيلي قبل نهاية القرن.

وهنا نصل إلى الاعتبار الثالث المتعلق بالمستقبل، وهناك أولاً أن المسارين السوري ـ الاسرائيلي، واللبناني ـ الاسرائيلي، ما زالا يحتاجان إلى تقدم، وهما يتضمنان بدورهما قضايا قد تكون أقلّ تعقيداً من بعض القضايا الفلسطينية ـ الاسرائيلية، إلّا أنها بالتأكيد تتضمن من التعقيدات ما يكفي لجعل الاتفاق حولها وتنفيذه يستغرق من الزمان ما لا يقل عن الحسابات السابقة، وبخاصة أنه من الواضح الآن أن السلوك التفاوضي الاسرائيلي قائم على محاولة اهمال المطالب السورية أو على الأقل تأجيلها باستغلال التقدم الذي حدث في المسار الاسرائيلي ـ الفلسطيني، في محاولة واضحة لممارسة مزيد من الضغط على سوريا، وأيضاً، لأنه من الصعب عملياً في اطار التركيبة السياسية الاسرائيلية الحالية إحداث تقدّم سريع آخر على المسار السوري، وبخاصة أن هذا المسار بحكم التوجهات السورية الثابتة يجب أن يكون مبنياً ليس على أقل من اعلان واضح لنية اسرائيل في الجلاء الشامل عن المرتفعات السورية.

وبعيداً عن المسارين السوري ـ الاسرائيلي، واللبناني ـ الاسرائيلي، يبقى أن الحد الزمني الأدنى السابق الإشارة إليه لتطبيق الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي، والوصول إلى حل نهائي (من ٥ ـ ٧ سنوات) يتطلب (سيناريو) مواتياً للتفاعلات، وبمعنى أنه يتطلب استمرار وجود اتجاه للأغلبية، يظاهر الاتفاق في كل من فلسطين واسرائيل، وهو أمر يمكن أن يحدث، سواء لأنه من الواضح حتى الآن أن اتجاه الأغلبية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧ يؤيد الاتفاق أو على الأقل لا يعارضه، أو لا يمانع في اعطائه فرصة، أو لأن الاتفاق قد حصل على موافقة مريحة نسبياً من الكنيست، أو لأنه مدعوم بتأييد رسمي عربي عام وتأييد دولي واضح.

غير أنه من المحتمل أن يحدث سيناريو آخر يعقّد الأمور إلى حد بعيد من خلال حدوث ممارسات معينة تؤدي إلى تبلور قوى سياسية فلسطينية قوية معارضة للاتفاق، أو على الأقل للطريقة التي سيطبق بها، وقد يتسبّب هذا في عدم استقرار فلسطيني داخلي، أو ـ لا قدر الله ـ في نوع من الاقتتال الأهلي. كما أن الشيء نفسه يمكن أن يحدث على الساحة السياسية الاسرائيلية، فقد تنجح قوى اليمين الاسرائيلي المتطرف في اقناع الناخب الاسرائيلي بأن حكومته قد أبدت تساهلاً مخلاً بالمصالح العليا لاسرائيل في تطبيق الاتفاق، وبخاصة إذا حدث تقدم على المسار السوري ـ الاسرائيلي، ومن ثم فقد ينجح في استعادة السلطة في انتخابات قادمة سوف يجيء توقيتها في قلب عملية التسوية السلمية وعصبها الحسّاس. والمشكلة أنه يبدو أن أحد الاحتمالين من المرجح أن يحدث، فإما أن ترضى القوى الفلسطينية والعربية وتغضب قوى اليمين الاسرائيلي، أو ترضى القوى الاسرائيلية وتغضب القوى الفلسطينية والعربية المعارضة. وتبدو عملية الوصول إلى نقطة توازن مسألة معقدة وغير مضمونة إلى حد بعيد[٣].

---

(٣) انظر تحليلاً معمقاً للمعارضة الفلسطينية والاسرائيلية للاتفاق في: وحيد عبد المجيد، «المعارضة=

وفي ظل هذا السيناريو الأكثر تعقيداً لعملية السلام سوف يطول زمن الوصول إلى تسوية نهائية أكثر، ويتجاوز نهاية القرن، ويصبح من المرجح أن تتخلله التقلّصات والصدامات العنيفة ذاتها التي حدثت في العقود السابقة، وإن كان من المتوقع أن تكون بدرجة حدّة أقل في مجال الصدامات العسكرية بالذات بسبب موازين القوى الدولية والاقليمية وتمسّك الأطراف بالخيار التفاوضي.

والخلاصة، ان التسوية، وإن كانت المؤشرات تفيد بأنها تعبّر عن اتجاه تاريخي، إلاّ أنها تنطوي على عمليات بالغة التعقيد، لا يمكن أن تكون بالبساطة التي حاول البعض أن يوهمنا بها. وأهمية هذه الخلاصة ليست في طمأنة «الصقور» بأنه ما زال للصراع بقية قد تكون طويلة زمنياً، وإنما لفت نظر الجميع: صقوراً وحمائم إلى نقطة بالغة الأهمية، وهي أن التسوية النهائية ما زال أمامها عدد من السنوات كي تتم. ويعني هذا أن ميزان القوى الذي سيحكمها ليس بالضرورة هو ميزان القوى الراهن. وقد تعلمنا من الخبرة الماضية، للأسف، أن اسرائيل تعمل دائماً على تحسين وضعها التفاوضي بكل الوسائل، بينما يكتفي متشددونا عادة بالصراخ الايديولوجي، ومعتدلونا بالتوقيع على الاتفاقات الوديعة، وبهذه الطريقة سوف نفقد المزيد بمرور الزمن.

وعلى الذين يرون في الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي الراهن مأساة أن يعرفوا أنه لم يكن كذلك إلاّ لأن التيار الغالب داخل القوى الرافضة لنهج التسوية منذ نهاية السبعينيات لم يفعل سوى الرفض اللفظي، ولم يحاول تغيير الواقع، وخلق حقائق جديدة على الأرض تدعم وجهة نظره، وتسحب البساط من تحت أقدام المعتدلين. وعلى الذين يرون في الاتفاق نقلة إلى الأمام وبداية لعودة الحقوق الأصيلة للشعب الفلسطيني أن يدركوا أن هذا لن يحدث إلاّ إذا استمر النضال من أجل هذه الحقوق بكل الطرق الممكنة، وإلاّ فإن الاتفاق وغيره من الاتفاقات لن يكون سوى بداية لمزيد من المشكلات.

وتبدو أهمية التحليل السابق في توضيحه حقيقة أنه قد يكون من المبكر للغاية الانغماس في مناقشات ايديولوجية وسياسية حول النظام «الشرق أوسطي» على حساب الاهتمام بما بقي من مراحل أصعب وأهم وأكثر اتصالاً بأهدافنا القومية من الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

غير أنه لا ينبغي أن يفهم من ناحية أخرى أن التحليل السابق يستبعد النظام الشرق أوسطي، كصيغة مطروحة لترتيب المنطقة في الوقت الراهن، فقد سبقت الإشارة إلى أن ثمة بدايات حقيقية للنظام قد تمّت بالفعل مع تطورات السلام المصري ـ الاسرائيلي من جانب، وعودة العلاقات المصرية ـ العربية من جانب آخر[٤].

= الفلسطينية والاسرائيلية للاتفاق: منطقها، وزنها، مستقبلها،» ورقة قدّمت إلى: ندوة الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي: الفرص والمخاطر، التي نظّمها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بتاريخ ٢١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣.

(٤) انظر مثلاً: ندوة الحياة عن النظام الشرق أوسطي، الحلقة الثالثة، في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

كذلك فإن التقدم على طريق التسوية السلمية، مهما كان بطيئاً، يتواكب بسبب طبيعة هذه التسوية مع ترتيبات قد تكون جزئية من حيث أطرافها أو محتوى التفاعلات التي تتضمنها، ولكنها في النهاية تمثّل خطوات على الطريق إلى نظام شرق أوسطي. ويرى البعض ألاّ خطورة أو خوفاً من هذه الترتيبات لأنها ستبقى بالتأكيد جزئية، أو لأنها لن تستند إلى هوية واضحة كالهوية العربية، ولكن المشكلة أنها ستسبب مزيداً من إضعاف النظام العربي، بما في ذلك هويته خاصة، وأنها تأتي في مرحلة ضعف بيّن، يمر بها النظام منذ بداية التسعينيات في أعقاب أزمة الخليج. وإذا كانت التجمعات الفرعية العربية قد انتقدت من قبل البعض بأنها تؤدي إلى مزيد من خلخلة النظام العربي، فما بالنا بالأثر المحتمل لترتيبات شرق أوسطية حتى ولو كانت جزئية؟

ثالثاً: مستقبل النظام «الشرق أوسطي»

تثير قضية النظام «الشرق أوسطي» مسألة علاقة العرب بالدول المحيطة بهم في الإطار الاقليمي. ومن حيث المبدأ فإن العروبة لا تعني العزلة، ولا تنفي وجود التفاعلات الكثيفة الايجابية مع دول الجوار، وكذلك امكانية تنظيم هذه التفاعلات بشكل معين، بل لعل ذلك من المرغوب فيه من منظور مصالح كل الأطراف. لكن المرفوض هو أن تكون مثل هذه الترتيبات مفروضة من الخارج، وعلى نحو يتجاهل الهوية والمصالح العربية تحديداً أو يلحق الضرر بها، وهو هدف ظاهر دائماً لقوى عالمية واقليمية عديدة. وتؤكد الطريقة التي نظّمت بها مباحثات السلام الراهنة وجود هذا الهدف بوضوح في أذهان عرّابي هذه المباحثات.

ومن الواضح الآن، سواء في ضوء الواقع الذي نعيشه، أو المسار السابق بيانه لعملية السلام أن النظام الشرق أوسطي قد أصبح حقيقة واقعة على الأقل من حيث بداياته. والخطورة هنا ليست في بداية تشكيل هذا النظام في حد ذاته، وليست في كونه مفروضاً من خارج النظام العربي فحسب، ولكن في أن توقيت بداية التسوية قد تزامن مع مرحلة ضعف وتفكك عربيين واضحين، بحيث إن السيناريو الأكثر احتمالاً الآن، دون شك، هو أن تدخل الدول العربية هذا النظام فرادى، وليس في إطار عربي متماسك. وبهذا تتفاقم المخاوف من أن يكون النظام الشرق أوسطي إطاراً لتذويب الهوية العربية، وليس إطاراً للتفاعل بين نظام عربي وبين الحقائق الاقليمية والدولية من حوله يقوم على النديّة والتكافؤ.

ولا يبدو، للأسف، سواء بسبب الضعف العربي الرسمي، أو بسبب الضعف الراهن للحركة الجماهيرية العربية، أن ثمة وقاية أكيدة ضد احتمالات تشكّل نظام شرق أوسطي لا يضم النظام العربي كنظام فاعل، وإنما كوحدات متناثرة، وبخاصة أن كل خطوة من خطى عملية السلام، على الرغم من بطئها تؤدي إلى خطوة مماثلة في بلورة النظام الشرق أوسطي (على الأقل في مجال التطبيع الاقتصادي). وعلى الرغم من ذلك كله - أي على الرغم من فرص النظام الشرق أوسطي على المدى القصير فإنني أعتقد أن فرصته على المدى الأطول كإطار لتنظيم واستقرار التفاعلات الاقليمية غير موجودة. وليس هذا نوعاً من الرجم بالغيب

المتسق مع بعض الأماني الايديولوجية، ولكنه توقّع مبني على عـدد من الأسباب، لعـل أهمها الأسباب الأربعة التالية:

وأول هذه الأسباب، يتعلق بفكـرة العدالـة، ليس من منظور مثـالي، وإنما من منـظور واقعي. بمعنى أن النظام الشرق أوسطي سوف يبنى أساساً على عدم العدالة، نظراً لأن فكرته البسيـطة أن اسرائيل ستـرد للعرب أراضيهم المحتلة (التي هي في الأصـل حقوق أصيلة لهم) مقابل الحصول على مزايا اقتصادية غير اعتيادية، لن يكون أهمها هو التطبيع الاقتصادي بمعناه العام، وإنما محاولة امتصاص رؤوس الأموال العربية لتغـذية التنميـة الاسرائيلية، ولـو بطريق غير مباشر. وقد يقال إن ثمة خطة شاملة لإحداث تنمية اقتصادية متوازنة في المنطقة بأسرها، ولكن فرص مثل هذه الخطة بفرض وجودها في التطبيق الناجح ستكون ضعيفة للغـاية. ومن الخـطأ في تقديـري أن تتم المشابهـة هنا مـع الجماعـة الاقتصاديـة الأوروبيـة حيث إن البلدان الأعضاء فيها، يجمع بينها التقارب النسبي في مستويات النمو الاقتصادي، فضلاً عن استقرار أوضاعها السيـاسية الـداخلية نتيجـة البعد المؤسسي في هـذه الأوضاع، واستقـرار العلاقـات السياسية فيما بينها، وكلها شروط غير متوافرة في النظام الشرق أوسطي الجديد، بـل لعله من البـديهي أن يؤدي اتساع نـطاق النظام من عـربي إلى شرق أوسطي إلى زيـادة كميـة ونـوعيـة مصادر الصراع فيه نتيجة زيادة عدم التجانس داخله. وإذا صح التحليل القـائل بـأن النظام الشرق أوسطي سيجيء مبنياً على عدم العدالة فسوف يكون متوقعاً أن تنمو بالتـدريج داخله بذور التناقضات التي تودي به عندما تظهر في الممارسة الآثار الفعلية لاختلال العدالة.

والسبب الثاني لكون النظام الشرق أوسطي بلا مستقبل في صورته الحالية هو أنه صمم في ما يبدو لمواجهة معضلات الصراع العربي - الاسرائيـلي على نحـو أساسي، غـير أنه لم يكن مؤهـلاً للتعامـل مع قضـايا صراعيـة أخـرى في المنـطقـة، لا يمكن أن يستخف بتـأثـيرهـا في الاستقرار الاقليمي كقضايا، الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية وأوضاع الأقليـات. . . الخ.

وثمة سبب ثالث يساهم في إغلاق المستقبل بوجـه النظام الشرق أوسـطي، هو أنـه لا يبدو حتى الآن ممثلاً لحقائق القوة في إقليم الشرق الأوسط ذاته. ويكفي أنه في ضوء الظروف الراهنة فإن كلاً من العراق وايران لن يكـون ممثلاً فيـه مشاركـاً في تفاعـلاته بسبب اختـلاف توجهات مخططي النظام مع توجهات نظامي الحكم في البلدين، وأيّاً كان اختلافنا مـع هذين النظامين وسياستهما فإن أحداً لن يختلف في إطار التحليل المـوضوعي عـلى أهمية كـل منهما في معادلة التوازن الاقليمي، الأمر الذي يجعل أي نظام لا يشملهما قـاصر التكوين دون شـك. ولعل هذه هي خبرة تسويات فرساي في أعقاب الحـرب العالميـة الأولى التي استبعدت قـوتين رئيسيتين هما المانيا والاتحاد السوفياتي. وقد تعلم محلّلو العلاقات السياسية الـدولية بعـد انهيار تلك التسويات في أقل من ربع قرن أنك تستطيع أن تستبعـد في تسويـة دولية أو اقليميـة قوة واحدة رئيسية دون أن يتهدد استقرار هذه التسوية على نحـو أساسي، لكن ليس في مقـدورك بالتأكيد أن تجمع بين استبعاد قوتين رئيسيتين من التسوية والحفاظ على استقرارها، ولا أعتقد

أن أحداً يستطيع أن يجزم الآن بأن الأمور تسير في كل من العراق وايران في اتجاه قبول أسس النظام الشرق أوسطي الجديد.

وأخيراً، فإنه لا شك أن النظام الشرق أوسطي يبنى حالياً مستنداً إلى معادلة دولية معينة تقوم على أساس الهيمنة الأمريكية على وظيفة القيادة في النظام العالمي. وثمة اتجاه تحليلي يعتقد كاتب هذه السطور بصحته يرى بأن هذه الهيمنة المنفردة مؤقتة بالمعنى التاريخي، بمعنى أنها قد لا تدوم لأبعد من بداية القرن المقبل، أو نقطة زمنية ما في ربعه الأول على أقصى تقدير، وأنها سوف تخلي السبيل أمام صيغة تعددية جديدة لقيادة النظام الدولي، تذكّر بشكل أو بآخر بنموذج القيادة في هذا النظام منذ صلح وستفاليا في عام ١٦٤٨ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وإذا حدث هذا، فإن كل الترتيبات الاقليمية التي بنيت في ظل هيمنة أمريكية لا بد وأنها سوف تهتز وتتأثر إلى حد بعيد بالمعطيات الجديدة على قمة النظام العالمي.

وإذا كان التحليل السابق صحيحاً فإن معناه أن الترتيبات التي يجري الإعداد لها بحماس الآن لتنظيم المنطقة وإن كانت لها فرصة كبيرة في التجسّد على أرض الواقع في المدى القصير، وربما المتوسط، فليست لها فرصة كبيرة في الصمود على المدى الطويل. وأعتقد أن هذه هي الفرصة الباقية للحركة القومية العربية. فهذه الحركة تعاني ضعفاً لا شك فيه في الوقت الراهن، ولذلك فالأغلب، للأسف، أنها لن تستطيع أن تستفيد من هزال البديل الشرق أوسطي في تحقيق مواجهة ناجحة له، كما فعلت في السابق في الخمسينيات والستينيات، غير أن مقوماتها ما زالت باقية، ومن الصعوبة بمكان أن يقبل المرء ذلك الاستخفاف المبالغ فيه بالهوية العربية بسبب وجود الخلافات العربية ـ العربية الرسمية، وأيضاً بين الجماهير العربية ذاتها. والواقع أن النظرة الموضوعية المدعمة بشواهد من الواقع تشير إلى أن الإحساس بالهوية العربية والتصرف طبقاً لها ما زال حتى الآن يمثل حالة المواطن العربي العادي حتى في تلك المناطق التي يقال بحق إن العروبة تتعرّض فيها لخطر التراجع في مواجهة انتماءات أو ولاءات أخرى أضيق منها أو أوسع، كما أنه من الصعوبة بمكان أيضاً أن يقبل المرء ذلك التبشير المغالي في تبسيطه للأمور بذوبان فوري للعداءات التاريخية على حساب الهوية العربية.

ومما يدعم فرصة القومية العربية في المستقبل أن المتغيرات الدولية الراهنة قد استندت في شق رئيسي منها إلى العامل القومي، فتفكّكت دول عدة، واتحدت أخرى، استناداً إلى هذا العامل، وما أجدر العرب أن يمسكوا بهذه الفرصة، خاصة وأن العلاقات بين الأقطار العربية، على ما بها من مشكلات، لا تعاني عقد سيطرة واستغلالاً بسبب تجارب وحدوية سابقة، ولعل هذه قد تكون الحسنة الوحيدة حالياً لإخفاق العرب في تاريخهم المعاصر في تحقيق وحدتهم السياسية، وحتى ما قيل عن سيطرة مصرية على تجربة الوحدة مع سوريا (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) فإنه من المعروف أنه قد بولغ فيه كثيراً. غير أن الإمساك بهذه الفرصة بدوره يحتاج عملاً ونضالاً دؤوبين، وليس مجرد رفع للشعارات، وهذه قضية يجب أن تنشغل

بها كل القوى العربية المخلصة الرسمية وغير الرسمية، وهذه مرة أخرى هي فائدة التفكير في المستقبل: أن تحاول التخطيط له بنجاح. وإذا أمسك العرب بفرصتهم فسوف يستطيعون التوصل إلى السلام الشامل القريب بأقصى درجة ممكنة من العدل، وسوف يستطيعون أيضاً أن يعيدوا تماسكهم المفقود، وساعتها لن يكون من المهم في كثير أو قليل أن يكون هناك نظام شرق أوسطي أو غيره.

٢- أفكار أوليّة عن السّوق الأوسطيّة

غسّان سلامة (*)

تنتاب العربي هذه الأيام هواجس كبرى. فالدنيا تدور من حوله بوتيرة متسارعة لم يتعودها وهو في الإجمال لم يتوقعها. والنظام الدولي يتغيّر بسرعة فائقة، وقطب دولي كبير اعتبره العربي في الإجمال، ولو دون حماسة كبرى، صديقاً، ينهار انهياراً مريعاً. وتنتشر الجيوش الهائلة على أرض العرب لتدحر طرفاً عربياً اندحاراً ساحقاً. ثم يدعى العرب ليفاوضوا عدواً كانوا يعتبرونه دائماً، فينزل بعض الاتفاق معه من أصقاع الشمال الأوروبي نزول الصاعقة. وتتبع المصافحة التلفزيونية على عشب حديقة البيت الأبيض دعوات حثيثة للصفح عن الغاصب المحتل. بينما يؤكّد لهم أنهم داخلون ولا ريب في منظومات اقليمية تضمهم في ما بينهم كما لم تقدر قوميتهم أن تدمج دولهم يوماً، ومع غيرهم غير المرغوب بمعاشرته، ولا حتى بمجاورته. إن أي تحليل سياسي لما هو حاصل، ينبغي له أن يبدأ، كما في حالات التحليل النفسي في مذهبه الفرويدي، بالتعبير الواضح عن تلك الهواجس، أي بجعل اللاوعي الجماعي قدر الامكان وعياً. بعدها يصبح البحث عن المستقبل ممكناً، ولو لم يكن سهلاً.

(*) أستاذ العلوم السياسية في جامعة باريس.

أولاً: البوح بالهواجس

١ ـ هاجس الإلحاق

أول الهواجس العربية، هاجس انسلاخ الجزء الفلسطيني ـ الأردني عن الجسم العربي، ودخوله المتين في فلك اسرائيل، وهو هاجس عاشه العربي بقوة بعد اتفاقات كامب ديفيد، ولكن قوته أكبر هذه المرة، لأنه كانت لمصر مناعة ليست للطرفين العربيين المدعوين اليوم للانشقاق عن العرب وللالتحاق بالمنظومة الاسرائيلية.

يمثّل هذا الهاجس الصورة الأصغر عن «السوق الشرق أوسطية» وهي تضم عناصر ثلاثة: اسرائيل والأردن والكيان الفلسطيني العتيد. هذا التحديد المصغّر للسوق تحكّم منذ مؤتمر مدريد بعقل أرباب العمل والاقتصاديين الاسرائيليين الذين رأوا في الإجمال أن انتهاء الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية ولقطاع غزة أمسى أمراً محتملاً وبدأوا التهيئة العملية لتحويل هذا الاحتمال العسكري/ السياسي إلى توقعات ايجابية لمصالحهم على المستوى الاقتصادي.

وقد تعدّدت الندوات الاسرائيلية، والدراسات، في هذا الموضوع. وأبرز الأخيرة دراسة الاقتصادي عزرا سادان، والتصريحات المتكررة لدوف لوتمان وهو رئيس جمعية الصناعيين الاسرائيليين. ويشير الخطاب الاسرائيلي الغالب إلى جنوح نحو مقايضة «السيادة» الاقتصادية الشكلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة مقابل تكريس أشكال متطورة من الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية الفعلية. كان الاستثمار الفلسطيني في الأراضي المحتلة مثلاً عاجزاً عن أن يتحقق دون عشرات الأذونات المسبقة، وكانت هذه الأذونات تهدف إلى منع قيام أي توظيف مالي فلسطيني من شأنه أن يؤدي إلى انتاج ينافس الانتاج الاسرائيلي، من هنا علو الصراخ الاسرائيلي من النتائج السلبية المحتملة لأي استقلال فلسطيني فعلي. ذلك أن اسرائيل تجني سنوياً حوالى مليار دولار تصديراً واعادة تصدير نحو الأراضي المحتلة، وهي مصرّة، لا على إبقاء هذا الرقم فحسب، بل على ارتفاعه أيضاً، وعلى ادماج السوق الأردنية به لاحقاً.

الصورة في ذهن أرباب الصناعة الاسرائيلية، هي صورة «نافتا» أي اتفاق التبادل الحر في شمال أمريكا (الولايات المتحدة ـ كندا ـ المكسيك)، بمعنى الانسياب الحر للسلع الاسرائيلية إلى السوق الفلسطينية بعد الانسحاب العسكري بالسهولة نفسها التي كانت هذه السلع تلقاها أيام الاحتلال. غير أن الصناعيين الاسرائيليين يطالبون أيضاً بضمانات اضافية هدفها من جانب تعزيز وتمتين الهيمنة الاقتصادية الحالية، ومن جانب آخر اختراق الأسواق العربية من خلال فلسطين ـ الأردن. وبينما سنعود لاحقاً إلى الهدف الثاني، تبدو تلك الضمانات المتعلقة بالهدف الأول كالتالي: انعدام الرسوم والمكوس على البضائع المنتقلة بين اسرائيل والأردن وفلسطين؛ قيام فلسطين والأردن بفرض ضريبة على المبيع على منتجاتهما

بحيث لا تكون أدنى ثمناً من البضائع الاسرائيلية المماثلة؛ عدم تطبيق حرية انتقال البضائع على المنتجات الزراعية وهي المنتجات الوحيدة التي يشكل انسيابها الحر منفعة للفلسطينيين وذلك بهدف حماية الزراعة الاسرائيلية الباهظة التكلفة مقارنة؛ تطبيق معايير نوعية للانتاج الصناعي والحرفي الأردني - الفلسطيني اسمياً لرفع مستوى هذه النوعية، وعملياً لزيادة تكلفة انتاجها. ومن المفارقات الغريبة أن أرباب الصناعة الاسرائيلية يطالبون اليوم بإقامة نظام حماية اجتماعية وضمان صحي متكامل للعمال الفلسطينيين، وهو أمر لم يتنبهوا له بتاتاً خلال ربع قرنٍ من تعاملهم مع اليد العاملة الفلسطينية. ومن البديهي طبعاً أن هذا الاهتمام الاجتماعي المفاجىء بالعمال الفلسطينيين ليس من باب الحرص الانساني المشروع، وإنما يهدف أيضاً إلى زيادة الكلفة الانتاجية في فلسطين والأردن، بحيث تتضاءل فرص المنافسة قدر الامكان بين السلع ذات المصدر الاسرائيلي وتلك المنتجة في الأردن - فلسطين.

هاجس الإلحاق هذا يتعاظم طبعاً عندما ينتقل المرء من هذه المشاريع الاسرائيلية (حتى مع افتراض عدم تحققها جميعاً بفضل الممانعة الأردنية - الفلسطينية المحتملة) إلى الدراسة الرائدة التي أنتجها فريق عمل أردني - فلسطيني - اسرائيلي خلال سنة ونصف، ونشرت نتائجها في مطلع صيف ١٩٩٣، شهراً قبل الاعلان عن اتفاق أوسلو. وهذه بالفعل أول دراسة مشتركة للفرقاء الثلاثة، بقيادة أمريكية حازمة، تمثّلت بكبار الاقتصاديين من جامعتي هارڤارد ومعهد ماساشوستش للتكنولوجيا (ام آي تي). وبينما لا تنفي خلاصات هذه الدراسة امكانية اختراق مقبل لأسواق مصر أو سوزيا فإنها تركز على سيناريو أساسي، هو السيناريو المثلث الأضلاع (اسرائيل - الأردن - فلسطين).

تنطلق هذه الدراسة، هي الأخرى، من مبدأ مقايضة «السيادة الاقتصادية» للكيان الفلسطيني بعدد من التنازلات الأردنية - الفلسطينية التي تشجّع المواطن الاسرائيلي على القبول بفكرة التخلي ولو الشكلي عن الأراضي المحتلة. ومن المذهل حقاً أن يخلص منظمو هذا الفريق (وبينهم كبار الاقتصاديين من أمثال ستانلي فيشر وتوماس شلينغ وليونارد هاوسمان) إلى استنتاج مفاده أن كل الاقتصاديين المشتركين اتفقوا على أمور ثلاثة:

أ - قيام نوع من «السيادة الاقتصادية الفلسطينية».

ب - حرية انتقال السلع والتبادل الحر.

ج - هيمنة اقتصادات السوق على الكيانات الثلاثة المتجاورة والمتداخلة.

أما «السيادة» فهي «الجزرة» المعروضة على الفلسطينيين في كل المشاريع. أما الهدفان الآخران (التبادل الحر واقتصادات السوق) فجمعهما معاً أمر طبيعي في هذه الأيام التي تجعل منهما معاً موضة العصر. ولكن لا يسع المرء إلّا أن يشارك جلال أحمد أمين ارتيابه الشديد من أن أولئك المصريين والعرب الأكثر حماسة لبيع القطاع العام هم أنفسهم الأشد حماسة لقيام السوق الشرق أوسطية أيضاً وللتبادل الحر[1].

---

(١) انظر افتتاحية مجلة: **الشروق** (١٥ تموز/ يوليو ١٩٩٣).

تـدعو هـذه الدراسـة، وفقاً لـلأهداف الـثلاثة المتفق عليهـا بين المشـاركين والمـذكورة أعـلاه، إلى قيـام صنـدوق يعنى بـالتنميـة والتعـاون بـين الأطـراف الثـلاثـة بحيث تنـدمج الاقتصادات الثلاثة وتتكامل. ويرى أصحـاب هذه الـدراسة أن هـذا التكامـل ممكن «خلال أشهـر» بين اسرائيـل وفلسطين، معـترفين ضمنيـاً بوجـود هـذا التكـامـل في ظـل الاحتـلال وبضرورة العمل على استمراره بعد الانسحاب. لذلك فهم يحذّرون بشدة من امكانيـة وضع نقاط حدودية للجمارك بين هذه الأطراف. وإن حصل «لسـوء الحظ» وأقيمت نقاط جمـركية، فإن أصحاب الدراسة يدعون الأطراف الثلاثة إلى حصر رسوم الجمارك المفروضة بفترة انتقالية قصيرة جداً.

وبالمقابل تدعو هذه الدراسة إلى عودة العمّال الفلسطينيين إلى سـوق العمل الاسرائيليـة بسرعة وإنما بأعداد محدودة لا تتجاوز الحد السابق للانتفاضة وربما دونه (مئة ألف عامل). كما تدعو إلى غضّ النظر عن «التجارة غير الرسمية» أي تلك التي تدخل الأردن ـ فلسطين، بينما هدفها الفعلي هو الأسواق العربية الأخرى. وترى الدراسة أن امكانات التعاون السريـع هي في مجالات النقل والسياحة والكهرباء والمصارف، كما أن هناك مجالاً لمنح حرية الاستقرار حيثما شاؤوا للأطبـاء والمهندسـين والمراقبـين والمحاسبـين. أما صنـدوق التعاون فـأموالـه مصدرهـا الأطراف الثلاثة أنفسها. ونرى في الدراسة تحفظاً سبق ولحـظناه في مجـال الواردات الـزراعية حيث إن هذه الدراسة لا تريد للانتاج الزراعي الفلسطيني أن يغزو سوقي الأردن واسرائيل، فهي تضع عوائق زمنية على ذلك ولا ترى تبـادلاً حراً في هـذا المجال إلّا بعـد مرور سنـوات عديدة، لا بل إن الدراسة تدعـو إلى فرض ثمن تجـاري واحد (أو عـلى الأقل متقـارب) على المياه في البلدان الثلاثة دون أن تتقدم ولا خطوة واحدة في مجال الإقرار بوجود خلل خـطير في عملية توزيع المياه كما هي جارية الآن.

هذا الميل الواضح لأخذ الهواجس الاسرائيلية بعين الاعتبار في المجال الـزراعي والمائي ينتفي تماماً عنـد البحث في الانتاج الصنـاعي. هنا تـدعو الـدراسة إلى حـرية التبـادل التامـة والفورية بين الأطراف الثـلاثة، وتخلص إلى أن تـطوير الصنـاعة الفلسـطينية يجب أن يكـون متوجهاً نحـو التصديـر إلى البلدان العربيـة الأخرى. بكـلام أوضح: الصـادرات الصناعيـة الاسرائيلية تدخل بحريـة إلى السوق الفلسـطينية ـ الأردنيـة بينما تسعى الصنـاعة الفلسـطينية للحصول على سوق ثالثة خارج اطـار المثلث الأردني ـ الفلسطيني ـ الاسرائيـلي. ومن البديهي أن هذا الترتيب منحاز إلى جانب اسرائيـل: فدخـول المنتجات الاسرائيليـة سوق فلسـطين ـ الأردن مضمون، بينما دخول المنتجات الصناعية الفلسطينية أسواقاً ثالثة مجـرد احتمال مـرهون بقيام هذه الصناعة أولاً، وبتمكنها من دخول أسواق لا علاقة لاسرائيل بهـا مبدئيـاً في مرحلة لاحقة. ويتأكد هذا الانحياز أيضاً في مجـال سوق العمـل حيث تحدد الـدراسة سقفـاً للعمالـة الفلسطينية الوافدة إلى اسرائيل، وتدعو إلى فرض نوع من الضريبة على مدخـولها يؤمن عـدم قيام ضغط لمزيد من انتقال العمالة نحو اسرائيل.

إن هذا النزر القليل من المعلومات المتوفرة حول قيام سوق على شاكلة «نافتا» في المثلث

الاسرائيلي ـ الفلسطيني ـ الأردني إنما كان هـدفه البـوح بعض الشيء بما يشعـر به العـربي من هاجس الإلحاق. ويزداد هذا الهاجس حدّة عندما ينظر المرء نحـو الأرقام المتـداولة. فـالسوق الأوروبية المشتركة تضم ١٢ دولة لا فوارق هائلة في مستوى نموها. أما «نـافتا» فهي تكـريس لهرمية واضحة فيها جبّار اقتصادي (الولايات المتحدة) وشريك أصغر (كندا) وشريـك ملحق (المكسيك). غير أن في مثلثنا هذا الذي يريد دوڤ لوتمـان وغيره تحـويله إلى «نافتـا» مشرقية، فـلا تقارب في امكـانات الأطـراف الثلاثـة المكوّنـة له، ولا هـرمية تـدرجيـة كـما في «نـافتـا» الأمريكية، إنما ما يشبه إلحاق اقتصادين صغيرين، هشّين، ضعيفين، باقتصاد جبّـار طموح. وذكر بعض الأرقام هنـا للتذكـر فحسب لا يمكن أن يضرّ، بناء عـلى معطيـات سنة ١٩٩١، وقد قمنا بتدوير هذه الأرقام لجعلها أوضح.

ـ هنـاك أولاً خلل هـائـل في حجم الاقتصـادات الثـلاثـة، بمعنى أن حجم الاقتصـاد الاسرائيلي يفوق نظيره الأردني ١٥ مرة ويتفوق على اقتصاد الضفة والقطاع أكثر من ٢٠ مرة. ولـو أخذنـا بوجهـة نظر الاقتصـاديين الـذين يؤكدون أن نـظام التبادل الحـر ينفـع الأطـراف الضعيفة فيه (مما يفسّر تقبل المكسيكيين اجمالاً فكرة «نافتـا») فلا ريب أن نـظاماً كهـذا يقوي أيضـاً الإمكانـات الرأسـمالية في الـدولة الأقـوى. وإلاّ لما فهمنـا لا حماسـة أرباب الصنـاعـة الأمريكان لـ «نافتا» (مع وجود معارضة لها في الولايـات المحاذيـة للمكسيك يعـبّر عنها روس پيرو خصوصاً) ولا حماسة زملائهم الاسرائيليين لـ «نافتا» مثلثة مشرقية.

ـ هناك خلل ثانٍ في توزيع الناتج عـلى السكّان، هـو نتيجة واضحـة للخلل السابق، فهو أقوى في اسرائيل ٦ مرات منه في الضفة والقطاع، وأكثر من ١١ مـرة في اسرائيل منـه في الأردن. وعلى الرغم من وجود منافع حقيقية عـلى الأردن وفلسطين من قيـام نظام تبـادل حر فالسؤال يبقى قائـماً: ألن يسعى الطرف الأقـوى (اسرائيل) عـلى الأقل للحفاظ، وفي الأرجح لتحسين مستوى معيشته بحيث يبقى عالياً (قريباً في الواقـع من المعدلات السـارية في الـدول الصناعية المتقدمة)؟ ثم إن هناك سؤالاً آخر: ما هي بالضبط الفئـات الاجتماعيـة في الأردن ـ فلسطين التي ستستفيد من هذا النظام بعد إقراره: هل ستكون المنافع عـامة أم سيستـأثر بهـا الوسطاء المنخرطون بجد في هذا النظام على حسـاب العموم؟ من هنـا ضـرورة التنبّه للفئـات الاجتماعية التي تبدو أكثر تـأهلاً لـلانخراط في هـذه العملية الانـدماجيـة مقارنـة بالنشـاطات الاقتصادية المهددة بهكذا عملية. ذلك أن انخراطاً مؤسسياً في منظومة اقتصادية له من النتائج الاجتماعية والسياسية ما من شأنه المسّ بالبنية التقليدية للمجتمعات المعنية.

ـ ويبرز الخلل أيضاً في موقع الصناعة داخـل النـاتـج القومي لـلأطراف الثـلاثة: فهي تمثّـل ٢٢ بالمئـة من النـاتـج الاسرائيلي وحـوالى ١٣ بالمئـة في الأردن وفقط ٧ بالمئـة في الضفـة والقـطاع، مما يجعـل فلسطين إحـدى أدنى الكيانـات في العالم في حصـة الصناعـة من النـاتـج العام.

ـ ويتضـح الخلل أيضاً في مـوضوع العـمالـة، إذ ستكـون فلسـطين (وربمـا الأردن) في موضع المطالب بإيفاد عمالـة واسعة نحـو الاقتصاد الاسرائيـلي. وفي بعض مراحـل الاحتلال

شكّل العمل في اسرائيل حوالى نصف الناتج القومي في قطاع غزة وثلث الناتج في القطاع والضفة معاً. لذلك سيجد الجانب الأردني ـ الفلسطيني نفسه في وضع محرج: فإما أن يسعى إلى دفع أكبر حجم من العمالة نحو اسرائيل ويفوز بذلك، فيرتبط اقتصاده بصورة دونية بالاقتصاد الاسرائيلي، وإما أن يعمل على القبول بالقيود المتوقعة على انتقال العمالة فيتحمل أعباء ضغط العاطلين عن العمل، المتحولين إلى نوع من «لوبي» أو قوة ضاغطة لمزيد من الاندماج في الاقتصاد الاسرائيلي.

ـ وإن نحن ربطنا ما سبق باستمرار تدفق المهاجرين اليهود إلى اسرائيل، وهو أمر لا يقوم ما يمنعه ولا يتوقع ذلك في القريب المنظور، لوجدنا أن الموجة الأخيرة (١٩٧٩ ـ ١٩٩٢) قد أدّت عملياً إلى ارتفاع مستوى البطالة في اسرائيل من نسبة ٤,٨ بالمئة سنة ١٩٨٨ إلى حوالى ١١ بالمئة سنة ١٩٩١. مما يعني أن الحكومة الاسرائيلية ستسعى بصورة طبيعية، كما هي الحال الآن في مختلف دول أوروبا الغربية لحماية عمالتها الوطنية تجاه الوافدين. أكثر من ذلك فإن مستوي البطالة الاسرائيلية يمكن ربطه بالذات مع الدعوات المتكررة لإقرار مبدأ حق المهنيين (أطباء، مهندسون، صيادلة، أساتذة) بالعمل حيثما شاؤوا وفقاً لقانون التبادل الحر. وإذا تم هذا الربط أمكن تصور حالٍ تصدّر فيها فلسطين عمالة غير متخصصة بخسة الثمن نحو ورش البناء الاسرائيلية، بينما يقيم في فلسطين (وربما في الأردن) آلاف من الفائض المهني المتخصص الذي لا يجد له عملاً في اسرائيل في مجالات الصحة والهندسة والتقانة (التكنولوجيا) والتعليم.

ـ وإن نحن سلّمنا بقيام صندوق تنمية وتعاون، فمن الواضح أن امكانية اسرائيل الاستدانة في السوق الدولية أقوى مرات ومرات من امكانات الأردن (المثقل بنحو ١٠ مليارات دولار من الديون الخارجية) أو فلسطين (المنطلقة من نقطة الصفر)، علماً بأن المصارف العالمية تشيد دوماً بقدرة اسرائيل على الوفاء بديونها وبانعدام خطر التوقف عن التسديد فيما يخصها. هل علينا إذن أن نتوقع نشاطاً مالياً لذاك الصندوق تقوم فيه اسرائيل عملياً بضمان تسديد القروض المقدمة لكلٍ من فلسطين والأردن، بما يعني ذلك من الإلحاق السياسي الضمني بين الضامن والمضمون؟

نعم إن هاجس الإلحاق الاقتصادي، بنتائجه السياسية والاجتماعية الكبيرة، له مجال واسع لكي تتضح صحته. ويقيني أن الحكومة الأردنية تعبّر بوضوح عنه منذ أسابيع عديدة، ولا ريب أن كلاً من عمّان وعاصمة الكيان الوليد ستنظران بكثير من الحذر إلى هذه المشاريع والاقتراحات، وستحاولان إعادة النظر فيها وتمحيصها والتمنع عن قبول بعضها. وقد يستطيع الأردنيون والفلسطينيون أيضاً أن يتّكلوا على مصادر قوة اقتصادية عربية كي يواجهوا هذه الخيارات الآيلة إلى تحويل الاحتلال الشامل إلى نوع من الهيمنة والالحاق في الاقتصاد والمال. ولكن ما لا يجب نسيانه أبداً، سيما وأن هاجس الإلحاق حقيقي، هو أن المآرب الاقتصادية قوية جداً في اسرائيل. ومن الحجج التي استعملها رئيس حكومة اسرائيل مراراً وتكراراً للدفاع عن اتفاق أوسلو أمام برلمانه هو أن السلام سيسمح لإسرائيل برفع مستوى

صادراتها من ١١ إلى ٢٠ مليار دولار سنوياً قبل سنة ١٩٩٥. ومن الحجج الأخرى المستعملة بكثرة اشارات ليست دائماً واضحة إلى أسواق الخليج وأسواق المغرب والتطبيع معها، وهو ما كان يستحيل حصوله لولا الاتفاق مع منظمة التحرير. ويعتبر الاسرائيليون في الاجمال أن للانسحاب ثمناً على فلسطين أن تدفعه في المجال الاقتصادي، إن كسوق شبه حصرية لاسرائيل أو أيضاً كمعبر نحو الأسواق العربية الأخرى. وهكذا يختلط في الذهن العربي هاجس الإلحاق الذي ذكرنا مع ما يمكن أن نسمّيه هاجس الاختراق «للجسم العربي» بأكمله.

٢ ـ هاجس الاختراق

كي يلمس المرء هاجس الاختراق، ما عليه إلّا أن يطّلع ولو بسرعة على التقرير الذي رفعه البنك الدولي إلى الهيئة المشرفة على «مسيرة السلام» وبالذات إلى لجنة «التعاون الاقتصادي» في اطار المفاوضات المتعددة الأطراف. فالاختراق شعور ينتابك منذ الصفحة الثالثة مع تفصيل مشاريع الطرق التي ينبغي بناؤها، وأولها ربط تركيا بمصر بطريق واسعة تخترق سوريا فلبنان فاسرائيل، وثانيها طرق تنطلق من اسرائيل نحو الأرض المحتلة فالأردن، ومن شأنها، يقول التقرير «فتح الباب أمام اندماج اقتصادي أسرع وتيرة»؛ وهذه الطرق خمس: طولكرم/ إربد؛ طولكرم/ نابلس/ عمان؛ قلقيلية/ نابلس؛ القدس/ أريحا/ جسر اللنبي؛ رفح/ غزة/ القدس/عمان، وهي كلها طرق تربط اسرائيل بالداخل الفلسطيني وبالتالي الأردني والعربي. وبينما يرى البنك الدولي أهمية فائقة لتطوير هذه الطرق المخترقة، فهو لا يبدي اهتماماً حقيقياً بطرق لا تعبر اسرائيل أو تربطها بالداخل مثل طريق بيروت ـ دمشق (إذ نظر إليها على أنها ذات مردود ضعيف وتكلفة عالية)، أو طريق العقبة ـ العراق أو بشبكة الطرق في اليمن والجزيرة العربية.

ولا يرى التقرير أيضاً فائدة اقليمية كبرى من تطوير ميناء بيروت أو من تحسين مطار بيروت الدولي. ولكنه يهتم اهتماماً شديداً بربط شبكة الكهرباء بين اسرائيل وفلسطين والداخل العربي. والواقع أن التقرير يهتم كثيراً بشبكة الطرق في المغرب كما يخصص نصف الاستثمارات ذات الأولوية لخط أنابيب الغاز من الجزائر إلى المغرب فأوروبا. ولكنه، بالمقابل، في ما يخص المشرق، فإنه لا يرى مشروعاً له صفة الأولوية لا يمر مباشرة باسرائيل أو يفيدها. وكأن صفة «الاقليمية» لا تتأمن في المشرق دون اشتراك اسرائيل. ويمكن المرء أن يتصور رغبة اسرائيلية واضحة بجعل موانئها البحرية الثغر الطبيعي نحو الأردن والعراق ودول الخليج، وبتشجيع دول النفط على اختيار مصبات لخطوط الأنابيب على الشاطىء الاسرائيلي، وباعتبار مطار اللد محطة انتقال طبيعية من عموم المنطقة إلى أوروبا وأمريكا. إنها في الواقع اعادة تحديد اقليمية واسعة لدور اسرائيل في المنطقة تجعلها قبلة اقتصادية لعموم النشاط الاقتصادي الاقليمي بالنظر لحجم اقتصادها الكبير، ولحجم صادراتها، ولمستوى التقانة (التكنولوجيا) فيها، ولعلاقاتها الدولية التي تحسد عليها، ناهيك طبعاً عن موقعها الجغرافي الملائم تماماً لهكذا دور.

ودون أي اعتبار للاشاعات المعروفة حول «الشطارة» اليهودية في مجال التجارة، التي قد تسمعها في البلدان العربية والأوروبية على السواء، فإن المرء يتذكر بوضوح بعض المؤشرات على إلحاح اسرائيلي مقيم باختراق الأسواق العربية بأي ثمن. فقد أكد مسؤول اسرائيلي مؤخراً بأن اسرائيل استطاعت «تسريب» ما ثمنه ٣ مليارات دولار من البضائع نحو الأسواق العربية (خارج فلسطين)، ونحن نعلم جميعاً كيف تحاول اسرائيل (وتنجح أحياناً) ببيع منتجات اسرائيلية على أنها فلسطينية المنشأ. ويتذكّر اللبنانيون تماماً كيف لحق الباذنجان الاسرائيلي بالدبابات سنة ١٩٨٢، وكيف اخترقت خضار اسرائيل سوق لبنان بعد صواريخها وطائراتها. وبينما هم يتندرون ببعض هفوات التجار الاسرائيليين فهم يعترفون أيضاً بأن وسطاء محليين، فلسطينيين، ولبنانيين (ومنهم خضرجي شديد التعبير عن وطنيته اجمالاً من حي سكني آنذاك) لم يأنفوا عن عمليات التسويق داخل بيروت الغربية لمنتجات البلد الذي كانت دباباته آنذاك تحاصر المدينة وطائراته تقصفها. أما الوسطاء التجاريون للبضائع الاسرائيلية في الضفة والقطاع فحدِّث ولا حرج أيام الاحتلال، فما بالك بالأمر بعد انتهائه؟

ولا يجيب عن هاجس الاختراق هذا في الذهن العربي، إلّا سد المقاطعة المنيع. وهي أولية (بمعنى مقاطعة السلع ذات المنشأ الاسرائيلي) أو ثنائية (بمعنى مقاطعة الشركات الأجنبية العاملة في اسرائيل) أو ثلاثية (مقاطعة الشركات الأجنبية التي لها علاقة بالشركات الاسرائيلية). وهكذا كفّ جل العرب لعقود من الزمن عن شرب الكوكاكولا وعن ركوب سيارات فورد، مما أثلج صدر مصنّعي بيبسي كولا أحياناً وسيارات كرايزلر. لكن الواقع لم يكن بهذه الحدة، إذ تم (أحياناً قليلة وبالخفاء اجمالاً) تسريب بضائع اسرائيلية، ولم تقاطع الأقطار العربية جميعاً كوكاكولا أو هي أوقفت مؤخراً مقاطعتها لها. أما المقاطعة الثلاثية فنادراً ما طبقت في الواقع، وكذلك الثنائية أيضاً منذ مدة قصيرة.

ولا ريب أن اسرائيل سعت منذ اليوم الأول في مدريد لرفع المقاطعة، (بل إن الكويت ربما كانت تبرّعت للأمريكان بالسعي لإلغاء المقاطعة العربية لاسرائيل لقاء قيام جيوش العم سام بتحرير الإمارة المذكورة). أما السعي الاسرائيلي فسببه الأول عملي، ذلك أنه كان للمقاطعة العربية فعلاً وقع اقتصادي سلبي على اسرائيل، ولأنه أزعج عمليات غير شركة غربية أيضاً. لكن الهدف الآخر، وهو قد لا يقل أهمية، كان ضرب مبدأ عقاب اسرائيل من أساسه، إن على يد العرب أنفسهم أو على يد تلك الشركات التي كانت ترضخ لشروط المقاطعة العربية. فاسرائيل كانت تعتبر أن المقاطعة نوع من العقاب، وبما أنها، من وجهة نظرها، لم ترتكب أي ذنب، فإن رفع المقاطعة هو نوع من الإقرار بأن اسرائيل غير مذنبة في الأساس بحق أحد.

والحملة الاسرائيلية على المقاطعة كانت تلقى هوىً حقيقياً في الولايات المتحدة تحت شعار ضرورة التبادل الحر وأهمية التجارة الدولية غير المعوقة بقرارات سياسية متخلفة. لكن هذه الشعارات ما كانت لتقنع عاقلاً بالنظر لتكرار لجوء الولايات المتحدة نفسها لهذا النوع من التعامل كمثل نظام المقاطعة للاتحاد السوفياتي بعد غزوه أفغانستان، أو مقاطعة التجارة

مع الصين بعد حادثة تيان آن مان. وفي منطقتنا من العالم شهرت واشنطن سيف الحصار لا المقاطعة فحسب بوجه العراق وايران وليبيا والسودان لأسباب وحجج قد يقتنع بها البعض، وقد يراها أسباباً في الأكثر بقوة سبب المقاطعة العربية لاسرائيل، وفي الأرجح دونها أهمية.

وبعد انتهاء حرب الكويت، ولا سيما بعد بدء مؤتمر مدريد، أصبح إلغاء المقاطعة العربية لاسرائيل أغنية أمريكا اليومية تردّدها منفردة أو في ثنائي رخيم مع اسرائيل، بينما الحصار المفروض على العراق ينهكه، بنسائه وأطفاله. ومع ارتفاع دعوات المقاطعة ارتفعت حدّة هاجس الاختراق الاقتصادي، ذلك أن ما يخشاه عديدون (ربما مبالغين كثيراً) هو أن اسرائيل ستنشط فور انهيار هذا السد القانوني، لغزو الأسواق العربية غزواً. وقد لاحظ غير مراقب في الفترة الأخيرة مدى اهتمام كل من المغرب وتونس بالاسرائيليين الأثرياء الذين ولدوا في أي من هذين البلدين. وقد يسرّ مسؤول مغربي أو تونسي في أذنك أنه يتوقع الكثير منهم، من خبرتهم التجارية، وطبعاً من امكانية استثمارهم المال الوفير في بلدهم الأم.

ويزداد هاجس الاختراق حدّة عندما يتذكر العربي تفاهة التجارة البينية العربية، وكأن السلعة الوحيدة التي أبدى أثرياء العرب رغبة في استيرادها من الدول العربية الفقيرة هي الناس، أي العمالة، وأشاحوا بوجههم عن الباقي. وبينما ارتفعت التجارة البينية بين ١٩٨٣ و١٩٩١ بنسبة ١٤ بالمئة داخل الاقليم الآسيوي، وارتفعت بنسبة ٢٤ بالمئة داخل أوروبا، فإن التجارة البينية العربية بقيت على حالها التعيسة، لا تزيد، وأحياناً تنقص، ولكن نادراً ما تتجاوز نسبة ٧ أو ٨ بالمئة من مجموع التجارة الخارجية لأي بلد عربي معيّن. لذلك يختلط هاجس الاختراق الاسرائيلي مع شعور عميق بالإخفاق وحتى بالذنب، إذ نحن على أهبة مشاهدة تجارة اقليمية بينية متزايدة محرّكها هو اسرائيل نفسها، بينما بقيت التجارة الخارجية العربية لعقود طويلة أسيرة علاقاتها الثنائية الدونية بالدول الغربية المصنعة.

وقد يقول قائل: لا تخافوا من الاختراق فهذه مصر بعد عقد ونصف على اتفاقات كامب ديفيد ما زال أهلها يمانعون الاختراق المزعوم ويدحرون هاجسه دحراً. غير أنه ليس بمستطاع هذه «التطمينات» إلغاء هاجس الاختراق حين يستقر؛ **أولاً**، لأن السائح العربي في القاهرة يشاهد يومياً «زملاءه» من السياح الاسرائيليين، **وثانياً**، لأن «خروقات» عديدة قد حصلت في مصر في المجالات الزراعية والسياحية والتجارية والصناعية، **وثالثاً** (وهو العنصر الأهم)، لأن الكلام الدائر في مصر هذه الأيام كثيراً ما يدعو إلى التعامل مع اسرائيل وإلى التعامل معها، بالنظر إلى أن المقاطعة أو الممانعة السابقتين كان لهما ما يبررهما من تعنّت اسرائيل في الموضوع الفلسطيني أو السوري. أما وقد أصبح السلام على الباب فلماذا هذه «الحنبلية» الاقتصادية المتخلفة كما يذكر أحياناً على لسان شخصيات كمصطفى خليل أو يوسف والي؟

٣ ـ هاجس الاختناق

غالباً ما يتحوّل هاجس الاختراق الاسرائيلي من ضمن منظومة «السوق الشرق أوسطية» إلى هاجس اختناق حقيقي عندما يتذكر المرء أن تلك السوق لن تضم اسرائيل

فحسب، بل أيضاً دولاً أخرى مثل تركيا وايران وربما الحبشة وأريتريا. ومن له ميول قومية بين العرب يشعر آنذاك بأنه على وشك أن يحاصر من كل الجهات بأطراف غير عربية ستنقض على اقتصاده الهشّ المشرذم وعلى أوضاعه القانونية والسياسية، بحيث تذوب جامعة الدول العربية في مجموعة دول أوسع، ليس للصوت العربي فيها صدى يذكر.

وكان التيار القومي اجمالاً حساساً (ومطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية خصيصاً) حيال هذا الهاجس وذلك بالتحدث (المبالغ فيه أحياناً كثيرة) عن الخطر المتأتي على القلب العربي من جانب «دول الأطراف». ولا ريب أن هناك شعوراً مفرطاً بالعظمة، وبإجلال الذات، عند أي عربي يضع نفسه وبلده وقومه في الوسط وينظر إلى الآخرين على أنهم مجرّد عناصر جانبية، طرفية، لموقعه في القلب من الاقليم. والواقع إن هشاشة الجسم العربي في العقدين المنصرمين كانت تدفع أي عاقل، على العكس، إلى النظر إلى الدول العربية على أنها هامشية وطرفية بينما قلب النظام الاقليمي هو عند غير العرب من الأطراف الفاعلة اقليمياً ودولياً مثل اسرائيل وتركيا وايران (وربما أمريكا نفسها، قائدة أوركسترا الحرب في الخليج والسلم في المشرق). أما القول بأن العرب كانوا، لا سيما في السبعينيات والثمانينيات من هذا القرن، هم قلب الشرق الأوسط وغيرهم أطرافه، فهو من باب الشعور العاطفي الذي لا يجدي، ومن باب قلب المنطق رأساً على عقب.

ولكن، بعيداً عن جنون العظمة، تبقى الحساسية العربية مشروعة تجاه أي تعاون أو تعاضد لمسه العرب بين الدول المحيطة بهم. ولا ريب أن دعم اسرائيل لثورة البرزاني الكردية أثارت حفيظة العرب، تماماً كتعاون اسرائيل مع اثيوبيا أيام هيلاسيلاسي، أو إبقاء تركيا على علاقات قنصلية وتجارية مع اسرائيل باستمرار. ولا ريب أيضاً أن العرب كانوا يعجبون عن حق من استمرار هذه العلاقات الاسرائيلية مع ايران على الرغم من سقوط الشاه وقيام الجمهورية الاسلامية (كما بدا واضحاً من الدور الاسرائيلي الناشط في مسألة ايران ـ غيت) أو استمرار علاقاتها مع اثيوبيا على الرغم من حلول نظام منغيستو الماركسي مكان نظام عرش الطاووس. كما يعجب العرب من اختيار رئيس اريتريا المستقلة اسرائيل مكاناً للاستشفاء، ويعجبون أيضاً من مقدرة الصناعة والدبلوماسية الاسرائيليتين على اختراق دول آسيا الوسطى الاسلامية فور انهيار الاتحاد السوفياتي بحيث جعلت اسرائيل لنفسها في تلك الدول أكثر من موطىء قدم ثابتة في سنوات، بل في شهور قليلة، وهم عن ذلك عاجزون قاعدون.

وقد يكون خير معبّر عن هاجس الاختناق هذا تذكّر العربي لاستراتيجية بن غوريون الشهيرة الداعية إلى تطويق العرب بسوارٍ من الدول الصديقة لاسرائيل والمتعاملة معها في العالم الاسلامي وفي افريقيا السوداء على السواء. ولَحظ العرب ولا شك توقف اسحاق رابين في المغرب في طريق عودته من واشنطن وتوقفه في اندونيسيا في طريق عودته من الصين. ويغتاظ السوريون بكثرة عندما يرون اسرائيلياً يبدي اهتماماً بقضية مياه الفرات، وكأن لاسرائيل علاقة بذلك النهر العابر لدول ثلاث ليست اسرائيل منها هي تركيا وسوريا والعراق. وهم يتنبهون أيضاً لمشروع الطريق الساحلي الذي دعا إليه البنك الدولي لربط تركيا

باسرائيل من خلال سوريا ولبنان، كما لمشاريع نقل المياه بحراً أو براً من تركيا نحو اسرائيل. وكلها أفكار ومشاريع وسياسات تزيد من هاجسهم بأنهم على وشك أن يطوقوا من الدول غير العربية القادرة (شهدت تركيا مثلاً في العشر سنوات الأخيرة نمواً اقتصادياً تحسد عليه تماماً) والفاعلة والمتعاملة مع بعضها والمنتظرة توقيع اتفاقات الصلح بين العرب واسرائيل لتحوّل تعاونها تحالفاً وتعاملها أمراً واقعاً واسع المدى عظيم النتائج على العرب جميعاً.

وقد يحاول البعض التخفيف من هاجس الاختناق هذا بالتذكير أن ايران واسرائيل على طرفي نقيض وبأن طهران هي أكثر العواصم رفضاً ونقداً وتهشيماً باتفاق أوسلو وما تلاه. ولكن هذا المسعى غالباً ما يلقى الفشل لأن المرء يتذكر أن ما يسمى جزافاً «دول الأطراف» الأخرى، ومنها تركيا، مؤيدة لذلك الاتفاق تماماً. ويفشل المسعى أيضاً لأن هاجس الاختناق لا ينتفي بل يقوى عندما يرى العربي أن لايران مصالحها الذاتية وسياساتها الخاصة التي تدفعها إلى هذه المواقف، وهي مصالح لا علاقة لها بالضرورة بالمصالح العربية بل إنها قد تضرّ بها. وقد يضيف المرء أن هناك نوعاً من المزايدة الايرانية هدفها الحقيقي تحسين شروط التفاوض الايراني مع أمريكا من خلال التهجم عليها بحيث يتبع تهجم اليوم، تقارب في الغد، يدفع العرب أحياناً ثمنه. وقد يشير المرء أيضاً إلى استيلاء طهران على الجزر الخليجية الثلاث أو إلى الضغوط الهائلة على العراق أو إلى محاولات تسعير الجبهة اللبنانية مع اسرائيل مع وضوح عجز لبنان عن التفرد بالمقاومة الناجعة في مواجهة اسرائيل.

وقد يصل هاجس الاختناق إلى حده العالي كما حصل في الخمسينيات حين حوصرت سوريا من كل جانب بحشودٍ اسرائيلية وتركية وعراقية (ملكية) في الآن معاً، أو عندما شعر عبد الناصر أن حلف بغداد وبعده «الحلف الاسلامي» لا هدف حقيقياً لهما إلاّ محاصرته ومحاولة خنقه. ويصل الشعور بالاختناق الأقصى كما هي اليوم حال العراق، أو ليبيا المحاصرين بقرارات دولية قاسية مؤلمة. وبعض المهجوسين بالاختناق يتدرجون هكذا من حصار «دول الأطراف» الاقليمي إلى النظام الدولي بأسره بعد سقوط القطب السوفياتي، ليؤكدوا بأن عالم العرب موضوع بين فكّي كماشة: فك «دول الأطراف» في جوارهم المباشر وفك القطب الأمريكي الخارج منتصراً من عقود الحرب الباردة. ويغلب هذا الشعور بالأسر والتطويق والاختناق على العديد من الكتابات السياسية العربية في الآونة الأخيرة، مما يشير إلى وجود هذا الشعور وإلى اتساع رقعته وإلى تزايد حدّته منذ بدء الحديث عن «سوق شرق أوسطية» هدفها الأول تطبيع وضع اسرائيل في المنطقة، بينما قدرات اسرائيل العسكرية الهائلة ما زالت تترك، لدى الجهة المقابلة، شعوراً بأنها قادرة فعلاً على سحقها.

٤ ـ هاجس الانسحاق

ذلك أن اسرائيل الداخلة في «سوق الشرق الأوسط» ليست في المجال العسكري، قوة عادية على الاطلاق. ويتزايد الشعور العربي بالانسحاق عندما يرى البعض قادة اسرائيل يفاوضون على تنمية قدرات دولتهم العسكرية وحبر اتفاق أوسلو لم يجف بعد، أو عندما

يقارنون تراكم أسلحة الدمار الشامل الاسرائيلية مع التدمير المنظم دولياً للأسلحة (الأقل قيمة بكثير) في العراق، أو حين يسمعون أنباء التعاون الاسرائيلي ـ الصيني في المجالات الاستراتيجية، أو عندما يتنبهون للنتائج الوخيمة التي ألحقها انهيار «الصديق» السوفياتي بقدرات غير دولة عربية، أو عندما تتكون لديهم صورة واضحة عن مدى التقدم التقاني (التكنولوجي) الاسرائيلي الذي يضعه برنارد لويس في قمة المعطيات المكوّنة للشرق الأوسط الجديد، والذي دفع بأحد أساتذة جامعة تل أبيب للتأكيد بأن اسرائيل أقرب علمياً لليابان وبريطانيا منها لأي بلد عربي، أو عندما يلاحظون هجرة عشرات الألوف من العلماء الروس والأوكرانيين من أتباع الدين اليهودي إلى اسرائيل، بحيث يعد أساتذة الفيزياء والكيمياء والعلوم النووية بعشرات الألوف. أين العرب من كل هذا الكم والنوع في التقنية؟ وأين منهم عشرات الرؤوس النووية التي صنّعتها اسرائيل في ترسانتها والتي لا يبدو أنها تفكّر بالتخلي عنها يوماً؟

لشعور الانسحاق هذا إذن ما يبرره. فبينما عجز العرب ومُنع بعضهم الآخر من تطوير ترسانة نووية، لم يعد يختلف اثنان على أن نفي اسرائيل تصنيعها لرؤوس نووية لا يقنع أحداً. وإن كان هناك اليوم من اختلاف فهو على حجم تلك الترسانة النووية لا على وجودها أصلاً. فبينما لا يزيد جفري كمب عدد الرؤوس المقدر على ٥٠ أو ٦٠، يرفع معهد لندن للدراسات الاستراتيجية الرقم إلى مئة، بينما يرى سيمور هيرش في كتابه الحديث خيار شمشون أنه يجب مضاعفة هذا الرقم لأن عدد الرؤوس أكثر من ٣٠٠. ولا يختلف اثنان على أن اسرائيل قد طورت ما يكفي من التقانة (التكنولوجيا) لحمل هذه الرؤوس نحو أهدافها، فالعديد من طائراتها قادر على نقل رؤوس نووية. ثم إنها طورت صواريخ أرض ـ أرض يمكن تسليحها برؤوس نووية مثل صاروخ لانس (١١٠ كلم) وأريحا ـ ١ (٥٠٠ كلم) ومؤخراً أريحا ـ ٢ (١٥٠٠ كلم). وليس هناك من اشارة واحدة إلى أن اسرائيل قد أوقفت أو يمكن أن توقف في المستقبل عملية تطوير قدراتها النووية.

ومهما ركّزنا على هذا الخلل الجوهري بين اسرائيل النووية والعرب غير النوويين، فلن يكون تركيزنا كافياً. فوراء هذا الخلل طبعاً تدهور في ميزان القوى العسكرية العام يمنع العرب اجمالاً من تحدّي اسرائيل من خلال تهديدها بالزوال. وبما أن هذا التهديد لم يعد فعّالاً بالنظر لتملك اسرائيل لسلاح اللحظة الأخيرة، ولتفرّدها في ذلك، فإن لاسرائيل امكانات للردع ليست متوفرة عند العرب. والردع النووي في أصله دفاعي، ولكنه في نشره هجومي أيضاً، بمعنى أنه يدع الأطراف الأخرى في موقع دفاعي دائم بالنسبة إلى مصالحهم الكبرى، وهو أيضاً يؤدي إلى مضاعفة تأثير الردع بالوسائل التقليدية. وقد أسهم تملك اسرائيل للسلاح النووي في عجز العرب عن خوض حرب واحدة ضدها خلال عقدين من الزمن. بينما سمح لها هذا التملك على توسيع رقعة تدخلاتها بالوسائل التقليدية وعلى جعلها أسرع وتيرة كمثل ضرب المفاعل النووي العراقي أو التدخل العسكري الواسع في لبنان.

ويزداد هذا الشعور بالانسحاق عندما يبحث المرء بفضول عن أصل هذه التقانة

(التكنولوجيا)، إذ لا بد له آنذاك من أن يعترف أن جل الترسانات العربية مستورد بينما جل التقانة (التكنولوجيا) العسكرية الاسرائيلية أصيل أو مؤصل مع ما يعني هذا من امكانات تطوير مستقبلية. ولا يخطىء برنارد لويس تماماً عندما يؤكد أن حرب الخليج قد كسرت وهم فعالية التقانة (التكنولوجيا) العسكرية المبتاعة من الخارج، بالمقارنة مع فعالية التقانة (التكنولوجيا) المؤصلة. وقد يشعر المرء بأنه في مواجهة نوع من القبيلة اليهودية المدججة بالسلاح الفتاك والقادرة على تطويره أكثر. فتضامنها الداخلي في الأمور العسكرية والسياسية الكبرى يتناقض بصورة صارخة مع تفتت الموقف العربي. وتملكها وسائل التقنيات الحديثة يعطيها قدرة على التحرك السريع، والفتك الواسع، والضربات المفاجئة في مساحة جغرافية لا تنفك تتوسع حتى أمسى بمتناول الصواريخ الاسرائيلية ضرب جنوب روسيا أو شرق ايران، ناهيك عن انخراطها الواسع في مجال الأقمار الصناعية ووسائل التجسس المتطورة. بالمقابل يذكر كثيرون بألم كيف تعطّلت وسائل الدفاع الجوي العراقي الالكترونية قبل بدء الحرب، وكيف استطاع الغرب في الواقع تحييد جزء كبير من السلاح الذي كان قد سمح للعراق بتملكه قبل أن يبدأ القتال. ويزداد الشعور بالانسحاق طبعاً عندما يرى المرء آلاف العلماء اليهود ينتقلون إلى اسرائيل بينما تسودّ الدنيا اجمالاً في وجه أي عالم عربي في بلده، فيكفر بوطن لا حق له فيه لا بالتفكير الحر ولا بالتعبير، ولا بالديمقراطية، فيهاجر منه، أو ييأس ويبقى مقيماً دون انتاجية تذكر وسط قنوط دائم. مثار ألم دائم أن يقارن المرء بين ما تقدمه اسرائيل لعلمائها الوافدين وما تقدمه جل الدول العربية لعلمائها الوطنيين.

ولكن ما علاقة هذا الخلل التقاني (التكنولوجي) والعسكري بـ «سوق الشرق الأوسط»؟ العلاقة مبنية أولاً على أن العرب قاوموا هذا التفوق المتعدد الوجوه من خلال نفيه، من خلال رفض الاعتراف به وباسرائيل أساساً. والآن جاءت آلام الواقع المر: فالتطبيع الاقتصادي على وشك التحقيق مع دولة لم يستطع العرب انتزاع أي تنازل منها للتخفيف من عبء انعدام التوازن الاستراتيجي معها. قد تقوم حكومة اسرائيل بتخفيض عديد الجيش أو بتقصير مدة الخدمة العسكرية، ولكن لا مؤشرات البتة على أنها ستبادر من جانب واحد إلى ردم الهوّة التقانية (التكنولوجية) مع العرب، أو إلى أنهم قادرون على ارغامها على ردم بعض هذه الهوّة مقابل تسوية وضعها القانوني والاقتصادي في المنطقة. وتسعى الحكومة المصرية بالذات، من خلال لجنة الحدّ من التسلح في اطار المفاوضات المتعددة الأطراف لوضع الترسانة الاسرائيلية المتطورة في الميزان. ولكن تفتيت العملية التفاوضية على ثنائية في مسارات أربعة، وعلى متعددة في لجان خمس، وعدم حضور مصر الثنائيات، وغياب سوريا عن المفاوضات المتعددة، وهشاشة التنسيق بين الأطراف العربية في هذه وتلك، تجعل من عملية مقايضة ردم الهوّة الاستراتيجية مقابل اتفاقات صلح عملية شبه مستحيلة. ومن الواضح مثلاً أن الاستفراد بالفلسطينيين من خلال اتفاق أوسلو أضعف الموقف العربي الداعي إلى ربط المسائل والمسارات بحيث تتقابل تنازلات عربية هنا مع تنازلات اسرائيلية هناك، من خلال عملية ربط للقضايا يمنع حدوث محصّلة نهائية للعملية التفاوضية تكون فيها التنازلات العربية منهجية، أي متراكمة من لجنة إلى أخرى، ومن مسار إلى آخر، بينما لا

يستطيع العرب انتزاع غير تنازلات موضعية هنا أو هناك. ومن أخطر ما يلوح في أفق العملية التفاوضية بأسرها خلل جديد حاصل يتكدّس يوماً بعد يوم بين حصول الأطراف العربية على تنازلات اسرائيلية جزئية تهمّ كلاً من هذه الأطراف العربية بمفرده مقابل حصول اسرائيل على تنازلات عامة من العرب، يدفعها كل العرب، تتعلق بوضعها القانوني والاقتصادي العام في المنطقة. وتستطيع اسرائيل بالتالي مراكمة التنازلات العربية لترجمتها تحسيناً في موقعها العام، بينما ينبغي على كل طرف عربي الاكتفاء بالتنازلات المحددة به بالذات التي قد تكون اسرائيل قبلت بها.

العلاقة إذن متينة بين الخلل العسكري ـ التقاني (التكنولوجي) وقيام «السوق» المحتمل. ويمكن بالواقع تخيّل نتائج أسوأ للعرب من خلال تلك العلاقة. فعند اسرائيل امكانات واسعة لتصدير عناصر معينة من هذه التقانة (التكنولوجيا)، كما هو حاصل حالياً مع الصين أو الهند أو بعض الدول الأخرى، من خلال مبيعات السلاح العادية أو عمليات نقل تقانة (تكنولوجيا) متقدمة قد تتحفظ دول الغرب المصنّعة على نقلها إلى بعض الأطراف. لماذا لا نتصور لجوء اسرائيل إلى مبيعات سلاح إلى أطرافٍ عربية أو إلى عملية نقل تقانة (تكنولوجيا) محدود إلى هذا الطرف العربي أو ذاك بهدف مكافأته على موقفه المتعاطف مع اسرائيل؟ وإن حصل هذا التطور، واعتقادي أن احتمال قيام تلك «السوق» سيقوي كثيراً من احتمالات حصوله، فناتجه هو تحوّل تدريجي لاسرائيل من موقع العدو الشامل لجميع العرب إلى حَكَمٍ في نزاعاتهم، إلى مرجّح لبعضهم ضد البعض الآخر. آنذاك يكون التطبيع قد وصل إلى حدوده القصوى، إذ لا تكون اسرائيل طرفاً مقبولاً من العرب فحسب، بل تصبح أيضاً طرفاً مرغوباً بالصداقة معه والتحالف، بحيث يتم الاستقواء به ضد أي طرف عربي آخر من خلال ادماجه الضمني أو المعلن في صلب الخلافات العربية وفي ضمن ميزان القوى الداخلي في المنظومة العربية.

بل يمكن تصوّر سيناريو أكثر ايلاماً مثل قلب «اعلان دمشق» رأساً على عقب، بحيث تسهم القوات العسكرية الاسرائيلية (بدلاً من أن تكون مصرية أو سورية) في عملية «الدفاع» عن الوضع القائم في الخليج. فما الذي يمنع اسرائيل في حال حصول نزاع جديد، كمثل ذلك الذي تلا غزو العراق للكويت، من عرض خدماتها على الطرف الأضعف والأكثر ثراء؟ وقد قامت اسرائيل تحديداً بذلك خلال حرب الكويت، وما منعها عن ذلك إلّا إصرار الأمريكان على عدم إحراج الأطراف العربية المنضوية في التحالف الواسع الذي أُلف لمواجهة احتلال العراق للكويت. أما توصّل التفاوض الحالي إلى غاياته الاسرائيلية، وقيام «سوق» يتطبع معها وضع اسرائيل الاقليمي، فمن شأنه جعل هذه الامكانية التي لاحت مؤقتاً في أفق سنة ١٩٩٠ أمراً ممكناً بل ومتحققاً في نزاع من النوع عينه سنة ١٩٩٥ أو سنة ٢٠٠٠. أوليست هناك مؤشرات هنا وهناك إلى تعاون بعض دول المنطقة مع اسرائيل في مواجهة المعارضة الأصولية؟ ألم نسمع جميعاً عن امكانات اسرائيل في مجالات التجسس الفضائي والهاتفي وعن الفوائد التي قد يجنيها هذا الطرف العربي أو ذاك من الحصول على هذه

المعلومات الثمينة؟ أوليست هذه بداية واسعة لانخراط اسرائيل في نزاعات العرب الداخلية والاقليمية؟

٥ ـ هاجس الانشقاق

وفي قاعدة الهواجس الأربعة التي ذكرنا في الصفحات السابقة هاجس أعمق وأقدم: هاجس انشقاق «الجسم العربي» إلى شظايا غير متآخية، هاجس افتراق العرب عن العرب، وهو هاجس قديم قدم الدعوة العربية ذاتها. و«السوق الشرق أوسطية» لا تنبّه العرب فقط إلى عجزهم المقيم عن إنشاء «سوق عربية» موحدة خاصة بهم دون غيرهم، ولا حتى عن أشكال أدنى بكثير من التعامل والتضامن والتكافل أو حتى التعاون، بل أيضاً إلى أخذ الآخرين علماً بهذا العجز الدائم وإلى سعيهم الدؤوب لتحويله إلى مصلحتهم من خلال قيام «سوق» يدخل فيها العرب مشتتين متفرقين بل ومتناحرين. فالثنائي الأردني ـ الفلسطيني قد يتم إلحاقه بالفلك الاسرائيلي. أما مصر فتسمع بعض وزرائها يخبرونك أن السعد لا يأتي «إلاّ بجوار السيّد»، والسيد هنا اسرائيل، فلا بد من الالتصاق بها تماماً[٢]. وأحياناً، والمفاوضة ما زالت في أطوارها الأولى، ولما تحرز بداية تقدم على مسارات مهمة، قد يفاجأ المرء بنوع من التنافس العربي على كسب ودّ اسرائيل، وعلى التقرب منها قبل الأطراف العربية الأخرى، حتى ولو كان ذلك قبل انسحابها من الأراضي التي تحتل. فهذا وزير خليجي يؤكد خبراً عن اجتماع له مع نظيره الاسرائيلي، وذاك أمير خليجي يعمل جاهداً لرفع المقاطعة، وذاك مسؤول مغاربي يفرك يديه فرحاً من امكانات تدفق الاستثمارات الاسرائيلية إلى بلده، وذاك مسؤول مغاربي آخر يعلمك مواربة أنه التقى ويلتقي بالاسرائيليين «قبل غيره» من الذين ذكرت أسماؤهم في الصحف العربية. وبدأ صحافيون عرب بإجراء المقابلات مع القادة الاسرائيليين في الخارج أولاً، ثم بالسفر إلى اسرائيل والإقامة فيها والتنقل بين ربوعها المضيافة.

لسنوات خلت، عبّر محمد حسنين هيكل عن اختلاف جوهري بين العرب والغرب في تحديد هوية هذه المنطقة من العالم. وجوهر هذا الاختلاف كما رآه هيكل، هو في التركيز العربي على التاريخ والثقافة للقول بوجود أمة عربية، وفي التركيز الغربي على الجغرافيا والاعتبارات الاستراتيجية للتأكيد على وجود «شرق أوسط». ومفاد هذه المقولة أن الفكرة الأولى مشروع حضاري سياسي متكامل، والفكرة الثانية لحظ لوضع يفترق العرب فيه واحدهم عن الآخر ويختلطون بصورة غير مرغوب فيها مع جيرانهم. ومع القيام المحتمل «للسوق الشرق أوسطية»، نشهد طبعاً انتصاراً هائلاً لا شك فيه لمفهوم على آخر، ولنظرة الآخرين للعرب على نظرتهم لأنفسهم:

لهذه الأسباب، فإن هاجس قيام تلك «السوق» لا يمثّل تحدياً خارجياً اضافياً للعرب

---

(٢) الحياة، ١٨/١٠/١٩٩٣.

بقدر ما يشكّل في جوهره عملية تفضح عجز العقود الماضية عن انتاج أي نوع من الأسواق العربية المشتركة، وعن وقف التفتت في المصالح، والتالي في المواقع والمواقف. فما يخيف بعض العرب ليس المشروع الاسرائيلي المدعوم عالمياً بل مرآته العربية المكسّرة. وقيام «السوق» سيفرّق بالضرورة صفوف العرب، بقدر ما فرّقتهم سياساتهم السابقة. وقد يصح التوقع القائل بأن «السوق» ستبدأ بصورة طبيعية بإلحاق الثنائي الأردني ـ الفلسطيني وقد تتوسع تدريجاً لتضم مصر وسوريا ولبنان وربما العراق. وقد يدفع هذا التطور أهل الخليج للتسريع في «سوقهم الذاتية» التي وضعوا لها حداً زمنياً هو سنة ١٩٩٩، بحيث تكون عوائق انتقال الناس والرساميل والسلع قبلها قد سقطت الواحد تلو الآخر، بينما يستنتج المغرب الكبير من هذه التطورات ضرورة تكريس علاقته الثنائية والدونية بأوروبا الغربية باتفاقات طويلة الأمد. مثال ذلك طبعاً أن المغرب الأقصى الذي لعب ويلعب دوراً فعّالاً في عملية ادماج اسرائيل في المشرق العربي يسعى بمفرده لتوقيع اتفاقات تبادل حر مع السوق الأوروبية المشتركة، بل إن المغرب يضرب حالياً عرض الحائط بأي تفكير مغاربي واسع بهدف التوصل إلى نوع من التفرّد بحسنات التبادل الحر مع أوروبا التي تستأثر بالأساس بجل تجارة دول المغرب الخارجية. وبينما تتخبط الجزائر في تناقضاتها وليبيا في عقوباتها، فإن تونس تتأرجح بين الإبقاء على العائدات الجمركية الحالية وبين محاولة اتباع المثال المغربي المتفرد.

إن احتمال قيام «السوق» يقوّي إذن من امكانات اتباع الأقطار العربية المختلفة سياسات اقتصادية وتجارية خاصة بها، إما مؤسسياً (كمثل تكريس مجلس التعاون الخليجي سوقاً مشتركة مقفلة على الأطراف العربية الأخرى بما فيها العراق على الرغم من «خليجيته») أو فردياً (كمثل مسلك المغرب الأقصى المتفرّد). ولا يشعر المرء أن هناك حماسة مغاربية للدخول في «السوق» العتيدة بقدر ما هناك اهتمام بتقوية الأواصر بأوروبا وبالتوصل إلى اتفاقات ثنائية مع اسرائيل من جانب آخر، وكأن دول المغرب لا تريد تحمّل عبء «تبادل حر» مع اسرائيل بينما تنفتح أمامها امكانات الالتحاق ولو الجزئي بالقطار الأوروبي. أما الخليجيون فهم يتحججون بأمور كثيرة بهدف دفع الكأس المرّة عن شفاههم، كأس العودة إلى الانخراط من باب أو من آخر في النزاع العربي ـ الاسرائيلي الذي يودون منذ عقدين تقريباً الابتعاد عنه قدر الامكان. ناهيك طبعاً عن بعض الأقطار العربية في افريقيا مثل السودان وجيبوتي وموريتانيا التي أدخلتها أوروبا ضمن اطار اتفاق لومي ـ ١ ولومي ـ ٢ للتبادل التفضيلي والتي لا تعتبرها أوروبا، ولا هي تعتبر نفسها أحياناً، معنية بما هو حاصل في فلسطين ومن حولها.

ثانياً: ما بعد البوح: «السوق» العتيدة في الجدليات العربية

١ ـ «السوق» وجدلية الهوية

تطرح «السوق» العتيدة أولاً سؤالاً محورياً عن هوية الأطراف المعنية بها. ويجنح «العروبيون» التقليديون للجزم، بأن كل العرب معنيون بالقدر نفسه: «فالسوق» هي رفض

عملي قيد التحقيق للفكرة العروبية من أساسها. لذلك سيجد «العروبيون» التقليديون صعوبات جمّة، بل استحالة فعلية، في ملاءمة شعاراتهم وايديولوجياتهم مع قيام تلك «السوق»، فقيامها نفي صريح لوجودهم، ولأفكارهم، وفضح مباشر لأوهامهم. وليس قيام هذه «السوق» بما تعني من تهديد راهن للمصالح العربية المجال الأفضل للشماتة، ولكنها مناسبة أخرى لتذكيرهم بجمودهم الفكري المقيم الذي يجعل التساؤل عن جدوى التحادث معهم أمراً شرعياً. ولقد قام كثيرون، ممن كانوا يعتقدون عن حق أن لا غبار على ميولهم العربية، بمحاولة دعوة أصحاب هذه القومية الجامدة للتعقل ولاستيعاب الواقع، وكانوا في الإجمال يرجمون وكأنهم خوارج. فبقدر ما كان الفكر التقليدي يبتعد عن حقيقة التأثير في الواقع المعيوش، بقدر ما كان تعلّقه بأكثر عناصره تكلساً يزداد، وبقدر ما كان تمسكه بأكثر الشعارات فراغاً من مضمونها يتضاعف.

وكنت في كتابات كثيرة، جلّها داخل إطار مطبوعات المركز، قد حاولت، من موقعي، أن أسهم في عملية تحريك هذا الفكر الجامد. ولا بد لي أن أذكر هنا على الأقل محاولتين، بين أخرى كثيرات: **الأولى** في ندوة «الجامعة العربية بين الواقع والطموح» المعقودة في تونس في ربيع ١٩٨٢، **والثانية** في ندوة «الوحدة العربية» المنعقدة في صنعاء في صيف ١٩٨٨. وجوبهت المحاولتان بتكاتف أصحاب بعض الفكر المتحجّر، في وقت كانت الأولى تنبّه بالذات إلى التنافس المتزايد وغير المتكافىء بين «النظام العربي» وإمكانية قيام «سوق» كالتي تقوم اليوم، فيما كانت الثانية تحاول تذكير بعض القومويين المحنّطين بأن منطق «القطرية» له في الواقع الملموس أساسات لا يمكن نفيها والتعامي عنها. بل إن القبول بها والتعايش معها هو السبيل الوحيد لإعطاء الفكرة العربية أي بعد علمي وعملي. لا! ليس هذا المجال للشماتة، ولكنه مجال لتذكير هذا البعض بأنهم ضيّعوا السنوات الطوال في اجترار الشعارات القوموية بدل التهيؤ الفكري والعملي والثقافي لمواجهة المشاريع الاقليمية المحاكة بشأنهم، إن لم يكن ضدهم.

وما أود التركيز عليه في هذا السياق هو التالي: على العرب، وعلى العروبيين منهم بالذات، أن يفهموا وهياكلهم الايديولوجية تنهار فوق رؤوسهم، أن المشروع العربي والمشروع «السوقي» كلاهما فعل إرادة راهنة، وبالقدر نفسه، فما ينضح عملياً من ردود الفعل السائدة هو تناقض لا أساس له بين وضع «طبيعي» ووضع مفتعل، وكأن قيام «نظام عربي» هو وضع طبيعي يكاد يتم وحده لولا مؤامرات الأعداء وقعود العرب عن مصالحهم، و «السوق الشرق الأوسطية» نسق علاقات «مفتعل»، نتيجة مؤامرات الآخرين على العرب، وبالتالي لا أمل له بالحياة الدائمة. لذلك يصيب مشروع «السوق» من هذا النوع من الفكر القومي مقتلاً، فهو ينفي عليه امكانية التحقق، ويعيده لذاته، لأوهامه، لفراغ مضمونه.

إن قيام «السوق» أو مجرّد احتماله، مناسبة مهمة، على العكس، لقلب هذا الفكر رأساً على عقب، بحيث ننفك تماماً عن اعتبار «الأمة العربية» أمراً طبيعياً، موجوداً في الاحتمال، ينتظر التحقق عندما يثبت فشل مؤامرات الأعداء عليها، ونبدأ نعتبر أن «الأمة العربية» أمر غير موجود إلّا في الذهن والمخيلة، وأنها مجرد مشروع يجب بناؤه، لأنه غير موجود في ذاته

ولذاته. انقلاب من طبيعة فلسفية؟ طبعاً. وقد تأخر حصوله أكثر من اللازم بكثير. لقد أثبتت الدراسات الحديثة في مجال علم الاجتماع التاريخي، يمينية ويسارية على السواء، أن القوميات ليست نتاجاً لأمم موجودة وتعبيراً عنها وعن حتمية تحققها (كما يعتقد جلّ المفكرين الذين اختار المركز مؤخراً جمع مستلات من أعمالهم في مجلدين ضخمين) بل إن الأمم هي نتاج نشوء القوميات، بمعنى أن الروح القومية هي التي تؤدي إلى نشوء الأمم، لا على العكس. والقومية ليست تعبيراً عن أمة موجودة تسعى للتحقق، بل هي مشروع ثقافي - سياسي يسعى إلى إنشاء أمة وإلى تحقيقها في اطار سياسي موحد. وأعتقد جازماً أنه من الصعب على أي مؤرخ جادٍ أن يناقض بسهولة هذه المقولة كما عبّر عنها، بصورة خاصة، كل من أرنست غلنر، وأريك هوبسباوم. لذلك فإنه لا حظ للفكرة العربية بالنجاح فيما تسعى إليه إلّا بالخروج من قمقم الايديولوجيات والشعارات، إلى حيّز العلم، أي إلى خلاصة أن الفكرة العربية قد تنجح وقد تفشل كغيرها من التيارات القومية في العالم، وأنها لا تمثّل تعبيراً عن أمة موجودة بل مشروعاً لإيجاد أمة، وبالتالي بأنها فعل ارادة ذاتية واعية، ومشروع راهن، تماماً كما هي «السوق» التي يراد لها أن تقوم.

بكلام آخر فإن فكرتَي «النظام العربي» و«النظام الشرق أوسطي» متساويتان من حيث حظوظهما النظرية بالتحقق: إنهما مشروعان قيمة وجودهما في التاريخ والمستقبل: أنهما مشروعان إراديان متنافسان، ومن الطبيعي أن يسعى عدد من الناس لتفضيل الواحد منهما على الآخر، ومن الطبيعي أن يميل العروبيون للأول منهما لا للثاني. ولكن تعلّق العروبيين بالمفهوم العربي على حساب المفهوم الشرق الأوسطي لا يعطي المشروع الأول أي حظ اضافي بالنجاح إلّا بقدر العمل الجاد على تحقيقه. وبالتالي فإن وجود الأمة العربية ليس معطىً ربانياً أو أزلياً أو دائماً، إنه مجرد احتمال، تماماً كما «السوق» هي مجرّد احتمال. ومن الأسباب الأعمق للأزمة الخانقة التي يتخبّط فيها العروبيون، هو بالذات ذلك الاعتبار الصبياني بأن مشروعهم موجود، وبأن «السوق» احتمال، بينما ما هو موجود في الواقع هو فقط شعوب ودول وحكومات تمثّلها، وقد تنخرط هذه جميعاً في «نظام عربي» أو «شرق أوسطي» حسب تمكّن هؤلاء وأولئك من تغليب هذا الاحتمال على ذاك. أما الذين يستخلصون ممّا سبق بأن المؤكدين على أسبقية القوميات على الأمم هم من الجاحدين، فإنهم يصرّون بذلك على البقاء في جمودهم وفي فشلهم المتكرر. إن التأكيد على الطبيعة الاحتمالية، الارادية، الراهنة لكل من المشروعين هو، على العكس، الشرط الأول لإمكانية تغلّب واحدهما على الآخر، وفي ما يخصنا طبعاً (وهل من حاجة للتأكيد على ذلك؟) في تغلّب الفكرة العربية على سواها من الأفكار المنافسة.

إن البديل المؤسسي التقليدي «للسوق» هو جامعة الدول العربية، التي يمكن اعتبارها ولا شك الحد الأدنى للتضامن العربي. ولكن هل أن هذا البديل موجود فعلاً على أرض الواقع ليواجه مشروع «السوق»؟ يكفي للإجابة عن هذا التساؤل أن نذكر **أولاً** بأن الجامعة لم تؤثر لا من قريب ولا من بعيد في تطور الاقتصادات العربية في السنوات الماضية، فهي لم تؤثر في شيء في أهم تطور اقتصادي بيني عند العرب، أي انتقال العمالة من بلدان فقيرة إلى

أخرى ثرية. فهي لم تسهّل هذه العملية، ولم تؤسس لها، ولم تضع ضوابط لحماية العمالة المتنقلة ولا ضمانات لحفاظها على مكاسبها المادية في بلدان الاغتراب. ثم إن الجامعة ثانياً لم تنجح يوماً في عملية تأسيس تبادل حر للسلع، ولم تنجح حتى في تصديق الاتفاقات التي رفضها البعض، ووقّعها البعض ثم لم يصدّق عليها، ووقّعها البعض الأخير وصدّق عليها، ولكنه لم ينفذها. ثم إن هذه الجامعة التعيسة الحظ انتقلت لأسباب سياسية واضحة إلى مقرها القديم في القاهرة. وعلى الرغم من السرور الذي رافق تلك العودة عند الكثيرين، فإنه شكّل أساساً إقراراً ضمنياً بأن مقر الجامعة يمكن أن يكون في العاصمة العربية الوحيدة التي كانت قد أنشأت صلحاً مستقراً مع اسرائيل، وبأن لا تناقض بالتالي بين وجود الجامعة وبين التفرّد بالصلح. كانت هناك آنذاك اعتبارات كثيرة تدعو إلى التعمية على هذا التناقض الصارخ، ولكن أصحاب العلم ليسوا بالضرورة من أصحاب السياسة، وينبغي عليهم التفكير به جدياً، لأن التغاضي عن هذا التناقض هو الذي فتح الطريق أمام عجز الجامعة العملي عن لعب أي دور في تحديد سقف العملية التفاوضية مع اسرائيل.

يبقى هناك أمر واحد (كان) العرب يجمعون عليه هو المقاطعة، ويبدو أن هذه على وشك أن تتفتت بدورها. وهذا أمر طبيعي، فمواجهة الجولات التفاوضية والضغوط الأمريكية ومشروع «السوق» لا يمكن لها أن تتم من خلال مضمون سلبي فقط: المقاطعة. فهذا نوع من الرفض العقيم الذي لا يقوى على ممانعة حملة تحقيق السلم والسوق بمفهومها الراهن.

ما العمل إذن؟ يقيني أن **أولى** الخطوات، توأمة الفكرة العربية مع واقع وجود الدول العربية الراهنة، وبالتالي مع واقع انخراطها غير المتساوي في النزاع مع اسرائيل، وأخيراً مع انعدام المساواة بينها في ما يخص النتائج المحتملة لقيام تلك «السوق».

بمعنى آخر، فإن كانت كل الدول العربية معنية بهذا الاحتمال، فهي ليست معنية بالدرجة نفسها، تماماً كما لم تكن الدول العربية معنية (ولا هي أصبحت) بالدرجة نفسها بالحرب العراقية ـ الايرانية أو بالتوتر في تشاد أو بين موريتانيا والسنغال. يعني هذا أنه على العرب أن يتجاوزوا تسلّحهم بالإيديولوجيا لمحاربة الجغرافيا، بل عليهم على العكس أن يتوصّلوا إلى نوع من الوفاق بينهما. وبينما يترك القرار للدول المحاذية لاسرائيل في تحديد موقفها من «السوق»، يكون من مسؤولية الدول العربية الأخرى عدم القيام بأي أمر من شأنه وضع ضغوط اضافية على الأطراف المحاذية خلال المرحلة التفاوضية الجارية: لا بالدعوة لرفع المقاطعة، ولا بالإسراع بالتطبيع، ولا باختيار دور الوسيط بين اسرائيل و «دول الطوق»، ولا بالترديد الببغائي للمطالب الأمريكية. فإن قضت الجغرافيا بعدم التساوي في مسؤولية القرار فإن الفكرة العربية تقضي بالتآزر بين أفراد الأسرة.

أما الأمر **الثاني** فهو يقضي بالاعتراف بأن «السوق» ليست أمراً عجاباً، بل مجرد لَبِنة أخرى في صرح التفتت الاقتصادي العربي. فإن كانت «السوق» تعني اقتصادياً عملية استفراد اسرائيلية ببعض الأسواق العربية، فإنها ليست مفاجئة بل تأتي تتويجاً لعدد من

الخطوات التي كرّست مؤخراً الاتجاه التنافري بين الاقتصادات العربية. قلنا إن التجارة البينية العربية بقيت على حالها فيما زادت التجارة بين الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة بنسبة ٩ بالمئة كل سنة لمصلحة الجميع. ويمكننا أن نضيف أن دول النفط سعت بالإجمال للاحتفاظ بكامل حريتها في اختيار العمالة والسلع حيث تشاء، وبالاستثمار حيث ترغب. وقد أدّى هذا في المرحلة الحالية إلى أن طردت الكويت حوالى ٤٠٠ ألف فلسطيني أسهموا لجيلين أو أكثر بتعميرها، وطردت السعودية مليون عامل يمني، وأقفلت الأبواب بوجه التجارة مع الأردن، بينما تستفيد بعض الأسواق العربية بكثرة من العقوبات المفروضة على بلدان عربية معينة لا سيما ليبيا والعراق «لتنتش» مكتسبات سريعة من خلال التهريب. ثم إن هجرة الرساميل النفطية إلى الخارج أوصلتنا إلى أن كل المنطقة لا تستطيع سنوياً اجتذاب أكثر من ملياري دولار من الاستثمارات غير الوطنية، أي أقل من دولة واحدة مثل ماليزيا.

لذلك ستكرّس «السوق» في حال قيامها هذا الاتجاه التنافري القائم، ولكنها لن تخلقه من عدم. وقد يؤدي هذا إلى ردتيّ فعل مختلفتين تماماً في مسألة الهوية. فقد يحمل التنافر المؤسسي إلى تأسيس اسقاطات ثقافية له تسرّع من تآكل الفكرة العربية، كما حصل مع نمو الهوية الثقافية والسياسية الأوروبية في نصف القرن الماضي بناءً على قيام السوق الأوروبية المشتركة وانطلاقاً منها. أو على العكس، فقد يؤدي تكريس هذا الاتجاه التنافري، وانخراط الأطراف العربية كل من جانبه في علاقات دونية، هذا مع اسرائيل وذاك مع أوروبا وذلك مع تركيا أو غيرها، إلى ردّة فعل «قومية» كالتي شهدتها بعض الأقطار الأوروبية غداة توحّد المانيا والخوف من هذا التوحّد الذي دفع البعض إلى التقوقع مجدداً داخل إطار الدول القومية. وقد برز ذلك بوضوح في فرنسا مثلاً حيث فوجئت الطبقة السياسية (وهي في أكثريتها الساحقة مؤيدة لمشروع البناء الأوروبي) بممانعة شعبية واسعة اشترك في تأجيجها اليمين الأقصى والحزب الشيوعي وبعض رموز الديغولية، أدّت إلى نوع من التوازن بين التيارين عند التصويت على التصديق على معاهدة ماستريخت. ولكن التوقع بما سيحصل عربياً بعد تكريس هذه «السوق» نوع من الضرب بالرمل، في المرحلة الحالية على الأقل.

٢ ـ «السوق» وجدلية التكتلات

تنطلق فكرة «السوق» من واقع وجود عدد من الدول العربية يفوق العشرين، عروبتها ليست مهمة بقدر ما هو مهم موقعها من مشروع قيام «السوق»: قربها من اسرائيل، امكاناتها المالية، مدى تصنيعها... الخ. من هنا فهناك دول ليست عربية مثل اسرائيل طبعاً، وتركيا أيضاً قد يكون موقعها أساسياً في تلك «السوق»، بينما هناك دول عربية، مشرقية أو مغربية، قد تتعامل مع تلك «السوق» تعامل أي طرف خارجي، تدخل أو لا تدخل في نظام التبادل الحر، لا فارق جوهرياً. معيار الانتماء العربي ليس إذن مهماً، بل الاعتبارات الواقعية، الاقتصادية والديمغرافية، التي قد تدفع الأعضاء المؤسسين في «السوق» إلى إدخال مزيد من الأعضاء أو لا، كمثل التساؤلات الراهنة داخل السوق الأوروبية المشتركة حول مدى فائدة ادخال أعضاء جدد من الشمال الاسكندينافي أو من منطقة وسط أوروبا.

لهذا المنطق الانتقائي، المنطلق وفق التوقعات، من المثلث الاسرائيلي ـ الأردني ـ الفلسطيني، لكي يضم بعدها سوريا ولبنان ومصر، وفي مرحلة متأخرة وأقل تأكداً، أطرافاً أخرى مثل العراق وتركيا ودول الخليج والمغرب، قوته المبنية على اعتبارات اقتصادية مجرّدة ولو من الناحية الشكلية من الأحاسيس القومية من جانب ومن الخلافات السياسية من جانب آخر. إنه تكريس للعقلانية الاقتصادية، تلك التي تتجاوز الدماء المهدورة والحروب المخاضة لبناء أسس تعاون جديد كمثل تجاوز فرنسا والمانيا لحروب ثلاثة في أقل من قرن كلها دامٍ ومضنٍ وبناء نواة سوق الفحم والفولاذ بعد أقل من عشر سنوات على انتهاء آخر هذه الحروب الثلاثة سنة ١٩٤٥. ومن المراهن عليه عند أصحاب السوق أن اسرائيل وخصومها قد توصلوا إلى هذا المستوى الراقي من الرشد الذي يجعلهم يتجاوزون انتزاع فلسطين من أصحابها، واستيطانها من غير أهلها مع تشريد أهلها، وحروب خمسة دامية أنهكت العرب انهاكاً، ودمّرت إحدى عواصمهم في جولتها الأخيرة (١٩٨٢).

وفي مقابل هذا الرشد الجميل المتعالي عن الذكريات المؤلمة، وهذه العقلانية المتجاوزة العواطف والأحاسيس التي يريد أصحاب «السوق» أن يشيّدوها عليها، يواجه العرب المشروع بمواقف ثلاثة لا تبدو أنها كبيرة الفعالية:

ـ موقف **أول** يقول بأن البديل عن «السوق» هذه هو العودة إلى إنشاء سوق عربية مشتركة كالتي كتبت عنها المجلّدات العامرة، ولا نجد في الواقع لها أثراً. وتذكّر هذه المقولة المرء باندفاع بعض القادة العرب لعرض ٥ مليارات دولار على مصر، بعد زيارة أنور السادات للقدس، لثني الرئيس المصري في اللحظة الأخيرة، أو هي ما بعد الأخيرة، عن السير قدماً في اتفاق منفرد مع اسرائيل. وقد قال مسؤولون مصريون آنذاك لأولئك القادة: أين كنتم خلال السنوات الماضية لا تكترثون بأحوال مصر الاقتصادية، وهل أن زيارة السادات للقدس قادرة على اجتراح العجائب فتحوّل كلاً منكم حاتم طي جديد؟ وقد يقول أي عربي اليوم: لماذا لم تتحقق تلك السوق العظيمة في السابق كي تبصر النور فقط اليوم عندما يطرح مشروع «سوق شرق أوسطية» بصورة جدية موضع البحث؟ ما لم يتم انجازه في عقود خمسة، لن يتم في خمسة أسابيع ولا في خمسة أشهر ولا في خمسة أعوام، وانتظار وثبة عربية مفاجئة ليس من باب الأحلام، بل من باب الأوهام.

ـ موقف **ثانٍ** يؤكد أن هذه «السوق» يمكن تكوين بديل لها من خلال نظام عربي جديد مبني على أمثولات حرب الخليج، وبالذات على «اعلان دمشق»، وما يمكن أن يحمل من تعديلات لاحقة في ميثاق الجامعة تؤكد أمرين أساسيين: **الأول** هو إلغاء عملي لشعار «نفط العرب للعرب» من خلال التأكيد على الحق المطلق لكل دولة عربية بمواردها الطبيعية، **والثاني** إلغاء عملي لمعاهدة الدفاع المشترك بالتأكيد على حق كل دولة عربية باختيار الدول التي تود الدخول معها في اتفاقات أمنية ودفاعية (بما فيها نشر الجيوش) دون غيرها من الدول. ويشدّد بعض القادة الخليجيين على أن «البروتوكول السياسي» لإعلان دمشق ينبغي أن يتحوّل إلى قاعدة صلبة «للنظام العربي الجديد».

لا ريب أن في هذا «البروتوكول» محاولة واقعية للمواءمة التي طالبنا فيها سابقاً بين الفكرة العربية وواقع الدول وتوقع استمرارها، لكنه قد لا يشكّل هو الآخر البديل المطلوب لتلك «السوق». فلقد لقي «اعلان دمشق» صعوبات جمة في تحقيقه بين الموقّعين عليه، فما بالك بإمكانية تحوّله إلى قاعدة للتعامل العربي الشامل. وكلنا نعلم تأفف الخليجيين من بقاء القوات العربية على أراضيهم، وكلنا نعلم أيضاً تراجع الحكومات الخليجية عن الوعد بإنشاء صندوق للتنمية. ولكن هذه أمور ثانوية بالنسبة إلى الجوهر. والجوهر هنا هو الاختلاف العميق بين مفهوم «النظام» ومفهوم «التكتل» بمعنى أن اعلان دمشق لا يؤسس لنظام (بما يعني مفهوم النظام من تآلف مكوناته المختلفة في نسقٍ من العلاقات المستقرة التي لا تلغي الاختلافات الأخرى بين العناصر المكوّنة) بقدر ما هو تعبير احتفالي عن تحالف ظرفي، أو بالأحرى عن امتداد عربي لتحالف دولي واسع ضد احتلال الكويت. من هنا اصابة ذلك الإعلان بالتكلّس شبه الفوري، وانغلاقه أمام عروض دول عربية بالانضمام إليه (مثل لبنان) وانعدام شبه مؤكد لسبب وجوده إن تغيّرت العلاقات الراهنة مع العراق،«إن بسبب تغيّر النظام القائم هناك أو بسبب تمكّنه من كسر عزلته الراهنة. أضف إلى ذلك أن «اعلان دمشق» لا يؤسس بتاتاً لا لتعامل أفضلي مع العمالة الواردة من الدول غير الخليجية الموقّعة عليه (بل حصل عكس ذلك) ولا لنظام من التبادل الحر (وهو أمر حصرته الدول الخليجية بدول مجلس التعاون دون غيرها).

- موقف **ثالث** يقضي بقبول تفرقة العرب إلى تكتلات اقتصادية تدور في أفلاك مختلفة: أوروبية، أو اسرائيلية أو غيرها. بمعنى آخر هو موقف يقول، فيما يخص «السوق» العتيدة تحديداً، بأنه إن أرغم الفلسطينيون (وربما الأردنيون) على الدخول في الفلك الاقتصادي الاسرائيلي مقابل حصولهم على الانسحاب العسكري الاسرائيلي فلا يجب أن يعمّم هذا، بحيث يبقى أكبر قدر ممكن من الدول العربية خارج اطار هذه المنظومة المفروضة علينا وغير المتكافئة.

هذه في الواقع مسألة في غاية الحساسية، وستطرح على كل طرف عربي: الالتحاق بالمثلث الاسرائيلي - الأردني - الفلسطيني أو بالعكس البقاء خارجه. تطرح المسألة على الطرفين العربيين المعنيين أولاً: هل يشترطان دخول أطراف عربية أخرى أو لا. وهي تطرح أيضاً على مصر (ذات العلاقات التصالحية مع اسرائيل) وطبعاً على لبنان وسوريا، ناهيك عن الدول الأخرى. إن الأمر الواضح الذي لا مفر منه هو أن الدول اجمالاً، والعربية منها خصيصاً، عاجزة عن أن تؤمن مستقبلاً اقتصادياً لها بصورة منفردة. فالتجارة الدولية تتجه بوضوح نحو مستويات أعلى من التفرع الاقليمي، بحيث تميل التجارة الداخلية في كل اقليم إلى الارتفاع الحاد، كما تؤكد المؤشرات المتوفرة عن شرق آسيا وأوروبا الغربية والدول المتفرعة عن الاتحاد السوفياتي ومنظومة «نافتا» في أمريكا الشمالية. ونمو التجارة الاقليمية يحصل أحياناً دون اتفاقات تبادل حر، إنما تأتي هذه الاتفاقات (مثل اتفاقية «نافتا») لتكرّس هذا الاتجاه قانونياً وتقوّي منه. هناك إذن اتجاه واضح لعمليات استقطاب اقليمي، تتراكض الدول للتأقلم معها، علماً منها أن نظام السوق في نهاية القرن العشرين يفترض أسواقاً أوسع بكثير

من أسواق الدول الوطنية. وتتمثّل هذه العمليات الاستقطابية أحياناً بميل عفوي للاستقرار البشري (كمثل وجود ملايين من الفيتناميين في كمبوديا) أو للتعامل بعملة معينة (كانتقال غرب سلوفينيا لاستعمال الليرا الايطالي) أو للانتقال عن طريق محددة (كاستعمال الأكراد العراقيين تركيا باباً نحو الخارج) أو الإبقاء على لغة تجارية ـ اقتصادية ـ ادارية (كاللغة الروسية في كازاخستان).

إذن الاستقطاب الاقتصادي بما يتجاوز الأسواق الوطنية الضيقة هو القاعدة، ولذلك لا تستطيع الدول العربية المعنية الردّ على الاستقطاب الاسرائيلي المحتمل بعد اقامة اتفاقات الصلح بمجرد رفضه المبدئي، إذ عليها أن تقبل بضعفها المحتم إن لم تدخل في اتفاقات اقليمية بديلة، هي ليست الآن متوفرة. سيصعب مثلاً كثيراً على مصر أن ترى سوقاً خليجية موحّدة قبل نهاية القرن، واستقطاباً مثلثاً حول نهر الأردن، واستقطاباً أوروبياً للمغرب وهي تبقى وحيدة بينما صادراتها الخارجية (مع ٦٠ مليون نسمة) تكاد لا تتجاوز اليوم ٤٠ بالمئة فقط من مجمل الصادرات الاسرائيلية. ولا أعتقد أن اتفاقات ضيقة محلية بين مصر والسودان مثلاً أو بين سوريا ولبنان، قادرة على الرد العملي، ولا عمليات التوحيد الشامل كالذي حصل بين شطري اليمن، إنما الحاجة كما يبدو إلى وحدات تعامل أوسع بكثير.

لذلك، قد تكون الضحايا الاقتصادية المباشرة لقيام هذه «الأسواق» المحلية دول غير منخرطة لا في المثلث ذي القطب الاسرائيلي ولا في مجلس التعاون الخليجي، ولا مستقطبة أوروبياً: أي بالذات كل من مصر والعراق وسوريا واليمن ولبنان. ومن المفارقات الموجعة ان هذه هي اجمالاً دول قدّمت في السابق عطاءات متميزة، ولو متفاوتة، للفكرة العربية. فهل تبادر هذه الدول بالذات إلى اقامة نظام تبادل حر بينها مغلّبة اعتبارات المصلحة المتبادلة على الحساسيات السياسية المعروفة كما على الشعارات القوموية البالية، أم أنها تلتحق بـ «السوق» المبنية من على جانبي نهر الأردن لتعزز الموقف العربي داخلها؟ إن هذه التساؤلات تشير في الواقع إلى أن «دول الطوق» أصبحت أقرب إلى أن تكون «مطوقة» بمشروع «السوق» بدلاً من أن تطوّق اسرائيل أو غيرها، فالطوق ليس في يدها بل حول رقبتها.

ومن الصعب الجزم بما ستنتهي إليه هذه الدول، فتختار بين احتمالات التفرّد العقيم بالسوق الوطنية الضيقة أو إقامة نظام عربي جزئي محوره مصري ـ سوري ـ عراقي أو الانخراط المتدرج بـ «السوق» العتيدة. فلكل من هذه الخيارات مزاياه، ولو أن الانطواء الاقتصادي على الذات يبدو أكثرها ايذاء في المرحلة الحالية. أما الخيار بين الاحتمالين الآخرين، فله شروط مسبقة يحسن بالدول العربية انجازها لتحسين شروط انضوائها في أي منهما. **وأول** الشروط المسبقة رفع العقوبات المفروضة على العراق وإعادة دمجه في الأسرة الاقليمية على أن يكون هذا التطور نتيجة مسعىً عربي فعلاً. والشرط المسبق **الثاني** هو دعم سوريا ولبنان والأردن كي تحصل على أقل النتائج الممكنة سوءاً من تفاوضها الجاري حالياً مع اسرائيل. والشرط المسبق **الثالث** الضغط على الدول النفطية للعودة عن اتجاهها الحالي نحو التقليل من العمالة العربية أو طردها جماعياً. والشرط **الرابع** المسبق هو، للأسف، الخروج

من المشاريع العربية الطوباوية الشاملة والتركيز على قيام محور مشرقي اقتصادي، لا هو خليجي ولا مغاربي، ولا هو دائر في الفلك الاسرائيلي. فإن تم ذلك فعلاً، فإن امكانات تعديل شروط قيام تلك «السوق»، إن لم يكن مواجهتها أو القضاء عليها، تصبح متوفرة.

ما هو موقع تركيا من هذه السيناريوهات؟ تتعدّد الآراء هنا بين عدم المبالاة بهذا البلد الكبير وبين الدعوات للاحتماء بها والتعاون معها لوقف «المد الاقتصادي الاسرائيلي». ويتساءل المرء إن لم يكن المستقبل الاقتصادي يحمل في طياته نوعاً من الحشر للمشرق العربي بين فكّي كماشة أحدهما اسرائيلي والآخر تركي، كلاهما في نمو مستمر، ولديهما اقتصاد حجمه متقارب وانفتاح واضح على الغرب المصنّع وطموحات اقليمية اقتصادية كبرى، خصوصاً بعد أن أقفلت بوجه تركيا أبواب البلقان من جهة وأبواب دول آسيا الوسطى الاسلامية من جهة أخرى، فعادت تركيا تركّز من جديد على امتدادها الاقتصادي نحو الأسواق الشرق ـ الأوسطية.

والواقع أن انتماء الأتراك الديني لا يغيّر كثيراً من نظرتهم الفوقية إلى العرب ومن شروطهم التعجيزية المستكبرة على سوريا والعراق في مجال المفاوضات المائية، ومن ابتعادهم الذهني الشاسع عن أي نوع من التعاطف العميق مع الولايات العثمانية العربية سابقاً (على الرغم من دعوات حثيثة للتواطؤ ضد تقرير المصير الكردي). ويبدو التعامل التركي أحياناً مع العرب أقسى من تعامل اسرائيل أو بالمستوى نفسه من الاستعلاء. من هنا عدم تصورنا لفائدة كبرى من الالتصاق بتركيا قبل تحقيق الشروط المسبقة المذكورة سابقاً. ولكن هذا لا يمنع أمرين اثنين: **الأول**، ضرورة التوصل إلى اتفاق خطّي رسمي، وفي أسرع وقت بين تركيا وسوريا والعراق حول اقتسام عادل لمياه الفرات وفق قواعد القانون الدولي. أما **الثاني** فهو تصوّر قيام لا تعاون بين تركيا واسرائيل فحسب، بل نشوء ممكن لنوع من التنافس الصناعي بينهما. والواقع أن دراسة التأثيرات المحتملة للتسوية في المبادلات التركية ـ الاسرائيلية نحو مزيد من التعاون، أو مزيد من التنافس،هي من المشاريع البحثية المستعجلة.

٣ ـ «السوق» وجدلية التراث والحداثة

قد يستنتج البعض من ترجيح قيام «السوق» حججاً اضافية لاعتبار أن قيامها مناهض «للوضع الطبيعي»، «للأصول» أو «لتراث» المنطقة الثقافي والسياسي بل والديني. والواقع أن حداثة هذا المشروع هي بالذات سبب نجاحه الممكن، وأن أية ممانعة لهذا المشروع، أو أي تقديم لمشروع منافس وبالتالي بديل، مرتبطان بمدى تفوق هذا المشروع البديل لا بالتعلّق بما يسمّى اجمالاً «بالتراث» بل بمدى تفوقه على مشروع «السوق» في تأقلمه مع الحداثة. فمشروع «السوق» سيكتسب مزيداً من الزخم إن كانت ممانعته قائمة على فكرة الانطواء على الذات، وعلى الهوية التقليدية، وعلى التاريخ المعادة كتابته بألوان وردية، وعلى الماضوية العقيمة. إن طرح أي بديل لحداثة مشروع «السوق»، لن يتقدم، إلاّ بتمسك أصحاب المشروع البديل بوسائل تبز «السوق» حداثة وعقلانية ونظرة حازمة نحو المستقبل بدلاً من الماضي، وإلاّ

تحوّلت تلك المانعة إلى بكاء متجدد على الأطلال مما لا يؤذي أصحاب مشروع «السوق» بل يعطيهم قوة مقتبسة من ماضوية وسلفية منافسيهم. إن طرح مشروع «السوق» من خلال تصويرها كهجوم معادٍ «للحداثة» على «الأصالة» هو أفضل طريق لمساعدة «السوق» على التحقق.

ولو خرج العروبيون من قيلولتهم الفكرية المستمرة لرأوا بوضوح أن من شأنهم أن يفخروا ويعتزوا بالتمسك بمشروع التحديث الشامل بدلاً من أن يتبرأوا منه خائفين مذعورين كما نراهم هذه الأيام أمام صعود التيارات الأصولية. فهل لنا أن نذكرهم مثلاً بأنه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، خاض الغرب ثلاث جولات عسكرية كبرى ضد أطراف عربية كانت كلها بهدف القضاء على مشاريع عروبية تحديثية. ودون العودة إلى قضاء التفاهم الغربي على مشروع محمد علي التحديثي في القرن التاسع عشر، فلنشر إلى حملة السويس على مصر الناصرية، وإلى حملات الجيش الفرنسي على ثورة الجزائر التحررية، وأخيراً إلى حملة الغرب العسكرية على العراق بعد احتلاله الكويت. تختلف مبررات الغرب، ويختلف مدى التفهم العربي والتعامل مع كل من هذه الحملات العسكرية. لكن اختلاف الظروف والمبررات لا ينفي أمراً واحداً أساسياً يتعلق بهوية هدف الحملات العسكرية الثلاث، إذ إن مصر الناصرية وجبهة التحرير الوطنية الجزائرية والعراق بنظامه الحالي تجمعها معاً ارادة تحديثية حقيقية، على الرغم من اختلافاتها العميقة في المجالات الأخرى. وإذا كان الغرب مستعداً لشن الحملات الواسعة على هذه الأهداف الثلاثة فلأنه اعتبرها، وعن حق، مهددة لمصالحه الحيوية، وقد بدأت تكتنز من أسباب الحداثة في التفكير والتنظيم والتقنية ما يكفي لأن يكون تهديدها للمصالح الغربية (بوسائل مقبولة أولاً) أمراً يجب أخذه بالحسبان، وإن أمكن تدميره من أساسه. ويمكن سحب الخلاصة نفسها على محاربة الغرب الشيوعية والاتحاد السوفياتي بوصفها مواجهة لمشروع تحديثي. بينما لا يمكن لنا أن نجد في صراعات القرن العشرين حملات عسكرية غربية حازمة كبرى على دول وقوى تحمل مشاريع تقليدية أو أصولية. لا! لا ينصر الغرب أولئك الآخذين بأسباب الحداثة، بل يرى فيهم بالإجمال خطراً، وهو يأنف عن تهديدهم وضرب تقدمهم، وهذا في رأيي مبرّر كافٍ لكي يتمسك العروبيون بميولهم السابقة نحو الحداثة بدلاً من أن يركضوا لاهثين وراء الأصوليين ودعاة التقليد وممجدي الماضي السحيق ليقنعوهم، بأنهم مثلهم، دعاة تراث وتقليد.

لا أقصد مما سبق البتة التقليل من أهمية التقاء العروبيين التحديثيين ودعاة الصحوة الدينية حول عدد من الأهداف الكبرى كمثل مواجهة الضغوط الخارجية أو الدعوة إلى التوحّد. إنما المسألة ليست في المفردات ولا حتى في القواعد الايديولوجية. فهناك قوى دينية مرتبطة تماماً بالقرارات الأمريكية ومنضوية بشكل أو بآخر حتى سقفها (كما خلال حرب أفغانستان)، كما أن هناك قوى تحديثية ليست إلّا امتداداً تافهاً مقلّداً للقوى الغربية. ويقيني أن التمسّك بالأفكار الأصولية أو بالمشاريع التحديثية ليس أمراً أساسياً في نتاجه الفعلي، إنما المسألة هي التناقض الواضح بين الفكر السلفي والفكر المبدع. والسلفية منهاج نفساني قد يعبّر عنه بمفردات دينية أو قومية أو وطنية. السلفية إذن، لا هي ايديولوجيا، ولا هي

بالضرورة دينية؛ هي بالأساس حالة نفسانية انطوائية عقيمة، تدعو إلى الايمان بشيء، وإلى الانتماء لجماعة ما، وطنية أو قومية أو دينية. وكأن الإيمان والانتماء بذاتهما كفيلان بردع الغاصب وبحل المعضلات، وبدفع الأعراض المرضية. لذلك فالسلفية، أيّاً كانت لغتها، هي أفضل ما يمكن أن يلقاه طرف خارجي: فهي سكونية مرتاحة لتفوّقها الأخلاقي، متمرّسة ببعض الشعارات البائدة، معتبرة أن نشاط الآخرين وتخطيطهم غير قادرين على المسّ بموقعها الثابت. وبالذات فالسلفية، أكانت دينية أو قومية أو وطنية ليست أبداً رداً مناسباً على المتغيرات الاقليمية والدولية الهائلة الجارية أمام أعيننا.

أبعد من ذلك، تقضي الحداثة بأن يكون للعقلانية الاقتصادية شأن غير الذي خصصناها بها حتى اليوم. والواقع أننا كنا نأنف من ادخال المعطى الاقتصادي في تفسير التاريخ العربي نجاحاً وفشلاً بينما كان هو الأساس اجمالاً. فسكت العروبيون اجمالاً عن تأفف شعوبهم عن حمل وزر ثمن المواجهة العسكرية الدائمة، وسكتوا عن الأسباب والمطامح المالية التي دفعت عبد الناصر إلى الضغط على السعودية من خلال اليمن أو العراق لاحتلال الكويت، أو مصر وتونس لاتخاذ مواقف ملتبسة من الحظر المفروض على ليبيا. وهل يجب الترداد بأن الاعتبارات الاقتصادية اعتبارات شرعية وشريفة وأن البوح بها ليس فقط ممكناً، بل هو ضروري؟ لذلك فإن من عناوين التمسك بالحداثة، تغليب الحسابات الاقتصادية على الشعارات الايديولوجية والحكم على أية سياسة أو على أي حاكم لا بمعايير الخطب الرنّانة من القضايا الكبرى التي يسعى الحكام دائماً إلى جرّنا إليها، بل بمقاييس عادية روتينية، متواضعة، كنمو الناتج الداخلي، ومستوى البطالة، وتحسين شروط المعيشة، والفائض في التجارة الخارجية، وانخفاض حجم الديون الخارجية، ومستوى التصنيع، وسرعة انتقال التقانة (التكنولوجيا) وتأصيلها والحرب الحازمة على الانفجار السكاني الذي يقضي حالياً أو يكاد على حظوظ الدول العربية بالنمو والرخاء. دعوة فلسفية أخرى؟ طبعاً. بل إنها في الأساس دعوة أخلاقية نحو مزيد من التواضع في تحديد الأهداف، وفي توضيح الامكانات، كما في الاعتراف بالعوائق والصعوبات... علّنا نتمكن آنذاك من الكفّ عن هذا التأرجح العقيم بين الأوهام الطوباوية والشعور المقيم بالعجز، بين الكبرياء القوموية غير المبررة والقنوط البائس اليائس، فنضع قدمينا الاثنتين على أرض الواقع الملموس بصعابه الواضحة الجلية... وبإمكاناته الهائلة أيضاً.

المراجع الواردة في النص

١ ـ العربية

سلامة، غسان. «الجامعة والتكتلات العربية.» ورقة قدّمت إلى: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

ـــــ. «العرب، اسرائيل، أمريكا، والمفاوضات.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٢، حزيران/ يونيو ١٩٩٣.

ـــــ. «عوائق الواقع العربي القطري.» ورقة قدّمت إلى: **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

٢ ـ الأجنبية

Castaneda, Jorge. «Can NAFTA Change Mexico?» *Foreign Affairs:* vol. 72, no. 4, September-October 1993, pp. 66-80.

Gellner, Ernest. *Nations and Nationalism.* Oxford, U.K.: Basil Blackwell, 1990.

Harvard University and MIT. *Securing Peace in the Middle East: Project on Economic Transition.* Cambridge, Mass.: The Institute for Social and Economic Policy in the Middle East; John F. Kennedy School of Government, 1993.

Heikal, Mohammed Hasanayn. «Egyptian Foreign Policy.» *Foreign Affairs:* vol. 56, no. 4, July 1978.

Hersh, Seymour, *The Samson Option: Israel, America and the Bomb.* Boston: Faber and Faber Limited, 1991.

Hobsbawm, Eric John. *Nations and Nationalism Since 1780: Programme, Myth, Reality.* [Cambridge]: Cambridge University Press, 1991.

Lewis, Bernard. «Rethinking the Middle East.» *Foreign Affairs:* vol. 71, no. 4, Fall 1992.

World Bank. *Developing the Occupied Territories: An Investment in Peace.* Washington, D.C.: The World Bank, 1993. (Report no. 11958).

———. *Mid-East PeaceTalks, RegionalCooperation and Economic Development: A Note on Priority Regional Projects.* Washington, D.C.: Middle East and North Africa Region, Technical Development; The World Bank, 1993.

تعقيب

أحمد صدقي الدجاني

موضوع ندوتنا هو «الوطن العربي والتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة». وهي تنعقد في رحاب مركز دراسات الوحدة العربية بعد شهرين من توقيع «اتفاق اسرائيلي ـ فلسطيني» يوم الاثنين ١٣/٩/١٩٩٣، وهو «يوم خاص» في قصة النظام الشرق أوسطي. ففي ذلك اليوم أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مباشرة التطبيق العملي لجزء من هذا النظام يمثل مدخلاً رئيسياً لتطبيق بقية أجزائه، في حفل مشهود تم فيه توقيع «إعلان مبادىء حول ترتيبات الحكومة الانتقالية» من قبَل كل من حكومة إسرائيل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. والأيام القادمة ستكشف عمّا إذا كان ما جرى في هذا اليوم قد «أنضج» العملية الأمريكية لإقامة هذا النظام، أم أنه استثار مزيداً من الطاقات لمقاومة فرضه وفتح الباب واسعاً أمام حدوث تداعيات له وتتالي مضاعفات.

عند النظر في «الجوانب السياسية» لموضوعنا، تبرز الحاجة ماسة إلى الوقوف أمام مصطلحات تتصل بهذه الجوانب واستحضار دلالاتها. كما أن توقيع اتفاق «إعلان المبادىء» يحثّ على تشوّف المرحلة القادمة من الصراع العربي ـ الصهيوني التي تشهد محاولة فرض النظام الشرق أوسطي.

رأيت حين دعاني المركز للتعقيب على «الجوانب السياسية»، أن أحاول تلبية هذه الحاجة، وأن أعرض تشوّفاً للمرحلة القادمة. فتعقيبي هو على الموضوع، وهو يضع نصب عينه الهدف **الأول** من أهداف هذه الندوة الخاص بـ «عرض الترتيبات والقضايا والموضوعات والتحوّلات المحتمل حدوثها ومناقشتها. .»، والهدف **الثاني** الخاص بالموقف. . وقد أعددته قبل الإطّلاع على ورقة غسان سلامة: «أفكار أولية عن السوق الأوسطية». وتأكّد لديّ بعد الإطّلاع عليها جدوى الوقفة. وأرجو أن تتاح لي فرصة المشاركة في نقاش هذه الورقة التي تميّزت في الجزء الأول منها بغنى العرض ووفرة المعلومات وجاذبية الأسلوب، وتميّزت في جزئها الآخر بإثارتها الفكر وبأسلوبها المتحدّي وبطرحها أفكاراً مثيرة للجدل. وهي أمور نقدّرها لكاتبها.

اخترت في وقفتي ثلاثة أضواء لتسليطها على جوانب الموضوع من بين ثمانية ضمنتها كتابي **هذا النظام شرق الأوسطي وسوقه؟!**[1]. وجاء تشوّفي المرحلة القادمة في إجابتي عن خمسة أسئلة وجّهها الي مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

أولاً: المصطلحات

أول ضوء نسلّطه على المصطلحين المستخدمين للدلالة على النظام والسوق:

«النظام الشرق أوسطي» و **«السوق الشرق أوسطية»**، مصطلحان بات من الشائع، منذ مطلع عام ١٩٩٣، ملاحظة كثرة ورودهما في وسائل الإعلام وهي تتحدث عن منطقتنا، في الوقت الذي تستمر فيه عملية تسوية الصراع العربي ـ الصهيوني في إطار المؤتمر الذي تم افتتاحه في مدريد يوم ١٩٩١/١٠/٣٠ تحت اسم مؤتمر «سلام الشرق الأوسط».

المصطلحان يُشيران إلى مشروع تمّ طرحه، وتجري محاولة فرضه على منطقتنا. ولهما في أذهان كثيرين مفهوم واحد. وإذا كان البعض يستخدم مصطلح «السوق» ليؤكّد على الجانب الاقتصادي في المشروع ويبرزه، فإنه يدرك أن للمشروع جانباً سياسياً. وقد رأينا كيف أن مسؤولاً عربياً من الذين طرحوا المشروع تحدّث عنه واصفاً إيّاه بأنه «مشروع إقليمي حضاري» و«أن هناك بعداً سياسياً هاماً من وراء فكرة انشاء سوق للشرق الأوسط». وواضح أن هذا المشروع «لا يتّجه إلى الحقل الاقتصادي فحسب، وانما يتطرق إلى أوضاع المنطقة كلها من خلال رؤية شاملة»، كما سجّل بيان المؤتمر القومي الرابع إلى الأمة الصادر يوم ١٩٩٣/٥/١٢. وهكذا فإننا إذا أردنا تحرّي الدقة في استخدام المصطلح، فإن علينا أن نستخدم مصطلح «النظام» للدلالة على المشروع كلّه بجوانبه جميعها، ونستخدم مصطلح «السوق» للدلالة على الجانب الاقتصادي من المشروع. ومعلوم أن كلمة «النظام» اصطلاح جديد يستخدم في أكثر من علم. وهو يعني «مجموعة القواعد والاتجاهات العامة التي يشترك في اتباعها أفراد أو دول، ويتخذونها أساساً لتنظيم حياتهم الجمعية وتنسيق العلاقات التي تربط بعضهم ببعض وتربطهم بغيرهم، وكذلك ما يجري بينهم من تفاعلات، وما يحكم عملهم المشترك من آلية».

نقف في المصطلحين أمام تعبير «الشرق الأوسط»، فنلاحظ بدايةً انه تعبير أجنبي يسمّي به بعض الأجانب منطقتنا، وهو أيضاً تعبير حديث ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كما أنه تعبير «متحيّز» في دلالته لمن وضعه. والحق أن هذا التعبير مقترن بالدراسات الأمريكية عن منطقتنا، وكانت الدراسات البريطانية عن المنطقة إبّان هيمنة بريطانيا تستخدم تعبير «الشرق الأدنى». و«الشرق» في الحالين هو بالنسبة إلى واضع المصطلح. وقد جرى استخدام وصف الأوسط في الدراسات الأمريكية ليتجاوز منطقة الوطن العربي إلى أجزاء من

---

(١) أحمد صدقي الدجاني، **هذا النظام شرق الأوسطي وسوقه** ([القاهرة]: دار الشروق، [د.ت.]).

دائرة العالم الإسلامي وثيقة الارتباط بالدائرة العربية. وبرز الحرص على استخدام مصطلح «الشرق الأوسط» ليكون بالإمكان إدخال الكيان الاسرائيلي الصهيوني ضمن المنطقة. ويلفت النظر ان مدلول هذا المصطلح في الكتابات الغربية ينصرف إلى دائرة جغرافية تتسع أحياناً وتضيق أحياناً، ولكنها في كل الأحيان تقع ضمن دائرة العمران الحضاري العربي الاسلامي دون أن تشملها جميعاً. كما يلفت النظر إلى أن هذا المدلول لا يشمل أجزاء من الدائرة العربية في المغرب العربي.

إن هذه الوقفة أمام هذا التعبير تنتهي بنا إلى ضرورة التمسّك بتعبيراتنا النابعة منا عند الحديث عن منطقتنا. فهذه المنطقة تشمل الوطن العربي والعالم الاسلامي بعامة. وهي تتألّف من دائرتين إحداهما في قلب الأخرى، وهما الدائرة العربية والدائرة الاسلامية. وهما تمتدان في آسيا وافريقيا. وتنتمي هذه المنطقة إلى العمران الحضاري العربي الاسلامي. وقد تأكّدت لنا في مناسبات كثيرة أهمية قضية المصطلحات، وأن من متطلبات بلوغنا أهدافنا وانتصارنا في صراع النفس الطويل على الصهيونية العنصرية وقوى الهيمنة التمسّك باستخدام المصطلحات التي تعبّر عن انتماءاتنا وحقوقنا وتوجهاتنا وتنبع من رؤيتنا.

ثانياً: نظاما الدائرتين العربية والإسلامية

ضوء آخر نسلّطه على النظامين اللذين يقومان في الدائرتين العربية والإسلامية.

واضح أن الدائرة العربية في منطقتنا قام فيها منذ الحرب العالمية الثانية النظام العربي الذي تجسّده جامعة الدول العربية، تماماً كما قام في الدائرة الإسلامية منذ عام ١٩٦٩ نظام يشملها حمل اسم «منظمة المؤتمر الإسلامي». وواضح أن مشروع النظام الشرق أوسطي الذي تجري محاولة فرضه على الدائرتين يستهدف أن يكون بديلاً منهما. وهذا ما يدعونا إلى أن نستذكر أهم الحقائق الخاصة بهما:

- «النظام العربي» هو نظام «إقليمي» ساحته هي الوطن العربي، وأعضاؤه هم: الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإطاره جامعة الدول العربية. وقد خرج شأن أنظمة اقليمية أخرى من «معطف» نظام دولي حكم عالمنا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. **إن «النظام الاقليمي» يتأثر دوماً بالنظام الدولي السائد في العالم ويؤثّر فيه**... هذه هي النتيجة التي نخرج بها من استحضار هذه الحقيقة.

- هذا «النظام العربي» الذي ولد على سرير النظام الدولي هو نظام بين «دول» ولدت جميعها بعمليات «قيصرية» على أيدي قوابل - جمع قابلة - أجنبية هي الدول الغربية التي احتلّت وطننا العربي، وبخاصة بريطانيا وفرنسا. وقد قامت هذه القوابل الأجنبية بفصل تعسّفي بين «التوائم الكورسيكية» التي كانت في الأصل جسداً واحداً، بـ «حدود سياسية» لم يعرفها الوطن العربي الكبير بين أجزائه من قبل. وأسفرت عملية الفصل التعسّفي عن ظهور دول كبيرة بـ «المقياس النسبي» وأخرى صغيرة جداً تذكرنا بما كان يعرف في تاريخنا القديم

باسم «المدينة الدولة». كما أقامت دول الهيمنة العالمية قاعدة استعمارية استيطانية في قلب هذا الوطن العربي في فلسطين للحركة الصهيونية العنصرية عام ١٩٤٨ حملت اسم «اسرائيل»، وفرضت اعتراف منظمة الأمم المتحدة الوليدة بها دولة، وحالت دون إقامة دولة فلسطين العربية. وقد حكمت ظهور «الدول العربية» عوامل الثروة النفطية والموقع الاستراتيجي والواقع الاجتماعي. ويلاحظ أن جميع «المواليد»، الصغير جداً والكبير نسبياً على حد سواء، «نزّاعون» بحكم «الأصل» إلى «الاكتمال». وهم في الوقت نفسه محكومون بقيود «القوالب» التي نشأوا فيها. وهناك منهم من وطّن نفسه على هذه «القوالب» وتعوّد عليها فأسكتَ نزوعه، بينما لا يزال موزعاً بين «النزوع» و«الواقع». **والنتيجة التي نخرج بها من استحضار هذه الحقيقة هي أن العلاقات بين هذه «التوائم» ستتأثر بهذا «التوزّع» بين النزوع إلى الاكتمال بـ «التوحيد» والانغلاق ضمن القالب بـ «العزلة».**

- تتألّف «دار» هذا «النظام العربي» الواسعة من أربعة «أجنحة»، اثنان منها في آسيا هما «الجزيرة العربية» و«بلاد الشام والعراق»، والاثنان الآخران في افريقيا، هما «وادي النيل وشرق افريقيا» و«المغرب الكبير». ويضم كل جناح عدداً من «الحجرات» الكبيرة والصغيرة. ويلاحظ أن «الكيانات الصغيرة» في كل تجمّع اقليمي مشدودة إلى «الكيان الأكبر». وهذا ما يدعو بعضهم إلى التمييز بين الكيان العربي الذي تتوافر له عناصر «الدولة» من أرض وشعب وحكومة وعلاقات، والكيان العربي الصغير جداً الذي هو «دويلة» في حقيقة الأمر. **والنتيجة التي نخرج بها من استحضار هذه الحقيقة هي أن عامل المكان «الجغرافيا» له تأثيره في طبيعة العلاقات بين حجرات الجناح الواحد، وأن هذه العلاقات تذكرنا أيضاً بنظام مجموعة فلكية فيها «شمس» و«أقمار» مشدودة إليها.**

- لقد قام هذا «النظام العربي» حين تأسّس على خمسة أركان مثّلت قواعده الثابتة. **الركن الأول** هو انتماء أعضائه إلى «العروبة»، وتبنّيهم أهداف الأمة التي بلورها جهادها المتصل، وهذا هو الإطار المرجعي للنظام. **الركن الثاني** هو توافق الأعضاء على الالتزام بمواثيق وقعّوا عليها تنظّم عمل هذا النظام. **الركن الثالث** هو تعاهد الأعضاء على العمل معاً لدفع أخطار الغزو الصهيوني الاستعماري الاستيطاني والعمل لتحرير فلسطين. **الركن الرابع** هو تحديد دور خاص لكل عضو وفقاً لوزنه يتكامل مع بقية الأدوار. **الركن الخامس** هو تخصيص مصر بدور متميّز في النظام باعتبارها دولة مقرّ بعامة، ومقرّ اللجنة العسكرية بخاصة. وهذا يعني أن هناك **ثوابت** تحكم عمل هذا النظام. **وقد دلّل مسار العمل في هذا النظام على أن الاخلال بأحد هذه الثوابت يؤدّي إلى خلل فيه ويسبّب أزمات له.**

- إن دول هذا النظام تنتمي ضمن وطنها العربي الكبير إلى دائرة حضارية أوسع هي دائرة الحضارة العربية الاسلامية التي كان يحكمها على مدى ثلاثة عشر قرناً نظام سياسي واحد هو نظام الخلافة الإسلامية. وقد جاءت ولادة النظام العربي، ثم ولادة نظام المؤتمر الإسلامي لسدّ الفراغ الذي نجم عن إلغاء نظام الخلافة عام ١٩٢٤. وواضح أن العلاقة قوية بين هذين النظامين. وواضح أيضاً أن المخططات الخارجية تستهدفهما معاً مدركة

ترابطهما. **والنتيجة التي نخرج بها من هذه الحقيقة هي ضرورة وعي مكان النظام العربي من دائرته الحضارية، والنهوض بمسؤولياته فيها.**

- تعيش دول هذا النظام العربي تفاعلات قوية قطرية وتفاعلات قوية أخرى على صعيد العلاقات القطرية الثنائية، لا بد من أخذها في الاعتبار عند تصوّر عمل النظام. ويتطلّب انتظام عمل النظام توافر قيادة قوية له. وقد شهد في تاريخه تصدّي دولة بعينها في فترة من تاريخها لواجب القيادة، كما شهد أيضاً توافر هذه القيادة القوية له من خلال تحالف بين دولتين أو أكثر. **وواضح اليوم في ضوء معطيات الواقع القائم ان مسؤولية القيادة أكبر من أن تقوم بها دولة واحدة بمفردها، وانها تقتضي صيغة مركّبة تتيح مجالاً للمشاركة الجماعية.**

- إن هذا النظام العربي، شأن أي نظام اقليمي آخر، يحاول دائماً التحرر من ضغط النظام الدولي عليه، وأخذ مكان لائق في هذا النظام الدولي، يساهم من على أرضه في المسؤوليات الدولية. وهذا يعني أن النظام العربي يجاهد للخلاص من التبعية التي تفرضها عليه القوى الكبرى المتحكّمة في النظام الدولي. ويلاحَظ أن أقوى الأزمات التي مرّ بها كانت بسبب احتدام صراعه مع هذه القوى الكبرى. **والنتيجة التي نستخلصها هي ضرورة احسان إدارة هذا الصراع واغتنام اللحظة التاريخية المؤاتية التي تتلاقى فيها مصالحه مع مصالحها لتحقيق أهدافه.**

* * *

لقد عانى كل من النظامين العربي والإسلامي قصوراً هيكلياً. وتجلّى هذا القصور إبّان أزمة الخليج في صيف ١٩٩٠ وتفاقم بسببها، بينما كان النظام الدولي يدخل مرحلته الجديدة. حتى إذا ما بدأت عملية تسوية الصراع العربي - الصهيوني في ما سُمّي «مؤتمر سلام الشرق الأوسط» في مدريد، بدا أن من أكثر الموضوعات إلحاحاً التي ينبغي أن يعالجها الفكر السياسي العربي هو موضوع العمل لإقامة نظام اقليمي لمنطقتنا. ويذكر كاتب هذه السطور انه أسهم في هذه المعالجة بمقال نشره في جريدة عربية تصدر في لندن، أوائل عام ١٩٩٢، وقد جاء فيه: «.. لماذا يلحّ هذا الموضوع اليوم في ظل وجود «جامعة الدول العربية» التي تجسّد نظاماً عربياً إقليمياً، ووجود «منظمة دول المؤتمر الاسلامي» التي تجسّد نظاماً إقليمياً لدول العالم الإسلامي».

أول ما يخطر على البال في تعليل ذلك هو أن جميع دول المنطقة في الدائرتين العربية والإسلامية معنية بما يجري في «المفاوضات المتعددة الأطراف» ضمن عملية التسوية الخاصة بالصراع العربي - الصهيوني الجارية. فهذه المفاوضات وفق ما يعتقد موجّهها الدعوة إلى «مؤتمر سلام الشرق الأوسط» «ينبغي أن تتركّز على قضايا المنطقة المتنوعة مثل الرقابة على الأسلحة والأمن الإقليمي والمياه وقضايا اللاجئين والبيئة والتنمية الاقتصادية والمواضيع الأخرى ذات الاهتمام المشترك»، كما جاء في دعوة الرئيسين بوش وغورباتشيف التي وجهاها لحضور المؤتمر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١. وواضح أن هذه القضايا جميعها تقع في صلب موضوع «النظام الاقليمي في منطقتنا». ولا بد أن تكون لنا نحن العرب أفكارنا بشأنها وبشأن الموضوع ككل.

سبب آخر لإلحاح هذا الموضوع يتضح لنا حين نتأمل في الداعي إلى هذه المفاوضات. وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية في نطاق توجهها إلى إقامة ما دعاه الرئيس بوش «نظاماً دولياً جديداً» تتزعم محاولة لتهدئة بؤر التوتر الاقليمية وإنهاء المنازعات القائمة بسببها وترتيب «أنظمة اقليمية» تنسجم مع أفكارها حول هذا «النظام الدولي الجديد». وهكذا نجد أنفسنا نحن العرب أمام «عملية» دولية تستهدف رسم منطقتنا بلورت أفكارها الرئيسية الولايات المتحدة الأمريكية مع حليفاتها الغربيات وكان للصهيونية الغربية واليهودية الغربية، بعامة، دور خاص في هذه البلورة. ومتوقّع من ثم أن تضع هذه العملية في الاعتبار الأول التمكين للكيان الصهيوني في المنطقة. وما أسوأ ما سيواجهنا إذا نحن لم نطرح بالمقابل أفكارنا النابعة منا بشأن النظام الإقليمي لمنطقتنا.

إن هذا التوجّه الأمريكي الغربي لترتيب منطقتنا يتزامن مع توجّه أمريكي غربي لترتيب مناطق أخرى في عالمنا تقوم بين شعوبها وشعوبنا روابط ووشائج وتجمعهم مصالح مشتركة، كما هو الحال مع دول افريقيا السوداء التي لم تدخل دائرة الحضارة العربية الإسلامية، ومع دول جنوب شرق آسيا. ومطلوب من ثم أن يبلور فكرنا السياسي تصوراً للعلاقات التي يمكن أن تقوم بين النظام الاقليمي في منطقتنا والأنظمة الاقليمية في هذه المناطق في إطار «هدف التعاون» الذي تحثنا عليه روح حضارتنا، وليس من منطلق «الصراع والتصارع». وهذا سبب ثالث لإلحاح الموضوع.

واضح اليوم بعد زلزالي أوروبا الشرقية والخليج أن الرأي الغالب بين المفكرين السياسيين والمشتغلين بالعلوم السياسية في عالمنا وفي الولايات المتحدة بخاصة، في شأن الوصول إلى الأمن الجماعي في إطار نظام دولي، أن يقوم هذا النظام على أنظمة اقليمية قوية تتوصل إلى حلول للمنازعات الاقليمية وإلى ايجاد صيغ للتعاون. وهذا الاقتناع متصل بالمرحلة الجديدة التي دخلتها الأمم المتحدة في أعقاب تحولات الثمانية عشر شهراً بين خريف عام ١٩٨٩ وربيع عام ١٩٩١، وهي مرحلة تختلف عن سابقتها التي استمرت أربعة عقود من السنين. وقد كانت أكاديمية المملكة المغربية سبّاقة في دراسة هذه المرحلة في ندوتها حول «الأمم المتحدة بعد حرب الخليج» التي انعقدت في الدار البيضاء في نيسان/ ابريل ١٩٩١. كما أن هذا الاقتناع يأخذ في اعتباره الأخطار التي يمكن أن تنجم عن نزوع متزايد في أوساط الدولة الأعظم والدول الكبرى للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بإغراء «غطرسة القوة» التي حدثنا عنها ملياً عضو مجلس الشيوخ الأمريكي وليم فولبرايت في كتابه الشهير، وبأسماء وذرائع جديدة. وقد كشفت ندوة أكاديمية المملكة المغربية حول «مبدأ التدخل وهل يعطي شرعية جديدة للاستعمار» التي انعقدت في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١، عن جسامة هذه الأخطار. ولنا أن نستشهد هنا بما أوضحه «تشارلز وليامز ماينز»، رئيس تحرير مجلة **فورن بوليسي**، من «ان الأمم المتحدة لن تصبح في النهاية رجل شرطة بغض النظر عن نتيجة أزمة الخليج. ومن ثم فإن ما ينبغي التماسه في المدى البعيد هو الحل على المستوى الاقليمي»[٢]. وتوقع «ماينز» أن تكون

---

(٢) انظر مقال تشارلز وليامز ماينز في: *Foreign Policy*, no. 81 (Spring 1991).

الولايات المتحدة كدولة عظمى، ومثلها الدول الكبرى الأخرى، واعية في المستقبل لـ«الأعباء الباهظة للتدخل»، من دم يسيل ونقود تبدد في المقام الأول. ويجب من ثم أن يقوم النظام الدولي على شيء أكبر من اكتاف القدرة العسكرية الأمريكية. ولا يمكن لأولئك الذين يراهنون على غير ذلك أن يتوقعوا أن تجهد الولايات المتحدة نفسها بالدرجة عينها في أزمة قادمة. كما نستشهد بما قاله «شاهام شوبين» أنه «أصبح من المسلّم أن الأبنية الاقليمية ينبغي أن تكون أحجار الزاوية في بناء الأمن في مختلف أجزاء العالم، ويعكس هذا جزئياً الصعوبات السياسية اللوجستية (الإدارية التنفيذية) للتدخل وتكاليفه، وكذلك التصور الشائع عن أن الترتيبات الإقليمية انعكاس مشروع للسياسات المحلية. ومن المعتقد عادة أن مثل هذه التجمعات تعكس روح المناطق، وتبني توافق الرأي وتسهم في الأمن العام»[٣].

وهكذا نجد أنفسنا أمام سبب رابع لإلحاح موضوع النظام الإقليمي في منطقتنا، لأننا المسؤولون عن هذه المنطقة، ومخطىء من يتوهّم أن الآخرين يمكن أن يتحمّلوا هذه المسؤولية عنا.

أول ما يخطر على البال حين نفكّر في كيفية معالجة هذا الموضوع الحيوي أن نقف أمام أمور تتعلّق به.

الأمر الأول، هو أن الوقت مناسب اليوم في أعقاب الزلزالين للمعالجة، فهناك استشعار للحاجة إلى هذا النظام الإقليمي في أوساطنا ولدى الآخرين. وقد جرى التعبير عن هذه الحاجة صراحة إبّان أزمة الخليج حيث حدث التطلّع لحل اقليمي للأزمة. وتأكّد آنذاك أن هناك معاناة بسبب افتقاد وجود نظام إقليمي فاعل.

الأمر الثاني، هو انه لا يوجد بعد تصور مكتمل لما ينبغي أن يكون عليه هذا النظام الاقليمي لدى الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها الغربيات، وإن وجدت أفكار بشأنه، فالغرب الذي رتبّ بيته الغربي في معاهدة باريس أواخر عام ١٩٩١ لا يزال يفكر في ما سيكون عليه شكل البيوت الأخرى في عالمنا. ونضرب مثلاً على هذا الأمر ما يطرح من أفكار في أوساط الغرب لإقامة «نظام لأمن الخليج» حيث نلاحظ وجود حيرة في تحديد دائرة هذا النظام ومكانها في منطقتنا، فضلاً عن وجود تناقضات بين العناصر المقترحة لهذا النظام. وقد أعلنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أوائل عام ١٩٩١، أن هناك حاجة إلى نوع من بنية للأمن الاقليمي في الخليج ينبغي لدول الغرب أن تؤيدها ان طلب إليها ذلك (!!)، وأن الأمر يتطلب إقامة نظام للحد من الأسلحة، وان المعرفة الاقتصادية داخل المنطقة يجب أن يكون لها دور، وأن يجري التصدي للمشكلة العربية ـ الإسرائيلية بقوة متجددة. وأكّدت المملكة المتحدة رغماً عنها أن فكرة الأمن ينبغي أن تتطور، ولا تُفرض عليها من الخارج. ويلاحظ «شاهام شوبين» وهو يعرض لهذه العناصر، ان الغرب يحتاج إلى التركيز على أسباب عدم الاستقرار المحتملة، والتسليم بأن تأثير القوى الخارجية عليها محدود.

---

(٣) انظر مقال شاهام شوبين في: *Survival*, vol. 33, no. 2 (Spring 1991).

الأمر الثالث، هو اننا لم نُنضج، نحن أصحاب المنطقة، تصوراً لهذا النظام الاقليمي، وإن ترددت أفكار بشأنه في أوساطنا. ومن الأمثلة على هذه الأفكار التي ترددت في أوساط رسمية ما تضمنه «إعلان دمشق» منها، وما جاء في بيان قمة التعاون الخليجي الأخيرة بشأن أمن الخليج. وقد صدرت كتابات عدة على صعيد الفكر السياسي العربي تضمنت أفكاراً تتردد في أوساط غير رسمية. وما نود أن نؤكد عليه هنا هو أن فكرنا السياسي قادر على وضع هذا التصور. وقد طُرحت خلال العقود الأربعة الماضية خطوط أساسية كان يمكن، لو جرى تبنيها، أن تجنبنا أهوالاً وقعت، ولكن العلة كانت دوماً في افتقاد الآلية التي تصل بين الفكر السياسي واتخاذ القرار في حياتنا السياسية العربية وممارساتنا. وما أحوجنا اليوم إلى شفاء هذه العلّة.

الخطوة الأولى في معالجة هذا الموضوع الحيوي، بعد الوقوف أمام هذه الأمور الثلاثة، هي تحديد دائرة «المنطقة» التي يقوم فيها هذا النظام الاقليمي وفق مقياس يعتمد، لتتحدد من ثم زاوية النظر. وصعوبة هذه الخطوة نابعة من حقيقة تعدد دوائر الانتماء التي يمكن أن يكون منها الانطلاق في المعالجة. فهل «المنطقة» هي أقطار عدة تقوم فيها دول تلتقي على مصلحة معينة، أم هي دائرة القوم بكاملها، أم انها دائرة الانتماء العمراني الحضاري الأوسع؟ وقد رأينا الغرب يعتمد هذه الدائرة الأخيرة للوصول إلى «نظام غربي» دخلت فيه اوروبا الشرقية وأوروبا الغربية مع كندا والولايات المتحدة. والفارق كبير بين اعتماد هذه الدائرة الشاملة أو أن يكون الاقتصار على دائرة جزئية داخلها تضم الغرب «الرأسمالي الليبرالي»، الذي حمل اسم الغرب، في نطاقها تميزاً له عن شرق «أوروبي غربي» في نطاقها أيضاً، كان يتبنى نظاماً آخر «شيوعياً» قبل الزلزال الذي أصابه وهزّ كيانه.

لم نمل من التأكيد، على مدى ثلاثة عقود، على أن ما يحدد منطقتنا هو انتماؤنا العمراني الحضاري إلى حضارتنا العربية الإسلامية التي شاركنا في تشييد صرحها نحن العرب، «مسلمين ونصارى»، أقواماً أخرى ومللاً. وقد حمل هذا التأكيد في طياته التحذير من أن نقع في الخطأ الذي وقعت فيه أوروبا حين اعتمدت دائرة القوم فقط وجعلتها سبباً للصراع بين الأقوام، وخصوصاً أن نموذجها هذا الذي فرضته علينا إبَّان تسلطها الاستعماري عمد أيضاً إلى تقسيم دائرة القوم الواحد إلى دوائر قطرية، أصغر، لكلّ منها جنسيتها. وكم ضلّ اؤلئك الذين حاولوا أن يوفروا الأمن لأنفسهم وهم أسرى هذه الدائرة القطرية الأصغر، أو حاولوا أن يحققوا النماء، وما أكثر ما استشهدنا بحديث «ارنولد توينبي» عن هذا الموضوع وهو يشرح النتائج الوخيمة للنموذج الغربي في أوروبا نفسها، وكيف «انها مع ذلك لا تُعتبر شيئاً ازاء الضرر الذي أحدثه هذا المبدأ نفسه حين صُدِّر إلى بلاد أخرى» كما قال في كتابه **العالم والغرب**. واستحضرنا ما عمد إليه في دراسته التاريخ حين جعل «الحضارة» وحدة الدراسة. ويلفت النظر أن المدارس الفكرية في الغرب تشهد عودة إلى اعتماد هذه الدائرة في النظر إلى الأمور بعد أن ركزّت فترة على «الدائرة العالمية الكلية» باعتبارها «قرية عالمية». وقد استشهدنا في دراسة كتبناها عن «الوحدة الفكرية بين الثوابت وعوامل الاختلاف» بما كتبه «مايكل

فلابوس» في بحثه «الثقافة والسياسة الخارجية»[٤] من أن الحقيقة الأكبر بالنسبة إلى القبائل العالمية هي منطقتها الثقافية وليس القرية العالمية، والمنطقة الثقافية عنده هي دائرة العمران الحضاري. وقد انتهى من بحثه إلى أن احساس الشعوب بالنفس يتشكل أساساً على مستوى المنطقة الثقافية وليس على مستوى دائرة القوم أو الدائرة الأممية.

ان اغفال هذه الدائرة العمرانية الحضارية في التوجّه إلى إقامة نظام اقليمي تنجم عنه نتائج وخيمة. وقد رأينا كيف أدى هذا الإغفال في مرحلة من تاريخنا المعاصر إلى حدوث صراع بيننا وبين أشقائنا الذين يمثلون عمق وطننا العربي حين وقعنا نحن وهم في أسر «رد الفعل». ولا تزال بقايا هذا الأمر تظهر في دراسات فكرية تصدر عنا وعنهم تجعل «الصراع» الذي قام هو أساس البحث ومنطلقه، بدل أن يكون «التعاون» هو «الأساس والمنطلق». وما فتئنا ننبه إلى ضرورة التخلص من هذه البقايا. ونتيجة أخرى وخيمة نراها حين يجري البحث عن دائرة جزئية بمعزل عن الدائرة الحضارية الأكبر، هي الانسياق وراء التعسف في التعامل مع الواقع. ومثال على ذلك ما نجده في الدراسات الغربية عن «أمن الخليج» وهي تحاول عبثاً القفز فوق حقيقة «المكان» في تعاملها مع هذه الدولة وتلك.

حين نعتمد «الدائرة العمرانية الحضارية» أساساً لتحديد منطقتنا وزاوية النظر في معالجة قضاياها، فإن ذلك لا يعني أن نغفل عن وجود دوائر داخلها أساسها الانتماء إلى مصلحة بعينها أو إلى جهة أو إلى قوم. فمن الممكن أن تكون لـ «النظام الاقليمي الحضاري» أنظمة فرعية داخله. وقد رأينا كيف شهد عقد الثمانينيات في أوله وفي آخره قيام أنظمة فرعية داخل النظام الغربي.

الخطوة الأخرى في معالجة هذا الموضوع الحيوي بعد تحديد دائرة المنطقة، هي الوقوف أمام حقيقة وجود كيان استعماري استيطاني يحتل موقع القلب منها، وهو أحد كيانين استعماريين استيطانيين غربيين بقيا في العالم القديم، والآخر هو النظام العنصري في جنوب افريقيا. وقد أدى زرع الغرب الكيان الصهيوني العنصري في فلسطين، قلب الوطن العربي والعالم الإسلامي، إلى صراع لا يهدأ حتى يتجدد. وهذا الصراع ـ كما يقول «تشارلز ماينز» ـ له بعده الدولي المؤثر. ويكفي أن نشير إلى أن هذا البعد الدولي هو الذي جعل الغرب يزود هذا الكيان بالسلاح النووي، تماماً مثلما فعل مع نظيره في جنوب افريقيا، الأمر الذي جعل الغرب يواجه سعي دول المنطقة لامتلاك هذا السلاح النووي. وواضح أن هذا الغرب يسعى، منذ أقام الكيان الصهيوني، إلى أن يضعه في موقع متميز ضمن نظام اقليمي في المنطقة يرسمه وفق مصالح آنية، وهو مستشعر اليوم إمكان ذلك أكثر من أي وقت مضى ومتهيىء له في هذه «المفاوضات المتعددة الأطراف». فكيف نتعامل مع هذا المستجد؟

لا بديل من التمسك بموقف مبدئي، جوهره أنه لا يمكن لقاعدة استعمارية استيطانية في اقليم ما أن تكون جزءاً من نظامه الاقليمي، وحتى لو تم فرض ذلك بالقوة، فإن

---

(٤) *Foreign Policy*, no. 82 (Summer 1991).

استمراره متعذر، لأن هذه القاعدة مشدودة دوما إلى موجديها ونظامهم الاقليمي، ولأن هناك سنناً تاريخية تحكم العلاقات المتصلة بوجودها بينها وبين من أوجدها، وبينهما وبين الشعب المستهدف بها ومنطقته المستهدفة بها أيضاً.

النظام الاقليمي في منطقتنا، في ضوء ما سبق، هو فعلاً موضوع حيوي يستحق أن نوليه عنايتنا الفائقة في هذه الفترة. وحبذا لو أن كلاً من أمانة جامعة الدول العربية وأمانة منظمة المؤتمر الإسلامي شكلتا له «لجنة تفكر»، تضم نخبة من مفكرينا في الدائرتين العربية والإسلامية، لتصوغ كل منهما ورقة عمل في شأنه توطئة لمناقشة الورقتين في اجتماع مشترك للجنتين يكون عليه بلورة أفكار وتصور تناقشه المؤسسات المعنية فيهما وصولاً إلى إقراره.

ثالثاً: عملية التحضير لطرح النظام الشرق أوسطي

ضوء ثالث نسلّطه على عملية التحضير لطرح هذا النظام وبلورة خطوطه الرئيسية. ومعلوم أن طرح الأفكار السياسية تسبقه عملية تحضير يكون لمراكز البحث فيها دور كبير. وإذا كان طرح النظام الشرق أوسطي قد جاء في اعقاب زلزال الخليج عام ١٩٩١، فإن التحضير له قد بدأ قبل ذلك بعدة سنوات إثر ولادة فكرته في الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب تحولات ما بعد حرب رمضان وإبرام معاهدة ١٩٧٩ بين مصر وإسرائيل برعاية أمريكية. وقد تعاونت مراكز البحث الأمريكية في هذا التحضير وكان لكثير منها اسهامه فيه، ولكن مركزاً بعينه هو «معهد الشرق الأوسط» التابع لجامعة هارفرد الأمريكية كان له ـ على ما يبدو ـ الدور الأكبر والنصيب الأوفى في وضع اطار هذا المشروع ورسم خطوطه. ويقدم لنا «نيكولاس هوغ»، مستشار هذا المعهد، وهو كاتب وصحافي، في ما نشره مؤخراً عن عملية التحضير هذه، معلومات وافية عن نشاط المعهد، تعطينا فكرة واضحة عن الآلية التي تتم وفقها هذه العملية.

لقد أوضح «هوغ»[٥] ان قلّة من المعنيين تعلم أن من الأنشطة التي تتميز بها جامعة هارفرد، أعرق جامعات الولايات المتحدة قاطبة، تنفيذ برنامج عملي يرمي إلى إحلال الوفاق في الشرق الأوسط. وسرد تاريخ هذا البرنامج الذي يعود إلى عام ١٩٧٧ ومبادرة الرئيس السادات، حين تبنّت مجموعة من الأساتذة الجامعيين في الولايات الشرقية الشمالية، حيث يتعاظم نفوذ الصهيونية الأمريكية، «فكرة البدء ببرنامج خاص يهدف إلى تمتين الاتصالات بين البحاثة الاكاديميين من مختلف دول المنطقة». وقد نظمت هذه المجموعة في آذار/ مارس ١٩٨٣ مؤتمراً لباحثين مصريين واسرائيليين وشخصيات عامة أمريكية لبحث «قضايا السياسة الاجتماعية ذات المصلحة المتبادلة». وتمخض هذا المؤتمر عن تأييد بالإجماع لفكرة إقامة مركز للأبحاث يتخصص في هذا الميدان. وما أسرع ما أقيم هذا المركز مبدئياً في جامعة برانديس

---

(٥) نيكولاس هوغ، «قوانين اقتصاديات السلام فرصة لبناء الثقة في ميدان التنمية والتعاون الاقليمي،» الحياة، ١٩٩٣/٦/٦.

باشراف «جوزيف كاليفارنو»، وزير الصحة الأمريكي في عهد الرئيس السابق جيمي كارتر، ثم انتقل إلى بوسطن في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ وحمل اسم «معهد جامعة هارفرد للسياسة الاجتماعية والاقتصادية في الشرق الأوسط» وتبع «كلية جون ف. كِنِدي للإدارة الحكومية».

حين نراجع ما قام به هذا المعهد خلال السنوات الخمس بين عام ١٩٨٨ و١٩٩٣ نجد أنه عني بتنفيذ ما اسماه «برنامج زمالة». وفكرة هذا البرنامج هي «جمع مسؤولين إداريين حكوميين من دول المنطقة مختصين بالصحة والرفاه الاجتماعي وتدريبهم معاً، وصولاً إلى تحقيق تنسيق بينهم بعد أن يعودوا إلى بلادهم ويستلموا مناصب رفيعة فيها». وقد أوضح «كاليفارنو» الذي بلور هذه الفكرة أن المعهد يأمل في سياق رعايته مهارات وطاقات أن يرسي الأساس لسلام أمتن وأطول بكثير من الاتفاقات الدولية. كما نجد أن المعهد عني خلال عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ بتنفيذ برنامج عن التعاون الاقتصادي في الشرق «الأوسط» يرمي إلى استكشاف الفوائد الكامنة في احلال تسوية في المنطقة، بما في ذلك بحث نماذج ممكنة للتعاون الاقليمي. وقد رعى المعهد عدداً من المؤتمرات الكبيرة ناقش المشاركون فيها قضايا اقتصادية في شكل عام وشامل وصاغوا نموذجاً لخطة عمل. كما عقد المعهد حلقات بحث أصغر «درست مسائل اقليمية مثل التخطيط الصحي والعمالة وبنوك المعلومات والنظم المصرفية ومعونات التنمية دراسة متعمقة».

كان من بين ما انتجه معهد الشرق الأوسط هذا نشر مجلد بعنوان **اقتصاديات السلام**، ضم مجموعة دراسات قام بها باحثون مصريون واسرائيليون واردنيون ولبنانيون وفلسطينيون وسوريون في مجال الاقتصاد، تركزت في بحث «عوائد السلام» على المنطقة، باشراف «ستانلي فيشر» و«داني رودريك» و«الياس توما». وقد أعدت مجموعة عمل ثانية مجلداً آخر عن **اقتصاديات هجرة اليد العاملة في الشرق الأوسط** باشراف «ريتشارد ايكوس». ويقوم المعهد بإكمال «مشروع تخطيط انتقالي» تعدّه لجنة توجيهية «لتخطيط السياسة الخاصة بالاقتصاد من أجل انتقال الفلسطينيين إلى الحكم الذاتي». ومن المتوقع أن يكون هذا التقرير المقتضب المنتظر نشره قريباً «بمثابة وثيقة مرجعية في المفاوضات الثنائية بين الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني والوفدين الاسرائيلي والأردني».

ثلاثة أمور تستوقفنا ونحن نتأمل في عملية التحضير الجارية لفرض النظام الشرق أوسطي:

الأمر الأول: إن هذه العملية تنطلق من التسليم بالواقع القائم في المنطقة الذي نجم عن اقامة «اسرائيل» عام ١٩٤٨ على أرض فلسطين العربية، ثم احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة وضمها القدس الشرقية وتوسعها في الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في هذه الأراضي. كما تستهدف هذه العملية تثبيت هذا الواقع القائم من خلال صيغة «الحكم الذاتي للفلسطينيين» التي تكرس الاغتصاب الصهيوني للحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين العربي، ومنها حقّه في العودة، وحقّه في تقرير المصير، وحقّه في الاستقلال.

الأمر الثاني، إن هذه العملية تركز على العامل الاقتصادي الاجتماعي وتقفز فوق

العوامل الأخرى في الاجتماع الإنساني، وهي في تركيزها على ذلك العامل تغفل أثر العوامل الأخرى فيه من فكرية وروحية وعقيدية وحضارية.

الأمر الثالث: إن هذه العملية تراهن على قطاع من النخبة تنجح في استيعابهم ضمن وضعهم في شريحة خاصة بهم، وتسقط من حسابها الجماهير الواسعة وقطاعاً آخر من النخبة متلاحماً مع هذه الجماهير.

يتداعى إلى الخاطر، ونحن نقف أمام الأمر الثاني المتعلق بالتركيز على العامل الاقتصادي الاجتماعي في عملية التحضير لفرض النظام الشرق أوسطي، كيف قامت مراكز البحث الأمريكية الصهيونية في أعقاب إبرام اتفاقات كامب ديفيد بين الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل عام ١٩٧٨ بالتركيز على ما أسمته «العامل النفسي» في الصراع العربي - الصهيوني. وقد رأينا يومذاك كيف تردد الحديث عن كسر الحاجز النفسي، وانعقدت ندوات حول كيفية القيام بكسر هذا الحاجز و«تطبيع» العلاقات في المنطقة، بينما العدوان الصهيوني اليومي مستمر وبأشكال مختلفة.

يكشف لنا هذا الضوء الذي سلطناه على عملية التحضير لفرض النظام الشرق أوسطي، عن دور الندوات التي تنظمها مراكز البحوث أثناء القيام بهذه العملية وفي اطارها، في تعميم الأفكار التي تتم بلورتها على دائرة الخاصة التي تدعوها للمشاركة في هذه الندوات. وتضم هذه الخاصة باحثين بارزين وكتّاباً وصحافيين، فضلاً عن سياسيين ودبلوماسيين. وقد شرح عالم الفكر السياسي الأمريكي «كارل دويتش» في كتابه **تحليل العلاقات الدولية** هذا الدور، معتبراً المناظرات أو الندوات «منافسات تسمح بتغييرات في الصور والدوافع» ومقرراً أن الندوة يُحتمل أن تؤدي إلى اكتشاف حل مقبول للطرفين، ومفيد لهما، إذا استطاع كل طرف أن يكتشف ما يقوله الطرف الآخر بالفعل.

ويكشف لنا هذا الضوء أيضاً دور الإعلام في تعميم الأفكار التي تبلورت على دائرة أوسع تشمل العامة التي تتابع هذا الإعلام من خلال وسائله المختلفة صحافةً واذاعةً وتلفزة. وتبدو من خلال دراسة هذا الدور الصلة الوثيقة بين إعلام دول الهيمنة وسياساتها الخارجية، على غير ما يتصور كثيرون من «حيادية» هذا الإعلام وحريته. فالسياسة الخارجية للدولة هي التي تحدد في الغالب الأعم خطوط الإعلام الرئيسية عن القضايا المعنية بها. وهي تمهد له بدور مهم في تنفيذ خططها وبلوغ أهدافها. ويتم قيام الإعلام بهذا الدور وفق آلية دقيقة. وقد شرح كاتب هذه السطور، في دراسة له عن «القدس والإعلام» في أعقاب مؤتمر مدريد قدمها لندوة «القدس مفتاح السلام»، هذا الدور وهذه الآلية في حالة السياسة الخارجية الأمريكية مستشهداً بما جاء في تقرير «تشارلز أوجيبون» عن «تكوين السياسة الخارجية للولايات المتحدة واداراتها» الذي قدمه للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٩٦٠، وبما أورده «كارل دويتش» في كتابه الآنف الذكر. ففور اعلان وزير الخارجية أي قرار تحدث مجموعة أشياء، واحد منها هو عقد اجتماعات تحضرها وكالة الاعلام الأمريكية، يعود بعدها ممثلو الوكالة إلى مقرّهم لصياغة التوجيهات لمكاتب الاعلام الأمريكية

في جميع أنحاء العالم. وتحتوي هذه التوجيهات على كيفية استخدام الأنباء الخاصة بالقرار الأمريكي عند اعلانها. ويقوم مساعد الوزير بالاتصال بوكالة الإعلام الأمريكية للاتفاق معها على الموقف الأمريكي الذي سيتم اعلانه. ويعرف مراسلو الصحف طريقهم عادة دون الحاجة إلى توجيههم. وقد رأى «كارل دويتش» أن وسيلة الاعلام هذه هي من «ألطف الوسائل لممارسة القوة». وبيّن «كيف يمكن استمالة الدول الصغيرة لتلتزم بأخذ معظم الأخبار الدولية من إحدى وكالات الأنباء شبه الاحتكارية التابعة للقوى العظمى». وأوضح أساليب النفاذ من الداخل في إعلام هذه الدول، وأساليب الضغط الإعلامي عليها من الخارج. وما أكثر الأمثلة التي تتداعى إلى الخاطر عن الإعلام الأمريكي ودوره في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، ومن آخرها مثل التعتيم الإعلامي على القدس في أعقاب مؤتمر مدريد، ثم مثل التعتيم الإعلامي على قضية المبعدين الفلسطينيين بعد إبرام الصفقة الأمريكية الاسرائيلية بشأنهم أوائل عام ١٩٩٣، في بداية عهد الادارة الديمقراطية الجديدة. كما يتداعى إلى الخاطر ما جاء في بحث «ستانفور انجار»[٦]: «الضغط من أجل صحافة حرة»، من أن أشهر حليفتين لأمريكا، وهما بريطانيا وإسرائيل، ضالعتان في تقييد وسائل الاعلام فيهما، وأن المسؤولين الأمريكيين يتحرجون من إثارة هذا الموضوع معهما. وقد ضرب مثلاً بسياسة مرغريت تاتشر الإعلامية التي كممت أفواه الموظفين المدنيين البريطانيين بـ «قانون الأسرار الرسمية» وحظرت التحدث مع من وصفتهم بـ «الإرهابيين الايرلنديين». كما ضرب مثلاً بسياسة إسرائيل الإعلامية تجاه الانتفاضة حيث فرضت قيوداً على المراسلين «وهي التي تزعم انها تتبنى القِيَم الغربية في حرية التعبير»، على حد قوله.

رابعاً: تشوّف المرحلة القادمة

ماذا بشأن إقامة النظام الشرق أوسطي بعد إبرام اتفاق «إعلان المبادىء»؟ لقد طوى هذا الإبرام صفحة في تاريخ الصراع العربي - الصهيوني وفتح صفحة جديدة. فكيف ستكون أشكال الصراع، وقواعده، وسلوك القوى السياسية والاجتماعية لدى طرفيه في المرحلة القادمة؟

١ - نتشوف المرحلة القادمة بحثاً عن الجديد فيها، فنرى خطوات تُتخذ لتطبيق اتفاق «اعلان المبادىء» على جزء من أرضَ فلسطين هو قطاع غزة وبعض الضفة الغربية تستهدف في ما تستهدف دمجاً كاملاً للاقتصاد الفلسطيني في الاقتصاد الاسرائيلي، وفق ما جاء في الملحق الثالث، ونرى خطوات أخرى تتخذ في إطار عملية التسوية الجارية المعروفة باسم «سلام الشرق الأوسط» لإبرام اتفاقات أخرى مع الأردن وسوريا ولبنان. ونرى، في الوقت نفسه، تحركات أمريكية ودولية غربية لدعم اتفاق «اعلان المبادىء» والعمل على انجاحه. كما نرى أخيراً تحركاً أمريكياً - إسرائيلياً مكثفاً وسريعاً لمباشرة تطبيق مخطط النظام الشرق أوسطي

---

(٦) *Foreign Policy*, no. 77 (Winter 1989 - 1990).

وتمكين إسرائيل من إقامة علاقات مع الدول العربية جميعها والتغلغل اقتصادياً فيهـا بعد إنهاء المقاطعة العربية لها، وفقَ ما جاء في الملحق الرابع من اتفاق إعلان المبادىء.

سيتغير بعض أشكال الصراع العربي ـ الصهيوني في المرحلة القادمة تبعاً لهـذا الجديـد. وسيستمـر بعض أشكالـه الأخرى التي لم يتعـامل معهـا الاتفاق، وفي مقـدمتهـا نضـال أبنـاء فلسطين في المهاجر من أجل حقهم في العودة إلى وطنهم.

في قطاع غزة والضفة الغربية سيبرز شكل جديد في الصراع يدور بين تطلعـات الكيان الفلسطيني، شعباً وحكومة انتقالية ذاتية، لادارة شؤونه والتقدم على طريق ممارسة استقلالـه، ومحاولات الكيان الإسرائيلي، سلطات احتلال ومستعمرين مستوطنين، الاستمرار في التحكم والسيطرة. ومن المتوقع أن يحتدم هذا الشكل من الصراع تدريجياً خـلال العامـين القادمـين، لأن الطريقة التي صيغ بها اتفاق إعلان المبادىء تتيح ذلـك حيث يفسح جـدوله الـزمني مجالاً واسعاً للاحتكاك والتصادم. وسيستمر في الوقت نفسـه، ذلك الشكـل من الصراع المتمثل في ممارسة بعض أبناء فلسطين الكفاح المسلح ومتابعة الانتفاض في مواجهة الاحتـلال الإسرائيلي القائم والمستوطنات والمستوطنين الاسرائيليين وسياسة الارهاب والقمع التي ستحاول إسرائيل جرّ الحكومة الانتقالية الذاتية إلى المشاركة في تنفيذها. وسيستمر أيضاً على أرض فلسـطين في الجزء المغتصب عام ١٩٤٨ ذلك الشكل من الصراع بين أبناء فلسطين والحكومـة الإسرائيلية من أجـل تعزيـز هويتهم الثقـافية العـربية، ورفـع الظلم الـذي يـرزحـون تحت وطـأتـه عن كواهلهم، والوصـول إلى المساواة في الحقـوق مع الإسرائيليـين. ومن المتوقـع أن يبرز شكـل جديد في الصراع حول القدس التي ستتعـرض في المرحلة القـادمة لمحـاولات إسرائيل فـرض أمر واقع فيها وقيام دول الهيمنة الغربية بتنفيذ مشروع لتدويل مقدساتها.

في الدول العربية ضمن الدائرة العربية، من المتوقع أن يبرز شكل جديـد من الصراع العربي ـ الصهيوني أساسه المقاطعة الشعبية العربية لمحاولات قوى الهيمنة فـرض التطبيـع مع إسرائيل. وستشمل هذه المقاطعة الأفراد الإسرائيليين والبضائع الإسرائيلية. وسيستمـر شكل دعم الانتفاضة في فلسطين والتعاطف مع الكفاح المسلح على الصعيد الشعبي العربي قائماً.

في الكيان الإسرائيلي سيستمر شكل التهجير الصهيوني ليهـود من أوطانهم إلى فلسـطين والعمل على استيعابهم داخل ما يسمى بالخط الأخضر. وسيـبرز شكل فتـح الأبواب لليهـود من أصل عربي ليطالبوا بممتلكاتهم في الدول العربية التي غادروها وللتغلغل في هذه الـدول، وبخاصة دول التعاون الخليجي. وستركّز محاولة التغلغل على الأردن في الفترة القادمة في إطار رؤية اسرائيلية لعلاقة ثلاثية طرفاها الآخران فلسطين الصغرى والأردن.

قواعد الصراع ستكون محكومة بما في الاتفاقات المبرمة، وهي تحرم كل أشكال القتال، وتفرض على الحكـومات العـربية منـع النشاطـات الشعبية العـربية المعـادية لإسرائيـل وإنهاء المقـاطعة العـربية. وهـذا ما سيؤدي إلى اتسـاع دائرة «العمـل المنظم» الخـارج عن السيـطرة

المباشرة للحكومات، وسيبلور هذا العمل المنظم قواعد له تجنبه التصادم مع الحكومات.

في نطاق القوى السياسية لدى طرفي الصراع العربي ـ الصهيوني، سيتعاظم دور شريحة الإداريين المكتبيين في المرحلة القادمة. ومن المتوقع أن تشهد الأيام الأولى اقبالاً من أفراد هذه الشريحة لدى الطرفين، على التعارف وإقامة صور من التعاون. ولن يستمر هذا الاقبال طويلاً حتى تواجهه حقائق الواقع القائم على الأرض. وسيتضاءل الحماس له عربياً مع استمرار التوجهات الصهيونية العدوانية التي لا يشير «اعلان المبادىء» إلى انتهائها. وستشهد المرحلة أيضاً تفاعلاً قوياً بين أفراد شريحة السلطة في طرفي الصراع من السياسيين، وبدرجة أقل بين العسكريين. وستبرز من خلال هذا التفاعل تناقضات بفعل نزوع الطرف الإسرائيلي إلى التدخل في أمور داخلية. وسيتجه سلوك العامة في الطرفين إلى تقبل فكرة فتح صفحة جديدة بفعل مجموعة عوامل منها العامل الاعلامي، واتاحة فرصة لرؤية ما سيكتب فيها على الأرض. ومن المتوقع أن يتغير هذا السلوك إذا خابت الآمال حين تتبدد دعايات الإعلام. ومن المتوقع أن تبرز صور من السلوك الحاد بين الشباب في المنطقة العربية مع تصاعد الأطماع الصهيونية الاقتصادية في الوطن العربي، ويحكم التطرف قلّة منهم يعبّرون عنه بقوة. ومن المتوقع أن يشهد الكيان الإسرائيلي ظاهرة تطرف المستوطنين وهي تتفاقم ولكنها لن تخرج عن إطارٍ يحكمها.

مجمل القول، إن الصراع العربي ـ الصهيوني مستمر في المرحلة القادمة، لأن عملية التسوية الجارية تعاني خللاً في أساسها وخطواتها، ولا تعالج أسبابه، وتتنكر لمبدأ العدل في تعاملها معه.

أسئلة أخرى تبرز أمامنا تتركز على شكل النظام الاقليمي الجديد، ومستوى المشاركة العربية في صياغته، وفرص استقراره في ضوء عملية فرضه من الخارج. وفي الاعتبار أن النظام الاقليمي السابق فُرض على منطقتنا إثر انهيار السلطنة العثمانية دون مشاركة عربية فاعلة.

٢ ـ النظام الاقليمي الجديد الذي يجري تطبيقه في منطقتنا هو من وضع الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى. وقد أُطلق عليه اسم «النظام الشرق أوسطي». وهو واحد من الأنظمة الاقليمية في عالمنا التي رسمت السياسة الأمريكية خطوطها الرئيسية في اطار تصورها «لنظام عالمي جديد» تنفرد في قيادته. وقد جاء توقيع «اعلان المبادىء» في حديقة البيت الأبيض في واشنطن ايذاناً بمباشرة تطبيق هذا النظام، فكان يوم الاثنين ١٩٩٣/٩/١٣ بالحفل المشهود الذي جرى فيه «يوم خاص» في قصة النظام الشرق أوسطي.

أ ـ القيادة في هذا النظام وفق التصور الأمريكي هي للولايات المتحدة الأمريكية التي تجاهر بأن لها مصالح حيوية في المنطقة لا بد أن تحافظ عليها، ومن هذه المصالح استمرار حصولها على نفط المنطقة. وهي تتجه في مرحلة «النظام العالمي الجديد» إلى الانفراد بالتحكم في الثروة النفطية على صعيد عالمي، وقد صرح بذلك «أرنولد شليزنغر» في خطابه في مؤتمر الطاقة العالمي في اسبانيا خريف عام ١٩٩٢. ودائرة النظام الشرق أوسطي اتسعت في هذه

المرحلة في التصور الأمريكي لتشمل جمهوريات آسيا الوسطى التي تدين غالبية سكانها بالإسلام، أي انها تقترب من التطابق مع دائرة العالم الإسلامي الذي في قلبه دائرة الوطن العربي. وقد رأينا كيف طرح «برنارد لويس» هذا التصور في مقاله الشهير في مجلة **شؤون دولية** بعنوان «قراءة جديدة للشرق الأوسط». وتقوم اسرائيل في اطار هذا النظام بدور خاص، طرح تصوراً متكاملاً له شيمون بيريز في مقال له بعنوان «عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة»، نشره ضمن كتاب **ماذا بعد عاصفة الخليج - رؤية لمستقبل الشرق الأوسط** الذي صدر عن مركز الأهرام للترجمة والنشر. ومجالات هذا الدور هي الاقتصاد ونظام الحكم وتوزيع الثروة والبيئة والسكان والتسليح في دول المنطقة. ولهذا النظام «أطر تعاون في مختلف المجالات» منها «مجلس يضم وزراء زراعة دول المنطقة» و«حاسوب تعليمي» و«صندوق كبير». وقد فصلتُ شرح هذا النظام في كتابي **هذا النظام شرق الأوسطي وسوقه!!**

ب ـ المشاركة العربية في صياغة هذا النظام لم تكن أساسية، وكانت محدودة جداً في اطار بعض تفاصيله واختبار أساليب ترويجه. فقد شارك عدد محدود من الخبراء العرب المتصلين بمراكز البحث الأمريكية في ندوات لبلورة تصور بعض جوانب النظام، وبخاصة في نشاط «مركز دراسات الشرق الأوسط» في جامعة هارڤرد، والجانب الاقتصادي تحديداً. ولا يبدو أن تشاوراً قد تمّ مع القيادات السياسية العربية بشأن وضع الخطوط الأساسية للنظام، وإنما كان هناك إعلام بفكرته ودعوة إلى التجاوب معها، ومطالبة من ثم باتخاذ اجراءات على طريق اقامته، مثل اجراء إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل على مراحل ودرجات. ولقد تنبه الفكر العربي السياسي مبكراً لما يُبيَّت للمنطقة من خلال هذا النظام، فنبهت كتابات عربية جادة إلى اقتراب طرحه وإلى اخطاره، وطرحت بدورها أفكاراً وتصوراً لإقامة نظام اقليمي نابع منا يربط بين الدائرتين العربية والإسلامية، ودعت جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى العناية بهذا الموضوع وتشكيل لجنة تفكر في كل من المؤسستين له والتنسيق بينهما وطرحه من ثم على الحكومات المعنية. ولكن لم يكن هناك صدى لهذه الدعوة.

ج ـ تؤكد تجربة فرض النظام الاقليمي السابق على منطقتنا لدى انهيار السلطنة العثمانية دون مشاركتنا في بلورته، انه لم يعرف الاستقرار، وان المحاولات استمرت لتعديله واكمال ما يعتوره من نقص، وانه عانى وجود شك كبير في صلاحيته، ونقص الثقة فيه. كما شهد تاريخ المنطقة فشل محاولات فرض نظام اقليمي على المنطقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وظهور ردود أفعال حادة على محاولة الفرض هذه واستجابة فاعلة. ونذكر فشل اقامة الأحلاف الاستعمارية في الخمسينيات والاستجابة العربية لتحدي محاولة فرضها.

وعلى الرغم من أن عملية الفرض هذه المرة تأتي في ظروف لها خصوصيتها في أعقاب زلزال الخليج وبعد انتهاء الحرب الباردة، إلا أن ما يحفل به التصور الأمريكي لهذا النظام الشرق أوسطي من ثغرات وخلل، يدعونا إلى الاعتقاد أن فرص استقراره محدودة جداً. وهذا ما يجعل بالإمكان أن نعمل للوصول إلى نظامنا الاقليمي.

تساؤل آخر يثور عند هذا الحد من الحديث حول قابلية «سلام النظام الشرق أوسطي» للحياة في ظل استبعاد قوى المجتمع الأهلي العربي - «المجتمع المدني» - من التعبير والمشاركة السياسية، وفي الاعتبار ما نراه من اعتماد «السرية» في التفاوض وابرام الاتفاقات في «ضوء الظلام».

٣ - تعوِّل الولايات المتحدة في إقناع الرأي العام العربي بمسيرة مؤتمر سلام الشرق الأوسط وتطبيق النظام الشرق أوسطي، على حملات الدعايات الاعلامية القوية التي تنظمها وتستخدم فيها امكاناتها الإعلامية الضخمة. وحين نستحضر أمثلة على هذه الحملات نجد أنها كانت قادرة على شد أنظار كثيرين عند وقوع الحدث، وهي غالباً ما تحقق حداً أدنى من النجاح في اقناع العامة، كافٍ لتمرير الحدث. وذلك لأن آلتها الاعلامية المحكومة مركزياً بتوجيه وزارة الخارجية متغلغلة في إعلام مختلف الدول في منطقتنا وعالمنا بدرجات متفاوتة. وقد أوضح دورَها عالِم الفكر السياسي الأمريكي «كارل دويتش» في كتابه **تشريح العلاقات الدولية**. وكلنا يذكر كيف رأينا هذه الحملات في مناسبات مثل توقيع اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ واعلان دولة فلسطين، والحوار الأمريكي مع منظمة التحرير الفلسطينية آخر عام ١٩٨٨، وافتتاح مؤتمر مدريد عام ١٩٩١. ولكن من الملفت للنظر أن مفعول هذه الحملات يستمر فترة قصيرة وسرعان ما يخبو، فيستعيد الوعي الجماهيري قدرته على تمحيص الأمور والحكم عليها معتمداً على مقياس سهل بسيط هو ما يجري على أرض الواقع وقدرة أية «عملية» على حل المشكلات القائمة.

إن قابلية «السلام» للحياة في منطقتنا متوقفة على تقديم حلول فعّالة للمشكلات الناجمة عن الغزوة الصهيونية الاستعمارية. فمن دون إقرار مبدأ حق العودة لحوالى أربعة ملايين من أبناء فلسطين الذين شردوا لا يمكن أن يستتب سلام، مثلاً. والأمر يصدق على القدس وأجزاء قضية فلسطين كلها. وان أهمية حرية التعبير والمشاركة السياسية هي في الإحاطة بهذه المشكلات وبلورة حلول واقعية لها. ولما كان الرأي العام العربي لا يزال غير قادر على إعلان كلمته، فإن المشكلات ستبقى تفعل فعلها ولن يكون السلام الذي يفتقد العدل قابلاً للحياة.

تساؤل آخر يبرز: ما هي طبيعة الفرز السياسي في الداخل العربي في المرحلة المقبلة؟ ما هي طبيعة التكتلات والتحالفات واصطفاف القوى؟ وما مدى قدرة قوى المعارضة والممانعة على صياغة بدائل ذات مصداقية مقبولة اجتماعياً واقتصادياً؟

٤ - من المتوقع أن تستمر خريطة التكتلات كما هي في خطوطها الرئيسية؛ فالعوامل التي تفاعلت لتحديدها هي هي. وسيستمر الفرز قائماً على أساس تتفاعل فيه المصالح الحياتية مع الهوية. ومن المتوقع أن يزداد تأثير العامل العقيدي في الهوية، فالصراع العربي - الصهيوني يصير عتيداً أكثر فأكثر، يوماً بعد يوم.

إن قوى المعارضة والممانعة لسلام لا يقوم على العدل هي الأكثر التصاقاً بالناس لأنها

نابعة منهم مدركة مشكلاتهم؛ وهي قادرة على دعوتهم إلى السير في طريق يوصل إلى تحقيق أهدافهم وعلى اقناعهم بالصبر على مشاقه. والانتفاضة مثل واضح على ذلك.

سؤال أخير يثور هو: هل يُكرّس النظام الاقليمي الجديد خريطة المنطقة والحدود القائمة فيها؟ أم يفتح الباب أمام إعادة صياغة الخريطة والحدود وفقاً للاعتبارات الاثنية المذهبية والطائفية كما هي الحال في البلقان؟

٥ ـ حين رسم واضع النظام الاقليمي السابق خريطة المنطقة وخط الحدود القائمة فيها، أخذ في الاعتبار مصالحه الحيوية في المقام الأول والوضع الداخلي في المقام الثاني. ولم يتردد في حال تصادم الاعتبارين في تغليب مصالحه والتعسف في التعامل مع الوضع الداخلي الذي يشرحه «أطلس المجتمعات» بخرائطه الطبيعية، والبشرية الخاصة بالأقوام، والعقيدة الخاصة بالملل، والأخرى الخاصة بأنماط الحياة، والاجتماعية الخاصة بالشرائح. ويلاحظ المتأمل في تلك الخريطة كيف كان «النفط» عاملاً أساسياً في رسمها، بحيث جاء خط الحدود الفاصلة بين الكيانات العربية الجديدة ضامناً سيطرة دول الهيمنة واضعة النظام على هذه الثروة وضمان استمرار تدفق النفط، ولو أدى ذلك إلى الإخلال بأطلس المجتمعات بقوة، وأحد الأمثلة الصارخة على ذلك تعامله مع كردستان. كما يلاحظ المتأمل في تلك الخريطة أيضاً كيف جاء رسمها وخطّ الحدود فيها بشكل يُمكّن من استمرار الوجود الاستعماري فيها ممثلاً بقاعدته الرئيسية الاسرائيلية الصهيونية في فلسطين وبقواعد عسكرية هنا وهناك.

أحد الاعتبارات الرئيسية لدى دُوَل الهيمنة في رؤيتها خريطة المنطقة اليوم لا يزال وجود الكيان الصهيوني. وإذا كان هذا الاعتبار يغري باعتماد «البلقنة» أساساً لخط الحدود، فإن اعتبار «السوق» يدعو إلى فتح الحدود التي أقامها، كما ان اعتبار الهوية بدوائر الانتماء المختلفة فيها يفرض نفسه بقوة من خلال حركات نشطة تناضل للتعبير عن نفسها وابراز هويتها.

وهكذا فإن واضع النظام الشرق أوسطي مدعو إلى أخذ هذه الاعتبارات جميعها في الحسبان. وهو مضطر إلى أن يولي الفكر السياسي النابع من المنطقة التفاتاً، وبخاصة أن هذا الفكر السياسي يطرح تصوره للمنطقة، وقد نما بقوة في العقود الخمسة الماضية وأصبح من خلال عيشه ما ابتليت به المنطقة من أزمات، أكثر نضجاً ومرونة وواقعية وموضوعية. وهكذا سيكون المجال مفتوحاً أمام هذا الفكر السياسي ليضع بصماته على خريطة المنطقة، ولإبداع أفكار تجسد أطلس المجتمعات فيه وتعبر عن الحقائق القائمة على أرض الواقع تعبيراً صحيحاً، وتحدّ من التخريب الذي يدعو إليه الفكر السياسي الصهيوني. ومن الواضح الآن أن مشروع النظام الشرق أوسطي، الذي أسهم هذا الفكر بدور خاص في صياغته من خلال تغلغله في مراكز البحث الأمريكية، يقترح صيغة ثلاثية تشبه صيغة «بينيلوكس» لتجمع بين «اسرائيل» و«فلسطين الصغرى» و«الأردن». وقد أشار شيمون بيريز إلى هذه الصيغة في خطابه يوم ١٩٩٣/٩/١٣ في حفل توقيع «اتفاق المبادىء» حين قال: «وسنحوّل مثلث المرارة الأردني ـ الفلسطيني ـ الإسرائيلي إلى مثل ظفر سياسي وازدهار اقتصادي، وسنزيل حواجزنا ونوسع الطرق حتى

تكون هناك حرية أكبر لانتقال البضائع والضيوف في جميع الأماكن المقدسة والأماكن الأخرى». ومن الواضح أيضاً أن هذا الفكر السياسي الصهيوني متربّص بـوحدة مصر انـطلاقاً من خـوفه العميق من ثقل وزنها وتميز موقعها في الوطن العربي الكبير، ولذا فإنه لا يفتأ يخطط للمساس بهذه الوحدة من خلال اثارة الفتنة الطائفية.

ويمكن القول إن وعي مخططات واضعي النظام الشرق أوسطي في الوطن العربي والعالم الاسلامي يزداد يوماً بعد يوم. وسيكون بالإمكـان مواجهتهـا بقوة، والـوصول بقـوى الهيمنة الدولية إلى الاقتناع بإقامة نظام لمنطقتنا نابع منها يضمن لها استتباب السلام القائم على العدل فيها والإسهام الفعّال في نظام عالمي أساسه العدل، وكـذلك الـوصول بقـطاعات واسعـة من اليهود في منطقتنـا وفي العالم إلى التخـلي عن «الأفكار الصهيـونية التـوسعية العنصريـة» وتبني «أفكار يهودية» تتواءم مع متطلبات السلام القائم على العدل.

المناقشات

١ ـ محمد سيد أحمد

لا أعتقد أنه ينبغي أن نبدأ، كما فعل أحمد يوسف أحمد، من مدخل هل أن النظام العربي قائم أم لا؟ بل من مدخل آخر هو هل تكاملت عناصر النظام العربي أم لا؟ ذلك أن مدخل الباحث يبدو وكأننا بصدد نهج دفاعي تبريري في الحديث عن النظام العربي. ثم لا أعتقد أن الموضوع هو إما «نظام عربي» وإما «نظام شرق أوسطي» بالضرورة، ذلك أنه نهج نسترشد فيه «بالعالم الثنائي القطبية» الذي ساد في الماضي، وفيه إسقاط للماضي على المستقبل، وليس المستقبل بالضرورة استمراراً للماضي بعد سقوط «نظام القطبية الثنائية» عالمياً واقليمياً.

والجدير بالملاحظة أن النظام العربي ليس مجرد «نظام اقليمي» بل هو «نظام قيمي» يقوم على روابط «القومية العربية»، ووصفت هذه الروابط برابطة اللغة والاتصال الجغرافي والتراث الثقافي والحضاري العربي/ الاسلامي المشترك. بيد أنه لجدير بالملاحظة أن أضعف حلقة في روابط القومية العربية هي رابطة الاقتصاد ـ المشكّلة عادة عنصراً بالغ الأهمية في «وحدة» وتماسك أية «أمة». وغياب عامل «الرابطة ـ الاقتصادية» هو الذي يعرّض النظام العربي كله للاختبار الآن بتركيز اسرائيل على فكرة «السوق الشرق أوسطية»، واعتبارها أحد أركان عملية «السلام»، وذلك بقصد اقامة «نظام شرق أوسطي» بديلاً من النظام العربي على اتساع المنطقة. ان اسرائيل تستغل ضعف الرابطة الاقتصادية لتنشىء نظاماً بديلا تستهدف به إزالة مبررات العداء لها.

وأعتقد أن هذه «خصوصية» للصراع العربي ـ الاسرائيلي ينبغي أن ندركها جيداً في الظروف الراهنة، ظروف توقيع الاتفاق الفلسطيني/ الاسرائيلي، ظروف القول بأن «القطبية الثنائية»، قد سقطت في الشرق الأوسط، كما سقطت في العديد من المواقع العالمية الأخرى ذات الحساسية الكبيرة.

إن تخلّف عنصر الاقتصاد الواحد لدى الجانب العربي، وتعثّر مشاريع التكامل الاقتصادي، وبروز انقسام «الأمة العربية» الى «دول ذات سيادة» متعددة، هذه العوامل قد وقفت حواجز في وجه بناء «سوق عربية» كفيلة بالصمود في وجه «السوق الشرق أوسطية»، والدور الذي تتطلع اسرائيل الى النهوض به في داخلها. هذا عيب بُنيوي في البناء العربي، علينا الالتفات اليه لدرء قدرة اسرائيل على استثماره لصالحها... في اطار حركة منسوبة الى «السلام».

إن جوهر ما يجري الآن هو إحلال علاقات السوق، علاقة المشتري مع البائع، محل علاقات العداء التي نشأت بسبب صراعات أفرزها التاريخ بشأن خلاف جذري حول أرض فلسطين والمعاني القيمية المرتبطة بهذا الخلاف. إن السوق ينتظر لها أن تحتوي الصراع التاريخي، أن تحتوي التاريخ وتلغيه. وهذا أمر يحتاج الى وقفة. فهل له مبرراته التاريخية النضالية، والأخلاقية.. وما هو موقفنا من المعاني التي تنطوي عليها هذه المفارقة؟

والملاحظ أن اتفاق غزة ـ أريحا موضع تأييد مطلق من قمة المجتمع الدولي، بينما هو موضع نقد شديد من قبل الجانبين المعنيين به في المقام الأول: الفلسطينيين والاسرائيليين. فهل يستخدم المال سبيلاً لاحتواء المعارضات؟ وهل في ضوء تجربة روسيا والكتلة الشرقية سابقاً ينتظر أن يأتي الدعم الكفيل باحتواء «التاريخ»؟!

ثم عليّ أن أقول كلمة بشأن ورقة غسان سلامة، فانها اعتمدت نهج «التحليل النفسي»... وهو نهج قد يؤيده بعضهم وقد يعارضه بعض الآخر. وكنت أفضل القول إن مصدر «الهواجس» (ذات الصفة النفسانية) التي تحدّث عنها هو في المقام الأول تعبير عن نهج التزمته الأنظمة العربية، ويتمثل في أن الآليات المتحكمة حقيقة في سلوكها ليست تلك التي تعلن التزامها بها. فلقد حاولت الأطراف العربية الادعاء بأن التناقض مع الصهيونية، ومع اسرائيل، إنما هو كفيل باحتواء أي تناقض آخر، وبالذات التناقضات في الصفوف العربية ذاتها... وثبت أن هذا غير صحيح ابتداء من رحلة السادات الى القدس، وبالذات وقت أزمة الخليج. إن السلوك العربي الحقيقي، في ظروف كثيرة، هو توظيف الصراع مع اسرائيل كأداة في الصراعات العربية ـ العربية ذاتها، بدلاً من اخضاع الصراعات العربية ـ العربية لمتطلبات المواجهة مع اسرائيل. ومن هنا خطورة الموقف عندما تترابط اسرائيل مع الأطراف العربية في علاقات تنسب الى صيغة «السلام»، وتجمعها علاقات «سوق شرق أوسطية» واحدة، وتمكّن اسرائيل من استغلال التناقضات العربية ـ العربية على نحو لم يسبق له مثيل.

٢ ـ السيد يسين

الجوانب السياسية للتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة مدخل أساسي لإثارة الجوانب الاقتصادية والأمنية والثقافية لهذه العملية التاريخية الكبرى التي تأخذ مجراها في الوقت الراهن. وفي تقديري ان السؤال الأساسي الذي ينبغي أن نطرحه قبل الدخول في الجدل المحتدم حول هذه العملية: مبرراتها وآثارها على النظام العربي، هو: كيف نحدد السمات الأساسية لطبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها النظام العربي في الوقت الراهن؟

للإجابة عن هذا السؤال الرئيسي، أريد أن أستعين بنظرية فيلسوف العلم الأمريكي «توماس كون» التي بسطها في كتابه الشهير **بنية الثورات العلمية**. كان «كون» معنياً بدراسة مشكلة التقدّم العلمي، وما الذي يؤدي اليه عبر الزمن. وقد صاغ «كون» نظرية متكاملة تسمح بالدراسة العلمية للتقدم في مجال العلوم، تقوم على مفهوم رئيسي هو: النموذج الإرشادي (Paradigme).

وبغض النظر عن سرد كل المكونات للنموذج الإرشادي كما عرّفه «كون»، إلاّ أن أبرز مكون له، هو **إجماع المجتمع العلمي في لحظة تاريخية ما على وضع مشكلات البحث بطريقة معينة**. بعبارة أخرى هناك مشكلات تستبعد على أساس أنها لا تدخل في أقنية البحث، ومن ناحية أخرى، هناك قائمة مشكلات جديرة بالبحث، ومناهج بحثها مقننة ومعروفة.

النموذج الإرشادي بهذا المعنى، يعد أساساً للقيام بالبحوث في مرحلة تاريخية معينة، غير أن مرور الزمن قد يجعل قدرة هذا النموذج الإرشادي على دراسة المشكلات تتآكل، وهنا يدخل النموذج الإرشادي **في مرحلة أزمة**، تتصارع فيها الأفكار، الى أن ينشأ نموذج إرشادي جديد أكثر قدرة وكفاءة على التصدّي للمشكلات المبحوثة، وهكذا، تتلخص سيرة التقدّم في العلم في نشوء النماذج الإرشادية وسقوطها وصعود نماذج إرشادية جديدة، وهكذا الى ما لا نهاية.

بناء على نظرية «كون» يمكن القول: ان المرحلة التاريخية التي يمر بها النظام العربي في الوقت الراهن تتسم بانهيار النموذج الإرشادي (وهو هنا النظام القومي العربي) ودخوله في **مرحلة أزمة عميقة**، تدور فيها المعارك الفكرية والسياسية الدامية، تمهيداً لتخلّق نموذج إرشادي جديد (قد يكون هو النظام الشرق أوسطي كبديل للنظام القومي العربي، وقد يكون هو صيغة تعاونية بين النظام الشرق أوسطي والنظام القومي العربي، وقد يكون هو نظام قومي عربي جديد منافس للنظام الشرق أوسطي).

ولكي نحدد **طبيعة مرحلة الأزمة** التي لا خلاف بشأن وجودها، علينا أن نحدد أولاً سمات النموذج الإرشادي الذي كان سائداً قبل الأزمة، هذا النموذج الإرشادي، ونعني **النظام القومي العربي**، كان له مفهوم محدد عن الذات، وهذا المفهوم له مكونات سياسية واقتصادية وثقافية:

١ ـ مكون سياسي، يتمثل في القناعة بأننا أمة عربية واحدة.

٢ ـ مكون اقتصادي، يتمثّل في القناعة بأن التعاون الاقتصادي العربي ضرورة أساسية.

٣ ـ مكون ثقافي، يقوم على أساس وجود هوية عربية قد تختلف تجلياتها في البلدان العربية، غير أن مقوماتها واحدة.

وهذا **المفهوم عن الذات** ينبغي أن يعرض على محك كيف يتصور الآخرون هذه الذات، وخصوصاً الدول الغربية الكبرى التي كان لأغلبها علاقات صراعية مع الوطن

العربي. هذا التصور الغربي يجنح الى نفي أن العرب يكوّنون أمة واحدة. وفي الوقت نفسه، عملت الدول الغربية على تعويق تقوية الروابط الاقتصادية بين البلدان العربية، وخططت لغزو السوق العربية من خلال آليات شتى، اقتصادية وسياسية وثقافية.

وهذا التصور أخيراً، يجنح من خلال استراتيجية علمية وسياسية كاملة إلى إثبات عدم وجود هوية عربية واحدة. وأكثر من ذلك هناك اتجاه لإثبات تشرذم الهوية العربية الواحدة، الى ولاءات طائفية وإثنية واقليمية، وفروق بين المشرق والمغرب، الى آخر هذه الصورة الفسيفسائية التي يقدّم من خلالها الوطن العربي الى العالم.

وليس هناك مجال لرصد ماذا تمّ - في إطار النموذج الإرشادي الذي ساد حتى الآن (النظام القومي العربي) - من تفاعلات سياسية، أو اقتصادية، أو ثقافية:

- التاريخ العربي المشترك طويل ومعقّد، وهو خليط من الصراع والتعاون، والمنافسة.

- التاريخ السياسي للنظام القومي العربي شهد انجازات بارزة على مستوى التعاون والتنسيق في لحظات تاريخية معروفة، كما شهد أيضاً اخفاقات بارزة.

- التاريخ الاقتصادي يكشف عن قصور شديد وإخفاق في تحقيق التعاون الاقتصادي العربي.

- التاريخ الثقافي شهد صراعات حادة بين التقليديين والتحديثيين، بين أنصار الأصالة وأنصار المعاصرة، بين العروبيين والقوميين، والاشتراكيين والرأسماليين الى آخر هذا التاريخ المعروف.

غير أن النموذج الإرشادي السائد قبل الأزمة (النظام الاقليمي العربي) كان له أيضاً صورة محددة عن **الآخر**، الذي يمثّل مصدر التهديد الرئيسي للنظام وهي اسرائيل.

وصورة الآخر في إطار النموذج الإرشادي السائد يقوم على عدد من السمات الرئيسية لهذا الآخر:

- ايديولوجيته الصهيونية وهي ايديولوجية عنصرية.

- يقوم على أساس الاستعمار الاستيطاني.

- لديه نزعة توسعية باستخدام الغزو والقوة العسكرية.

- لديه نزعة للهيمنة الاقتصادية ورغبة شديدة في غزو الأسواق العربية.

- لديه نزعة للتفوق العسكري على كل البلدان العربية.

- هو عدو خطر نتيجة الحلف السياسي والعسكري الوثيق مع أقوى قوة عسكرية معاصرة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه هي صورة الآخر في الذهن العربي التي تجعل نهاية العداء معه، مسألة مستبعدة

لأن الصراع ـ في عبارة شهيرة ـ هو صراع وجود وليس صراع حدود، وبالتالي ففكرة التعاون معه سياسياً أو اقتصادياً، فكرة لا ترد أصلاً على الذهن العربي الذي يفكّر في إطار النموذج الإرشادي السائد.

النموذج السائد في مرحلة الأزمة

إذا كان هذا هو النموذج السائد، فقد دخل هذا النموذج في مرحلة أزمة عنيفة بعد أن بدأت عمليات متعددة قد تؤدّي إلى انهياره بالمعنى التاريخي للكلمة. وبعيداً عن أسباب الانهيار المتعددة الفكرية والسياسية والاقتصادية، يمكننا أن نركّز على ثلاث لحظات تاريخية أساسية عجّلت بالانهيار، وبالتالي دخول النظام في أزمة عنيفة:

اللحظة الأولى: توقيع اتفاقيات كامب ديفيد.
اللحظة الثانية: حرب الخليج وآثارها المدمرة.
اللحظة الثالثة: الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي.

بهذه اللحظة الثالثة، التي ذهبت بعيداً في نفي النموذج الأساسي السائد ومهّدت الطريق لإنشاء نموذج أساسي جديد هو النموذج الشرق أوسطي، تكون دائرة الأزمة قد اكتملت، ومن هنا اشتداد المعركة الفكرية والسياسية في الوطن العربي.

وتسود هذه المعركة اتجاهات أساسية:

الأول: الرفض المبدئي المطلق، ويتبنى هذا الموقف هؤلاء الذين ما زالوا ينطلقون من الثبات على مبادىء النظام القومي العربي.

الثاني: القبول المشروط، الذي يقوم على أساس القناعة بإمكانية تعظيم المكاسب العربية، سياسياً واقتصادياً، في ظروف سيولة النظام العالمي والضعف الراهن للنظام القومي العربي.

الثالث: القبول بغير شروط، والذي يقوم على أساس إنكار أهمية النظام القومي العربي، أو الحديث عن فشله الذريع، وضرورة القبول بنظام شرق أوسطي جديد قد يؤدّي الى تحديث للوطن العربي.

في ضوء هذه الصورة المعقدة، علينا أن نطرح بصراحة سؤالاً: هل مشروع الشرق أوسطية جزء متكامل من إعادة صياغة العالم في ضوء تأثيرات الكونية Globalism بمكوناتها الاقتصادية والسياسية والثقافية وسياده العلاقات المتعددة الأطراف؟

وهل هذه عملية تاريخية حتمية لا مجال للنكوص عنها؟ أم أنها عملية تاريخية، ولكن يمكن التأثير في اتجاهاتها من خلال النقد الفكري والنضال السياسي بما يسمح بتجديد صياغة النموذج الأساسي المأزوم، ونقصد النموذج القومي العربي؟ هذا هو السؤال.

٣ ـ ماجد كيالي

(المداخلة الأولى)

ركـز أحمد يـوسف أحمد في بحثـه عـلى نقـطتـين هـامتـين بـالنسبـة الى مشروع النـظام الشرق أوسطي، وإن بشكل موجز، حيث أشار، **أولاً** الى ارتباط هذا المشروع باستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة، **وثانياً** الى علاقة المشروع الشرق أوسطي بالمشـاريع الأمـريكية ازاء المنطقة العربية منـذ أواخر الأربعينيـات، لأنه لا يمكن منـاقشة هـذا الموضـوع بمعزل عن السياسة الأمريكية والمصالح الأمريكية في الوطن العربي، وخصوصاً أن فكرة النظام الاقليمي الجديد ليست فكـرة عربيـة، أساسـاً، ولأنها لا تعبر عن مسـار تطور عـربي داخلي استـدعى قيـامها، عـلى غرار الســوق الأوروبية المشـتركـة ومشروع الـوحـدة الأوروبيـة أو غـيرهـا من التجمعات الدولية أو القارية.

وبتقديري، أن للسياسة الأمريكية ثوابت محددة تجاه المنطقـة، منذ نهايـة الاربعينيات، حيث تمكنت من إزاحـة النفوذ الأوروبي، وإن تغـيرت أشكـال تحقيق هـذه الثـوابت بحسب التحولات الدولية، وهذه الثوابت هي:

١ ـ عدم السماح لأية قوة دولية أخرى منافستها.

٢ ـ السيـطرة على منـابع النفط وممـراته، لأنـه يسمح لهـا بتعزيـز وضعها الاقتصـادي من ناحية، والضغط على القوى العظمى المنافسة، من الناحية الأخرى.

٣ ـ التحكم بالتطورات السياسية والاقتصادية، بمعنى عرقلة مسار التطور الداخـلي للأمـة العربية.

٤ ـ ضـمان أمن اسرائيـل وتفـوّقهـا النـوعي: العسكـري ـ التكنـولـوجي ـ الاقتصـادي، باعتبارها من أهم عوامل التجزئة والاختراق الامبريالي للمنطقة العربية.

ـ الفرق بين المشاريع السـابقة والمشروع الحـالي، أنه في هـذه المرة تـطرح قضية قبـول اسرائيل كعضو طبيعي في «نادي الدول الشرق أوسطية». أما المشاريع السابقة فكانت تـطرح إطارين متوازيين:

أ ـ اجماع استراتيجي بين الولايات المتحدة والاقطار العربية.

ب ـ تحـالف اسـتراتيجي بـين الـولايـات المتحـدة واسرائيـل (بحسب مبـدأي كـارتـر وريغان).

ـ لم تستطع الولايات المتحدة تمـرير مشروعـاتها السـابقة بسبب المقـاومة العـربية لهـذه المشاريع، ونضال الشعب العربي الفلسطيني، وبسبب البيئة الدولية غير المواتية (خاصة بسبب انقسام العالم الى كتلتين)، وبفعل وجود الاتحاد السوفياتي ونظام القطبين.

ـ جاءت التغيرات الدولية (خصوصاً انهيار الاتحاد السـوفياتي) والاقليميـة (بعد حـرب

الخليج الثانية)، وهيمنة الولايات المتحدة على ما يسمى النظام الدولي الجديد، لتشكّل بحسب تعبير الرئيس الأمريكي الأسبق «الفرصة السانحة» لتمرير المشروعات الامريكية ازاء المنطقة. وهذا ما تعمل له الولايات المتحدة بكل جديّة، وحزم، وسرعة، للاستفادة من ميزات المنطقة وتعزيز مركزها الدولي.

ـ لدي ملاحظة على البحث تتعلق بالتفريق بين قضية تسوية الصراع العربي ـ الصهيوني من جهة ومشروع النظام الشرق أوسطي من جهة ثانية. وهذا تفريق غير موجود، في الحقيقة، لدى الأطراف النافذة التي تسعى لقيام هذا النظام، وخصوصاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية أو الكيان الصهيوني. فخطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش في افتتاح مؤتمر مدريد كان في غاية الوضوح في تعريف مفهوم أمريكا للسلام. فالسلام بحسب قوله: هو تعاون اقليمي ومعاهدات وعلاقات اقتصادية، وتبادل سفراء، وحرية تنقل... الخ. وهذا ما عاد اسحق رابين (رئيس الوزراء الاسرائيلي) الى تكراره ازاء مطالبته بتوضيح مفهوم سوريا أو لبنان للسلام، ورفضه أي تقدم في المباحثات الثنائية مع هذين البلدين حول اراضيهما المحتلة الا بعد التقدم في المفاوضات متعددة الأطراف والقبول بقيام علاقات تعاون اقليمي. أما أوضح مفهوم حول هذه القضية فجاء على لسان وزير خارجية اسرائيل شمعون بيريز، الذي قال بشكل حازم: لا تسوية من دون قيام نظام شرق أوسطي. وهذا هو المفهوم الأمريكي ـ الاسرائيلي للتسوية التي جوهرها اعادة صوغ المنطقة على أسس جيوسياسية اقتصادية جديدة.

ـ ان تفتت الاتحاد السوفياتي (السابق) وانبعاث المسألة القومية يؤكد ان أية محاولة للوي مسار التطور الداخلي لأية منطقة، وأية محاولة خارجية لرسم خرائط، تحمل تناقضاتها، لأنه لا تضمن مصالح شعوب المنطقة وتطورها الذاتي، ولأنها تأخذ في الاعتبار مصالح القوى العظمى ومصالح احتكاراتها وشركاتها متعددة الجنسية لتعميق تبعية الوطن العربي وتعميق السيطرة عليه ونهب ثرواته والتحكم بتطوراته.

ـ علاوة على أهمية العوامل الاقتصادية والميزات الجيوسياسية الاستراتيجية التي يتمتع بها الوطن العربي فإنه يجب ايلاء الاهتمام بالعامل الثقافي والحضاري في جملة العوامل المتحكمة بالصراع على هذه المنطقة التي تقطنها كتلة شعبية ضخمة (حوالى مئتي مليون نسمة). وهذه الكتلة تنتمي الى حضارة واحدة هي الحضارة العربية ـ الاسلامية، تاريخها واحد وثقافتها واحدة... الخ. فهذه العناصر هي الأكثر حسماً في إدراك هذه الكتلة لعناصر وحدتها كأمّة. وفي حال استكمال مسار التكامل والوحدة في هذه المنطقة، فإن المصالح الأمريكية والغربية ستتعرض لتهديد كبير، وستحرم من التمتع بامتيازات هذه المنطقة، فضلاً عما يحمله هذا الوضع من وجود قوة كبرى جديدة تكافح من أجل تناسب جديد للقوة على الصعيد العالمي. ومخيّلة الغرب ليست بحاجة لأي نقاش لادراك ما يعنيه هذا الأمر بالنسبة الى مصالحها في آسيا وافريقيا، وحتى بالنسبة الى أوروبا.

وبحسب أحد المفكرين الصهاينة «تنمو وطنية الشرق وتنضج خارج المراقبة الأوروبية

وتضع أوروبا في يوم قريب أمام حل لم تكن تريده». فقد حذرت كتابات غربية وصهيونية من امكانات انتعاش الهوية العربية ـ الاسلامية في المنطقة، منذ وقت مبكّر، حيث حذّر اللورد روتشيلد من هذه المخاطر في كتاب وجهه الى رئيس وزراء بريطانيا بالمرستون (في منتصف القرن التاسع عشر) بقوله: «إن هزيمة نابليون لا تكفي لأن هناك قوة جذب متبادلة بين العرب... والحل هو زرع قوة عدوة لتكون حاجزاً يمنع الخطر العربي ويحول دونه... وحتى لا تتكرر تجربة محمد علي». وقد دلّت وثيقة كامبل نبرمان (أوائل هذا القرن) على هذا الادراك الغربي ـ العنصري حيث أكدت هذه الوثيقة على أن الخطر الأكبر على المصالح الغربيّة يكمن في الشعب الموجود على الشواطىء الجنوبية (للبحر الأبيض المتوسط) لما يتوفّر فيه من مقومات الترابط. وأوصى بفصل الجزء الآسيوي عن الجزء الافريقي لهذه المنطقة بإقامة حاجز بشري قوي وغريب على الجسر الرابط بين الجزأين (فلسطين).

أما الرئيس الأمريكي الأسبق والذي نشر كتاباً بعنوان **الفرصة السانحة** فيقول: «إن الاسلام ليس مجرد دين، فحسب، بل هو أساس حضارة كبرى. إن العالم الاسلامي عالم ثوري بطبيعته ويشكّل واحداً من أكبر التحديات السياسية للولايات المتحدة في القرن العشرين».

وفي كتابه **الثالوث الخطر** يؤكد نعوم تشومسكي على حقيقة هلع الولايات المتحدة من امكانية توحيد هذه المنطقة، وسعيها الحثيث لتمزيقها على أسس طائفية وعنصرية وبناء نظام لا إقليمي على هذه الأسس لا يمتلك حدوداً واضحة، حيث إن وجود مثل هذا النظام الذي فرضته القوى الاستعمارية في الشرق الأوسط سيؤدي الى تدمير الدولة الوطنية (القطرية) بهدف خلق تحالف الأمة العبرية مع الأقليات العنصرية والدينية، ويضيف: نضجت «العلاقة الخاصة» بين الولايات المتحدة واسرائيل في سياق جهدهما لحماية الشرق الأوسط من الخطر المحلّي، أي أن قراءة الاستهدافات من قيام النظام الشرق أوسطي من داخل الادراك الأمريكي والاسرائيلي، وليس بناءً على ادراكنا أو رغباتنا، تمكّننا من فهم العلاقة الوطيدة بين قيام هذا النظام وبين إلغاء الهوية العربية للمنطقة، وفهم العلاقة بين وجود اسرائيل في قلب هذا النظام وتكريس علاقات التجزئة والتبعيّة فيها، الأمر الذي يفسر تعزّز القيمة الاستراتيجية لاسرائيل في اطار السياسة الامريكية رغم كل المتغيرات الدولية والاقليمية.

ذلك أن تكريس التجزئة، وإلغاء هوية المنطقة العربية، لتعزيز السيطرة عليها، بات يتطلب، في ظل الاتجاه العام للتداخل والتكامل الدولي الاقليمي «اعادة هيكلة» هذه المنطقة على أسس جديدة، بحسب تعبير واحد من أهم منظري السياسة الخارجية للولايات المتحدة وهو مارتن أنديك: فالشرق الأوسط هو «في حالة توازن دقيق بين مستقبلين بديلين: الأول يتّمثل في سيطرة المتطرّفين المرتدين عباءة الدين أو الوطنية على المنطقة... والثاني مستقبل تحقّق فيه اسرائيل وجيرانها العرب والفلسطينيون مصالحة تاريخية تمهد للتعايش السلمي والتنمية الاقتصادية، وذلك من أجل تأمين التدفّق الحرّ لنفط الشرق الأوسط... وتبادل الصداقة مع الذين ينشدون علاقات جيدة مع الولايات المتحدة في العالم العربي...

والمحافظة على أمن دولة اسرائيل وبقائها ورضائها». ويضيف «أصبحنا غير قادرين على التعاطي مع المنطقة بتقسيمها الى أجزاء».

وكان وزير الخارجية الأمريكي السابق بيكر قد أشار الى هذا الاتجاه العام في السياسة الأمريكية بقوله: «إن منطقة الشرق الأوسط وحدة لا تتجزأ» ودعا الى ضمان أمن المنطقة عن طريق إقامة مؤسسات وتنظيمات اقليمية مستقرة ودائمة. وهكذا يجري العمل على قدم وساق لإعادة صياغة المنطقة العربية، بفصل جزئها الشرقي (عن الغربي) والعمل على دمجه في إطار من العلاقات والمصالح على أسس جديدة تتناقض مع المسار الطبيعي للتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمنطقة.

- تأسيساً على ما تقدم، فإن اسرائيل ستظلّ تعتبر قيمة استراتيجية كبيرة للولايات المتحدة في هذه المنطقة. والحقيقة أن كثيراً من الاجتهادات التي برزت على خلفية حرب الخليج الثانية، ومحدودية الدور الاسرائيلي فيها، وكذا على خلفيّة انهيار الاتحاد السوفياتي، التي سارعت بالتبشير الى أن بداية العد التنازلي للدور الاسرائيلي لدى الولايات المتحدة قد بدأ، وأن اسرائيل لم تعد ذخراً استراتيجياً لها، لم تلبث هذه الاجتهادات أن فقدت صدقيتها، في إطار التوجه الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة سواءً في أواخر عهد بوش أو مع بداية عهد كلينتون.

وكان الخلل الأساسي في هذه الاجتهادات، فضلاً عن تسرّعها، وعدم ادراكها طبيعة العلاقة الأمريكية ـ الاسرائيلية، يكمن في افتقادها رؤية علمية شاملة لحقيقة دور اسرائيل في المنطقة. فبالغت من دور العاملين: الاقتصادي (حراسة منابع النفط وممراته)، والسياسي المتمثل بمواجهة الاتحاد السوفياتي على حساب العوامل السياسية التاريخية والثقافية الأخرى المحدّدة للصراع في المنطقة، والتي أسلفنا الحديث عنها. ذلك أن المشروع الصهيوني ظهر أساساً قبل حفر قناة السويس؛ وتبلور قبل وجود الاتحاد السوفياتي؛ وتجسّد قبل اكتشاف النفط في المنطقة العربية. وكما أسلفنا، فقد ظهر هذا المشروع لتكريس شطر المنطقة العربية الى قسمين، وتكريس تجزئتها وتفتيتها، والاسهام في السيطرة على التطوّرات السياسية والاقتصادية والثقافية فيها، لصالح تكريس المصالح الغربيّة التي ينتمي لها. وبحسب وليم كوانت فان «اسرائيل مصدر قوة للولايات المتحدة وهي الحليف الوحيد الذي يعتمد عليه في المنطقة».

أما بالنسبة الى اسرائيل التي سارعت فكيّفت استراتيجيتها بحسب متطلبات السياسة الأمريكية للتكيف مع المتغيّرات الدولية والاقليمية، والتحولات في طبيعة أساليب الصراع ووسائله، فانها بدت جدّ متحمسة لقيام النظام الشرق أوسطي الذي يعني بالنسبة اليها:

أ ـ اعتراف الأقطار العربية بحقها في الوجود.

ب ـ إقامة علاقات طبيعية معها في مختلف المجالات.

ج ـ الانخراط في نادي دول الشرق الأوسط بما يسمح لها بالاستفادة من ميزات المجال الحيوي الشرق أوسطي (مياه، طاقة، سوق، عمالة، أموال، سياحة، استثمار).

د ـ توجيه جزء من الموارد نحو العلم والاقتصاد والتقانة (التكنولوجيا) والتقليل من الانفاق العسكري.

هـ ـ تخفيف الاعتمادية على الولايات المتحدة بسبب صعوبة موقفها المالي.

و ـ تعزيز دورها الاستراتيجي في خدمة السياسة الامريكية لضمان التحالف الاستراتيجي.

ز ـ تعميق وجودها وتأصيله من خلال تغيير هوية المنطقة وصياغة هوية جديدة شرق أوسطية.

ح ـ تجاوز القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني حيث إن المصالح الهائلة المستجدة ستؤدي الى تذويب هذه المشكلات. وفي هذا الصدد يقول موشيه اريتز (وزير الدفاع السابق): «إذا دقّقنا في تاريخ أوروبا فسنرى أنه في النهاية تصل الشعوب الى الاستنتاج بأن المشكلات الاقتصادية أهم من النزاعات القومية». ويؤكّد هذه الحقيقة رئيس جامعة بير السبع ابراهام تامير بقوله: «السلام يجب أن يكون وثيق الصلة بإطار اقليمي لا قومي للأمن والاقتصاد... فقط في اطار كومنولث تملك سوقاً مشتركة وحدوداً مفتوحة، سيكون متاحاً الوصول الى حل وسط بشأن الحدود بين اسرائيل وجيرانها». أما شمعون بيريز فيقول: «الاقتصاد هو الوسيلة الوحيدة لاخماد نيران المواجهة العسكرية وخلق أرضية مشتركة بيننا وبين دول المنطقة.. ان شرق أوسط جديد تكون حدوده مفتوحة على أساس برامج تطوير اقليمية هو وحده الذي يستطيع نقل قضية الحدود والمناطق الى شيء أقل أهمية مما يبدو عليه اليوم».

وتجدر الاشارة الى أن هذا التحوّل لا يعكس تراجعاً عن الأهداف الاسرائيلية الأساسية لجهة حماية وجودها واستقرارها، والحفاظ على تفوّقها النوعي، والقيام بوظيفتها الأساسية في المنطقة (حماية واقع التجزئة)، وإنما هو تحوّل في الاستراتيجية الملائمة لتحقيق هذه الاستهدافات في ظل التغيّرات والتحولات المستجدة، إذ إنه في ظل هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، وازدياد دور العامل الاقتصادي في حسم الصراعات، وأهمية التفوق العلمي ـ التكنولوجي أصبح متاحاً لإسرائيل أن تحقق غاياتها، بغير وسائل القوّة العسكرية، والتوسع الجغرافي.

وأصبح من الممكن إعادة النظر في الرؤية التقليدية للمشروع الصهيوني حول «اسرائيل الكبرى» أو بالنسبة إلى دعوة أكبر عدد ممكن من يهود العالم للاستيطان في فلسطين. فبدلاً من «اسرائيل الكبرى» جغرافياً، أصبح من الممكن الحديث عن «اسرائيل الكبرى» اقتصادياً، التي تعتبر شريكاً استراتيجياً للولايات المتحدة في مشروع النظام الشرق أوسطي. ولم يعد ثمة حاجة لجلب معظم يهود العالم الى فلسطين، لعدم توفر الامكانية الواقعية من جهة، ولعدم

الحاجة لذلك. فبضعة ملايين من اليهود في اسرائيل بامكانهم القيام بهذا الدور وتشغيل اليد العاملة العربيّة في المشروعات الاقتصادية المشتركة في النظام الاقتصادي الاقليمي للشرق الأوسط. أما يهود العالم فهم ذخر استراتيجي لاسرائيل.

وعليه، فإن التفكير السياسي الاسرائيلي الجديد، في سياق تكيّفه مع التطورات الجديدة، لم يعد يرى في قيام كيان فلسطيني، على جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة خطراً يحدق بوجوده، ليس بسبب عدم التكافؤ البيّن بين هذا الكيان واسرائيل، فحسب، وإنّما بسبب الاعتمادية المفرطة للكيان الوليد على اسرائيل ذاتها، وبسبب من عناصر الاندماج الوشيجة بين الطرفين التي يعمّق من روابطها، أيضاً، الإطار العام للنظام الشرق أوسطي. بل لعله في قيام مثل هذا الكيان، يمكن إزالة «الحاجز النفسي» بين العرب واسرائيل، ويحسّن من صورة هذه الأخيرة في العالم، كما ويسهل عمليّة اندماجها في المنطقة واختراقها للاقتصادات العربيّة، فضلاً عن قوة الدفع التي يقدمها لقيام نظام فوق قومي - اقليمي في الشرق الأوسط، الذي ستحتل فيه اسرائيل موقعاً متميّزاً، بسبب التفوق النوعي العلمي - الاقتصادي - العسكري الذي تتمتع به، وبسبب علاقتها الخاصّة مع الولايات المتحدة.

(المداخلة الثانية)

بداية، لا بد لي من التعبير عن تقديري للمساهمة الفنية التي قدّمها غسان سلامة في اطار هذه الندوة، وخصوصاً في مجال مناقشة الهواجس الكبيرة التي تنتابنا تجاه المتغيرات الدولية والتحولات التي يشهدها عالمنا، والتي تؤثر في أوضاعنا الراهنة ومستقبلنا الآتي.

ولكن أرجو أن تسمحوا لي بتقديم بعض الملاحظات التي تتعلق بموضوعنا، بحسب مخطط الندوة، والتي ترتبط أيضاً بالمداخلة موضوع النقاش.

- ١ -

«نظام شرق أوسطي أم سوق شرق أوسطية؟»

تم التركيز في الورقة على موضوع السوق الشرق أوسطية، في حين أنني أعتقد أن المطروح هو خلق ممهدات قيام «نظام اقليمي جديد في الشرق الأوسط» بكل معنى الكلمة. ورغم أن «السوق الشرق أوسطية» أو «التعاون الاقتصادي» الاقليمي يشكّلان أهم ركائز هذا النظام الجديد، الا أن المقصود هو أكبر من قضية سوق وأشمل من مسألة «التعاون» الاقتصادي، في حين تركز العديد من المناقشات التي تدور حول هذه القضية الهامة على اطارها الاقتصادي تحديداً الاّ أن الاطار السياسي يبقى هو العامل الأهم والمقرر في مشروع النظام الشرق أوسطي. وينبغي اظهار العامل السياسي، وعدم تغييب الوظيفة السياسية، وهذا مهم جداً في عملية تعميق الادراك لما يجري، وتالياً، من أجل صوغ الاستراتيجية العربية البديلة.

وبتقديري، فإن الولايات المتحدة تسعى، في هذه المرحلة، مستغلة المتغيرات الدولية والاقليمية، وهيمنتها على «النظام الدولي»، من أجل إعادة صياغة الخارطة الجيوسياسية العربية في إطار محاولتها إقامة نظام اقليمي جديد في المنطقة يكون امتداداً للنظام الدولي الذي تهيمن عليه. وهذه هي المحاولة الثالثة لإعادة رسم خارطة المنطقة العربية منذ مطلع هذا القرن.

لقد جرت منذ مطلع هذا القرن صياغتان للوطن العربي، ومشروع النظام الشرق أوسطي هو المحاولة الثالثة لصياغة الخارطة الجيوسياسية له. فقد تمّت الصياغة الأولى عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، فخضعت المنطقة العربية لنظام الانتداب الاستعماري الذي ترافق مع وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. أما المحاولة الثانية، فقد تمّت بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث خضعت المنطقة لنظام التجزئة والتبعية ونجحت الدول الاستعمارية بزرع الكيان الصهيوني في فلسطين. وفي كلتا المحاولتين شكل واقع التجزئة والوجود الصهيوني في فلسطين الركيزتين الأساسيتين للسيطرة الامبريالية على الوطن العربي، وخصوصاً على مشرق الوطن العربي، حيث يكمن مركز التطورات التاريخية فيه. وبهذا المعنى فإن الصياغة الجديدة التي تمرّر، في هذه المرحلة، تحت يافطة مباحثات السلام، والمباحثات متعددة الطرف، لا تقل خطورة عن المحاولتين السابقتين إن لم تتجاوزهما في الخطورة. ذلك أن نجاح الولايات المتحدة في إقامة النظام الإقليمي المقترح، لا يهدد المستقبل العربي، فحسب، وإنما يقوّض حتى السيادة الوطنية للأنظمة القطرية السائدة، فضلاً عن تعميق التبعية وتجاوز قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني.

وبهذا المعنى يمكن توسيع وتعميق معنى الهواجس الحقيقية التي تمّ طرحها في الورقة المقدمة، من هاجس الإلحاق والاختراق الى هاجس الانشقاق.

ـ ٢ ـ

كما تبرز ملاحظة ثانية تتعلق بهاجس الإلحاق والاختراق، وهو هاجس التطبيع الاقتصادي، وهذا يعيدنا الى التأكيد على أن المشروع المطروح يتجاوز العلاقات العادية، وهو أكبر من التطبيع، لأنه يستهدف انشاء منظومة من العلاقات والمصالح المتشابكة في مختلف المجالات بين الدول الشرق أوسطية.

ـ ٣ ـ

ولكن من المهم هنا التأكيد على أن هاجس الإلحاق وغيره من الهواجس لا تتعلق بالكيان الصهيوني، فحسب، وإنما يجب النظر اليها في إطار علاقة هذه المنطقة بالقوى العظمى، وبالصراع الدولي، وخصوصاً علاقتها بالقطب المهيمن على العالم وهو في هذه المرحلة الولايات المتحدة. وهذه المسألة غابت في البحث، بمعنى أنه لا يمكن مناقشة مشروع النظام الشرق أوسطي بمعزل عن الاستراتيجية الأمريكية الكونية، أو بمعزل عن الصراع

الدولي، في هذه المرحلة، والتحولات الاقتصادية والتقانية (التكنولوجيـة) في العالم، وعناصر امتلاك القوة على الصعيد الدولي.

فمشروع النظام الشرق أوسطي هو مشروع أمريكي في الأساس، وتقف وراءه الولايات المتحدة بكل قوتها في هذه المرحلة لاعتبارات داخلية، ولاعتبارات تتعلق بمكانتها الدولية وتنافسها مع القوى الصاعدة في العالم.

أما بالنسبة الى اسرائيل فواقع الأمر أنها عملت على تكييف استراتيجيتها في المنطقة للتلاؤم مع استراتيجية الولايات المتحدة، ومن أجل تعزيز دورها الوظيفي في خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة، خصوصاً أنها وجدت مصلحة اسرائيلية خالصة في قيام مثل هذا المشروع.

وعليه، فإذا كان ثمة من إلحاق وتبعية فهي بالأساس تكريس لإلحاق المنطقة سياسياً بالولايات المتحدة وتعميق لتبعيتها الاقتصادية للمصالح الاستراتيجية الأمريكية. ورغم الفوائد الهامة التي ستعود على اسرائيل إلّا أن هذه لا تستطيع هضم الاقتصادات العربية، كما أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تتخلّى عن مصالحها في المنطقة حتى لاسرائيل ذاتها، وعلى العموم فإن القضية ليست مطروحة على هذه الشاكلة. وهذا موضوع حديث آخر.

- ٤ -

هناك ملاحظة تتعلق بالنظرة الى المشروع العربي والمشروع الشرق أوسطي باعتبارهما في سويّة واحدة. وهذا، أيضاً، ينبع من الفكرة السابقة، أي عزل المنطقة العربية عن التأثيرات الخارجية، وعدم النظر بعين الاعتبار للعوامل السياسية والاقتصادية الخارجية التي لعبت دوراً في إعاقة مسار التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المنطقة. ويمكن الاتفاق مع ذلك على أنه يوجد خلل ايديولوجي في طرح الفكرة العربية من ناحية، وانفصام الطرح الايديولوجي عن الواقع الملموس من ناحية أخرى. واعتقد أن هذا الأمر يفترض إعمال الفكر لانتاج ايديولوجيا مناسبة للمشروع العربي.

في كل الأحوال، هناك خلاف بين المشتغلين في الحركة الفكرية العربية حول مسألة وجود الأمة العربية وعلاقة ذلك بالإطار السياسي المعبّر عن هذا الوجود. واعتقد أن الأمة العربية هي احدى الأمم القديمة التي ظهرت قبل ظهور الرأسمالية، ولكن حدث انقطاع في التطور السياسي والاقتصادي والثقافي لهذه الأمة ولم يتبلور كيانها المعبّر عنها بسبب التصارع الدولي على هذه المنطقة، من الصليبيين، الى المغول، الى العثمانيين، وصولاً الى مرحلة الاستعمار والامبريالية. وقد اصطدمت كل المشروعات العربية، كما تحدثت الورقة، بالقوى الكبرى التي عملت على إجهاض هذه المشروعات ووأد أية محاولة لنهوض هذه الأمة، وعرقلت نمو أية قوى محلية منذ أيام محمد علي وحتى الآن. ويمكن الاشارة الى أن المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين ظهر على خلفية هذه الصراعات ولتعزيز النفوذ الغربي في المنطقة من خلال ايجاد شعب غريب يشكل حاجزاً وعازلاً بين مشرق الوطن العربي ومغربه.

وبسبب من ذلك فإنني لا أعتقد بأن النظام العربي والنظام الشرق أوسطي متساويان من حيث وجودهما في التاريخ والمستقبل، كما يقول الباحث. وعودة الى التاريخ السياسي للمنطقة منذ ظهور المسألة الشرقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الى اتفاقات سايكس بيكو التي رسمت الحدود العربية الى جانب وعد بلفور، وصولاً الى قيام الدولة القطرية يؤكد ذلك. ولكن يمكن الاتفاق مع الباحث على أهمية العمل الجاد لانتاج المشروع العربي، وأن الأمة العربية ليست معطى ربانياً أو أزلياً، فهي يمكن أن تخترق وأن تشوه وأن تهمش وتغيّب، كما حدث إبّان السيطرة العثمانية. ولكن هناك فرق، أو يجب التمييز بين معطى التطور الذاتي الداخلي، ومعطى التطور القسري أو الخارجي المفروض كنتاج لعلاقات السيطرة والتبعية للغرب، مع الأخذ بالاعتبار تبلور معطيات محلية وقوى محلية لها مصلحة بانتاج الواقع القطري وبانتاج علاقات التبعية. ولذلك فإنني اتفق مع طرح توأمة الفكرة العربية مع واقع وجود الدول العربية الراهنة وتحقيق وفاق بين الايديولوجيا والجغرافيا، وأيضاً وفاق بين الايديولوجيا وتفاوت التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأقطار العربية.

- ٥ -

وعليه فإنه يمكن الاستنتاج، بأن الميل العام للتوحّد، والعالمية هو ميل تتأثر به المنطقة العربية بشكل أو بآخر، ولكن حجم علاقات السيطرة والتبعية تتدخّل بدورها لصوغ هذا الميل بحسب مصالحها، ووفق استراتيجية الدول الكبرى، وخصوصاً الولايات المتحدة، في اطار التقسيم الدولي للعمل، من ناحية، وفي إطار التوظيف السياسي لهذه المنطقة الاستراتيجية للصراع الدولي، من الناحية الأخرى. وبشكل آخر فإن هذا الميل العالمي المسيّس يعني أن منطقتنا تتأثر بالتهميش الاقتصادي، وتحولها الى سوق استهلاكية وسوق للعمالة والخدمات.

إن الثورة الاقتصادية التكنولوجية، التي تطبع العالم بطابعها، لا تعني أنها أصبحت جزءاً من الواقع العربي، وثورة المعلومات أيضاً. فحجم التبادل الاقتصادي والمعلوماتي والفجوة التكنولوجية والغذائية ما زالت هائلة في المنطقة. واذا كان هذا عصر الديمقراطية وحقوق الانسان فلا يعني أن هذا الأمر أصبح سياسة يومية. إن القوى الكبرى لا تتعامل مع قضايا المنطقة على أرضية هذه المعايير الدولية، وما يسمى ازدواجية المعايير أكبر دليل على ذلك.

- ٦ -

واعتقد بناء على هذه المقدمات، بأن استكمال الأمة العربية مقومات وجودها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق هويتها الثقافية والحضارية هو شرط هام لاستقرار المنطقة ومن ثم للانخراط في أطر اقليمية أو عالمية أوسع. أما قبل تحقق هذا الشرط الذاتي اللازم، فلن يتوفر الشرط الكافي للاستقرار والتماثل مع المسار العالمي بسبب التناقضات وتصارع الارادات الكامنة في هذه المشاريع. وهذا ما أشارت اليه الورقة المطروحة الى حد ما.

أخيـراً، ان مشروع النـظام الشرق أوسـطي يفـترض من الأسـاس تجاوز الهـويـة والايديولوجيا وقضية فلسطين. وهذا يعني أنه يجب مقاومته والتعامل مع عناصره عـلى أساس التمسك بالهوية وترشيد الايديولوجيا، لاستنهاض طاقـات الأمة نحـو إنجاز تحـررها وتكـامل امكاناتها، والسير في دروب الحداثة.

٤ ـ علي أومليل

ليس ما سأقوله تعليقاً مباشراً على الورقتين المقدمتين، بل هو عـلى هامشهـا. وسأقـدم ملاحظتين:

الملاحظة الأولى: تتعلق بالاختيار الذي يوضع الآن أمام العرب، وكأنـه لا بديـل له، وهو: ما دام العرب ليسوا قادرين على أن يستردوا بالقوة ما أخذ منهم بالقـوة، فلا بـديل لهم إلّا الجلوس عـلى مائـدة المفاوضـات. لكن القضيـة هي: في أيـة شروط يـذهب العـرب الى التفاوض؟ وواضح تماماً أن العرب والفلسطينيين تحت المظلة الأردنية أو في المفاوضات السرية في أوسلو قد ذهبوا الى التفاوض وليس لديهم أوراق قوية تدعم موقفهم.

إن السؤال الذي طرحته يبدو الآن متجاوزاً، لأن المفاوضـات قد جـرت وتجري. لكن السؤال يبقى: كيف يمكن تحسين شروط المفاوضات، ودعم موقف سوريا ولبنان والأردن؟ ثم كيف يمكن تعزيز الموقف الفلسطيني حين يأتي ميقات المفاوضات حول القضايا الأربع الكبرى المؤجلة في اتفاقية غزة ـ أريحا: القدس، الحدود، اللاجئين، المستوطنات؟

إن قـاعدة التفـاوض هي قرار مجلس الأمن ٢٤٢، والقـائم على مبـدأ الأرض مقـابـل السـلام. وطبعاً فـان ميزان القـوى جعل العـرب يتجاوزون الغبن المتضمن في هـذا المبـدأ. فالأرض التي تقايض بها اسرائيل قـد استولت عليهـا بالقـوة. وهي الآن لا تسعى الى إرجاع الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ مقابل توقيع معاهدة سلام، بل الحصول على مكاسب في إطار نظام شرق أوسطي وفرعه السوق الشرق أوسطية.

إن استراتيجية اسرائيل ليس فقط أن تصبح عضواً كامل العضوية في المنطقة، بل أكـبر قوة عسكرية واقتصادية وسياسية فيها، أي أنها لن تكون دولة عادية. فلو استـطاع العرب أن يحولوا اسرائيل الى دولة عادية، فإن المشروع الصهيوني سينهار، وسوف تعـرّب اسرائيل عـلى المدى البعيد بحكم المحيط العربي. حتى ولو نفذ مشروع النظام الشرق أوسـطي، فإن ذلـك لن يعني اندثاراً كاملاً للكيان العربي، لأن هناك على الأقل رباطاً سيبقى قائماً بين العـرب من المحيط الى الخليج وهو الرباط الثقـافي اللغوي. ولن تستـطيع اسرائيـل أن تندمـج فيه، فهي ستكـون مضطرة الى تعليم ابنـائها العـربية ليتعـاملوا مع المحيط العـربي، ولن يكون العـرب مضطرين الى تعليم أبنائهم العبرية.

الملاحظة الثـانية: إذا قـدر للنـظام الشرق أوسـطي أن يـرى النـور، فمن المؤكـد ان اسرائيل، وبالتالي الولايات المتحدة لن تُدخـل فيـه جميع البلدان الـواقعة جغـرافياً في منـطقة الشرق الأوسط. من المستبعد أن تدخـل فيه ايـران مثلاً، وسيـستبعـد العراق ولـو في مرحلة

أولى، وستدخله تركيا. ومهما يكن فستكون تركيا قوة اقليمية من المتوقع أن تتنامى قوتها في المستقبل. وسيكون من مصلحة العرب أن يعيدوا بكيفية شاملة النظر في علاقاتهم بتركيا. لقد تكوّن عند كل من الطرفين العرب (خصوصاً في المشرق) وتركيا حكم مسبق لكل منهما عن الآخر، نتج منه عداء مستحكم في أغلب الأوقات. كل منهما اعتبر الآخر مسؤولاً عن تأخره التاريخي. فالعرب اعتبروا ان تجزئتهم بدأت تحت احتلال الحكم التركي لـ «الوطن العربي» حين قسموه الى ولايات. كما اعتبروا أن الاستبداد العثماني هو الذي غرس نظام الاستبداد في الأرض العربية. وفي الجهة المقابلة اعتبر الأتراك أن التراث العربي الاسلامي الذي تبنوه لقرون هو سبب تأخرهم، وأنه مناف للروح التركية الأناضولية. من هنا كانت الأتاتوركية قطيعة مع الشرق والاسلام، ابتداء من تغيير كتابة اللغة التركية الى اختيار الانتماء الأوروبي لتركيا.

نعتقد أنه آن الأوان لإعادة النظر جذرياً في العلاقة العربية ـ التركية ومن الطرفين، وذلك لمواجهة القوة الاسرائيلية. ستكون تركيا أقرب الينا، أولاً بحكم العلاقات التاريخية، وثانياً لأن المنافس الحقيقي لها في المنطقة ليس العرب ـ على الأقل في المدى المنظور ـ بل اسرائيل.

٥ ـ ناصيف حتي

هنالك **ملاحظات أربع** أود إدراجها، وهي:

١ ـ في حين تبرز الاتجاهات وتنتشر نحو التعاون الاقليمي، لأن الدولة الوطنية غير قادرة أو عاجزة عن معالجة بعض المسائل بشكل منفرد أو فعّال، فإننا نعيش مرحلة الانفراط وبروز الحساسية المطلقة تجاه كل ما يشتم منه انه تعدّ على مفهوم السيادة الوطنية يطرح في المطلق وهو غير قائم في الواقع.

٢ ـ في مرحلة التفجّر القومي وتصاعد ثورة حق تقرير المصير، حيث تحتل المسألة القومية الموقع الأهم على الأجندة الدولية في أواخر هذا القرن، ومن المرجح أنها ستبقى في هذا الموقع في مطلع القرن القادم، نخجل كعرب من الكلام القومي والتفكير القومي وكأنه ينتمي الى الماضي. في حين أنه يحكم المستقبل.

٣ ـ في حين يتجه العالم نحو المصالحات التاريخية، نتجه نحن نحو تأسيس انقطاعات مستقبلية في الإطار العربي.

٤ ـ في حين تتبلور معطيات جديدة على الصُعُد العالمية والإقليمية والعربية، على المستويين الهيكلي والقيمي، يتعامل أكثرنا معها بمنطق النعامة، ندفن رؤوسنا في الرمل ونلجأ الى اعتماد موقف ايديولوجي بالمطلق غير قادر على استيعاب هذه المتغيرات والتعامل معها على هذا الأساس، فيهمّش ذاته لعدم قدرته على التطور.

وهكذا، نمارس كعرب، فن السير في عكس السير على الطرق الدولية. ثم، ماذا عن الشرق الأوسط؟ وبالفعل هناك تهويل حول هذا المفهوم يذكرني بالفيلم الكوميدي «الروس

قادمون»، ولكننا في مرحلة التساؤلات: من هم أعضاء هذا «النادي»؟ ما هي مساحته؟ فالبعض يضم اليه دول آسيا الوسطى، والبعض الآخر يعطيه لوناً متوسطياً. ثم، ما هو شكل هذا الشرق الأوسط؟ فقد يكون مثل البناء ذي الأدوار (الطوابق) المختلفة كل منها يقوم على ترتيبات أو أنساق Regimes وظيفية أو جغرافية وقد تكون جغرافية وظيفية.

ولكن القلق يبقى قائماً. فمحاولات إقامة شرق أوسط كانت تجري في الماضي من الخارج وعلى أساس الجغرافيا السياسية. وما يجري الآن هو محاولة إقامة هذا الشرق الأوسط على أساس الجغرافيا الاقتصادية، وهو يحوز على دعم من الداخل العربي، من حيث العمل على إعطائه شرعية منفعية.

أما النظام العربي فيتسم بخصوصية الثنائية: ثنائية نظام دول ونظام مجتمعي، **الأول** يحكم ديناميته منطق الدولة، **والثاني** يحكمه منطق الأمة. وهنالك تعايش متوتر بشكل مستمر بين الاثنين يزداد عندما تلجأ دولة الى استحضار منطق الأمة في تفاعلاتها النزاعية مع دولة أو دول أخرى.

إذن نحن أمام الوضع التالي: هنالك مشروع أو مشاريع شرق أوسطية لا يوجد لها أساس تاريخي ثقافي، في حين أن هنالك إطاراً تاريخياً ثقافياً عربياً لا يملك مشروعاً حديثاً يعبّر عنه. «النظام الشرق أوسطي» لن يكون بديلاً أو لاغياً لنظام عربي، إذ لا يقدّم هوية بالمفهوم الأصيل للهوية، ولكن مدى أو حجم اختراق «الشرق أوسطية» للنظام العربي يعتمد على كيفية إدارة المفاوضات من قبل العرب في عملية السلام الجارية التي تشكل القناة الرئيسية لإقامة الترتيبات الشرق أوسطية. وأخلص الى القول إن الرد على هذا التحدّي الذي يواجهه الفكر القومي بشكل خاص يكمن في المصالحة بمفهومها الشامل، وخصوصاً في الشق الفكري وهي مصالحة مع الذات أولاً بدل التركيز على تحميل الآخرين المسؤولية، وذلك حتى لا يصح فينا قول الشاعر:

نعيب زماننا والعيب فينا
وما لزماننا عيب سوانا

٦ ـ عبد الملك الحمر

بعد أن أعددت مسوّدة المداخلة قمت بمراجعة بعض الأدبيات ذات العلاقة فوجدت من الأنسب التذكير ببعض المقتطفات الواردة في تقرير مركز دراسات الوحدة العربية، **مستقبل الأمة العربية... التحديات والخيارات**(١).

وأذكّر، لعل الذكرى تنفع المؤمنين العاملين، لأن العمل دون الإيمان عمل مبتور، كما أن الإيمان دون عمل محظور ... **﴿ان الذين آمنوا وعملوا...﴾**(٢) وهذا الارتباط العضوي

(١) خير الدين حسيب [وآخرون]، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات: التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).
(٢) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢٧٧.

المتكامل هو المدخل الرئيسي الذي ننشده: «. . . **وتتوجه** استثمارات الأفراد أساساً إلى مجال الاسكان والخدمات والزراعة والصناعات الخفيفة والاستهلاكية. **وسوف** تتيح حرية الانتقال والتوطن في أي اقليم، وحرية التملك والتبادل التجاري، ووحدة النقد، امكان انتقال رؤوس الأموال إلى حيث يمكن أن تدرّ أعلى الأرباح، **وسوف** تتحقق درجة أعلى من كفاءة رأس المال بالنظر إلى اتساع الأسواق. **ويحتمل** أن يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الاستثمارات الخاصة في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي. بل **قد تؤدي** زيادة الكفاءة وارتفاع الأرباح إلى إمكان عودة بعض الأموال الموظفة في الخارج للاستثمار في إطار الوطن العربي»[3].

ولا شك أن الحديث عن «دولة الوحدة» تنموياً يمثّل آفاقاً من الأحلام لا تحد (!) ومع ذلك «. . . **فالموقف العملي** هو أن تتم الوحدة السياسية في الوقت نفسه الذي تنشأ فيه مجموعة من المؤسسات القومية تمثل الحد الأدنى الضروري لقيام السلطات المركزية بمهامها الأساسية، وتنمو عملية بناء المؤسسات الجديدة، واستكمال التغييرات التشريعية اللازمة **وتصفية الرواسب التشريعية** والمؤسسة المعيشة خلال فترة زمنية يغلب أن تستغرق السنوات الخمس الأولى لقيام دولة الوحدة على الأقل»[4].

وهذا كله في سياق تنمية ذاتية مستقلة. وكذا بالنسبة الى أهمية السعي لبناء قدرة ذاتية تقنية عربية[5].

ولكن. . . **الذي قصدت بهذه المقتطفات، هو أن الرد على تساؤل: ما العمل؟ قد ينزع** إلى عالم الأحلام. . . وهذا بدوره **يذكّر** بمسرحية **كأسك يا وطن** لدريد لحّام، حيث الوعود المستقبلية الحالمة متكررة اللازمة: سوف. . . سوف!

والمقصد الآخر من هذه المقتطفات التأكيد على توفر أدبيات شاملة من حيث التنظير. . . ولكن شأنها شأن غالبية الدراسات والبحوث بل شأن الاتفاقات العربية ـ العربية (أي منذ انشاء جامعة الدول العربية بنفَس بريطاني عام ١٩٤٥) لم تزل مجمّدة دون العمل بمقتضاها.

ومن البدهي أن «ما العمل» ليس من اختصاص فرد، ولا من حق أية مجموعة منفردة، فإن المشاركة في **ما العمل: أي كيف نعمل؟** من مسؤوليات فريق عربي أو أكثر من فريق تخصصي يعقد لقاءات متعددة متوالية حتى يتم الاستشراف وتتضح الرؤى لكل ذي بصيرة.

والسؤال: اذا كانت الأدبيات متوفرة منذ ما ينوف على أربعين عاماً، فلماذا الفجوة بين التنظير والتطبيق. . . بل لماذا يتجافى العمل العربي مع المستقبل العربي؟

هل الانفصال أو الانفصام الحضاري عن ماضي الأمة هو السبب؟ هل محددات الواقع الحاضر ومعوقاته هي السبب؟ هل ضبابية الرؤى بشأن المصير العربي مقابل التكتلات العالمية هي السبب؟ أم هل شطحات الخطط العربية حالما تقفز فوق امكانات الواقع؟ أم هل الجاذبية الخارجية بعواملها ووسائلها أقوى من القوة الذاتية العربية التي لم تتكامل بعد؟

---

(٣) حسيب [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٤٧١.
(٤) المصدر نفسه، ص ٤٦٥.
(٥) المصدر نفسه، ص ٤٧٦.

هذه التساؤلات للتذكير والتذكر بأن الأدبيات متوفرة، ولكن هناك أمرين نحتاج إلى ايضاح كل منهما في محاولتنا المساهمة في: ما العمل؟ **الأول** بشأن المرجعية التي نعتمدها في العمل العربي؟ **والآخر**: في وسائل تنظيم التطبيق لإعادة البناء والاستمرارية في مجابهة التحديات الداخلية والخارجية على السواء.

وباختصار: للمرجعية قطبان هما الإيمان والانتماء، فالإيمان مرساة الحياة، بينما الانتماء هو جوهر الأمة العربية.

وقد يخطىء البعض فيربط الإيمان بالغيبيات أو بفرض مذهب دون آخر. طبعاً، ليس هذا المقصود. فالايمان الذي نعرفه يحكم العقل ديدناً. والايمان نظرة شمولية تضم مسيرتها أزمنة الحضارة وموضوعية الحاضر والتخطيط المستقبلي. والإيمان بتشريعاته يضع قانون المصلحة العامة فوق الشخصية الفردية ـ دون أن يلغيها ـ كما يكفل لأفراد المجتمع المساواة والعدل والحرية المسؤولة: ايمان يحفظ للانسان كرامته ويثبت للمجتمع تكافله. وفي هذا السياق نذكر بأن حب الوطن (العربي) من الإيمان.

لذا يمتد الإيمان إلى مقاصد الانتماء فيعززه. فالانتماء للأمة العربية هو ثمرة الإيمان ومصداقيته. ومعيار انتمائنا للأمة العربية هو ثبات إيماننا بأن الوطن العربي له خصوصيته الحضارية. وبكلام آخر فقطبا المرجعية التي ننشدها يؤكدان التوجه الإيجابي السليم مكوّناً حفّازاً لاختراق الركود العربي الذي طال أمده. لذا فإن التفكير بقطبي المرجعية لمشروع المستقبل العربي أصبح فرض عين على كل مواطن عربي.

ويقتضي هذا الفرض (الواجب) إعادة الوعي بعقلانية هي بذاتها محور ومرتكز قطبي المرجعية. فالتفكر عبادة. والعمل عبادة. لذا فإن العقلانية تتطلب من المفكر العربي أن يكون ذا فكر وقّاد. والتوقد هنا يتجدد تلقائياً بحرارة الإيمان وطاقة الانتماء. فكر وقاد ينفعل ـ نعم ينفعل ـ بالإيمان فينمو به، كما يتفاعل هذا الفكر مع الانتماء فيزيده عطاءاً غير مجذوذ. تلك وهذه مسؤولية مجتمعية عربية في اطار المرجعية الأصلية أولاً وقبل كل شيء.

واستدراكاً لموضوع المرجعية لا بد من التأكيد على أن قطبيها يحتاجان وبشكل متصل مستمر إلى رعاية ووقاية. فالإيمان يقوى بالذكر وبالاجتهاد، وكذلك الانتماء يتجدد بالمعرفة وبالمشاركة.

ونظراً لاهمال الايمان العقائدي والانتماء الوطني لفترة طويلة فقد آل واقع المجتمع العربي إلى حالة آنيّة من الضعف والتشتت والتبعية للآخرين.

وبناءً عليه، فإن التنظيم يأخذ دوراً متعاظماً في إعادة بناء المجتمع العربي. فالمجتمع الفاضل ـ كما نعرفه حضارياً ـ والمجتمع المعاصر ـ كما نتمناه ـ كلاهما مجتمع تنظيم. وكذا تجانس أي مجتمع وتعزيز قوته الذاتية غير ممكنة دون تنظيم العلاقات بين أعضائه. بل ان توحيد أي مجتمع لا يتم إلاّ من خلال شبكة تنظيمية. وبالمناسبة فإنني أدعو إلى التوحيد، أي التنظيم قبل القفز إلى منطلقات الوحدة.

وفي سياق التوحيد والتكامل يذكر لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**[6] ثلاثة مصادر دافعة:

- القوة (بما فيها العسكرية).
- المصلحة المشتركة (اقتصادياً).
- قوة الانتماء (بالمشاركة الحضارية والروحية).

ومرة أخرى يتكرر التساؤل: ما العمل؟ وباختصار شديد، أن يكون العمل عن طريق التنظيم ضمن مرجعية عربية أصيلة.

والتنظيم المنشود هو تنظيم تكاملي يشمل بحد ذاته تنظيماً تنموياً شاملاً. وهذا المنهج التنظيمي يعتمد أربعة مرتكزات:

١ ـ القيم والمبادىء تأسيساً على سيادة القانون وتشريعاته.

٢ ـ التخطيط ذو الجدوى على أسس عقلانية تستهدف المصلحة العامة.

٣ ـ العمل والتطبيق بتحديث الادارة بحيث يتطابق الفعل مع القول: **﴿كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون﴾**[7].

٤ ـ النقد الذاتي عن طريق التعددية الناضجة مع احترام الرأي الآخر على أسس من «علم الاجتهاد» مصدر التجديد.

ما العمل كذلك؟

لقد أشرت إلى كثرة أدبيات التنظير ووفرتها بحيث لا نحتاج إلى المزيد من تكرارها ولكننا نحتاج إلى القرار الحكيم المسؤول باعتباره الحفّاز الأمثل لتحريك العمل الجماعي العربي. ولا يتسع المجال هنا للتعبير عن تقدير مجهودات رواد الفكر العربي ـ فمنهم من رحل إلى رحمة الله ـ ومنهم من استمر يناضل بقبس من فكره. . . وإن أخطأ في اجتهاده، فله أجر. ومع تقديم الشكر والتقدير لهم افراداً ومؤسسات، فإنني سأستعرض مجالات أربعة من منظومة التكاملية. وبكلام آخر، ما التنظيم الذي ننشده في انتقاء بعض أوجه التكامل:

- الثقافي؟
- الاجتماعي / المؤسسي؟
- الاقتصادي / الاستثماري؟
- والمستقبلي؟

---

(٦) لبيب محمد شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ٢، ص ٧٥٧.

(٧) **القرآن الكريم**، «سورة الصف،» الآية ٣.

١ ـ اعتبر **البعد الثقافي** هو المدخل الرئيسي لاعادة تنظيم المجتمع العربي. وتكتمل هوية أي مجتمع بنوعية أعضائه. ولكننا، كما نعلم، في تخلف ثقافي يكاد يصل عن طريق التغريب إلى مشارف المسخ الحضاري. والإشكالية هنا أن إهمال الثقافة الأصيلة قد أدى إلى انفصام المواطن العربي عن وحدة الهدف، مما يجعل إعادة التوحيد صعبة ومضنية، ولكنها غير مستحيلة اذا نُظمت لها مصادر الثقافة وموارد المعرفة، بدءاً من مرحلة الطفولة حتى مراتب الشيخوخة. ولا ننسى هنا تثقيف الأم باعتبارها منبع الحياة ومدرستها المتطورة. والتكامل الثقافي يربط الأصالة بالتجديد الحضاري في منظومة متسقة من القيم والمفاهيم وتوجهات ذات مواقف. وهنا نلتقي مع مفهوم التنمية الشاملة الجديدة التي تنطلق من انماء الموارد البشرية. وفي ما يذكرنا أستاذنا قسطنطين زريق «. . . إن المعيار الصادق لأية حضارة ليس ضخامة ثرواتها أو جيوشها أو منشآتها أو علومها أو فنونها، وإنما هو منزلة الإنسان في سلّم قِيَمها»(٨).

٢ ـ وعلى **المستوى الاجتماعي/ المؤسسي**، لا أود أن أشكك في ايمان معتقِدْ، ولا أسيء الظن بنيّة أحد، ولكننا في الوقت نفسه وعبر عشرات السنين من حالات الفشل والإحباط والسلبيات لا بد لنا من إعادة النظر في صنع القرار. علماً ـ كما يرى سعد الدين ابراهيم منذ منتصف الثمانينيات ـ ضرورة تجسير العلاقة بين المثقف (المفكر) والأمير. ويحضرني في ذلك حديث نبوي: «**صنفان اذا صلحا صلح الناس، واذا فسدا فسد الناس! العلماء والأمراء**». ولمثل هذه العلاقة التبادلية عضوياً نحتاج إلى مؤسسة قانونية تشريعية تنظم العلاقة بينهما، فالعدالة الاجتماعية مثلاً أو المشاركة السياسية (ديمقراطية الشورى) تحتاج إلى تشريعات دستورية بحكم القانون.

ويقول الشاعر:

ولا تجعل الشورى عليك غضاضة
فريش الخوافي قوة للقوادم

والمقصود هنا التنظيم المؤسسي للعائلة والجمعيات والتنشئة التربوية والوعي الإعلامي والتدريب المستمر. . . مما يكفل للمجتمع قوته الذاتية.

٣ ـ وتستكمل تلك المؤسسات دورها بتنظيم **الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية**. فإن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية في شكل خدمات وسلع هو المهمة الرئيسية للمؤسسات الاقتصادية. ويحضرني في هذا السياق أهمية التأكيد على رفع نسبة الادخار بشكل ارادي يمكن من خلاله تدوير الأموال للاستثمارات الداخلية، غير أن ما يستثمر من أموال داخل أقطار الوطن يعتبر ضئيلاً جداً، فالاحصاءات المتاحة ـ حسب تقديرات متباينة ـ توضح أنه مقابل كل مليار دولار يستثمر داخل البلدان العربية يستثمر حوالى خمسين ملياراً أو ستين مليار دولار في الخارج، أي بما يوازي خمسين ضعفاً مما يستثمر للمشروعات التنموية العربية التي ـ كما يعرف الجميع ـ

(٨) مقال نشر في: الحياة، ١٩٩٠/١١/٢٣.

قد جمدت خطط تنفيذ استراتيجيتها لما يزيد على ربع قرن من الزمان. فهل نذكر بأن ضياع الوقت سلوك غير حضاري اذا ما قورن بالمتغيرات المتسارعة بصورة خاصة؟

ومرة أخرى نذكّر بأهمية التسريع في تشريعات ضمان الاستثمارات والدمج بين صناديق التنمية، وتنمية مصادر الطاقة (المياه خصوصاً) بأنواعها، وتحفيز المصارف العربية وتنظيم أدوات السوق المالي المشترك وتطبيق الاتفاقات العربية السابقة في تيسير انتقال رؤوس الأموال وكذلك انتقال الأيدي العربية تحقيقاً للتكامل الاقتصادي المنشود.

٤ ـ وتنظيم الإعداد والتخطيط لتحديات المستقبل ومتغيراته من الأهمية بمكان ليواكب تفجّر المعرفة وتصاعد علوم التقنية وثورة المعلوماتية بتغذية راجعة فعّالة تأخذ بالوطن العربي، عن طريق النقد الذاتي والمتابعة الموضوعية إلى مساوقة التكتلات الدولية دون اهمال لخصوصيته الحضارية. وفي هذا نحتاج إلى تنظيم شبكة مؤسسات بحثوية مستقبلية يتم فيها، بين مراكزها المتخصصة، التنسيق لاستشراف المستقبل مع التأكيد على المشاركة في صنع القرار.

فهل بهذا كله يعمل المفكرون؟

ومرة أخرى. . . كذلك أذكّر بقول الحق: ﴿**سأصرف عن آياتي الذين يتكبّرون في الأرض بغير الحق، وأن يروا كل آية لا يؤمنوا بها وأن يروا سبيل الرشد لا يتخذوه سبيلاً، وأن يروا سبيل الغي يتخذوه سبيلاً، ذلك بأنهم كذّبوا بآياتنا وكانوا عنها غافلين**﴾[٩]. . . ومن هم الغافلون؟ ﴿. . . **لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها، أولئك كالأنعام بل هم أضلّ، أولئك هم الغافلون**﴾[١٠] ﴿. . . **فبشرّ عبادِ الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب**﴾[١١].

ماذا عن منهجية التطبيق: ذهنية التقسيم الزمني: ماض، حاضر، مستقبل؟ أم نمطية المراحل، مقابل المسارات المتعددة المتوازية معاً؟

٧ ـ جهاد الزين

أود أن اعلّق سريعاً حول المداخلتين القيمتين، سيما مداخلة غسان سلامة، التي اثمن روحها النقدية، طارحاً نقطتين:

الأولى، هي ضرورة عدم إهمال البعد الاسلامي للمحيط العربي في مجرى المراجعة الشاملة للمفاهيم التقليدية والمسلمات التي سارت في الفكر العربي في العقود الأخيرة، مع كل ما يعنيه ذلك من الحاجة الى رؤية معرفية جديدة لدول الجوار ومجتمعاتها في المرحلة الجديدة. فالفكرة العروبية ولدت في قلب الالتباس العربي ـ الاسلامي الذي يبدو أنه التباس أبدي، وهي إما أن تحتضر داخل هذا الالتباس أو تتجدد، لكن داخله أيضاً.

من هذا المدخل أود أن أشير الى أن الفكرة الشرق أوسطية، ولدت كمفهوم

---

(٩) القرآن الكريم، «سورة الأعراف،» الآية ١٤٦.

(١٠) المصدر نفسه، «سورة الأعراف،» الآية ١٧٩.

(١١) المصدر نفسه، «سورة الزمر،» الآيتان ١٧ ـ ١٨.

وكمصطلح في أوائل القرن العشرين وبدأ تنفيذها بعد الحرب العالمية الأولى، عبر الدول التي قامت في المشرق العربي. هذه الدول أنشأت وطنيات (لبنان وسوريا والعراق والأردن والآن فلسطين) ولها عصبيات فكرية وشعبية. وبالتالي، من هذا المنظور، فإن مشروع انشاء «النظام الشرق أوسطي» هو مشروع ناجح ومتقدم صعوداً، سيما بعد التحولات الأخيرة في مفاوضات مدريد والاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي. نحن إذن لا نواجه شيئاً جديداً، بل مشروعاً سائراً تهيأت له المنطقة على مدى عقود.

الثانية، هي هذه المبالغة، أو التركيز الوحيد الجانب على التفوق الاسرائيلي. اسرائيل هي دولة غربية في المنطقة، وبالتالي متقدمة عنا. لكن اذا شئنا التخصيص، أمكن القول إنها تعبر عن نجاح المشروع التاريخي للدياسبورا اليهودية في الغرب، المندمجة والمؤثرة في عمق علمي وثقافي وسياسي واقتصادي مبدع في كل مستويات الحياة العامة. فهذه الدياسبورا تمثّل نخبات، بل ومساهمة في نخبات الحياة الغربية، سيما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا.

٨ - علي محافظة

أود في البداية أن أثمن الورقتين اللتين قدمهما أحمد يوسف أحمد وغسان سلامة. فقد عرضا بصورة جيدة وتحليل علمي مشروع نظام الشرق الأوسط المطروح على الساحة السياسية في المنطقة.

ولي ملاحظتان على الورقتين: **أولهما** أن الورقتين مسّتا بصورة خفيفة الآثار السياسيّة للحل السلمي المنتظر الذي يؤلّف مشروع نظام الشرق الأوسط أحد هذه الآثار. فالهواجس التي وردت في ورقة غسان سلامة هي هواجس اقتصادية وأمنية. فهاجس الإلحاق هاجس اقتصادي، وهاجس الاختراق هاجس اقتصادي أيضاً. أما هاجس الاختناق وهاجس الانسحاق فهما هاجسان أمنيان. وهاجس الانشقاق هاجس اقتصادي - أمني. وكنت أتمنى لو أن الباحثين تناولا الآثار السياسية للحل السلمي المنتظر والتي أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

١ - غياب أو تجاهل المصلحة القومية العليا للشعوب العربية.

٢ - الهيمنة السياسية الأمريكية - الاسرائيلية على المنطقة العربية.

٣ - التدخل الاسرائيلي في الشؤون الداخلية للأقطار العربية.

٤ - إعاقة التطور السياسي في كل بلد عربي عضو في النظام الشرق أوسطي المرتقب.

٥ - فرض التجزئة والشرذمة والضعف الدائمة على الأقطار العربية، على الصعيدين الاقليمي والدولي.

أما **الملاحظة الثانية** فهي أن الباحثين ركّزا على أن فكرة الاختيار المتاح أمام العرب هي بين النظام القومي العربي ونظام الشرق الأوسط! هذا بينما يؤكد كل منهما أن مشروع نظام

الشرق الأوسط ما زال مشروعاً في الأذهان. وقد قام الباحثان فعلاً بعرض ملامحه من خلال التصريحات والبيانات الرسمية والأوراق والأبحاث والمؤلفات التي صدرت عن العديد من المسؤولين والمفكرين الأمريكيين والاسرائيليين والعرب. فكيف يكون الاختيار بين نظام قائم له جذوره ومؤسساته ومنظماته ومعاهداته واتفاقاته وبين نظام ما زال في خيال المسؤولين والخبراء والمفكرين.

أعود الى بحث سلامة، وأود أن أعقّب على ما جاء فيه حول القومية وصلتها بالأمة، وأن الأولى ليست نتاجاً للثانية أو تعبيراً عنها. لا شك أن سلامة، هو استاذ في العلوم السياسية، يعرف أن الفكرة القومية قد ظهرت في القرن التاسع عشر، وأنها تعني مجموع الخصائص الثقافية للأمة. وقد ظهرت مدارس فكرية تناولت الفكرة القومية، منها المدرسة الألمانية التي ركّزت على الجانب اللغوي والثقافي، والمدرسة الايطالية التي ركّزت على الجانب التاريخي، والمدرسة الفرنسية التي ركزت على إرادة الأمة في بناء الدولة، والمدرسة الماركسية المعروفة في التركيز على أنماط الانتاج وأدواته. واعتقد أن المشكلة التي نواجهها هي في الحركة القومية العربية ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف التي سعت اليها.

ولا شك أننا ـ نحن العرب ـ نعيش أزمة فكرية وثقافية، ونعيش في مرحلة نراجع فيها الموروث الفكري المتصل بالسياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة. وهذه الأزمة لا تقتصر على القوميين العرب أو أصحاب الاتجاه العروبي، وإنما تشمل أيضاً الاسلاميين والليبراليين والاشتراكيين.

والأزمة التي نعيشها بلغت أشد مراحلها في السنوات الأخيرة، ولا بد من مواجهتها ومناقشة الأمور والقضايا والمشاكل التي تفرض نفسها علينا. وما انعقاد مثل هذه الندوة إلا دليلٌ على ذلك. واعتقد أن هذه الندوات وكل المحاولات الأخرى لمجابهة الأزمة هي الوسيلة الفعّالة لمجابهة التحديات التي نواجهها.

٩ ـ حسام عيسى

لست أدري في الحقيقة ما إذا كان من الضروري أن يكرّس غسان سلامة كل هذا الجهد لمهاجمة ما أسماه الفكر القومي التقليدي ووصفه بكل ما وصف به من نعوت الجمود والتحجّر وعدم الواقعية، ليصل بعد ذلك في النهاية الى القول بأن القومية هي التي تخلق الأمة. فالقومية، كما يقول، ليست تعبيراً عن أمّة موجودة تسعى للتحقق، بل هي مشروع ثقافي سياسي يسعى الى انشاء أمّة.

والواقع أن غسان سلامة لم يكن بحاجة الى كل هذا الهجوم القاسي وغير المبرر على الفكر القومي ليصل الى نتيجته تلك التي هي في حقيقة الأمر دفع لباب مفتوح بالفعل. فما يقوله الباحث لا يختلف كثيراً عن تلك المقولة التقليدية المفهومة جداً عن أولوية العمل السياسي مثلاً، في الفكر الماركسي، فتناقضات الرأسمالية لا تؤدي تلقائياً الى الثورة، وإنما الثورة هي في نهاية الأمر مشروع سياسي. فهل نحتاج الى فعل ارادة ذاتية واعية؟

ليس في ما يقوله غسان شيئاً جديداً غاب عن مفكري القومية العربية القدامى أو المحدثين. ولكن **القضية هي**، هل تستند الارادة الذاتية الفاعلة الى حقائق موضوعية ما، أم أنها تخلق تلك الحقائق الموضوعية خلقاً...

اذا كان غسان سلامة يريد أن يقول لنا إن الارادة الذاتية الفاعلة لا تستند الى أية حقائق موضوعية سابقة الوجود، وهي تلك التي يسميها الغربيون عناصر الأمة الفاعلة، فهذا شيء مختلف تماماً، ولا أظن أن أحداً يوافقه الرأي، لأن ذلك يؤدي بنا الى تفاهة مثالية مطلقة، يصبح فيها التاريخ كله مرهوناً بالارادات الذاتية تصنع به ما تريد.

أما **القضية الثانية** التي أود طرحها هنا، فتتعلق بما جاء في ورقة غسان سلامة تحت عنوان «السوق وجدلية التراث والحداثة». فالباحث يقول إن حملات القوى العسكرية ضد العرب كانت كلها بهدف القضاء على مشاريع تحديثية. وأود هنا أن أضيف ان حملات الغرب جاءت كلها ضد مشاريع البناء الوطني (أو القومي) المستقل، فالمهم هنا ليس الطابع التحديثي، فالتحديث بشكلٍ ما قد يتم في إطار من التبعية، لكن المهم هذا الطابع المستقل لتلك المشاريع.

وهذا أمر مهم لأن السوق الجديدة الجيدة التي يقدمها لنا الغرب، تقدم لنا باعتبارها مشروعاً للتحديث. ويعني هذا، أننا اذا تصورنا مشروعاً للبناء الوطني المستقل يقوده الأصوليون، فسوف يعتبره الغرب مهدداً لمصالحه. فالمهم هنا ليس الحداثة في مواجهة الأصولية، لكن المهم هو الاستقلال في مواجهة التبعية.

١٠ ـ جلال أمين

١ ـ ثمة أسئلة كثيرة لم تجب عنها ورقة أحمد يوسف أحمد، وكنا نتمنى أن تحاول الإجابة عنها. ما هو دور انتهاء الحرب الباردة بالضبط في وصول العرب الى هذه النتيجة المحزنة؟ وما هو دور ما تعرض له العرب من ضغوط خلال السنوات الأخيرة في إحداث هذه النتيجة؟ وما الضوء الجديد الذي يلقيه إبرام اتفاقية غزة ـ اريحا على حرب الخليج (١٩٩٠/ ١٩٩١) أو موقف اسرائيل خلالها؟ أو على الحصارين المفروضين على العراق وليبيا؟

وما وجه الصحة في ما يذهب اليه البعض (مثل نعوم تشومسكي) من أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تهدف الى تطبيق مبدأ مونرو على هذه المنطقة واستبعاد أي دور لأوروبا واليابان فيها؟

كذلك هناك أسئلة كثيرة عن المستقبل كان يشوقنا الاستماع الى اجابة عنها، ولم تتعرض لها الورقة.

بدلاً من ذلك، قادنا البحث الى مناقشة مدرسية Scholastic لا ترجى منها فائدة، عمّا اذا كان هناك نظام عربي أو لم يكن؟ مع أن طبيعة هذا «النظام» معروفة، سواء أسميناه نظاماً

أو اسماً آخر. أما القول بأنه قد لا يكون نظاماً فعّالاً ولكنه موجود، فهـو كوصف جسم ميت بأنه موجود، وإن لم يكن فعّالاً!

٢ ـ يستخدم البحث عبارات كثـيرة، خاليـة من المضمون، ومن ثم تخلو من الفـائدة، كقوله إن «الاتفاق مع اسرائيل خطوة نحو النظام الشرق أوسطي» ولكن هذا النظام لم يصبح شاملاً، أو إن «أمامنا سنوات كثيرة قبل الوصـول الى السلام الشـامل وإن السـلام لن يحدث قبل نهاية هذا القرن».

ولكن هناك من العبارات ما هو أخـطر من ذلك، لأنها تـوحي بمعان غـير صحيحة ولا تخلو من خطورة، في ما تنطوي عليه من الايحاء بموقف سياسي معين، كالقول بأنه قـد «تأكـد كـل من طرفي الصراع من استحالة نفيه للآخر» (ص ١٠) وهو كقول كاتب آخر، حديثـاً، بأن الاتفاق قـد أثبت «عجز كـل من القوميـة العربيـة واليهوديـة عن تحقيق أهدافهـا»، فكلا القولين يوحيان بنديّة ومسـاواة، لا وجود لهـما، ويخفيان حقيقـة الانتصار الاسرائيـلي والهزيمـة الساحقة للعرب.

٣ ـ كذلك اعترض على قول الباحث بأن النظام الشرق أوسطي بلا مستقبل، فهو قول قد يطمئن النـاس ويبدد الخـوف من المستقبل، ولكن دون أسـاس أو مبرر. فليس هنـاك أي دليل على أن هذا المطلوب تحقيقه بلا مستقبل. فأي معنى معقول يعطى لهذه العبارة؟ بـل انه اذا استمر حال اسرائيل وحال العرب على مـا هما عليـه، فسوف يكـون لهذا النـظام مستقبل باهر.

أمـا الأسباب التي يقـدمها أحمـد يوسف أحمـد لقولـه بأن النـظام الشرق أوسـطي بـلا مستقبل. فهي:

أولاً، عـدم عدالـة هذا النظام. ولكن، متى كانت المعـاملة التي لقيهـا العـرب طـوال القرنين الماضيين عادلة؟ دون أن يمنع ذلك من استمرار معاملتهم على هذا النحو.

ويستند **ثانياً** الى أن العراق وايـران خارج النـظام، والردّ عـلى ذلك أن اخـراج العراق وايران من النظام قد يساعد على تحقيقه ويسهّله، وذلك بخلق عدوّ خلقاً يسـاعد عـلى تبريـر كل ما يراد عمله في بقية أجزاء المنطقة، فضلاً عن مساعدته في بيع الأسلحة.

ويستند **ثالثاً** الى ما أصاب الولايـات المتحدة من ضعف، ولكن ليس من الـواضح كم هي درجة الضعف اللازمة، حتى تمنع تحقيق النظام الشرق أوسطي، وليس من الـواضح مـا اذا كانت الهيمنة الأمريكية سـوف تزول في الـوقت المناسب، لكي نتمكن من تعـطيل تحقيق هذا النظام المشؤوم.

١١ ـ اسماعيل صبري عبد الله

١ ـ من رد الفعل الى الفعل

لا يسوغ اليوم أن نقنع بالمألوف من الفضـح والشجب والإدانة والاتهـام بالخيـانة. ولا

يغني التحليل العميق لأسباب ونتائج ما يطرحه الأعداء من مبادرات لنعري المتآمرين إن كان ثمة مؤامرة. فما أكثر ما قلنا من ذلك كله على طول أربعة عقود أو يزيد ولم يغير قولنا وضعنا ولا حمى الوطن من النكسات والكوارث وقتل بعضنا بعضاً. نحن مدعوون اليوم الى فكر وفعل مبادئين لنصنع لنا مستقبلاً تحكمه أولويات الأمة العربية وليس من يبادر من خارج الوطن أياً كانت مقاصده. علينا أن نترك خندق رد الفعل الى ساحة الفعل. يجب أن نضع أيدينا على ما شاب فكرنا وفعلنا من قصور ونبحث عن أساليب فاعلة على طريق الوحدة العربية.

٢ ـ الماضي والحاضر والمستقبل

ونقطة البدء في تقديري أن نعيد طرح مطلب التعاون والتكامل والوحدة بما ينسق مع ضرورات الحاضر والمستقبل. لقد طرحنا ابتداء مفهوم الوحدة العربية على أساس من الماضي وفي اطار مفاهيم القرن التاسع عشر وأوائل العشرين. كنا نريد أن نكرر ما جرى في توحيد ألمانيا وايطاليا في القرن الماضي. وكان «مبدأ القوميات» القائل بضرورة أن تقوم دولة لكل قومية وأن تستند الدولة الى قومية واحدة أو غالبة، هو الألف والياء في فهمنا القومية العربية. ووصل كثيرون منا الى قبول استخدام القوة لتحقيق الوحدة. وقال فريق منا إن الوحدة ستحل بمجرد انعقادها قضايا الاقتصاد والعدل الاجتماعي والتقدم الثقافي، وبالأقل ستخلق أفضل الظروف لحلها. وأغفلنا في الأغلب والأعم الصعوبات الموضوعية التي يتعين التغلب عليها حتى نصل الى مرحلة التوحيد. فلما تكشفت تلك الصعاب لم نكلف أنفسنا البحث والدراسة، وأصابنا الإحباط وانصرفنا الى رفع النبرة في الشجب والإدانة والاتهام بالخيانة. وأنسينا في هذا كله مفهوم الزمن اللازم للسير بخطوات متوالية نحو التوحيد. ولا بد أن نعيد طرح القضية باسم ضرورات الحاضر والمستقبل، ما عانيناه حتى الآن وما يمكن أن يحل بنا من شر أو ضر في المستقبل. وهذا يستدعي بالضرورة أن تكون نقطة البدء التنمية الشاملة والمستقلة التي تخرج أغلبية العرب من الفقر والجهل والمرض وتوفر لنا مستوى معيشة يتحسن باطراد وتقدماً علمياً بما يفترضه ازدهار أي مجتمع في عالم يعيش على معارف ومهارات متعددة ومتجددة. لقد استقر لدى خبراء التنمية في العالم الثالث أن التكامل الاقليمي (أو الاعتماد الجماعي على النفس) ضرورة بقاء بين الأمم وركيزة أساسية للتقدم المتسارع. ولو لم يكن بين أقطار العرب الا الجوار الجغرافي لوجب التكامل. أما ونحن أبناء أمة واحدة ونتحدث لغة واحدة فهذا ما يجب أن ييسر التعارف والتكامل ثم الوحدة. وتلك حقيقة ناصعة يعززها ما يسمى المتغيرات الدولية وتطور مفاهيم الاقتصاد والسياسة. ويحملنا هذا الطرح الجديد على طي صفحة أفكار القرن الماضي، ونترك تجربة توحيد الدولة الألمانية في القرن الماضي وندرس أساليب توحيد أوروبا الغربية الآن.

٣ ـ السياسة والاقتصاد والثقافة

إن طرحنا القديم لقضية توحيد العرب أعطى الأولوية المطلقة للوحدة السياسية وأهمل بالتالي جوانبها الاقتصادية. وقد أقنعتني التجارب بأن أكبر عقبة على طريق التوحيد هي افتقاد

قاعدة اقتصادية ترى بوضوح أن مستقبلها مرتهن بالسوق العربية المشتركة أو الواحدة. فكل وحدات الانتاج والتوزيع عندنا ترتبط بحبل سري مع الغرب ولا تهتم بالتعاون العربي الا على نحو متقطع واستجابة في الغالب لتوجه سياسي. هذا ونحن نعيش في عصر يتميز بأولوية التعاون الاقتصادي الذي يمكن أن يتزايد بل ويزدهر ويؤثر في المواقف السياسية دون انتظار التوحيد في مجالي السياسة والدفاع. وفي خط مواز لا بد من جهد متواصل للتقارب الثقافي بين الأقطار العربية لا سيما وأن تقدم وسائل الاتصال يفتح أبواب كل قطر للبث الاذاعي والتليفزيوني دون اذن من حكومة. أليس من المفجع أننا حتى الآن ليس لنا مجمع عربي واحد للغة العربية؟ هل من السائغ أن يتوزع السهر على سلامة لغتنا واثرائها بمصطلحات العلم والتقانة (التكنولوجيا) والآداب والفنون والعلوم الاجتماعية على عدة مجامع متفرقة. وهل أصبحت لغة القرآن الكريم نهبا مستباحاً يفعل بها كل قطر ما يشاء؟

٤ ـ الحكّام والمحكومون

وكان من شأن تغليب الجانب السياسي على كل الجوانب الأخرى ترك قضية التكامل والتوحيد كاملة بيد حكام الأقطار. وانشغل كثيرون منا بمحاولة التأثير في هذا النظام أو ذاك، كما ناصب الآخرون العداء لنظام أو آخر. وافتقدنا بذلك أمرين على أعلى قدر من الأهمية. افتقدنا أولاً الجهد الفكري والعلمي المثابر المطلوب لفهم التوحيد من حيث القوى الموالية له لمصلحة تراها، ولاقتراح الخطوات العملية اللازمة منذ بداية المسيرة وحتى تتحقق الوحدة. ويؤسفني أن أقرر أننا في هذا المجال أمام فراغ كامل. وما أشد حاجتنا الى أن نطرح على الناس فكراً مجدداً في هذا الاتجاه، نابعاً من ادراك أن الوحدة عملية تاريخية تراكمية وليست قراراً سياسياً واحداً تصدره حكومات لا تعرف حقيقة مصالح الأمة ولا طبيعة التنمية. لقد دعوت في أواسط السبعينيات في محاضرة ألقيتها في جامعة الدول العربية الى إنشاء ما أسميته «جماعة اقتصادية عربية» وكان جزائي هجوماً شخصياً مؤسساً على أن كلامي يهدر الوحدة العربية الكاملة. ومن ناحية أخرى لم يفكر أحد في أساليب تتيح للجماهير العربية فرصة الاشتغال الفعلي بالتعاون والتكامل والوحدة بين أقطار العرب. وقد طالبت في مواقع سابقة بأن تنشأ في جامعة الدول العربية جمعية استشارية تضم، ولو بطريق التعيين، ممثلين من المجالس النيابية القطرية الى جانب رؤساء الاتحادات المهنية العربية، والاتحادات الصناعية القائمة والتي يمكن أن تقام، واتحادات الغرف التجارية وكذلك ممثلين من أجهزة الاعلام. ولا يجوز أن نهون من هذا الاقتراح لأن لكل شيء بداية وبقدر تواضع البداية تزيد فرص التنفيذ.

٥ ـ التوحيد من خلال التنمية

لقد شغلت الصراعات العربية ـ العربية، وتوهم أن التسليح يحرر الارادة العربية، عقولنا جميعاً، واستنفدت كثيراً من مواردنا. وأنسينا تماماً أن التنمية الشاملة والمستقلة تشكل قاعدة الأمن القومي. فما جدوى تحديث السلاح دون تحديث البشر الذين يتعاملون به؟ لقد سلمنا بدرجات متفاوتة بالفهم الخاطىء لدور الآلة والانسان القائم على أنها تحلّ محله في التصنيع

وفي التسليح. وكانت النتيجة عجزنا في معظم الأحوال عن تشغيل الآلات المدنية أو العسكرية بكامل طاقاتها. والحق أن الآلة بذاتها جثة هامدة ما لم يعرف الانسان أسرارها ويملك المعارف والمهارات وسلامة الجسم والعقل التي تمكنه من استخدامها على الوجه الأمثل. واذا أضفنا الى ذلك نظم الاستبداد وقمعها لكل فكر جديد وكل جهد ابداعي وبطشها بكل من يقول شيئاً غير التسبيح بحمد السلطان وما يصيبها بالطبيعة من فساد واسع وبصر قاصر وعلم محدود ومقلد لا يجوز أن نستغرب من تدني معدلات الأداء التنموي الى حدّ رهيب.

ودون إطالة في الحديث أطرح بعض الأرقام البالغة الدلالة. وكما نعرف يصنف البنك الدولي الدولار الى فئات أربع وفقاً لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: أقطار منخفضة الدخل، ثم أقطار الدخل المتوسط الأدنى، ثم أقطار الدخل المتوسط الأعلى، ثم تلك التي تنعم بدخل مرتفع. ورغم كل ما جاءت به الثروة النفطية في ظروف مواتية لن تتكرر، ظهر في شريحة الدخل المرتفع ثلاثة أقطار عربية فقط يبلغ اجمالي سكانها ٣,٦ ملايين نسمة يمثلون ١,٧ بالمئة من الأمة العربية. أما في شريحة الدخل المتوسط الأعلى فنجد خمسة أقطار يبلغ مجموع سكانها ٣٠,٧ مليون نسمة أي ١٤,٦ بالمئة من العرب. وتضم شريحة الدخل المتوسط الأدنى خمسة أقطار أخرى عدد سكانها ٦٥,٨ مليون نسمة بنسبة ٣١,٦ بالمئة. وأخيراً، تضم شريحة أدنى الدخول ستة أقطار يسكنها ١٠٨,٥ ملايين نسمة بنسبة ٥٢,١ بالمئة. ومعنى ذلك أن ٨٣,٧ بالمئة من أبناء الأمة العربية يعيشون على متوسط دخل لا يتجاوز ٢٥٠٠ دولار في السنة. فإذا تذكرنا سوء توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع الواحد لا يكون من التجوز أن نقول إن حوالى ثلثي العرب يعيشون تحت حد الفقر رغم سكنى بعضهم أقطاراً عالية الدخل. وهل نتذكر أن الناتج المحلي الاجمالي في اسرائيل بلغ ٦٢,٧ مليار دولار أي ما يزيد على الناتج المحلي الإجمالي لمصر وسوريا والأردن ولبنان مجتمعة، وعسى أن تنفع الذكرى.

ويجب أن نكمل ذلك بمؤشر التنمية البشرية الذي يطلعنا أكثر على أحوال الناس. وهنا نجد أن في شريحة التنمية البشرية المرتفعة الكويت وقطر فقط. وفي المقابل نرى ستة أقطار عربية في مجموعة التنمية البشرية المتدنية ومن بينها مصر التي جاء ترتيبها ١٢٤ بين ١٧٣ دولة. ولا أريد التشهير بأحوال أقطار عربية أخرى.

ونستخلص من ذلك ضرورة مضاعفة جهود التنمية الشاملة والمستقلة أضعافاً عدة، وفي زمن معقول. ولا يختلف أحد من الخبراء في أن اتساع حجم السوق من شأنه أن يحقق ذلك. كما يجب أن نتذكر دائماً أن الدول المنعزلة الغارقة في التخلّف تنهار من داخلها من خلال حروب أهلية أو حروب حدود، ودون تدخل من الغرب الاستعماري. وحتى نبقى في دائرة العروبة والاسلام نشير فقط الى أفغانستان والصومال وما كاد أن يمحو الدولة اللبنانية من الوجود. كما أن الربط بين التنمية والتوحيد يعني التحسين المستمر في أحوال الناس وإعطاءهم الدافع القوي لتحقيق الوحدة، لأن العواطف لا تقاوم المصالح في الأمد الطويل.

٦ - تحرير العقل العربي

وأي حديث عن التنمية والوحدة لا يستقيم ويثمر إلا بنضال دؤوب لتحرير العقل العربي. فما هو مطروح من الخارج ينقل الى العقل العربي من خلال وسائل الاعلام بهدف تطويعه لـ «التطبيع». ويكفي دليلاً على ذلك، ما نجده في نشاط مؤسسة أمريكية خاصة اسمها «السلام والتعاون في الشرق الأوسط» وتفرع عنها ما يسمى مشروع «التعاون الاقليمي في الشرق الأوسط» الذي يتضمن دراسات من نوع «الرأي العام وعملية السلام»، «مصادر النزاع في الشرق الأوسط»، «ترويج ثقافة السلام في الشرق الأوسط»، «الدين والسلام: بناء الجسور في الشرق الأوسط»، «المجتمع المدني في الشرق الأوسط»، «صورة العدو عند الطفل»، «مبادرة تشجيع البحوث الاقتصادية»، و «برنامج التدريب في الصيف الموجّه نحو الشباب»... الخ. ونعلم جميعاً الاستخدام السيىء لمفاهيم جليلة مثل السلام والديمقراطية في هذا المجال. ثم يدعم كل ذلك ما يسمى «النظام العالمي الجديد» و«العالم ذو القطب الواحد» و «نهاية التاريخ»... الخ وأن البشرية دخلت مرحلة عالمية الاقتصاد وسلطان قوى السوق المطلق، وأن علينا أن نلحق القطار ولو وقوفاً في آخر عربة... الخ.

أما ما هو مطروح في الداخل ويفرض على المجتمع المدني في انتظار الوثوب الى السلطة، فهو تيار السلفية والشكلية والسطحية الذي يغلب في حركات الاسلام السياسي. وهو قد بدأ بحرب عشواء على العقل والعلم والثقافة. كما أنه يواري العروبة باسم توحيد المسلمين. والعرب المسلمون يمثلون ١٧ بالمئة فقط من المليار مسلم المنتشرين في كل القارات وفي معظم الدول. ويتصدى بعض دعاة هذا التيار لرفض فكرة القومية بدعوى أنها تفتت وحدة المسلمين، كما لو كان المسلمون موحّدين في دولة واحدة. وهو ما يجافي وقائع التاريخ منذ ظهور الخلافة العباسية وقابلها أمير للمؤمنين أموي في الأندلس.

وهكذا نجد قوى العقلانية والتقدم والتحديث والتنمية الشاملة والديمقراطية والعدل الاجتماعي نفسها حالياً معزولة عن الجماهير، مختلطة الفكر، مفتقدة العمل الجماعي أو المنسق، وما زالت حركتها كلاماً يتميز بحضور ماضوي ثقيل. ومن ثم كان اهتمام بعضنا باحياء مفهوم النهضة الذي اغتاله الصراع على السلطة. وقد تألمت حين حاول بعض المثقفين والمسؤولين في مصر الرد على الدعاوى السلفية، واقتصر الجهد على إعادة طبع بعض أعمال مفكري العشرينيات من القرن الحالي في إطار ما أسموه «التنوير». أليس بين العرب جميعاً، رجالاً ونساء، على قيد الحياة ممن يتصدون أو يمكن أن يتصدوا ببحوث ومؤلفات معاصرة في مواجهة الموجة الظلامية؟.

هذه أفكار أولية لا تخلو من الفجاجة، ولكنها تشغلني بإلحاح. وآمل أن تكون محل مناقشة في أكثر من موقع اذا وجد فيها الإخوة ما يستحق التفنيد أو التطوير أو الاستكمال.

انني أعتقد أن كل من أمضوا من عمرهم عقوداً بأكملها يناضلون تحت راية القومية العربية الواحدة، وأدركوا اليوم أكثر من أي وقت سابق أهمية الديمقراطية والعدل الاجتماعي والتقدم الاقتصادي، مطالبون الآن بطرح جديد لقضية التوحيد القومي، وللبحث الجاد في

مقومات ومراحل التوجه الوحدوي والقوى التي يمكن أن تنخرط تحت رايته وأشكال العمل من أجله على المستويات غير الحكومية. وفي ضوء ذلك يمكن أن نصوغ اقتراحات عملية ممكنة على طريق التعاون والتكامل ثم الوحدة. كما يسهل نسبياً تصوّر أشكال للتحرك الضاغط على أصحاب القرار السياسيين وكذلك امكانات تطوير الاطار المؤسسي العربي حتى يكتسب قدراً أكبر من الفاعلية. لنعمل العقل أكثر من العاطفة، ونشيع في الأمة بديلاً عربياً كاملاً لكل المشروعات الخارجية الوافدة على المشرق العربي باسم الشرق الأوسط وعلى المغرب العربي باسم التعاون في الشق الغربي من حوض البحر المتوسط، وغيرها مما يمكن أن يبرز على مر السنوات المقبلة التي تعيد فيها أطراف كثيرة تشكيل نظام عالمي جديد. لنكن طرفاً فاعلاً ومبدعاً في هذه المرحلة التي لم تفرز بعد نظاماً متكاملاً قادراً على البقاء كسلفه نصف قرن أو أكثر.

١٢ ـ سليم الحص

أودّ أن أضيف إلى ما سمعناه من المحاضرَين الكريمين عدداً من الملاحظات المقتضبة.

هناك، كما يبدو لي، صراع يدور بين المشكلة والقضية، فكانت الغلبة في نهاية المطاف، أقلّه حتى الآن، للمشكلة على القضية.

المواطن العربي يواجه مشكلة وقضيّة في آن. مشكلته، هي في ما يسود المجتمع من فقر وجهل وتخلّف وما يفتقر إليه من حقوق الإنسان والديمقراطية ولو في الحدود الدنيا. أما قضيّته فهي عروبته، بما هي دعوة للوحدة والتضامن والتكامل في ما بين ذوي اللغة الواحدة والتراث الواحد، وفي ما بين أصحاب المصالح المشتركة. إنها تعبير عن طموح نسميه قومياً.

إن الفقير الذي يبحث عن لقمة العيش لأولاده، والمتشرّد الذي يفتّش عن مأوى لعياله، والأب الذي يفتقد المدرسة لأطفاله، هؤلاء لا يُسألون عن وحدة العرب أو تحرير القدس أو أية قضية مستقبلية. حاضرهم هو شاغلهم.

الفلسطيني جسّد المشكلة والقضية في آن. مشكلته هي في ما يواجه من التشرد والفاقة وأبسط حقوق الانسان. وهو من كان يشكل طليعة الطموح العربي. حمل لواء العروبة، مدّة طويلة من الزمن. ولكن الغلبة في النتيجة كُتبت للقطرية في سياسة منظمة التحرير الفلسطينيّة منذ رفعت شعار إستقلالية القرار الفلسطيني. كانت تستهدف من وراء هذا الشعار ضمان سلامة القرار الفلسطيني وحمايته من تدخلات الأنظمة العربية وضغوطها. ولكن الغلو في التمسّك بهذا الشعار دفع في النهاية إلى نوع من الغربة بين قضية فلسطين وسائر العرب. من هنا كان انفراد منظمة التحرير الفلسطينية في عقد سلام مع إسرائيل دون سائر العرب.

وهكذا، إذ غلبت المشكلة على القضية على المستوى الفلسطيني مُنيت القضية العربية بهزيمة، ولو إلى حين.

هزمت العروبة لأنها كقضية لم تُعطَ مضموناً اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً يخاطب المشاكل التي يعانيها الإنسان العربي.

ثم إن العروبة كانت تواجه تحديات من التيارات القطرية في شتى أرجاء العالم العربي. تجلّت النزعة الانعزالية في انفراد منظمة التحرير الفلسطينية بقرار الصلح مع إسرائيل. ولكن الصدام بين القطرية والقومية انفجر أيضاً في لبنان، كما تجلّى من مسار الأحداث في مراحل معينة من الأزمة الوطنية الكبرى التي عصفت بلبنان عبر ستة عشر عاماً. فكانت النتيجة تسوية بين العروبة والكيانية جاء بها إتفاق الطائف إذ نُعتَ لبنان، من جهة، بأنه عربي الانتماء والهوية، وبذلك أكّد سمته القومية، ومن جهة ثانية بأنه وطن نهائي للبنانيين ضمن حدوده المعترف بها دولياً. والآن تواجه العروبة تحدّي المشروع الشرق أوسطي. فما لم نحسن التصدي لهذا التحدي، فإننا نجازف هذه المرة بخطر انهزام العروبة أمام الاقليمية الشرق ـ أوسطية.

سمعنا من أحد المحاضرين أن لا مستقبل للمشروع الشرق ـ أوسطي.

ونحن نقول: إن المشروع سيكون له مستقبل، وسيكلل بالنجاح، إذا لم نحسن التصرف في مواجهته. ويحضرنا في هذا الصدد ثلاث ملاحظات:

الأولى، إن التجمّعات الاقتصادية التي قامت في العالم لا علاقة لها بالقومية، وإنما قامت بين قوميات متباينة لمخاطبة مصالح مشتركة معينة. فها هي السوق الأوروبية المشتركة تشكّل تجمعّاً اقتصادياً، وهي في طريق اكتساب مزايا سياسية، بين اثنتي عشرة قومية. وها هي المنطقة التجارية الحرة لشمالي أمريكا تضم ثلاث قوميات، هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، هذا إذا جاز لنا أن نتحدّث عن قومية أمريكية أو كندية. لذلك فإن كون المشروع الشرق ـ أوسطي يضم قوميات متباينة لا يكفي لإحباط المشروع.

الثانية، إن التجمّع الشرق ـ أوسطي المطروح سوف يُبنى على مخاطبة مصالح اقتصادية حيوية بين البلدان التي يشملها، وستبذل الدول الكبرى، وخصوصاً أمريكا، الكثير لضمان نجاح المشروع، لأن لتلك القوى الدولية مصلحة في ذلك.

الثالثة، ستكون التجمّعات الاقتصادية الإقليمية العربية، وبخاصّة مجلس التعاون الخليجي والإتحاد المغاربي، ذريعة سيوظّفها لمصلحتهم دعاة المشروع الشرق ـ أوسطي. فإذا كان جائزاً أن يقوم مجلس للتعاون الخليجي وإتحاد مغاربي، فلماذا لا يكون مشروع شرق ـ أوسطي؟

هذا معناه أن التصدّي للمشروع الشرق ـ أوسطي لن يستقيم إلاّ من منطلق عربي شامل جامع يتجاوز التجمّعات الإقليمية العربية القائمة.

وأخيراً، سمعنا من أحد المحاضرين أن السلام الشامل لم يتحقق، وهو بعيد المنال، وقد يستغرق السعي لتحقيقه زمناً طويلاً.

إن السلام الشامل ليس في أولويّات السياسة الإسرائيلية في الوقت الحاضر. فأية قراءة للسياسة الإسرائيلية في المرحلة الحاضرة تبيّن بما لا يقبل الجدل أن الأولوية في التفكير الإسرائيلي هي لتطبيع العلاقات الاقتصادية مع العرب، وبخاصّة مع الخليج العربي. من هنا هذا الضغط الملحوظ الذي تمارسه الإدارة الأمريكية على دول الخليج لرفع المقاطعة عن إسرائيل. فإذا تم ذلك، فإن إسرائيل لن تكون معنية بالسلام الشامل، وستكتفي بتطبيع علاقاتها مع العرب.

١٣ ـ انطوان حداد

سأناقش المقاربة المعرفية المستخدمة حالياً في تحليل الوضع، خصوصاً التبسيط المتعلّق بثنائية نظام اقليمي عربي/ نظام «شرق أوسطي».

هذه الثنائية قاصرة في رأيي عن الإحاطة بقوانين المشكلة قيد البحث؛ قاصرة لقصور قطبيها والتشوهات الخلقية والأدائية التي يحملها (أو يتوقع أن يحملها) هذان القطبان. وأذكر منها:

ـ في «النظام الإقليمي العربي»:

ـ هذا النظام لم يتكوّن من «الداخل» فحسب، خلافاً لما يؤكده أحمد يوسف أحمد، بل إن «الخارج» كان حاسماً في تكوين هذا النظام الذي ورث إلغاء الخلافة العثمانية واتفاقية سايكس ـ بيكو، ونشوء الدولة القطرية، ونشوء اسرائيل، وحتى نشوء الجامعة العربية، التي هي عماد هذا «النظام» الإقليمي.

ـ عنصر القصور الأساسي ـ ولن أتكلّم على فشل التنمية والديمقراطية والتكامل وغيره ـ يتمثّل في فشل النظام العربي في صياغة حل مقنع لـ «المشكلة الاسرائيلية» أي مشكلة وجود كيان غريب عنصري توسعي استيطاني... الخ في قلب المنطقة. الحل الوحيد الذي طرحه هذا «النظام» في قمة أدائه، هو تدمير اسرائيل وإزالتها من الوجود بالقوة العسكرية. ثم تم التخلّي لاحقاً عن ذلك دون إعداد البدائل، وأعني هنا البدائل المتكاملة. إذن التحدّي، أمس واليوم وغداً، أمام «النظام الاقليمي العربي» يتمثّل في الحل الذي يقدّمه لـ «المشكلة الاسرائيلية».

ـ في «النظام الشرق أوسطي» (أو السوق الشرق أوسطية):

ـ هذا «النظام» (المشروع) مفروض من الخارج ولا خلاف في ذلك، وتحديداً من الولايات المتحدة الأمريكية، إنما مفروض من «الداخل» أيضاً، أي من اسرائيل (بقدر ما أصبحت اسرائيل معطى داخلياً)، وهو يملك درجة ما من التفاعل والتقاطع مع قوى وفئات اجتماعية عربية متفاوتة في الحجم والموقع.

ـ أهم نقاط القصور في المشروع: القصور عن حل المشكلة الفلسطينية، وخصوصاً قصوره البادي حتى الآن في حل «المشكلة الاسرائيلية». وقد نستبدل كلمة قصور بكلمة تحدّ: هل سينجح هذا النظام في دمج اسرائيل الكامل والشامل في المنطقة؟ تلك هي معضلته الرئيسية.

إذاً، ثنائية «نظام اقليمي عربي»/ «نظام شرق أوسطي» لا تحيط إلاّ جزئياً بالمشكلة. يقول أحمد يوسف أحمد إن نظام الشرق الأوسط لا مستقبل له، ويتوقع له الفشل ضمناً. إذا كان الأمر كذلك، فما هو مستقبل «النظام العربي» إذا فشل «نظام الشرق الأوسط»؟ هل نتوقع عودة «النظام العربي» من جديد؟ ما هو الحل الذي سيقدّمه «النظام العربي» للمشكلة الاسرائيلية، «عقب أخيله» في المرحلة السابقة؟

إذاً، الثابت في هذه المشكلة أن ثمة صراعاً بين اسرائيل والصهيونية من ناحية، والعرب من ناحية ثانية. وفي رأيي، ينبغي، عوض اللجوء الى مقولة النظامين المتصارعين، الحديث عن ترتيبات اقليمية يسعى الى بنائها هذا الطرف أو ذاك في إدارة الصراع. من هنا، إن ما يُدعى «نظاماً عربياً» ما هو إلا ترتيبات عربية تبيّن أنها فشلت في إدارة الصراع وحل المشكلة الاسرائيلية، كي لا أقول طبعاً «المشكلة الفلسطينية».

وما يدعى «نظام الشرق الأوسط»، بطبعته المتداولة حالياً، هو ترتيب اسرائيلي ـ أمريكي بوشر بتنفيذه وأمامه تحدّيات كبرى، وهو يدّعي حل المشكلتين الاسرائيلية والفلسطينية معاً، إنما على قاعدة تفضيل مصالح على أخرى.

لا أخفي ـ إعجابي بمقارنة غسان سلامة للموضوع، وأوافقه خصوصاً في الفكرة المتعلّقة بآلية نشوء الأمم، إنما أتوقّف عند نقطتين أثارتهما الورقة:

أولاً: دور الداخل والخارج في تحديد مستوى نجاح أو فشل المشروع العربي. والباحث هنا يتأرجح بين تحميل مسؤولية القسط الأكبر من الفشل الى الداخل، وبين التشديد على المسؤولية الدامغة في إفشال مشاريع النهوض العربي. من ناحيتي، أرى أنه ثمة مشكلة كبيرة بين الغرب والعرب، وهي مختلفة بطبيعتها عن المشاكل الموجودة بين الغرب وأي تجمّع اقليمي آخر، وذلك لأسباب لا مجال لتعدادها الآن، إنما يأتي في طليعتها الموقع المميّز الذي يحتلّه العرب في الجغرافيا السياسية للعالم القديم. نعم، ينبغي أن نجري قراءة جديدة لأسباب ضعفنا والبوح بها والتعامل معها، لكن دون اغفال دور «الخارج» وأهميته الحاسمة.

ثانياً: الموقف من جدلية التراث والحداثة. أوافق الباحث طبعاً أن الغرب لم يتصدّ سوى للمشاريع التي تهدد مصالحه. وأن هذه المشاريع ينبغي أن تكون تحديثية بشكل من الأشكال، حتى يتكبّد الغرب مشقّة التصدّي لها. ولكن لماذا الإصرار على التناقض بين الأصالة والحداثة؟ أليست الأصالة نفسها هي التي تحيل الى الأفضلية الأخلاقية التي يشير اليها سلامة لدى حديثه عن السباق أو الصراع بين المشروعين؟

١٤ ـ سمير أمين

١ ـ استقبلت الاتفاقية الاسرائيلية ـ الفلسطينية التي وقّعت منظمة التحرير الفلسطينية عليها في شهر آب/ اغسطس ١٩٩٣ استقبالاً حماسياً عجيباً من الرأي العام السائد عالمياً؛ كأن هذه الاتفاقية مثّلت خطوة أولى تحمل في طيها الاعتراف بحقوق شعب فلسطين العادلة؛ كأنها تضمن بالضرورة تطوراً يتيح تسوية متزنة ونهائية؛ كأن احتدام الصراع الصهيوني ـ الفلسطيني خلال نصف القرن المنصرم لم يكن له أساس مقبول، بل كان ناتج تطرف مفرط غير معقول؛ كأن انهاء الحرب الباردة أتاح أخيراً فرصة للعقل أن ينتصر على اللاعقل وللاعتراف المتبادل أن يحل محل الرفض المتقابل.

ارتأي أن هذا الفهم لمضمون الاتفاقية وللاحتمالات التي تحويها هو فهم خاطىء، لا أساس له. ففي واقع الأمر سجلت الاتفاقية انتصاراً اسرائيلياً كاملاً وهزيمة لا تقل خطورة للمعسكر الفلسطيني العربي، وهي هزيمة انبسطت على مراحل متتالية بدءاً بهزيمة ١٩٦٧.

ففي المرحلة الأولى لهذه المأساة أخذ المشروع العربي للتحرر والتنمية المستقلة والتحديث وانجاز الوحدة العربية في تآكل، كان لا بد أن يؤدي في نهاية المطاف الى انهياره. فبعد مرحلة قصيرة من مد المشروع تجلّى في تبلور خطة الناصرية بعد حرب السويس (١٩٥٦) وانضمام قوى القومية العربية الأخرى اليها ـ لا سيما حزب البعث ـ ثم في إنجاز الوحدة المصرية ـ السورية (١٩٦١/ ١٩٥٧)، دخل هذا المشروع في مرحلة جزر ناتج تفاعل حدوده التاريخية الداخلية والممارسات العدائية من قبل كتلة الغرب الرأسمالي المتقدم، الأمر الذي أدّى الى الهزيمة العسكرية الكبرى في حرب ١٩٦٧.

على أن التصحيح الجزئي لاختلال توازن القوى المتنازعة الذي تجلى في نتائج حرب ١٩٧٣ لم يكن بالقدر الكافي لكي يفرض مفاوضات متزنة بين الأطراف، وهي مفاوضات كانت النظم العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية على استعداد أن تقبلها في تلك الأيام، كما أن الاتحاد السوفياتي كان يدفع في اتجاه عقدها. والمسؤول عن هذا الإحباط الرهيب هو أولاً وقبل كل شيء آخر توجّه النظم العربية نحو سياسات «الانفتاح» واستسلامها لمطالب المعسكر الرأسمالي السائد عالمياً بدلاً من أن يكون رد الفعل يدفع في اتجاه التجذير، كما كان مطلوباً من أجل خلق شروط المفاوضة المتزنة. هكذا جاءت اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٧ تضرب وحدة الصف العربي. كما أن مسؤولية أوروبا التي لم تخرج عن تبعيتها وراء خطط واشنطن قد لعبت دورها في إحباط فرصة المفاوضة المتزنة.

ففي هذه الظروف عبّأت اسرائيل قواها من أجل تعزيز انتصارها، فأخذت تضم القدس الشرقية والجولان لكيانها وزرعت مستوطنات في الأراضي المحتلة، وشرعت في سلسلة لا نهاية لها من التدخلات العسكرية في شؤون لبنان بلغت ذروتها في اجتياح عام ١٩٨٢.

ثم في مرحلة تالية جاء تفكك النظام السوفياتي (١٩٨٩ ـ ١٩٩١)، الحليف الرئيسي للمعسكر العربي وداعمه العسكري الوحيد. قطعاً ليست الحركة العربية التحريرية ناتجاً مفتعلاً للدبلوماسية السوفياتية وتوظيفها ظروف الحرب الباردة. إلّا أن انحياز موسكو ومساندتها العرب ابتداءًا من عام ١٩٥٥ قد اتاحا فرصة لتجذير هذه الحركة وانجاز انتصاراتها في مرحلة مدّها الأولى بين عامي ١٩٥٥ و١٩٦٧.

ثم جاءت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠/ ١٩٩١) وتحطيم قوى العراق ووضع نظم الخليج النفطي تحت حكم الاحتلال العسكري الأمريكي الذي جعل منها محميات معزولة عن باقي الوطن العربي، مقيدة تماماً.

وفي المرحلة الرابعة والأخيرة أخذت الانتفاضة الفلسطينية تضيق دائرتها وتتراخى فعاليتها. فلا شك أن الانتفاضة مثّلت بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩١ منعطفاً تاريخياً وتحوّلاً ايجابياً لنضال شعب فلسطين، الذي استرجع من خلالها ثقته بنفسه، كما أنها ضربت غطرسة العدو فأظهرت حدود قواه الحقيقية. وأخيراً اخذت هذه الانتفاضة تجد صدىً في الرأي العام العالمي فأثّرت في الضمائر الديمقراطية من خلال تذكيرها بفظاعة وضع الشعب الفلسطيني المادي والمعنوي في ظروف الاحتلال الاسرائيلي.

على أن الحصار الاقتصادي والمالي الذي فرضته القوى السائدة عالمياً واقليمياً ـ الولايات المتحدة، ومن وراءها حلفاؤها الأوروبيون وحكام محميات الخليج ـ أدّى بالنتائج المرسومة له، حتى أخذت الانتفاضة في التراخي. وفي هذه الظروف المؤلمة، أخذت حركة الإسلام السياسي تنمو بموازاة وهن الانتفاضة، وحلّ التقوقع على الوهم الديني محل العمل الفعّال.

هذه هي الظروف العامة التي أحاطت بتوقيع اتفاقية آب/ اغسطس ١٩٩٣. فهي إذن اتفاقية أبرمت في ظروف أقصى اختلال في توازن القوى، في ظروف يحتفظ الطرف الاسرائيلي فيها بجميع أوراق اللعبة، بينما الطرف الفلسطيني والعربي لا يملك أدنى مساحة للتحرك. وفي هذه الظروف يمكن أن يقال إنه لم يكن هناك بديل غير الاستسلام دون شرط وهو دائماً «الحل» الذي يفرضه المنتصر اذا كانت هزيمة الطرف الآخر هزيمة شاملة. بيد أن الاستسلام دون شرط يشجّع عادة المنتصر على تجاهل التطلع الطويل الأجل ويدعّم تركيزه على المكتسبات الآنية كأن الاختلال في توازن القوى مضمون له الى الأبد.

هكذا لا تعدو الاتفاقية أن تكون مشروع اقامة «بانتوستان» في الأراضي المحتلة، على نمط ما كان نظام «الابارتايد» قد ابتكره في أيام مجده من أجل «حل مشكلة الوجود الافريقي» في جنوب افريقيا.

٢ ـ تؤكد قراءة منتبهة لنص الاتفاقية وملاحقها أن هدف اسرائيل الاستراتيجي لا يتجاوز هذه الحدود. فلا تنخرط إقامة «ادارة» فلسطينية في تطلع بناء «دولة»، بل نصّت الاتفاقية على إبقاء هذه الإدارة تحت رقابة السلطات الاسرائيلية، كأن الهدف الوحيد من

العملية لم يعدُ أن يكون تخفيف عبء سيادة إسرائيل على فلسطين من خلال مشاركة شرطة محلية تتواطأ معها في حكم الشعب العربي.

بيد أن التاريخ لا نهاية له. «فالاستقلال الذاتي» ـ المحصور اليوم على قطاع غزة وقرية أريحا، والمحتمل امتداده في المستقبل على معظم الأراضي المحتلة ـ سيكوّن إطاراً جديداً لتواصل نضال شعب فلسطين إلى أن يحقق هذا الشعب أهدافه الشرعية، وأن يُعترف بحقوقه العادلة، وذلك مهما كانت القيود القانونية المفروضة على هذه «الإدارة» الذاتية. كذلك ففي احتمال تسوية بين اسرائيل ودول الجوار ـ سوريا ولبنان والاردن ـ ستكوّن هذه التسوية إطاراً جديداً لاستمرار النضال من أجل التوصّل إلى حلّ مقبول في العلاقات الاسرائيلية ـ العربية.

شئنا أم أبينا فالاحتمال الغالب هو أن «التسوية» و «التطبيع» وتنفيذ الاتفاقية الفلسطينية واتفاقات سلام أخرى، ستصبح أمراً واقعاً في المستقبل القريب. فليس الخيار السياسي ذا معنى هو بين القبول أو الرفض، بل هو في مختلف أوجه تطوير النضال في الاطار الجديد.

يعلمنا التاريخ أن الاتفاقات قابلة للتأويل والتطوير، وأن مضمونها يتوقف على تطور ميزان القوى، وليست اتفاقية آب/ اغسطس ١٩٩٣ استثناءاً للقاعدة. لذلك أدعو الى تركيز نضالنا من أجل ما أسميه «تنفيذاً جدياً ورزيناً وصادقاً» يفرض على الطرف الاسرائيلي تنازلات يتطلبها تطوير العلاقات العربية ـ الاسرائيلية في الاتجاهات الأربعة التالية:

أولاً: إقامة دولة فلسطينية على جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية، الأمر الذي يفترض بدوره ايجاد حل مقبول للمستوطنات التي أقامتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧. فالاعتراف بهذه الدولة هو الشرط الضروري للنظر بحرية في مختلف أشكال إقامة علاقة بينها وبين اسرائيل، سواء أكان الفصل التام بينهما ولو مصحوباً بضمانات دولية، أو انشاء كونفدرالية اقتصادية، أو اندماج الطرفين في منظومة سوق أوسطية جديدة أوسع... الخ.

ثانياً: الاعتراف بحق عودة الفلسطينيين الى بلادهم، وهو حق غير مذكور في الاتفاقية.

ثالثاً: بناء اقتصاد محلي يحقق حداً أدنى من الحياة «العادية» لسكان البلاد. لا أقصد هنا بالطبع إقامة اقتصاد وطني متمركز على الذات وصحيح، بالأولى مجتمع اشتراكي مثلاً. أقصد فقط، أولاً إحياء المؤسسات التي كانت تعمل في إطار دولة الأردن السابقة التي مزقتها السلطات الاسرائيلية بهدف تجويع شعب فلسطين ودفعه الى الهجرة، ثم توسيع القدرة الانتاجية للبلاد بحيث تضمن عملاً للمواطنين وايراداً مقبولاً للدولة. على أن انجاز هذه الأهداف البسيطة لن يكون أمراً يسيراً بسبب تحكّم السلطات الاسرائيلية المطلق المنصوص عليه في الاتفاقية، والذي يضع مؤسسات الادارة الفلسطينية تحت رحمة اسرائيل التامة، الأمر الذي يتيح للأخيرة التحكّم في الأموال التي قد تقدمها أطراف ومؤسسات أجنبية ودولية من أجل مساعدة فلسطين وإنعاش اقتصادها المدمَّر تماماً في الظروف الراهنة. واذا أضفنا هذا

الحق في التحكّم المالي الى ما سبق من استيلاء اسرائيل على الموارد المائية للأراضي المحتلة، لرأينا أن الاتفاقية ترسم لفلسطين مستقبلاً شبيهاً بوضع البانتوستانات، وهو وضع يفرض على مواطنيها استمرار الهجرة. كما يُخشى أن الإدارة الفلسطينية ـ بالرغم من الأخذ بمبدأ انتخابها ـ يمكن أن تدخل ـ كلياً أو جزئياً ـ طرفاً في هذه الممارسات، وأن بعض القيادات «الانتهازية» سترى من مصلحتها استخدام الموارد المالية الموضوعة تحت تصرفها من أجل إقامة علاقات «زبنية» وتبذيرها لضمان اشتراكها في مثل هذا الحكم «الذاتي» القاصر. هنا أيضاً يعطي نموذج البانتوستانات أمثلة عديدة عن ممارسات متماثلة. كما يُخشى أن يدخل الغرب شريكاً يتواطأ مع هذه الخطة عمداً، بالرغم من تناقضها مع الخطاب الضجاج حول الديمقراطية.

رابعاً: تعزيز الاتفاقية من خلال التسوية مع الجوار، الأمر الذي يفترض عودة الجولان الى سوريا ـ وهي شرط ضروري من أجل تحقيق معاهدة سلام مع هذه الدولة ـ والجلاء عن جنوب لبنان والامتناع عن التدخل في شؤون هذه البلاد.

أقول إن تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً يستلهم هذه المبادىء ـ وهو الذي أسميه تنفيذاً جدياً ورزيناً وصادقاً ـ إنما هو أمر ممكن، ولكنه عسير، وغير مضمون من تلقاء نفسه. فهو عملية نضال متواصل من جميع القوى الديمقراطية في فلسطين ولبنان والأردن وسوريا ومصر، بل واسرائيل نفسها. فإذا خرجت هذه القوى منتصرة في المعارك التي لا بد أن تخوضها من أجل فرض الأخذ بالمبادىء المذكورة، لارتفع شأن احتمال تطوير الأوضاع في صالح تسوية حقيقية عادلة ومقبولة.

أضيف هنا أن مسؤولية أوروبا في انجاز التطور المطلوب ليست هامشية، الأمر الذي يتطلب من الدول الأوروبية أن تعيد النظر في سياستها السابقة ومشاركتها الولايات المتحدة في تعزيز موقع اسرائيل وإضعاف معسكر العرب، خاصة في أعقاب حرب الخليج الثانية واحتلال المنطقة من قبل القوات العسكرية الأمريكية.

٣ ـ بالرغم من جميع التحفظات التي أبديتها في ما سبق، لا أصل الى أن النضال من أجل تسوية مقبولة ـ على نمط ما رسمته هنا ـ هو نضال خاسر. على العكس من ذلك، أعتقد أن ثمة عوامل جديدة تعمل في صالح ازدهار القوى الديمقراطية في المنطقة، وذلك ربما للمرة الأولى في تاريخ العقود الأخيرة.

فقد خسرت اسرائيل وظيفة رئيسية في خدمة النظام الاستعماري، ألا وهي دور رأس جسر عسكري كان يفيد الغرب تماماً، طالما كان التحالف العربي ـ السوفياتي قائماً، فيهدد الغرب بـ «خطر» ـ من وجهة نظر هذا الأخير ـ تجذير الحركة التحريرية العربية. ولكن الآن زال الاتحاد السوفياتي عن الوجود وصارت جميع النظم العربية كومبرادورية ـ أو في سبيل أن تكون كذلك ـ فلا تقف عقبة في سبيل غزو المنطقة من قبل رأس المال السائد عالمياً.

لقد أدرك جزء من المؤسسة الصهيونية ـ هذا الجزء الذي تجمّع وراء رابين وبيريز ـ أن

اللحظة الراهنة هي أنسب لحظة تاريخية تتيح لاسرائيل فرصة فرض شروطها في مفاوضات التسوية، وأن التطور اللاحق الأكثر احتمالاً لن يضمن بالضرورة استمرار هذه الظروف الملائمة الاستثنائية. وعلى هذا الأساس فقد قررت الكتلة الحاكمة في المؤسسة الصهيونية «القفز إلى الأمام». أقول «القفز»، لأن الرهان بالتسوية يحوي أيضاً «خطراً» على المشروع الصهيوني الذي عاش ونما على فكرة مواجهة «الخطر» العربي. على أن القفز هذا يمكن أيضاً أن يشجّع القوى الديمقراطية في المجتمع الاسرائيلي نفسه، بحيث يؤثر ذلك في مصير هذا المجتمع تأثيراً عميقا، ويعطي فرصة ـ لأول مرة في تاريخ الكيان الصهيوني ـ لتبلور قوى تدرك أن مستقبل القطر منوط في نهاية الأمر باندماجه في المنطقة. لذلك نرى أيضاً، أن جزءاً آخر من المؤسسة الصهيونية يدرك تماماً المخاطر التي تحيط بـ «التسوية»، وذلك بالرغم من الضمانات التي تحويها اتفاقية ١٩٩٣ لصالح اسرائيل.

ففي هذه الظروف، أتصور أن اسرائيل ستبذل مجهوداً هائلاً من أجل إحلال وظائف جديدة محل الوظيفة العسكرية التي خسرتها. أقصد هنا وظيفة وسيط في المنظومة الأمريكية الاقليمية التي تساندها جميع القوى الرجعية والمحافظة الكومبرادورية العربية. أقصد بالتحديد مشروع السوق المشتركة الشرق أوسطية التي تكمن وراء التسوية. من المعروف أن هذا المشروع يقوم على تجزئة الوطن العربي الى ثلاثة أجزاء:

أولاً، المغرب العربي الذي ينظر اليه على أنه تابع من توابع أوروبا (دون أن تكون هذه التبعية مؤدية الى انضمام المنطقة الى السوق الأوروبية)، **وثانياً**، اقليم الخليج النفطي الموضوع تحت الحماية العسكرية الأمريكية المباشرة، **وثالثاً**، منطقة شرق أوسط «صغير» محصور في اسرائيل وفلسطين ولبنان والأردن وسوريا ومصر. وأعتقد أن انحصار السوق الشرق أوسطية في هذه المنطقة، يرجع الى الرغبة في اعطاء اسرائيل اكبر قدر ممكن من الاحتمال بأن تقوم بدور الوسيط الرئيس لرأس المال السائد عالمياً.

وبالرغم من ذلك، أقول هنا أيضاً، إن مواجهة هذا التصدي بنجاح هو أمر ممكن. فشئنا أم أبينا سينفذ المشروع، سواء أكّنا نقبله أو نرفضه، سواء أكانت فلسطين قد تحوّلت الى بانتوستان أو فرضت نفسها كدولة حقيقية. فستكوّن السوق المشتركة إطاراً جديداً لتواصل النضال من أجل حلول ديمقراطية وتقدمية لمختلف مشاكل الشعوب المكوّنة للاقليم.

أضيف الى ذلك أن «السوق المشتركة» هي صيغة متعددة التأويل، وأن مضمونها سيختلف حسب الظروف، وبالتالي إن هيكل السوق، وتحديد الاستراتيجيات التي ستكون السوق عقبة لها والاستراتيجيات التي ستشجّعها، يتوقفان على النضالات المحيطة بإنشاء هذه السوق.

قطعاً، لا بد من إخضاع أهداف المشروع، كما هي مرسومة في الخطة الأصلية الأمريكية، وهي: **أولاً، اعطاء اسرائيل دور الوسيط ـ التجاري والمالي ـ أكثر منه دور المنتج المهيمن؛ وثانياً**، اعطاء فلسطين دوراً غير مشرف للشريك التابع وراء رأس المال الاسرائيلي،

وذلك في فرضية أن فلسطين تجاوزت حدود مشروع البانتوستان؛ **وثالثاً**، عجز المشروع أن يقدم حلولاً اجتماعية مقبولة بالنسبة الى مصر وسوريا. إلّا أن اصحاب المشروع لا يستطيعون أن يضمنوا انجاز هذه الأهداف مسبقاً. فيمكن أن تؤدي جدلية الصراعات الديمقراطية والتقدمية في الاقليم الى نتائج تنحرف عن أهداف المشروع الأصلي بقدر أو آخر، بل تبتعد عن خطة قوى الرجعية السائدة حالياً، عالمياً واقليمياً وعربياً.

١٥ ـ عادل حسين

من المؤكد أن الاتفاقات الحالية التي اجتمعنا لبحثها هي حصاد للهزائم ولانهيار الميزان في توازن القوى بيننا وبين العدو، وبالتالي فإن النتائج في صالحه ومدمرة لمصالحنا، والنتائج يمكن أن تكون أكثر سوءاً اذا صاحب انهيار التوازن العسكري والمادي شيوع حالة من الفزع في صفوف العرب وحكامهم، واذا أضيف كذلك فشل في ادارة الصراع ومفاوضاته الحالية.

ولعل ندوتنا تسهم في سد هذه الثغرة فتأتي تثبيتاً للأعصاب وترشيداً للأداء، ومن هنا تأتي أهمية ما جاء في ورقة أحمد يوسف أحمد التي بدأت بالتصدي لهؤلاء الذين وصل فزعهم وانكسارهم الى حد انهم أصبحوا ينكرون كل المبادىء والتصورات السابقة ويعتبرونها خطأ، ومن ذلك مثلاً: هل كان هناك نظام عربي في أي وقت؟ ورأى الباحث أنه مضطر الى الرد على هؤلاء واثبات البديهيات!

وإسهاماً في تحديد الأولويات حتى لا ترتبك جهودنا، أذكر هنا أننا لا ينبغي أن نركز على الجوانب الاقتصادية أكثر مما ينبغي، فرغم خطورة الترتيبات الاقتصادية المدبرة، فإنها ما زالت في اطار البحث والتحضير، ولكن هناك مدخلاً آخر بدأ في التنفيذ الفعلي، وهو غزو العقول. نشهد هذا في الاعلام والثقافة ويتوغل في التعليم. انهم يريدون غسل الأدمغة وتنشئة أجيال لا تدري شيئاً عن حقيقة الصراع العربي ـ الصهيوني وعن تاريخه. هذا المخطط لا تكمن خطورته في أنه بدأ بالفعل، ولكن في أن مجال العقول والارادة هو أخطر المجالات الذي لا يمكن نجاح الغزو الاقتصادي دون الانتصار في ساحته. وقد رأينا في مصر (وهي النموذج الأولي لما يجري تعميمه الآن) كيف كانت خطورة النتائج التي ترتبت على غزو الاعلام والثقافة والتي تطّرد الآن في مجال المناهج الدراسية.

في الحقيقة كنت أتمنى أن تشمل محاور ندوتنا هذه محور الاعلام والتعليم والثقافة، الى جانب اشتمالها على الاقتصاد والأمن. كذلك كنت أتمنى أن يضاف محور يعالج التطورات الدولية والاقليمية التي لا يمكن أن نفهم أبعاد ما يخطط لنا واحتمالات نجاحه، إلا في إطار متابعة التطورات المحتملة عالمياً واقليمياً. . . وفي حدود الورقتين المقدمتين في هذه الجلسة كنت أتمنى أن تولى عناية أكبر للتطورات المعدة في أنظمتنا السياسية حتى تكون ملائمة لتنفيذ المخططات المتكاملة في منطقتنا العربية.

أنتقل من هذا الى موافقة غسان سلامة على أنه لا توجد حتميات. لا نجاح مخططات ما يسمى الشرق الأوسط حتمي، ولا نجاح المخطط العربي لتوحيد الأمة وإقامة دولتها حتمي. فنجاح أي من المشروعين له أسباب، وما لم نتمسك بأسباب النجاح المطلوبة للمشروع العربي سينتصر المشروع المضاد اذا عمل أصحابه بذكاء أعلى وبجدية أكبر. ولكن الإقرار بصحة ذلك لا يعني أن المشروعين متساويان من حيث المشروعية، وبالتحديد فإن الخلاف في المضمون بين المشروعين جذري. فمشروع العرب ودولة الوحدة يستند الى حقائق الجغرافيا والى التاريخ الممتد (بمفهومه المركب: أي التاريخ العقدي والاجتماعي والسياسي مع كل ما ترسّب عن ذلك من لغة مشتركة وتواد وقيم). المشروع العربي يقوم على هذه الأسس الأصيلة الراسخة، وهو يعبّر بالتالي عن مشروع نهضة جديدة متكاملة للحضارة الاسلامية، وهي نهضة تعتمد بالضرورة على إبداعنا نحن وعلى عملنا نحن لإقامتها، ولمقاومة القوى التي تتعارض مصالحها مع مشروعنا المستقل. أما مشروع «الشرق الأوسط» فإنه على النقيض من هذا كله، فهو مفروض من الخارج بالقوة لتصفية هويتنا وإجهاض نهضتنا وإجهاض هدف إقامة دولة سياسية واحدة.

وفي ضوء ذلك أخشى أن يساء فهم ما جاء في الورقة القيِّمة التي قدمّها الباحث، حيث ذكر في ختامها هذا التعارض بين منحى التحديث ومنحى السلفية والتقليد، إذ قد يفهم من الورقة أنه يقصد بالسلفية التيار الاسلامي. وأود أن أقول هنا أن الصراع الحقيقي والحاد في منطقتنا لم يكن بين «التحديث» و «التقليد»، ولكنه كان صراعاً بين قوى النهضة الأصيلة النابعة من قلب المنطقة وعقلها وبين المخططات الاستعمارية الغربية التي تحارب نهضتنا.. وما يجري الآن، وما نناقشه في ندوتنا، هو امتداد لما جرى في السابق.

إن محاولات محمد علي وعبد الناصر والثورة الجزائرية... الخ، كانت كلها تسعى الى بعث قدرات الأمة ودعمها بكل أدوات العلم والقوة، ولذا جرت محاربتها وتصفيتها. واذا كنا نتحدث الآن عن نهضة أو صحوة اسلامية، فإن حديثنا هذا هو حديث عن المرحلة المعاصرة في المواجهة التي أتيت على ذكرها. اذا كانت «الحداثة» تعني التسلح بالعلم والتخطيط العقلاني، فإن الصحوة الاسلامية لا تعني نكسة عن محاولات التحرر السابقة، ولكنها امتداد لهذه المحاولات مع تركيز خاص على البعد الديني والحضاري، اضافة الى الأبعاد الأخرى (العلمية والاقتصادية والسياسية) للنهضة المستهدفة.

والتأكيد على ذلك لا يعتبر مجرد قضية نظرية أكاديمية، ولكنه يرتبط مباشرة بالمهام السياسية التي تنتظرنا ونحن نواجه الاتفاقات الحالية. فنحن في لحظة تتطلب من كل الفرقاء الوطنيين أن يفهموا جيداً بعضهم بعضاً حتى نتبين أن ما يجمع الكل كثير، وحتى نضع خلافات الماضي في حجمها الصحيح فنتمكن بالتالي من تجاوزها، استعداداً للمواجهات المقبلة.

في ضوء ذلك، فإنني أحيي استمرار الحوار الحالي بين أصحاب الاتجاه العروبي الوطني وبين أصحاب الاتجاه الاسلامي، وأحيي الدور الخاص في هذا الشأن لمركز دراسات الوحدة العربية، وأرجو لهذا الجهد أن يؤتي ثماره النافعة إن شاء الله.

١٦ ـ أحمد يوسف أحمد (يردّ):

أود أولاً، أن اتقدم بالشكر الجزيل الى كل الذين شاركوا في نقاش الورقة التي تقدمت بها، أولاً، لأنني استفدت استفادة جمة من مداخلاتهم، وثانياً، لأنها ستعطيني فرصة لتوضيح بعض الأفكار التي وردت في الورقة، لأنني لاحظت وجود لبس بخصوص محتوى هذه الأفكار والسياق الذي وردت فيه.

وأبدأ بالحديث عن وظيفة الجزء «التاريخي» في الورقة، ولا شك أنه من حقي كعربي أن استرجعه لقيمة معنوية عليا فيه، وإن كنت أؤكد للذين تصوروا انني اردت به أن اصادر على المستقبل، أنني اعلم أنه ليس من حقي كباحث علمي أن أتحدث عن مستقبل «قومي» استناداً الى شواهد ماضية فحسب، كذلك لم أقل إن الوضع القومي هو الوضع الطبيعي، ولكن اعتقد ـ وهذا حقي ـ أنه الوضع الأفضل. وقد كانت وظيفة الجزء التاريخي هي فقط للرد على أفكار محددة موجودة ومتكررة، ولا بد من تفنيدها لأنها تؤثر في تكوين أجيال جديدة تقرأ، بل وفي نخبات يتحول بعض اعضائها عن افكارهم ويتلهفون على حجج تدعمهم في ذلك. أما الأفضلية في الوجود فهي ليست بالضرورة تاريخية أو أخلاقية، ولكنها افضلية «فعل». وقد اعترفت بتردي النظام العربي ولكنني احتفظت بتمسكي بأولوية وجدوى الاطار العربي لتحقيق المصالح العربية، وهو المعنى الذي ذهب اليه عادل حسين في مداخلته. واعتقد أن هذا يرد جزئياً على تساؤل انطوان حداد عن مستقبل النظام العربي: الخيار لا شك مفتوح وفقاً للفعل.

وبالنسبة الى القضية الهامة التي أثارها محمد سيد أحمد حول أولوية التناقضات العربية ـ العربية على غيرها من التناقضات، فإني أوافقه على أن هذه الظاهرة قد أصبحت موجودة، ولكنني قد اتحفظ بصددها في أمرين:

أولهما، أنني اعتقد أن آثارها لم تصبح فادحة الا بمناسبة أزمة وحرب الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) حيث إنه حتى بالنسبة الى التناقض العربي ـ العربي الذي حدث بمناسبة زيارة الرئيس السادات للقدس، يمكن القول من منظور آخر بأنه كان يمثل حالة خروج وحدة من وحدات النظام العربي على مألوف سلوك النظام بشأن قضية معينة، وأن هذا الخروج قوبل بموقف جماعي من النظام.

أما التحفظ الثاني فأريد فيه أن أوضح أن المقصود بالتناقضات العربية ـ العربية هنا هو في رأيي تناقضات مصالح النظم الحاكمة، وليس التناقضات بين مصالح مجتمعات الأقطار العربية.

وانتقل بعد ذلك الى ما قيل بشأن المبالغة في الحديث عن تجسد نظام شرق أوسطي. واعتقد أنني كنت واضحاً للغاية في القول بأن هناك خطوات قد تمّت بالفعل على طريق النظام الشرق أوسطي، وأنه لم يتبلور بعد في شكل نظام كامل، وان كان من المرجح أن هذه الخطوات ستزيد في المستقبل القريب. ولكن المشكلة بالنسبة الى النظام العربي أن ما تمّ حتى الآن من خطوات جزئية يضعف النظام العربي، ولنأخذ الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي الأخير على سبيل

المثال وما أعقبه من تطورات، ونتصور ان تطبيعاً اقتصادياً كاملاً سيشمل المثلث الاسرائيلي ـ الفلسطيني ـ الأردني: ألن يؤثر هذا في النظام؟ فالقول بأنه لم يتبلور في شكل نهائي بعد لا يعني أن آثاره لم تبدأ بالحدوث.

أما العلاقة بين النظامين العربي والشرق أوسطي، فأنا لم أقل، كما تحدث محمد سيد أحمد، بأنهما قطبان متضادان بالضرورة. صحيح أن هناك مفهوماً يخطط لفرضه من الخارج، وآخر ينبع من الداخل، مما يستدعي الصدام اذا كان المقصود أن يؤدي الاطار الشرق أوسطي المفروض من الخارج الى تذويب الرابطة العربية والاضرار بالمصالح العربية، ولكن يمكننا في ظل ظروف أخرى أن نتصور نظاماً عربياً متماسكاً يقبل التعامل مع اطار أوسع طالما أنه ـ أي النظام العربي ـ يحافظ على كيانه ومصالحه في التفاعل مع هذا الاطار الأوسع. فالقضية اذاً، ليست كما ذهب علي محافظة، اختياراً بين نظامين، وإنما قضية الحفاظ على المصالح العربية.

وبالنسبة الى قضية العلاقة مع تركيا وايران التي أثارها علي أومليل، أود التذكير بأنني تحدثت في الورقة عن أن الوضع الأمثل هو أن تكون هناك علاقة تعاونية مع دول الجوار، ولكن المشكلة أن هذه الدول تبادر أحياناً أو كثيراً بمواقف معادية للمصالح العربية. فبالنسبة الى تركيا مثلاً، هناك مشكلة المياه بينها وبين سوريا والعراق، كما أن لها هي الأخرى مشروعاتها الخاصة بالمنطقة العربية على الأقل على المستوى الاقتصادي، ولا ننسى كذلك انها دولة اطلنطية. وكل هذا لا يمنع من السعي نحو الوصول معها الى ترتيب أمثل للعلاقات، ولكن مع قمة الوعي والحذر.

أما بالنسبة الى مداخلة جلال أمين، فقد سعدت بالاهتمام الفائق الذي أولاه لمناقشة ورقتي، لكنني لا أخفي أنني تألمت من الطريقة التي وجه بها نقده الى موقفي السياسي العام، فالتشكيك في المحتوى العلمي للورقة أياً كان مقبول، وقد يعكس اختلافاً في الآراء على أية حال، أما التشكيك في موقفي السياسي العام فهو غير مقبول على الاطلاق، خاصة عندما يتم استناداً الى قراءة، واضح أنها سريعة لورقتي، وأنا أشعر بمسؤوليتي عن هذا على أية حال لأن الورقة سلمت متأخرة.

وأريد أن أوضح أن هذه الورقة كتبت في سياق معين في الجدل الدائر حول النظام العربي والنظام الشرق أوسطي: هناك من يشكّك في وجود النظام العربي أصلاً، وهناك من يعتبر أن النظام تكوّن وانتهى الأمر، وانه سيكون صيغة المستقبل، وقد رأيت، وهذا حقي كباحث، أن أركّز على هذه القضايا دون غيرها. وقد يختلف معي جلال أمين في سلامة اختياري للقضايا التي ركزت عليها، ولكنني بدوري أقول له ان الأسئلة البحثية التي أثارها قُتلت بحثاً في مئات المقالات والدراسات من قبل، فضلاً عن أنها لا تمثل من وجهة نظري بؤرة لهذا البحث الذي يفترض فيه أن يبنى على تراكم علمي معين، ولا يتصور أن وظيفته هي البدء من الصفر، هذا ناهيك عن أن تكون وظيفة البحث هي تسجيل شهادة براءة لي من تأييد الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي، فهذا ليس موضوعي، ولا ألتفت اليه.

ومن الأمثلة الواضحة على كون القراءة السريعة سبباً في ما ذهب اليه جلال امين، ما

قاله حول كثافة التفاعلات الأمريكية ـ العربية حالياً، وما إذا كان ذلك يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت جزءاً من النظام العربي. ولو راجع الورقة، لوجد أنني كنت أتحدث بخصوص كثافة التفاعلات العربية ـ العربية عن حقبة معينة، وانني اعترفت بالتدهور الذي وقع بعد ذلك.

أما قوله إن ثمة شكاً في أن السلم سيحدث أصلاً، فهو لا يخرج عن مجرد كونه عبارة عامة استطيع بسهولة أن انتقدها بالطريقة نفسها التي انتقد بها الورقة، ومع ذلك فإنني أقول له إنني درست بتعمق تطور الصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ ١٩٦٧، وأؤكد له أن ثمة اتجاهاً عاماً نحو التسوية من جانب ونحو التخلي عن المطالب العربية من جانب آخر، وليس هناك أي تغير في الأوضاع العربية والاقليمية والدولية يدعوني الى التفكير في أن هذا النموذج العام لتطور الصراع العربي ـ الاسرائيلي سوف يتغير.

من هنا فإن التسوية قادمة شئنا أو لم نشأ، وعلى كلٍ أن يتصرف ازاء ذلك وفقاً لرؤيته ومصالحه. أما قوله إن حديثي عن المدة التي ستستغرقها التسوية حديث بديهي، فقد أشرت اليه لأن عديداً من التحليلات قد ذهب الى أن السلام قد أصبح حقيقة واقعة، وكان لا بد من التذكير بذلك.

ومن الأمثلة الأخرى على القراءة السريعة وتحميل الألفاظ التي استخدمها أكثر مما تحتمل، ما قاله حول لفظ «لا يستبعد» عندما اشرت في ورقتي الى أن تحليلي لا يستبعد النظام الشرق أوسطي، فقد اعتبر أن ذلك علامة على رغبتي في إمساك العصا من منتصفها، والهروب من اتخاذ موقف. وقد ادهشني هذا حقيقةً لان كل المقصود أن التحليل الوارد في الورقة ذهب الى توضيح تعقيدات عملية التسوية، فأردت أن أنفي الانطباع الذي يمكن أن يأخذه البعض بأن فكرة الشرق الأوسط فكرة مؤجلة، فقلت إن التحليل لا يستبعدها، أي يضمّنها ضمن مكونات الموقف، وهو أمر واضح للغاية في الورقة من الصفحة الأولى فيها.

أما ما ذهب اليه جلال أمين بخصوص ان اسرائيل قد هزمت العرب هزيمة كاملة بمناسبة حديثي أن أيًا من الطرفين العربي والاسرائيلي لا يتمكن من نفي الآخر، فإنني اختلف معه في هذا الصدد جذرياً، بعيداً عن أي تبرير لتسوية أو خلافه. المسألة أن الشعوب العربية عكس كل ما يتصور البعض، قامت بأقصى ما يمكنها في مواجهة اسرائيل، وأنجزت بدءاً من حرب الاستنزاف المصرية في ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ الى حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ العربية، ووصولاً الى مقاومة الغزو الاسرائيلي للبنان في ١٩٨٢، والانتفاضة الفلسطينية منذ ١٩٨٧. وهذا شيء ينفصل تماماً عن التسويات التي قد يكون البعض قد تلهف الى الوصول اليها دون أن تعكس حقيقة الانجاز الذي تم. فإن كان ثمة هزيمة فهي للنظم وليست للانجاز العربي.

أما أكثر ما أدهشني حقيقة فهو الاستنكار المغالى فيه لتحليلي الخاص بمستقبل النظام

الشرق أوسطي، وقد شارك في الاستنكار آخرون. وقد أشار الرئيس سليم الحص الى أن المستقبل يبنى الآن على المصالح، وهو ما اتفق معه فيه تماماً لأن مبرري الأول في اغلاق باب المستقبل أمام النظام الشرق أوسطي هو أنه لن يراعي المصالح العربية في بنيته، وقد أوضحت هذا في الورقة. فهو مفروض من الخارج وسوف تتحالف معه بالتأكيد شرائح وطبقات اجتماعية في الداخل تتناقض مصالحها مع مصالح المجتمعات العربية. وهذا ما قصدته بعدم العدالة. ومن هنا، سوف يتولد تناقض رئيسي في النظام الشرق أوسطي الجديد يفعل فعله في مستقبله، واذا لم نقل بغير هذا، فمعناه أننا نسلم بأن مشاريع المستقبل الاقتصادي التي ترسم لنا من الخارج وتتحالف معها شرائح اجتماعية معينة في الداخل، سوف تمر وتكون لها القدرة على حل مشاكلنا.

أما القول بأن التاريخ قد بني دائماً على عدم العدالة، فهو قول يفتقر الى الدقّة. فالتاريخ مليء بطبيعة الحال بنفي العدالة، لكنه أيضاً تقدم الى الأمام، وإلا فما معنى مرحلة الاستقلال الوطني، ومن قبله التطور الديمقراطي العالمي. اخشى أن نكون أسرى لمرحلة ظلامية من التطور التاريخي نعيش فيها حالياً وتؤثر في تصوراتنا، فلا نرى ما سبق ولا ما هو آت.

أما معارضة فكرة أن يكون استبعاد العراق وايران من النظام مؤثراً بالسلب فيه بحجة انهما سيخرجان من نطاقه الجغرافي، فأنا أعلم بذلك طبعاً، إذ إنه ليس من الضروري أن يشمل النظام الشرق أوسطي في نطاقه الجغرافي كلا من العراق وايران، ولكني قصدت أن استبعادهما الحالي من الترتيبات يفتح الباب لممارستهما أثراً تخريبياً في المستقبل في هذه الترتيبات، نظراً لوزنهما الاقليمي. وعموماً يجب أن يكون واضحاً أنني اتحدث عن المدى الطويل وليس القصير أو المتوسط.

أما قول جلال أمين بأنه عندما يكون الدور الأمريكي قد ضعف سيكون الطرف العربي قد زال، فلست واثقاً من هذا، لأن الدور الأمريكي حالياً ليس هو ذلك الدور الذي لا يقهر، وقد تمكن رجل يدعى فارح عيديد في الصومال مع عشرات قليلة من الآلاف من مؤيديه أن يمنعوا تحقيق الارادة الأمريكية بالنسبة الى بلادهم، فما بالنا بأمة بأسرها، بمثقفيها ومؤسساتها. نعترف بالضعف، نعم، ولكننا لا نسقط امكانات قوتنا، وإلا فستكون هذه هي نقطة التسليم النهائي بخسارة المستقبل.

وبصفة عامة، فإن كثيراً مما أثاره جلال أمين يدخل في باب الخلاف في الرأي. وكنت أتمنى أن نكون جميعاً أكثر تواضعاً في عرضنا الآراء التي نختلف فيها مع بعضنا البعض. عموماً سوف آخذ كل ما قاله جلال أمين بمنتهى الجدية، بعد تجريده من الأحكام غير الموضوعية التي تناولت تحليلي وموقفي السياسي. غير أن من حقي أن أطالبه بقراءة ثانية متأنية للورقة، واذا أراد بعد ذلك أن يصدر حكماً على موقفي السياسي، فليفعل ذلك على نحو موضوعي، ولا بأس من أن يكون أقل قسوة.

١٧ ـ غسان سلامة (يردّ):

في الواقع إنني استفدت كثيراً من هذا النقاش، الذي طُرحت فيه أفكار هـامة إجمالاً. ولكن النقـاش الحاد دار حـول الجـزء الثـاني من الـورقـة التي أود أن أطمئن د. حسيب أنني كتبتها بصورة طبيعية، وأنني سأعيد كتابتها بالمفردات نفسها هذا اليوم، لو سمح لي بذلك.

المسألة هي التالية: ما هو دور المجتمـع الأهلي في إدارة الصراع أو في إدارة التفـاوض؟ نـلاحظ معاً أن معـظم الحكومـات العربيـة تتفاوض أو تتصـارع دون العودة إلى المجتمعـات الأهلية. وداخل المجتمعات الأهلية تيارات فكرية منها التيار القومي. وأنـا ألاحظ والدكتـور حسيب يلاحظ معي، أو آمل ذلك على الأقل، ان هذا التيار لا يؤخذ بـرأيه إجمـالاً في معظم القـرارات التي تربط مصـير العرب في المـرحلة المقبلة. إذاً يجب الانـطلاق من نقـطة الصفـر هذه. هناك قرارات، هناك مفاوضات. قرارات بالحرب، قرارات بالسلم، قرارات بالسوق، قرارات بانعدام السوق تؤخذ ولا يؤخذ برأي هذا التيار الذي كان له الدور التاريخي المميّـز، ولو أنه يمر اليوم بمرحلة انقباض واسعة.

لماذا لا يؤخذ برأي هذا التيار؟ هل فقط لأنه فقد الكثير من قدرتـه على التـأثير؟ أم أن فيه، أيضاً بعض المعوقات التي تسمـح بتجاهله. وفيـه بالـذات علّة كبيرة؛ إذ يتصرف هـذا التيار وفق منطق الإيمان والانتماء. فالتأثير لا يكون بترداد بعض الشعارات حول إيمانٍ مشـترك أو بانتمائنا لتلك الجماعة القومية أو تلك. المسألة هي في الفهم الحقيقي الموضوعي الواقعي لما هو حاصل، ومحاولة تصوّر وسائل وامكانيات الـردّ عليه. لـذلك أنـا متعجب تمامـاً من ردود الفعل السلفية الرائجة هذه الأيام، أكانت تلك السلفية قومية، وهي التيار الغالب في الفكـر القومي، أو كانت السلفية دينية، وكلاهما يشبهان بعضهما البعض، بـاستثناءات قليلة، أثبتـا معـاً قصورهمـا عن فهم وعن معالجـة المؤامرات عـلى العرب والحمـلات العسكـريـة عليهم، والمحـاولات الجاريـة حثيثاً في المـرحلة التاليـة لإرغامهم عـلى الـدخـول في أنسـاق سيـاسيـة واقتصادية ليست في صالحهم على الأرجـح. لذلـك يجب أن نبحث بجديّـة عن العلة في هذا المنحى السلفي المهيمن عـلى القوميـين والدينيـين معـاً، وليس في المؤامـرات، لأن المؤامـرات حاصلة باستمرار، في كل الدول وضد كل الدول. وأنـا فوجئت لأن أحـداً لم يحاول أن يعلّق عـلى الجزء الأول من الـورقة الـذي يعرض مـا هو قيـد البحث والدرس والتحضـير، والذي تطلّب جهداً كبيراً لإعداده. لكن هذا الأمر لم يثر أي اهتمام، إنما الذي أثار الاهتمام هـو أنني قلت، أن لا الإيمان ولا الانتماء كافيين لردّ مؤامرات الأعداء. هذان الأمـران ممتازان يجب أن يبقيا في النفوس وفي القلوب، لكنهما لا ينفعان لشيء لمواجهة ما هو مقرر وحاصـل. فما ينفـع لـذلك هـو أولاً العلم والمعرفـة والاطلاع، وثـانياً، التنـظيم، وثالثـاً، وهو الأهم، الحـزم في عملية المواجهة على فترة طويلة.

القسم الثاني

الجوانب الاقتصادية
للتحديات "الشرق أوسطية" الجديدة

١ - مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية»: التصورات - المحاذير - أشكال المواجهة

محمود عبد الفضيل (*)

القسم الأول
التصورات والترتيبات «الشرق أوسطية» الجديدة

أولاً: الاقتصاد السياسي للسلام

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن **نظام شرق أوسطي جديد**، يكون مدخلاً إلى السلام وتحقيق «الرفاه الاقتصادي» في المنطقة في اطار هندسة اقتصادية وسياسية جديدة. وقد حدّد شيمون بيريز معالم «السلام» القادم في منطقة الشرق الأوسط على أنه: «أولاً وقبل كل شيء هندسة معمارية ضخمة، هندسة تاريخية لبناء شرق أوسط جديد متحرر من صراعات الماضي ومستعد لأخذ مكانه في العصر الجديد، العصر الذي لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة»[1].

وقد سبق لأبا إيبان - وزير خارجية اسرائيل الأسبق - أن حدّد الضمان الأساسي لأي اتفاق للسلام، على أنه إنشاء شبكة كثيفة من العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والأقطار العربية، على غرار نموذج الجماعة الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية[2].

كما طالب شيمون بيريز مجدداً ببناء «شرق أوسط جديد» من خلال إنشاء «سوق شرق

(*) أستاذ الاقتصاد في كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة، وأستاذ زائر في جامعة السوربون - باريس.

(١) انظر: شيمون بيريز، «عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة،» في: ماذا بعد عاصفة الخليج، مجموعة من المؤلفين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٠٤.

(٢) مداخلة لأبا ايبان أمام مؤتمر السلام المنعقد في جنيف في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣.

أوسطية مشتركة «(Middle East Common Market)، على أساس من المياه والسياحة، مثلما قامت السوق الأوروبية المشتركة على **الفحم والصلب**»[٣].

وفي الوقت نفسه تقريباً، تحدث يوسف والي (الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي ونائب رئيس الوزراء في مصر) عن أهمية وضرورة قيام «سوق شرق أوسطية» كتكتل اقتصادي كبير في منطقة الشرق الأوسط لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى.

وهكذا خرج الحديث عن «النظام الاقتصادي الشرق أوسطي» و «السوق الشرق أوسطية» من الدوائر الضيقة لمراكز الأبحاث المتخصصة ومراكز صنع القرار في الولايات المتحدة وأوروبا واسرائيل، ليجري الترويج له على نطاق واسع على الصعيدين الفكري والسياسي في المنطقة العربية بهدف تسويق تلك المفاهيم والمخططات الاستراتيجية الجديدة بطبعات وعبوات محلية جيدة الصنع والإخراج.

ولعله من المتداول الآن أن «النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد» ـ وأنساقه الفرعية من «سوق شرق أوسطية» وغيرها من الترتيبات الثنائية ومتعددة الأطراف ـ كان محل دراسات وسيناريوهات يقوم بها بعض مراكز الأبحاث في اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية الأوروبية في بروكسيل بهدف التحضير لما يسمّى «الاقتصاد السياسي للسلام».

وسوف نحاول في هذه الورقة مناقشة الأبعاد الاقتصادية «للنظام الشرق أوسطي» الجديد، الذي يجري الترويج له هذه الأيام، وتبيان محاذير هذا النظام على قضايا التحرر والتنمية والوحدة العربية:

ولعل «البعد الاقتصادي» للتسوية يعتبر من أهم الأبعاد المطروحة في ترتيبات السلام القادمة، **إذ إن الاتفاقات والمعاهدات السياسية** (بما في ذلك التبادل الدبلوماسي) **والترتيبات الأمنية** (تخفيض القوات، مراقبة التسلح، تحديد «المناطق العازلة» منزوعة السلاح) لا تكفي ـ من وجهة النظر الاسرائيلية ـ لتحصين «السلام» على المدى البعيد. إذ إن «السلام» القائم على المعاهدات السياسية والترتيبات الأمنية هو نوع من «السلام البارد» في العرف الاسرائيلي، بينما إرساء هذا «السلام» على قاعدة عريضة من الترتيبات الاقتصادية والمعاملاتية (بما في ذلك إعادة هيكلة العلاقات والتشابكات الاقتصادية) بين اسرائيل وبلدان المنطقة العربية، يفضي إلى نوع من «السلام الحي والدينامي» (Warm Peace).

ويعتبر «البعد الاقتصادي» للتسوية مداعبة لحلم صهيوني قديم تحدث عنه تيودور هرتزل في روايته السياسية اليوتوبية **Altreuland**، حيث أشار إلى أهمية قيام «كومنولث» عربي ـ يهودي بين اسرائيل والاقتصادات العربية، حيث يتم خلق مصالح اقتصادية متبادلة

---

(٣) انظر كلمة شيمون بيريز أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ بتاريخ ٩ آذار/ مارس ١٩٩٣.

تسمح بدخول اسرائيل في النسيج الاقتصادي العربي لتصبح اسرائيل بمثابة «سنغافورة الشرق الأوسط»[٤].

وتحتل العلاقة الأمريكية ـ الاسرائيلية الاستراتيجية أهمية خاصة ضمن هذه الترتيبات، فلقد جاء في البرنامج الانتخابي لإدارة كلينتون ما يلي: «يتمثّل أعظم موارد اسرائيل دائماً في نبوغ شعبها، وقد استفادت أمريكا دائماً من هذا النبوغ. وفي عام ١٩٩١. بلغ اجمالي الصادرات الأمريكية لاسرائيل ٣،٣ مليار دولار أمريكي، وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة، من المتوقع أن تشتري اسرائيل ما قيمته ٣٠ مليار دولار أمريكي من السلع الأمريكية ـ ممّا يوفر المكاسب والوظائف المطلوبة للاقتصاد الأمريكي. وينبغي لبلدينا أن يقيما معاً لجنة أمريكية ـ اسرائيلية مشتركة للتكنولوجيا الراقية لتعمل في مجال البحث والتطوير في ميدان تكنولوجيات القرن الحادي والعشرين»[٥].

وحول «الدور الاسرائيلي» في إطار هذه الشراكة الاقتصادية الأمريكية ـ الاسرائيلية، يشير كاتب اسرائيلي إلى سابقة «الدور الاسرائيلي» في افريقيا السوداء، إذ يقول: «لقد استثمرت اسرائيل أموالاً (أمريكية) ليست بسيطة، لإنشاء المواقع الاقتصادية في بلدان افريقيا السوداء، من خلال الشعور الدائم والثقة بأن الانسان الاسرائيلي **الأبيض له خصوصيته وتفوّقه على الأبيض الأوروبي والأمريكي**»[٦]. ويشير الكاتب في نهاية المقال: «إنه يمكن احتلال العالم بالانتاج والنوعية وأسعار المال القادرة على المنافسة ونسبة التضخم المنخفضة، بمعنى أن «الغزو الاقتصادي» سوف يحل محل «الغزو العسكري»»[٧].

ثانياً: معالم النظام الاقتصادي الشرق أوسطي: قراءة في الوثائق الاسرائيلية والأمريكية والأوروبية

نشطت مجموعة من المراكز البحثية ودوائر صنع القرار في اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في وضع بعض «التصورات» و«السيناريوهات» التي تحدد معالم «النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد» في ظل ما يسمّى الاقتصاد السياسي للسلام. ومن أهم التصورات المتكاملة تلك التي قام بها الفريق البحثي برئاسة الأستاذ الاسرائيلي حاييم بن شحار (Haim Ben-Shahar) في نهاية الثمانينيات، بتمويل من «صندوق هامر لأبحاث السلام»[٨]، ونشاطات معهد السياسة الاقتصادية والاجتماعية للشرق الأوسط بجامعة هارفارد، ومعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، والأمانة العامة للمفوضية الأوروبية في بروكسيل، ومؤخراً البنك الدولي والمعهد الدولي لبحوث وسياسات الغذاء في واشنطن.

---

(٤) انظر في هذا الخصوص مقدمة لاري فابيان لكتاب: Brian Van Arkadie, *Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies Since 1967* (New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1977).

(٥) من البرنامج الانتخابي لإدارة كلينتون (انظر ملحق هذا البحث).

(٦) مقال لإفرايم راينر في: **هآرتس**، ١٩٩١/١٠/٣١، نقلاً عن: **القدس العربي**، ١٩٩١/١١/٤.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) انظر: Haim Ben-Shahar [et al.], eds., *Economic Cooperation and Middle East Peace* (London: Weidenfeld and Nicholson, 1989).

١ ـ الترتيبات والتجمعات الاقتصادية الجديدة

تكاد تتفق معظم التصورات والسيناريوهات الواردة في تلك الوثائق على أن «النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد» سوف يتحدد عبر ثلاثة مستويات رئيسية:

المستوى الأول: إقامة تجمّع اقتصادي «ثلاثي» يجمع بين الأردن والكيان الفلسطيني الوليد، واسرائيل على غرار الاتحاد الاقتصادي القائم بين «دول البينيلوكس» الأوروبية الثلاث ذات الأحجام الاقتصادية الصغيرة (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ).

المستوى الثاني: اقامة منطقة للتبادل التجاري الحر (Free Trade Area)، تضم كلاً من: مصر، اسرائيل، الكيان الفلسطيني، الأردن، سوريا، لبنان، على أن تنتهي الترتيبات الخاصة بها في حدود العام ٢٠١٠.

المستوى الثالث: اقامة منطقة موسّعة للتعاون الاقتصادي، تشمل بالإضافة إلى «منطقة التبادل التجاري الحر» بلدان مجلس التعاون الخليجي، تتم في اطارها حرية انتقال رؤوس الأموال.

وضمن تلك التصورات، تعتبر **المستويات الثلاثة** للتعاون الاقتصادي، مستويات متداخلة ومترابطة يفضي الواحد منها إلى الآخر. وتعتبر «المفاوضات متعددة الأطراف» ـ الجارية الآن ـ هي الآلية الفعّالة لإقامة هذا النظام الشرق أوسطي الجديد من خلال سلسلة من الترتيبات الاقتصادية الاقليمية الجديدة. فكما هو معروف تغطي «المحادثات متعددة الأطراف» عدداً من المجالات الحيوية: قضايا المياه، التنمية والتعاون الاقليمي، البيئة، بالإضافة إلى الحدّ من التسلح وقضية اللاجئين. وتعتبر لجنة «التنمية والتعاون الاقتصادي الاقليمي» هي اللجنة المنوط بها الوصول إلى ترتيبات واتفاقات اقتصادية ومشروعات اقليمية ترسي قواعد ومقومات «النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد».

ويعتبر «نموذج البينيلوكس» لتجمع اقتصادي يضم اسرائيل والأردن وفلسطين، أكثر الخيارات المطروحة في حال الوصول إلى تسوية مع الفلسطينيين، وبزوغ نوع من «الكيان الفلسطيني» المستقل. وقد أكدت على هذا الخيار دراسة معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى الصادرة عام ١٩٩١، حيث تكون هناك حرية كاملة لانتقال السلع، والعمالة، ورؤوس الأموال في ما بين البلدان الثلاثة، مع امكانية انشاء «اتحاد نقدي»[٩].

ويتضح من قراءة الوثائق الأوروبية والأمريكية، أن «خيار البينيلوكس» (The Benelux Option) لا يتناقض مع، بل يعزز، خلق «السوق الشرق أوسطية» ومنطقة التبادل الحر بين بلدان المشرق وفقاً لتعاريف الجغرافيا السياسية الجديدة[١٠]. بل الأدهى من ذلك أن الكيان

---

(٩) انظر: P. Clawson and H. Rosen, *The Economic Consequences for Peace, for Israel, the Palestinians and Jordan* (Washington, D.C.: [n.pb.], 1991), p. 3.

(١٠) يلاحظ أنه يتم التعامل مع «مصر» على أنها «دولة مشرقية» في اطار «الجغرافيا السياسية الجديدة».

الفلسطيني الوليد سوف يتحوّل ـ في اطار تلك التصورات والمخططات ـ إلى جسر العبور «الاقتصادي» للدولة العبرية في اتجاه بقية مناطق الوطن العربي. ويشير بهذا الخصوص حاييم بن شحار إلى أن الكيان الفلسطيني سيكون «الكيان المَعْبَر» إلى بقية البلدان العربية، على النحو التالي: «لو أصبحت هناك حدود مفتوحة مع الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية ومع الأردن، فإن الطريق سيصبح مفتوحاً إلى أماكن أخرى. إذ يمكن للسلع الاسرائيلية، سواء حملت علامة اسرائيلية، أو سواء تم تسويقها من خلال «تغليف» يحمل اسم شركة فلسطينية أو أردنية، أن تنتشر في كافة أرجاء منطقة الشرق الأوسط»(١١).

كذلك جاء في وثيقة غير منشورة لإدارة العلاقات الخارجية للمفوضية الأوروبية في بروكسل (مؤرخة في شباط/ فبراير ١٩٩٢) ما يفيد المعنى نفسه: «A Palestinian-Israeli free trade zone would give the Palestinians the role of *privileged intermediaries* between Israel and the countries of the region».

وهكذا يظل التركيز في الوثائق الأوروبية الأمريكية على أهمية قيام منطقة «للتجارة الحرة» بين اسرائيل والبلدان العربية، باعتبارها المرتكز الرئيسي للترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة، باعتبار أن «المبادلات التجارية توحّد الشعوب، وتخلق أنماطاً من الاعتماد المتبادل ونسيجاً من المصالح المشتركة»(١٢).

ويؤكد ذلك ما جاء في ورقة المفوضية الأوروبية إلى اجتماعات الدورة الأولى لاجتماعات لجنة التنمية والتعاون الدولي في اطار المحادثات المتعددة الأطراف، المنعقدة في بروكسيل في أيار/ مايو ١٩٩٢، إذا أكدت تلك الورقة على أن قيام «منطقة التبادل الحر» هي القضية المحورية في اطار الترتيبات الاقتصادية الجديدة القادمة: «It is clear that a *Free Trade Area* is a key agenda item».

٢ ـ مشروعات الربط الاقليمي

يقوم «النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد» على ربط شرايين الحياة الاقتصادية العربية (المياه ـ النفط ـ السياحة ـ التقانة) بالاقتصاد الاسرائيلي. وينهض المنطق الاستراتيجي الاسرائيلي بهذا الصدد على مقولة هامة مؤداها أن تنمية شبكة واسعة ومتنامية من «التشابكات الاقتصادية» بين الاقتصاد الاسرائيلي والاقتصادات العربية، من شأنه أن يجعل «كلفة الانفصال» (Dissociation Cost)(١٣) عالية جداً بالنسبة إلى الأطراف العربية التي تود الانسحاب (أو الفكاك) من إسار تلك الترتيبات الاقليمية الجديدة.

---

(١١) انظر حديث مع: حاييم بن شحار، «اقتصاد في خدمة السلام،» دافار، ١٩٩٣/٤/٣٠.

(١٢) «Trade unites people, it creates inter-dependencies and common interests».

انظر: Eberhard Rhein, «Future Cooperation Between Mashrak Countries and Israel in the Field of Trade,» (Unpublished document, Brussels, February 1993).

(١٣) انظر في هذا الخصوص: Ben-Shahar [et al.], eds., *Economic Cooperation and Middle East Peace*.

ومن هنا تجيء أهمية مشروعات الربط الاقليمي في مجالات: المياه، البيئة، السياحة، الطاقة. تلك المشروعات التي تحتل موقعاً مركزياً في اطار المحادثات المتعددة الأطراف، وتتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها، مما يجعل «تكلفة الانفصال» مرتفعة لأية دولة عربية مشاركة في تلك المشروعات الاقليمية[١٤]، وسوف نشير في ما يلي إلى أهم مشروعات الربط الاقليمي المقترحة، التي يجري تسويقها اقليمياً ودولياً.

أ ـ في مجال الطاقة

من بين المشروعات الهامة التي يطرحها الجانب الاسرائيلي مشروع «التعاون في مجال تصدير النفط». ويفصح عن ذلك مقال للمسؤول العلمي في صندوق آرموندهامر في جامعة تل أبيب، حيث يقدر أن رسوم تصدير طن واحد من نفط الخليج العربي إلى غرب أوروبا عن طريق قناة السويس تبلغ نحو ١٨ دولاراً أمريكياً، بينما إذا تم النقل بواسطة أنابيب تمر عبر شبه الجزيرة العربية وتصب في موانىء حيفا، أشدود وغزة، فإن هذا الترتيب الجديد سوف تنتج منه وفورات في حدود ٣ ـ ٦ دولارات للطن الواحد[١٥]. ويرى الأستاذ الاسرائيلي أن مرور «أنابيب النفط» عبر حدود ثلاثة أو أربعة أقطار عربية سوف يؤدي إلى خلق مصالح وتشابكات مع الاقتصاد الاسرائيلي، مما يعزّز السلام في منطقة الشرق الأوسط[١٦].

ب ـ في مجال السياحة

تحتل مشروعات الربط الاقليمي في مجال السياحة أهمية كبيرة في اطار المخططات الشرق أوسطية الجديدة. ومن بين أهم تلك المشروعات المشروع المسمى بـ **ريڤيرا البحر الأحمر**، الذي يربط بين ساحل إيلات والعقبة وطابا. وهذا يتطلب بدوره فتح الحدود بين مصر واسرائيل والأردن من خلال قطاع على طول الساحل من جزيرة المرجان، عبر طابا، وساحل المرجان في إيلات وصولاً إلى الساحل الأردني من العقبة حتى السعودية[١٧]. وهكذا فإن مشروع «ريڤيرا البحر الأحمر» يقضي قيام **تعاون اقليمي رباعي** أطرافه هي: مصر، اسرائيل، الأردن، والسعودية.

وضمن هذه التصورات لمشروعات الربط السياحي الاقليمي، أعدّت وزارة السياحة الاسرائيلية وثيقة بعنوان: «مقترحات تعاون اقليمي سياحي مشترك»، تتحدث عن التسويق السياحي المشترك في منطقة الشرق الأوسط، وفتح جسر بري بين العقبة وايلات وتسيير

---

(١٤) انظر: محمد نور الدين وعصام فوزي، «مسارات التفاعلات الاقتصادية المترتبة على التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي،» ورقة غير منشورة قدّمت إلى: منتدى الفكر العربي، عمّان، ١٩٩٢، ص ٧.

(١٥) مقال لجدعون فيشلزون في: **عل همشمار**، ١٩٩٣/١/٦.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) انظر: بن شحار، «اقتصاد في خدمة السلام».

خطوط ملاحية بين ميناء أشدود وميناء بور سعيد[18]. كما تؤكد الوثيقة على أهمية «الحركة السياحية الطبية» حيث يقوم المرضى من البلدان العربية بالعلاج والاستشفاء في اسرائيل بدلاً من الذهاب إلى أوروبا أو البلدان العربية[19].

ج ـ في مجال الزراعة

يأمل الاسرائيليون في تقديم المشورة الفنية للبلدان العربية في مجال استزراع المناطق الصحراوية، وتزويد البلدان العربية بالمعدات والآلات الزراعية المنتجة في اسرائيل. وتوجد حالياً مشروعات مشتركة بين مصر واسرائيل في المجال الزراعي، تشمل تدريب ٢٥٠٠ شخص في اسرائيل على مدى خمس سنوات، وإنشاء مركز للتدريب الزراعي في مريوط تحت إدارة مصرية ـ اسرائيلية مشتركة، وإنشاء مزارع نموذجية في منطقة الصحراء الغربية في مصر بتمويل أمريكي[20]. كذلك هناك تعاون في مجال تنمية البذور ومشروعات لتطوير إنتاج الألبان باستخدام أبقار اسرائيلية، إذ يبلغ عدد الأبقار الاسرائيلية في مصر أربعة آلاف بقرة[21]. ويعتبر نموذج التعاون المشترك المصري ـ الاسرائيلي في المجال الزراعي نموذجاً قابلاً للتعميم ـ من وجهة النظر الاسرائيلية ـ إلى البلدان العربية الأخرى في مرحلة مابعد التسوية.

د ـ في مجال البنية التحتية

هناك العديد من مشروعات الربط الاقليمي المطروحة في هذا المجال، وعلى رأسها شبكات الطرق السريعة ومد الخطوط الحديدية للربط بين بلدان الشرق الأوسط المختلفة، وكذلك ربط شبكات الكهرباء الممتدة من جنوب تركيا مروراً بسوريا ولبنان واسرائيل والأراضي الفلسطينية والأردن ومصر، على غرار الورقة التي قدمتها فرنسا إلى الدورة الثانية لاجتماعات لجنة «التنمية والتعاون الاقليمي» في إطار المحادثات متعددة الأطراف المنعقدة في باريس في نهاية شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢.

هـ ـ مشاريع المياه

تحتل مشروعات اقتسام وإدارة الموارد المائية موقعاً متميزاً وحرجاً في إطار قائمة مشروعات الربط الاقليمي، إذ إن تلك المشروعات لها طبيعة استراتيجية وسياسية في آن واحد، لأنها تطرح مشاكل متعلقة بالسيادة والسيطرة على شرايين الحياة الاقتصادية. ومن المعروف أن هناك مشكلة ندرة مياه حادة في كل من الأردن، الأراضي الفلسطينية، واسرائيل، حيث يتجاوز الطلب على المياه حجم الموارد المائية المتاحة حالياً بمقدار ٢٠ ـ ٥٠

---

(١٨) انظر: **هآرتس**، ١٩٩٢/٧/٢٠، نقلاً عن: **القدس العربي**، ١٩٩٢/٧/٢١.
(١٩) المصدر نفسه.
(٢٠) انظر: «الزراعة وتعزيز السلام،» ملحق **عل همشمار**، ١٩٩٣/٥/٥.
(٢١) المصدر نفسه.

بالمئة[22]. وتتسم الأوضاع الحالية بسوء توزيع الموارد المائية (سواء مياه الأنهار أو خزانات المياه الجوفية).

ومن ضمن المشروعات المطروحة في هذا المجال «المشروع التركي» المسمّى بـ **أنابيب السلام**، حيث يتم سحب المياه من نهري سيحون وجيحون جنوب تركيا في أنابيب عبر سوريا والأردن إلى السعودية، وفي مرحلة لاحقة إلى اسرائيل. وقد تعمّدت تركيا عدم الاشارة إلى من سوف يتولّى تمويل مشروع «أنابيب السلام»، ولكنها تسعى إلى تحقيق مكاسب مالية ضخمة مقابل بيع تلك المياه للبلدان المنتفعة، دون أن تتحمل النفقات الاستثمارية الضخمة لهذا المشروع[23]. كذلك توجد محاولات لإحياء «مشروع جونسون» بشأن توزيع مياه نهر الأردن بين اسرائيل والبلدان العربية المجاورة.

و ـ قناة «ما بين البحرين»

من بين أهم مشروعات الربط الثنائي بين الأردن واسرائيل مشروع ما يسمّى **قناة ما بين البحرين**، وهي قناة تربط بين البحر الميت وخليج العقبة. وسوف يساعد هذا المشروع على توليد الطاقة الكهربائية لمشروعات صناعية وزراعية في المنطقة، من خلال الاستفادة من الفارق في الارتفاع عن سطح البحر بين «المتوسط» و«الميت». وسوف يتم استغلال الطاقة الكهربائية المتولّدة لإنشاء مجمع صناعي كبير لاستغلال الثروات المعدنية من البحر الميت. ولقد زار فريق استشاري دولي المنطقة مرات عدة وأجرى دراسات ميدانية حول القناة.

ز ـ تحويل «الجولان» إلى منطقة صناعية

هناك أفكار اسرائيلية حول تحويل هضبة الجولان إلى «منطقة صناعية» تضم صناعات تصديرية ذات تقانات (تكنولوجيات) متقدمة، بهدف خلق مصالح اقتصادية مشتركة لسوريا واسرائيل. وضمن تلك الأفكار، يتم طرح مسألة تأجير أراضي الجولان لشركات استثمارية دولية، بدلاً من استئجارها من قبل اسرائيل، على أن تدفع تلك الشركات الدولية عائداً مالياً لكل من سوريا واسرائيل وفقاً لنسب متفق عليها سلفاً[24]. ويشير مقال نشر في جريدة **دافار** الاسرائيلية بتاريخ ١٨/١/١٩٩٣ إلى أنه «عندما تكون هناك مصلحة اقتصادية مربحة، يكون السلام واقعياً فقط، ولا تكون للملكية الرسمية للأرض أي معنى»[25].

ح ـ البنك الاقليمي للشرق الأوسط

كرر وزير خارجية اسرائيل شيمون بيريز الدعوة مراراً إلى انشاء ما يسمى «البنك

---

(٢٢) انظر: Clawson and Rosen, *The Economic Consequences for Peace, for Israel, the Palestinians and Jordan*, p. 51.

(٢٣) انظر: محمود رياض، «أنابيب السلام التركية وعلاقتها باسرائيل،» **الحياة**، ١٩٩١/٩/١٠.

(٢٤) نيسيم شيرم، تسفي كهانا ويوسي شيغل، «خلق مصالح اقتصادية مشتركة لسورية واسرائيل في هضبة الجولان فرصة لحل الخلافات السياسية،» **دافار**، ١٩٩٣/١/١٨. نقلاً عن: **القدس العربي**.

(٢٥) المصدر نفسه.

الاقليمي للشرق الأوسط» لتدوير الأموال الخليجية والأوروبية لتمويل المشروعات الاقليمية المشتركة، باعتباره آلية تمويلية ضرورية للاقتصاد السياسي للسلام. ويهدف شيمون بيريز من هذا المقترح إلى استفادة اسرائيل من جانب من الأموال الخليجية لتمويل مشروعات تهم الاقتصاد الاسرائيلي في الاطار الشرق أوسطي الجديد. وقد ذكر بيريز أن مثل هذا البنك (أو الصندوق) ممكن أن ينشأ إذا وافقت الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة على تخصيص دولار واحد من سعر كل برميل نفط لأغراض تطوير منطقة الشرق الأوسط، إذ ذاك ستتوافر في هذا الصندوق ثمانية مليارات دولار سنوياً. وسيكون هذا بمثابة «مشروع مارشال» ذاتي لإنقاذ منطقة الشرق الأوسط من التدهور الاقتصادي[٢٦].

ط ـ جامعة الشرق الأوسط

من بين مشروعات الربط الاقليمي ضمن الترتيبات «الشرق أوسطية» الجديدة، إنشاء جامعة تسمّى «جامعة الشرق الأوسط» يتم انشاؤها في مصر لتكوين نخبة مهنية جديدة تلائم تطورات الرؤية الشرق أوسطية الجديدة. والمشروع هو قيد التنفيذ حالياً، وتتكون نواة هذه الجامعة من ثلاث كليات (أو فروع مهنية) هي: القانون، ادارة الأعمال، الزراعة. وهي جامعة خاصة ذات علاقة بجامعات أوروبية وأمريكية حسب فروع التخصص. ولعل اختيار الفروع التخصصية التي تشكّل «نواة الجامعة» هو اختيار له دلالة هامة، إذ إن تكوين كوادر ونخبات مهنية مؤهلة في فروع الادارة، والقانون، والعلوم الزراعية له علاقة بأولويات التخصصات التي لها احتياجات ملحّة في المراحل الأولى لتشغيل الترتيبات «الشرق أوسطية الجديدة».

ثالثاً: توزيع مكاسب السلام

يرى أنصار «الاقتصاد الشرق أوسطي الجديد» أن هناك مكاسب اقتصادية هامة سوف تتولد في ظل الترتيبات الجديدة، وأن بعضاً من تلك المكاسب سوف يتوزع على عدد من البلدان العربية التي سوف تندرج في اطار الترتيبات الاقتصادية الجديدة. ورغم غموض وعمومية الحديث حول «مكاسب السلام» من زاوية الرفاه الاقتصادي لشعوب المنطقة، فإن الشيء المؤكد أنه سوف تنجم عن الترتيبات الاقتصادية الجديدة عمليات واسعة لإعادة هيكلة تقسيم العمل في ما بين بلدان المنطقة، من ناحية، وفي ما بين الاقتصاد الاسرائيلي والاقتصادات العربية، من ناحية أخرى.

وفي الجانب الآخر، يحذّر عدد من الكتاب والمحللين، من أن معظم المكاسب المترتبة على النظام الاقتصادي «الشرق أوسطي الجديد» سوف يذهب إلى الاقتصاد الاسرائيلي، نظراً إلى أن الترتيبات الاقتصادية الجديدة سوف تساعد الاقتصاد الاسرائيلي على الاستغلال الأمثل

(٢٦) انظر: بيريز، «عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة،» ص ١٠٩.

لموارده الاقتصادية والتقنية. فمن المعروف أن الاقتصاد الاسرائيلي يعتمد اعتماداً كبيراً على المبادلات الخارجية: استيراد الخامات والسلع الوسيطة (تمثل نحو نصف الواردات الاسرائيلية)، وتصدير السلع الصناعية (تمثل نحو ثلثي الصادرات الاسرائيلية)[٢٧]. وفي ظل الترتيبات الاقتصادية الجديدة، يمكن أن يتحوّل العديد من البلدان العربية إلى بلدان مصدّرة للخامات والمكوّنات لتغذية الصناعات الاسرائيلية من خلال ما يسمى تعاقدات التبادل التجاري في ما بين الصناعات (Intra-Industry Trade)، مما يعمّق مفعول النمو «غير المتكافىء» بين الاقتصاد الاسرائيلي وبقية الاقتصادات العربية. وكمثال لهذا النموذج الجديد لتقسيم العمل، يطرح بعض الاقتصاديين الاسرائيليين فكرة أن تتخصص مصر في انتاج غزل القطن وعمليات تفصيل الملابس الجاهزة (وغيرها من الأنشطة كثيفة العمالة)، بينما تتخصص اسرائيل في الأنشطة المتقدمة في صناعة الغزل والنسيج مثل: التصميم والطباعة والتسويق[٢٨].

ومن ناحية أخرى، تشير التقارير الرسمية الاسرائيلية إلى أن الاقتصاد الاسرائيلي سوف يستوعب نحو مليون مهاجر من الجمهوريات السوفياتية السابقة خلال النصف الأول من التسعينيات، مما سوف يرفع من مستوى التركيب المهاري (Skill Structure) لقوة العمل الاسرائيلية، نظراً إلى أن نحو ٤٠ بالمئة من المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩٠ كانوا من ذوي الكفاءات العالية والتدريب التقني المتقدم، في الوقت الذي كانت تبلغ فيه نسبة هؤلاء (ذوي الكفاءات التقنية العالية) عشرة في المئة فقط من قوة العمل الاسرائيلية[٢٩]. ولكي يتم الاستغلال الأمثل لهذا الفيض الهائل من المهارات التقنية، يشير العديد من الدراسات الاسرائيلية إلى ضرورة التوجه نحو تطوير الصناعات التصديرية ذات التقنية العالية (High-tech)، وأن رفع المقاطعة الاقتصادية المباشرة عن السلع الاسرائيلية في البلدان العربية سوف يفتح أسواقاً جديدة واسعة للصادرات الصناعية الاسرائيلية في البلدان العربية[٣٠]، في الوقت الذي تشتد فيه المنافسة مع البلدان حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا والباسفيكي في الأسواق الأمريكية والأوروبية، تلك الأسواق التي كانت تتوجه إليها تقليدياً الصادرات الصناعية الاسرائيلية.

ويقوم الرهان الاسرائيلي على أن فتح الأسواق العربية أمام الصادرات الصناعية الاسرائيلية سوف يساعد بدوره على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى اسرائيل للاستفادة من

---

(٢٧) انظر: Clawson and Rosen, *The Economic Consequences for Peace, for Israel, the Palestinians and Jordan,* p. 13.

(٢٨) انظر: Seev Hirsch, «Trade Regimes in the Middle East,» in: G. Fishelson, ed., *Economic Cooperation in the Middle East* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1989).

(٢٩) انظر: Clawson and Rosen, Ibid., p. 6.

(٣٠) كما جاء في دراسة حديثة لاقتصادي اسرائيلي بارز: «Israel will surely find it easier to employ productively its newly acquired human capital if the neighboring markets are open to it». انظر: Nadav Halevi, «Economic Implications of Peace: The Israeli Perspective,» in: S. Fischer, D. Rodrik and E. Tuma, eds., *The Economics of Middle East Peace* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1993).

موقعها كمحطة لتصدير السلع الصناعية «العالية التقنية» لأسواق المنطقة العربية بتكاليف نقل شديدة الانخفاض. ويؤكد ذلك استطلاع قامت به مؤسسة (CRB) لدى عدد من الشركات الدولية النشاط العاملة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. إذ أشارت نتائج هذا الاستطلاع إلى أن الشركات الدولية العاملة في صناعات المنسوجات والأغذية والمنتجات الكيماوية الخفيفة (المنظفات) سوف تتجه باستثماراتها نحو مصر، بينما الشركات الدولية العاملة في مجال الصناعات «عالية التقنية» التي تبحث عن يد عاملة عالية المهارة وتسهيلات لتطوير البحوث (RSD) سوف تتجه باستثماراتها نحو اسرائيل[٣١].

ومن الملفت للنظر في نتائج هذا الاستطلاع أن معظم الشركات الدولية التي تمّ استطلاع رأيها بخصوص عملياتها المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط بعد إقرار السلام، قد أشار إلى توسيع «حجم السوق» لمنتجاتها (٦٣ بالمئة من مجموع الشركات) هو العامل والحافز الرئيسي وراء عملياتها الاستثمارية أو التوزيعية المستقبلية في المنطقة[٣٢]. كذلك أقرت الفروع الاسرائيلية لشركات دولية أمريكية بأن النفاذ إلى الأسواق النهائية للمستهلك العربي، سيكون الدافع الرئيسي (٧٥ بالمئة) من توسيع عملياتها المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط[٣٣].

ولإعطاء فكرة مبدئية عن توزيع «مكاسب التجارة» (Gains from Trade) بين اسرائيل والاقتصادات العربية الأخرى في اطار السوق الشرق أوسطية «المقترحة»، تشير دراسة حديثة للمفوضية الأوروبية عن تنمية التبادل التجاري في اطار منطقة حرة للتجارة تجمع بين مصر، وسوريا، والأردن، ولبنان، والكيان الفلسطيني الوليد، واسرائيل، إلى أن حجم الصادرات المجمّعة لتلك البلدان سيكون حوالى ٣٠ بليون دولار عام ٢٠١٠، تكون حصة اسرائيل منها ٥٠ بالمئة[٣٤].

وعلى الصعيد التقاني (التكنولوجي) والتقني، تستعد اسرائيل لجني مكاسب الاقتصاد السياسي للسلام على صعيد منطقة الشرق الأوسط. إذ تمّ الاتفاق على إقامة «مؤسسة للعلم والتكنولوجيا» بين أمريكا واسرائيل، وهو اتفاق له دلالة سياسية لا تخطئها العين في هذا التوقيت بالذات. إذ إن هذا الاتفاق يشكّل «سبيل ضمان استمرار التفوق النوعي لاسرائيل «تكنولوجياً» في المنطقة على نحو يلائم الظروف الجديدة.. ظروف تتحقق فيها الهيمنة لمن هو أكثر قدرة على توفير سلع أفضل في سوق شرق أوسطية مشتركة»[٣٥].

---

(٣١) انظر: Dan K. Singer Associates, «Multinational Cooperation Survey of New Middle East Peace Scenario,» (Report of the C.R.B. Foundation, April 1990), p. 23.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٣٤) انظر: Eberhard Rhein, *Future Cooperation Between the Mashrak Countries and Israel in the Trade Field: Blue Print for the Early 21st Century* (Brussels: Under Publication, [1993]).

(٣٥) محمد سيد أحمد، «جاء وقت القرارات المصرية بشأن مستقبل الشرق الأوسط،» **الأهرام**، ١٩٩٣/٣/٢٥.

رابعاً: حول تقييم «مكاسب السلام» من المنظور العربي

قد يرى البعض أن هناك ثمة مبالغة في أهمية الدور الاسرائيلي ومخاطر «الهيمنة الاسرائيلية» في ظل الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة، وأن معظم المخاطر والمحاذير تستند إلى رؤية ستاتيكية للواقع المتخلّف الراهن للاقتصادات العربية. . . وأن المستقبل يحمل امكانات لتطوير أوضاع الاقتصادات العربية وزيادة مقدرتها التنافسية. وكنموذج جيد لتلك الكتابات، نشير إلى دراسة فهد الفانك عن «الأبعاد الاقتصادية للحل السلمي» إذ يرى الفانك أنه في حالة التوصّل إلى الحل السلمي «المقبول»، فإن اسرائيل سوف تصبح إحدى الدول الأجنبية التي يمكنها تصدير سلعها إلى الأسواق العربية على قدم المساواة مع المصنوعات الأجنبية الأخرى، كما تستطيع أن تقيم استثماراتها في البلدان العربية، شأنها في ذلك شأن أية دولة أجنبية أخرى[٣٦]. ورغم ذلك، فإن الباحث يعتقد: «أن المخاطر على الجانب العربي مبالغ فيها جداً، وأن المزايا المتوقعة على الجانب الاسرائيلي مبالغ فيها أيضاً»[٣٧].

وفي محاولة لتفنيد المبالغات السائدة في معظم الكتابات الاقتصادية العربية المتداولة، ركّز الباحث على أهم المخاطر التي تحيط بعملية توزيع «مكاسب السلام» بين العرب واسرائيل في حالة الوصول إلى «تسوية»:

١ - حول مخاطر قيام اسرائيل بدور «الوسيط المالي» بين المنطقة العربية، من جهة، وبلدان العالم الرأسمالي المتقدم، من جهة أخرى، يرى الباحث: «أن قيام اسرائيل بدور الوسيط المالي بين المنطقة العربية والعالم الرأسمالي هو احتمال غير وارد، لأن الجسور مفتوحة بين المنطقة العربية والعالم الرأسمالي. . . ولا تستطيع اسرائيل تقديم أية خدمة حقيقية في مجال الوساطة المالية بين الأسواق العربية والأسواق العالمية، لأن العلاقة المباشرة قائمة وسهلة»[٣٨].

٢ - بخصوص مخاطر تهديد الصناعات الناشئة في بلدان كمصر وسوريا والعراق والجزائر والمغرب، يرى الباحث: «أن الصناعة العربية تتعرض أصلاً للمنافسة من الصناعات الأوروبية والأمريكية وصناعات الشرق الأقصى (سواء كان منشأها اليابان أو تايوان أو سنغافورا أو كوريا أو هونغ كونغ)، وكلها أقوى وأكثر كفاءة من الصناعة الاسرائيلية»[٣٩]. ثم يستدرك الباحث ليضيف: «وإذا افترضنا جدلاً أن الصناعة الاسرائيلية قادرة على تقديم جودة أعلى وسعر أرخص من الصناعات العالمية، فإن الاقتصادات العربية ستستفيد من استيرادها من اسرائيل»[٤٠].

٣ - وحول مخاطر الدور القابض الذي يمكن أن تلعبه اسرائيل في السيطرة على طرق المواصلات ومسارات «التجارة البينية العربية» بحكم موقعها الجغرافي، حيث إن ميناءي حيفا

---

(٣٦) انظر: فهد الفانك، «الأبعاد الاقتصادية للحل السلمي،» ورقة غير منشورة قدّمت إلى: النتائج الاقليمية للتسوية السلمية في الشرق الأوسط، منتدى الفكر العربي، عمّان، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، ص ٨.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٧.

وأشدود يشكلان منفذين على البحر الأبيض المتوسط بالنسبة إلى الأردن وبلدان الخليج، كما أن الاتصال الجغرافي والبري بين مصر وبقية بلدان المشرق سوف يتم عبر اسرائيل، يرد الباحث: «بأن العرب لا يرغبون في استمرار اسرائيل حاجزاً بين مصر وكل من الأردن والسعودية، والأردنيون لا يرغبون في حرمانهم من استخدام ميناء قريب على البحر الأبيض، فقد كانت حيفا ميناءهم حتى عام ١٩٤٨»[٤١].

٤ ـ وحول مقولة «التفوق التكنولوجي الاسرائيلي»، يعترف الباحث بأنه حقيقة واقعة، ولكنه يقلّل من مخاطره، إذ إنه في تقديره: «أن تأثيره في وقت الحرب لفرض سيطرة اسرائيل أشد من تأثيره في وقت السلم، وفي جميع الحالات فإن التقانة (التكنولوجيا) الأوروبية واليابانية والأمريكية تتفوق على التقانة (التكنولوجيا) الاسرائيلية، ولن يختار العرب تقانة (تكنولوجيا) معينة إلاّ لأنها تخدم مصالحهم أكثر من غيرها»[٤٢].

٥ ـ وبخصوص فتح أسواق عربية مجاورة ذات قوة شرائية عالية من شأنه أن يعطي الاقتصاد الاسرائيلي دفعة قوية، يشير الباحث إلى «أننا ننطلق في تحليلنا من حقيقة أن انفتاح اقتصادين على بعضهما يفيد كلاً منهما بدرجات مختلفة»[٤٣].

ويلاحظ أن الباحث قد عالج موضوع المخاطر والمنافع في حالة التسوية السلمية، من زاوية اقتصادوية تجريدية، معالجة لم تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التاريخية والنفسية والثقافية للصراع العربي ـ الاسرائيلي. إذ إن القضية ليست حساباً للمكاسب والأعباء (Cost-Benefit Analysis) بالمعنى الاقتصادي الضيّق والمجرد. فإسرائيل ليست «مجرد دولة أجنبية أخرى» تقوم بتصدير سلعها إلى بقية البلدان العربية، وانها سوف تقوم باستثمارات في البلدان العربية، شأنها في ذلك شأن أية دولة أجنبية أخرى، بل هي دولة «ذات مشروع». كما ان هناك أبعاداً حضارية ونفسية هامة للصراع العربي ـ الاسرائيلي في ظل السلام، كما هي في ظل الحرب. ومعالجة الأمور على هذه الدرجة العالية من التجريد على النحو الذي جاء في دراسة الفانك، لا يسمح بفهم «خصوصية وديناميةِ اسرائيل» كامتداد للمراكز الاقتصادية والمالية في العالم الرأسمالي المتقدم في قلب المنطقة العربية، بكل ما يحمله ذلك من قيم ومفاهيم ومؤسسات وآليات للهيمنة وللسيطرة. فاسرائيل لن تكون ـ في حالة السلم ـ مجرد «دولة جوار»، ذات نشأة ونسيج طبيعي، مثلها في ذلك مثل أية دولة جوار في حالة نزاع طويل ومزمن مع دولة أخرى (حالة الهند وباكستان، كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية)، بل هناك حساسيات وتعقيدات تاريخية واستراتيجية وثقافية ونفسية، تجعل التحليل الاقتصادي المجرد و«البارد» على النحو الذي جاء في دراسة الفانك لا يلمس سوى الذي أوضحناه من قراءة الوثائق والتصورات الاستراتيجية الصادرة عن كتّاب ومراكز أبحاث تحاول انضاج عناصر «الفكر الصهيوني» في مرحلة ما بعد التسوية.

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٨.
(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٩.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٣.

ولكي يكون التحليل شاملاً وثاقباً في ظل التحديات التي يفرضها «الاقتصاد السياسي للسلام»، يجب أن تتم مناقشة العلاقات والترتيبات الاقتصادية الاقليمية (والرباعية والثلاثية والثنائية) الجديدة، ليس فقط من زاوية «المردود الاقتصادي البحت» في حالة ما أمكن حصره أو عزله، بل أيضاً ـ وبشكل أساسي ـ من زاوية «المردود السياسي والاستراتيجي» الذي سوف يعود على العرب من تلك الترتيبات والتشابكات الاقتصادية الجديدة، ومدى تأثير ذلك في النهوض المستقبلي والحضاري للعرب. إذ إن ميزان «الخسارة أو الربح» هو في نهاية الأمر، ميزان للخسارة والربح «السياسي والاستراتيجي»، وليس مجرد الخسارة أو الربح بالمفهوم «الاقتصادي» الذي يتبناه التجار في الأسواق. وهكذا فإن مفهوم «الرفاه» الذي يجب أن يتبناه أي تحليل يحرص على المستقبل الحضاري الفاعل للعرب، يجب ألا يرتكن إلى مفهوم «الرفاه المادي» فقط، بل يجب أن يأخذ أيضاً بعين الاعتبار المكوّنات المعنوية والاستراتيجية لنهوض الشعوب والأمم.

إن مثل هذا التحليل «المتعدّد المتغيرات» هو تحليل واجب وضروري، لأنه التحليل الوحيد الذي يرقى إلى مستوى الفكر الصهيوني، حيث نجد تداخلاً وتشابكاً قوياً بين ما هو «اقتصادي» و «سياسي» و «استراتيجي» أو «أمني»[44]. فمخاطر «الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية الاسرائيلية» ليست مجرد وهم من صنع خيال بعض الباحثين والسياسيين العرب، بل هناك مؤشرات هامة وقوية في هذا الاتجاه، نجمل أهمها في ما يلي:

أ ـ بلغ نصيب **الصناعات الالكترونية** في بنية الانتاج الصناعي الاسرائيلي نحو ٨١,٥ بالمئة عند منتصف الثمانينيات[45].

ب ـ تطوير قوى الانتاج في الاقتصاد الاسرائيلي يتوقفعلى تصريف «فائض الانتاج» في السلع الزراعية والصناعية في الأسواق العربية، في ظل المشاكل والعقبات المتزايدة التي تواجهها الصادرات الاسرائيلية في الأسواق الأوروبية والأمريكية[46].

ج ـ استخدام الشركات دولية النشاط (INCs) اسرائيل كنقطة انطلاق وكمحطة أساسية للأنشطة الانتاجية والتوزيعية، في اطار «السوق الشرق أوسطية الجديدة» ذات الطاقة الاستيعابية الواسعة.

د ـ تكريس الموقع المتخلّف للاقتصادات العربية في اطار التقسيم الدولي والاقليمي للعمل، من خلال إعادة توزيع الأنشطة الصناعية والخدمية بين اسرائيل، من ناحية، وبقية

---

(٤٤) انظر: نور الدين وفوزي، «مسارات التفاعلات الاقتصادية المترتبة على التسوية السلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي،» ص ٢١.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٤٦) تشمل قائمة الصادرات السلعية الاسرائيلية المرشحة لغزو الأسواق العربية في حالة إقرار «التسوية»: الخضراوات، سلع غذائية مصنعة، معلبات، حلوى، معدات زراعية، سخانات شمسية، أجهزة اتصال، برامج الكمبيوتر. انظر: الملحق الاقتصادي لجريدة: **معاريف، ٢٩/١٠/١٩٩١**.

الاقتصادات العربية، من ناحية أخرى، بما في ذلك نقل بعض الصناعات وخطوط الانتاج المتقادمة من اسرائيل إلى الاقتصادات العربية(٤٧).

وعندما سئل حاييم بن شحار ـ كبير مصممي مشروعات التعاون الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط ـ عن إمكانية أن تتحول اسرائيل إلى «هونغ كونغ» المنطقة، أجاب بلا تردد: «إن هذا أمر لا شك فيه»(٤٨).

خلاصة القول هنا، إنه توجد دائماً الأبعاد «الاستراتيجية» التي تتداخل مع الأبعاد «الاقتصادية». وبهذا الصدد، يشير المؤرخ المعروف بول كيندي (Paul Kennedy) إلى التداخل والتكامل الهام بين السياسات الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية في حالة بريطانيا خلال القرن الثامن عشر، لتأكيد وتعزيز الهيمنة الاقتصادية والسياسية والبريطانية على الاقتصاد العالمي في ظل ضعف الاقتصادات المنافسة والتفوق المطلق للأساطيل البحرية البريطانية(٤٩). إن تلك المشابهة التاريخية ليست بعيدة تماماً عما قد نشهده غداً في منطقتنا العربية، مع مراعاة فروق العصر والتوقيت. إذ إن «السلام» بالنسبة إلى اسرائيل هو مواصلة الحرب بأشكال أخرى وفي جبهات عدة: اقتصادية ومالية وتقانية (تكنولوجية) وثقافية، إنه جزء من استراتيجية متكاملة الأركان.

وكما سبق أن ذكرنا، إن غياب «البعد الاستراتيجي» يؤدي إلى أخطاء فادحة في التحليل، ولا سيما في مجال تقييم «المكاسب» و«الخسائر». إذ إنه من بين الخسائر الاقتصادية «ذات الطبيعة الاستراتيجية» المترتبة على الترتيبات الاقتصادية الجديدة للنظام «الشرق أوسطي» هو تقويض فرص النمو المستقل والتكاملي للاقتصادات العربية، نتيجة «الاختراق الاسرائيلي» لتلك الاقتصادات. إذ إنه، في ظل الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية» الجديدة، والتوزيع غير المتكافىء لـ «مكاسب السلام»، قد تصبح اسرائيل هي **المركز** ومحطة الضخ الرئيسية، وبقية البلدان العربية هي **الأطراف** في غياب نظام عربي جماعي يحافظ على الحد الأدنى من شروط التنمية المستقلة والمتوازنة. هذا، ناهيك عن الخسائر السياسية الجمّة الناجمة عن تفكيك النظام العربي وتصفية نظام أمنه الجماعي.

ومن ناحية أخرى، ركّز بعض الدراسات الحديثة على ما يسمى «مخصص السلام» (Peace Dividend)، أي على أهمية المكاسب المترتبة على تخفيض حجم الانفاق العسكري في البلدان العربية في أعقاب التوصل إلى «اتفاقات سلام» مع اسرائيل. إذ إن مثل تلك الاتفاقات سوف تؤدي إلى تحرير بعض الموارد الاقتصادية والمالية والبشرية، وكذا جزء هام

---

(٤٧) نور الدين وفوزي، المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٤٨) انظر: بن شحار، «اقتصاد في خدمة السلام».

(٤٩) «British Financial and strategic policies complemented each other... there was no inherent contradiction between the aims of the *financial arm* and of the *fighting arm* of the country: they were mutually supporting organs of the British grand strategy».
انظر: Paul Kennedy, *Strategy and Diplomacy, 1870-1945* (London: Fontana Press, 1984), p. 89.

من الناتج المحلي الاجمالي، المخصص للمجهودات العسكرية، وتحويلها من مجالات الانفاق العسكري إلى استثمارات انتاجية مدنية. ورغم الجاذبية النظرية لهذا الجانب من «مكاسب السلام»، حيث يشكّل الانفاق العسكري لدول المواجهة نحو ١٥ بالمئة من مجمل الدخل القومي، وانه في حالة الاستفادة بـ ٥٠ بالمئة من هذا الانفاق لأغراض الاستثمار المنتج يمكن أن يساعد على رفع معدلات النمو الاقتصادي السنوي بنحو ١,٢٥ ـ ١,٦٧ بالمئة[٥٠]، فإن العديد من الشكوك تحيط بإمكانية تخفيض كبير وملموس لحجم الإنفاق العسكري في المنطقة. إذ يشير جون واتربري إلى أن مستويات التسلح وسباقاته في المنطقة لا يحدّدها الصراع العربي ـ الاسرائيلي فقط، نظراً إلى المصادر المتعددة للصراعات والتهديدات الكامنة في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يجعل تجار وسماسرة السلاح يستثمرون تلك الأوضاع من أجل بيع مزيد من الأسلحة والمعدات والتقنيات العسكرية المتطورة لبلدان المنطقة العربية[٥١]. كما أكد ذلك مايكل برونو (Michael Bruno) ـ الاقتصادي الاسرائيلي الذائع الصيت وكبير اقتصاديي البنك الدولي ـ في مداخلة له في ندوة علمية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، وحذر من أن الإنفاق العسكري سوف يتجه إلى الاستثمار في نظم الإنذار المعقدة وباهظة التكاليف[٥٢].

على أية حال، هناك مغالاة كبيرة في تقدير «مخصص السلام» الناتج من عقد اتفاقات سلام مع اسرائيل، وأثر ذلك في إعادة تخصيص الموارد ورفع معدلات النمو لبلدان المنطقة. إذ يظل الحديث على درجة عالية من العمومية، أقرب ما تكون إلى «اليوتوبيا» و «الخيال العلمي» منها إلى «الحقيقة»، حيث يتم التجريد من معاملات رأس المال الحدي المرتفعة التي تتجاوز الفروض المتفائلة التي يجري اختيارها (معامل رأس المال الحدي = ٣ أو ٤)، ومن التوزيع القطاعي للاستثمارات، والعقبات المؤسسية، ونوعية السلوك الاستثماري للقطاع الخاص للوصول إلى معدلات النمو المنشودة في المنطقة العربية. والمجال لا يتسع هنا للدخول في مزيد من التفاصيل الفنية في هذا المجال.

خامساً: مَنْ سيوظّف مَنْ؟!

لعله اتضح من ثنايا التحليل الذي جاء في الأقسام السابقة صورة ومعالم النظام الاقتصادي «الشرق أوسطي» و «الترتيبات الاقتصادية الاقليمية»، حيث «التصميمات» (Blue Prints) جاهزة والرؤية متكاملة، ولم يبق سوى بدء التشغيل والتنفيذ. وكما أوضحنا فإن الهدف من كل هذه الترتيبات هو خلق سلسلة من التشابكات والتفاعلات التجارية والمالية والانتاجية والتقانية (التكنولوجية) بين الاقتصاد الاسرائيلي والاقتصادات العربية.

---

(٥٠) انظر دراسة سعيد النجار ومحمد العريان: «The Economic Implications of a Comprehensive Peace in the Middle East,» in: Fischer, Rodik and Tuma, eds., *The Economics of Middle East Peace*, pp. 205-226.

(٥١) انظر تعليقات جون واتربري، في: المصدر نفسه، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٨.

(٥٢) انظر تعليقات مايكل برونو، في: المصدر نفسه، ص ٣٤٥.

وضمن هذا السياق، يرى بعض المفكرين (من أمثال محمد سيد أحمد) «أن التداخل بين «المنطلق القومي العربي» و«الشرق أوسطية» لم يعد منه مفر، ويتمثّل التحدي في أيهما أقدر على توظيف الآخر؟!»[٥٣]. هذا السؤال المركزي والمصيري في آن واحد يحتاج إلى عناصر إجابات أوليّة هي بطبيعتها «إجابات مشروطة» بالمشاهد الاحتمالية للأوضاع العربية خلال السنوات العشر القادمة. ولكن دون الولوج في صلب قضية «المشاهد الاحتمالية» التي سوف نفرد لها القسم التالي من هذه الدراسة، فإنه انطلاقاً من الأوضاع الاقتصادية والسياسية الراهنة للبلدان العربية، ومستوى تطور القوى الانتاجية والتركيب المهاري لقوة العمل، وعلاقات الشراكة الاستراتيجية بين اسرائيل والولايات المتحدة (راجع ملحق هذه الدراسة)، يمكن استخلاص بعض عناصر الإجابة عن هذا السؤال الهام، في ضوء المعطيات الموضوعية والعوامل المؤسسية والتنظيمية.

وفي تقديري، إنه في ظل تلك المعطيات الموضوعية والهياكل المؤسسية وأنماط السلطة التي تحكم الأوضاع العربية الراهنة، فإن المسألة لا تحتمل إجابات عدّة في الأجل المتوسط. فالسوق الشرق أوسطية، وما يترتب عليها من قيام منطقة للتبادل الحر، تتطلب عدداً من الشروط غير المتوافرة لتحقيق الرفاه وعدالة توزيع المكاسب بين الأطراف المشاركة في هذا النوع من السوق. إذ إن شرط نجاح «السوق الأوروبية المشتركة» كان يقتضي توافر عاملين أساسيين[٥٤]:

أ ـ وجود حد أدنى من التكافؤ بين درجات التطور الرأسمالي بين البلدان الستة المنشئة اتفاقية روما عام ١٩٥٧.

ب ـ وجود آلية تستطيع تلطيف وتهذيب الآثار السلبية للسوق في البلدان المتضررة. إذ إن الميزانية المشتركة لدول السوق الأوروبية المشتركة تخصص نحو ٦ بلايين دولار سنوياً لبلدان الجنوب الأوروبي وايرلندا للتخفيف من الآثار السلبية لانضمام تلك البلدان إلى ترتيبات السوق الأوروبية المشتركة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن نشوء أية سوق مشتركة ـ كما يلاحظ محمد محمود الامام ـ «هو نمط معين من العلاقات لدول يربطها واقع اجتماعي وحضاري واحد، وتصوّر معيّن للمستقبل. فأين اسرائيل من هذا كله؟!»[٥٥]. كما يشير أمين هويدي إلى حقيقة موضوعية هامة مفادها أن اسرائيل لا تمثل «سوقاً كبيرة» لكي تمتص جزءاً من الانتاج الزراعي أو الصناعي العربي، علاوة على أن البلدان العربية تمتلك الأرض الواسعة والمصادر المائية والأيدي العاملة الرخيصة و«فوائض الأموال» والنفط، فماذا سوف تقدم اسرائيل للاقتصادات العربية في مقابل ذلك؟[٥٦]. ولعل

---

(٥٣) انظر: محمد سيد أحمد، «القومية... والشرق أوسطية،» **الأهرام**، ١٩٩٣/٢/١٥.

(٥٤) انظر مداخلة فوزي منصور حول «السوق الشرق أوسطية،» **مجلة اليسار**، العدد ٤١ (تموز/ يوليو ١٩٩٣)، ص ١٥.

(٥٥) انظر مداخلة محمد محمود الامام حول «السوق الشرق أوسطية،» في: المصدر نفسه، ص ١٢.

(٥٦) انظر: أمين هويدي، «السوق الشرق أوسطية: التطبيع أم السلام أولاً،» **الأهرام**، ١٩٩٣/٥/٣٠.

هذه «المفارقة» البسيطة تحوي في ثناياها رداً على تساؤل «مَنْ سيوظّف مَنْ؟». فاسرائيل تمتلك في المقابل الخبرة التقانية (التكنولوجية) المتقدمة، والتفوّق النووي والمعلوماتي، والشراكة الاستراتيجية الاقتصادية والحضارية واللوجستية مع أمريكا والعالم الغربي عموماً، مما سوف يسمح لها باختراق الاقتصادات العربية والقضاء على «الخيط العربي المتصل»، وإعادة هيكلة تلك الاقتصادات في إطار نمط جديد لتقسيم العمل يعمّق «قانون النمو غير المتكافىء» ويزيد من عمليات «تدويل» الاقتصاد العربي وإلحاقه بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف، في غياب رؤية استراتيجية عربية وإرادة سياسية فاعلة.

وترتبط بكل تلك الترتيبات المستقبلية، التحركات المحمومة لدفع «عمليات الخصخصة» إلى أبعد مدى في معظم البلدان العربية، وفي هذا التوقيت بالذات، إذ إنها بمثابة تحضير للإطار المؤسسي اللازم لتدويل الوحدات الانتاجية والخدمية في الاقتصاد العربي، وتسهيل عمليات «التعاقد من الباطن»، وإعادة «قولبة» دور الاقتصادات العربية في ظل الاطار الجديد للتقسيم الاقليمي والدولي للعمل. وهكذا يرى بعض الاقتصاديين العرب - بحق - أن عمليات «الخصخصة» إنما تشكّل التمهيد والمدخل الضروري لإقامة السوق المشتركة «الشرق أوسطية»[٥٧].

إن ضعف البنية الصناعية والتنظيمية للرأسمالية العربية (والبرجوازيات العربية عموماً)، وغلبة **الطابع الخدمي والوساطي والسمساري** على النشاط الرأسمالي العربي، مقارنة بدرجة التطور للرأسمال الصناعي والمالي الاسرائيلي (واليهودي العالمي بصفة عامة)، يجعل «الرأسمالية العربية» مرشّحة - في أحسن الأحوال - لدور «الشريك الأصغر» (Junior Partner) في اطار السوق الشرق أوسطية والترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية الجديدة.

وقد عبّر شيمون بيريز بصراحة عن هذا المستقبل الذي ينتظر العرب في ظل الترتيبات الجديدة، عندما صرّح في كلمته أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ في التاسع من آذار/ مارس ١٩٩٣، أن على العرب «أن يفاضلوا بين كابوسين: **الكابوس الأول** هو بقاء الوضع كما هو (أي استمرار احتلال اسرائيل للأراضي العربية)، **والكابوس الثاني** هو السلام وما يتضمن من تنازلات وحلول وسط تشبه عملية بتر جراحية»[٥٨].

كما يرتبط بالمخططات والتصورات الجديدة لإقامة نظام «شرق أوسطي.. اقتصادي جديد»، تخفيض حجم الانفاق العسكري على القوات التقليدية في كل من مصر وسوريا والأردن بشكل ملموس، مما يعني تأكيد التفوق العسكري الاسرائيلي على سائر البلدان العربية (ولا سيما بلدان المواجهة)، في غياب أي اجراء لنزع السلاح النووي الاسرائيلي. إذ

---

(٥٧) انظر مداخلة فوزي منصور حول «مشروع السوق المشتركة الشرق أوسطية،» في: المؤتمر القومي العربي الرابع، بيروت، أيار/ مايو ١٩٩٣.

(٥٨) من النص غير المنشور لكلمة شيمون بيريز أمام أعضاء لجنتي الشؤون الخارجية والأمن ولجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية للبرلمان الأوروبي في ستراسبورغ، ٩ آذار/ مارس ١٩٩٣.

إن تخفيض الإنفاق العسكري على القوات والأسلحة التقليدية في كل من مصر وسوريا والأردن يجرّدها من مصدر القوة الوحيد الذي يحقق لها بعض التعادل (Parity) مع اسرائيل، بينما اسرائيل تعتمد في تفوقها العسكري على السلاح النووي والتفوق الجوي كأساس للردع الفعّال في نزاعاتها المسلحة مع العرب.

ولعل الخاسر الأكبر من كل هذه الترتيبات الجديدة للنظام الشرق أوسطي على الصعيد الاقتصادي العربي، هو لبنان الذي كان يمثل مركز الخدمات المالية والتقانية (التكنولوجية) والتسويقية في هذا المجال. وتسعى اسرائيل ـ في ظل التصورات والترتيبات الجديدة ـ إلى الحلول محل لبنان كمركز للنشاط المالي، وكنقطة ارتكاز للشركات الدولية للقيام بأنشطتها التطويرية والتسويقية في اطار السوق الشرق أوسطية الجديدة. فما يسمى «ربح السلام» (Peace Dividend) سوف يعود عائده الأكبر على اسرائيل في ظل الترتيبات التجارية والمالية الجديدة، ويكفينا أن نذكّر مرة أخرى بما جاء في الدراسة المستقبلية للمفوضية الأوروبية، بأن نصيب اسرائيل من الصادرات المجمعة للسوق الشرق أوسطية المزمع انشاؤها يصل إلى ٥٠ بالمئة من جملة ٣٠ بليون دولار سوف يجري تحقيقها عام ٢٠١٠.

إن المطلوب باختصار في ظل الترتيبات الجديدة، ليس «مقايضة الأرض بالسلام»، ولكن ـ على حد تعبير فوزي منصور ـ «مقايضة الجزء بالكل»[٥٩]، والخضوع لمعادلة جديدة لتقسيم العمل، لخّصها شيمون بيريز في حديث له عام ١٩٩١ على النحو التالي: إن المعادلة التي سوف تحكم «الشرق الأوسط الجديد» سوف تكون عناصرها كما يلي[٦٠]: النفط السعودي + الأيدي العاملة المصرية + المياه التركية + العقول الاسرائيلية.

وتكتسب تلك الترتيبات السياسية ـ الاقتصادية الجديدة مفهوماً أمنياً واضحاً، من وجهة النظر الاسرائيلية، إذ يشير شيمون بيريز إلى أنه: «من المستحيل التفكير فقط في الدفاع عن الحدود وإغفال ما يجري في الأماكن البعيدة. من غير المعقول أن يصلنا صاروخ من بعد ألف كيلومتر، بينما نشغل أنفسنا برسم حدود على بعد ثلاثين كيلومتراً من مركز وجودنا. **فالمطلوب اليوم ليس حدوداً قابلة للدفاع، بل أبعاداً قابلة للدفاع.** وبكلمات أخرى، علينا أن نبني شبكة من العلاقات السياسية يكون بمقدورها تغطية كل مواقع الخطر في شبكة العلاقات العسكرية المجردة»[٦١].

إن تلك النظرة الأمنية الجديدة تقوم على توظيف شبكة ومنظومة الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية الجديدة» لبناء تلك «الأبعاد» و«الأعماق» اللازمة للدفاع عن أمن وهيمنة اسرائيل في المنطقة العربية، دون الاقتصار على المفهوم الضيّق والقاصر القائم على الدفاع عن «الحدود الجغرافية» فقط. فالحدود الجديدة لإسرائيل ـ وفقاً لهذا المنطق ـ لن تكون حدوداً

---

(٥٩) مداخلة فوزي منصور حول «مشروع السوق المشتركة الشرق أوسطية،» في: المؤتمر القومي العربي الرابع، بيروت، أيار/ مايو ١٩٩٣.

(٦٠) حديث لشيمون بيريز لمجلة: *Expansion* (October 1991) كما جاء في مقال في جريدة *Le Monde,* 3/9/1993. انظر أيضاً: B. Avishai, «Israel's Future Brain Power High Technology and Peace,» *Harvard Business Review* (November-December 1991), pp. 50-64.

(٦١) بيريز، «عصر جديد لا يطيق المتخلفين ولا يغفر للجهلة،» ص ١٠٧.

جغرافية، بل ستكون أعماقاً اقتصادية وسياسية تضرب بجذورها في بلدان المنطقة المستويات الحكومية والمهنية والشعبية كافة. ذلك هو المفهوم الجديد لـ «الأمن الاسرائيلي» ـ «أمن الأعماق» ـ عن طريق السيطرة على مجريات الأمور السياسية والاقتصادية في محيط بلدان الجوار، إذ إن المفهوم التقليدي للأمن القائم على الدفاع عن الحدود الجغرافية، وتوسيع نطاق «الأحزمة الأمنية» كان يلائم مرحلة معينة في تاريخ «الدولة العبرية»، مرحلة تثبيت وفرض الوجود، وهي مرحلة ولّت وتجاوزتها الأحداث.

القسم الثاني
سيناريوهات المستقبل، وأشكال التحرّك العربي

في ظل الاختلال الراهن، والخطير، لموازين القوى بين العرب واسرائيل، يؤكد محمد السيد سعيد «أن المجتمع السياسي الاسرائيلي لن يوافق على تنازلات مرضية للعرب في مجال الأرض إلا إذا تلقى مكافأة أكبر في مقابلها على جانب القضايا الاقليمية، بما فيها ترتيبات الأمن والترتيبات الاقتصادية والوظيفية والسياسية»[٦٢]. بمعنى، أن تحقيق أفضل تسوية تتم من خلالها استعادة الأراضي المحتلة يؤدي ضمنياً **إلى نفي لذاتية النظام العربي**[٦٣] وخضوعه لشبكة الروابط الاقليمية الجديدة التي سوف يتم نسجها في ظل نظام شرق أوسطي جديد على النحو الذي سبق أن فصّلناه في القسم الأول من هذه الدراسة.

ولعل تصميم **اطارين** متوازيين للتفاوض العربي ـ الاسرائيلي في ظل صيغة مدريد، كان المقصود منه ربط التنازلات حول الانسحاب من الأراضي المحتلة في مسارات «التفاوض الثنائي» بانتزاع مكاسب وتنازلات من الجانب العربي حول الترتيبات الاقليمية «الشرق أوسطية» الجديدة في اطار مسار «المفاوضات متعددة الأطراف». إذ إن آلية «المفاوضات متعددة الأطراف» قد جرى تصميمها وتشغيلها لكي تفضي إلى إطار مؤسسي جديد يتجاوز «النظام العربي» المهترىء بمؤسساته وآلياته، ويُخضعه لشبكة جديدة من الروابط والنظم الوظيفية الفرعية التي تحتل اسرائيل في اطارها موقعاً متميزاً وقابضاً.

وفي ظل هذه التطورات الجديدة، ومع انحسار النظام العربي كرابطة سياسية جامعة وبنية اقتصادية متماسكة وكاستراتيجية للأمن الجماعي، يتحوّل العرب تدريجياً إلى «ظاهرة ثقافية» ليس لها تعبير سياسي واقتصادي متماسك. وبإيجاز «تنكمش وظائف النظام العربي، وتتحول

---

(٦٢) محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٢)، ص ٢١٠.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢١١.

طبيعته من «جماعة سياسية واقتصادية» إلى «جماعة ثقافية»»[٦٤]. ويساعد على ذلك تنافر وتناقض المصالح الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية والسياسية لمجموعات من الدول العربية: مجموعة مجلس التعاون الخليجي، العراق، سوريا ولبنان، ومصر، وفلسطين والأردن، بلدان الاتحاد المغاربي، مما يساعد على مزيد من التشتت والتدهور لمرتكزات النظام العربي الذي نشأ غداة الحرب العالمية الثانية، واكتسب قوة دفعه الكبرى في الخمسينيات والستينيات.

سادساً: المشاهد الاحتمالية للوضع العربي في الأجل المتوسط

إن «المشاهد الاحتمالية للمستقبل» (سيناريوهات المستقبل) ليست منحصرة في مشهد واحد، ويشير ناصيف حتي بهذا الصدد إلى أن «النظام العربي» يقف أمام ثلاثة مشاهد رئيسية:

الأول: مزيد من الانهيار وغياب أية بلورة لسياسة حد أدنى لهذا النظام.. وبالتالي يصبح طرفاً متلقياً، وليس طرفاً فاعلاً في النظام الشرق أوسطي الجديد.

الثاني: انتهاء «النظام العربي» في شكله الحالي وتفككه إلى أنظمة فرعية مندمجة في **أنظمة اقليمية**، تحتوي دولاً في المحيط العربي والمحيط غير العربي، مع إقامة نظام «شرق أوسطي» كإطار أوسع وأشمل لتلك الأنظمة الفرعية.

الثالث: إعادة إحياء للنظام العربي عبر بلورة قيادة لهذا النظام، تؤسس على بعض الأطراف الرئيسية الفاعلة، وتشكّل هذه القيادة قوة دفع للنظام. وذلك المشهد يقتضي وجود مجموعة من القواعد والتوجهات العامة التي تحدّد نمط الأولويات على صعيد التعاون الداخلي (العربي ـ العربي)، وكذا طبيعة العلاقات التي يمكن أن تنشأ مع (أو في مواجهة) «النظام الشرق أوسطي الجديد»[٦٥].

ولعل **المشهد الثاني** هو المشهد المطروح حالياً للتسويق فكرياً وسياسياً وتطبيقياً، كما تشير إليه وثائق ومداولات المحادثات المتعددة الأطراف على النحو السابق الإشارة إليه، حيث تلعب تركيا دوراً هاماً وقابضاً في قضايا المياه، واسرائيل دوراً هاماً وحاكماً في قضايا البيئة والتقانة (التكنولوجيا) والمبادلات التجارية، وتلعب ايران (بعد احداث تغيرات في طبيعة النظام الحالي) دوراً هاماً في الترتيبات الأمنية لمنطقة الخليج. وعملية تشكيل «النظم الفرعية» الجديدة تبدو واضحة المعالم من الآن، وخاصة ما يسمى تجمع المشرق الذي يضم مصر والسودان والأردن وسوريا ولبنان والكيان الفلسطيني الجديد (إذا كتبت له الولادة)، ويبدو أن

---

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٢١٥.

(٦٥) انظر: ناصيف حتي، «النظام الاقليمي العربي... إلى أين،» **الهلال** (شباط/ فبراير ١٩٩٣)، ص ٤١ ـ ٤٢.

العراق (ما بعد صدام) في تلك المخططات سوف يكون جزءاً من نظام فرعي اقتصادي وأمني آخر يشمل دول مجلس التعاون الخليجي وايران[٦٦].

سابعاً: سيناريوهات «الفك» و «إعادة التركيب»: الهندسة الجديدة للمنطقة العربية

لا شك أن هناك عدة سيناريوهات لـ «الفك» و «إعادة التركيب» لبلدان المنطقة العربية لكي تتلاءم مع متطلبات «النظام الشرق أوسطي الجديد». ولكل سيناريو من هذه السيناريوهات أبعاده وتداعياته الاقتصادية. وبصفة عامة تنهض الهندسة الجيو ـ اقتصادية الجديدة على عدد من المقومات والدعائم الأساسية:

١ ـ بناء «منظومات» و «مناطق» للتعاون الاقتصادي والأمني.

٢ ـ فصل بلدان «المشرق» عن بلدان المغرب العربي.

٣ ـ إعادة تعريف «المشرق» لكي يشمل مصر، ودمج «المشرق الجديد» مع اسرائيل في منظومة تعاون اقتصادي وأمني.

٤ ـ فصل «العراق» عن المشرق وبلدان الشام ودمجه في منظومة اقتصادية أمنية جديدة، تشمل بلدان الخليج، وربما ايران وجمهوريات اسلامية من آسيا الوسطى.

٥ ـ دمج بلدان المغرب العربي في «الفضاء الاقتصادي والأمني» لبلدان البحر الأبيض المتوسط.

٦ ـ عزل وتهميش السودان والصومال واليمن (بلدان الأطراف)، وضمها لنظم أمنية ومناطق اقتصادية خاصة بافريقيا والقرن الافريقي.

٧ ـ تحول «فلسطين» من **قاطرة** لحركة التحرر العربي إلى **معبر وجسر** لاسرائيل في الوطن العربي.

تلك بعض الخطوط العريضة والتوجهات التي تحكم عمليات إعادة رسم الخرائط الاقتصادية والسياسية والأحزمة الأمنية الجديدة في المنطقة العربية، وما يحيط بها من مناطق وتخوم. وهناك بلا شك «تنويعات» و «تفريعات» هامة على هذه الخطوط العريضة التي أشرنا إليها. ولكن دعونا نتأمل عن قرب بعض «السيناريوهات الجاهزة» والقابلة للتشغيل، وفقاً للمعادلات السياسية التي يفرضها الواقع الاقتصادي والاعتبارات الأمنية والتوازنات الاقليمية.

(٦٦) انظر في هذا الخصوص: Richard Dalton, *Winning Peace in the Gulf* (London: Royal Institute of International Affairs, 1992).

وفي ما يلي أهم سيناريوهات «إعادة التركيب» المطروحة عملياً على الساحة، وتعتبر جاهزة لبدء التشغيل:

أ ـ إقامة كونفدرالية تجمع فلسطين والأردن واسرائيل

ويستند هذا الشكل السياسي إلى نجاح مشروع اتحاد اقتصادي بين فلسطين والأردن واسرائيل، على غرار نموذج «اتحاد بلدان البينيلوكس» بين هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ السابق الاشارة إليه. وقد دعا الحزب الديمقراطي العربي في اسرائيل صراحة إلى هذا المشروع السياسي الاقتصادي في بيان صدر بتاريخ ١٩٩١/١/٢٦.

وهذا السيناريو ليس بعيداً عن التصورات التي يبشر ويعدّ لها حزب العمل في اسرائيل، بل قد لا نغالي إذا قلنا إن بذور مثل هذا السيناريو قد تمّ تضمينها عملياً في الاتفاق الأخير بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية حول «غزة وأريحا». إذ ينص «الملحق الثالث» و «الملحق الرابع» للاتفاق حول «بروتوكول التعاون الاسرائيلي ـ الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية» على:

١ ـ استغلال مشترك للنفط والغاز ومصادر الطاقة الأخرى.

٢ ـ تشكيل شركات فلسطينية ـ اسرائيلية للتعاون في المجال الصناعي.

٣ ـ إنشاء «مناطق تجارة حرّة» في قطاع غزة واسرائيل، مفتوحة أمام الجانبين.

٤ ـ وضع «برنامج اسرائيلي ـ فلسطيني ـ أردني مشترك» لتنسيق استثمار منطقة البحر الميت.

٥ ـ ربط الشبكات الكهربائية.

ومما يساعد على نجاح هذا السيناريو «حالة الدمج» الراهنة للاقتصاد الفلسطيني «المهمّش والمنهك»، وتبعيته الواقعية للاقتصاد الاسرائيلي. ويبدو لي أن تأجيل الحديث عن «الحل النهائي» لمستقبل الأراضي الفلسطينية عند نهاية فترة الحكم الذاتي هو مقصود لذاته، إذ إن الخيار الوحيد المطروح هو «مشروع الكونفدرالية الثلاثية»، دون المرور بمرحلة «الدولة الفلسطينية المستقلة» المرتبطة بالعمق الاستراتيجي العربي، لأن هذا «الخيار» يشكّل ـ في العرف والمنطق الصهيونيين ـ تهديداً لأمن اسرائيل. . . ولعل هذا ما يقصده بعض المحللين السياسيين بما يسمّونه «الغموض البنّاء» (Constructive Ambiguity) في بعض المقترحات والمراوغات الاسرائيلية.

ب ـ مجموعة «بلاد الشام»

يتم طرح هذا السيناريو على استحياء باعتباره سابقاً لأوانه، ولكنه سيناريو قابل للتشغيل في ظل معادلات سياسية جديدة، حيث من المقترح أن تشكّل بلدان «برّ الشام» منظومة اقتصادية وسياسية وأمنية قائمة بذاتها. ويستمد هذا السيناريو وجاهته ـ في رأي

مروّجيه ـ بالاستناد إلى عوامل عدّة، من بينها وحدة منطقة «برّ الشام» جغرافياً وجيولوجياً، كما ان وحدته الجغرافية التي سوف تشمل: فلسطين، الأردن، اسرائيل، سوريا، ولبنان تحتل موقعاً استراتيجياً هاماً يربط ما بين بلدان شرق حوض البحر المتوسط ومنطقة الخليج.

وبهذا الصدد، يشير السفير تحسين بشير إلى أن: «قيام مجتمع سياسي لبلاد الشام يوثق بين دوله ويساند بالتعارف والتفاهم مع مصر، الحكم والشعب والمصالح، يكون لبنة أساسية ورئيسية لبناء الصرح العربي الأكبر. إن دول وممالك بلاد الشام في حاجة إلى إحياء قوالب التماسك في ما بينها، مع احترامها للتمايز والتنوّع القديم والجديد»[٦٧].

وفي تقدير بعض المحللين، ان سيناريو «الكونفدرالية الثلاثية» بين الأردن وفلسطين واسرائيل يمثّل مدخلاً ضرورياً وتمهيدياً للوصول إلى سيناريو مجموعة «بلاد الشام» في وقت لاحق[٦٨]. ولعل أهم ملاحظة ترد على هذا السيناريو «الشامي» هي ربط بلدان الشام مستقبلاً بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي، وفصم «العراق» عن منطقة «برّ الشام» اقتصادياً وسياسياً وأمنياً، وبالتالي تصفية أي مشروع وحدوي بين سوريا والعراق، ومصر بالتبعية.

ج ـ سيناريو التكامل الاقتصادي بين «البلدان المغاربية» والدول المتوسطية

تواجه البلدان المغاربية ضغوطاً مكثفة لإحداث قدر كبير من الربط والتكامل مع الاقتصادات المتوسطية (صيغة: ١٢ + ٣)، إذ دعا وزير الاقتصاد التونسي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ إلى «استبدال المنافسة بالتكامل في المصالح والأدوار لضمان المصالح المشتركة طويلة المدى للبلدان المطلّة على حوض البحر الأبيض المتوسط». وتجري حالياً عملية تهيئة الاقتصادات المغاربية (لا سيما تونس والمغرب) لاستيعاب صدمة «التبادل التجاري الحر» مع البلدان المتوسطية، وأن يتم تطوير العلاقات لكي تتحوّل إلى عملية «شراكة كاملة في التنمية». وهكذا فإن عملية الاندماج التدريجي للاقتصادات المغاربية في فضاء اقتصادي جديد (هو «الفضاء المتوسطي») منفصم عن «الفضاء الاقتصادي العربي» تمثّل إضعافاً واضحاً للبنية التكاملية «تحت التأسيس» للاقتصاد العربي، وتكريس «فضاءات اقتصادية» مجزّأة ومخترقة في المشرق والمغرب، مما يجعل الحديث عن «اقتصاد عربي» في النصف الثاني من التسعينيات ضرباً من الوهم. وقد جاء في تقرير للمفوضية الأوروبية تمّ تقديمه إلى قمة برشلونة في حزيران/ يونيو ١٩٩٢: «إن مغرباً مهمّشاً سوف يكون مغرباً غير مستقر. وبذا فإن آفاق ارتباط طويلة المدى للاقتصاد المغاربي بالاقتصاد الأوروبي هو العملية الوحيدة التي تجعل اقتصادات هذه الدول تتجاوز تأخرها، ولا يمكن ذلك إلّا إذا استطاعت الأفكار المغاربية تجاوز منطق التعاون في التنمية الموروث عن السنوات الماضية إلى منطق الشراكة السياسية والاقتصادية».

---

(٦٧) انظر: تحسين محمد بشير، «بلاد الشام: التكامل العربي واقعاً ومصالح مشتركة،» الحياة، ١٩٩٣/٧/١٢.

(٦٨) انظر: ابراهيم الدقاق، «ملاحظات حول التوجهات التنموية العامة للاقتصاد الفلسطيني،» (القدس، أيار/ مايو ١٩٩١) (ورقة غير منشورة).

ووفقاً لهذا المنطق تراهن البلدان الأوروبية المتوسطية على وضع استراتيجية لتحصين أوروبا الموحّدة من الرياح التي قد تهبّ عليها من الجنوب.

ثامناً: سيناريوهات «المواجهة» العربية المحتملة

لعله من المسلّم به أن «التسوية» تتمّ في لحظة يعاني فيها العرب الضعف السياسي والعسكري والانهاك المعنوي. فبعد خروج مصر من دائرة الصراع العربي ـ الاسرائيلي بعد إبرام اتفاقية كامب دايفيد، وخروج لبنان منهكاً من حرب أهلية مدمِّرة امتدت ستة عشر عاماً، وتحطيم القدرات العسكرية للعراق واستباحة حدوده وأمنه، وحصار سوريا، وتنامي المشاعر المعادية للعروبة والفكرة العربية في بلدان الخليج، ليس هناك لحظة في التاريخ العربي المعاصر تماثل هذه اللحظة من حيث التحلل والضعف والهوان. بيد أن السؤال الذي يظل مطروحاً: هل توجد أية امكانات للمقاومة ووقف عمليات «الفك» و«إعادة التركيب»، وفقاً لقوالب ومنظومات معادية للمشروع الاستقلالي والتوحيدي العربي؟ وما هي حدود الحركة والمناورة في ظل بيئة دولية غير مواتية، وفي ظل انهيار «خطوط الدفاع» العربية الواحد بعد الآخر.

ويشبّه محمد السيد سعيد الوضع العربي الراهن، على الصعيد الاستراتيجي، تشبيهاً صادقاً بوضع «جيش خائر العزيمة، فقير التسليح، مقطوع الامدادات، ومحاصر جيداً، يقف موقف الدفاع في وادٍ منبسط ومفتوح أمام هجوم ثقيل مسلح جيداً، ومصمم حتى النهاية على سحق كل صور المقاومة، ويطرح اختياراً وحيداً: الاستسلام غير المشروط»[69]. ورغم ذلك، يظل هناك بعض الخيارات الاستراتيجية المحدودة المتاحة على صعيد النظم أو القوى الشعبية، يجملها الباحث في أربعة «خيارات استراتيجية»[70]:

أ ـ خيار المقاومة المتواصلة والشاملة

وهو الخيار الذي يدعو إليه «التيار الاسلامي الراديكالي» بصفة أساسية، ويشاركه في الرؤية قطاع هام من «التيار القومي». وتقوم استراتيجية هذا التيار على مقاومة التطبيع مع اسرائيل، وتصعيد «العملية الجهادية»، وفك الصلة الثقافية وتقليص الارتباط الاقتصادي والسياسي مع الغرب، الحليف الرئيس لدولة اسرائيل.

---

(٦٩) محمد السيد سعيد، «صور الأمن القومي العربي في بيئة دولية عاصفة،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر المحامين العرب، الدار البيضاء، أيار/ مايو ١٩٩٣.

(٧٠) المصدر نفسه. يجب الإشارة هنا، إلى أنه رغم قبولنا بالتصنيف الذي يقدّمه محمد السيد سعيد للخيارات الاستراتيجية الأربعة، ليس هناك تطابق كامل بالضرورة بين صياغته وصياغتنا الموجزة المضمون وأبعاد كل من هذه الاستراتيجيات الأربع.

ب ـ خيار التراجع التكتيكي بهدف تنظيم هجوم استراتيجي مضاد

ويقوم هذا التصور على أن الظرف الاقليمي والدولي الحالي غير مواتٍ لتنظيم مقاومة شاملة ومتواصلة للمشروع «الشرق أوسطي الجديد»، وأن المطلوب هو الانحناء الموقت للعاصفة بهدف تنظيم القوى العربية المشققة في انتظار لحظة تغيّر موازين القوى على الصعيد العالمي.

ولا شك أن هذه الرؤية تستند إلى الاحتمال القوي للانتقال من واقع القطبية الأحادية الأمريكية إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، تلعب فيه اليابان والصين وأوروبا الموحّدة أدواراً هامة ومتنامية على الصعيدين السياسي والاقتصادي. ولكن تلك الرؤية الاستراتيجية تصطدم بمشكلتين أساسيتين:

(١) حدود «التنازلات التكتيكية» المسموح بها، بما لا يضرّ بالمصالح والأهداف والاستراتيجيا في المدى البعيد، خلال فترة «الانحناء للعاصفة».

(٢) المدى الزمني الذي سوف يشهد هذا «التراجع التكتيكي»، ومدى المخاطر التي سوف تترتب على خلق وقائع ومصالح وروابط جديدة خلال فترة النكوص والتراجع التكتيكي، بما يفسد «الهدف الاستراتيجي» في نهاية المطاف.

ج ـ التراجع الاستراتيجي مع تحسين شروطه

وتلك الرؤية الاستراتيجية تحثّ على القبول «بالتسوية السلمية» للصراع العربي ـ الاسرائيلي، رغم شروطها المجحفة، والعمل على تحسين شروط تلك التسوية مع مرور الزمن ومع التغير التدريجي في موازين القوى الداخلية. وذلك يستدعي إعادة مراجعة الأهداف والغايات العربية بما يتلاءم مع ضعف القدرات العربية الراهنة على مستوى الحكم والشارع العربي، وبالتالي القبول بالاندماج في النظام العالمي الجديد ومحاولة تحسين موقع العرب تدريجياً في ما بعد. ويتبنى هذه الرؤية، في الأساس، تيار «الليبرالية الجديدة» في الوطن العربي الذي يرى أن مشروع الاستقلال القومي والوحدة العربية هو ضرب من الطموح المثالي الذي يصبح من المستحيل تحقيقه في عالم اليوم. وهذا الخيار الاستراتيجي يطابق الرؤية التي يطرحها أنصار المدرسة التي سبق أن أسميناها «مدرسة الواقعية الجديدة» في السياسة العربية[٧١].

د ـ فك الاشتباك الاستراتيجي والاحياء القومي الهادىء

ينص هذا التصور الاستراتيجي على مقولة مفادها: إن الصدام العنيف مع الامبريالية، في هذه الظروف يمثّل نوعاً من «الانتحار القومي»، الأمر الذي يقضي «بإنجاز قرار جماعي بفض

(٧١) انظر في هذا الخصوص: محمود عبد الفضيل، «السياسة والفكر العربي بين «الواقعية» و«الوقوعية» أو مدرسة الواقعية العربية الجديدة،» المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٧٣ (تموز/ يوليو ١٩٩٣).

الاشتباك ـ استراتيجياً ـ مع الامبريالية بهدف إنقاذ قدرات الأمة المدنية والعسكرية من التدمير»[٧٢]. ولكن يجب أن يرافق عملية «فك الاشتباك» هذه «بدء الانخراط في التحضير الداخلي لمرحلة نهوض مقبلة للمشروع القومي الاستقلالي في الوطن العربي»[٧٣]. إذ إن حجر الزاوية في هذه الرؤية الاستراتيجية يتمثّل في «وضع الأسس الضرورية لمشروع نهضوي عربي داخلي يقوم في الجوهر على الانجاز الاقتصادي والثقافي في أمد زمني وسيط، بهدف التجاوز الجذري للتخلف الحضاري العربي وملء فراغات التعرّض والانكشاف الدفاعي العربي في المستقبل»[٧٤].

والملاحظ أن هذه الرؤية الأخيرة تحاول الجمع بين عناصر من «الخيار الاستراتيجي الثاني» القائم على التراجع الموقت، وكذا عناصر من «الخيار الثالث» المفرط في واقعيته، الذي يُفقد المشروع القومي العربي مضمونه واستقلاليته. ولكن تظل المشكلة العالقة هي حدود وأبعاد عملية «فك الاشتباك الاستراتيجي»، ومدى اتساق ذلك مع تطوير مشروع هادىء وطويل النفس للنهوض القومي العربي، وضمن أية ظروف (أو قيود) سوف يتم السماح للأقطار العربية منفردة أو مجتمعة بإنجاز تلك المهام النهضوية على كافة الجبهات الاقتصادية والتقانية (التكنولوجية) والثقافية. إذ إن فض الاشتباك «العنيف» لا يشكل في حد ذاته ضماناً لكي لا يتم استقطاب الأقطار العربية المختلفة، واحدة بعد الأخرى، في منظومات سياسية واقتصادية وأمنية جديدة يصعب الفكاك منها على النحو السابق تفصيله. إن «عنصر الزمن» عنصر حاسم في تلك الرهانات المستقبلية، وفي الانتقال من «سيناريو» إلى آخر.

على أية حال، إذا استبعدنا «الخيار الأول» باعتباره خياراً مثالياً، ويفتقد بعض مقومات الواقعية في ظل الوضع العربي الراهن، وإذا استبعدنا «الخيار الثالث» باعتباره «خياراً استسلامياً» في نهاية المطاف، مهما كان الطلاء الخارجي الذي يغلّف الحجج والمقولات، فإن كلاً من الخيارين «الثاني» و«الرابع» يندرجان ضمن **استراتيجية دفاعية** طويلة الأمد تقوم على تحصين الذات العربية ضد مقومات الهجمة الجديدة بكل شراستها وتحدياتها في مرحلة أولى، ثم تنظيم ولمّ شتات الموقف العربي، على مستوى الحكومات والقوى الشعبية، بهدف صياغة مشروع جديد للنهوض والتقدم العربي يتجاوز أخطاء ومزالق التجارب التحررية والتنموية والتوحيدية التي خبرها الوطن العربي خلال العقود الأربعة الماضية.

تاسعاً: عناصر «التحرك العربي المستقبلي» ضمن استراتيجيا دفاعية طويلة النفس

ضمن هذه «الاستراتيجيا الدفاعية» طويلة النفس، أودّ أن أطرح بعض التصورات حول محاور الحركة والتنسيق العربي لمواجهة تحديات «النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد»، على الصعيد الاقتصادي بالدرجة الأولى.

---

(٧٢) السيد سعيد، «صور الأمن القومي العربي في بيئة دولية عاصفة».

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) المصدر نفسه.

١ ـ حول إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل

يجيء موضوع «إنهاء المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل» على رأس جدول الأعمال العربي هذه الأيام. إذ تتزايد الضغوط المكثّفة على الحكومات العربية لإنهاء تلك المقاطعة قبل الوصول إلى تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولقد وضعتها الإدارة الأمريكية والمفوضية الأوروبية على رأس اهتماماتها منذ عام ١٩٩١. كما ان تلك القضية كانت أحد البنود الرئيسية على جدول أعمال قمة الدول الصناعية السبع (G7) التي انعقدت في طوكيو في تموز/ يوليو ١٩٩٣. وقد سبق لمجموعة الدول الصناعية السبع أن طلبت في اجتماعاتها في حزيران/ يونيو ١٩٩١ من العرب ايقاف المقاطعة مقابل تجميد المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان ذلك أول ربط تفاوضي بين القضيتين. وكما لاحظ أحد الأساتذة البريطانيين المتخصصين في العلاقات الدولية أن مثل هذا الطرح يعني «مقايضة لإجراء غير شرعي (استيطان أراضي محتلة) مقابل إجراء مشروع هو المقاطعة»[٧٥].

والسؤال المطروح حول توقف أو استمرار المقاطعة العربية لاسرائيل هو سؤال هام وحيوي في هذه المرحلة التي تمثّل منعطفاً هاماً في عملية السعي للوصول إلى سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط. بيد أن مناقشة مثل هذا الموضوع الهام يجب ألّا تتم من فراغ، وبمعزل عن الاطار التاريخي والسياسي والنفسي للصراع العربي ـ الاسرائيلي الذي استمر قرابة الخمسة والأربعين عاماً. وما يزعجني في المناقشات الجارية حول هذا الموضوع هو الرؤية التجريدية للموضوع في اطار التحليل المنطقي حول منافع ومكاسب التجارة الحرّة وإزالة القيود والمعوقات، الأمر الذي يحمل في طياته قدراً كبيراً من التبسيط والاستهانة بالعقل العربي والمشاعر العربية. إذ إن كفاءة وفعالية «سلاح المقاطعة العربية» يجب ألّا يتم النظر إليهما من الزاوية الاقتصادية البحت، أي زاوية إنزال خسائر اقتصادية فادحة بالاقتصاد الاسرائيلي، لأنه في الأساس «سلاح رمزي ومعنوي»، في إطار صراع يدور حول الرموز والمعاني، واسرائيل تدرك ذلك جيداً.

أما على الصعيد الاقتصادي البحت، فهناك اختراقات لقرارات المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل، إذ تشير مصادر اسرائيلية إلى أن العديد من السلع الاسرائيلية يجري اعادة تصديرها إلى بعض البلدان العربية ـ بعد إعادة التغليف تحت علامات تجارية مختلفة للتمويه ـ ومن خلال سلسلة من الوسطاء عبر «بلد ثالث» يعتبر أهمها قبرص. وقد تمّ تقدير حجم هذه الصادرات بنحو نصف مليار إلى المليار دولار سنوياً، أي ما يمثل نحو عشر إجمالي الصادرات الاسرائيلية[٧٦].

---

(٧٥) انظر تعليقات فيليب ويندسر في: Rafic Jouejati, *Round Table Discussion on Arab Boycott* (London: Arab Research Centre, 1993), p. 10.

(٧٦) انظر الملحق الاقتصادي لجريدة: معاريف، ١٩٩١/١٠/٢٩.

ومن المعروف أن هناك **ثلاثة مستويات** للمقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل:

(١) المستوى المباشر للمقاطعة (Primary Boycott). وينصرف هذا الاجراء إلى المقاطعة المباشرة للسلع والخدمات التي تنتجها وتقدمها الدولة العبرية. وهذا النوع من المقاطعة مفروض بواسطة الجامعة العربية منذ نشوء الدولة العبرية عام ١٩٤٨.

(٢) المستوى غير المباشر للمقاطعة (Secondary Boycott). وينصرف هذا الاجراء إلى مقاطعة الشركات الأجنبية التي ساعدت على تقوية ودعم الدولة العبرية اقتصادياً وعسكرياً. ويشمل هذا النوع من المقاطعة وضع شركات أجنبية على قائمة المقاطعة العربية، إذا كان لها مكاتب أو فروع أو أنشطة صناعية أو تستثمر أو تعطي علاماتها التجارية ومعونتها الفنية إلى شركات اسرائيلية. وقد تمّ فرض هذا النوع من المقاطعة بواسطة الجامعة العربية في نيسان/ابريل عام ١٩٥٠.

(٣) المستوى الثالث للمقاطعة (Tertiary Boycott). وينصرف هذا الإجراء إلى مقاطعة الشركات التي تتعامل مع الشركات الموضوعة على قائمة «المقاطعة غير المباشرة»، وبصفة خاصة تلك الشركات التي تحتوي منتجاتها السلعية والخدمية على «مكوِّنات» من إنتاج الشركات الموضوعة على قائمة المقاطعة، وفقا للقوائم والمعلومات التي يصدرها مكتب المقاطعة العربية التابع للجامعة العربية في دمشق. وهذا المستوى الثالث يجد صعوبات جمّة في التطبيق، نظراً إلى درجة التدويل المتزايد لإنتاج السلع والخدمات، وما يترتب على ذلك من تشابكات وتداخلات يصعب حصرها والإلمام بتفاصيلها ودقائقها.

ويجب أن يكون واضحاً أن عملية التفاوض الجارية بين العرب واسرائيل، مثلها مثل أية عملية تفاوض جادة، لا يمكن أن تنجح إذا قام طرف واحد (العرب) بتقديم تنازلات جريئة وشجاعة من جانب واحد. إذ إن عملية التفاوض هي عملية «أخذ وعطاء»، وتبادل للتنازلات، وبمقادير ونسب متوازنة (Proportional Moves) ومتزامنة، وضمن هذا الفهم، تكون اجراءات تجميد أو تخفيف أو انهاء المقاطعة هي ثلاث درجات مختلفة من التحرك، يلجأ إليها المفاوض العربي في مقابل تنازلات أو تحركات تقوم بها اسرائيل من جانبها. ويعتبر هذا ألف باء عمليات المساومة التي تجري في اطار أية عملية تفاوض جادة.

وتأسيساً على ذلك، ورغم الوصول إلى اتفاق مبدئي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية حول «غزة ـ أريحا أولاً»، فإن الطريق ما يزال طويلاً وشاقاً نحو الوصول إلى تسوية نهائية في غضون خمس سنوات حسب نص الاتفاق. وبالتالي، فإن المطالبة برفع وإنهاء كافة أشكال المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل (المباشرة وغير المباشرة) كنتيجة لهذا الاتفاق تعتبر بمثابة تقديم مزيد من «الهدايا المجانية» للجانب الاسرائيلي، دون ربط ذلك بمفهوم التسوية الشاملة والعادلة، التي تضمن كافة الحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة.

إن مفهوم الربط بين «تبادل التنازلات» بنسب متوازية ومتزامنة، يجب أن يكون جوهر الموقف التفاوضي العربي الذي يجب أن يصرّ عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة

الدول العربية. فإذا كان الجانب الاسرائيلي قد أصرّ على تأجيل «صيغة الحل النهائي» لمدة خمس سنوات، فإن اجراءات تخفيف أو تجميد المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل يجب أن تكون متدرجة زمنياً بما يتناسب مع درجة التقدم نحو الحل النهائي لمشكلة الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا ولبنان والوضع النهائي للأراضي الفلسطينية. وضمن هذا الفهم، يمكن لنا وضع تصور مبدئي لعملية «التدرج» هذه وربطها بالمسار الزمني للتسوية على طريق الحل الشامل.

مصفوفة الربط بين اجراءات المقاطعة العربية والتقدم نحو التسوية الشاملة

أنماط المقاطعة العربية / التحركات على طريق التسوية	المباشرة	غير المباشرة	الثالثة
أ ـ المرحلة الأولى	إبقاء	تخفيف	رفع
ب ـ المرحلة الوسيطة	إبقاء	تجميد	رفع
ج ـ الحل النهائي	تخفيف أو إيقاف(*)	إيقاف	رفع

(*) هذه المسألة متروكة للسياسة الخاصة بكل قطر عربي على حدة.

ومن الملاحظ، أنه يمكن العودة «درجة واحدة» إلى الوراء في مجال التخفيف من اجراءات المقاطعة العربية كلما حدث انتكاس في المسيرة السلمية نحو الحل الشامل، إذ إن كفاءة هذا «الخط التفاوضي» تكمن في أنه يتّبع المنطق الاسرائيلي في التفاوض القائم على مبدأ أن «لا تنازلات مجانية»، بل على العكس الحصول على «الثمن مقدماً» كلما أمكن، وعلى أنه مهما كان موقف الحكومات العربية من قضية «التطبيع الاقتصادي» مع اسرائيل ورفع اجراءات المقاطعة بأشكالها المختلفة، تظل هناك «درجة حرية» خاصة بما يمكن تسميته «المقاطعة الشعبية»، إذ لن يكون هناك أي تشريع يستطيع أن يجبر المواطن العربي (أو الشركة العربية) على شراء البضائع والخدمات الاسرائيلية، أو استخدام شركات التأمين أو السفن الاسرائيلية. فكما يقول المثل الانكليزي: «تستطيع أن تقود الحصان إلى الماء، لكنك لا تستطيع أن تجبره على شربه»(٧٧).

---

(٧٧) انظر: Jouejati, Ibid.

٢ ـ الأشكال الجديدة للتنسيق والتحرك العربي في ظل تحديات «النظام الشرق أوسطي»

أ ـ الاتحاد الجمركي العربي

لم يعد هناك مجال في هذه الأيام للدعوات الطموحة إلى الوحدة الاقتصادية العربية والأشكال المتقدمة للتكامل الانمائي، ولكنه يمكن الأخذ مجدداً بفكرة **الاتحاد الجمركي العربي** التي تسمح باختلاف السياسات الاقتصادية في ما بين الأقطار العربية، ولا تستدعي درجة عالية من وحدة الموقف السياسي، وإنما تقتضي فقط استشعاراً بالمخاطر التي تحملها «السوق الشرق أوسطية» على هوية ومقومات الوجود للاقتصادات العربية الراهنة. وقد سبق للاقتصادي العربي الراحل محمد لبيب شقير أن أوضح المبادىء التي تقوم عليها فكرة «الاتحاد الجمركي العربي»، على النحو التالي: «إن المقصود بالمبادىء التي يقوم عليها «الاتحاد الجمركي العربي» ليس وضع السياسات الاقتصادية لكل بلد عربي، إذ المفروض أن هذه الخطط الانفرادية المستقلة إنما تضعها السلطات المختصة في كل بلد منها في ضوء الظروف الخاصة بالبلد وفي ضوء ما يبين التحليل أنه خير الحلول لتحقيق الأهداف المقصودة فيه... **وإنما المقصود من هذه المبادىء وضع الخطوط العامة التي توجّه السياسة الاقتصادية للبلاد العربية في علاقتها مع بعضها البعض في ظل الاتحاد الجمركي المنشود**»[٧٨].

إن هذا المدخل المتواضع يمثّل الحد الأدنى من التنسيق بين أوضاع الاقتصادات العربية المختلفة، وبشكل تدريجي، يأخذ بعين الاعتبار التفاوت في مستويات التطور الاقتصادي والاختلافات في توجهات السياسة الاقتصادية.

ب ـ تجميع القوى والموارد العربية

لا بد من استراتيجيا جديدة تقوم على تجميع القوى والموارد العربية، في ظل توفير المناخ والضمانات المناسبة التي تساعد على تحريك الموارد الاقتصادية في ما بين الأقطار العربية، وخاصة في مجال الاستثمار العربي المشترك. ومما يساعد على ذلك، تطبيق أحكام **الاتفاقية الموحَّدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية** في الدول الأعضاء في الجامعة العربية التي تمّت الموافقة عليها في عمّان في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٠.

وتشكّل الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية الحد الأدنى المرغوب في مجال معاملة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية على الصعيدين: العربي المتعدد الأطراف أو الثنائي. ويتمثّل هذا الحد الأدنى في حرية انتقال رؤوس الأموال العربية في ما بين الأقطار العربية وتشجيع وتسهيل عمليات الاستثمار، بما يعود بالنفع على الدولة المضيفة والمستثمر. ولا يخضع رأس المال العربي، المستثمر بموجب أحكام هذه الاتفاقية: «لأية تدابير خاصة أو عامة، دائمة أو مؤقتة، مهما كانت صيغتها القانونية، تلحق ضرراً بأي من أصوله أو احتياطاته أو عوائده، كلياً أو جزئياً، أو تؤدي إلى

---

(٧٨) انظر: محمد لبيب شقير، **العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٥٨)، ص ٢٢٣.

المصادرة أو الاستيلاء الجبري أو نزع الملكية أو التأميم أو التصفية»[٧٩].

ولعل هذه الضمانات الواسعة والشاملة لرأس المال الخاص كفيلة بخلق الإطار القانوني المناسب لتحرك رؤوس الأموال العربية في ظل نظم تتجه معظمها نحو «الليبرالية الاقتصادية». بيد أنه، في اطار أية «استراتيجية عربية» لمجابهة النظام «الشرق أوسطي الجديد»، على الصعيد الاقتصادي، يجب أن نحرص على إعطاء مزايا اضافية للاستثمار العربي تتجاوز الحد الأدنى المنصوص عليه في «الاتفاقية الموحّدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية»، إذ يجب أن تراعى بصفة خاصة المعايير والاعتبارات التالية[٨٠]:

(١) أهمية «المشروع الاستثماري» بالنسبة إلى مستقبل تنمية الاقتصاد العربي في مجموعه.

(٢) نسبة «المساهمة العربية» في إدارة المشروع.

(٣) مدى التمكّن العربي من التقانة والتقنيات المستخدمة.

(٤) تحقيق فرص عمالة للمواطنين العرب.

ولعل تلك المعايير سوف تساعد على تحصين «الاقتصاد العربي» في مواجهة الهجمة «الشرق أوسطية الجديدة». ويرتبط بذلك القضاء على «عشوائية» قيام العديد من المشروعات العربية المشتركة خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات. إذ إنه في الغالب والأعم «لم تنطلق فكرة تأسيس هذه المشروعات، ومن ثم إقامتها، من تصوّر عام ومنظّم للترابطات (الأفقية أو الجغرافية، والعمودية) المتصلة بمراحل الانتاج، الواجب إحداثها بين القطاعات والاقتصادات العربية من أجل تسريع التنمية في جانبيها القطري أو القومي»[٨١]. وترتب على هذا أن توزيع الموارد البشرية والمالية بين الحاجات الاقتصادية القومية، وكذلك توزيع المشروعات جغرافياً، ظل عشوائياً تحكمه ظروف وموجات عابرة لا نظام أولويات واضح منبثق عن استراتيجية أو خطة[٨٢].

ولعله قد آن الأوان للقضاء على تلك «العشوائية» من خلال مفهوم جديد لاستراتيجيا «المجابهة» تجمع بين متطلبات «المشروع الخاص» ومقتضيات الصالح العربي العام.

ج ـ تطوير دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي

حدّدت اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي الاختصاص العام للمجلس

---

(٧٩) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية**، وثائق اقتصادية؛ رقم ٣ (تونس: [الجامعة]، ١٩٨٢)، الفصل الثاني، المادة (٩).

(٨٠) تسمح المادة (١٦) من الاتفاقية الموحّدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية بتلك المعاملة التفضيلية.

(٨١) انظر: «نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك،» (الورقة الرئيسية العامة)، ورقة قدمت إلى: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، مؤتمر القمة العربي، ١١، عمّان، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، ص ٢٦.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٢٧.

الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية على أنه: العمل على تعاون الدول العربية **للنهوض باقتصاداتها ولتنسيق نشاطها الاقتصادي**. ولقد كانت هناك مقترحات عديدة في المراحل المختلفة التي مرّت بها المنطقة العربية حول تطوير آليات العمل الاقتصادي العربي المشترك، ابتداء من لجنة العشرين، فاللجنة الثلاثية، ثم مؤتمر بغداد للاستراتيجية عام ١٩٧٨، انتهاء بمؤتمر قمة عمان الاقتصادية في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٠. وأخيراً سادت قناعة بأن تناط مهام التنسيق والتوجيه الاقتصادي العربي بجبهة مركزية واحدة هي **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** المنبثق من الجامعة العربية.

وتحتاج استراتيجية «المجابهة» إلى تطوير دور وصلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن يتم تعزيز امكانات الادارة العامة للشؤون الاقتصادية للجامعة العربية التي تعتبر بمثابة أمانة عامة فنية للمجلس. ويجب تزويد ودعم الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية بأفضل الكفاءات والخبرات لمواجهة التحديات الجديدة التي يطرحها النظام «الشرق أوسطي» قيد الإعداد والتحضير، والقضاء على تضارب وازدواجية الاختصاصات بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية. ويمكن استحداث **وحدة متخصصة** في إطار الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية للجامعة العربية مختصة بتطوير الاستراتيجيا والبرامج الخاصة بتحصين الدور العربي في ظل تحديات النظام الشرق أوسطي الجديد.

ويتطلب تطوير دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي أن يصبح قادراً على اتخاذ القرارات بأغلبية الثلثين، وتحويل مجلس الوحدة العربية الحالي إلى منظمة لتحقيق الاتحاد الجمركي والسوق العربية المشتركة، وبالتالي يصبح منظمة متخصصة حكمها حكم المنظمات المتخصصة الأخرى. ويمكن أن يقترب دور المجلس تدريجياً ـ ومع مرور الزمن ـ إلى دور شبيه بدور «المفوضية الأوروبية» في بروكسل[٨٣].

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب تعديل المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية لعام ١٩٥٣، «لا يضم فقط وزراء الاقتصاد، بل يضم كذلك وزراء الخارجية المختصين في القطاعات المختلفة أو ممثليهم. فحين يبحث موضوع الصناعة يحضر وزير الصناعة إلى جانب وزير الاقتصاد والمالية، وحين يكون الموضوع زراعياً يفترض أن يكون وزير الزراعة عضواً في المجلس الاقتصادي، وقد سبقت الاشارة إلى أن صلاحية المجلس قد تجاوزت مرحلة اصدار التوصيات إلى إصدار القرارات، وهذه القرارات تكون نافذة وفق أحكام ميثاق الجامعة العربية»[٨٤].

ويعتبر هذا التغيير النوعي في تركيبة وصلاحيات المجلس ضرورة قومية يجب الاستفادة منها لرسم اطار لاستراتيجية عربية «للمجابهة» تتجاوز عملية إصدار التوصيات، وتخرج

---

(٨٣) انظر: عبد العال الصكبان، **نحو نظام اقتصادي عربي جديد**، المحرر التنفيذي عبد الله حمودة، أوراق عربية؛ ٩، سلسلة البحوث؛ ٩ (لندن: مركز الدراسات العربية، ١٩٨١)، ص ٩١.

(٨٤) انظر: عبد الحسن زلزلة، **العمل العربي المشترك على ضوء مؤتمر القمة العربي الحادي عشر**، ص ١٨ ـ ١٩.

أجهزة الجامعة العربية من حال الشلل السياسي الذي تعانيه منذ حقبة الثمانينيات.

د ـ التنسيق بين مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك

إن الكثير من المؤسسات العربية المتخصصة نشأت انطلاقاً من فكرة **الوظيفية**، التي تكاد تكون قد نقلت بشكل أعمى عن منظمات الأمم المتحدة المتخصصة. ومع مرور الزمن ضعفت (أو انفصمت) العلاقات العضوية بين تلك المنظمات، مما ترتّب عليه تداخل في الاختصاصات وإغراق في الازدواجية. وتقتضي التحديات الاقتصادية التي يفرضها النظام الاقتصادي «الشرق أوسطي الجديد» جمع هذا الشتات المتبعثر والمتناثر، وإعادة تحديد دور كل من هذه المنظمات في إعداد وتنفيذ استراتيجية «المجابهة» على الصعيد العربي. ويمكن بهذا الصدد توظيف قرار مجلس الجامعة العربية بتشكيل **لجنة للتنسيق** بين المنظمات العربية المتخصصة (وهي في أغلبها منظمات قطاعية) بالإضافة إلى عدد من الصناديق العربية[٨٥]، وهي لجنة يشترك فيها الرؤساء التنفيذيون للمنظمات العربية برئاسة الأمين العام للجامعة العربية.

وفي إطار «استراتيجية المجابهة»، يجب أن تحتل «لجنة التنسيق» موقعاً متميزاً من حيث التنسيق بين المنظمات العربية المتخصصة، وفي معاونة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في رسم الاستراتيجيا والسياسة العامة والبرامج اللازمة لمواجهة تحديات «النظام الاقتصادي الشرق أوسطي الجديد» (راجع الملحق الخاص بالإطار التنظيمي للتحرك في اطار استراتيجية المجابهة). وضمن هذا السياق، فإن متطلبات «المجابهة» تستدعي ضرورة التنسيق المستمر بين تلك المنظمات المتخصصة وتوثيق عراها وفقاً لروح المرحلة الجديدة. بيد أن البنية الراهنة للمنظمات العربية المتخصصة تحوي ثغرة هامة تتمثل في غياب منظمة عربية متخصصة «للتطوير العلمي والتكنولوجي»، في عصر يقوم على المنافسة العلمية والتفوّق التقاني (التكنولوجي) التطبيقي. ولقد كان هناك أكثر من مشروع تمت صياغته بهذا الخصوص في اطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والصندوق الكويتي. وهناك ضرورات ملحّة لإحياء فكرة تلك المنظمة لاستكمال خطوط دفاعات النظام العربي، وهي دفاعات واهنة نتيجة ضعف وتمزق وتضارب الارادات والمصالح الاقتصادية والسياسية القطرية.

كذلك تستدعي ضرورات التنسيق في مجال العمل الاقتصادي العربي المشترك، التنسيق المستمر بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس «الوحدة الاقتصادية العربية»، في ظل عملية إعادة توزيع الاختصاصات والصلاحيات المشتركة لأن كلاً من المجلسين هو بمثابة مجلس اشرافي عام، وأن التضارب بينهما ينعكس سلباً على مجمل مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك.

---

(٨٥) قرار مجلس جامعة الدول العربية، رقم ٣٥٥٢/٦٧/ج الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٩.

هـ ـ التنسيق في مجال السياسات المائية

تحتل مسألة اقتسام وإدارة الموارد المائية أهمية كبرى في اطار تحديات النظام الشرق أوسطي الجديد. وإذا كانت «قضية المياه» تتجاوز الحدود الجغرافية العربية، فلا بد من وجود استراتيجيا عربية واضحة المعالم في مجال المياه. ونظراً إلى تعدّد «أحواض المياه» في المنطقة العربية وخصوصية مشاكل كل منها، فإن رؤية استراتيجيا عربية في كل من هذه الأحواض تعتبر ضرورة قومية لا تحتمل التأجيل. ويمكن تحديد مشكلات المياه التي تهم راسم الاستراتيجية العربية على النحو التالي(٨٦):

(١) التوزيع العادل لحصص المياه للبلدان المشاركة في **حوض مياه نهر النيل**.

(٢) مشكلات مياه **حوض نهري الفرات ودجلة**، وتلك تعني الدول الثلاث التي تقتسم تلك المياه: سوريا والعراق وتركيا.

(٣) مشكلات اقتسام وإدارة مياه **حوض نهر الأردن**، وهي محور عمليات التفاوض بين اسرائيل، من جهة، وبين الأردن وسوريا ولبنان، من جهة أخرى.

وحتى الآن ليس واضحاً ما هي الجهة (أو المنظمة) العربية المنوط بها إعداد «استراتيجية مائية» عربية، تلك الاستراتيجيا التي أصبحت ملحّة أكثر من أي وقت مضى. فالقضايا الحيوية المتعلّقة بالمياه هي قضايا متخصصة لا تصلح معالجتها في إطار المنظمات المتخصصة القائمة (بما في ذلك المنظمة الزراعية العربية)، كما لا تستطيع الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية للجامعة العربية النهوض بذلك العبء في ظل هيكلها التنظيمي الحالي. وقد يكون هناك مجال لاستحداث إدارة جديدة «للموارد المائية» في إطار الأمانة العامة للجامعة العربية(٨٧).

و ـ التنسيق في مجال العلاقات الخارجية مع التجمعات الاقتصادية الجديدة

تقتضي تحديات «النظام الشرق أوسطي» إعادة صياغة علاقات المجموعة العربية بالتجمعات الاقتصادية الكبرى الجديدة: «السوق الأوروبية الموحّدة»، مجموعة اقتصادات بلدان الباسفيكي، للحصول على أكبر قدر من المزايا التفصيلية في مجالات التبادل التجاري واستيراد التقانة (التكنولوجيا) الحديثة. إذ إن تنوّع العلاقات الاقتصادية الخارجية للمجموعة العربية مع التكتلات الاقتصادية الكبرى، يتيح للاقتصادات العربية درجات أكبر للمساواة وحرية الحركة. كذلك يجب تعزيز العلاقات الاقتصادية للمجموعة العربية مع البلدان المتقدمة في عالم الجنوب مثل الهند والبرازيل وغيرهما من البلدان التي يمكن أن تتقاطع مصالحها الاقتصادية والتقانية (التكنولوجية) مع مصالح اقتصادات المجموعة العربية، كذلك

---

(٨٦) انظر: وليد الخالدي، **بيئة الشرق الأوسط فيما بعد الحرب** (كراس) (واشنطن: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣).

(٨٧) أنشأ مجلس جامعة الدول العربية مؤخراً «مركز الأمن المائي العربي» ومقرّه في دمشق.

لا بد من تأمل فكرة تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية مع بلدان «الفضاء المتوسطي» في الجنوب الأوروبي، بحيث لا تقتصر تلك العلاقات على البلدان المغاربية. . . بل تمتد لتشمل مصر وبلدان شرق المتوسط العربية. إذ إنه في ظل مثل هذه الترتيبات الاقتصادية يمكن الحد من «الدور الاسرائيلي» على الصعيد الاقتصادي في المنطقة العربية، والتخفيف من القيود والشروط السياسية الأمريكية ـ الاسرائيلية. وضمن هذا التصور، لا بد من استعادة دور بلدان «مجلس التعاون الخليجي» للتحرك ضمن اطار الجماعة الاقتصادية العربية، بهدف تعزيز «القوة التساومية» العربية في حقل العلاقات الاقتصادية الخارجية.

تلك هي بعض التصورات الأولية لمحاولة التحرّك العربي استباقاً لبدء تشغيل الترتيبات «الشرق أوسطية» الجديدة، وهي بلا شك تحتاج إلى مزيد من التعميق والانضاج والتفصيل.

ملاحظات ختامية

مهما تحدّثنا عن «الأبعاد الاقتصادية» للنظام الشرق أوسطي، يظل «البعد الثقافي والحضاري» للصراع هو البعد الحقيقي الماثل في الخلفية حول الهويات المستقبلية والسوق المفروضة على طموحات شعوب المنطقة العربية. إذ يذهب بعض المحللين الغربيين إلى القول بأن وضع الوطن العربي في المستقبل سوف يشابه ـ في أحسن الأحوال ـ وضع **دول أمريكا اللاتينية** «كمجموعة من البلدان التي تربطها لغة وثقافة مشتركتان ودين واحد وتاريخ مشترك وشعور بوحدة المصير، ولكن دون أن يتم ترجمة ذلك في شكل وحدة أو كيان سياسي مشترك»[(٨٨)]. وهنا بالتحديد تكمن التحديات الحقيقية «للنظام الشرق الأوسطي» المقترح بالنسبة إلى المستقبل العربي.

كذلك هناك «البعد الثقافي» لصراع مرحلة مابعد السلام، فإذا كانت اسرائيل تود الدخول إلى المنطقة العربية اقتصادياً، فإنها ضد «التطبيع الثقافي» لأن معظم قيادات وكوادر «الدولة العبرية» يعتبرون أنفسهم امتداداً للغرب في المنطقة. وقد عبّر عن ذلك بوضوح زالمان شوفال السفير الاسرائيلي السابق للولايات المتحدة بقوله: «I don't want Israel to be Culturally part of the Middle East، I want Israel to be an extension of the Mediterranean world, part of the West».[(٨٩)(*)].

وإذا كان البعض لا يتخوّف من «هيمنة اقتصادية» اسرائيلية على المنطقة العربية، فإن الخطر القائم هو حدوث «هيمنة استراتيجية» اسرائيلية على المنطقة العربية. فإذا استبعدنا قيام «سوق شرق أوسطية» في المدى الزمني المنظور، فإن مفاوضات السلام الحالية لا بد أن تفضي ـ من خلال الآلية القسرية للمفاوضات متعددة الأطراف ـ إلى نشوء مجموعة من

---

(٨٨) انظر: Bernard Lewis, «Rethinking the Middle East,» *Foreign Affairs* (Autumn 1992).

(٨٩) انظر: *Newsweek* (10 May 1993), p. 25.

(*) لا أريد لاسرائيل أن تكون جزءاً من الشرق الأوسط ثقافياً، بل أريدها أن تكون امتداداً لعالم البحر المتوسط، كجزء من الغرب.

الأنظمة الوظيفية الفرعية: المياه ـ البيئة ـ المشروعات الاقتصادية الاقليمية ـ الأمن، تكون اسرائيل طرفاً هاماً وفاعلاً فيها. ومحصلة هذه العملية، أنه داخل كل نظام من هذه النظم (أو الأنساق الفرعية) سيكون هناك عدد محدود من الأقطار العربية بالمشاركة مع اسرائيل «مما يعني أن ثقل اسرائيل في داخل كل نظام فرعي وظيفي (أو اقليمي) سيكون أعلى مما لو شاركت مجموع الأقطار العربية في تلك الأنظمة الوظيفية... مما يعني «السيادة الاستراتيجية» لاسرائيل في المنطقة العربية»[٩٠]. وهنا يكمن كل الخطر المستقبلي على العرب. ولعله لم يعد هناك عذر كبير لأحد لم تتضح له معالم الصورة ومكامن الخطر في عصر ليس فيه مكان «للمغفلين والجهلة»!

ملحق
رؤية إدارة كلينتون
لإسرائيل والشرق الأوسط

لا يعني انتهاء الحرب الباردة انتهاء مسؤولية الولايات المتحدة في الخارج، ولا سيما في الشرق الأوسط، إذ ما زالت شعوب هذه المنطقة محرومة من السلام والديمقراطية. كما ان اسرائيل، صديقة أمريكا، لا تزال معرضة للتهديد من قبل جاراتها.

وللولايات المتحدة مصالح حيوية في الشرق الأوسط. وهذا هو السبب الذي من أجله أيّدنا جهود الرئيس بوش لطرد صدام حسين من الكويت. ولا بد أن نبقى على مشاركتنا في المنطقة، ونواصل تعزيز انتشار الديمقراطية وحقوق الانسان والأسواق الحرّة.

لقد كانت اسرائيل، من بين جميع بلدان الشرق الأوسط، هي البلد الوحيد الذي عرف الانتقال السلمي للسلطة عن طريق الاقتراع ـ وليس بطلقات الرصاص ـ ولن نخذل اسرائيل أبداً.

لقد أضرّت إدارة بوش ضرراً بالغاً بعلاقتنا مع اسرائيل. فقد أخطأت حينما:

ـ مارست الضغط على اسرائيل لتقديم تنازلات من جانب واحد في عملية السلام.

ـ تجاهلت المقاطعة القاسية والمعوقة ضد اسرائيل من جانب جيرانها العرب، وتجاهلت العقبات الأخرى التي تقف في طريق السلام.

ـ رفضت طلب اسرائيل الحصول على مساعدة انسانية من أجل اعادة توطين اليهود الروس.

ـ أحدثت تآكلاً في أمن اسرائيل ببيعها أسلحة متطورة بمليارات الدولارات إلى جيرانها العرب.

إننا نعارض الاجراءات التي اتخذتها إدارة بوش، ونعتقد أنها ليست بأي حال هي

---

(٩٠) انظر: مداخلة محمد السيد سعيد في ندوة الحياة عن «النظام الشرق أوسطي،» الحلقة الثالثة في: الحياة، ١٤/٩/١٩٩٣.

الطريقة التي يعامل بها صديق دائم، وديمقراطية مستقرة.

وهذا ما سوف نفعله:

ضمانات القروض

إننا نؤيد طلب اسرائيل الذي تقدمت به من عهد طويل للحصول على مساعدتنا في جهودها لمواجهة التدفق الضخم للاجئين اليهود من الاتحاد السوفياتي السابق. ولن نضع مئات الألوف من الرجال والنساء والأطفال الذين طالما طالبنا بمنحهم حريتهم لعشرات السنين رهينة صراع سياسي.

عملية السلام

وسوف تعمل الولايات المتحدة مع حكومة اسرائيل الجديدة من أجل دفع عملية السلام قُدُماً. والولايات المتحدة، إذ تفعل ذلك، لا تستطيع أن تقرر مسبقاً الآن نتيجة المفاوضات أو أن تفرض السلام على أي طرف.

- إننا نستطيع، وينبغي لنا أن نعمل كوسيط أمين، وفي بعض الأحيان كعامل حفّاز. وينبغي ألّا يتوقع أن يقدم أي جانب تنازلات من طرف واحد.

- القدس هي عاصمة دولة اسرائيل، ولا بد أن تبقى مدينة غير مقسمة، مفتوحة للناس من كافة الأديان.

- إن السلام الذي لا يوفر أمن اسرائيل لن يكون سلاماً آمناً ودائماً.

الدولة الفلسطينية

يجب أن يكون للفلسطينيين الحق - كما هو مبين في اتفاقات كامب ديفيد - في المشاركة في تقرير مستقبلهم. ولكنه ليس لهم الحق في تقرير مستقبل اسرائيل. ولهذا السبب، فإننا نعارض إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

الديمقراطية

يجب على سياستنا الخارجية أن تعزز الديمقراطية وأيضاً الاستقرار. إننا لا نستطيع - كما فعلت إدارة بوش - كويل - أن نتجاهل العلاقة بين الأمرين.

- يجب أن نعزز الديمقراطية في الشرق الأوسط وفي مختلف أرجاء العالم. لقد أضاعت إدارة بوش - كويل فرصة تعزيز الديمقراطية في الكويت.

- إن إدارة كلينتون - غور لن تقيم علاقات استراتيجية مع نظم الحكم الخطيرة والاستبدادية. لقد عجز بوش عن التعلم من مهادنته صدام حسين عندما تقاسم الاستخبارات معه، ومنحه الائتمانات، وعارض فرض الجزاءات عليه حتى غزو الكويت. واليوم، تكرر إدارة بوش هذه الغلطة، إذ تغمض عينيها عن انتهاك حقوق الانسان في سوريا، ومساندتها الارهاب.

علاقة استراتيجية

للولايات المتحدة مصلحة حيوية ليس في أمن اسرائيل فقط، بل أيضاً في التعاون الاستراتيجي بين بلدينا في المنطقة.

- وستعمل إدارتنا، على عكس الادارة الحالية، على الوفاء بالتزامات أمريكا بشأن التخزين المسبق للمعدات العسكرية في اسرائيل، وسوف تعزز من التعاون في مجال الامداد والتموين والتنظيم (التعاون اللوجستي) لدعم القوات الأمريكية في المنطقة.

- ونحن نتفهم ونؤيد بحزم حاجة اسرائيل إلى الاحتفاظ بتفوق عسكري نوعي على أي اتحاد محتمل بين خصومها العرب. وإننا لنذكر الاسهامات التي قدمتها اسرائيل خلال حرب الخليج، ولا سيما الصبر وطول الأناة الذي كان حيوياً للغاية في انجاح الجهد الحربي. ونحن نعرف أيضاً أنه لولا الضربة الجراحية التي قامت بها ضد المفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١، لكانت قواتنا قد واجهت صدام حسين وهو مسلح بالأسلحة النووية عام ١٩٩١.

مشاركة اقتصادية

يتمثّل أعظم موارد اسرائيل دائماً في نبوغ شعبها، وقد استفادت أمريكا دائماً من هذا النبوغ. وفي عام ١٩٩١، بلغ اجمالي الصادرات الأمريكية لاسرائيل ٣,٣ مليار دولار أمريكي، وعلى مدى السنوات الخمس المقبلة من المتوقع أن تشتري اسرائيل ما قيمته ٣٠ مليار دولار امريكي من السلع الأمريكية، مما يوفّر المكاسب والوظائف المطلوبة للاقتصاد الأمريكي.

- وينبغي لبلدينا أن يقيما معاً لجنة أمريكية ـ اسرائيلية مشتركة للتكنولوجيا الراقية لتعمل في مجال البحث والتطوير في ميدان تكنولوجيات القرن الحادي والعشرين.

مناهضة سباق التسلح

تعلّمنا من غزو صدام حسين للكويت أن القذائف والحكّام الدكتاتوريين العسكريين يشكلان مزيجاً خطيراً. ولقد حان الوقت لكي تكون لنا الريادة في الجهد المبذول لكبح جماح الانتشار الخطير ليس فقط لأسلحة الدمار الشامل، بل أيضاً لترسانات الأسلحة التقليدية.

- ونحن في حاجة إلى تقديم المساعدة لدفاع اسرائيل ضد هذه الأسلحة الخطيرة عن طريق ضمان استكمال قذيفة آرو المضادة للقذائف التسيارية.

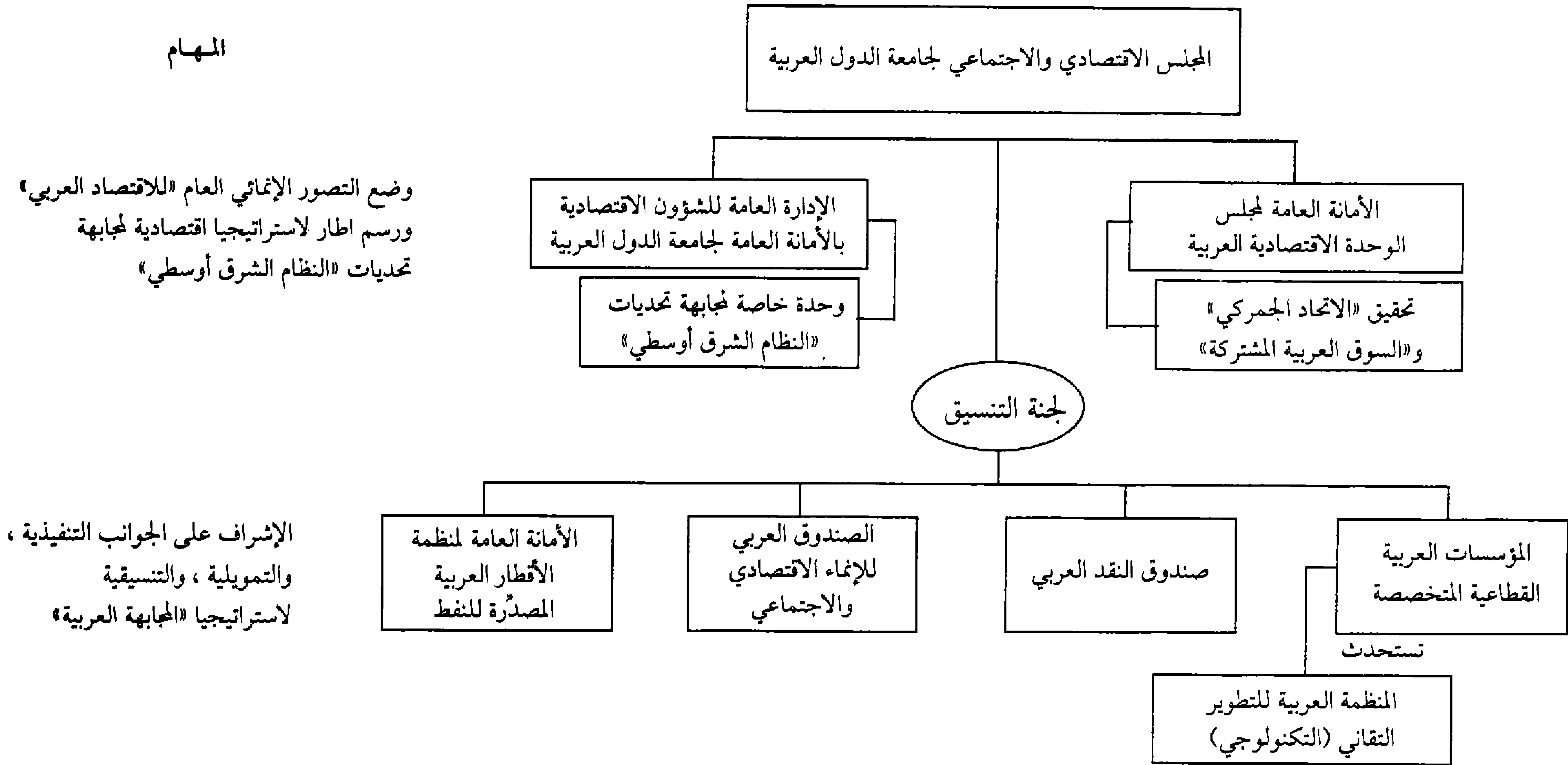
- إننا نحتاج إلى إدارة تقوم بالعمل، ولا تكتفي بمجرد إعطاء الوعود، وذلك من أجل وقف انتشار القذائف الخطيرة في الشرق الأوسط. ونحن في حاجة إلى جهد دولي قوي وجزاءات متشدّدة، للإبقاء على أسلحة الدمار الشامل بعيداً عن أيدي الطغاة، مثل أولئك الموجودين في ايران والعراق وليبيا وسوريا[٩١].

---

(٩١) بيل كلينتون وآل غور، **رؤية لتغيير أمريكا** (١٩٩٢)، نقلاً عن الترجمة التي أعدّها مركز الأهرام للترجمة والنشر في القاهرة، ص ١٣٤ ـ ١٣٧.

ملحق

الاطار التنظيمي للتحرّك في اطار إستراتيجيا لمجابهة « النظام الشرق أوسطي» على الصعيد العربي



٢ ـ الجوانب الاقتصادية للتحديات "الشرق أوسطية" الجديدة

الياس سابا (*)

١ ـ مع افتتاح مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في نهاية شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١ دخلت عملية السلام مرحلة جديدة من مراحلها المتعددة. ذلك أن مرحلة الصراع المسلح المكشوف بين العرب واسرائيل انتهت فعلاً، وبالواقع، مع نهاية حرب العبور تشرين الأول/ اكتوبر سنة ١٩٧٣. ومنذ ذلك التاريخ، دخل الصراع العربي ـ الاسرائيلي فعلاً وواقعاً، مرحلة التسوية السلمية ومرحلة الصراع حول شكل السلام العربي ـ الاسرائيلي وشروطه، وأبعاده، وتوقيته. ولقد كانت أولى «ثمرات» مرحلة الصراع حول السلام هذه اتفاقات كامب ديفيد سنة ١٩٧٨. ومن بعدها انتقل الاهتمام إلى الأردن وسمعنا كثيراً عن «الخيار» الأردني. ولكن جميع هذه المساعي فشلت، إلّا أن حرب لبنان والظروف التي واكبتها أفسحت في المجال لأن يحاول الاسرائيليون أن يكون لبنان الحلقة الثانية في سلسلة الاتفاقات «السلمية» المستندة إلى مبدأ التفرّد والاستفراد: تفرّد الولايات المتحدة كقوة عظمى في الإشراف على وضع اتفاقات السلام العربية ـ الاسرائيلية، واستفراد الدول العربية الواحدة بعد الأخرى في التفاوض لإضعاف المركز التفاوضي العربي أكثر مما هو ضعيف أصلاً[1].

وفي قناعتنا أن اجتياح اسرائيل للبنان صيف ١٩٨٢ لم يشكّل نزاعاً عسكرياً عربياً ـ اسرائيلياً بقدر ما كان مظهراً من مظاهر استعمال القوة العسكرية في سبيل فرض الأمر الواقع

(*) وزير اقتصاد سابق ـ لبنان.

(١) مبدأ التفرّد والاستفراد هذا كنا قد أشرنا إليه أول مرة خلال محاضرة ألقيت في الكويت بدعوة من الجمعية الاقتصادية الكويتية بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٥.

الذي يسهّل قيام اتفاق لبناني ـ اسرائيلي: أي، ضرب القوة العسكرية السورية والفلسطينية في لبنان، والمساعدة على قيام حكم عميل لإسرائيل وإدارة مرتهنة لها[2]. وهكذا كان اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣[3] المشؤوم بين لبنان واسرائيل، الذي تمكّن لبنان من إجهاضه قبل أن يدخل حيّز التنفيذ[4].

٢ ـ وبعد أن ألغى لبنان اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣، هدأت نوعاً ما مساعي التسوية في المنطقة، وإن كان التركيز بقي منصبّاً على الأردن، إما مباشرة أو عبر بعض الفلسطينيين (في الداخل والخارج) انطلاقاً من الاعتقاد بأن الأردن يشكل الحلقة الأضعف في السلسلة العربية. وبقي الوضع على هذا المنوال إلى أن سنحت الفرصة مجدداً في أوائل التسعينيات، فتمّ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في أواخر شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١. وفي الحقيقة، فإن الذي جعل انعقاد مؤتمر مدريد ممكناً هو ما حدث على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الاقليمي. فعلى الصعيد الدولي شهد العالم انهيار الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، بدءاً من بولندا وانتهاء بالاتحاد السوفياتي والمانيا الشرقية. ولا يخفى ما كان لهذا التطور الكبير من تأثير في موازين القوى الدولية والاقليمية، وبالتالي في تسهيل انعقاد مؤتمر السلام للشرق الأوسط، ظاهرياً برعاية ومشاركة دولية واسعة وبرئاسة ثنائية، وواقعياً بتفرد واضح من قبل الولايات المتحدة، أكثر حدّة من التفرّد السابق. وعلى الصعيد الاقليمي، كانت حرب الخليج الثانية، وكانت عاصفة الصحراء، مع كل تأثيراتها العميقة والجذرية في ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي وفي ثروات وامكانات وقدرات الوطن العربي المدنية والعسكرية، كما وفي حالة الشعوب والأنظمة العربية النفسية وشعورها بالانتماء القومي ووحدة المصير والمستقبل. ولا يمكن للمراقب وللمحلل أن يضخم في وصف ما نتج من حرب الخليج و «عاصفة الصحراء»، من تداعيات عربية طالت جميع الشعوب والأنظمة بدون استثناء، وعلى الأخص العراق وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ودول الخليج التي زادت تبعيتها للخارج بنسبة كبيرة وبشكل مفاجىء.

٣ ـ وهكذا انعقد مؤتمر مدريد «الدولي» للسلام في الشرق الأوسط تحت شعار «الأرض مقابل السلام» وعلى أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨[5]. ولكن كان واضحاً منذ البداية بأن مقولة «الأرض مقابل السلام» لم تكن تعكس واقع ميزان القوى الدولي

---

(٢) هذا الرأي صرّحنا به بعد مرور أقل من أسبوع على بدء الاجتياح الاسرائيلي للبنان صباح ١٩٨٢/٦/٦، وذلك خلال ندوة أقامها مركز الدراسات العربية في لندن حول أهداف الاجتياح.

(٣) كنا قد نشرنا دراسة مسهبة عن اتفاق ١٧ أيار/ مايو تحت عنوان «الاتفاق المأزق» خلال تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣.

(٤) أعلن لبنان إلغاء اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣ من جهة واحدة وذلك بقرار من الحكومة اللبنانية بتاريخ ١٩٨٤/٣/٥.

(٥) يقول المسؤولون اللبنانيون إنهم لم يقبلوا بالمشاركة في مؤتمر السلام إلّا بعد أن حصلوا على «تطمينات» من الولايات المتحدة الأمريكية بأن قرار مجلس الأمن الرقم ٤٢٥ المتعلق بلبنان سينفذ، وبأن مشكلة لبنان منفصلة عن مشكلة الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل خلال حرب ١٩٦٧.

والاقليمي، وبأنه لو أريد تحديد شعار المؤتمر بواقعية أكثر لكان وجب استبدال هذا الشعار بشعار «السلام مقابل التطبيع الكامل». ذلك أن العرب في خريف عام ١٩٩١ لم يعد بإمكانهم تهديد أمن اسرائيل حتى تعطيهم الأرض مقابل أن يعطوها السلام. بل إن الأقرب إلى الواقعية والصحيح هو أن اسرائيل كانت هي القادرة على تهديد أمن العرب، وعليه فإنها مستعدة لأن تعطيهم السلام مقابل أن يطبّعوا علاقاتهم معها في المجالات كافة[٦]. كذلك، فالصحيح أيضاً أن الولايات المتحدة (وروسيا؟) لم تستفق فجأة على ضرورة إحقاق الحق العربي المتمثّل في قراري مجلس الأمن (٢٤٢ و٣٣٨)، بل إنها وجدت الظرف الدولي والاقليمي مؤاتياً لإعادة ترتيب أوضاع منطقة الشرق الأوسط وإعادة هندستها بما يتناغم مع النظام العالمي الجديد الذي بدأ يترسّخ، وبما يتناغم مع مصالح هذا النظام ومصالحها خاصة كرئيس أوحد، أو كنقطة جذب أولى في هذا النظام. وعليه، فإن استعادة مشاريع السلام زخمها عبر مؤتمر مدريد وآلياته (المفاوضات الثنائية والمفاوضات المتعددة الأطراف وعلى المسارات المختلفة) لا تدخل تحت بند الالتزام بمقررات الشرعية الدولية وتأمين الحقوق المشروعة لأصحابها، بقدر ما هي فرصة تقتنصها الدولة العظمى لإعادة ترتيب وهندسة الأوضاع في منطقة حساسة ومهمة بما يخدم مصالحها. من أجل ذلك كان مطلوباً أن تزول (وتزال) جميع العقبات أمام هذه الغاية الأهم، ومن أجل ذلك كان من الضروري حلّ الصراع العربي ـ الاسرائيلي بعد أن أصبح عقبة، فيما كان في السابق مصدر إفادة ونفع.

٤ ـ وبالرغم من كل الظروف المؤاتية لنجاح مفاوضات السلام التي بدأت في مدريد، بدا وكأن المشكلة أعصى من الحلول المقترحة. ولم يسجل مؤتمر مدريد أي نجاح يذكر، اللهم في ما عدا توصّل الأردن واسرائيل إلى الاتفاق على جدول أعمال وإعلان نيات، رفض الأردن توقيعه في حينه التزاماً منه بالتنسيق والتضامن مع دول الطوق (لبنان ـ سوريا ـ الأردن ـ فلسطين). وفجأة، أعلن عن التوصل إلى اتفاق «غزة ـ أريحا» بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وتمّ التوقيع عليه بالأحرف الأولى في أوسلو في النروج يوم ٢٠ آب/ اغسطس ١٩٩٣ (واحتفل بالتوقيع عليه في واشنطن يوم ١٣/٩/١٩٩٣). ولم تعرف بعد جميع الملابسات التي سبقت ورافقت التوصل إلى هذا الاتفاق، وبخاصة مدى مواكبة الولايات المتحدة للمفاوضات التي أدت إليه، ومدى صحة الكلام على أنها فوجئت به كما فوجئت دول الطوق الأخرى! ومهما يكن من أمر، فالمهم هو أن مسار السلام بين العرب واسرائيل يكون قد دخل مع اتفاق غزة ـ أريحا مرحلة جديدة هي الأخرى، خاصة أن الاتفاق قد تمّ التوصل إليه من خارج اطار وآلية مؤتمر مدريد ـ أي خارج المفاوضات الثنائية التي كانت قائمة ومستمرة في واشنطن. وهنالك من يتكهن بأن مفاوضات السلام ستأخذ مجدداً منحى الدبلوماسية المكوكية التي عرفناها أيام الوزير كيسنجر التي أنتجت اتفاقات كامب دايفيد. كذلك، فإن اتفاق غزة ـ أريحا قد رسخ مبدأ الاستفراد (الذي بدأ مع اتفاقات كامب ديفيد)

---

(٦) كنا قد أبدينا هذا الرأي خلال مناقشات المجلس النيابي اللبناني المتعلقة بمشاركة لبنان في أعمال مؤتمر مدريد للسلام وذلك في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١.

ولا نعرف بعد إلى أي مدى يكون قد رسّخ أيضاً مبدأ التفرّد.

٥ ـ في قناعتنا ان اسرائيل إنما دخلت مفاوضات السلام الأخيرة في مدريد ـ ورغم تبدّل ميزان القوى الدولي والاقليمي لصالحها بشكلٍ كبير ـ لأنها تأكدت أن الظرف مناسب لجرّ العرب لتوقيع اتفاقات سلام معها تكون منحازة كلياً لصالحها. والجائزة الكبرى، كما الصيد الأغلى، الذي تأمل اسرائيل به من هذه الاتفاقات، هو رفع المقاطعة الاقتصادية العربية عنها والتطبيع الاقتصادي الكامل بينها وبين الدول العربية، وبخاصة ذات الثقل والأهمية الاقتصادية[٧]. من هنا كنّا من القائلين (وما زلنا) بأن المفاوضات المتعددة الأطراف هي في الواقع الجانب الأهم في مفاوضات السلام العربية ـ الاسرائيلية، إن في نظر الاسرائيليين، أو في نظر الولايات المتحدة وبقية الدول الصناعية.

وللتذكير، فإن المفاوضات المتعددة الأطراف تعنى بمواضيع المياه والتنمية والبيئة ونزع السلاح واللاجئين.

وفي رأينا ان إعادة ترتيب أوضاع منطقة الشرق الأوسط، التي استوجبت أولاً وبداية انهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي، تهدف إلى إقامة نظام شرق أوسطي متناغم ومتوافق مع النظام الدولي الذي يجري العمل على تأسيسه. وبديهي أن تكون لهذا النظام (كما لكل نظام) ثلاث ركائز أساسية: **الركيزة السياسية، والركيزة الأمنية الدفاعية، والركيزة الاقتصادية**.

وفي قناعتنا ان الجانب الاقتصادي للنظام الشرق أوسطي العتيد قد يكون الجانب الأكثر أهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة وإلى الدول الصناعية الأخرى، نظراً لما تختزنه المنطقة من احتياطي نفطي هائل. كما اننا مقتنعون بأن النظام العربي (الذي قام مع جامعة الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية) كان قد أصبح مصدر ازعاج ومضايقة للنظام الدولي، وذلك منذ فترة غير قصيرة، وتخصيصاً منذ حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ على الأقل، أي منذ قرار الملك فيصل قطع إمدادات النفط العربي عن الغرب، ومنذ الانفجار الأول في أسعار النفط في ما بين شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣ وشهر كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤. ولقد شبّهنا هذه المرحلة النفطية (بما فيها قطع الامدادات) بـ «بيرل هاربر» اقتصادية للعالم الصناعي. وفي ظنّنا أن التخطيط الجاد لتغيير النظام العربي بنظام آخر أكثر ملاءمة لمصالح الدول الصناعية كان قد بدأ مع هذه المرحلة، وان التنفيذ، كان لا بدّ له من أن ينتظر الظروف المؤاتية. وها إن الظرف قد أصبح مؤاتياً بعد انهيار الأنظمة الشيوعية والاشتراكية، وانهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي كقوة عسكرية واقتصادية عظمى، وحرب الخليج و «عاصفة الصحراء» مع كل نتائجها العسكرية والمالية والاقتصادية، وخاصة النفسية. وفي هذا المجال، فنحن نعتبر أن الحرب اللبنانية التي انفجرت في شهر نيسان/ ابريل ١٩٧٥ لم يكن توقيتها مصادفة، بل غالب الظن أنها تندرج، بتوقيتها ومداها وعمقها ونتائجها، في سياق الترتيبات اللازمة والمطلوب توافرها تمهيداً لإقامة النظام الاقليمي الجديد. ذلك أن لبنان كان، عشية

---

(٧) الياس سابا، «لا للصلح الاقتصادي،» النهار (بيروت)، ١٩٧٣/١١/٤.

الحرب اللبنانية، البلد العربي الوحيد المؤهل لأن يقوم بإدارة الفوائض المالية العربية الكبيرة (أو بعض منها على الأقل) الناتجة من مبيعات النفط العربي، بسبب ما كان متوافراً لديه من الكادرات البشرية والمؤسسات والأنظمة والمناخات المطلوبة والمؤاتية. وأهمية ادارة المال تعود إلى أن القوة السياسية الناتجة من المال والمترافقة معه لا تكون بالضرورة متلازمة مع ملكية هذا المال بقدر ما هي تنتج من إدارته. من هنا كانت الحاجة إلى ضرب لبنان وضرب مؤسساته وقطع الطريق عليه حتى لا يعود في مقدوره أن يستغل امكاناته غير البسيطة في إدارة الفوائض المالية العربية الكبيرة، وحتى تُسلب الأمة العربية فرصة استغلال واستعمال القوة السياسية الهائلة الناتجة من ذلك. كذلك، فنحن يساورنا شك كبير في أن يكون اجتياح العراق للكويت وحرب الخليج (عاصفة الصحراء) بتوقيتها وحجمها الضخم ونتائجها المدمّرة، على الصعيد المادي، كما على الصعيد المعنوي، جزءاً من التحضيرات اللازمة التي مهدت وتمهّد لإقامة النظام الاقليمي الجديد. فالذي نشهده اليوم، والذي بدأ علناً مع الإعلان عن اتفاق غزة ـ أريحا ما كان له أن يكون لولا ما نتج من اجتياح العراق للكويت ومن حرب الخليج من تهديم كبير للعراق وللكويت على السواء، ومن استنزاف للأموال العربية خلال الحرب وبعدها، لم تعرف المنطقة له مثيلاً في السابق، ومن انعدام الثقة بالنظام العربي، ومن عداوة في ما بين الشعوب العربية (حتى لا نقول الأنظمة فقط)، ومن تشكيك في العروبة بلغ أحياناً حدود الردّة، ومن ضياع أصاب المواطن العربي، ومن انبهار بجبروت وقدرة الرئيس الجديد للعالم، ومن انقسام وإحباط وانبطاح!

٦ ـ قلنا إن الجانب الاقتصادي في النظام الشرق أوسطي الجديد هو الجانب الأهم لإسرائيل وللدول الصناعية (وعلى رأسها الولايات المتحدة). وها إن اتفاق غزة ـ أريحا جاء ليؤكد رأينا هذا لأنه بالرغم من الزعم القائل بأنه اتفاق يرعى شروط الحكم الذاتي الفلسطيني، إلّا أن من يقرأ نصوصه يلاحظ بأن الجانب الاقتصادي المختص بالعلاقة بين اسرائيل والفلسطينيين وبين اسرائيل والدول العربية هو الأساس في هذا الاتفاق، وهو الركيزة، لدرجة أننا أطلقنا عليه تسمية: «اتفاق اقتصادي... أولاً»[٨]. ولا بأس من استعراض ما حصل عليه الفلسطينيون من خلال هذا الاتفاق قياساً على مطالبهم، قبل الدخول في البحث التفصيلي بالمحتوى الاقتصادي للاتفاق. فالفلسطينيون قبلوا بتنازلات عديدة قبل أن يشتركوا في أعمال مؤتمر السلام، وحتى يتمكّنوا من ذلك! ولكنهم تمسّكوا بالحد الأدنى، وهو الأمور التالية، كما نعتقد:

أ ـ الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني (ومنظمة التحرير) بإقامة دولته على التراب الفلسطيني. قد لا يكون الاتفاق على حدود هذه الدولة ممكناً في المراحل الأولى، ولكن على الأقل يجب أن يكون هناك اعتراف بحق الفلسطينيين بإقامة دولة على التراب الفلسطيني.

ب ـ إن حق إقامة الدولة الفلسطينية يجب أن يعني حكماً حق جميع الفلسطينيين

---

(٨) مقال نشر في: السفير (بيروت)، ١٩٩٣/٩/٩.

بالانتماء لهذه الدولة والعودة إليها والإقامة فيها إذا رغبوا (أليس لليهود ـ لجميع اليهود ـ الحق في الانتماء لدولة اسرائيل والعودة إليها والإقامة فيها؟).

ج ـ الاعتراف بالقدس الشرقية كعاصمة (اليوم أو في أي وقت في المستقبل) للدولة الفلسطينية العتيدة.

د ـ في ما يتعلق بالمستوطنات اليهودية في الأراضي العربية المحتلة، وقف إقامة المستوطنات بعد توقيع اتفاق السلام والبحث في مصير المستوطنات التي تكون قائمة بتاريخه.

في مقابل هذا الحد الأدنى من المطالب، على ماذا حصلت منظمة التحرير؟

أ ـ لم يتم الاعتراف بحق الفلسطينيين بإقامة دولة على التراب الفلسطيني. جلّ ما هنالك أن الفلسطينيين أعطوا حكماً ذاتياً منقوصاً. ذلك أنهم أعطوا الحق في إدارة بعض شؤونهم المحلية في قطاع غزة ومنطقة أريحا (غير محددة الحدود). والأهم من ذلك، أنه حتى هذا الحكم المحلي المنقوص فإنه لا يطبّق على كل المقيمين في هذه المناطق، بل يطبّق فقط على الفلسطينيين الموجودين في هذه المناطق. وكأننا بذلك نعود إلى القسم الثاني من اتفاقات كامب ديفيد التي تقول بحكم الفلسطيني للفلسطيني وليس للأرض، لأن الأرض ليست فلسطينية ـ عربية. وهذا ما يعزّز مخاوفنا بأن اتفاق غزة ـ أريحا لن يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية. وهكذا، فإن الحكم الذاتي في اتفاق غزة ـ أريحا هو قاصر على السلطة البلدية المتعارف عليها التي تطال كل من يقيم أو يوجد في النطاق البلدي، بينما السلطة الفلسطينية العتيدة لن تطال الاسرائيلي ولا الأجنبي ولا العربي حتى، بل الفلسطيني فقط. والذي يعزز مخاوفنا في صعوبة قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية، هو اختيار أريحا بالذات، وهي التي تفصل بينها وبين غزة مئات الأميال من الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٤٨! فهل اختيرت أريحا لأنها تقع قبالة المدخل الغربي لجسر اللنبي؟ وهل أبقيت السلطة الأمنية على هذا المدخل الغربي في يد الاسرائيلي رغم أن وجودها الجغرافي في منطقة أريحا لسبب خبيث؟ لنفترض مثلاً أن اضطراباً حدث في ما بين الفلسطينيين أنفسهم (وهنا نتذكر نحن في لبنان تجربتنا مع الانسحاب الاسرائيلي من الجبل والحوادث الدامية التي وقعت بعد ذلك وفي أعقابه)، فإن من المتوقع أن ينزح المدنيون (وخاصة كبار السن والنساء والأطفال) نحو المناطق الآمنة، أي أن يحاولوا اجتياز الجسر وصولاً إلى الأردن. ولنتصور سيناريواً معيناً، يسمح فيه الاسرائيليون عند نقطة العبور في الضفة الغربية للفلسطينيين من نساء وأطفال وشيوخ بالعبور نحو الأردن. فهل سيكون في مقدور السلطات الأردنية في مثل هذه الظروف أن تمنع المدنيين العزّل من اللجوء إلى الأردن طلباً للسلام والأمان؟ وهل في ذلك ما يعزّز مخاوفنا بأن اتفاق غزة ـ أريحا قد لا يخرج عمّا يسميه الاسرائيليون الخيار الأردني، أي أن يكون الأردن هو الدولة الفلسطينية؟

ب ـ إن اتفاق غزة ـ أريحا لم يعط اللاجئين الفلسطينيين حق العودة، والانتماء إلى/ والإقامة في الدولة الفلسطينية. فهو لم يأت على ذكر لاجئي سنة ١٩٤٨ اطلاقاً. وفي ما

يختص بلاجئي ١٩٦٧، يقول البند الثاني عشر من الاتفاقية أن اسرائيل والفلسطينيين سيدعوان الأردن ومصر لوضع ترتيبات من بينها «... تكوين لجنة متابعة ستقرر، من خلال اتفاقية، ماهية صيغة الدخول لأشخاص شرّدوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧...» أي أنه حتى في ما يتعلق بلاجئي عام ١٩٦٧، فإن الكلام هو على تنظيم عودة «أشخاص» وليس الألوف من اللاجئين.

ج ـ أما في ما يتعلق بالقدس فإن الاتفاقية لا تقول أبداً بحق العرب بالسيادة عليها، أو على أي جزء منها. على العكس، فإن المسؤولين الاسرائيليين ما انفكوا يصرحون بمناسبة وبغير مناسبة بأن القدس ستبقى موحّدة، وستبقى العاصمة الأزلية لدولة اسرائيل.

د ـ أما المستوطنات، فلا ذكر لها. والواقع أن اسرائيل بدأت بإقامة مستوطنات جديدة في الأراضي العربية المحتلة حتى بعد توقيع اتفاق غزة ـ أريحا!

وهكذا، نجد أن منظمة التحرير لم تحصل على أي شيء من الحد الأدنى من المطالب التي دخلت مفاوضات السلام على أساسها. صحيح أن بعض هذه المطالب لم يقل الاتفاق صراحة باستحالة الحصول عليها، ولكن الصحيح أيضاً أن الاتفاق لم يقل بها إطلاقاً، حتى إنه لم يضعها في خانة القضايا الممكن الاتفاق عليها مستقبلاً نتيجة المفاوضات. والسؤال هنا هو: لماذا يُنتظر من اسرائيل أن تقدّم تنازلات في المستقبل، خاصة وأن أوراق الضغط العربية الفلسطينية لن تكون كثيرة، ولن تكون كما كانت قبل توقيع اتفاق غزة ـ أريحا؛ ونظراً لأن اسرائيل تكون عندها قد حصلت على كل ما ترغب في الحصول عليه من الجانب الفلسطيني؟ قد يقول قائل إن المنظمة حصلت على اعتراف اسرائيل بها. وهذا كسب كبير. وجوابنا عن ذلك ذو شقين: الأول، ماذا يعني هذا الاعتراف عملياً وواقعياً؟ الثاني، إن اسرائيل لم تعترف بمنظمة التحرير إلاّ بعد أن لم تعد منظمة التحرير راغبة في أن تكون منظمة تحرير، وبعد أن تخلّت عن مهمة تحرير فلسطين، وتعهدت بالمقابل بردع وضرب كل من يحاول تحرير فلسطين، حتى ولو كان فلسطينياً!

٧ ـ في مقابل ذلك، حصل الاسرائيلي على الجائزة الكبرى (البريمو): فهو **أولاً**، عقد اتفاقاً مع الجانب العربي الذي يشكّل لبّ الصراع العربي ـ الاسرائيلي وقلبه، والذي تمحورت حوله قضية العروبة الأولى طوال خمسين سنة تقريباً. وهو **ثانياً**، أصاب الصف العربي (دول الطوق) بالضياع، وضرب التنسيق العربي ضربة قاضية. وهو **ثالثاً**، وضع نفسه بقوة وثبات على طريق رفع المقاطعة الاقتصادية العربية عن اسرائيل، وبالتالي تطبيع العلاقات مع الدول العربية ذات المردود المرتفع لإسرائيل. وهو **أخيراً** تمكّن من عزل سوريا ولبنان، الأولى لأنها تشكّل الخصم السياسي (والعسكري) الأعنف لاسرائيل والأكثر عناداً، ولبنان من حيث كونه يشكّل المنافس الاقتصادي الأول لها. وهذه المكاسب حققتها اسرائيل بمجرد توقيع اتفاق غزة ـ أريحا، وبدأت تقبض عوائدها فوراً ونقداً. بينما أفضل ما يمكن أن يحصل عليه الفلسطينيون من اتفاق غزة ـ أريحا هو ما يمكن أن ينتج منه مستقبلاً، ونتيجة المفاوضات المقبلة مع اسرائيل، واستناداً إلى حسن نيتها و«كرم أخلاقها» ليس إلاّ!

٨ ـ قلنا إن لبّ اتفاق غزة ـ أريحا هـو كونـه اتفاقـاً اقتصادياً . . . أولاً! ذلك أن الاتفـاق يعلن تأسيس كيان اقتصادي جديد، هو الكيان الاسرائيلي ـ الفلسطيني. وبالتعابير التجارية، فإن الاتفاق هو بمثابة إعلان تأسيس شركة قابضة عمـلاقة، تتعـاطى جميع أنـواع النشاطـات الاقتصـادية، وفي الحقـول والقطاعـات كافـة، في ما بـين الشريك المميـز وصاحب الأكـثريـة الساحقة من الأسهم، أي اسرائيل، وبين الشريك الأصغر، فلسطين، مالك الأقلية الصغيرة من الأسهم، وهو الشريك الفقير بإمكاناته المادية، ولكنه الغني بـاتصالاتـه وبما يؤمن للشركـة من مجـالات العمل الـواسعة مستقبـلاً. والملفت للنظر، أن الاتفـاق يخضع جميـع النشاطـات الاقتصادية والانمائية والاجتماعية الفلسطينية والمشتركة (أي الفلسـطينية ـ الاسرائيليـة) لسلطة قـرار هذه الشركـة القابضـة، بـأكـثريـة أسهمهـا وإدارتهـا الاسرائيليـة، فيـما تبقى القضـايـا الاسرائيلية خارج سلطة هذه الشركة (انظر اتفاق غزة ـ أريحا، البند السابع، الفقرة ٤): «من أجل مساعدة المجلس على تشجيع النمو الاقتصادي حال انشائه سيشكـل المجلس ضمن أمور أخـرى، سلطة كهرباء فلسطينية، سلطة ميناء بحري في غزة، بنك تنمية فلسطيني، هيئة تشجيع صـادرات فلسطينيـة، وسلطة بيئة فلسطينية، وسلطة أراضٍ فلسطينيةُ، وسلطة إدارة مياه فلسطينية وأي سلطات يتفق عليهـا وفقاً لـلاتفاقيـة الانتقالية التي ستحدد صلاحياتها ومسؤولياتها».

وهـذه الاتفـاقيـة الانتقـاليـة هي التي تنص عليهـا الفقـرة الأولى من البنـد السـابـع: «سيتفاوض الوفدان الفلسطيني والاسرائيلي حول اتفاقية للمرحلة الانتقالية «الاتفاقية الانتقالية»».

كذلك نص البند الحادي عشر على ما يلي: «اعترافاً بالمنفعـة المتبادلـة للتعاون بتشجيـع تطويـر الضفة الغربية وقطاع غـزة واسرائيل. . . سيتم تشكيـل لجنة تعـاون اقتصاديـة فلسطينيـة ـ اسرائيلية من أجـل تطوير وتطبيق، ضمن روح تعاونيـة، البرامـج المشار إليهـا في البروتـوكولات المرفقة في الملحق الثـالث والملحق الرابع».

والملحق الثالث هو «بروتوكول التعاون الاسرائيلي ـ الفلسطيني في الـبرامج الاقتصـادية والتنمية» ويشمل كل وجوه التنمية الاقتصادية من ماء وكهرباء وطاقة ومال ونقل وتجـارة محلية واقليمية وصناعة والعمل والضمان الاجتماعي وتنمية الطاقات البشرية ومراكز الأبحاث وبنوك المعلومات وحماية البيئة والاتصال ووسائل الاعلام و «أي بـرامج أخـرى ذات اهتمام مشـترك» (الملحق الثالث، الفقرة ١٢).

على أن الاتفاق لا يحصر همّـه في البرامـج الاقتصاديـة ومواضيـع التنمية داخـل الكيان الاسرائيلي ـ الفلسطيني (الشركة) بل هو يتسع ليشمل أيضاً القضايا الاقتصـادية والتنمـوية في المنـطقة ككـل، وهذا هـو الأهم. فالبنـد الثاني عشر عنـوانـه «الارتبـاط والتعـاون مـع مصر والأردن» وينص على ما يلي: «سيقوم الطرفان بدعوة كل من الأردن ومصر للمشاركة في تشكيل المزيد من ترتيبات التعـاون والارتباط بـين حكومـة اسرائيل والممثلين الفلسـطينيين من جهـة، وحكومتي الأردن ومصر من جهـة أخرى لتشجيـع التعـاون بينهم. . .». كـما ينص البنـد السـادس عشر تحت عنـوان «التعـاون الفلسطيني ـ الاسرائيلي المتعلق بالبرامج الاقليمية» على ما يلي: «ينظر الطرفان إلى مجمـوعات عمـل المحادثات المتعددة الأطراف كأداة ملائمة لترويج «خطة مارشال» وبرامج اقليمية (هكذا) وبرامج أخرى. . .».

كما ينص الملحق الرابع تحت عنوان «بروتوكول التعاون الاسرائيلي ـ الفلسطيني في مجال

برامج التنميـة في المنطقـة» على مـا يلي: «يتعـاون الجانبـان في إطار مسـاعي السلام المتعـددة الأطراف لتشجيع وضع برامج تنمية للمنطقة... تطلقه مجموعة السبع. ويـطلب الجانبـان من مجموعـة السبع أن تسعى إلى مشاركة دول أخرى مهمة مثل الدول الأعضـاء في منظمـة التنمية والتعـاون الاقتصادي والـدول العربيـة في المنطقة ومؤسسات عربية، إضافة إلى القطاع الخاص» (الملحق الرابع، الفقرة ١).

كما تنص الفقرة ٢ ـ ب من الملحق الرابع على أن «برنامج التنمية الاقتصاديـة للمنطقـة يمكن أن يتضمن النقاط التاليـة: (١) تأسيس «صنـدوق للتنمية في الشرق الأوسط» كخـطوة أولى و «بنك للتنميـة في الشرق الأوسط» كخطوة ثانية. (٢) وضع: برنامج اسرائيلي ـ فلسـطيني ـ أردني «مشترك لتنسيق استثـمار منطقـة البحر الميت». (٣) البحر المتـوسط (غزة) ـ قنـاة البحر الميت. (٤) مشـاريع في المنـطقة لتحلية المياه ومشـاريع أخرى لتنمية الموارد المائية. (٥) برنـامج اقليمي لتنميـة الزراعـة بما في ذلـك القيام بتحـرك اقليمي للوقايـة من التصحّر. (٦) ربط الشبكات الكهربائية. (٧) تعاون اقليمي لنقل وتوزيع الغاز والنفط وموارد الطاقـة الأخرى واستغـلالها صنـاعياً. (٨) «بـرنامج اقليمي للسياحـة والنقـل والاتصـالات». (٩) تعـاون اقليمي في مجـالات أخرى».

٩ ـ وهكذا، فإن الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي هو فعلاً عنوان السلام الذي تتحضّر لـه اسرائيـل والذي تـرغب فيه، هي ومن وراءهـا من دول صناعيـة وخاصـة الولايـات المتحدة الأمريكية. والواضح من الاتفاق أن الركيـزة الاقتصاديـة أو الجانب الاقتصـادي هو الجـانب الأهم، ويـأتي من حيث الأهمية قبـل الجانب السيـاسي والجانب الأمني الـدفـاعي. كـما يمكن لاتفاق غزة ـ أريحا أن يدلّنا على ملامح النظام الشرق أوسطي الجـديد، عـلى الأقل في جـانبه الاقتصادي. والواضح من كل ذلك أن قلب النظام الجديد وعقله ونقطة الجذب فيـه ستكون اسرائيل، بمساعدة الفلسطينيـين، الذين من دونهم لن تتمكن اسرائيـل من أن تعبر إلى عمق المجالات الاقتصاديـة العربيـة. اسرائيل إذاً (بمعـاونة الفلسـطينيين) ستشكـل عين الإعصـار الاقتصادي القادم إلى المنطقة. وسيكون الأردن ومصر البلدين الأقرب إلى قلب النظام الجديد وسيشكلان (حسب ما ينبىء بـه الاتفاق وحسب مـا يرغب فيـه) الحلقة الأولى والأقـرب من الحلقات الدائرة في فلك هذا النظام الجديد. ولم يكن اختيار الأردن ومصر اعتباطياً. فالأردن هو الشريك الأقرب إلى (الكيان ـ الشركة) الجديد، وعبر الأردن ستفتح أبواب العراق الزاخر بالامكانات الكامنة والثروات، وإن كان مغيّباً قسراً في الوقت الراهن. كذلك ستفتح أبـواب الخليج العربي عبر الأردن بثرواته المالية والمادية والمعدنية وبثقله السياسي ـ الاقتصادي في العالم العربي والاسلامي. كـذلك مصر، فعـبرها ستفتـح أبواب شـمال افريقيـا كلها، بمـا تمثل من خزان هائل من الأيدي العاملة الرخيصة، وبما تمثّل من أسواق استهلاك بدائيـة. كذلـك، لا يمكن اغفال موقع مصر المميز، معنوياً وسياسياً وثقافياً ودينياً، في العالم العربي والاسلامي وفي افريقيا. وهكذا، فالنـظام الاقليمي الجديـد سيشكل هجمـة استعماريـة (بالمعنى الاقتصـادي التقني) جديدة على الوطن العربي وثرواته وقدراتـه وامكانـاته البشريـة والماديـة. وسيكون من نتيجته أن يتم ربط اقتصاد الدول العربية كافة بمصالح اسرائيل، قلب النظام الاقليمي ونقطة الجذب الأولى فيه، وعبرها بمصالح العالم الصناعي وعلى رأسه الولايات المتحـدة الأمريكيـة. وإذا كنا نأخذ على تجاربنا التنموية السابقة فشلهـا في تأمـين الحد الأدنى من التنميـة المستقلة، فإن امكانية تحقيق ذلك ستكون شبه منعدمة في ظل النظام الشرق أوسطي الجديد، لأن تبعية

الاقتصاد العربي ستزداد بنسبة كبيرة في ظل ما يحضّر للمنطقة، ولأن الاقتصادات العربية ستشكّل بالفعل هوامش وأطراف النظام الاقتصادي الجديد وستزداد تهميشاً، وإن كان بعضها سيكون في موقع نسبي مميز عن غيره نسبة إلى قربه (أو بعده!) من مركز الجذب في النظام الجديد. وهنا لا بد من اعادة التذكير بأن الأكثر تهميشاً والأكثر عزلة والأكثر خسارة في النظام الجديد الذي يخطط له سيكون الاقتصاد اللبناني. هكذا، فالنظام الجديد سيقضي حتماً على القدر البسيط من السيادة الاقتصادية التي تمتعت بها الدول العربية حتى اليوم على مواردها، وسيقضي على الأمل في التحكم في هذه الموارد في المستقبل ولوقت طويل جداً. ومتى تحدّثنا عن خسارة السيادة الاقتصادية فإننا نقول حتماً بخسارة السيادة السياسية. إذ لا سيادة سياسية بدون سيادة اقتصادية تحميها وتحصّنها. وها هو وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية «وارن كريستوفر» يقول في شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي بتاريخ ١٩٩٣/١١/٤، ما ترجمته: «يأتي في رأس الأولويات الست للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية موضوع: الأمن الاقتصادي»! ويقول ما ترجمته حرفياً: «إن أمننا القومي لا يمكن فصله عن أمننا الاقتصادي». فإذا كان في رأي الولايات المتحدة أن الأمن الاقتصادي والسيادة الاقتصادية تأتي في طليعة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، أفلا يجوز لنا نحن كعرب أن نتوجّس خيفة من مشاريع تسلبنا القدر البسيط مما تبقى لنا من استقلالية اقتصادية، لتدخلنا في تبعية كاملة للخارج، وتقضي على كل أمل لنا في تنمية مستقلة وفي أمن اقتصادي؟

١٠ ـ قد يأخذ علينا البعض أننا نفرط في الخوف من التطبيع الاقتصادي الكامل مع اسرائيل. ويستند هذا البعض في مأخذه هذا إلى عدد من الاعتبارات، تتراوح، في رأينا، بين الايمان الرومانسي (غير المبرر واقعياً) بقدرة العرب الاقتصادية الهائلة وحجمهم المفرط نسبة إلى قدرة وحجم الاقتصاد الاسرائيلي، وبين القول بأن الدراسات التفصيلية «الجزئية» (Micro) لم توضع بعد حتى نتبين في ضوء الوقائع والأرقام قدرة الاقتصادات العربية التنافسية في مختلف القطاعات وقدرة المؤسسات الاقتصادية العربية على منافسة مثيلاتها الاسرائيلية ضمن كل قطاع. وفي مجال ردنا على ذلك، نقول إن لدينا من الاعتبارات الاقتصادية الكمية (Macro) ما يكفي ليبرر خوفنا من التطبيع بالشروط التي اعتمدها اتفاق غزة ـ أريحا، هذه الشروط التي يبدو أنها ستكون ركيزة للعلاقات الاقتصادية الشرق أوسطية المقبلة ونموذجاً لها. كما نقول إن مجرد تركيز البحث وحصره في مخاطر (ومنافع) التطبيع الاقتصادي ضمن الاطار الاقتصادي الجزئي هو الدخول في الخطيئة، إذا لم يكن اقتراف الخطيئة بحد ذاته. والأسباب التي تدعونا إلى التخوّف من التطبيع الاقتصادي مع اسرائيل وإلى رفضه ـ على الأقل في المراحل الأولى للسلام ـ يمكن اختصارها بما يلي:

(أ) إن حجم الاقتصاد الاسرائيلي بالمقارنة مع حجم دول الطوق، وكذلك المؤشرات الاقتصادية الأخرى ذات الدلالة (مثل الدخل القومي، والدخل الفردي، والمديونية الخارجية، والاحتياطات النقدية الخارجية، والودائع المصرفية، والتركيب الاقتصادي القطاعي، ونسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، ونسبة التعليم والحالة التكنولوجية... الخ) هي

لصالح اسرائيل في الغالب، وبنسب كبيرة أيضا.

(ب) يتمتع المجتمع الاسرائيلي المدني بنسيج مؤسساتي وقانوني وإداري حكومي يفوق كثيراً ما تتمتع به كل المجتمعات العربية، دون استثناء. فالمنافسة بين اسرائيل والدول العربية ستكون بالفعل منافسة بين دول وأنظمة واقتصادات تختلف اختلافاً غير بسيط في مستوى تطورها وحداثتها وتقنيتها. وقد لا نغالي إذا قلنا إن العلاقة بين اسرائيل والعرب مرشحة لأن تكون مشابهة لنسيج العلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب. وفي هذا المجال، لا يمكن أن نقلل من أهمية تطور المجتمع المدني في اسرائيل ومؤسساته كافة، ومن أهمية المشاركة الواسعة في صنع القرار، وكذلك من ارتفاع المستوى التقني والاداري (Managerial) في المؤسسات الاسرائيلية الخاصة والعامة بالمقارنة مع ما هو موجود في الدول العربية.

(ج) تتمتع المؤسسات الاقتصادية الاسرائيلية بمساندة حكومية (اسرائيلية) من حيث خلق الأجواء المناسبة لها، والمساعدات المباشرة وغير المباشرة، تفوق في أهميتها ونتائجها ما تتمتع به المؤسسات الاقتصادية العربية اليوم من حكوماتها[٩] (بين القوسين لنا).

(د) تتمتع المؤسسات الاقتصادية الاسرائيلية بمساندة مؤسسات اقتصادية عالمية تمتد فروعها وأصولها في مختلف أنحاء العالم، كما تعود جذورها إلى عشرات السنين أو مئاتها في بعض الأحيان، الأمر الذي لا يتوفر حالياً للمؤسسات العربية. وفي هذا المجال فنحن لا نستبعد أن تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية بتفوق اسرائيل الاقتصادي على مجموع الدول العربية خلال فترة السلام العربي - الاسرائيلي، كما التزمت بتفوقها العسكري على الدول العربية مجتمعة طوال مرحلة الصراع العربي - الاسرائيلي!

(هـ) إن البلد العربي الوحيد الذي كان يمكن له أن يشكل قاعدة تنافسية جدية لاسرائيل ونواة تجمع اقتصادي تستقيم معه قواعد التنافس المتكافىء، ويفسح معه في المجال لقوى السوق الاقتصادية أن تعمل بحرية صحيحة وضمن ضوابط مقبولة، هو لبنان! ولكن لبنان ما زال يعاني آثار سنوات الحرب المدمرة على اقتصاده، وهو يعاني مشكلات كبيرة متعددة، تأتي في طليعتها مشكلة التضخم المفرط ونتائجه السلبية على الانتاج والانتاجية وتوزيع الدخل والثروة وتحويل المدخرات إلى العملات الأجنبية وإلى الخارج، ومشكلة انخفاض الانتاج والانتاجية وضعف القدرة التنافسية، ومشكلة زيادة حدة التمركز الاقتصادي وتفاقم الضغوط الاحتكارية وتعطيل عمل قوى السوق، ومشكلة التشوّه الكبير الذي أصاب الأسعار والأجور، فلم تعد تعكس واقع القوى الاقتصادية التنافسية، ومشكلة تفتيت السوق اللبنانية الواحدة الصغيرة أصلاً، ومشكلة هجرة وتهجير المؤسسات والأفراد ورؤوس الأموال، ومشكلة تعاظم وتنامي الاقتصاد الموازي (غير الشرعي أو المجانب للقانون والانتظام العام)، وأخيراً، وليس آخراً، مشكلة ترهّل وتأخر وتقهقر القطاع الخاص الذي

(٩) انظر الملحق رقم (١) في: سابا، «لا للصلح الاقتصادي».

كان يشهد بديناميكيته وقدراته الريادية في مقابل ورم وانتفاخ القطاع العام وانخفاض انتاجيته مع ارتفاع حدة عجوزات الخزينة.

وهكذا نرى أن البلد الوحيد الذي كان بمقدوره أن يشكل النواة التنافسية العربية لاسرائيل قد تمّ ضربه ابتداءً من سنة ١٩٧٥ (تاريخ بداية الحرب اللبنانية) ووضع الحجر عليه حتى لا يتمكن من استعادة عافيته الاقتصادية(١٠) إلاّ بعد أن يتمكّن الكيان ـ الشركة الجديد من تثبيت أقدامه في المنطقة، ومن إحكام إقامة شبكة علاقات ومصالح (!) اقتصادية مع بقية دول المنطقة، بحيث لا تعود تنفع عند ذاك منافسة لبنان أو أية مجموعة اقتصادية عربية يكون محورها لبنان.

١١ ـ هل أن الذي قلناه يعني أننا ضد السلام في المنطقة، أو أننا مع استمرار الحرب؟ قطعاً لا! بكل بساطة واختصار نحن مع السلام العادل والشامل. وهذا الذي شهدناه ونشهده حتى هذه الساعة ليس حتماً بالسلام العادل ولا هو بالسلام الشامل. لذلك نحن ضدّه. ولذلك يجب أن لا نقبله. ولذلك يجب أن نسعى لأن يقوم فعلاً سلام عادل وشامل. وبما أن ذلك هو في الدرجة الأولى في مصلحتنا نحن، إذ قد يعتقد الغير (اسرائيل والولايات المتحدة) أن محاولة تحقيق أعلى قدر ممكن من المكاسب على حساب الفريق العربي هو السبيل الأفضل، فإنه يعود لنا، وقد يكون لنا وحدنا، أن نتحمل مسؤولية اقامة السلام العادل والشامل. ولن نتمكن من تحقيق ذلك إلاّ إذا استجمعنا كامل أوراق الضغط التي بحوزتنا في سبيل تحقيق هذا الهدف. ولا نغالي إذا قلنا إن أهم أوراق الضغط التي نملكها هي الأوراق الاقتصادية، التي تشكل الهدف الأول والغاية الأهم لمساعي السلام وجهود اقامة النظام الشرق أوسطي الجديد، وكلما جمّعنا من أوراق الضغط الاقتصادية، وكلما زاد ثقلنا ووزننا الاقتصادي التفاوضي، فإننا نكون أقرب إلى هدف تحقيق السلام العادل والشامل. من هنا بديهية التنسيق العربي في المفاوضات ـ الثنائية أو متعددة الأطراف. ومن هنا الضعف الكبير الذي أصاب ويصيب القوة التفاوضية العربية بسبب انفراد منظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع اتفاق غزة ـ أريحا، ومن ثم توقيع الأردن على البيان المشترك مع اسرائيل (وما يُشيّع عن توقيع منفرد وشيك للأردن أيضاً على اتفاق سلام مع اسرائيل). ومن هنا أخيراً الضرر الحاصل من جراء تفرد بعض الدول العربية في حضور الاجتماعات المتعددة الأطراف! ومن هنا أيضاً خوفنا الكبير أن تلغي بعض الدول العربية المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل قبل التوصل نهائياً إلى حال السلام العادل والشامل!

١٢ ـ نحن طبعاً نقول باستمرار المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل، طالما أن المفاوضات مستمرة، وطالما أن هدف السلام العادل والشامل لم يتحقق بعد. لا بل إننا نقول أكثر من ذلك: نقول إن المقاطعة يجب أن تنفّذ وتحترم شروطها في ظل مسار المفاوضات بدقة

---

(١٠) نعطي في هذا الخصوص، مثلاً؛ شركة طيران الشرق الأوسط التي تعتبر من أهم المؤسسات اللبنانية الاقتصادية التي جمدت طوال الحرب اللبنانية، التي تشكل فعلاً مؤسسة طليعية في قطاع النقل الجوي، وبسبب ذلك، وبالرغم من انتهاء الحرب ما زالت تتعرّض لمحاولات ضربها من الداخل (لبنان) ومن الخارج.

وانضباطية والتزام أكثر بكثير مما كان قائماً قبل المفاوضات، وذلـك لأنها ورقة الضغط الأهم في المفاوضات، وأيضاً بسبب جو التراخي الكاذب الـذي تخلقه عمليـة المفاوضـات. وحتى هذا نحن لا نعتبره كافياً. فإلى جانب استمرار المقاطعة والتشدّد في تطبيق بنودها وشروطهـا، نرى أنـه واجب علينا أن نبتكـر وسائـل وآليات منـع التـطبيـع في ظـل ظـروف السـلام العـربي ـ الاسرائيـلي الجزئيـة، ذلك أن التـطبيع في ظـل هكذا ظـروف لن يقتصر على مـا كنا نخشـاه ونحاول منعه في ظـل ظروف الصراع العـربي ـ الاسرائيلي، أي دخـول البضائـع الاسرائيلية مباشرة مثلاً إلى الأسواق العربية، أو عمل الشركات الاسرائيلية المباشر في الأسواق العـربية. في قنـاعتنا ان مجـالات التطبيـع الأكثر رواجـاً والأكثر أهميـة (وبالتـالي الأكثر خـطورة علينا)، ستكون في الغالب عبر مؤسسات عملاقة متعددة الجنسيات أو عبر مؤسسات كبيرة ذات شهرة واسعة أجنبية وغير اسرائيلية، أو عبر مؤسسات قابضة أنشئت حديثاً من أجـل اعمال التـطبيع الجديدة يصعب معها كثيراً معرفة المسـاهمة الاسرائيليـة فيها. أي أنـه علينا أن نـطوّر مفاهيم ووسائل وأساليب وشروط المقاطعة حتى تتلاءم مع ما هو منتظر من محـاولات التطبيـع في ظل ظـروف السلام الجـزئي القائم اليـوم والمرشـح لأن يستمر طيلة فـترة المفـاوضـات العـربيـة ـ الاسرائيلية، وحتى تحقيق هدف السلام العادل والشامل. بكلام آخر، نحن نـدعو إلى إبقـاء المقاطعة، وإلى تشديدها، وإلى تطويرها لتواجه محاولات التطبيع الجديـدة. كل ذلـك كوسيلة ضغط في المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية، أما إذا اعترض أحد على تصرفنا هذا، بحجة أنـه يتنافى مع مسيرة السلام وأهداف السلام، فجوابنا على ذلك سيكون واضحاً:

أولاً: لا يُطلب من مفاوض أن يرمي جميع أوراقه، وأهمها، قبل أن تصل المفـاوضات إلى نهايتها المقبولة (من الطرفين).

ثـانياً: مـا ينضح بـه اتفاق غـزة ـ أريحا من تـرتيبات اقتصـادية مستقبليـة بين العـرب واسرائيل لا يدعو إلى الاطمئنان، بل إنه في حال بعض الدول العـربية (لبنـان مثلاً) يشكـل تهديداً مباشراً للأمن الاقتصادي والأمن الوطني. وعليه، فإن معارضتـه والعمل عـلى الحؤول دون تعميمه يدخل في باب الدفاع المشروع عن النفس!

ثالثاً: إن النموذج الاقتصادي الذي يرغب اتفاق غزة ـ أريحا في تعميمه على المنطقـة لا يؤدي اطلاقاً إلى قيـام المنافسـة الحرة المتكـافئة وعمـل قوى السـوق بشكل صحيـح ومنتظم. وعليه، فإن الاعتبارات الاقتصادية المثلى (على الأقل) تقتضي عدم القبول بمثل هذا النموذج، والعمل مستقبلاً على خلق الأجواء والـظروف والشروط المناسبـة لقيام منـافسة حـرة متكافئـة فعلاً.

ملحق رقم (١)

لا . . . للصلح الاقتصادي(*)

أما وقد هدأت صيحات الحرب، وأخذ العرب يهيئون أنفسهم للمفاوضات، فإنه يجدر بنا أن نلقي نظرة هادئة على السلام الذي يُحَضَّر.

أخشى ما نخشاه اليوم هو أن نقع في شرك تحكم اسرائيل ومساندوها اطباقه عن طريق مقايضة الأرض العربية المحتلة بالصلح الاقتصادي مع العالم العربي. إذ لا يستبعد أن يكون العدو قد بدل استراتيجيته من **نظرية الردع الاسرائيلي** التي أثبتت الحرب الأخيرة فشلها إلى **نظرية السلم الاسرائيلي**، مع احتفاظه دائماً، بالطبع، بأهدافه وغاياته البعيدة الثابتة. لذلك، علينا أن نرفض الصلح الاقتصادي رفضاً جازماً قاطعاً كاملاً.

والآن، بعض التفسيرات لهذا الموقف.

* * *

لم ننس بعد تلك الحملة المتناغمة التي طلع بها بعض وسائل الاعلام الغربية خلال ربيع السنة الحالية ضد النفط العربي وضد القوة المالية العربية. لم ننس بعد الثالوث المغرض الذي تركزت عليه تلك الحملة المتجنية: **النفط ـ القوة ـ العنف**. لم ننس كذلك التلميح والتصريح إلى أن المال العربي كان وراء تدهور بعض العملات الدولية، وأن العرب بالتالي يهددون استقرار النظام النقدي الدولي، وأن من الضروري فرض القيود والوصاية على حرية استعمالهم هذه الأموال. وفي ظننا أن هذه الحملة ليست سوى مظهر من مظاهر نظرية الردع الاسرائيلي التي تقول: «اسرائيل هي الدولة الحضارية الوحيدة في هذه المنطقة. وهي الدولة المتفوقة عسكرياً على الدول العربية مجتمعة. وهي التي تستطيع بواسطة تفوقها العسكري أن تحفظ السلام في الشرق الأوسط وأن تؤمن ـ وهذا الأهم ـ استمرار تدفق النفط العربي إلى العالم الخارجي وضبط استعمال المال العربي ضمن حدود «سليمة» وذلك باستعمال القوة العسكرية إذا لزم الأمر».

ولكن، ماذا بقي من نظرية الردع الاسرائيلي هذه؟ قد يكون أهم ما حققته الحرب الأخيرة لمصلحة العرب هو انهيار نظرية الردع الاسرائيلي وفشلها الذريع الكامل، وذلك على رغم كل الملابسات العسكرية التي ظهرت خلال الحرب أو التي كانت قائمة وقت وقف اطلاق النار.

إلّا أن انهيار نظرية الردع الاسرائيلي لا يعني في الضرورة أن العرب ربحوا المعركة، وإن كانوا قد ربحوا جولة. فالعدو لا يمكنه أن يسلم بالهزيمة في هذه السهولة. يضاف إلى ذلك أنه ذكي خبيث سريع التحرك والتكيف مع الأوضاع المتغيرة. كذلك فإن قوته ونفوذه لدى الدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة متأصلان وقديمان ولا يمكن الاستهانة بهما.

(*) نشر في: **النهار**، ١٩٧٣/١١/٤.

وعليه، فقد يكون قد اقتنع، وأقنع مسانديه، بضرورة التخلي عن نظرية الردع هذه، لتحل محلها نظرية **السلم الاسرائيلي** التي يمكن تلخيصها بما يأتي: «مقايضة الأرض العربية المحتلة بالتعامل الاقتصادي مع العرب».

وهكذا يلعب العدو ومساندوه على الوتر العربي الحساس، على عاطفة العرب وتعلقهم بأرضهم السليبة، فيقايضهم ببعض أو كل (بحسب شطارته) ما احتله خلال حرب ١٩٦٧، في مقابل سلام يكون من شروطه الأساسية أن يفسح له في التعامل الاقتصادي الكامل مع العالم العربي. وهكذا تكون اسرائيل قد مهّدت السبيل لسيطرتها على الاقتصاد العربي عن طريق السلم، بعدما فشلت في السيطرة عليه، ولو جزئياً، عن طريق قوة الردع العسكرية واحتلال الأراضي العربية. فاسرائيل، الدولة العنصرية، لا يمكنها أن تستمر في العيش وتأمين الزيادة المطلوبة في مستوى دخل مواطنيها إلاّ: إما عن طريق احتلال المزيد من الأراضي العربية والاعتماد على المساعدات الخارجية التي يمكنها أن تستدرها بسبب استمرار حالة الحرب والتهديد العربي لوجودها، وإما عن طريق التعامل الاقتصادي مع العرب للحصول على أموالهم الطائلة وللاستفادة من المجالات الكبيرة التي تؤمنها السوق العربية الواسعة. وبديهي أن الوسيلة الأخيرة هي أسهل وأنفع وأقل كلفة لاسرائيل.

فهل نكون حاربنا مرة رابعة، وخسرنا من خسرنا، وضحينا بما ضحينا به، لنؤمن لها الوسيلة الأسهل لديمومتها وازدهارها دولة عنصرية «فاشستية»؟

* * *

واضح أن ما ندعو إليه هو أن نرفض نظرية السلم الاسرائيلي هذه كما رفضنا ونرفض نظرية الردع الاسرائيلي، حتى لو اضطرنا إلى دخول الحرب في سبيل ذلك، كما فعلنا سابقاً، وفي عناد وتصميم، أربع مرات. مع الفارق الكبير أن الحرب ضد السلم الاسرائيلي هي حرب اقتصادية، لا عسكرية، وهي حرب نملك نحن، لا غيرنا، أمضى أسلحتها وأقواها وأحدثها، فنقرر نحن وحدنا متى نبدأ الهجوم، وأين نبدأ، وكم جبهة نفتح، ومتى نكثف هجومنا، ومتى «نوقف اطلاق النار»، غير مضطرين إلى الاهتمام الدائم الخائف بالجسور الجوية والبحرية لتنقل لنا السلاح الذي نحتاج إليه لمواصلة القتال. فما علينا إذن، لكسب هذه الحرب، إلاّ أن نعد أنفسنا لها منذ اليوم، وأن نتدرب على اجادة استعمال أسلحتها المختلفة المتعددة والتي هي، كلها، في حوزتنا.

نحن ندعو إلى عدم الوقوع في شرك السلم الاسرائيلي الذي قد تزين لنا أكثر من جهة منافعه ومحاسنه ومكاسبه بألف لون ولون. بل نقول بأن ندخل مفاوضات السلام وفي استعدادنا القبول بالصلح السياسي في مقابل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢، كما نفهمه نحن، ومن ضمنه حقوق الشعب الفلسطيني، ولكن من غير القبول بالصلح الاقتصادي في حال من الأحوال. ويبقى التعامل الاقتصادي مع العرب، سلاحنا الأقوى، في حوزتنا، نشهره في وجه اسرائيل ما دامت مصرّة على الاستمرار دولة عنصرية.

هكذا نرى أن تكون مرحلية الاستراتيجية العربية. وهكذا نرى أن ندخل مفاوضات السلام المقبلة.

ومثل هذه الاستراتيجية يؤيدها، على الأقل، اعتباران مهمان:

أولاً، ألا نكون قد أعطينا كل ما نملك من وسائل ضغط في مقابل الحصول على أقل مما نريد الوصول إليه كهدف أبعد، أي قيام الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية. **ثانياً**، إن القبول بالصلح الاقتصادي في المرحلة الحالية سيؤدي في الغالب إلى سيطرة اسرائيل على الاقتصاد العربي، وذلك للأسباب الآتية:

أ ـ تتمتع المؤسسات الاقتصادية الاسرائيلية بمساندة مؤسسات اقتصادية عالمية، تمتد فروعها وأصولها في مختلف أنحاء العالم، كما تعود جذورها إلى عشرات السنين أو مئاتها في بعض الأحيان، الأمر الذي لا يتوافر حالياً للمؤسسات الاقتصادية العربية.

ب ـ تتمتع المؤسسات الاقتصادية الاسرائيلية بكادرات بشرية تقنية، متمرسة بأساليب ادارة الأعمال الحديثة، تفوق نسبياً الكادرات المماثلة المتوافرة اليوم للمؤسسات الاقتصادية العربية. وهذا مظهر من مظاهر التخلف التكنولوجي للعالم العربي كجزء من العالم الثالث.

ج ـ تتمتع المؤسسات الاقتصادية الاسرائيلية بمساندة حكومية من حيث خلق الأجواء المناسبة لها، والمساعدات المباشرة وغير المباشرة، تفوق في أهميتها ونتائجها ما تتمتع به المؤسسات الاقتصادية العربية اليوم من حكوماتها. وسبب ذلك هو التخلف النسبي للإدارة الحكومية العربية بالمقارنة مع الادارة الحكومية الاسرائيلية.

* * *

قد يُسأل: «كيف يمكن أن نقبل بالصلح السياسي ولا نقبل بالصلح الاقتصادي في الوقت نفسه؟» والجواب عن ذلك نأخذه من التاريخ السياسي الحديث. فلقد حاربت الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية إلى جانب الاتحاد السوفياتي وربحتا الحرب معاً. ومع ذلك، رفضت الولايات المتحدة كل أنواع التعامل الاقتصادي مع حليفها الاتحاد السوفياتي طوال خمس وعشرين سنة تقريباً بحجة أنها لا تقرّ نظامه السياسي. أفلا يحق للعرب أن يرفضوا التعامل الاقتصادي مع عدوهم (لا حليفهم) بسبب اصرار هذا العدو على استمرار وجود الدولة العنصرية التي يرفضها العرب؟

في رأينا ان أفضل وسيلة لفرض الحصار الاقتصادي على اسرائيل هي السوق العربية المشتركة، كما ان الظرف الحالي قد يكون أفضل مرحلة لإقامة سوق عربية مشتركة توحّد جهود العالم العربي وامكاناته الاقتصادية (وهو أحوج ما يكون اليوم إلى وحدة الصف)، وتوفر له سهولة استعمال السلاح الاقتصادي كقوة ضاربة، وتؤمن تطور المؤسسات الاقتصادية العربية على الوجه الصحيح لتتمكن في المستقبل من أن تواجه المنافسة الخارجية من أي مصدر جاءت، وتدخل في اتفاقات ثنائية مع الدول الأخرى أو التكتلات الاقتصادية

الأخرى، تمنح وتمنع، بما يؤمن مصالح العالم العربي الاقتصادية والسياسية على حد سواء. ولا نجد أفضل من الوقت الحاضر (وخصوصاً بالنظر إلى الاجماع العربي الذي نشهده بقوته الجديدة للمرة الأولى) للبحث بجدية في اقامة السوق العربية المشتركة. وقد يكمن في هذا المجال بالذات، أكثر من أي مجال آخر، الدور العربي الكبيرَ الذي ينتظر لبنان. فاتحاد كلمة العرب السياسية مهم جداً في الظرف الراهن، أما وحدة كلمتهم الاقتصادية فأهم بكثير، حاضراً ومستقبلاً. وهل نحن في حاجة إلى التدليل على ذلك اليوم، بعدما ظهر التأثير الكبير الذي كان للموقف العربي العفوي الموحّد على السياسة الدولية؟

أما إذا رفضت اسرائيل قبول السلام المعروض عليها اليوم، أي الصلح السياسي فقط، فلن يكون أمامنا إلاّ الرفض نحن بدورنا. ولكننا نكون قد حافظنا على سلاحنا الأفعل، وعلى مصدر قوتنا الأول، وهو طاقاتنا الاقتصادية الهائلة والتي بالكاد بدأنا استغلالها الاستغلال الصحيح. فنبدأ الاستعداد لاستعادة أراضينا المحتلة، بالقوة العسكرية والقوة الاقتصادية على السواء، إذ، ماذا ينفعنا أن نستعيد الأرض من اسرائيل، لتستعمرنا اسرائيل اقتصادياً؟ ومن يمنع، آنذاك، اعتداء كائن من كان على الأرض، وعلينا، من جديد؟

تعقيب ١

سعيد النجار

أولاً: ازدهار أم انهيار

لا يختلف اثنان أن اتفاقية غزة ـ أريحا تعتبر نقطة تحوّل كبرى في تاريخ المنطقة العربية. وسواء اتفقنا أو اختلفنا مع أحكامها وتصوراتها فلا شك أنها تمثل انعطافاً حاداً في مسار الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد تضمنت الاتفاقية عدداً من التصورات على الصعيد الاقتصادي، سواء في العلاقة الثنائية بين فلسطين وإسرائيل (الملحق الثالث لاتفاق إعلان المبادىء) أو في مجال التعاون الإقليمي (الملحق الرابع). ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التصورات:

١ ـ مشروعات للتعاون الإقليمي في قطاعات محددة مثل المياه والطاقة والكهرباء والبيئة والاتصالات والنقل والمواصلات، وغير ذلك من مكوّنات البنية التحتية الإقليمية.

٢ ـ مؤسسات جديدة تقترح الاتفاقية العمل على إنشائها مثل بنك الشرق الأوسط للتنمية، وصندوق الشرق الأوسط للتنمية.

٣ ـ تعاون في مجال التبادل التجاري والاستثمارات، سواء في إطار ما يسمّى السوق الشرق أوسطية أو خارجه.

واضح أن هذه تصوّرات شديدة الطموح. والسؤال الذي يطرح نفسه بشدة هو مدى اتفاق هذه التصورات أو تناقضها مع المصلحة العربية. هل تعتبر اتفاقية غزة ـ أريحا الخطوة الأولى في الطريق إلى عالم جديد يسود فيه السلام والرخاء، أم انها قفزة إلى مجهول يحمل في طياته خطراً كبيراً على المنظومة العربية في كل مجالاتها.

هذا هو السؤال الكبير الذي يواجهنا، والذي يحاول الباحث الإجابة عنه. ومما يجعل هذه المهمة بالغة الصعوبة، أن الاتفاقية هبطت علينا فجأة دون أن نستعد لما تطرحه من

تصـورات لشرق أوسط جديـد. صحيح أن بعض المؤسسـات العلمية ومعـاهد الأبحـاث في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلاد الأوروبية قامت بدراسات وعقدت عـدداً من الندوات وحلقات البحث حول هذه الموضوعـات خلال السنـوات الخمس الماضيـة، وقد شارك عدد محدود جداً من الاقتصاديين والمفكرين العرب في هذه الأنشطة التي أنتجت بعض التصورات المستقبلية لما عسى أن يكون عليه الشرق الأوسط في ظل سلام شامـل بين البلدان العربية وإسرائيل، ولكن هذه هي المرة الأولى التي تنتقل فيها هذه التصورات من عالم الفكـر إلى دنيا العمل السياسي. ليس هذا فحسب، بل إن الاتفاقية تدعـونا إلى أن ننسى مـا يعتمل في نفس كـل عـربي من مـرارة تـرسّبت طـوال مـا يقـرب من نصف قـرن من الصراعـات والمواجهات الدامية وأن نتخطى ذلك الحاجز النفساني الذي يقف في طريق علاقـات إنسانيـة عادية بين الإنسان العربي والإنسان الإسرائيلي.

ليس غريباً أن تكون مهمة البحث والتحليل شديدة التعقيد. ولكن هـذا هو التحـدي الـذي ينبغي أن نرقى إلى مستـواه. وقد أحـدثت اتفاقيـة غزة ـ أريحـا ردود أفعال واسعـة في الدوائر الثقافية والسياسية العربية. ونستطيع أن نتبين اتجاهين:

الاتجـاه الأول لا يرى في الاتفـاقيـة سـوى أنها حيلة إسرائيليـة بـارعـة تستهـدف شق صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، وتعميق الخلافـات العربيـة، وتمكين إسرائيـل من فرض هيمنتها على مقـدرات المنطقـة وثرواتهـا وتصفية المشروع العـربي والاستعاضـة عنه بـالمشروع الشرق أوسطي وطمس الهوية العربية. ومن الواضح أن بحث محمود عبد الفضيل ينتمي إلى هذا الاتجاه.

الاتجـاه الثاني هـو أكثر استعـداداً لإعطاء تفسـير إيجابي لهـذه البـادرة، وعنـده أن هـذه الاتفـاقية لم تـأت من فراغ ولم تكن ضربـة حظ أو مصـادفـة، وإنمـا هي انعكـاس لعـدد من المتغيرات على الصعيدين الدولي والإقليمي، كان من شأنها دفـع إسرائيل ـ ومنـظمة التحـرير الفلسطينية ـ نحو تنازلات متبادلة من أجـل الوصـول إلى سلام شـامل وإسـدال الستار عـلى الحقبة الدامية التي عاشتها المنطقة طوال السنوات الماضيـة. وهذه هي قـراءتي لاتفاقيـة غزة ـ أريحا.

ومن أهم هذه المتغيرات:

١ ـ انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، وانتهاء الحرب الباردة، ممّا قلّل من الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل في نظر الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ ـ انتشار أسلحة الدمار الشامل وعجز الدول الكبرى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية عن منع هذا الانتشار.

٣ ـ التطور التقاني (التكنولوجي) السريع في مجال الأسلحة التقليديـة ممّا مكّن بغـداد أثناء حرب الخليج من إرسال صواريخ سكود إلى قلب إسرائيل. وكان من شأن ذلك تقليـل أهمية الحدود الجغرافية باعتبارها أحد المقومات الأساسية لمفهوم الأمن القومي.

٤ ـ الانتفاضة الفلسطينية وتأثيراتها السلبية في الاقتصاد الإسرائيلي وفي صورة إسرائيل في نظر العالم الخارجي.

٥ ـ الاعتماد المتزايد على المعونات الاقتصادية الأمريكية، وهو الأمر الذي لا يمكن التعويل عليه إلى ما لانهاية.

٦ ـ تعاظم المدّ الإسلامي في الأراضي المحتلة وتفضيل منظمة التحرير الفلسطينية على هذا البديل الصاعد.

٧ ـ حالة التمزق العربي التي نجمت عن حرب الخليج وما تحمله من فرصة لا تعوّض للوصول إلى تسوية مقبولة مع الأطراف العربية.

٨ ـ تدهور المركز المالي لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد أن انقطعت مصادر المعونة الخليجية، وتدهور مركزها السياسي في مواجهة المد الإسلامي.

٩ ـ المكاسب الاقتصادية التي يمكن أن تعود على إسرائيل من مصالحة مع البلدان العربية مقارنة بالتكاليف الباهظة للمواجهة المستمرة.

كل هذه المتغيرات تدعو إلى الاعتقاد أن دخول إسرائيل في اتفاق مثل غزة ـ أريحا والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ليس من قبيل المناورات التكتيكية ولكنه يعبّر عن توجّه جديد في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي في ما يتعلق بمستقبل العلاقات مع الشعب الفلسطيني والبلدان العربية.

ثانياً: المقاطعة العربية والتعاون الإقليمي

من البديهيات أن التعاون الإقليمي في أية صورة غير متصور وغير ممكن في ظل المقاطعة العربية لإسرائيل، خصوصاً ما يسمى بالمقاطعة الأولية، أي المقاطعة المباشرة لإسرائيل التي تمنع أي تبادل أو تعاون بينها وبين البلدان العربية. وقد أشار الباحث في بحثه إلى الحملة المكثفة التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية للضغط على الحكومات العربية من أجل إنهاء المقاطعة منذ أن بدأت مفاوضات مدريد. وكانت حجتهما في ذلك وجوب بناء جسور الثقة بإنهاء المقاطعة العربية في مقابل وقف بناء المستوطنات في الضفة والقطاع. وقد ازدادت هذه الضغوط زيادة كبيرة بعد التوقيع على اتفاق غزة ـ أريحا. ولكننا نعرف أن الاتفاقية ليست سوى خطوة أولية متواضعة في طريق طويل، وأن القضايا الشائكة ما زالت تنتظر الحل. وقد نصّت الاتفاقية أن تبدأ المفاوضات على تلك القضايا قبل بدء العام الثالث من تاريخ التوقيع عليها، وتشمل القدس والمستوطنات اليهودية واللاجئين والحدود. ومن الصعب أن نتكهن بمصير هذه المفاوضات ومدى إمكانية الوصول إلى حلول توفيقية مقبولة من الطرفين. نعرف كذلك أن إسرائيل ما زالت تحتل مرتفعات الجولان وما يسمّى الشريط الأمني في جنوب لبنان وأن هناك عدداً من القضايا الهامة المعلقة بين الأردن وإسرائيل.

من الواضح أن إنهاء المقاطعة العربية قبل الوصول إلى تسوية مقبولة لكل هذه القضايا لا يخدم المصلحة العربية حيث إنه يجرد المفاوض العربي من ورقة هامة في التفاوض مع إسرائيل. بل إن إنهاء المقاطعة قبل التسوية الشاملة لا يخدم قضية السلام ذاتها حيث إنه يقضي على الحافز لدى إسرائيل للوصول إلى حلول مقبولة من الأطراف العربية. فهي إذا كانت تستطيع المتاجرة والتعاون مع الشعوب والحكومات العربية وتستطيع الدخول في ترتيبات إقليمية، فما الذي يدعوها إلى تسوية عادلة مع منظمة التحرير أو سوريا أو لبنان أو الأردن؟

لذلك فإن إنهاء المقاطعة العربية يتوقف على شروط ثلاثة:

أولها: أن تنجح إتفاقية غزة ـ أريحا في تمكين الشعب الفلسطيني بعد الفترة الانتقالية من استرداد حقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره. ومعنى ذلك نجاح المفاوضات على القضايا الأربع الرئيسية.

ثانيها: تسوية كل القضايا المعلقة على المسارات السورية واللبنانية والأردنية.

ثالثها: أن يتم إنهاء المقاطعة من كل البلدان العربية في وقت واحد بقرار من جامعة الدول العربية. فلا يجوز إنهاء المقاطعة على أحد المسارات قبل تسوية المشكلات المتبقية على المسارات الأخرى. بعبارة أخرى، لا يجوز تكرار نموذج كامب دافيد بقبول حلول انفرادية. ولكن ليس من الضروري بقاء المقاطعة إلى أن يتم الانسحاب الكامل من الجولان مثلاً، ويكفي أن يتم الاتفاق بين الأطراف المعنية على مبدأ الانسحاب وجدول زمني لمراحله المختلفة. من ناحية أخرى، ليس ثمة ما يمنع من التفاوض على صيغة للتعاون في قطاع من القطاعات مثل المياه أو البيئة، على ألاّ توضع الصيغة موضع التنفيذ إلا بعد إنهاء المقاطعة. في ضوء ما تقدم فإنني أتفق مع الباحث حين يقول (صفحة ١٥٥): «ورغم الوصول إلى اتفاق مبدئي بين إسرائيل ومنظمة التحرير حول «غزة ـ أريحا أولاً»، فإن الطريق ما يزال طويلاً وشاقاً نحو الوصول إلى تسوية نهائية في غضون خمس سنوات حسب نص الاتفاق. وبالتالي فإن المطالبة برفع وإنهاء كافة أشكال المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل (المباشرة وغير المباشرة) كنتيجة لهذا الاتفاق، تعتبر بمثابة تقديم مزيد من الهدايا المجانية للجانب الإسرائيلي دون ربط ذلك بمفهوم التسوية الشاملة والعادلة التي تضمن كافة الحقوق الفلسطينية والعربية المشروعة».

ولكني لا أتفق على ما يذهب إليه من التفرقة بين ثلاث مراحل لإنهاء المقاطعة، وهي مرحلة أولى ووسيطة ونهائية، والتفرقة بين درجات مختلفة من المقاطعة بين إبقاء وتخفيف وتجميد وإيقاف ورفع، حيث إن ذلك يقضي على مبدأ التزامن بين جميع الأطراف العربية، فضلاً عمّا في هذه التفرقات من صعوبات عملية.

ثالثاً: التبادل التجاري والسوق الشرق أوسطية

إذا ما تحققت الشروط اللازمة لإنهاء المقاطعة، وتمّ اتخاذ القرار بإنهائها في إطار جامعة الدول العربية، فإن معنى ذلك قيام سلام شامل في العلاقة بين البلدان العربية وإسرائيل.

وهذا يفتح الباب أمام قيام علاقات تجارية ومالية. ومن المهم أن نميز في هذا الصدد بين نوعين من العلاقات: العلاقات التجارية العادية التي تتم تلقائياً بناء على المصلحة الخاصة للأفراد أو الشركات دون تدخل من جانب الدولة سواء بالتشجيع أو بالتثبيط، وعلى أساس المساواة في المعاملة بحيث تدخل البضائع الإسرائيلية إلى الأسواق العربية بالشروط نفسها والقيود التي تطبق على البضائع الأجنبية الأخرى، وكذلك الحال بالنسبة إلى معاملة البضائع العربية عند دخولها إسرائيل، فليس ثمة ميزة خاصة تعطى لبضائع أي الطرفين في سوق الآخر، وليس ثمة قيد خاص يطبّق على بضائع أي الطرفين إذا كان لا يطبّق على بضائع طرف ثالث. وهذه هي الحالة العادية في التجارة الدولية. هذا النوع من التبادل يُعتبر نتيجة طبيعية للسلام طالما أنه يتم طواعية واختياراً وعلى أساس المساواة في المعاملة. ولا يجوز إدخال هذا النوع من العلاقات في مفهوم السوق الشرق أوسطية. ويُقصد بها ترتيب خاص بين البلدان العربية وإسرائيل يقوم على أساس تبادل المزايا التفضيلية، بحيث يلتزم كل طرف بإعطاء الأطراف الأخرى مزايا خاصة. ومعنى ذلك دخول البضائع الإسرائيلية إلى الأسواق العربية دون قيود جمركية أصلاً، أو مع قيود تقلّ قليلاً أو كثيراً عن القيود التي تفرض على البضائع الأمريكية أو الانكليزية أو الفرنسية أو اليابانية. وكذلك الحال بالنسبة إلى دخول البضائع العربية السوق الإسرائيلية، فهي في إطار هذا المفهوم للسوق الشرق أوسطية تدخل دون قيود أصلاً أو تحت قيود تفضيلية مقارنة بما تخضع له بضائع طرف ثالث. وقد تتخذ السوق الشرق أوسطية صوراً متعددة تختلف في ما بينها من حيث درجة حرية انتقال البضائع وعناصر الإنتاج بين الأعضاء، ومدى احتفاظ كل بلد عضو بنظامه الجمركي أو دخوله مع الأعضاء الآخرين ضمن سياج جمركي موحّد. وأقل هذه الصور من حيث درجة التكامل الاقتصادي هي منطقة التجارة الحرّة، ويليها الاتحاد الجمركي، ويلي ذلك الاتحاد الاقتصادي. وأعلاها درجة هي الوحدة الاقتصادية الكاملة. هذا النوع من العلاقات الاقتصادية التفضيلية لا يُتصور قيامها إلا بقرار من الحكومات الأعضاء، وهي على عكس التبادل التجاري العادي ليست نتيجة حتمية للسلام وإنهاء المقاطعة، ولا تعارض بين قيام سلام شامل ورفض الدخول في مثل هذه الترتيبات.

ويبدو لي أن الباحث لا يُجري هذه التفرقة على أهميتها، وإنما يضع الاثنين في سلّة واحدة، مع الفارق الكبير بينهما. فالتبادل التجاري العادي من الأمور المتوقعة في ظل السلام الشامل، أما التبادل التفضيلي أو ما يسمى السوق الشرق أوسطية فهو أمر آخر. وعندي أنها سابقة لأوانها، وأن الصعوبات الموضوعية في وجهها في الوقت الحاضر ولمدة طويلة سوف تجعلها عديمة الجدوى، بل إن الراجح أن يكون ضررها أكبر من نفعها وذلك لأسباب عديدة، من أهمها: اختلاف درجات التطور الاقتصادي بين إسرائيل والبلدان العربية، وغياب البنية التحتية والاختلاف الكبير بين الأنظمة الاقتصادية في البلدان الأعضاء، واتباع سياسات حمائية واستراتيجيات ذات توجه داخلي. وأعتقد أن الباحث يأخذ الموقف نفسه من حيث عدم صلاحية السوق الشرق أوسطية في الظروف القائمة أو التي ينتظر قيامها بعد السلام وهذا غير التبادل التجاري العادي الذي يتم تلقائياً على أساس المساواة في المعاملة.

ويبدو أنه يرفض هذا النوع الأخير من العلاقات ويضعه على قدم المساواة مع السوق الشرق أوسطية، ويرى أن قيام السلام لا يجبر أي الطرفين على التعامل تجارياً مع الآخر، ويدعو إلى ما يسميه المقاطعة الشعبية. بعبارة أخرى، تستمر المقاطعة حتى بعد قيام سلام شامل مع إسرائيل. ولكن من الواضح أن استمرار المقاطعة يدخل في باب الأعمال العدائية التي لا تتفق مع الروح التي ينبغي أن تسود بعد قيام سلام شامل. أضف إلى ذلك أن مثل هذا الرأي يجعل السلام شيئاً عديم القيمة في نظر إسرائيل.

إلى أي حد تستطيع إسرائيل اختراق الأسواق العربية عن طريق هذا النوع من التبادل؟ واضح أن ذلك يتوقف على قدرتها التنافسية، ليس فقط في العلاقة مع المنتج العربي، ولكن أيضاً في علاقتها مع سائر المورِّدين إلى الأسواق العربية. بعبارة أخرى، هي لا تستطيع اختراق الأسواق العربية إلا إذا تفوقت على المنافسين من اليابان وألمانيا وانكلترا وفرنسا وغيرها ممن يصدّرون إلى البلدان العربية ويدخلون أسواقها على قدم المساواة مع البضائع الإسرائيلية. وهذا لا يصدق إلا على عدد محدود جداً من السلع. والغالب أن تتمكن إسرائيل من اقتناص حصة في الأسواق العربية بالنسبة إلى بعض السلع التي تتفوق فيها بصفة خاصة، مثل الأحجار الماسية والمصوغات وبعض الأدوية والكيميائيات وبعض السلع الغذائية. ولكن ذلك لا يرقى إلى درجة غزو الأسواق العربية أو الهيمنة عليها، كما يذهب إليه بعضهم.

ولكن هناك من يخشى التفوق الإسرائيلي على نطاق يزيد كثيراً على ما نتوقعه. فقد تستطيع إسرائيل الحصول على حصة أكبر في الأسواق العربية إذا ما لجأت إلى سياسة الإغراق أو الدعم الظاهر أو الخفي لبعض السلع والخدمات. ولكننا نعرف أن مثل هذا السلوك ـ إذا حدث ـ لا تنفرد به إسرائيل، وإنما ينطبق على عدد كبير من البلدان الأخرى. وفي مقدور أية دولة تجد نفسها ضحية الإغراق أن تحمي نفسها بالطرق القانونية المتاحة في ظل اتفاقية «الغات».

هناك أيضاً من يشير إلى التفاوت الكبير بين حجم السوق العربية من ناحية، وحجم السوق الإسرائيلية من ناحية أخرى، ويرى أن الفائدة التي تعود على إسرائيل من ضخامة السوق العربية لا يمكن مقارنتها بالفائدة التي تعود على البلدان العربية من دخول السوق الإسرائيلية. ولكن ذلك يصدق على أية علاقة بين بلد ذي سوق صغيرة وآخر ذي سوق ضخمة، مثل مصر والولايات المتحدة الأمريكية أو الأردن والمجموعة الأوروبية. يضاف إلى ذلك، أن الفائدة التي تعود على إسرائيل ليست بالضرورة على حساب المنتج العربي، وإنما قد تكون على حساب الموردين الآخرين للسوق العربية.

وأخيراً هناك من يشير إلى أن قيام سلام شامل سوف يعني إنهاء ما يسمى بالمقاطعة الثانوية، أي مقاطعة البلدان العربية للشركات الدولية التي تتعامل مع إسرائيل. ويخشى البعض ـ ومن بينهم الباحث ـ أن يستند التفوق الإسرائيلي إلى الشركات الدولية، وذلك بأن تتخذ تلك الشركات إسرائيل قاعدة لتزويد البلدان العربية بما تنتجه من سلع وخدمات.

وهذا الرأي كذلك لا يخلو من مبالغة. فإن الشركات الدولية لا تتخذ موقعاً لإنتاجها بناء على مجاملة لدولة أو أخرى، وإنما بناء على ما تمليه مصلحتها. وسوف يتوقف اختيارها في النهاية على مدى ملاءمة المناخ الاستثماري. وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن المناخ الاستثماري في إسرائيل أكثر ملاءمة من المناخ الاستثماري في عدد من البلدان العربية. الواقع ان المشكلة في أغلب الحالات لا ترجع إلى تفضيل إسرائيل، ولكنها ترجع إلى أن بعض البلدان العربية ما زال إلى الوقت الحاضر يتخذ موقفاً غامضاً أو مائعاً أو عدائياً من الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة، والشركات الدولية على وجه الخصوص.

رابعاً: منهجية التقييم

الراجح أن هذا التحليل للعلاقات العربية ـ الإسرائيلية لا يلقى قبولاً من الباحث، بدعوى أنه يتناول المخاطر والمنافع في حالة التسوية السلمية من زاوية «اقتصادوية تجريدية»، على حد تعبيره. وهذه المعالجة في نظره لا تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التاريخية والنفسية والثقافية للصراع العربي ـ الإسرائيلي. إذ إن القضية ـ كما يقول ـ ليست حساباً للمكاسب والأعباء Cost-Benefit Analysis بالمعنى الاقتصادي الضيق والمجرد: «ولكي يكون التحليل شافياً ثاقباً في ظل التحديات التي يفرضها الاقتصاد السياسي للسلام يجب أن تتم مناقشة العلاقات والترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة ليس فقط من زاوية المردود الاقتصادي البحت في حالة ما أمكن حصره وعزله، بل أيضاً ـ وبشكل أساسي ـ من زاوية «المردود السياسي والاستراتيجي» الذي سوف يعود على العرب من تلك الترتيبات والتشابكات الاقتصادية الجديدة ومدى تأثير ذلك في النهوض المستقبلي والحضاري للعرب. إذ إن ميزان الخسارة أو الربح هو في نهاية الأمر ميزان للخسارة والربح السياسي والاستراتيجي، وليس مجرد الخسارة والربح بالمفهوم الاقتصادي الذي يتبناه التجار في الأسواق. وهكذا فإن مفهوم «الرفاه» الذي يجب أن يتبناه أي تحليل يحرص على المستقبل الحضاري الفاعل للعرب، يجب ألا يرتكن إلى مفهوم الرفاه المادي، بل يجب أن يأخذ أيضاً بعين الاعتبار المكوّنات المعنوية والاستراتيجية لنهوض الشعوب والأمم».

غير أن هذه المنهجية التي يدعو إليها الباحث لا يمكن قبولها. فإن للتحليل الاقتصادي قواعده وأصوله وطرق الحكم على الأفضل والمفضول. ولا يجوز استبعاد وضع أفضل، أو قبول وضع مفضول، بناء على عموميات هلامية مثل «المردود السياسي والاستراتيجي» أو «النهوض المستقبلي والحضاري للعرب». مثل هذه المقولات تعني في جوهرها التمييز بين صفقة وأخرى ليس بناء على السعر والجودة كما يقضي علم الاقتصاد، وإنما بناء على جنسية الأطراف. وهذا رفض لعلم الاقتصاد برمته.

إذا نحن نظرنا إلى ما يسميه الباحث المردود السياسي والاستراتيجي نجد أنه يشير إلى الاعتبارات الآتية (ص ١٤٠):

أ ـ «بلغ نصيب الصناعات الالكترونية في بنية الإنتاج الصناعي الإسرائيلي نحو ٨١,٥ بالمئة (هكذا) عند منتصف الثمانينات».

إذا نحّينا جانباً هذا الرقم المرتفع إلى درجة غير معقولة عن نسبة الصناعات

الالكترونية، يبقى السؤال: وما دلالة ذلك بالنسبة إلى المردود السياسي والاستراتيجي؟ يبدو لي أن المعنى المقصود ضمناً هو عدم التكافؤ بين الاقتصاد الإسرائيلي المتقدم والاقتصاد العربي المتخلف. ولكن من الصعب أن نفهم لماذا يكون عدم التكافؤ مشكلة في العلاقة العربية - الإسرائيلية، وليس مشكلة في العلاقة العربية ـ الأمريكية أو العربية ـ الألمانية مثلاً.

ب ـ «تطوير قوى الإنتاج في الإقتصاد الإسرائيلي يتوقف على تصريف «فائض الإنتاج» في السلع الزراعية والصناعية في الأسواق العربية، في ظل المشاكل والعقبات المتزايدة التي تواجهها الصادرات الإسرائيلية في الأسواق الأوروبية والأمريكية».

والكلمة الفعّالة في هذه العبارة هي كلمة «تصريف». ما هو المعنى المقصود منها؟ هل هو مجرد البيع في الأسواق العربية؟ لماذا يكون ذلك على حساب «النهوض المستقبلي والحضاري للعرب». هل يقصد به الإغراق بالمعنى المعروف في اتفاقية «الغات»؟ سبق أن ذكرنا أن من حق الدولة المجني عليها أن تتخذ إجراءات مضادة لحماية نفسها من الإغراق. وما الفرق بين تصريف «فائض الإنتاج» الإسرائيلي وتصريف «فائض الإنتاج» التركي مثلاً. لماذا يكون الأول على حساب النهوض المستقبلي للعرب ولا يكون الثاني؟!

ج ـ «استخدام الشركات دولية النشاط إسرائيل نقطة انطلاق وكمحطة أساسية للأنشطة الإنتاجية والتوزيعية في إطار السوق الشرق أوسطية الجديدة ذات الطاقة الاستيعابية الواسعة».

سبق أن ذكرنا أن هذا الخوف لا يستند إلى أساس. وحتى إذا افترضنا أن الشركات الدولية اتخذت اسرائيل قاعدة لها، فما الفرق بين ذلك وبين اتخاذها قبرص أو اليونان قاعدة لها؟ وما الضرر طالما أن ما تنتجه الشركة الدولية يدخل الأسواق العربية على قدم المساواة مع منتجات الشركات الدولية الأخرى المنافسة؟

د ـ «تكريس الموقع المتخلف للاقتصادات العربية في إطار التقسيم الدولي والاقليمي للعمل من خلال إعادة توزيع الأنشطة الصناعية والخدمية بين إسرائيل من ناحية وبقية الاقتصادات العربية من ناحية أخرى، بما في ذلك نقل بعض الصناعات وخطوط الإنتاج المتقادمة من إسرائيل إلى الاقتصادات العربية».

غير واضح كيف يتم تكريس التخلف للاقتصادات العربية. وما هي الآلية لإعادة توزيع الأنشطة الصناعية والخدمية، ونقل خطوط الإنتاج البالية؟ هي يتم ذلك بقوة السلاح أم عن طريقة آلية السوق؟ وإذا كانت هذه الأخيرة فما هي الشروط التي ينبغي أن تتوافر لكي تؤدي قوى السوق إلى هذه النتيجة؟

إن إمعان النظر في ما يسمى «المردود السياسي والاستراتيجي» و«النهوض المستقبلي والحضاري للعرب» يكشف عن عدم سلامة الحجّة وفراغها من المضمون الحقيقي. ليس معنى ذلك تجاهل البعد الاستراتيجي ولكن لا يجوز أن يكون حجة لتجاهل التحليل الاقتصادي.

خامساً: العلاقة الخاصة بين إسرائيل وفلسطين والأردن

قلنا إنه لا مصلحة للبلدان العربية في إقامة ترتيبات خاصة مع إسرائيل تنطوي على تبادل المعاملة التفضيلية في إطار منطقة تجارة حرة أو أية درجة أعلى من درجات التكامل الاقتصادي.

غير أن ذلك لا يمنع من احتمال قيام علاقة خاصة بين فلسطين وإسرائيل من ناحية، وبين فلسطين والأردن من ناحية أخرى. ومن الأهمية بمكان كبير التفرقة بين هاتين العلاقتين، فإن علاقة فلسطين بإسرائيل تختلف في الوقت الحاضر اختلافاً جوهرياً عن علاقتها بالأردن. ولا يجوز وضع الثلاثة في سلّة واحدة في ما يسمى «مشروع البينيلوكس الشرق أوسطي». ويرى الباحث أن نموذج البينيلوكس أكثر الخيارات المطروحة في حالة الوصول إلى تسوية مع الفلسطينيين وبزوغ نوع من الكيان الفلسطيني المستقل، ويقول: «ويتضح من قراءة الوثائق الأوروبية والأمريكية أن خيار البينيلوكس The Peneleux Option لا يتناقض مع، بل يعزز خلق «السوق الشرق أوسطية» ومنطقة التبادل الحر بين بلدان المشرق وفقاً لتعاريف الجغرافيا السياسية الجديدة. بل الأدهى من ذلك أن الكيان الفلسطيني الوليد سوف يتحول في إطار تلك التصورات والمخططات إلى «جسر العبور الاقتصادي» للدولة العبرية في اتجاه بقية مناطق الوطن العربي» (ص ١٣٠ - ١٣١).

وليس عندي شك أن خيار البينيلوكس يراود عدداً من الباحثين، كما يقول الباحث، وأنه في نظرهم يمثل النواة التي يمكن أن تكون أساساً لترتيبات أوسع مستقبلية. ولكن ما يراه البعض ليس بالضرورة هو ما سوف يحدث. ذلك أن هذا الخيار يتطلب أن يتخذ الأردن قراراً بأن يجعل نفسه جزءاً من كيان اقتصادي جديد مع إسرائيل دون سائر البلدان العربية. وهذا افتراض لا يجوز أن يؤخذ بهذه البساطة. كذلك فإن الكيان الفلسطيني الجديد له خيارات أخرى وقد تكون أكثر جاذبية من خيار البينيلوكس. أما القول بأن الكيان الفلسطيني الجديد سوف يكون «جسر العبور الاقتصادي للدولة العبرية في اتجاه بقية مناطق الوطن العربي» فهو قول يقف على قدم المساواة مع ما يسميه الباحث «المردود السياسي والاستراتيجي». قول رنّان دون مضمون حقيقي، وينطوي في جوهره على رفض أي نوع من التعامل مع الدولة العبرية.

دعنا أولاً نركّز على العلاقة الخاصة بين فلسطين من ناحية، وإسرائيل من ناحية أخرى. نعرف أن كارثة ١٩٦٧ أفضت إلى احتلال إسرائيل للقدس والضفة الغربية وغزة والجولان، بالإضافة إلى سيناء. أصبحت فلسطين منذ ذلك التاريخ جزءاً من الكيان الاقتصادي الإسرائيلي، بعد أن كانت الضفة الغربية جزءاً من الكيان الاقتصادي الأردني، وبعد أن كانت غزة مرتبطة بالاقتصاد المصري. وترتب على هذه الأوضاع قيام علاقات اقتصادية وثيقة بين فلسطين وإسرائيل. وتتمثل تلك العلاقة في اعتماد الضفة والقطاع في ما يقرب من ٩٠ بالمئة من وارداتها على إسرائيل أو من خلال إسرائيل. كذلك فإن اسرائيل تعتبر أكبر شريك تجاري بالنسبة إلى الصادرات الفلسطينية. يضاف إلى ذلك القوة العاملة الفلسطينية في إسرائيل التي بلغت قبل نشوب الانتفاضة ما يزيد على مئة ألف عامل أو نحو

ثلث القوة العاملة في الضفة والقطاع. والقضية المطروحة هي: ما هو مصير تلك العلاقة الخاصة بعد قيام الدولة الفلسطينية؟ الراجح أنها سوف تستمر بعض الوقت، ولا يُتصور أنها سوف تتلاشى بين يوم وليلة. ولكن هذا شيء والقول بأنها سوف تفضي إلى الاندماج الكامل مع إسرائيل شيء آخر. هذا أمر يتطلب قراراً فلسطينياً وهو ليس قضية محسومة. وأمام فلسطين خيارات ثلاثة: أن يكون لها أوضاعها الاقتصادية المستقلة عن الأردن وإسرائيل معاً، أو أن تربط نفسها بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي، أو أن تربط نفسها بعجلة الاقتصاد الأردني كما كان الحال قبل ١٩٦٧. وهذا الخيار الأخير هو الراجح. ومعنى هذا الخيار أن الكيان الفلسطيني سوف يحيط نفسه بالسياج الجمركي الأردني ويصبح جزءاً من كيان جديد مستقل يضم الأردن وفلسطين، مع استمرار بعض العلاقات الخاصة لفلسطين مع إسرائيل خلال فترة انتقالية.

كذلك توجد علاقة خاصة في الوقت الحاضر بين الضفة من ناحية، والأردن من ناحية، أخرى. وقد كانت تلك العلاقة الخاصة تصل إلى أعلى درجات التكامل قبل حرب ١٩٦٧، ولكنها انحسرت بالضرورة بعد الاحتلال. ومع ذلك بقيت هناك صلات خاصة تتمثل في السماح ببعض الصادرات من الضفة والقطاع دون قيود جمركية مع تطبيق قواعد المنشأ للتأكد من أنها منتجات فلسطينية وليست إسرائيلية. وأهم من ذلك أن الدينار الأردني ما زال يُتداول في الضفة الغربية إلى جانب الشيكل الإسرائيلي ويتمتع بقوة إبراء قانونية. كذلك يُتداول الدينار الأردني في قطاع غزة. والقضية المطروحة هي: ما هو مستقبل النظام النقدي في فلسطين؟ هل تصدر فلسطين عملة خاصة بها تستند إلى غطاء نقدي وبنك مركزي مستقل عن كل من إسرائيل والأردن، أم انها تدخل في النظام النقدي الأردني كما كان الحال قبل ١٩٦٧؟ أرجح أن يكون هذا الخيار الأخير هو الخيار الفلسطيني، خصوصاً أن احتمالات قيام اتحاد كونفدرالي أو فدرالي لا شك واردة. وهذه جميعاً خيارات لا تدخل بسهولة في ما يسمى خيار البينيلوكس، ولا يسمح بأن تكون فلسطين «جسر العبور الاقتصادي للدولة العبرية في اتجاه بقية مناطق الوطن العربي».

سادساً: استراتيجية التعامل مع مخطط غزة ـ أريحا

ينتقل الباحث في الجزء الأخير من بحثه إلى محاولة الإجابة عن السؤال الكبير: وماذا بعد؟ ماذا تكون عليه الاستراتيجية العربية إزاء تلك التطورات التاريخية؟ هل نسير مع غزة ـ أريحا للوصول إلى تسوية معقولة نهائية للصراع العربي ـ الإسرائيلي؟ أم أنها اتفاقية مليئة بالأخطار والمحاذير، ومن ثم جديرة بالرفض. يبدو أن الباحث يأخذ موقفاً وسطاً. لا هو بالنعم ولا هو لا. ولكن بين الاثنين. فهو لا يدعو صراحة إلى رفض السلام مع إسرائيل، ولا يدعو صراحة إلى قبوله. ولكنه يدعو إلى السير على مضض مع مخطط غزة ـ أريحا لأننا لا نملك القوة على رفضه، رغم أنه جدير بالرفض مع المناداة بالمقاطعة الشعبية، وهو يقول: «إن حجر الزاوية في هذه الرؤية الاستراتيجية يتمثل في وضع الأسس الضرورية لمشروع نهضوي عربي داخلي يقوم

في الجوهر على الإنجاز الاقتصادي والثقافي في أمد زمني وسيط بهدف التجاوز الجذري للتخلف الحضاري العربي وملء فراغات التعرض والانكشاف الدفاعي العربي في المستقبل» (ص ١٥٣).

واضح أن حجر الزاوية في رؤية الباحث لا يمكن الاختلاف عليه إذا كان ممكناً. وهو وضع الأسس الضرورية لمشروع نهضوي عربي لسد الفراغات وتخطي التخلف الحضاري. ومَن ذا الذي يعارض في كعكة التفاح أو الأمومة؟ ولكن ما معنى ذلك بالنسبة إلى الموقف إزاء التطورات الجارية؟ هذا هو جوهر السؤال، وهو ما تتركه المقولة السابقة دون جواب.

ولسنا أحسن حالاً حين نقرأ في (الصفحة نفسها): «على أية حال إذا استبعدنا الخيار الأول (خيار تصعيد العملية الجهادية الإسلامية) باعتباره خياراً مثالياً، ويفتقد بعض مقومات الواقعية في ظل الوضع العربي الراهن، وإذا استبعدنا الخيار الثالث (وهو ما يسميه خيار التراجع الاستراتيجي) باعتباره خياراً إستسلامياً في نهاية المطاف، مهما كان الطلاء الخارجي الذي يغلف الحجج والمقولات، فإن كلاً من الخيارين الثاني (وهو ما يسميه خيار التراجع التكتيكي) والرابع (وهو ما يسميه خيار فك الاشتباك الاستراتيجي والإحياء القومي الهادىء) يندرجان ضمن «استراتيجية دفاعية» طويلة الأمد تقوم على تحصين الذات العربية ضد مقومات الهجمة الجديدة بكل شراستها وتحدياتها في مرحلة أولى، ثم تنظيم ولم شتات الموقف العربي على مستوى الحكومات والقوى الشعبية، بهدف صياغة مشروع جديد للنهوض والتقدم العربي يتجاوز أخطاء ومزالق التجارب التحررية والتنموية والتوحيدية التي عبرها الوطن العربي خلال العقود الأربعة».

هنا أيضاً نجد أن الغموض يكتنف الموقف الذي ينبغي اتخاذه إزاء التطورات الجارية. بداهة، لا وجه للمعارضة في «تحصين الذات العربية»، ولا معارضة في «لمّ شتات الموقف العربي على مستوى الحكومات والقوى الشعبية بهدف صياغة مشروع للنهوض والتقدم العربي». ولكن ما علاقة ذلك كله بالقضايا المطروحة حالياً أمام المثقف وصانع السياسة العربي؟ كيف نتعامل مع ما تطرحه اتفاقية غزة ـ أريحا من تحديات؟ هل نعمل على إنجاحها أم إفشالها؟ هل نساند منظمة التحرير الفلسطينية تحت قيادتها السياسية أم نرفضها؟ هل نواصل الصراع مع إسرائيل أم ندخل في علاقات إيجابية معها؟ هل نسمح بقيام التبادل والتطبيع مع إسرائيل بعد انهاء المقاطعة العربية بالشروط التي سبقت الإشارة إليها أم نرفض ذلك؟ هل ندخل في تعاون اقليمي في المياه والطاقة والبيئة والبنية التحتية تكون إسرائيل أحد أطرافه أم نرفض ذلك؟ هل ننظر في مشروع بنك الشرق الأوسط وصندوق الشرق الأوسط للتنمية أم ان ذلك ينطوي على خطر داهم للتعاون العربي؟ هذه هي الأسئلة الحيوية الملحّة، وهي التي لا نجد جواباً عنها في هذه الدراسة.

إن القراءة الفاحصة للبحث تكشف عن الموقف الحقيقي الذي يتبناه الباحث وهو موقف الرافض للسلام مع إسرائيل إلا بشروط تجرده من أي مضمون مقبول، من وجهة النظر الإسرائيلية، ولكنه لا يقول ذلك صراحة، ويغلف الرفض بعبارات مطاطة تحتمل هذا وذاك مثل «تحصين الذات العربية» و«المردود السياسي والاستراتيجي» و«فك الاشتباك الاستراتيجي والإحياء القومي الهادىء» و«الاقتصادوية التجريدية».

ويتضح هذا الموقف بصورة جلية في العبارة الختامية للبحث حيث يقول (ص ١٦٢): «وإذا كان البعض لا يتخوف من هيمنة اقتصادية اسرائيلية على المنطقة العربية فإن الخطر القائم هو حدوث

هيمنة استراتيجية اسرائيلية على المنطقة العربية. فإذا استبعدنا قيام سوق شرق أوسطية في المدى الزمني المنظور فإن مفاوضات السلام الحالية لا بد أن تفضي - من خلال الآلية القسرية للمفاوضات متعددة الأطراف - إلى نشوء مجموعة من الأنظمة الوظيفية الفرعية: المياه - البيئة - المشروعات الاقتصادية الاقليمية - الأمن، تكون اسرائيل طرفاً هاماً وفاعلاً فيها. ومحصلة هذه العملية أنه داخل كل نظام من هذه النظم (أو الأنساق الفرعية) سيكون هناك عدد محدود من الأقطار العربية بالمشاركة مع إسرائيل، مما يعني أن ثقل إسرائيل في داخل كل نظام فرعي وظيفي (أو اقليمي) سيكون أعلى مما لو شاركت مجموع الأقطار العربية في تلك الأنظمة الوظيفية.. مما يعني «السيادة الاستراتيجية» لإسرائيل في المنطقة العربية. وهنا يكمن كل الخطر المستقبلي على العرب. ولعله لم يعد هناك عذر كبير لأحد لم تتضح له معالم الصورة ومكامن الخطر في عصر ليس فيه مكان للمغفلين والجهلة».

ومختصر القول في رؤية الباحث أن السلام سوف يفضي بالضرورة إلى السيادة الاستراتيجية لإسرائيل على المنطقة العربية. وهذا بداهة لا يقبله أي عربي واع مخلص لعروبته ووطنه، إنما يقبله المغفلون والجهلة، على حد تعبيره.

ولست في حاجة إلى القول إننا من الناحية العقلانية، على الأقل، أحرار أن نقبل أو نرفض مسيرة السلام التي بدأت باتفاقية غزة - أريحا. ولكن علينا أن نعرف تماماً ما يعنيه هذا الموقف الرافض من حيث مصلحة الشعب الفلسطيني والبلدان العربية. بديهي أن الرفض يعني إعطاء رخصة لإسرائيل لاستمرار سياسة القمع الوحشية التي تمارسها إزاء الشعب الفلسطيني. ومن المؤكد أنها سوف تنطلق في ظل الرفض العربي في تنفيذ سياسة استيطانية على نطاق واسع في الضفة الغربية وغزة، مما يؤدي في النهاية إلى ضياع كل فلسطين والقدس ومرتفعات الجولان والشريط الأمني جنوب لبنان. والغالب أن يحدث ذلك في ظل تأييد غير مشروط من المجموعة الدولية، أو على الأقل من الدول العظمى الفاعلة. وسوف تجد إسرائيل آذاناً صاغية عندما تزعم أنها فعلت كل ما تستطيع، غير أن العرب يرفضون الوجود الإسرائيلي ولا يريدون التعايش في سلام معها.

سابعاً: نحو استراتيجية عربية

إن الخيارات المطروحة أمام الوطن العربي واضحة، لا لبس فيها. وتتمثل، إما في الرفض أو القبول الظاهري المعادل للرفض، وإما القبول الحقيقي لمبادرة غزة - أريحا، والعمل الجاد على إنجاحها من أجل رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني وتمكينه من استعادة حقوقه المسلوبة، ومن أجل استرداد الأراضي العربية المحتلة، وتحقيق سلام شامل عادل يسدل الستار على تلك الحقبة الدامية، ويقوم على التعايش السلمي مع إسرائيل، والدخول معها في علاقات اقتصادية وسياسية عادية. أما الخيار **الأول** أي الرفض أو القبول الظاهري المعادل للرفض فهو ينطوي في تقديري على مخاطر فادحة بالنظر إلى الوضع العربي والإسرائيلي على الطبيعة وتوجهات القوى الدولية. أما الخيار **الثاني** فهو قابل للصياغة والتطوير على النحو الذي يحقق المصلحة الفلسطينية والعربية. ولتكن نقطة الانطلاق هي تفسير تلك المبادرة بأنها تعكس تغيراً عميقاً في التفكير والمفاهيم الاستراتيجية الإسرائيلية استجابة لمتغيرات دولية وإقليمية ليس من مصلحة إسرائيل تجاهلها.

وإنني أرفض هذا التشبيه الانهزامي الذي يستند إليه الباحث وينسبه إلى محمد السيد سعيد حين يقول (ص ١٥١): «ويشبه محمد السيد سعيد الوضع العربي.الراهن على الصعيد الاستراتيجي تشبيها صادقاً بوضع جيش خائر العزيمة، فقير التسليح، مقطوع الإمدادات ومحاصر جيداً يقف موقف الدفاع في واد منبسط ومفتوح أمام هجوم ثقيل مسلح جيداً ومصمم حتى النهاية على سحق كل صور المقاومة ويطرح اختياراً وحيداً: الاستسلام غير المشروط».

مثل هذا التصوير لا يتفق مع الواقع في قليل أو كثير، وهو لا يزيد على أن يكون إطلاق العنان لخيال جامح، بصرف النظر عن مدى مطابقته للحقيقة، فهو ينطوي على تهوين شديد في عناصر القوة العربية وتهويل شديد في قوة اسرائيل. وليس أدلّ على ذلك من الانهيار التام لآلة الحرب الإسرائيلية في حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، واندحارها أمام المقاومة اللبنانية سنة ١٩٨٢، وما حققته الانتفاضة الفلسطينية من انجازات في مواجهة الإجراءات القمعية الوحشية.

إن العمل الجاد على إنجاح مسيرة السلام التي بدأت باتفاقية غزة ـ أريحا لا يعني بحال من الأحوال قبول التصورات التي تنطوي عليها، بل إن علينا أن نشارك في صياغة سلام يتفق مع المصلحة العربية في كل عناصره ومؤسساته وترتيباته. وليس ثمة ما يدعونا إلى إنهاء المقاطعة إذا لم تتوافر الشروط اللازمة لذلك، وليس ثمة ما يدعونا إلى الدخول في ترتيبات لا تتفق مع المصلحة الوطنية لأي طرف من الأطراف العربية أو لا تتفق مع المصلحة العربية. ولكن المهم أن يكون الرفض قائماً على تحليل موضوعي مستنير للمصلحة التي نريد الدفاع عنها، وليس قائماً على رفض السلام مع إسرائيل أو الجلوس معها أو الدخول في أي ترتيب تكون هي أحد أطرافه.

إن الزعم بأن السلام يعني السيادة الاستراتيجية لإسرائيل على المنطقة، أو أنه يعني محو الهوية العربية، أو أنه يعني فرض نظام لتقسيم العمل الدولي يحقق مطامع إسرائيل ويتعارض مع المصالح العربية، أو أنه يعني فتح الباب أمام الغزو الثقافي الصهيوني، كل هذه مزاعم لا تستند إلى أساس من المنطق أو الواقع. فإسرائيل ليست ذلك الغول العملاق، والوطن العربي ليس ذلك القزم الهزيل. والحقيقة غير ذلك. وهذا، رغم ما أصاب الوطن العربي من هزائم وانكسارات في صراعه مع الصهيونية العالمية، فإنه يبقى بعد كل ذلك، وفوق كل ذلك، الإمكانات الهائلة للوطن العربي والقدرة الكامنة للمواطن العربي، والمقومات الحضارية الأبدية التي لا يقوى أحد على استئصالها ـ سلام أو لا سلام.

إن تلك المزاعم إنما تتفق أكثر ما تتفق مع المصلحة الإسرائيلية التي تريد التقليل من شأن القوة العربية والتهويل في الإمكانات التكنولوجية لإسرائيل. ولا يجوز أن نخلط بين القوى النسبية الموضوعية ـ وهذه ولا شك إلى جانب العرب ـ وبين الفشل المدوي للسياسات العربية، وهذه طبعاً كانت لمصلحة إسرائيل. وسوف يكون من شأن السلام أن تؤكد تلك القوى الموضوعية حضورها وأن ينحسر أثر تلك السياسات العربية الفاشلة.

إن تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي هو تاريخ الفرص الضائعة. وأملي ألا يكون

مصير اتفاقية غزة ـ أريحا هو مصير الفرص السابقة التي سمحنا بفواتها، أو عملنا على إفشالها، لكي نندم بعد فوات الأوان. إن التحدي الكبير الذي يواجهنا في الوقت الحاضر هو أن نقدم تصوراً عربياً للسلام مع إسرائيل، لا أن ننكمش ونتراجع ونرفع شعارات الرفض مع ما ينطوي عليه ذلك من خطر داهم على فلسطين والقدس والأراضي العربية الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي.

وفي ضوء ما تقدم نستطيع أن نضع الخطوط العريضة لاستراتيجية تقوم على تصور عربي وتواجه التحديات التي تطرحها مسيرة السلام.

١ ـ العمل على إنجاح إتفاقية غزة ـ أريحا بالوقوف صفاً واحداً وراء منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها السياسية من أجل الوصول إلى سلام شامل عادل بين البلدان العربية وإسرائيل.

٢ ـ ليس من المصلحة العربية، ولا من مصلحة قضية السلام ذاتها إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل قبل الوصول إلى تسوية تامة لكل القضايا المعلقة. ومعنى ذلك أن إنهاء المقاطعة يتوقف على استيفاء الشروط الآتية:

أ ـ الاتفاق على القضايا الأربع المؤجلة في العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وهي: القدس، والمستوطنات اليهودية، وقضية اللاجئين ، والحدود.

ب ـ تسوية القضايا القائمة على المسارات السورية واللبنانية والأردنية.

ج ـ أن يتم إنهاء المقاطعة في آن واحد بقرار من جامعة الدول العربية.

ويكفي أن يتم الاتفاق بين إسرائيل وكل طرف من الأطراف العربية على مبادىء التسوية وعلى جدول زمني لمراحلها المختلفة دون انتظار لتنفيذ هذه الاتفاقات.

٣ ـ يترتب على إنهاء المقاطعة بالشروط السابقة قيام سلام شامل يسمح بإقامة علاقات دبلوماسية وعلاقات اقتصادية عادية بين الحكومات والأفراد والهيئات. ومعنى ذلك قبول اسرائيل باعتبارها جزءاً من الشرق الأوسط، مثلها مثل إيران وتركيا وقبرص، لا أكثر ولا أقل.

٤ ـ التبادل التجاري العادي القائم على المساواة في المعاملة بين إسرائيل وغيرها من البلاد الأجنبية، يعتبر نتيجة طبيعية للسلام. وهو يتم بناء على تقدير الأفراد والشركات لمصالحهم الخاصة دون تدخل من جانب الحكومات، لا بالتعويق ولا بالتشجيع. ومن المبالغة الشديدة القول إنه ينطوي على خطر الغزو الإسرائيلي للاقتصاد العربي. ومن الخطأ الدعوة إلى مقاطعة شعبية حتى بعد قيام سلام شامل.

يختلف التبادل التجاري العادي عن إقامة ترتيبات تفضيلية في إطار ما يسمّى بالسوق الشرق أوسطية، سواء في صورة منطقة تجارة حرة أو غيرها من صور التكامل الاقتصادي. مثل هذه الترتيبات سابقة لأوانها، والغالب أن يكون ضررها أكبر من نفعها. وليس هناك

تعارض بين السلام ورفض الدخول في هذه الترتيبات.

كذلك يختلف التبادل التجاري العادي عن الدخول في ترتيبات للتعاون في قطاعات محددة مثل المياه والطاقة والبيئة. مثل هذه الترتيبات ليست نتيجة طبيعية أو محتومة لقيام سلام شامل، وإنما تخضع لتقدير كل دولة لما تعتبره في مصلحتها الوطنية.

٥ ـ التبادل التجاري العادي الذي يقوم على المساواة في المعاملة لا يشمل المزايا التي يمنحها بلد عربي لبلد عربي آخر في إطار اتفاقات التكامل الاقتصادي العربي، فليس من حق إسرائيل أو أي بلد آخر أن يطالب بأن تمتد إليه المزايا التفضيلية العربية، وهذا بالتطبيق للقواعد المقررة والمستقرة في اتفاقية «الغات».

٦ ـ من حق الدولة الفلسطينية الوليدة أن تقرر ما تراه في مصلحتها من حيث مدى ونوعية العلاقة الخاصة مع إسرائيل والأردن. غير أن المصلحة العربية تقتضي ألا تندمج الدولة الوليدة في الكيان الاقتصادي الإسرائيلي. وعلى العكس من ذلك فإن من مصلحتها ومن المصلحة العربية أن تعمل على الاندماج مع الكيان الاقتصادي الأردني، سواء في صورة كونفدرالية أو فيدرالية. ومعنى ذلك أن تحيط نفسها بالسياج الجمركي الأردني، وأن تقيم نظامها النقدي على أساس الدينار الأردني، وأن تزيل ما بينها وبين الأردن من حواجز جمركية أو غير جمركية في وجه انتقال السلع وعناصر الإنتاج. وهذا لا ينفي بقاء علاقة خاصة مع إسرائيل في مسائل محددة خلال فترة انتقالية، وعلى وجه الخصوص بالنسبة إلى العمالة الفلسطينية.

٧ ـ التنسيق بين بلدان المواجهة الخمسة وهي: مصر وفلسطين والأردن وسوريا ولبنان خلال المفاوضات الثنائية والجماعية مع إسرائيل، وانشاء جهاز فني لتلك المجموعة تكون مهمته بحث القضايا المطروحة، وإعداد مركز عربي موحَّد وخدمة ما عسى أن تنشئه المجموعة من لجان فنية متخصصة.

٨ ـ المشاركة في المفاوضات حول الترتيبات الإقليمية، سواء كان الهدف منها التعاون في قضايا محددة مثل المياه والطاقة والبنية التحتية، أو إنشاء مؤسسات جديدة مثل بنك الشرق الأوسط للتنمية وصندوق الشرق الأوسط للتنمية، بحيث تكون صياغة تلك المشروعات والمؤسسات على النحو الذي يحقق المصلحة العربية، على أن يكون التنفيذ بعد إنهاء المقاطعة.

٩ ـ بالنسبة إلى مشروع إنشاء بنك الشرق الأوسط للتنمية، فإن الخيارات المطروحة من وجهة النظر العربية تنحصر في خيارين: إما عدم إنشائه أصلاً اكتفاء بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، أو انشائه بالتوازي مع الصندوق العربي. وفي هذه الحالة الأخيرة ينبغي أن تتحدد العلاقة بين البنك والصندوق العربي على النحو الذي يمنع تضارب الاختصاصات، سواء من حيث نوعية المشروعات الممولة أو من حيث البلدان التي يكون لها حق الاقتراض.

وعلى البلدان العربية أن تقدم تصوراً عربياً للبنك المقترح إذا رأت وجهاً لإنشائه، وعلى وجه الخصوص من حيث حجم رأس المال وعضوية الدول غير العربية الشرق أوسطية مثل إيران وتركيا، فضلاً عن إسرائيل، وعضوية البلاد الصناعية الرئيسية المعنية، وتوزيع القوة التصويتية بين البلدان العربية وإسرائيل وبينها وبين مجموعة الدول غير العربية.

١٠ ـ على البلاد العربية كذلك أن تقدم تصوراً عربياً لصندوق الشرق الأوسط للتنمية إذا رأت محلاً لإنشائه، وهو المؤسسة التي تتخصص في تقديم قروض ميسرة، وأن يتناول هذا التصور علاقته بمشروع مارشال للمنطقة وسبل تمويله والبلاد المانحة، ودور البلدان العربية النفطية، مقارنةً بالدول غير العربية المعطية للمعونة، ومركز إسرائيل ونسبة عنصر المنح في قروضه والبلاد المستفيدة ونوع المشروعات التي يموّلها.

١١ ـ لا يجوز أن يكون إنشاء مشروعات أو مؤسسات شرق أوسطية على حساب المشروعات أو المؤسسات العربية، بل ينبغي استمرار دعم هذه الأخيرة، وتعميق صور التعاون في ما بين البلدان العربية، وأن تكون النظرة العربية إلى الدائرة الشرق أوسطية مثل نظرتها إلى الدائرة الإسلامية أو الافريقية أو دائرة البحر الأبيض المتوسط، فلا تكون إحداها على حساب الأخرى.

١٢ ـ إعادة النظر في استراتيجية التعاون العربي في ضوء الدروس المستفادة من التجربة. ومن الواضح أن الأوضاع السائدة في الوطن العربي لا تتلاءم في الوقت الحاضر مع الصيغة القومية التي تقوم على أساس التكامل الاقتصادي على صعيد الوطن العربي من أقصاه إلى أدناه. فإن اختلاف الظروف والتوجهات يحول دون نجاح مثل هذه المشروعات الطموحة، وهذا هو ما ثبت من تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة. ومن ثم فإن اقتراح إقامة اتحاد جمركي بين البلدان العربية ضرب من الخيال محكوم عليه بالفشل منذ البداية.

١٣ ـ تشير التجربة إلى احتمال النجاح لمشروعات التكامل الاقتصادي الإقليمية، مثل مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاقتصادي المغاربي، وهناك مجال للنظر في إمكانية التكامل بين الأردن وفلسطين كما أسلفنا، وبين سوريا ولبنان، وبين مصر والسودان وليبيا. المهم أن يكون التكامل بين مجموعات متقاربة جغرافياً ومتجانسة اقتصادياً، وأن يعمل على المواءمة بين المصلحة القطرية والمصلحة فوق القطرية. وقد أثبتت تجارب الماضي أن المصلحة القطرية حقيقة واقعة وأن تجاهلها من أجل مصلحة أوسع كان من أهم أسباب الفشل في كل مشروعات التكامل الاقتصادي.

١٤ ـ للجامعة العربية دور هام على الصعيد القومي، بصرف النظر عمّا عسى أن ينشأ من تجمعات على الصُعُد الإقليمية. فإن التكامل الاقتصادي لا يستغرق كل صور التعاون بين البلدان العربية. هناك حاجة إلى التنسيق بين التجمعات الإقليمية على النحو الذي يصون الفكرة القومية. وهناك مجال واسع للتعاون العربي في قطاعات متعددة. وهو ما تقوم به

الجامعة العربية ووكالاتها المتخصصة في الوقت الحاضر. وسوف تبقى الحاجة إلى قيام الجامعة العربية بهذه الوظائف وتعميق صور التعاون ورفع مستويات الأداء فيها.

١٥ ـ العمل على تجريد المنطقة من أسلحة الدمار الشامل والحدّ من التسلح بصفة عامة، ممّا يسمح بمزيد من النفقات العامة لتنمية الموارد البشرية.

١٦ ـ إن قدرة البلدان العربية على التعامل بكفاءة ومصداقية مع تحديات السلام تتوقف إلى مدى بعيد على اتباعها السياسات الاقتصادية الرشيدة، ممّا يرفع الإنتاجية ويدعم الطاقة التنافسية في الأسواق العالمية. كما تتوقف على وضع حدّ لما فيها من أنظمة سياسية استبدادية، والعمل على إقامة أنظمة ديمقراطية تستجيب لمقتضيات التقدم والتنمية، وتتماشى مع روح العصر وتحترم حقوق الإنسان الأساسية.

تعقيب ٢

محمد الأطرش

لقد استمتعت بقراءة ورقة عبد الفضيل، فهي تتصف بالرصانة والوضوح والدقة. إنني اتفق مع استنتاجه الرئيسي أن هناك مؤشرات هامة وقوية في أن يؤدي النظام الشرق أوسطي المطروح إلى «مخاطر الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية الاسرائيلية» (ص ١٤٠). كما انني اتفق مع النهج الذي اتبعه في التحليل والمستند إلى أن تقييم المنافع والمساوىء للمشاريع الشرق أوسطية يجب ألا يتم من منظور اقتصادي تجريدي ضيّق، بل يجب أن يتم من منظور أوسع يشمل الاعتبارات التاريخية، والاستراتيجية (متضمنة الاقتصادية)، والثقافية والنفسية. وكنت أتمنى لو أن الباحث قد خصص في ورقته حيزاً أكبر لتحليلاته واستنتاجاته وحيزاً أقل لآراء الآخرين.

وسأحاول الآن ابداء بعض الملاحظات والاضافات:

- ١ -

كان من المستحسن أن يفرّق الباحث في مناقشته بين الآثار الممكن أن تنجم عن التطبيع البحت، وبين الآثار الممكن أن تنجم عن اقامة منطقة تجارية حرة بين إسرائيل وبعض الأقطار العربية. فالتطبيع البحت يتضمن أن تقيم الدول العربية الموافقة عليه علاقات دبلوماسية واقتصادية وسياحية وثقافية وما شابه[1] مع إسرائيل على غرار العلاقات

(١) تجدر الإشارة إلى أن القرار ٢٤٢ يتطلب فقط إنهاء حال الحرب والاعتراف بحق كل دولة في المنطقة (ومن بينها اسرائيل) بالعيش بسلام وأمن مقابل الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. فالقرار لا يطلب إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وسياحية وما شابه، لأن هذه من حقوق السيادة. فمنذ بداية الثلاثينيات، مثلاً، لم توجد علاقات دبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي والعربية السعودية، رغم وجود حالة سلام في ما بينهما. ولم تُستأنف هذه العلاقات إلا في بداية أزمة الخليج الثانية.

القائمة بين تلك الدول العربية والدول الأجنبية كأمريكا أو فرنسا أو الهند مثلاً. أما منطقة التجارة الحرّة فتتضمن معاملة تفضيلية في حقل التجارة بين أعضائها لا تسري على الدول العربية غير الأعضاء، كما لا تسري على الدول الأجنبية.

وسأحاول الآن، وبإيجاز شديد، مناقشة الآثار الممكن أن تنجم عن التطبيع البحت، ومن ثم الآثار الممكن أن تنجم عن اقامة منطقة تجارية حرة:

١ - أما في ما يتعلق بنتائج التطبيع البحت، فسأقوم بداية بالردّ على ما يثيره بعض الاقتصاديين العرب ذوي التوجه الرأسمالي الليبرالي، إذ يطرحون التساؤل: لماذا هذا التخوف من أن يطبق العرب في تعاملهم الاقتصادي مع إسرائيل ما يطبقونه في علاقاتهم الاقتصادية مع دول أجنبية أخرى، بعضها أهم بكثير من إسرائيل وأكثر تقدماً؟

ولقد أجاب الباحث عن ذلك من منظور «الأبعاد التاريخية والنفسية والثقافية للصراع العربي - الاسرائيلي» (ص ١٣٩). وأنا متفق مع اجابته. وأود أن أضيف عليها ما يلي:

إن وضع علاقتنا الاقتصادية الخارجية، وبخاصة مع الغرب، سيىء للغاية، ولا يمثل نموذجاً يحتذى مع دولة قوية هي في الواقع امتداد للغرب. ويتصف هذا الوضع بتراكم المديونية الخارجية باهظة التكاليف، وباعتمادنا المبالَغ فيه على الاستيراد، وبخاصة استيراد وسائل الانتاج ووسائل الترفيه المبتذلة في كثير من الأحيان؛ كما يتصف بالتبعية وبانكشاف اقتصادنا العربي واختراقه وبخسارته إلى درجة كبيرة استقلالية قرارنا السياسي والاقتصادي. وهذا الوضع الخارجي ناجم إلى درجة كبيرة عن ضعف وضعنا الداخلي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً. فالتنمية العربية مشوّهة وتتصف بسوء توزيع هائل للثروات والدخول، وبنشوء فئات كمبرادورية وطفيلية كبيرة، وبنزوح للرساميل إلى الخارج، مما يدفع دولنا إلى الاعتماد على المدخرات الخارجية، وبانتشار الفساد والفقر والبطالة وظاهرة الهجرة خارج الوطن العربي. كما أن أغلب أنظمتنا السياسية هشّة ويعتمد بعضها لتحقيق أمنه على الحماية الأجنبية، وأغلبها يعيق انتشار الديمقراطية. فإذا كنا نعاني هيمنة امبريالية غربية، فهذا لا يشكّل مبرراً لهيمنة إسرائيلية على أبواب دارنا.

وبصورة أكثر تفصيلاً سيترتّب على التطبيع، بالنسبة إلى العرب، النتائج التالية:

- في حال إقامة بعض الدول العربية علاقات مع إسرائيل مساوية لعلاقاتها مع الدول العربية الأخرى، أي في حال انعدام أي شيء يميز أو أي شيء مهم يميز علاقات الدول العربية في ما بينها عن علاقة أية دولة عربية مع إسرائيل، فإن ذلك سيؤدي إلى **اضعاف النظام العربي أكثر مما هو ضعيف حالياً مع ما يتضمنه ذلك من انحسار في الهوية العربية.** **ويجب ألّا نستغرب جدوى ذلك. ألا يوجد الآن تسابق بين بعض الأنظمة العربية على الاستسلام للعدو الصهيوني، وفي الوقت نفسه معارضة شديدة للمصالحة مع العراق العربي ومعارضة لفك الحصار الوحشي المفروض عليه؟!**

ـ إن اتجاه معظم الأقطار العربية (غير الخليجية)[٢] منذ منتصف السبعينيات، وبخاصة خلال الثمانينيات نحو رأسمالية الحرية الاقتصادية بدرجة كبيرة ـ ذلك الاتجاه الذي يتصف ببيع القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتحرير الأخير من الكثير من القيود على استيراداته، وعلى رفع أسعاره، ومنحه اعفاءات من الضرائب والرسوم لفترة طويلة نسبياً، وأيضاً تشجيع الاستثمارات الأجنبية ومنحها اعفاءات مماثلة ـ يهيّىء البنية الخلفية العربية لتكريس وتعزيز الهيمنة الغربية ولخلق الظروف للهيمنة الاسرائيلية[٣]. وبالمناسبة يجدر التساؤل: هل كان تزامن ذلك الاتجاه (وما يعززه من قوى كمبرادورية وطفيلية مرتبطة مصالحها بالمراكز الرأسمالية) مع الاستسلام العربي بدءاً بكامب دايفيد، من قبيل المصادفة البحتة؟[٤] ومما يؤسف له أن الباحث لم يناقش بصورة وافية مضامين هذا الاتجاه على تطبيع العلاقات مع إسرائيل. إذ يكتفي بالقول: «إن بعض الاقتصاديين العرب (يرون) بحق أن عمليات الخصخصة انما تشكل التمهيد والمدخل الضروري لإقامة السوق المشتركة الشرق أوسطية» (ص ١٤٤).

فالاتجاه نحو رأسمالية الحرية الاقتصادية سيساهم بدرجة كبيرة في توسيع مجالات إسرائيل في التصدير إلى البلدان العربية التي تطبّع العلاقات معها. كما ستفتح الباب على مصراعيه للاستثمارات الإسرائيلية فيها أو لاستثمارات الصهيونية العالمية، تلك الاستثمارات التي ستتمتع بامتيازات واعفاءات ـ شأنها شأن استثمارات الدول الأجنبية الأخرى ـ من قبل الدول العربية المعنية والمضيفة للاستثمار. وستنجم الهيمنة الإسرائيلية نتيجة العوامل التالية:

أ ـ الاختلال الكبير في موازين القوى لمصلحة إسرائيل تجاه العرب. فهذا الاختلال الكبير سيشكّل الضمانة للاستثمارات الاسرائيلية، تماماً كما كانت البوارج البريطانية في القرن التاسع عشر تشكّل ضمانة استثمارات بريطانيا في بلدان العالم الثالث المستعمرة وبلدان الاستيطان الجديد، وتماماً كما أن القوة الأمريكية في النصف الثاني من هذا القرن تشكّل ضمانة استثماراتها وبخاصة في أمريكا اللاتينية وفي مجال النفط.

ب ـ كون اسرائيل دولة موحّدة، ويجمعها عامل موحّد هو الدين تؤكد عليه وتتمسك به، بينما العرب مقسمون ومشرذمون يحاول بعضهم التنكر لعاملهم الموحّد، أي العروبة، أو محاربة الاسلام، المضمون الحضاري للعروبة الذي يشكل عاملاً موحّداً ضمن دائرة أوسع من الدائرة العربية.

---

(٢) تتبنى الأقطار العربية الخليجية رأسمالية حرية الأسواق منذ استقلالها.

(٣) للاطلاع على مناقشة مفصلة، نوعاً ما، للاتجاه نحو رأسمالية حرية الأسواق بدرجة كبيرة، وأسبابه ونتائجه، وعلى استشراف مضمون ذلك بالنسبة إلى المستقبل العربي، وبخاصة ضمن إطار بعض المشاريع الشرق أوسطية، انظر: محمد الأطرش، «من رأسمالية حرية الأسواق إلى استراتيجية التنمية المستقلة،» السفير (بيروت): ١٢ و١٣/٧/١٩٩٣.

(٤) من المناسب أن نذكر أن انفتاح روسيا الاتحادية على الغرب والسير تدريجياً نحو رأسمالية حرية الأسواق قد ساهم إلى درجة كبيرة في إحداث التدهور المروع والمعروف في وضعها الاقتصادي والسياسي، وفي تحولها من دولة عظمى تمنح المساعدات الطائلة للعالم الثالث إلى دولة شبه متسولة وتابعة لأمريكا.

ج ـ كون اسرائيل ليست فقط تلك الدولة المؤلفة من خمسة ملايين نسمة، بل هي امتداد للرأسمالية الغربية وبخاصة الصهيونية. وهذا يعني أنها ستتمكن دائماً من الحصول على الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي والتقاني من الغرب، مما يعزز هيمنتها تجاه العرب.. والادلة على ذلك كثيرة ومعروفة، ولا ضرورة لذكرها.

د ـ التفوّق الإسرائيلي الكبير على العرب في حقل الصناعات الثقيلة ذات التقانة المتقدمة والمدعومة من الأمريكان، إذ سيؤدي هذا التفوق في مجال الانفتاح الكبير على إسرائيل، إما إلى القضاء على الصناعات الثقيلة العربية أو الحيلولة دون قيامها. وهذا سيحرم العرب من مصدر مهم لتحقيق أسباب القوة.

٢ ـ وتتضمن إقامة منطقة التجارة الحرّة بين الأقطار العربية الممكن أن توافق على ذلك وبين اسرائيل، الإزالة التدريجية خلال مرحلة من الزمن للرسوم الجمركية والقيود الادارية والكمية والنقدية على التجارة في ما بينها. وهذا يعني وجود معاملة تفضيلية في حقل التجارة في ما بينها لا تسري على الدول العربية غير الأعضاء، ولا تسري على الدول الأجنبية. وتجدر الاشارة إلى أن نظام منطقة التجارة الحرة لا يتطلب حرية انتقال الرساميل بين الدول الأعضاء، ولكن بما أن الدول العربية تشجع حالياً الاستثمار الأجنبي وتمنحه اعفاءات وامتيازات، فإن منطقة التجارة الحرة الممكن انشاؤها ستتصف بدرجة معتبرة من حرية حركة الرساميل طويلة الأمد.

وستكون نتائج منطقة كهذه أكثر بكثير سوءاً على الدول العربية الأعضاء فيها. ومن هذه النتائج:

ـ إذا كان التطبيع سيؤدي إلى اضعاف النظام العربي، فإن منطقة التجارة الحرة المذكورة ستشكل الضربة القاضية على آمال المؤمنين بالعروبة في تحقيق الاتحاد العربي. وهكذا ستكون اسرائيل والغرب الذي انشأها قد حققا الهدف الأساسي من انشائها وهو الحيلولة دون وحدة العرب، والحيلولة دون سيطرتهم على أهم مصادر ثرواتهم وهو النفط.

ـ خلق مجال حيوي واسع للصناعات التي تتمتع فيها إسرائيل بالتفوق، كالصناعات الثقيلة ذات التقانة العالية والصناعات المستقبلية. وسيزداد مجال إسرائيل في اختراق أسواق الدول العربية الأعضاء نتيجة إزالة الحواجز التجارية في وجه صادراتها، وتالياً نتيجة المعاملة التفضيلية التي تلقاها، مقارنة بصادرات دول أجنبية أخرى أو حتى بصادرات دول عربية أخرى غير أعضاء. ومن شأن ذلك أن يزيد امكانات اسرائيل في استيعاب المهاجرين اليهود الجدد، وتالياً تشجيع المزيد من الهجرة إليها. وهذا يشكّل بحد ذاته تهديداً للمستقبل العربي. كما أن من نتائج منطقة التجارة الحرة إحداث تغييرات بنيوية في اقتصادات إسرائيل والدول العربية الأعضاء؛ تخلق توزيعاً جديداً للعمل الاقليمي، تختص إسرائيل فيه أساساً بالانتاج الصناعي ذي التقانة العالية والمرتفع الثمن وذي المردود الانمائي الكبير، بينما تختص الدول العربية الأعضاء أساساً بالصناعات الخفيفة، وبإنتاج المواد الأولية التي يميل بعض أسعارها إلى الانخفاض في الأجل الطويل. وهذا سيؤدي إلى تكريس تخلّف العرب،

وبخاصة في مجال التقانة الحديثة وفي مجال اكتساب المهارات التقنية الحديثة والضرورية لتحقيق أسباب القوة، كما سيؤدي إلى هيمنة إسرائيل بحيث تصبح المركز الاقليمي الأكثر تقدماً صناعياً وتقانياً وتدور في فلكه الأطراف العربية الأعضاء والتابعة.

ما سبق، كان مجرد احتمال مستقبلي، نظراً إلى أن إسرائيل الدولة الأقوى عسكرياً واقتصادياً في المنطقة تدعو إليه، كما يتضح من القسم الوصفي في ورقة الباحث. ولقد أبرزنا النتائج أعلاه بهدف تبيان محاذير ومخاطر منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية بالنسبة إلى الوطن العربي. أما أن يتحقق هذا الاحتمال على أرض الواقع فأمر آخر، إذ سيجد مقاومة من بعض دول المنطقة، كما سيجد مقاومة من حركة القومية العربية ومن الحركات الإسلامية على مستوى الشارع العربي، بل إنني أمضي أبعد من ذلك إذ لا أتوقع على الأغلب أن توافق عليه أية دولة عربية.

- ٢ -

تحت عنوان «الأشكال الجديدة للتنسيق والتحرك العربي في ظل تحديات «النظام الشرق أوسطي»»، وتحت عنوان فرعي حول الاتحاد الجمركي يقول الباحث: «لم يعد هناك مجال في هذه الأيام للدعوات الطموحة إلى الوحدة الاقتصادية العربية والأشكال المتقدمة للتكامل الانمائي» (ص ١٥٧). انني استغرب ذلك وبخاصة من كاتب مقال «السياسة والفكر العربي بين «الواقعية» و«الوقوعية»»[٥]. إذ يجب التفريق بين العمل لتنفيذ الوحدة الاقتصادية دفعة واحدة وبين الدعوة إليها. إذ يمكن المرء أن يدعو إلى الوحدة الاقتصادية العربية، وفي الوقت نفسه يدعو إلى تحقيقها على مراحل، بدءاً بمرحلة منطقة التجارة الحرة فالاتحاد الجمركي فالسوق المشتركة... الخ.

وفي رأيي، أن من الضروري عندما نبدأ بتنفيذ أولى مراحل التكامل الاقتصادي - أي منطقة التجارة الحرة - أن يكون لدينا تصور واتفاق مسبقين حول الهدف النهائي الذي نرغب في تحقيقه. كما انني أرى أن أية مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي تخلق ضرورات للسعي إلى مرحلة أعلى. ولشرح ذلك، لنفترض أننا بدأنا بمرحلة الاتحاد الجمركي بين بعض الدول العربية أو جميعها كما يقترح الباحث - وهذا يعني التنفيذ على مراحل لإقامة منطقة تجارة حرة، بالإضافة إلى جدار جمركي موحّد للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي - فخلال سير عمل الاتحاد الجمركي، قد يحدث أن منتجي قطر عربي أول عضو، أقدر على المنافسة في سوق قطر ثانٍ عضو من منتجيه المحليين، مما أدى إلى حدوث بطالة في القطر الثاني، فهذا الأخير غير قادر على فرض قيود على الاستيراد من القطر الأول طبعاً، لأن ذلك يخالف منطق الاتحاد الجمركي. ومن حلول المشكلة السماح للعاطلين عن العمل في القطر الثاني الانتقال إلى القطر الأول. وهذا يعني الانتقال من مرحلة الاتحاد الجمركي إلى مرحلة السوق المشتركة

(٥) محمود عبد الفضيل، «السياسة والفكر العربي بين «الواقعية» و«الوقوعية» أو مدرسة الواقعية العربية الجديدة: حدودها وآفاقها،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٣ (تموز/ يوليو ١٩٩٣).

التي تتضمن بالإضافة إلى الاتحاد الجمركي حرية انتقال عوامل الانتاج. اضافة إلى ذلك، لنفترض أن القطر الأول العضو قد حقق ميزة تنافسية نتيجة تخفيض سعر صرف عملته. حينئذ يتطلب الاتحاد الجمركي، لنجاحه، ضرورة التنسيق في سياسات أسعار الصرف. وهذا يتضمن مرحلة أعلى من التكامل من الاتحاد الجمركي. لذلك فوجود تصوّر مسبق حول الهدف الذي نبتغيه والدعوة إلى هذا الهدف مع تنفيذه على مراحل ليس بمثابة عدم واقعية، وانما من صميم الواقعية.

- ٣ -

وأيضاً تحت عنوان «الأشكال الجديدة للتنسيق والتحرك العربي في ظل تحديات النظام الشرق أوسطي» (ص ١٥٧)، يقترح الكاتب تحت عنوان فرعي «تجميع القوى والموارد العربية» (ص ١٥٧)، «اعطاء مزايا اضافية للاستثمار العربي تتجاوز الحد الأدنى المنصوص عليه في الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية» (ص ١٥٨).

ورغم أنني أؤيد الاستثمار الخاص في القطاعات المنتجة (ولكن دون اعفاءات ضرائبية) التي تؤدي إلى زيادة قوة الدولة، إلا أنني أرى أن الاستراتيجيا المقترحة قد لا تؤدي إلى زيادة قوة الوطن العربي، وذلك للأسباب التالية:

- لقد أُعطيت الاستثمارات العربية الخاصة اعفاءات وامتيازات ضرائبية غير متوافرة لها في المراكز الرأسمالية، ومع ذلك تتجه غالباً نحو الخارج.

- إن جزءاً كبيراً من الرساميل العربية هو نتيجة فعاليات كمبرادورية وطفيلية يتجه أغلبه إلى الاستثمار في المجالات ذات الربح السريع، وفي المضاربة بالعقارات والأراضي ونحو القطاع السياحي. فاستثمارات كهذه لن تحقق تنمية حقيقية.

- ورغم اتفاقي مع المعيار الذي حدده الباحث أن من الضروري أن توجَّه الاستثمارات العربية الخاصة بحيث تحقق الجمع «بين متطلبات المشروع الخاص ومقتضيات الصالح العربي العام» (ص ١٥٨)، إلا أنني أرى أن من الصعب تحقيق ذلك وبخاصة في الظروف الحالية التي تؤكد على شعار الحرية الاقتصادية للقطاع الخاص. إضافة إلى ذلك، أليس أغلب أصحاب المال العربي من مؤيدي التطبيع مع إسرائيل؟ والعديد منهم يتسابق لإقامة مشاريع مشتركة مع الإسرائيليين طمعاً في الربح وتجاهلاً للاعتبارات القومية.

ومن المستغرب ألّا نجد أية منافسة لضرورة تشجيع العمل البشري العربي، بمفهومه الواسع (العلمي والفكري والتنظيمي والاداري واليدوي)، على الانتقال بين أجزاء الوطن العربي، ناهيك عن اعطائه امتيازات واعفاءات مماثلة لاعفاءات وامتيازات مالكي الأموال، علماً أن العنوان الذي تمت المناقشة تحته هو «تجميع القوى والموارد العربية». فمصدر الثروة ليس أصحاب الرساميل إلا بمقدار ما يقومون به من عمل تدخل أجرته ضمن تكاليف

انتاجهم، وانما قوة العمل البشري. وليس الرأسمال السلعي إلا تجسيداً لقوة عمل سابقة. اضافة إلى ذلك، إن الدول العربية الخليجية تعاني تضخماً في حجم العمالة الوافدة الأجنبية، مما قد يخلق لهذه الدول في المستقبل مشاكل تستغلها الامبريالية تحت شعار حقوق الإنسان. لذلك من الضروري تشجيع احلال قوة العمل العربي، ما أمكن، محل قوة العمل الأجنبي في هذه البلدان وذلك للحفاظ على هويتها القومية.

ـ ٤ ـ

يقول الباحث (ص ١٥٥) «ويجب أن يكون واضحاً أن عملية التفاوض الجارية بين العرب وإسرائيل، مثلها مثل أية عملية تفاوض جادة لا يمكن أن تنجح إذا قام طرف واحد (العرب) **بتقديم تنازلات جريئة وشجاعة من جانب واحد**، إذ إن عملية التفاوض هي عملية «أخذ وعطاء وتبادل للتنازلات»[٦]. وهنا ألمس تأثراً من قبل الباحث بالخطاب الاعلامي والرسمي الغربي والمتحيز بشكل فاضح لإسرائيل. فالغرب يصف ما تقدمه إسرائيل، وهو زهيد جداً، وبالكاد يستحق الذكر، بمثابة **تنازلات**، أو إذا استعملنا تعبير الرئيس كلينتون، بمثابة «مجازفات لأجل السلام». والسؤال هو متى كان الطلب من السارق أن يتخلى عمّا سرقه بالقوة من أراضي غيره بمثابة تنازل؟! ثم متى كان السارق يستحق تعويضاً من الأمريكان لتخليه عمّا سرقه بالقوة. ثم هل يمكننا أن نطلق على القادة الفلسطينيين الذين وافقوا على اتفاق «أوسلو» صفة الشجاعة والجرأة في تقديم التنازلات، مع أن ما حدث هو بمثابة استسلام للسلام الإسرائيلي.

ـ ٥ ـ

سبق أن ذكرت على الصفحة الثانية من هذه الملاحظات أن الوضع العربي الداخلي في حالة انهيار شديد اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، كما ذكرت بعض ملامح هذا الانهيار وانه المسبب الرئيسي لأوضاعنا الخارجية المتدهورة. وتتصف هذه الأوضاع الخارجية ـ ضمن ما تتصف به ـ باستسلام بعض العرب للسلام الإسرائيلي وبتدمير العراق ومحاولة تقسيمه. وفي رأيي أنه إذا استمرت في المستقبل الأوضاع العربية على حالها، فإن المستقبل العربي سيكون أكثر ظلامية. لذلك هناك حاجة إلى العمل على تحقيق اصلاح جذري في الوضع العربي الداخلي الراهن. والهدف هو **تمكين العرب من تحقيق أسباب القوة والكرامة وتحقيق الديمقراطية والوحدة وتحقيق التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية**. فهذه جميعها تشكل مطلباً قومياً حيوياً، بغض النظر عن تطبيع أو عدم تطبيع العلاقات مع إسرائيل. ويجب أن نضيف هنا أن تحقيق هذا المشروع النهضوي العربي سيشكّل أهم درع في وجه التحدي الامبريالي والتحدي الاسرائيلي (الذي هو امتداد للتحدي الامبريالي) للأمة العربية ومحاولة تكريس الهيمنة عليها.

وأرى ـ كما يرى الكثيرون ـ أن مفتاح الإصلاح الجذري ينطلق من انتشار الديمقراطية.

---

(٦) التشديد مضاف.

فجوهر الديمقراطية هو احترام حقوق الإنسان كافة بما فيها حقوقه الاقتصادية والاجتماعية. وهذه الحقوق تشكل قِيَماً بحد ذاتها ومرغوبة لذاتها، ويجب أن ينظمها دستور ينطلق من قيم انسانية ويؤمن التوازن بين حق الفرد وحقوق الآخرين: أي حق المجتمع. كما ان الديمقراطية تشكل انجع أسلوب لتعبئة قوى الشعب العربي وراء تحقق المشروع القومي العربي وبطريقة سلمية. ومن الضروري التأكيد أن الديمقراطية، كمنهج، ـ وكما أشار خير الدين حسيب ـ لا تشكل عصاً سحرية تؤمن حلاً لجميع مشاكلنا، ولكنها تشكل أفضل إطار متاح يمكننا من الدعوة والعمل على تحقيق أهدافنا بطريقة سلمية. **فهي شرط ضروري، ولكنه غير كاف.**

انطلاقاً مما سبق، سأقدم بصورة مختصرة جداً، وعامة جداً، بعض ما يجب العمل على تحقيقه من جدول أعمال الاصلاح الجذري، وذلك على الصعيدين القطري والقومي.

فعلى **الصعيد القطري،** يجب العودة في العديد من الأقطار العربية عن نظام رأسمالية الحرية الاقتصادية إلى حد بعيد، وعن فتح الباب على مصراعيه للاستثمارات الأجنبية. فمن مساوىء هذا النظام هو أن يؤدي إلى استفحال سوء توزيع الثروات والدخول، وتركيز القوة الاقتصادية في فئة قليلة من الناس مع ما يتضمنه ذلك من تشويه لعملية الديمقراطية أو إعاقتها، وانتشار الفقر والبطالة، ونزوح الرساميل الخاصة إلى الخارج، وزيادة المديونية والتبعية وظهور فئات كمبرادورية وطفيلية. كما ان من مساوىء هذا النظام ـ كما ذكرت في الصفحة الثالثة ـ هو أنه يهيىء البنية الخلفية العربية، لتكريس وتعزيز الهيمنة الغربية ولخلق الظروف للهيمنة الاسرائيلية في حال التطبيع. ومن أهم البدائل في رأيي لرأسمالية حرية الأسواق هو استراتيجية التنمية المستقلة. ورغم قناعتي بأن هذه الأخيرة ستكون أكثر جدوى بكثير ضمن اطار من التكامل الاقتصادي العربي الكلي أو الجزئي، إلا أنه يمكن البدء بتنفيذها على المستوى القطري حتى ولو كان هذا التنفيذ جزئياً، إذ إنها بالتأكيد أفضل من نظام رأسمالية الحرية الاقتصادية.

ليس هنا مجال الاستفاضة في تناول استراتيجية التنمية المستقلة[٧]، ولكني سأكتفي بالقول إن هدفها المساهمة في تحقيق أسباب القوة العربية وتنمية الإنسان العربي بكل مكوناته، وليس المادية فحسب. لذلك فالديمقراطية والعدالة الاجتماعية هما عنصران أساسيان من عناصرها. ولقد أطلق على الاستراتيجية صفة «مستقلة»، ليس لأنها تبغي الاستغناء عن التجارة الخارجية وعن الانفتاح على العالم الخارجي، فهذا أمر مستحيل بل غير مرغوب، ولكن لأنها تهدف إلى أن يكون هذا الانفتاح انتقائياً يخدم متطلبات الداخل وليس متطلبات الخارج، أي متطلبات المراكز الرأسمالية. وباختصار، إن من أهداف الاستراتيجية

---

(٧) كتب الكثير في الأدبيات العربية عن التنمية المستقلة وسأكتفي بالاشارة الى: اسماعيل صبري عبدالله، «التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل»؛ ابراهيم سعد الدين عبدالله، «النظام الدولي وآليات التبعية: آليات التبعية في إطار الرأسمالية المتعدية الجنسيات»، ويوسف صايغ، «نحو تنمية مستقلة في الوطن العربي»، في: **المستقبل العربي،** السنة ٩، العدد ٩٠ (آب/ أغسطس ١٩٨٦)، والاطرش، «من رأسمالية حرية الأسواق الى استراتيجية التنمية المستقلة».

التخفيف من الانـدماج في النـظام الرأسـمالي العالمي، وتـالياً التخفيف من حـدّة التبعية لـه. فالتبعية ناجمة، إلى حد بعيد، عن خلل بنيوي في التركيبة الاقتصادية والسياسيـة والاجتماعيـة في الداخل، وتتطلب هذه الاستراتيجية، على سبيل المثال:

- اعـطاء دور أكبر للقـطاع العام وللتخـطيط الاقتصادي والاجتـماعي مـع اعـطاء دور مناسب للأسواق وبخاصة ضمن اطار الانتاج الاستهلاكي.

- التركيز على التصنيع الثقيل واستحواذ التقـانة الحـديثة، رغم أن ذلـك أجدى ضمن إطار من التكامل الاقتصادي العربي الكلي أو الجزئي.

- إزالة الإعفاءات الضرائبية الممنوحة للقطاع الخاص، ومحاربة ظاهرة التهرّب المتفشي من دفع الضريبة.

- تحجيم الفئات الكمبرادورية والطفيلية.

- منع نزوح الرساميل الخاصة إلى الخارج إلا بحدود تسديد ديون سابقة مع أعبائها.

- الحدّ من الاستثمارات الأجنبية إلا في حدود ضيقة جداً.

- تحقيق توزيع أفضل للثروات والدخول.

أما على **الصعيد القومي**، فإن انتشار الديمقراطية، سيهيىء الإطار الـلازم لتعبئة قـوى الشعب العـربي وراء تحقيق نوع من التعـاون والتكامـل العربي كخـطوة نحو الاتحـاد العربي، سواء بين بعض الأقطار العربية مرحلياً، أو بين معظمها أو جميعها. فالوحدة العربية ضرورية لتحقيق أسباب القوة والكرامة، كما أنها ضرورية لإثبات الذات والهوية العربيتين. ومن أنجع السبل للبدء على طريق الوحدة هو التركيز على الجانب الاقتصادي أولاً، ليس لأنـه بالضرورة أكثر أهمية بل لأنه أكثر عملية. وهذا يقتضي دعم وتفعيل وتوسيع مجلس الـوحدة الاقتصـادية الذي أنشىء عام ١٩٥٧، كما يقتضي تعديل قرار السوق العربية المشتركة الصادر عـام ١٩٦٤ الذي لم ير طريقه إلى التنفيذ. اضافة إلى ذلك، يتعينّ ضمن إطار السـير على طـريق الوحـدة وخلال مراحلها، تبني استراتيجيـة التنمية المستقلة التي سيكـون تنفيذهـا وتحقيقها انجـع على مستوى الوطن العربي أو على مستوى تكامل أقطار عدة منه.

مـا سبق كان بمثـابة تصـوّر عام لما يجب عمله لتنمية الإنسـان العربي بكـل مكونـاته، ولتحقيق أسباب القوة العربية، ولمجابهة التحدي الامبريالي والصهيوني.

المنَاقشَات

١ ـ محمد سيد أحمد

١ ـ حول قول سعيد النجار انه قد تمّ «اعتراف متبادل» بين الاسرائيليين والفلسطينيين، أقول ان هذا غير صحيح. فإن الاتفاق فريد من نوعه وهو بين «طرف» قائم و«مشروع طرف» يتحقق بقدر تلبيته سلوكاً يريد الطرف الخصم أن يسلكه... فهل في هذا «تناظر» الاعتراف المتبادل؟ لقد تمّ «تسويق» اتفاق غزة ـ أريحا للعالم من منطلق أنه «اعتراف متبادل» وهذه مغالطة كبرى.

٢ ـ لا يمكن الجمع بين منطقين في آن واحد: منطق سعيد النجار بأن اتفاق غزة ـ أريحا قد فتح آفاقاً مؤكدة للسلام، على ما به من أوجه قصور، ومنطق أن مقتضيات الموافقة على الاتفاق هو تحاشي ضياع القدس والضفة الغربية ومرتفعات الجولان والشريط الأمني في لبنان. هذان منطقان على طرفي نقيض وينبغي ـ من حيث المنهج ـ اختيار أحدهما.

٣ ـ تعليقاً على ورقة الياس سابا، ان الأخطر في اتفاق غزة ـ أريحا ليس مجرد تأسيس شركة قابضة اسرائيلية ـ فلسطينية بمركز أساسي للشريك الاسرائيلي، بل إقامة مشروع مشترك تقدم بمقتضاه رؤوس أموال تتحكم إسرائيل فيها بوجوه فلسطينية للوطن العربي بأسره، مما يعني ضرب المقاطعة العربية في الصميم ومنذ اللحظة الأولى. ذلك أن الوطن العربي ليس كفيلاً بمقاطعة مشاريع اقتصادية تتقدم بها مؤسسات فلسطينية وتطلب المشاركة العربية فيها من منطلق النهوض بالاقتصاد الفلسطيني بعد كل ما عاناه الشعب الفلسطيني طوال سنوات.

٢ ـ جهاد الزين

أفضل ما قرأته بعد توقيع الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي هو أن هذا الاتفاق أرغم

جميع العرب، على الأقل جميع النخبات العربية المؤيدة والمعارضة له، على نقل تفكيرها إلى المستقبل. أصبح التفكير العربي: ماذا سيحدث؟ وماذا نعمل حيال ما سيحدث؟ أكاد أقول إذا كان لنا أن نؤرخ بداية لعلم المستقبل (Futurologie) ، فسنكون مع هذا الاتفاق (ولا بد أن نذكر هنا بعض المحاولات الرائدة كمشروع الاستشراف الذي قام به مركز دراسات الوحدة العربية).

أود أن أدلي ببعض الملاحظات في ضوء ما ورد في المداخلات والتعقيبات، ولكن ضمن الوقت الضيق جداً المتاح لي:

١ ـ مشروع الشرق الأوسط ليس جديداً ولكنه في صيغة متبلورة الآن في ضوء وقائع الـ ٧٥ عاماً المنصرمة على الحرب العالمية الأولى.

٢ ـ النقاش الذي دار حتى الآن يمكن تقسيمه إلى إطارين:

الأول: ماذا كان بإمكان الفلسطينيين أن يستحصلوا؟ أي هل كان بإمكانهم الاستحصال على اتفاق أفضل من اتفاق الحكم الذاتي الانتقالي المحدود على قاعدة الانسحاب من غزة ـ أريحا أولاً.

الثاني: هو صورة الأرض المحتلة والقضية الفلسطينية والموقع الاسرائيلي في المنطقة في ضوء هذا الاتفاق.

٣ ـ للخائفين على المعنى الجوهري للصراع العربي ـ الإسرائيلي، يجب أن يطمئنوا إذا شئنا أن نخرج من الأسماء الحركية للأشياء. لهؤلاء ـ أي لنا جميعاً ـ يجب القول إنه اذا بقيت بضع مئات الأمتار المربعة في القدس القديمة التي تضم المسجد الأقصى وكنيسة القيامة ومسجد عمر تحت السيطرة الاسرائيلية، فأنا من الذين يعتقدون أن شخصية الوطن العربي ستظل مضطربة، بل العالم الإسلامي، حتى شخصية باكستان لن تستقر، فكيف بالقاهرة ودمشق وبغداد وفاس والقيروان . . . إلخ .

فالقدس تختصر بالنتيجة المعنى الجوهري للصراع التاريخي في المنطقة منذ الحروب الصليبية.

٤ ـ إن الفهم الفلسطيني الاجتماعي ـ حسب التقارير ـ في الأرض المحتلة (أي رجال أعمال، عمّال، عمّال بيروقراطيون) لبدء تنفيذ الاتفاق، هو، باعتباره موعد البدء بالانفكاك عن هذه التبعية الوحشية لاقتصاد الضفة والقطاع إلى الاقتصاد الاسرائيلي التي قامت بها إسرائيل على كل المستويات منذ العام ١٩٦٧ (من حفر بئر في أرض خاصة إلى توجيه الاستيراد والتصدير قسراً عبر السوق أو القنوات الاسرائيلية)، وتقرير البنك الدولي لشهر أيلول/ سبتمبر هو أفضل ما قرأت في مجال شرح مفصل وشامل لاقتصاد الضفة والقطاع، بينما تتعدد النظرة في الوطن العربي إلى السلام، إذ ليست هناك وجهة واحدة في

مجال رد الفعل الاقتصادي والاجتماعي، فمنها الخائف، ومنها الرافض، ومنها المتردد، ومنها المؤيد بتحفظ، ومنها المؤيد.

٣ ـ نجيب عيسى

أتفق عموماً مع التوصيف الذي أعطاه المحاضران للترتيبات الاقتصادية التي يمكن أن تأتي في سياق النظام الشرق أوسطي الجديد، كما أتفق معهما حول المضامين العامة التي أعطياها للتحديات التي تفرضها هذه الترتيبات على الأمة العربية. وهذا التوصيف للترتيبات والتحديات الاقتصادية يأتي ليكمل ويتقاطع مع ما ورد في الأوراق المقدمة هذا الصباح حول الجوانب السياسية.

ولما كانت الغاية الرئيسية من انعقاد هذه الندوة، كما فهمت، هي محاولة الخروج بعدد من التصورات حول أشكال المواجهة مع هذه التحديات، فإن هذه الغاية تتطلب المزيد من التحليل والتقييم للسياقات المحددة التي يندرج فيها مشروع النظام الشرق أوسطي الجديد، وبالتحديد تحليل وتقييم مسارات القوى الأساسية الفاعلة. فذلك هو من الأهمية بمكان من أجل القيام بتحديد دقيق لأطراف المواجهة ونسب القوى بينها، وتحديد الأهداف المباشرة أو المرحلية والأهداف البعيدة للمواجهة من جانبنا.

وبهذا الخصوص، هنالك ثلاثة أسئلة تطرح نفسها، وتتطلب منا أجوبة محددة:

١ ـ كيف يندرج المشروع الجديد للنظام الإقليمي في إطار ما يسمّى النظام العالمي الجديد؟ وهذا بشكل عام صار معروفاً بإطاره العام، أي سقوط المعسكر السوفياتي، الوحدانية القطبية للولايات المتحدة، وعمل هذه الأخيرة على الاستفراد بسوق النفط العالمية.

٢ ـ كيف يندرج المشروع في سياق تطور المشروع الصهيوني؟ وبالتحديد، السؤال الذي يطرح هو: في أية لحظة من تطور المشروع الصهيوني يندرج المشروع الشرق الأوسطي؟ من جهتي، أرى أن مشروع السوق الشرق أوسطية يندرج ضمن السياق التالي للمشروع الصهيوني:

أولاً: ان اسرائيل تعاني منذ قيامها أزمة عضوية تتمثل بعجزها عن اكتساب قوة اقتصادية ذاتية توازي قوتها العسكرية.

ثانياً: ان اسرائيل لجأت من أجل التغلب على هذه الأزمة إلى مختلف الوسائل الاقتصادية والعسكرية، ولم تأت هذه الوسائل المعتمدة إلا بحلول جزئية ومؤقتة.

ثالثاً: ان أزمة اسرائيل هذه كانت قد دخلت قبل بدء المفاوضات في طور هو الأكثر حدة في تاريخها، أصبحت المعالجة معه تتطلب تحولاً في التوجه الاستراتيجي نفسه للمشروع الصهيوني.

رابعاً: ان مشروع السوق الشرق أوسطية يشكّل فرصة ذهبية لتجديد المشروع الصهيوني واعتماد طريق الاقتصاد بدلاً من طريق الحرب.

٣ ـ السؤال الثالث، هو كيف يأتي مشروع النظام الاقليمي الجديد، بشقيه السياسي والاقتصادي، في سياق مسيرة المشروع الوحدوي ـ التنموي العربي؟

وقد يكون هذا السؤال هو الأهم في محاولة تحديد المهام المطروحة على قوى المواجهة، خصوصاً تحديد القوى التي ستحمل هذه المهام.

وكما هو واضح، فإن التحديات التي نواجهها الآن كعرب، ما هي إلا نتيجة التجربة التنموية العربية بأنماطها الانتاجية والتوزيعية والاستهلاكية. ولا يمكن، برأيي، أن تجري مواجهة جدية للتحديات المفروضة على جميع مستوياتها دون تغيير هذه الأنماط.

لا يتسع المجال للإطالة والتفصيل حول هذه المقولة، لكن ما يستوقفني، بشكل خاص، هو أن عدداً من المفكرين العرب الواعين مخاطر التهديدات الجديدة يدعون لمواجهة هذه التحديات من خلال اقتراحات وشعارات قديمة بقيت رائجة لعقود طويلة، وبقيت حبراً على ورق أو مجرد شعارات. فما الذي استجد لتخرج هذه الدعوات إلى حيّز الواقع؟ فالأنماط التنموية لا تزال هي نفسها والقوى الاجتماعية والسياسية القائمة عليها والمسؤولة عن تردي الأوضاع لا تزال في مواقعها القيادية والسلطوية. وأعني هنا بشكل خاص الدعوة (أو تجديد الدعوة) لإقامة الأشكال التقليدية للتكامل الاقتصادي: منطقة تجارة حرة؛ اتحاد جمركي؛ سوق مشتركة، . . . إلخ. وهذه أشكال ثبت فشلها عملياً ونظرياً في آن.

فإذا كان المقصود هو إعطاء الدعوة للتكامل الاقتصادي مضموناً جديداً يناسب أوضاع البلدان المتخلفة (التكامل كعملية تنموية)، فهذه الدعوة، لمن هي موجهة؟ لأية قوى اجتماعية اقتصادية؟

سمعت في المداخلة الصباحية لرئيس الجلسة ما يمكن أن يلوح منه بريق أمل، وهو بعض المشاريع المشتركة التي تقوم بين رجال أعمال عرب. فهل يدل ذلك فعلاً على اتجاه نوعي جديد لدى القطاع الخاص العربي؟ من جهتي، أبدي تحفظات. فهل هذه المشاريع هي مشاريع ذات أبعاد تكاملية تنموية، أي مشاريع انتاجية أساسية، أم مشاريع خدماتية ريعية؟ من الواضح أيضاً أن رجال الأعمال العرب هؤلاء هم أيضاً يقومون بمشاريع مشتركة مع رجال أعمال أجانب داخل الوطن العربي وخارجه. أضف إلى ذلك، أن وسائل الإعلام تتحدث كثيراً عن حماس زائد لدى رجال الأعمال العرب لإقامة مشاريع مشتركة مع الإسرائيليين، وقد سبقوا حكوماتهم في هذ الحماس.

في الختام، أعود فأشدد على أهمية الإجابة عن مثل هذه الأسئلة، لكي نتمكن فعلاً من تحديد أساليب وأدوات المواجهة وأطرافها الرئيسيين.

٤ ـ جلال أمين

أريد أن أشير إلى ما أعتقد أنه ثلاثة أخطاء وردت في تعقيب سعيد النجار.

الأول: يتعلق بإيراده بضع عبارات لا دليل عليها، بل الدلائل المتوفرة تؤيد عكسها. من ذلك قوله ان «**اتفاق غزة ـ أريحا يمثل انكساراً للنزعة العدوانية الاسرائيلية أكثر مما يمثل انهزاماً عربياً**»، وقوله: «**ان اسرائيل أدركت أن لقوتها حدوداً**»، أو قوله: «**إن إسرائيل قدمت تنازلات أساسية**». فالقراءة الصحيحة للاتفاق في رأيي، تدل على عكس هذا وذاك، فإسرائيل تتصرف كما لو كانت قوتها بلا حدود، والاتفاق يرجح أن النزعة العدوانية لاسرائيل لم تنكسر، وان الانهزام العربي مستمر ومتزايد، وان إسرائيل لم تقدم تنازلاً يعتدّ به.

الثاني: يتعلق بما أرى أنه تناقض وقع فيه الباحث. فبينما يذكر الانتفاضة من بين العوامل التي يرى أنها دفعت إسرائيل إلى «تقديم تنازلات»، يحذر من معارضة الاتفاق، ويقول ان معارضته ستضيع المزيد من أيدي العرب.

فإذا كانت الانتفاضة قد أفادت العرب، كما يقول، فلماذا لا يتوقع من الرفض والمعارضة في المستقبل أن يفيدا العرب بدلاً من أين يضرّا بهم؟

الثالث: ان الباحث في ما يبدو يهتم بالأناقة النظرية لتحليله على حساب الواقع، وموقفه من القضية التي نناقشها الآن شبيه بموقفه في الدفاع عن التخصيصية وبيع القطاع العام. وهو، اجمالاً يدأب على تجاهل عنصر القوة، وأثره في إفساد نتائج التحليل الاقتصادي البحت. هذا التركيز على الأناقة النظرية للتحليل على حساب الواقع، قد لا يكون ضرره كبيراً إذا تعلق الأمر بدراسة أكاديمية أو بحث مدرسي، ولكنه قد يكون شديد الضرر إذا اتخذ أساساً لمواقف سياسية؛ فهو يؤدي إلى أحد أمرين:

١ ـ إما أن يعرض المرء نفسه للفشل الذريع في أرض الواقع، كأن يصرّ الباحث على قوله اننا سنقبل هذا ونرفض ذاك، بصرف النظر عن المطامع الاسرائيلية، ثم يجلس مع الاسرائيليين فيتبين من أول جلسة أنهم لن يقبلوا لا هذا ولا ذاك، ويلجأ الاسرائيليون إلى الضغط على المسؤولين لإحلال مفاوض آخر محله.

٢ ـ أو أن يدفعه التمسك بالشكل على حساب المضمون إلى أن يكتفي بموافقة أية سلطة على ما يفرضه الاسرائيليون، كمنظمة التحرير الفلسطينية أو الجامعة العربية، حتى إذا صدرت هذه الموافقة أو تلك بعد إذلال وقهر شديدين يسلبان الموافقة من أية قيمة، ويعتبر هذا بمثابة قبول من جانب العرب، فتضيع اعتبارات الحق والأخلاق لصالح شكل قانوني لا قيمة له.

٥ ـ ماجد كيالي

أود أن أعبّر عن شكري للذين قدموا البحوث والمداخلات. وبسبب عدم الاطلاع

المسبق على معظمها، فإنني سأكتفي ببعض الملاحظات أو الإضافات على القضايا التي تمّ طرحها.

١ ـ لقد أوجز محمود عبد الفضيل في حديثه عن موقع النظام الاقتصادي الشرق أوسطي من النظام الاقتصادي العالمي، وخاصة علاقته بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية (الاقتصادية). وبرأيي أنه توجد ضرورة كبيرة لتوسيع معالجة هذا الجانب الهام لتحديد الإطار الاقتصادي الدولي للنظام الإقليمي المقترح، خاصة وأن هناك في هذا المجال حديثاً عن نظام متوسطي بين المنطقة وأوروبا. كما أن هناك تنافساً بين هذا النظام والنظام الشرق أوسطي الذي تقف وراءه الولايات المتحدة من أجل تمريره في هذه المرحلة؛ والمداخلات الأوروبية معروفة في هذا المجال بل انها تتزايد.

وتترتب على معالجة الإطار الدولي قضيتان هامتان:

أ ـ ان النظام الشرق أوسطي ليس مشروعاً اقتصادياً فحسب، وهذا ما سبقت الإشارة إليه في اليوم الأول.

ب ـ ان القضية المطروحة في إطار التقسيم الدولي للعمل ليست قضية التطوير الاقتصادي للمنطقة كما يتوهم أو يشيع البعض، وليست «السلام من أجل التنمية» على حد اعتقاد البعض، لدرجة الحديث عن هونغ كونغ هنا، وتايوان هناك، وسنغافورة في مكان آخر، وأن الشرق الأوسط سيتحول إلى منطقة على غرار جنوب شرق آسيا. وحقيقة الأمر، ان هذه المراهنات والاجتهادات في غير محلها لأنها تغفل الأسس السياسية والمصالح الامبريالية التي تقف وراء مشروع النظام الشرق أوسطي. ومن خلال الاطلاع على المشروعات المطروحة، إن من الدول الكبرى، أو من البيوتات المالية الدولية التي ترسم سياستها الولايات المتحدة، يتبينّ أن هذه المشاريع تستهدف تهميش المنطقة اقتصادياً، وتعميق تبعيتها والسيطرة على مواردها، وخاصة ثروتها النفطية ومواردها المالية.

فهذه المشروعات تتركز أساساً في المجالات التالية:

ـ إنشاء شبكات اتصال؛

ـ تعزيز وتطوير شبكة المواصلات البرية والبحرية والجوية؛

ـ تمويل قطاعات الإنشاء والمرافق في تركيز ملفت على تنمية القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به، إضافة إلى مشروعات التعاون الإقليمي في مجالات: المياه، الطاقة، العمالة، الاستثمار. وتأخذ هذه المشاريع في اعتبارها أن تكون إسرائيل في مركز هذه المشروعات، إن بسبب موقعها، أو بسبب نظامها الاقتصادي، واعتبارها امتداداً للغرب، أو بسبب تداخلها وعلاقاتها مع الشركات متعددة الجنسية والبيوتات المالية الدولية.

وتجب الإشارة بأن المراهنة على تطوير الغرب للاقتصادات العربية هي مراهنة ضارة، وتفتقد الحد الأدنى من المصداقية. أما بالنسبة إلى الوضع في جنوب شرق آسيا، والحديث

عن «المعجزة» الاقتصادية فيها، فيجب النظر إليه في سياقه التاريخي، وفي إطاره الدولي (وهذا حديث آخر)، ذلك أن تعامل الغرب مع منطقتنا هو تعامل مختلف، فهو لم يسمح سابقاً (منذ تجربة محمد علي) ولن يسمح لاحقاً بتطور هذه المنطقة، حتى لا تفلت من سيطرته.

بالعكس من ذلك، فأنا أعتقد أن المتطلبات الاقتصادية (إعادة الهيكلة والخصخصة، وتحرير أسعار صرف العملات، وفتح الأسواق، وتقويض قطاع الدولة) الهدف منها ضرب الأساس الاقتصادي ـ الاجتماعي للدولة القطرية. أي أن المشروع المطروح لا يستهدف تقويض الفكرة العربية فحسب، وإنما هو يستهدف أيضاً، تقويض الدولة القطرية، في سياق إعادة صياغة الخارطة الجيوسياسية للوطن العربي.

ولا يمكن فهم هذه المسألة إلا بمعنى الاقتصاد السياسي للسوق الشرق أوسطية، وموقعها من علاقات تقسيم العمل على الصعيد الدولي، وفي الإطار الثقافي ـ القيمي التي ستحاول هذه السوق ترسيخه في المنطقة حال قيامها، أي تحويل المنطقة إلى سوق استهلاكية، وسوق للعمالة والخدمات (من حيث الأساس) بما يترافق ذلك مع غرس ثقافة جديدة وتنمية عادات مكتسبة بمعنى وجود استعمار جديد وتبعية جديدة تتناسب مع عصر ما بعد الحداثة.

٢ ـ أما الحديث عن الغزو الاقتصادي الاسرائيلي للمنطقة، فهذا الالتباس يعود في كثير من الأحوال إلى الخلل في تحديد ماهية العلاقة الأمريكية ـ الاسرائيلية.

ففي حقيقة الأمر، ان اسرئيل ستكون في موقع الهيمنة على النظام الاقليمي بالنسبة إلى الدول المنخرطة فيه فقط، وهذا تحصيل حاصل لتفوقها، وتميّزها النوعي عن هذه الدول، وشبكة علاقاتها الدولية، وطبيعة نظامها الاقتصادي. ولكن هذه الهيمنة ستظل في إطار الحدود التي ترسمها لها الاستراتيجية الأمريكية، أي انها لن تكون بأية حال بديلاً أو حتى شريكاً للاحتكارات الأمريكية في هذه الهيمنة، إلا بمقدار ما تريد هذه الاحتكارات. ثم إن الكلام على الهيمنة الاقتصادية، تحديداً، فيه كثير من التبسيط، إذ إن الدور الاسرائيلي في الإطار الشرق أوسطي، هو دور سياسي بالأساس، بسبب الوظيفة السياسية الأساسية لقيام النظام الإقليمي، كما تحدثنا عنها. أما بالنسبة إلى دور إسرائيل الاقتصادي في النظام المقترح، فهو يتمثّل بتأمين إمكانات الاعتماد على ما تقدّمه لها المنطقة من أموال وأسواق وعمالة، من أجل تمويل نفقاتها بذاتها، وتخفيف الأعباء التي أثقلت كاهل الولايات المتحدة، أي إنتاج وسائل تجديد حياتها وتطوير إمكاناتها ودورها في المنطقة، إذ إن التخوّف الحقيقي من الهيمنة الاقتصادية، يبقى من الولايات المتحدة. والغريب أن يتم التخوف المبالغ فيه من الهيمنة الاقتصادية لإسرائيل في حين تتعمق عناصر هيمنة الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية والأمنية والإعلامية على المنطقة، في إطار سعيها الدؤوب لتكريس تبعيتها وتهميشها في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل، ومن خلال الوظيفة الثقافية ـ السياسية للنظام الإقليمي الجديد.

٣ ـ لقد أغفل بحث محمود عبد الفضيل الحديث عن دور تركيا في النظام الاقتصادي

الشرق أوسطي، في حين أن الحديث مهم جداً عن هذا الدور، فالمشاريع كافة تعطي لتركيا مكانة هامة في النظام الإقليمي الجديد، خاصة في مجالات: المياه، الطاقة، والسياحة.

٤ ـ قدم سعيد النجار مداخلة هامة وغنية، وطرح قضايا تحتاج إلى متابعة وبحث. وفي ما يتعلق باتفاق غزة ـ أريحا الذي ركّز عليه الباحث في مداخلته، ،أود أن أتقدم بالملاحظات التالية:

ـ بغض النظر عن الكلام على سلبيات هذا الاتفاق أو إيجابياته والظروف التي أدّت إليه، إلا أن القضية الأساسية التي من خلالها يمكن أن نحكم على الاتفاق أو على أية تسوية هي، هل تؤدي إلى تحويل إسرائيل إلى دولة طبيعية أو إلى دولة جوار عادية؟ بمعنى هل سيقود ذلك إلى تخلي إسرائيل عن كونها دولة استيطانية عنصرية لسكانها اليهود؟ أم أنها يمكن أن تكون دولة لكل مواطنيها؟ هل ستتخلى عن قانون العودة الاسرائيلي؟ هل ستسمح بحق العودة للفلسطينيين؟ هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، هل سيؤدي ذلك إلى فكّ العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل؟ وهل ستكف إسرائيل عن القيام بدورها الوظيفي خدمة للمصالح الامبريالية في المنطقة أم لا؟ الواضح أن الاجابات عن هذه الأسئلة سلبيّة.

ـ وأود القول من كل ذلك، إن إسرائيل استطاعت بعد المتغيرات الدولية (انهيار الاتحاد السوفياتي) والإقليمية (بعد حرب الخليج الثانية) أن تكيّف استراتيجيتها لتتلاءم مع الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وخاصة أنها ترى في قيام نظام شرق أوسطي جديد مصلحة إسرائيلية خاصة، يمكن أن تسمح لها بعلاقات طبيعية مع دول المنطقة، والاستفادة من ميزات هذا النظام في المشروعات الإقليمية المقترحة، فضلاً عن أنها بذلك يمكن أن تتجاوز قضية الأرض والجغرافيا حيث تتحول هذه إلى عنصر ثانوي في مقابل شبكة العلاقات والمصالح الاقتصادية والتعاون الاقليمي. إلى جانب أن هذا التكيّف يعزّز من علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة التي تؤكد دائماً على ضمان التفوق النوعي العسكري والتقاني والاقتصادي لاسرائيل.

ـ أما بالنسبة إلى قضية سيادة الكيان الفلسطيني، فهذه المسألة في موضع شك كبير، ليس بسبب قيودات الاتفاق، ولكن لأن عناصر السيادة للدول الكبيرة أصبحت موضع شك، فما بالنا بكيان في (غزة ـ أريحا) في عصر دولنة الاقتصاد والانكشاف العالمي، وثورة الاتصال والمعلومات والتداخل الدولي. فسيادة الدول القطرية أصبحت قضية شكلية، لأن آليات التدخل الدولي ومسوغاته أصبحت سائدة بحجة مكافحة الارهاب حيناً، وحيناً لمراقبة التسلح، أو للدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وحتى لمكافحة المخدرات. فعن أية سيادة يمكن الحديث في هذا المجال؟

٥ ـ ختاماً، أود أن أعبّر عن تقديري للمداخلتين الهامتين اللتين تقدم بهما كل من الياس سابا ومحمد الأطرش، وغنى الأفكار التي طرحاها، وأتفق مع المقدمات والنتائج التي تمّ طرحها.

٦ ـ محمد زكريا اسماعيل

بعد الورقتين الممتازتين للباحثين: سابا، وعبد الفضيل، والتعقيب عليهما تباعاً من قبل سعيد النجار ومحمد الأطرش، لم يبق زيادة لمستزيد، إنْ في التحليل الاقتصادي أو في التحليل السياسي. ونظراً لضيق الوقت المخصص لكل مشارك من قبل الرئاسة، اضطررت إلى إسقاط نصف ملاحظاتي، واكتفيت بالملاحظات القليلة التالية، الرامية إلى وضع بعض النقاط على بعض الحروف.

النقطة الأولى: على خلاف ما ذهب إليه سعيد النجار، لم يتضمن اتفاق غزة ـ أريحا أي التزام من قبل إسرائيل بتجميد الاستيطان، وكل ما ورد في الاتفاق هو تأجيل النظر في موضوع (المستوطنات) إلى حين البحث في المرحلة النهائية، وليس هنالك ما يطمئن إطلاقاً، بل على العكس، حوّل الاتجاه الذي سوف تكون عليه مناقشة موضوع المستوطنات عند التصدي له. وواقع الحال أن حكومة (رابين) استأنفت بناء المستوطنات، مناقضةً بذلك تعهداتها التي قطعتها للحكومة الأمريكية قبل موافقة هذه الأخيرة على منحها ضمانات قروض للسكن بقيمة عشرة مليارات دولار، الأمر الذي اضطر وزارة الخارجية الأمريكية حديثاً إلى إصدار بيان رسمي لحجب مبلغ أربعمئة مليون دولار من قيمة الضمانات، وهو المبلغ الذي يساوي تكاليف الأعمال الانشائية الاستيطانية الجديدة التي تمّت على وجه مخالف للاتفاق بين الطرفين الأمريكي والاسرائيلي.

النقطة الثانية: صحيح أن إسرائيل قبلت في اتفاق غزة ـ أريحا أن يشارك سكان القدس الشرقية العرب في الانتخابات، ولكنها حجبت عنهم حق الترشيح لعضوية الهيئة الفلسطينية المنتخبة، وبذلك كرّست مبدأ أن الحكم الذاتي المحدود يشمل الأشخاص الفلسطينيين دون الأرض. وهذا من شأنه أن يضع علامة استفهام كبيرة على مصير السيادة العربية على القدس الشرقية، خصوصاً إذا وضعنا في الاعتبار التصريحات المتكررة لرابين وبيريز وغيرهما حول إصرار إسرائيل على اعتبار القدس العاصمة الأبدية الموحدة لإسرائيل، وأنها خارج نطاق المفاوضات، بالرغم من أن اتفاق غزة ـ أريحا يعتبر القدس في عداد المواضيع المؤجل بحثها إلى حين التفاوض حول المرحلة النهائية أو الوضع النهائي.

النقطة الثالثة: إذا انتهت المقاطعة العربية وترك أمر التعامل الاقتصادي بين العرب وإسرائيل لقوى السوق دونما تدخل من الحكومات العربية، كما يطلب النجّار، فإن التنافس سوف يكون لمصلحة الاقتصاد الاسرائيلي، ليس فقط لرجحان الانتاجية والتفوق التقاني لاسرائيل فحسب، بل أيضاً وقبل ذلك لوجود مشروع صهيوني ـ غربي يرمي إلى الوصول إلى نوع من تقسيم العمل في المنطقة، كما ألمح إلى ذلك سابا وعبد الفضيل والأطرش، لتحقيق الهيمنة الاسرائيلية، وبالتالي الأمريكية على المنطقة، وسوف لا تتردد إسرائيل في استخدام أي سبيل لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك سياسة إغراق السوق، ووسائل عديدة منوعة أخرى. وجدير بالذكر هنا أن مدير عام المؤسسة الاقتصادية الإسرائيلية المشهورة (كور) صرّح حديثاً للصحافة الاسرائيلية أن مؤسسته نجحت في السنوات الماضية في تسريب

المنتجات الإسرائيلية إلى أسواق بعض الدول العربية عن طريق دول ثالثة بعد محو علامة منشأ البضاعة عن تلك المنتجات.

النقطة الرابعة: لعل أخطر ما تقوم عليه الدبلوماسية الإسرائيلية ـ الأمريكية في الوقت الراهن هو التصرف وكأن السلام قد حلّ فعلاً بصورة كاملة ناجزة بين العرب وإسرائيل، ومحاولة إقناع الرأي العام العالمي، وحتى بعض المراجع العربية بذلك. من هنا جاء الاصرار الاسرائيلي ـ الأمريكي ـ الأوروبي ومسايرة بعض المراجع العربية على ضرورة الإلغاء الفوري للمقاطعة العربية لإسرائيل، وكذلك المحاولة التي تواكب ذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الرامية إلى إلغاء جميع قرارات الأمم المتحدة التي سبق أن أصدرتها المنظمة، وفيها إدانات لإسرائيل على عدواناتها المتكررة على العرب، الأمر الذي يشكل هرطقة لا نظير لها لا في القانون الدولي ولا في القانون الداخلي، وتعدياً على حقائق التاريخ، ومحاولة لمحو بعض وقائعه، لا يفسرها إلا غطرسة القوة لدى إسرائيل والاستهانة بالعرب.

النقطة الأخيرة: خلافاً لما ذهب إليه البعض، أود التأكيد بأن استهداف الهوية العربية للمنطقة ليس وهماً بل هو هدف حقيقي لإسرائيل والغرب معاً، لأن تذويب هذه الهوية يسهّل إلى قدر كبير تطويع المنطقة وبسط الهيمنة عليها. ومن يستذكر الكتابات التي نشرت في وسائل الإعلام الغربية، الأمريكية والأوروبية، إبان وبُعَيد حرب الخليج الثانية (غزو الكويت من قبل العراق)، يستطيع أن يدرك مدى الحقد المتراكم لدى الغرب ضد الأمة العربية، ويدرك في الوقت نفسه، أن استهداف الهوية العربية للمنطقة ليس وهماً. من هنا، يبدو لي أنه من الواجب الملحّ على المفكرين العرب أن يعمقوا البحث لاستنباط أساليب وصيغ عملية لتحصين وصيانة الهوية العربية وتنشيط المشروع العربي في مناخ السلام الزاحف على المنطقة.

٧ ـ حسين أبو النمل

من جملة ما تعلمت من متابعتي الطويلة للشأن الإسرائيلي بضعة أفكار لعل أهمها مسألة منهجية، ملخصها تشديد المفكرين الإسرائيليين، وبالذات في المنعطفات الحاسمة، على خطورة التعلم المتشنج، هذا التعبير الذي استخدم بكثافة عند قراءتهم نتائج حرب تشرين الأول/ أكتوبر، شبه الانتصار العسكري العربي تحول إلى نصر سياسي استراتيجي اسرائيلي شبه كامل في نهاية المطاف، وبعد عقدين من الزمن، لأنها أحسنت قراءة دروس حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.

أردت من هذه المقدمة التنويه بأهمية التعامل برفق مع التاريخ الذي أفضى إلى هزيمة، ولكنه لم يكن خطأ بالكامل. إن مهمة أي مستقيم فكرياً وأخلاقياً أن يفرز الصواب عن الخطأ في التاريخ، إذا كان القصد المراجعة وليس التراجع، إمعان النظر وليس إعادة النظر في شأن يمس وجودنا نفسه. ولست من معارضي التراجع وإعادة النظر في المطلق، ولكن في الحد

الأدنى، علينا أولاً قراءة الأساليب التي توسلناها وصولاً لأهدافنا، قبل أن نختصر أهدافنا نفسها.

إن من ينكر تاريخه ولا يقرأه، لا يفعل في الجوهر إلا اغتيال مستقبله، وهكذا فالقراءة المتشنجة، لا تسيء للماضي والحاضر فحسب، بل للمستقبل أيضاً. وفي هذا السياق، فإن فلسفة السؤال تستحق منا جهداً خاصاً، لأن طرح الأسئلة الناقصة أو الخاطئة أو السطحية أو التي لا لزوم لها، اغتيال للنقاش وإفساد له.

ولعل السؤال، واستطراداً النقاش، هو حول عدالة ومركزية ما كنا نصبو إلى تحقيقه. إن جوابي هو بالإيجاب، وهنا أميز بين أخلاقية ومشروعية ما كنّا نسعى له، وبين فشلنا في تحقيق هذا، والسبب البسيط هو عدم نجاحنا في تجسير المسافة بين الهدف المنوي تحقيقه وبين الوسائل ومناهج العمل التي توسلناها لتحقيق الهدف.

على هذا الصعيد يُرتكب خطأ وخطيئة. أما الخطأ، فهو تقزيم الهدف على مقاس الوسيلة بدل توسيع بناء الوسيلة المناسبة لتحقيق الهدف. أما الخطيئة، فهي إفساد النقاش، وإخراجه عن الجوهر لتفاصيل تضيّع الأمور أكثر مما تُوضحها. تصل الخطيئة درجة الرذيلة الفكرية مع التضليل وتصوير الهزيمة انتصاراً، رذيلة فكرية لا يضاهيها إلا التشكيك بمشروعية وأخلاقية ما كنّا نطمح إليه، الذي لم يتجاوز في أي حال حقنا في الوحدة والأرض والخبز والحرية والكرامة.

وبالمعنى المشار إليه، فإن الإطار المناسب لبحث ما نحن بصدده هو الإطار الوطني العام، كون الاقتصاد يبقى عاجزاً على أهميته عن استيعاب ما حدث وما سيحدث. وكما في الماضي، فإن الهم المطروح علينا راهناً ومستقبلاً هو هم سياسي أولاً. وإن توسل الاقتصاد طريقاً، لا بد وأن يعود فيترجم سياسة وأمناً وتاريخاً.

بكلمة محددة، ان قراءة ما حدث وما سيحدث، لا بد وأن يكون انطلاقاً من الصراع التناحري بين المشروعين العربي من ناحية، والمشروع الامبريالي، ومن ضمنه المشروع الصهيوني في المنطقة من ناحية أخرى.

وبهذا المعنى أيضاً، فإن فرضيتي الأساسية هي أن اتفاق غزة ـ أريحا، ليس خاتمة صراع أو بداية سلام، بل محطة في مسار المشروع الامبريالي الصهيوني للمنطقة. إن هذه الفرضية تقوم على فرضية أخرى، ضمنية أو معلنة، ومفادها أن المشروع الامبريالي الصهيوني للمنطقة مستمر، انطلاقاً من فرضية ثالثة مفادها أن علاقة هذا المشروع بالمنطقة، لا يمكن أن تكون إلا علاقة قسرية وإن لبست لبوساً مخملياً، تجد لسوء الحظ بيننا من يروّج لها.

أما الفرضية الرابعة فهي أننا، وإن كنا لا نريد شيئاً من إسرائيل والامبريالية، إذا ما أعطيناهم غزة وأريحا، فإن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أنهم لا يريدون منا شيئاً إضافياً سوى التعاون وحسن الجوار. ما تقدم يفسح في المجال إلى سؤال هو: لماذا لم توافق

إسرائيل، إذا كانت تريد السلام، على السلام الذي عرض عليها منذ حرب ١٩٦٧، حيث قدّم لها عرض الأرض مقابل السلام؟

هذا السؤال يضعنا أمام احتمال جوابين هو أنها قبلت ما كانت ترفضه، حيث عجزت وفشلت وانكسرت عدوانيتها، ومشروع الجواب الثاني هو أن ما عرض عليها منذ ١٩٦٧ لم يكن كافياً، وانتظرت كل هذه المدة ليتكيف الوضع ويصبح مؤاتياً، لتتلقى العرض المناسب. وعلى أي من مشروع الجوابين يتوقف، ربما مجمل البناء الفكري الذي نسعى لصياغته من ضمن محاولتنا لفهم ما حدث وما سيحدث.

هنا أضع الفرضية الخامسة، وهي أن إسرائيل لم تكتف بما أعطته إياها هزيمة ١٩٦٧، فانتظرت كل هذه المدة لتتلقى العرض المناسب، الذي لم يأت صدفة، بل حصيلة توفير شروطه الموضوعية الذاتية من اسرائيلية وعربية وفلسطينية، وعلى أهمية دور العامل الخارجي: انهيار المعسكر الاشتراكي، وحرب الخليج والشحّ الذي أصاب الموارد التي كانت تتلقاها منظمة التحرير. ولكن علينا تذكر أننا أيضاً لم نحصل على شيء حين كان لدى الفلسطينيين موارد مالية كبيرة، وكان هناك معسكر اشتراكي، ولم تكن حرب الخليج الثانية قد وقعت.

جوهر الفرضية الخامسة، أن اسرائيل قد حصلت على ما تريد وفق الصيغة الأخيرة، فلسطينياً وعربياً، حيث كان لها الأرض والاقتصاد، وأعطت لنا ما يسمى زوراً السلام. وبهذا المعنى، فإنها تفتح الطريق أمام تحقيق مشروعها وإن بصيغ أخرى. وفي ما أستنتج لا أنطلق من فرضيات مجردة، بل من حقائق راسخة تسمح لي في ضوئها باستنتاجات تحمل درجة عالية من الصدقية.

ولعل السؤال الذي يطرح هنا، هو هل تملك إسرائيل من المقومات ما يمكنها من متابعة تحقيق مشروعها؟ هذا السؤال متعدد الأوجه، يقع واحد منها في نطاق الايديولوجيا، والآخر في نطاق السياسة. وفضلاً عن هذا وذاك الاقتصاد. وفي هذا السياق يمكن أن نفسح في المجال لسؤال إضافي هو: هل إسرائيل مضطرة لتقدم على ما أقدمت عليه، أم ان فرصتها قد لاحت والشروط المثالية قد توفرت على مختلف الصعد، لتحصل على أقصى ما تريد، دون أن تدفع إلا الثمن الأقل ومن كيس الضحية طبعاً؟

نعم إن إسرائيل تملك المقومات التي تمكنها من استمرار مشروعها، مستفيدة من الحدود التي تسمح بها قوتها بالمعنى الواسع والشامل لكلمة القوة وحدودها التي تتجاوز في الحالة هذه، حدود القوة العسكرية إلى القوة الاقتصادية، ومن ضمن جدلية صحيحة: أمن - اقتصاد - أمن - اقتصاد... إلخ. وإذا كانت قد استثمرت في السابق أحد جوانب القوة، فها هي حتى الآن تحاول استثمار الجانب الآخر، أي الاقتصاد الذي يصل إلى حدود وأبعاد، ربما تعجز عنه القوة العسكرية. وفي ما تفعله إسرائيل، لا تأتي بجديد، لأن الأمثلة التاريخية حافلة على هذا الصعيد، ولعل آخرها، انهيار المعسكر الاشتراكي الذي انهار تحت وطأة العامل الاقتصادي، رغم قوته العسكرية التي لم تكن محل نقاش.

وإذا كانت القوة العسكرية الإسرائيلية محل اتفاق، وقد أمنت النتائج التي نعرفها، حيث ربحت معركة الحرب، فإن ما هو محل نقاش، قوتها الشاملة ومن ضمنها القوة الاقتصادية التي قد تمكنها من ربح المعركة في مرحلة السلام وتطبيع العلاقات. وعلى هذا الصعيد، يمكن الاستنتاج، في ضوء قراءة طويلة ومتأنية للاقتصاد الاسرائيلي، انه من اقتصاديات الصف الأول، وهذا استنتاج يمكن الوصول إليه، أيًا كانت المعايير التي وضعناها للمحاكمة. وهنا أود التشديد على بعدين، كمّي ونوعي.

أما البعد الكمي، فهو حجم الاقتصاد قياساً بالاقتصادات محل المقارنة. وعلى هذا الصعيد، لا أعتقد أن ثمة خلافاً، بعد أن أصبحت معروفة ومتاحة للجميع البيانات الخاصة بالناتج المحلي قياساً للفرد الواحد، ليس بالمقارنة مع الدول العربية بل مع الدول المتقدمة.

لعل الأخطر، هو البعد النوعي، وهذا معيار لا نستطيع تجاهله، ونجد تعبيراً له في نوعية الاقتصاد، لناحية إسهام الصناعة في الناتج القومي من ناحية، والصناعات كثيفة المهارة في مجمل الإنتاج الصناعي. بكلمة محددة، مدى كثافة استخدام العلم، ليس في الاقتصاد والصناعة فحسب، بل في مجمل أداء المجتمع. واستطراداً، فإن قوة أي قطاع اقتصادي هي في مدى عكسه لاقتصاد قوي ككل. وهذا بدوره، هل هو جزء من نظام اجتماعي شامل أم لا؟ وجوابي هنا هو بالإيجاب.

لقد أتى اتفاق غزة ـ أريحا، ليفتح الباب واسعاً لتكريس ما وصلته حدود القوة العسكرية الإسرائيلية من ناحية، وتثمير ما تستطيع أن تصل إليه حدود القوة الاقتصادية الإسرائيلية، ومن ضمن قاعدة، أمن ـ اقتصاد ـ أمن، وعلى طريق الوصول بإسرائيل، تاريخياً إلى موقع الدولة الإقليمية العظمى.

٨ ـ غازي العريضي

انني أنطلق من سؤال: ماذا سنقول في المرحلة المقبلة؟ كمواطن عربي نشأ على الإيمان بالعروبة، وبالانتماء إلى أمة حدودها من المحيط إلى الخليج، أرى نفسي أمام أسئلة وهواجس، منها: ما هي الحدود الجديدة لهذه الأمة؟ ما هو المصطلح الذي يستخدم اليوم ما دام الاعتراف باسرائيل قد تم؟ هل نعتبر أننا سنستثني إسرائيل مرحلياً من هذه الحدود؟ هل نعتبر أن ثمة حدوداً مرحلية الآن؟ أم اننا نعتبر أن إسرائيل أصبحت جزءاً ثابتاً من الجسم العربي وهذه الحدود؟ انها مسألة خطيرة تختصر مسائل أخرى ومخاطر كبرى تنجم عنها.

من هذا المنطلق أرى أن ثمة ضرورة لتعبئة من نوع آخر، تعبئة ثقافية فكرية سياسية تتناقض مع ما قاله سعيد النجار: لأنه إذا كان المطلوب عدم الانفعال في قراءة اتفاق غزة ـ أريحا، وعدم المبالغة غير المنطقية أو الموضوعية في تقدير نتائجه السلبية، فإنه في المقابل، لا يجوز المبالغة في تقدير إيجابياته الكبيرة، والدعوة إلى التمسك به ودعمه قبل أن يفوتنا القطار. ولذلك سببان: **الأول**: دون هذه القاعدة، نرى أن ثمة عدداً كبيراً من المسؤولين يتسابق للمصالحة مع إسرائيل دون أي حساب أو مشروع أو رؤية أو قراءة، وهذا خطر كبير.

والسبب الثاني هو أن ثمة جيلاً جديداً ناشئاً نحن مسؤولون عن تعبئته وتحضيره لمواجهة استحقاقات المرحلة المقبلة. كذلك لا يجوز تعميم هذا المنطق، وبالتالي إذا كان ثمة تحذير من خطر إسرائيل واستمرار مشاريع الغزو المتنوعة التي تفرضها اليوم، فإنما لتكوين مناخ لمواجهة أسوأ احتمالات المرحلة المقبلة.

أما قول سعيد النجار بأن إسرائيل ليست في هذه القوة، وبأنها شعرت بالحاجة إلى السلام، ولذلك وافقت على سلوك هذا الطريق، وبأن ثمة خمسين عاماً من العمل العربي المشترك، وبالتالي لا خوف على الهوية، وبأن ثمة انتفاضة في فلسطين، ومقاومة وطنية في لبنان أجبرت إسرائيل على الانسحاب، مخلّفة خسائر كبيرة سياسية ومادية وبشرية؛ إن هذا القول يدفعنا إلى التساؤل: هل يعتبر اتفاق غزة ـ أريحا أفضل استثمار لعناصر القوة هذه؟ ألم يكن بالإمكان تثمير الانتفاضة والمقاومة بشكل أفضل، علماً أن تجربة الأشهر التي سبقت الاتفاق، والتي أعقبته، أثبتت ذلك. لقد تبين قبل توقيع الاتفاق أن هامش المناورة ليس ضيقاً إلى هذا الحد، ليصبح عامل الوقت ضيقاً وضاغطاً للتسرع في توقيع الاتفاق. وتبين أيضاً بعد توقيع الأتفاق، أن ثمة شكوكاً حول نيات إسرائيل من جهة، وحول إمكانية حمايته، لا سيما بعد بروز المشكلة الإسرائيلية ـ الإسرائيلية حول الاتفاق، وكذلك المشاكل الفلسطينية في وجهه، وتعثّر بعض خطوات تطبيقه بسبب السياسة الإسرائيلية. وهذه العناصر كافية للقول بأن ثمة إمكانية للاستفادة منها دون إغفال خطر الانقسام الفلسطيني ـ الفلسطيني، واحتمال قيام انتفاضة من نوع آخر، هي انتفاضة ضد الاتفاق تضيع الانتفاضة الأولى وتجهض نتائجها، كما تربك الوضع الفلسطيني الداخلي أكثر، وهذا ما يساعد إسرائيل.

ان ثمة شيئاً من التناقض بين المنطلقات التي انطلق منها النجّار والنتائج التي وصل إليها في إطار تحديد عناصر بناء استراتيجيا عربية جديدة.

كان يمكننا التصرف بطريقة أخرى غير «غزة ـ أريحا» لتحسين الشروط وليس لرفض السلام، لأن ثمة إدراكاً للظروف الدولية والإقليمية القائمة اليوم دون تقبل استخدام كلمة الواقعية لتغطية كل شيء.

٩ ـ عادل حسين

أبدأ بتحية الجهد القيّم الذي عبرت عنه ورقة محمود عبد الفضيل، إلا أن تعقيب سعيد النجار أثار عدداً من ردود الفعل، وبعضها كان حاداً، ولذا فإنني أركز كلمتي على هذا التعقيب وعلى ردود الفعل.

حين وصل سعيد النجار إلى عرض تصور محدد (من منظور عربي) للاتفاقات المستهدفة، التي تدور المفاوضات بشأنها، قال ان تصوره يرتكز إلى ثلاثة مبادىء:

١ ـ دعم الاقتصاد الفلسطيني عربياً حتى يصمد، مع سعي مخطط لفض الاشتباك بينه وبين الاقتصاد الإسرائيلي تدريجياً أثناء المرحلة الانتقالية (٥ سنوات).

٢ ـ ربط إنهاء المقاطعة العربية بالتقدم في كل مسارات التسوية الشاملة، وخاصة المسار الفلسطيني لإقامة دولة.

٣ ـ الصورة النهائية للعلاقة الإسرائيلية ـ العربية لا تقيم علاقة خاصة بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصادات العربية، ولكنها علاقات عادية في إطار العلاقات الدولية الأخرى دون أية ترتيبات تفصيلية.

في إطار هذا الكلام المحدد دهشت من ردود الفعل الحادة، فبرنامج النجار (بالمقارنة مع ما يجري الترويج له حالياً) هو برنامج «صقور»، وهو بمثابة ضوابط وموجهات للمفاوض العربي. لقد تحدث عبد الفضيل في ورقته عن الاحتمالات المختلفة التي تواجه الحركة العربية العامة، وأياً كان الاختلاف التفصيلي بين توصيف الاحتمالات فإنها تدور كلها (وهذا صحيح) على أننا في مرحلة تراجع، سواء أكان التراجع تكتيكياً أم استراتيجياً. وإذا كان هذا صحيحاً فإن من الواجب ترشيد التراجع وتقليل خسائره حتى نتمكن من تحسين ميزان القوى إلى نحو يتيح لنا أن نعود في لحظة إلى التقدم.

من هنا تأتي أهمية ما قدمه النجار، فهو برنامج في إطار أننا في مرحلة تراجع، ولذا فإنها أجدى من البرنامج الاقتصادي البديل الذي قدمه عبد الفضيل في ورقته، والذي تحدث عن المشاريع العربية المشتركة والسوق العربية. . . إلخ ومن خلال الجامعة العربية. وكل هذا يقوم على افتراض أننا في مرحلة هجوم عربي عام، وان المؤسسات العربية الرسمية في أحسن حالاتها، وهذا كله غير صحيح على سبيل القطع. . والواقعية لا تعني عندي الاستسلام للأمر الواقع واعتباره ثابتاً أبداً، ولكن تعني قطعاً أن نبدأ من الوقائع القائمة فعلاً، من الأمر الواقع أثناء السعي للتغيير والتطوير.

كذلك أعتقد ان ما قدمه سعيد النجار عن توازن القوى الحالي بيننا وبين إسرائيل كان مهماً ويستحق التأمل. فهو يؤكد أن اختلال التوازن ليس إلى الحد الذي يتصوره البعض، وليس صحيحاً أننا في التوازنات القائمة نساوي صفراً. . . وتذكّر هذه الحقيقة مهم جداً، ونحن نرصد الواقع الذي نبدأ منه سعينا، ودون إدراك هذه الحقيقة نصل دون سبب معقول إلى حالة الفزع التي أراها سائدة الآن، والتي حذرت من نتائجها في مداخلتي الأولى. فقد أوضحت أن الاختلال الحالي في توازن القوى المادي والعقلي يفرض على المفاوض العربي بعض التنازلات، ولكن إذا ساد الجهل ومعه الفزع فإن التنازلات تكون أكثر فداحة وخطراً.

وأظن أن ميزان القوى الحقيقي لا يسمح بالتوصل إلى برنامج «الصقور» الذي اقترحه سعيد النجار، ولكن لا بد من إشاعة الوعي بالموجهات التي حددها، على مستوى الجماهير والنخبات (وليس على مستوى الحكّام وحدهم) حتى نقترب قدر الإمكان من الضوابط والموجهات المنشودة، وحتى لا نصل إلى كل ما يعلن في المخططات الأمريكية ـ الإسرائيلية الحالية.

والحقيقة ان ما يذكر حالياً في الوثائق المعلنة بالغ الخطر (بدءاً بما جاء في اتفاق غزة ـ

أريحا، ومروراً بكل ما نشر في الدراسات المختلفة). وأعتقد أن متابعة ما يأتي في هذه الدراسات مهم جداً. وأظن أن ما جاء في أوراق هذه الندوة (عبد الفضيل، الياس سابا) قراءة ومتابعة نقدية فائدتها بالغة. وأود أن ألفت النظر بشكل خاص إلى ورقة غسان سلامة التي ظلمت في الجلسة السابقة، حيث استأثرت صفحاتها الأخيرة بكل الاهتمام والتعليق، بحيث انصرف البحث والنقاش عن تفاصيل ما أدرجه عن: الإلحاق ـ الاختراق ـ الاختناق ـ الانسحاق ـ الانشقاق. وأعتقد أن ما جاء تحت هذه العناوين، هو أكمل ما قرأته في هذا الأمر خلال الفترة الأخيرة.

وبهذه المناسبة، أسجل أنني لاحظت في الأوراق الثلاث أن مصر مدرجة في دول القائمة الأولى. . لقد أثبتت الأوراق عن حق أننا لسنا بصدد مشروع لإقامة «سوق الشرق الأوسط»، وأرجو أن نمتنع عن استخدام هذا المصطلح الضخم المضلل. نحن بصدد ترتيبات خاصة للتوسّع الصهيوني في المنطقة، والأولوية الأولى للتحرك في هذه الترتيبات تنحصر في مثلث إسرائيل ـ فلسطين ـ الأردن مع مد علاقات خاصة إلى دول مجلس التعاون الخليجي. أما مصر فإنها مستبعدة. يبدو هذا واضحاً من نصوص إعلان المبادىء (غزة ـ أريحا) ومن كل التصريحات والتفسيرات اللاحقة. . وهذا أمر يمكن إدراكه كذلك بالاستقراء.

لقد كان الصديق علي محافظة، محقاً حين رأى أن تركيا لا تدخل في القائمة الأولى، إذ إن إسرائيل تحرص على أن تكون القوة الوحيدة في الترتيبات. لماذا تدخل منافساً، وبالذات في المرحلة الأولى؟ هذا صحيح قطعاً، وهو أكثر صحة حين يتعلق الأمر بمصر، التي هي أكثر قدرة على المشاكسة وإحداث الارتباك في مخططات الصهاينة للسيطرة على البلاد العربية الأضعف.

لا يعني هذا أن مصر بعيدة كلياً، وهي بالفعل مرتبطة أو مقيدة باتفاقات وسياسات اقتصادية تجعلها على صلة بما يجري. . ولكن ما أقصده أنها ستكون على الهامش وليس في القلب، أو في دول القائمة الأولى.

أعود إلى التنبيه إلى خطورة الترتيبات الاقتصادية التي تعدّ لنا، وخطورتها لا ترجع إلى الكلمات المكتوبة، وإنما إلى القوة (بكل مكوناتها) التي يتمتع بها أصحاب هذه الترتيبات، وبالتالي بمدى قدرتهم على تحويل كلماتهم إلى وقائع مادية. وإذا كنت أتفهم وأساند ما ذهب إليه النجار، فإنني أوضحت أن توازن القوى قد لا يمكننا من تحقيق برنامجه، وبما أن وزننا في ميزان القوى لا يساوي صفراً فإن بوسعنا أن نقاوم ونسعى لتحسين النتائج. وبهذا المعنى فإن من الواجب أن نتحرك على مسارين متكاملين: المسار الأول هو ترشيد المباحثات الحالية باتجاه البرنامج المقترح، والمسار الآخر هو العمل الشعبي لتعبئة القوى الوطنية في مؤسساتها المختلفة من أجل رفض ما يراد فرضه علينا بالقوة لتدمير مستقبلنا. وأرجو أن يوافقنا سعيد النجار على أهمية هذا المسار الثاني وضرورته، خاصة مع الاحتمال الكبير الواضح لأن يرفض برنامجه المقدم للمفاوضات الحالية.

١٠ ـ خير الدين حسيب

لديّ نقطة توضيحية تقرب إلى نوع من التحفظ حول ما قيل أمس عن بطء التطبيع بين مصر وإسرائيل في المرحلة الماضية. ودون التقليل من أهمية ودور الشعب المصري والمثقفين المصريين في مقاومة التطبيع مع إسرائيل، إلا أنني أعتقد أنه كان هناك عامل سياسي هام ساهم في هذا البطء في التطبيع، ومن غير المحتمل أن يكون هذا العامل متوفراً بعد الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

ففي رأيي أن النظام المصري كان متعمداً في إبطال التطبيع حتى يتمكن من العودة إلى الجامعة العربية وإعادة العلاقات مع الأقطار العربية، وحتى تكون للنظام مصداقية في تسويق التسوية في المنطقة العربية وإدخال أطراف أخرى في اتفاقات مع إسرائيل. كما أن الأطراف الخارجية (أمريكا وإسرائيل) كانت متفهمة ظروف مصر وحاجتها للإبطاء في التطبيع للعودة إلى الصف العربي وتسهيل عمليات التسوية مع إسرائيل. وأعتقد أن هذا العامل قد انتهى الآن، وما نشهده الآن في مصر وحتى خلال الفترة الماضية، كان هناك تعتيم على ما يتم من تطبيع فعلي في مجال الزراعة والسياحة. وبعد توقيع الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي، يلاحظ تكرار زيارات المسؤولين الإسرائيليين لمصر بوتيرة أعلى مما كانت عليه في السابق، وان مقاومة التطبيع الثقافي بدت تفتر، وأن هناك تسارعاً في إقامة اجتماعات وندوات من قبل بعض المثقفين المصريين مع المثقفين الإسرائيليين. وأعتقد أنه مما يكشف عما ينتظر مصر من التطبيع مع إسرائيل هو المقابلة الهامة للدكتور مصطفى خليل، منذ ثلاثة أسابيع (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣)، في مجلة **المصور**، وهو أحد المهندسين الرئيسيين للعلاقات الإسرائيلية ـ المصرية، وفيها يتكلم بصراحة ولأول مرة، ليس على مصر فقط، بل على سوريا ولبنان، وعلى المخططات الإسرائيلية، وكما قال الأخ عادل حسين، فبقدر ما يعكس مصطفى خليل الرؤية والمعرفة، لما يدور ـ على الأقل، في المرحلة القادمة ـ فإن دور مصر هو أن تتجه جنوباً وغرباً، وانها ليست جزءاً من المشروع الشرق أوسطي. ويشير كذلك إلى أنه في مجال النظام السياسي الشرق أوسطي هناك دور في المستقبل للعراق، غير أن إيران مستبعدة في كل الحالات. وهناك أيضاً أمور كثيرة في منتهى الخطورة يتكلم عليها د. مصطفى خليل بهذه الصراحة لأول مرة. لذلك فاعتماد على أن مصر نجحت في إبطاء التطبيع أو أن تكون نموذجاً صالحاً يقتدى به في الأقطار العربية الأخرى؛ هذا القول، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ظروف مصر والعامل السياسي الذي أشرت إليه سابقاً. وعلى العموم فإن التطبيع بين مصر وإسرائيل هو أكثر مما يقال، وخاصة في مجال تزويد إسرائيل بالنفط، وفي المجال السياحي والمجال الزراعي بشكل خاص.

١١ ـ سعيد النجار

أود أولاً أن أعبّر عن اتفاقي مع عادل حسين من حيث وجوب السير في خطين متوازيين: **الأول**، هو العمل على ترشيد المفاوضات مع إسرائيل وذلك في إطار استراتيجية

عربية للسلام. وليس ما تقدمت به إلى هذه الندوة سوى جهدي المتواضع لرسم تصور عربي للسلام مع إسرائيل. الخط الثاني، هو تعبئة كافة القوى الشعبية والسياسية والثقافية لإحباط المخططات الاستسلامية.

أما السلام فإنني معه دون لبس أو غموض. ولكن لا بد أن يكون السلام شاملاً عادلاً. وهذا يتطلب الوصول إلى تسوية تامة لكل القضايا المعلقة بين إسرائيل والبلاد العربية. ومعنى ذلك الوصول إلى تسوية مقبولة من الفلسطينيين في القضايا الأربع المؤجلة، وهي: القدس والمستوطنات واللاجئين والحدود، وكذلك الوصول إلى تسوية مقبولة على المسارات السورية واللبنانية والأردنية.

إذا ما تم الاتفاق بين الأطراف العربية وإسرائيل على المسارات كافة أمكن في هذه الحالة إنهاء المقاطعة العربية. والمهم أن يكون إنهاء المقاطعة في وقت واحد بقرار من جامعة الدول العربية لتفادي الحلول الانفرادية، كما حدث في كامب ديفيد.

وواضح أن استراتيجية إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية تتمثل في الضغط على البلدان العربية لإنهاء المقاطعة فوراً، كما لو كان السلام قد تحقق بمجرد التوقيع على إتفاقية غزة - أريحا. وفي رأيي أن ذلك ينطوي على خطر كبير للمصالح الفلسطينية والعربية، بل إنه الطريق المباشر لإجهاض عملية السلام ذاتها. فإن إنهاء المقاطعة فوراً سوف يقضي على أحد الحوافز الهامة لدى إسرائيل للوصول إلى تسوية مقبولة. فإذا كانت إسرائيل تستطيع المتاجرة مع البلدان العربية والدخول معها في علاقات اقتصادية عادية وعمل ترتيبات إقليمية، فما الذي يدعوها إلى الانسحاب من الجولان أو الوصول إلى تسوية مقبولة في القضايا الأربع المؤجلة؟

وبالمثل فإن إنهاء المقاطعة بصورة انفرادية عند الوصول إلى تسوية في أحد المسارات وقبل الوصول إلى تسوية في المسارات الأخرى سوف يكون له الأثر نفسه، من حيث إضعاف الحافز لدى إسرائيل للوصول إلى تسوية مقبولة في المسارات التي لم تتحقق فيها أية تسوية، بل سوف يترتب على الإنهاء الانفرادي للمقاطعة تكثيف الضغط على المسارات الأخرى لقبول الأطراف العربية تنازلات ما كانت تقبلها لو أن المقاطعة بقيت سارية في كل المسارات.

لهذه الاعتبارات فإنني أرى وجوب بقاء المقاطعة إلى أن تتم التسوية المقبولة في جميع المسارات. وحينئذ فقط تنتهي المقاطعة في وقت واحد. إذا ما انتهت المقاطعة تحت هذه الشروط يمكن أن نقول بقيام سلام شامل بين البلدان العربية وإسرائيل، وهذا يسمح بقيام علاقات اقتصادية وإنسانية عادية شبيهة بالعلاقات بيننا وبين تركيا أو اليونان أو قبرص. أما الذين يرفضون الدخول في علاقات اقتصادية وإنسانية عادية حتى بعد إنهاء المقاطعة بالشروط والمواصفات السابقة، فإنهم في حقيقة الأمر ضد السلام مع إسرائيل تحت أي ظرف من الظروف. وقد يكون الرفض صريحاً، وقد يكون الرفض ضمنياً مع تغليفه بقبول ظاهري، ولكن مع إخضاع السلام لشروط تفرغه من مضمونه الحقيقي وتجرده من كل قيمة في نظر

إسرائيل. وعلى هؤلاء أن يتحملوا مسؤولية الرفض. فإن إسرائيل هي واضعة اليد على كل الأراضي العربية بما فيها القدس، وهي تملك القوة الكافية لابتلاعها، وسوف تجد آذاناً صاغية من المجتمع الدولي حين تزعم أنها بذلت قصارى جهدها للوصول إلى سلام مع العرب، ولكنهم لا يريدون السلام ولا يطيقون التعايش معها.

من هنا كان لا بد أن نواجه النفس بصراحة وأمانة، وأن نرسم تصوراً للسلام مع إسرائيل يمكن الدفاع عنه في أي محفل دولي أو سياسي أو ندوة علمية. وهذا هو الذي حفزني لتقديم هذا التصور في الصفحات الأخيرة من تعقيبي على بحث محمود عبد الفضيل، وقد جاء تحت عنوان «نحو استراتيجية عربية». وإنني أهيب بكم قراءة هذا الجزء من التعقيب بإمعان لكي تتبينوا أنه محاولة لرسم سلام مع إسرائيل يصون الحقوق الفلسطينية والعربية.

إنني أطرح عليكم الأسئلة الأربعة الآتية:

أولاً، ما هو المقصود بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؟ ألا يعني ذلك أنها صاحبة القرار في ما يحقق مصلحة الشعب الذي تمثله؟

وإذا كانت المنظمة قد اتخذت قراراً بأن اتفاقية غزة ـ أريحا هي المدخل السليم لتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه في ضوء الأوضاع الدولية والعربية الحالية، وإذا كان قرارها يحظى بموافقة الأغلبية الساحقة في أجهزة اتخاذ القرار ويحظى بدعم الأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطيني في الضفة والقدس والقطاع، إذا كان هذا هو الوضع، فمن أنا، ومن أنت المقيم في لندن أو باريس أو القاهرة أو بيروت لكي ترفض قرار المنظمة وقرار الشعب الفلسطيني الذي يعيش في جحيم الاحتلال وتحت ممارسات إسرائيلية وحشية.

ثانياً: نعرف أن منظمة التحرير الفلسطينية اتخذت قراراً سنة ١٩٨٨ بأنها تعترف بحق إسرائيل في الوجود وأنها توافق على قيام دولتين على أرض فلسطين التاريخية، وهما دولة يهودية هي دولة إسرائيل، وأخرى عربية هي دولة فلسطين. هل توافقون حضراتكم على هذا القرار أم ترفضونه؟ **هل توافقون على حق إسرائيل في الوجود أو لا توافقون؟ وإذا كنتم توافقون ـ كما أعتقد ـ ألا يجدر بكم أن تقدموا تصوراً للسلام مع الدولة العبرية؟**

ثالثاً: إذا افترضنا قيام سلام شامل بالمعنى السالف الذكر، وافترضنا انهاء المقاطعة العربية، ألا يقتضي ذلك قيام علاقات اقتصادية وغير اقتصادية بيننا وبين إسرائيل؟ لقد انتهيت في التحليل الذي تقدمت به إلى هذه الندوة إلى أن التبادل التجاري والاستثماري العادي مع اسرائيل هو النتيجة الطبيعية للسلام. وهذا هو المقصود بالتطبيع، أي قيام علاقات بين البلدان العربية وإسرائيل شبيهة بالعلاقات بيننا وبين تركيا أو اليونان. وهذا يختلف عمّا يسمى السوق الشرق أوسطية ، أو الدخول في ترتيبات إقليمية، فهذه كلها متروكة لتقدير الحكومات المعنية، وقد ترى من المصلحة إقامتها وقد لا ترى ذلك. ولا يعتبر رفض هذه الترتيبات انتقاصاً من مضمون السلام.

رابعاً: لقد تقدمت لهذه الندوة باستراتيجية عربية للسلام، وكنت أعتقد أن ما ذهب إليه المؤتمر القومي العربي يختلف كل الاختلاف عن وجهة نظري. بل كنت أظن أن توصيات المؤتمر على طرف نقيض من توصياتي، إلى أن اطلعت على «بيان إلى الأمة» حول الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وهو البيان الذي صدر عن المؤتمر القومي العربي، وقد وزّع علينا بالأمس.

ورغم أن هناك فروقاً هامة بين طريقة البيان في تناول الموضوع وطريقتي، إلاّ أننا إذا نحيّنا جانباً العبارات الإنشائية البلاغية التي لا تقدم ولا تؤخر، وأمعنا النظر في جوهر البيان، وهو الجزء الأخير منه بعنوان «في المواجهة والوفاء بمتطلبات المرحلة» نجد اتفاقاً كبيراً في عدد من القضايا المطروحة.

١٢ ـ غسان سلامة

أعتقد أن النقاش الذي جرى بين سعيد النجار وعادل حسين هو من المناقشات التي يجب التركيز عليها في المرحلة الحالية، لأن الموضوع الأساسي الذي يجب أن يشغلنا حالياً هو ليس مَنْ هو مع اتفاق أوسلو ومَنْ هو ضده، ولأني أعتقد أن هذا الموضوع أصبح جزءاً من الماضي. فالمسألة الحالية هي ميزان القوى بعد توقيع هذا الاتفاق، وكيف يمكن فعلاً للتطورات أن تحصل. وأنا أود أن أطرح فكرة مفادها أن ميزان القوى بعد توقيع الاتفاق هو كما يلي: الموقّع الفلسطيني على هذا الاتفاق ليس لديه إلاّ خيار واحد هو خيار إنجاح الاتفاق. أما بالنسبة إلى الموقّع الإسرائيلي فإن لديه خيار إنجاح الاتفاق وإفشاله، لأنه حصل على مزايا التوقيع على الاتفاق، والآن أمامه خياران، خيار الانجاح وخيار الإفشال، بمعنى أن ميزان القوى قد تكرّس أكثر لصالح الطرف الإسرائيلي الذي حصل على مزايا الإتفاق، ويمكن أن يحرّر نفسه من بعض موجبات تنفيذ الإتفاق. لذلك ـ وعلى الرغم من تحفّظي ومعارضتي عناصر أساسية في هذا الاتفاق ـ أودّ أن أفكّر جديًّا بِمَنْ هو الرابح في حال تمّ إفشاله. هل سيربح العرب من إفشال هذا الاتفاق، أم أن التوقيع عليه كان فشلاً للعرب، وإفشاله قد يتحوّل إلى فشل إضافي للعرب؟

أود أن أطرح هذا السؤال بصراحة، لأني لست متأكداً من أن ما دفعه العرب في سبيل توقيع هذا الاتفاق لن يتضاعف في حال عدم تنفيذه. بمعنى آخر، هناك داخل إسرائيل مَنْ يقول إنّ مزايا الاتفاق قد توصلنا إليها، فلماذا لا ننفّذ منه انتقائياً ما يناسبنا. بما أن ميزان القوى هو لمصلحة إسرائيل، وبما أن هناك شكوكاً حقيقية حول مقدرة الطرف الفلسطيني على القيام بالتزاماته داخل هذا الاتفاق، إن كان بوقف الانتفاضة أو بتأمين الأمن في المناطق التي ينسحب منها الجيش الإسرائيلي، لذلك هناك تيار حقيقي داخل إسرائيل اليوم يدعو إلى الانسحاب من غزة فقط، وليس من غزة وأريحا. وهذا التيار يقول ـ وهو ربما ليس بعيداً عن رئيس الحكومة الإسرائيلية ـ بأن الانسحاب من غزة هو انسحاب نهائي، بينما الانسحاب من أيّ جزء من الضفّة الغربية قد يكون انسحاباً مؤقتاً مرتبطاً بمقدرة الطرف الفلسطيني على تنفيذ موجباته في هذا الاتفاق. لذلك أعتقد أن النقاش يجب أن يتحوّل بعض الشيء من

معارضة أو موافقة على هذا الاتفاق الذي أصبح سؤالاً قديماً في رأيي، إلى النتائج المتوقعة لإنجاح الاتفاق مقارنةً بالنتائج المتوقعة لإفشاله، لأن هناك مقدرة إسرائيلية كاملة على الإنجاح والإفشال، بينما ليس هناك خيار آخر أمام الفلسطينيين سوى محاولة الإنجاح.

وأيًّا كان الجواب عن هذا السؤال الذي هو برأيي سؤال المرحلة، أعتقد أن هناك عدداً من الخطوات تنطلق ممّا ذكره سعيد النجار بالأمس، ولكن تتجاوزه، كما أعتقد، بعض الشيء، يجب أن نقدم عليها في أي حال؛ إن كانت الخطة هي الإفشال أو الإنجاح، وأعدّدها سريعاً بست نقاط:

النقطة الأولى، بالطبع، هي تشديد المقاطعة على إسرائيل، وليس رفعها. ولن أدخل هنا في التفاصيل، ولكن يجب أن نكون واقعيين؛ فالمقاطعة المثلثة عفى عليها الزمن، فالأطراف العربية لا تطبقها بالإجمال، حتى الأطراف التي تدعو إلى المقاطعة. والمقاطعة الثنائية هي في مرحلة هشاشة في الوقت الحالي، إذ نرى عديداً من الشركات الغربية التي تتعامل مع إسرائيل وهي تدخل الأسواق العربية بشبه حرية كاملة حتى في البلدان التي تدعو إلى المقاطعة. وأخيراً المقاطعة الأولية، ويقول الإسرائيليون إنهم صدّروا في السنوات الأخيرة ما مجموعه ثلاثمئة مليون دولار إلى أسواق عربية خارج قطاع غزة والضفة الغربية، مما يعني أن المقاطعة الأولية قيد التفتّت هي الأخرى في بعض الحالات. لذلك أعتقد أن العمل في المرحلة المقبلة على مستوى أعلى من الرقابة على تنفيذ المقاطعة أمر مهم، بينما التفاوض مستمر.

النقطة الثانية، هي في الوقت نفسه سياسية واقتصادية، وموجّهة بالذات باتجاه الدول المغاربية وباتجاه مصر. إن قيام أي طرف عربي بدور الوساطة، لا سيما بين سوريا ولبنان وإسرائيل، هو أمر مضرّ بالموقف السوري واللبناني، ويجب أن يكون هذا الأمر في غاية الوضوح. إن أي أنواع من الوساطة هو مضرّ، لأن الأطراف العربية ليست مخيّرة بين دور الوساطة ودور الدعم، ويجب ألّا يكون لديها هذا الخيار. كل الحكومات العربية قادرة على التحادث مع الأمريكيين، والأطراف العربية تتواجد مع الإسرائيليين في المواجهات الثنائية، وليس منها من هو بحاجة إلى وسطاء، لا سيما إذا كان هؤلاء الوسطاء عرباً. يجب أن يكون الدور العربي دوراً داعماً، بينما نرى أن أطرافاً عربية عديدة انتقلت إلى دور الوساطة، وهذا تخريب للدور العربي في المرحلة التفاوضية.

النقطة الثالثة، هي عدم التعجيل في التطبيع، لا سيما التطبيع البشري. نرى انتقالاً واسعاً للبشر بمعنى السياح والعلاقات الاقتصادية والوفود الدبلوماسية بين عدد من الدول العربية وبين الطرف الإسرائيلي في المرحلة الحالية.

النقطة الرابعة، هي الكفّ عن استضافة المحادثات المتعددة على أراضٍ عربية. هناك طرفان عربيان معزولان حالياً، هما الطرف السوري والطرف اللبناني، لأن لديهما مواقف تختلف بعض الشيء عن المواقف الفلسطينية والأردنية. ويجب أن نكون واضحين. هذان الطرفان يقاطعان المفاوضات المتعددة طالما لم يحصل أي تقدم ملموس في المفاضات الثنائية.

وفي الوقت نفسه، نرى أطرافاً عربية لا تشترك فقط في المحادثات المتعـددة، وإنما تسـارع إلى استضافتها، مما يعني مزيداً من التخريب في موقف الأطراف التي ما زالت قيد التفاوض، وفي هذا إضعاف واضح لمواقف هذه الدول.

النقطة الخامسة، هي عدم التعجيل في التطبيع، لا سيما على المستوى المصري. الكلام الذي ذكره خير الدين حسيب ليس كلاماً منفرداً، الكلام المتأتي في المرحلة الحالية من مصر، بدا ذلك السد الذي فرضته الإنتلجنسيا المصرية لسنوات طويلة على نفسها وقد انهار، أو على وشك الانهيار، وأعتقد أن فيه مخاطر كبيرة.

أما النقطة الأخيرة، وهي برأيي مهمة، هي أن اتفاق أوسلو وكـل الاتفاقـات والانهيار في الوضع العربي لم يكن ممكناً لولا العقوبـات المفروضـة على العـراق وليبيا. يجب أن نكـون واضحين: إن عزل العراق وليبيا عن الجسم العـربي يوهن الجسم العـربي وهناً شـديداً. لـذا فإن الدعوة إلى رفع العقوبات المفـروضة عـلى ليبيا والعـراق، وبالـذات على العـراق، أمر في غاية الأهمية، إذا شئنا تحسين الوضع التفاوضي مع إسرائيل، لأن الأمـرين مرتبـطان ببعضهما البعض تماماً؛ فالعلاقة بين حرب الخليج والمسار التفاوضي علاقة عضوية، وإذا لم نرها، فإننا سنستمر في حالة الضعف. هذه بعض الاقتراحات العملية الإضافية.

١٣ ـ محمود عبد الفضيل (يرد):

شرفني سعيـد النجار، بتعليق طـويـل مكتـوب، يتسم كعـادتـه بـالـوضـوح الشـديـد والشفافية، وان خلا من كلمة مدح واحدة. ولعل من أهم ما جـاء في التعقيب المكتوب عـلى ورقتي قضية على جانب كبير من الأهمية التحليلية والمنهجية لمناقشة ومقاربة مستقبل العـلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والاقتصادات العربية.

القضية الأولى: تتعلق بـ «المقدرة التنافسية» للاقتصاد الاسرائيلي، وبالتالي قدرتـه على اختراق الاقتصاد العربي وإضعاف بعض شروط مقومات عمليات «الإنماء التكاملي» في الإطار العربي. فـ سعيد النجار يهوّن كثيراً من شأن «القدرات التنافسيـة» للاقتصـاد الإسرائيلي، إذ يرى أن إسرائيل «لا تستطيع اختراق الأسواق العربية إلا إذا تفوّقت على المنافسين من اليابان وألمانيا وانكلترا وفرنسا وغيرها ممن يصدرون إلى البلدان العربية، ويدخلون أسواقها على قدم المساواة مع البضائع الإسرائيليـة» (ص ١٨٩)، وأنه في مقدور أية دولة عربية تجد نفسها ضحية «الإغراق السلعي الإسرائيـلي» أن تحمي نفسها بالطرق القانونية المتاحة في ظل اتفاقية «الغات».

كذلك يرى: «ان الشركات الدولية لا تتخذ موقعاً لإنتاجها بناء عـلى مجاملة لـدولة أو أخـرى، وإنما بناء على ما تمليه مصلحتها. وسوف يتوقف اختيارها في النهاية على مدى ملاءمة المناخ الاستثماري. وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن المناخ الاستثماري في إسرائيل أكـثر ملاءمـة من المناخ الاستثماري في عدد من البلدان العربية. الواقع أن المشكلة في أغلب الحالات لا ترجع إلى تفضيل إسرائيل، ولكنها ترجع إلى أن بعض البلدان العربية ما زال في الوقت الحاضر يتخذ موقفاً غامضاً أو مائعاً أو عـدائياً من الاستثمارات الأجنبية بصفـة عامـة، والشركات الدولية على وجه الخصوص» (ص ١٩٠).

ويعدد النجار المقارنات والتساؤلات: «من الصعب أن نفهم لماذا يكون عدم التكافؤ مشكلة في العلاقة العربية ـ الإسرائيلية وليس مشكلة في العلاقة العربية ـ الأمريكية أو العربية ـ الألمانية مثلاً» (ص ١٩١)، «ما الفرق بين تصريف «فائض الانتاج» الإسرائيلي وتصريف «فائض الانتاج» التركي مثلاً. لماذا يكون الأول على حساب النهوض المستقبلي للعرب ولا يكون الثاني؟» (ص ١٩١)، «إذا افترضنا أن الشركات الدولية اتخذت إسرائيل قاعدة لها، فما الفرق بين ذلك وبين اتخاذها قبرص أو اليونان قاعدة لها؟».

يتضح من كل هذه المقارنات مرة أخرى طبيعة النهج التجريدي في التحليل الاقتصادي الذي يتبعه النجار، اذ إن عالم الاقتصاد سعيد النجار (وهو ذلك العالم المثالي للفكر النيوكلاسيكي) لا يقيم وزناً ولا اعتباراً لعلاقات القوة (Power Relationship) بين الاقتصادات المختلفة، فكلها تدخل حلبة المنافسة التجارية والمالية على قدم المساواة At) (Zero Power لا فرق بين شمال متقدم وجنوب متخلف، الكل يسعى لتعظيم مكاسبه من التجارة في عالم ليس فيه احتكارات ولا شركات دولية لها استراتيجيات كونية، ولا قوى عظمى لها مصالح استراتيجية، ولا تجسس صناعي. ولهذا لا يرى سعيد النجار في «اسرائيل» سوى مجرد دولة عادية واقتصاد طبيعي مثله مثل أية دولة أو اقتصاد آخر مجاور: تركيا واليونان، وقبرص وغيرها من الاقتصادات.

ولكنني أود ـ دون الخوض في تفاصيل عدة ـ أن أؤكد على خصوصية إسرائيل كدولة ذات مشروع عقائدي وصهيوني، وذات نشأة خاصة، لها علاقاتها العضوية مع الحركة الصهيونية العالمية ويهود الشتات وامتداداتها العالمية من خلال رأس المال اليهودي الدولي، كما انها تتمتع بعلاقة استراتيجية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ جاء في البرنامج الانتخابي لإدارة كلينتون والمرفق بدراستي ما يلي: «يتمثل أعظم موارد إسرائيل دائماً في نبوغ شعبها، وقد استفادت أمريكا دائماً من هذا النبوغ. وينبغي لبلدينا أن يقيما معاً لجنة أمريكية ـ إسرائيلية مشتركة للتكنولوجيا الراقية لتعمل في مجال البحث والتطوير في ميدان تكنولوجيات القرن الحادي والعشرين».

هل يمكن بعد كل هذا التوصيف للطبيعة الخاصة لإسرائيل، أن نقول إنها مثل أية دولة، مثل تركيا واليونان وقبرص! لا بأس بعد ذلك، إذا أصرّ سعيد النجار على رأيه وردده في ندوة أو محاضرة أخرى.

القضية الثانية: هي على قدر كبير من الأهمية، وهي تتعلق بمنهجية التقييم لمكاسب السلام، إذ يرى سعيد النجار أن «المنهجية» التي يدعو إليها الباحث لا يمكن قبولها، فإن للتحليل الاقتصادي قواعده وأصوله وطرق الحكم على الأفضل والمفضول. ولا يجوز استبعاد وضع أفضل، أو قبول وضع مفضول، بناء على عموميات هلامية مثل «المردود السياسي والاستراتيجي» أو «النهوض المستقبلي والحضاري للعرب». مثل هذه المقولات تعني في جوهرها التمييز بين صفقة وأخرى، ليس بناء على السعر والجودة، كما يقضي علم الاقتصاد، وإنما بناء على جنسية الأطراف. وهذا «رفض لعلم الاقتصاد برمّته» (ص ١٩٠، التشديد من عندنا).

ولكن سعيد النجار يخفف من غلواء رأيه في موقع آخر، حيث يقول انه «ليس معنى ذلك تجاهل البعد الاستراتيجي، ولكن لا يجوز أن يكون حجة لتجاهل التحليل الاقتصادي» (ص ١٩١).

وأعتقد أن تلك القضية تحتاج إلى وقفة تأملية، إذ إنه لا يوجد أحد بيننا يود إهدار قواعد التحليل الاقتصادي السليم ويغلّب اعتبارات سياسية أو استراتيجية بحت على الخيارات الأساسية المتاحة لأي شعب أو أمة. ولكنه في الوقت نفسه، لا يوجد شيء اسمه رفض لعلم الاقتصاد برمّته، إذا لم يتم استخدام منهجية بعينها. ففي ذلك العلم المسمى «الاقتصاد» هناك أدوات تحليلية عدة لا غنى عنها للوصول إلى استنتاجات أو تقييمات اقتصادية ذات معنى، ولكن أيضاً توجد مناهج ومقاربات اقتصادية مختلفة لمعالجة المشاكل الاقتصادية، إذ ليس هناك أحادية منهجية في علم الاقتصاد، فهناك المدرسة النيوكلاسيكية، والمدرسة الكينزية والمدرسة النقودية، وكلها مدراس ومناهج معترف بها تسعى إلى ترشيد السياسة الاقتصادية من خلال رؤية ونهج متميزين، وتصل إلى توصيات مختلفة بخصوص السياسة الاقتصادية.

أما بخصوص القضية التي بين أيدينا، ألا وهي كيف نوفق بين «الاعتبارات الاقتصادية السليمة» (Sound Economic Analysis)، وبين الاعتبارات الاستراتيجية؟ أو بلغة أخرى، كيف نوائم بين «العائد الاقتصادي البحت»، من ناحية، و«المردود السياسي والاستراتيجي»، من ناحية أخرى؟ تلك قضية تصدى لها الاقتصاديون من قبل، حينما تحدثوا عن «خيارات المفضول الثاني» (The Choice of the Second Best)، حيث يتم استبعاد الوضع الأفضل (أو الأمثل) الذي تمليه اعتبارات «الأمثلية» الاقتصادية الصرف، ويتم اختيار «المفضول الثاني» (Second Best) الذي يتماشى مع قيود أو اعتبارات يفرضها المجتمع أو المخطط. إذ يظل هناك نهج علمي للمفاضلة والمواءمة بين ما هو «اقتصادي صرف» وما هو قيد «استراتيجي» آني أو مستقبلي. ويمكن لي هنا أن أشير إلى الكتاب العمدة في مجال علم الرفاه الحديث *Analytical Welfare Economics* من وضع Jan De Graff الذي نشر في نهاية الخمسينيات، حيث يحوي فصلاً هاماً بهذا الخصوص، كذلك يمكن الإحالة إلى تقويم المشروعات Manual الذي أعدته منظمة اليونيدو، وشارك فيه ثلاثة من كبار الاقتصاديين (A. Sen, S.Marglin, P.Dascupta)، حيث تمّ أخذ تلك القيود والاعتبارات الاستراتيجية والانمائية بعين الاعتبار مقابل الـ Manual الذي أعدته منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OECD) لتقييم المشروعات، الذي أعدّه المؤلفان Little & Mirelees، وفقاً لنهج يقترب من نهج سعيد النجار.

وإذا كان الأخذ ببعض الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية يؤدي إلى إهدار وتجاهل التحليل الاقتصادي السليم، الذي لا يميز بين صفقة وأخرى سوى بناء على «اعتبارات السعر والجودة»، فكيف نفسر إذن النهوض الكبير للصين وتحولها إلى قوة اقتصادية عظمى في غضون ثلاثين عاماً؟!

ثم اني أتساءل بدوري: متى تخلت إسرائيل عن «الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية»

وغلّبت «الاعتبارات الاقتصادية الصرف»، على النحو الذي يشير إليه سعيد النجار؟ يكفي فقط قراءة كتابات شيمون بيريز عن «الشرق الأوسط الجديد»، لكي ندرك أهمية الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية في تشكيل الرؤية الإسرائيلية للمستقبل.

وفي موقع آخر، يتساءل سعيد النجار كيف يمكن أن يؤدي التعامل الاقتصادي مع إسرائيل إلى تكريس التخلف للاقتصادات العربية. . . وما هي الآلية لإعادة توزيع الأنشطة الصناعية والخدمية، ونقل خطوط الإنتاج البالية؟ هل يتم ذلك بقوة السلاح أم عن طريق آلية السوق؟ وجوابي هو أن الآلية المستخدمة ستكون مزيجاً من آلية السوق المشفوعة بقوة السلاح والتهديد، لأن كثيراً من «تعاقدات السوق» لا تقوم على التراضي بل تكون وليدة الإذعان، ونموذج لذلك الملاحق الاقتصادية لاتفاق غزة ـ أريحا.

ويصل سعيد النجار في نهاية تقويم البحث بقوله الفَصْل على النحو التالي: «إن القراءة الفاحصة للبحث تكشف عن الموقف الحقيقي الذي يتبناه المؤلف وهو موقف الرافض للسلام مع إسرائيل إلا بشروط تجرده من أي مضمون مقبول من وجهة النظر الإسرائيلية» (ص ١٩٤). وأعتقد أن سعيد النجار قد قصد هنا أن يجرم موقف الباحث، في وقت سوف تزداد فيه عمليات التصنيف للمفكرين والساسة بين المؤيدين «للسلام» والرافضين «للسلام»! وقد سبق لي أن قلت في عرضي الشفهي لورقتي ان تعبير «السلام» المرتبط باتفاق «غزة ـ أريحا» هو «تعبير دعائي» ومسمّى غير دقيق (Misnamer). فنحن حقاً بصدد «تسوية» من نوع ما، تعكس علاقات جديدة للقوى وتستجيب لاعتبارات ظرفية، فهي تسوية تحققت بقدر كبير من «الإملاء الاسرائيلي» (Israeli Diktat) والضغوط الأمريكية، وقد تكون أو لا تكون مدخلاً إلى سلام عادل أو شامل (باعتراف أبو مازن نفسه، عرّاب الصفقة). أما اتهام كل من يناقش الشروط الراهنة للتسوية ودرجات عدم اليقين والمحاذير التي تحيط بالمسارات المستقبلية للسلام، بأنه من «الرافضين للسلام»، وإقامة تعادل منطقي وتعسفي بين «السلام الحقيقي» و«التسوية الراهنة» فهو نهج فيه قدر كبير من التجاوز والافتئات، وهل يجوز مثلاً أن ينعت سعيد النجار من قبل من يخالفه الرأي والرؤية بأنه من «الرافضين للنهضة وللتقدم» هذا قياساً مع الفارق طبعا.

في تقديري، ان «الليبرالية الحق» تقتضي القبول بالتعددية في الرأي والمناهج والنماذج الرئيسية المعرفية (Paradigms)، دون تشويه أو تسفيه. ومن حق كل المدارس الفكرية والسياسية أن تتصارع، بشرط أن تحدد بوضوح فرضياتها الظاهرة أو الخفية، وبشرط ألا تصر على أنها تملك الحقيقة الواحدة والمطلقة في فهم الواقع واستشراف المستقبل. . . لأنه لا يوجد شيء يسمى «نهاية التاريخ» على غرار نهج فرانسيس فوكوياما. فلو كانت «الليبرالية الاقتصادية» هي النموذج الوحيد والأمثل لحل مشاكل البشر، لما عاد الاشتراكيون إلى السلطة في بولندا واليونان بعد بضع سنوات من ممارسات الليبرالية الاقتصادية وسقوط «النموذج الاشتراكي». فقليلاً من الفهم والاحترام المتبادل بين التيارات والمدارس المختلفة ـ على أسس علمية ومخلصة ـ يفتح الطرق للبعد عن الأحادية في التفكير ونحو «التداولية» للسلطة.

١٤ ـ الياس سابا (يرد):

أولاً: حول ما جاء في مداخلة سعيد النجار.

لو لم يكن سعيد النجار اقتصادياً ناجحاً لكان محامياً بارعاً جداً.

لقد ألقى سعيد مرافعة بليغة أمس، وتابع مرافعته صباح اليوم. وهو في ذلك يختار ألفاظه وتعابيره وحججه بدقة وبراعة وأناقة فائقة. ومع ذلك، فليسمح لنا ألا نقبل بكل ما يقول؛ فهو قد وزّع كلامه على موضوعين مستقلين نظرياً وفعلياً:

الموضوع الأول، يتعلق باتفاق غزة ـ أريحا: أسبابه، ظروفه، تحليل علاقته مع موازين القوى العربية/الاسرائيلية، بنوده، محتواه، مآله ونتائجه، الفلسطينية والعربية.

والموضوع الثاني، يفصّل فيه برنامج عمل، يعتبر أن على الدول العربية أن تلتزمه في المرحلة القادمة (. . . «استراتيجية تقوم على تصور عربي وتواجه التحديات التي تطرحها مسيرة السلام»).

ونحن نسارع إلى الموافقة على مضمون برنامج العمل الذي يطرحه، والذي يستند إلى الأسس التالية:

١ ـ التمسك بالمقاطعة العربية لإسرائيل إلى حين التوصل إلى اتفاق عادل وشامل يضمن:

أ ـ الحقوق التي يتمسك بها الجانب الفلسطيني، وهي الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحق جميع اللاجئين بالانتماء والعودة إلى الدولة الفلسطينية، وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لها. وأن تُحَل قضية المستوطنات بما يرضي الجانب الفلسطيني.

ب ـ أن يتوصل الأردن إلى اتفاق يقبل به مع إسرائيل.

ج ـ أن تتوصل سوريا إلى اتفاق يعيد الجولان إلى السيادة السورية ويكون مقبولاً من سوريا.

د ـ أن تنفّذ إسرائيل قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ المتعلق بانسحابها غير المشروط من لبنان وأن يتوصّل لبنان وإسرائيل إلى اتفاق مقبول.

٢ ـ القبول بالتعامل **العادي** بين البلدان العربية وإسرائيل بعد ذلك.

٣ ـ رفض الدخول في تعامل تفضيلي بين العرب وإسرائيل. وقد أراد في موافقته أن يسحب موافقتنا على هذا البرنامج الذي يقترح على نظرته إلى الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي. وهذا غير وارد ولا يمكن أن نقبل به. فالذي يراه سعيد النجّار في الاتفاق غير موجود إطلاقاً في نص الاتفاق (على الأقل في النص المنشور!). بل إن الذي يعتبره النجّار ان الاتفاق سيوصلنا إليه ليس سوى مجرد آمال وأمانٍ. وهنا نتساءل: لماذا نأمل أن تعطينا إسرائيل كل هذه (المكاسب؟) الحقوق في ما بين بداية السنة الثالثة ونهاية السنة الخامسة بعد

الاتفاق، عندما لا يكون هنالك من نص يفرض عليها ذلك؟ وعندما لا يُنتظر أن تكون قوتنا التفاوضية عند ذاك أكبر مما هي اليوم (أو أكبر مما كانت عشية توقيع الاتفاق)؟ وهل يمكن لنا أن نعتمد على حسن نية إسرائيل وعلى الضغط الدولي (الخارجي) من أجل التوصل إلى ذلك؟ أنا أشك كثيراً في ذلك.

وأنتقل من ذلك لأقول: فلتسجل محاضر هذه الندوة كلامي هذا وتوقعاتي هذه:

إذا كانت هذه هي الشروط التي يجب أن نلتزم بها من أجل تحقيق ظروف السلام الكاملة مع إسرائيل، فإن إسرائيل لا يمكن أبداً أن تقبل بها. إسرائيل لا يمكن أن تقبل أن تكون مجرد «دولة جوار أخرى» للعرب في المنطقة كتركيا مثلاً، كما يقول سعيد النجار، ذلك لأن هذا يتناقض جوهرياً وأساسياً مع فلسفة الفكر الصهيوني ومع الأسس التي تقوم عليها الدولة العبرية ومع نظامها السياسي الأساسي.

وهنا، أعرّج على بعض الكلام الذي جاء على لسان غسان سلامة، حينما نبهنا إلى أن فشل اتفاق غزة ـ أريحا، مع اعترافه بنواقصه العديدة، قد يزيد من الخسارة التي ستلحق بالعرب، أي ان الاتفاق قد ألحق بهم خسارة. ولكن، بعد أن تم توقيعه وأصبح واقعاً من الماضي، يجدر بنا أن نفكّر جيداً في ما إذا كان فشل الاتفاق سيكون أكثر كلفة علينا من تنفيذه.

وجوابنا عن ذلك بسيط: على أي «اتفاق» نتكلم نحن؟ هل نتكلم على النص الذي نُشر؟ أم على الأهداف التي يرغب ويأمل الجانب الفلسطيني الموقّع له في الحصول عليها نتيجة المفاوضات (القضايا الأربع الواردة أعلاه)؟ نحن لا نملك سوى نص الاتفاق. وهذا الاتفاق كما هو لا يؤمّن أياً من حقوق الجانب الفلسطيني، كما أنه يشكّل كارثة على الصعيد العربي العام. وعليه، فالاتفاق من حيث كونه اتفاقاً ومن حيث نصه، نجد أن فشله أو عدم نجاحه لن يزيد في خسارة الفريق العربي.

ثانياً: بعض الملاحظات حول ما جاء في مداخلة عادل حسين:

١ ـ عندما يقال إن القوة العسكرية الإسرائيلية كبيرة وهائلة، هذا لا يعني إنها بغير حدود. ذلك أن، بداهة، كل قوة عسكرية لا بد وأن يكون لها حدود. المقصود بالكلام هو أن سقف القوة العسكرية الإسرائيلية هو أعلى، وقد يكون أعلى بكثير مما يأمل العرب أن يحصلوا عليه، حرباً أم سلماً، من حقوقهم المشروعة.

٢ ـ يقول عادل حسين إن ميزان القوى العربي هو أضعف حتى من أن يؤمن الدعم والنجاح للبرنامج الذي تقدم به سعيد النجار. وهذا الكلام غير دقيق. فالأصح أن يقال إن قابلية الأنظمة العربية لاعتماد البرنامج المذكور لا تشجعنا على التفاؤل في اعتماده ونجاحه. التشكيك في القدرة يجب أن يطال الأنظمة، وليس الشعوب أو البلدان العربية.

٣ ـ أسمح لنفسي ان اختلف مع عادل حسين عندما يقول إن مصر مستبعدة من

الكيـان الاقتصـادي الجـديـد، في مـراحله الأولى. في قنـاعتي ان هـذا كـان يمكن أن يكـون صحيحاً قبل الاعلان عن اتفاق غزة ـ أريحا، تماماً مثل القول بالمثلث الاقتصادي: الأردن ـ إسرائيل ـ فلسطين. في الواقع يبدو ان اتفاق غزة ـ أريحا قد تجاوز ذلك، لأنه يركّز على قيام كيـان اقتصادي ثنـائي فلسطيني ـ إسرائيـلي، من مهمته بعـد قيـامـه أن يتعـاون مـع الأردن ومصر، وفي الـوقت والمسافـة نفسيهما، من أجـل التقـريـر في قضـايـا الاقتصـاد والتنميـة في المنطقة!!

٤ ـ الكلام أنه لا توجد دولة عربية تفكر بجدية بالتحديات الاقتصادية التي سيفرضها عليها السلام القادم، وبما يجب أن تقـوم به لمـواجهتها واحتـوائها، غـير دقيق. فلبنان، عـلى الأقل يبذل مجهوداً لا بأس به في هذا المجال.

ثالثاً: الكلمة الأخيرة التي أود أن أنهي حديثي بها هي ان اتفاق غزة ـ أريحا ليس نهاية المطاف. ويجب أن لا يُفهم من ورقتي ومن حدّة انتقـاداتي أن الاتفاق قـد قضى على كـل أمل عربي. أبداً! ليس الاتفاق سوى بداية مرحلة جديدة، وطويلة، من مراحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فلننظر إليه هكذا. ولنستعدّ جيداً لهذا الصراع الجديـد، بالصراحـة، والجديـة، وبالفكر الأكاديمي البارد، والفكر الأكاديمي الساخن والحاد أيضاً؟

القسم الثالث

الجوانب العسكرية للتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة

قضايا ومتطلّبات الأمن العسكريّ العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين

طلعت مسلّم (*)

أولاً: الإطار العام

يواجه الأمن القومي العربي تحديات كبيرة ومصاعب خطيرة في خطواته نحو نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين. ولما كان الأمن القومي متسعاً ومتعدد المجالات ولا يقتصر على التهديدات الخارجية، كما أنه لا يقتصر على قضايا الدفاع والجانب العسكري فيها، فإن بحث القضايا العسكرية والمتعلقة بالدفاع تكتسب أهمية خاصة حيث إنها في النهاية تتعلق بقضايا الوجود العربي ذاته والمصالح الحيوية.

لكن قضايا الدفاع تتعلق أكثر من غيرها بالبيئة التي تعيش فيها حيث تتأثر القدرات الدفاعية دائماً بالعلاقة بين القوى المؤثرة في احتمالات الصراع: القوى الخارجية والقوى الداخلية.

القوى الخارجية، يمكن أن تشكّل أحد جانبي المعادلة الدفاعية إذا كانت تمثّل التهديد الخارجي، أو أن تمثل حليفاً واقعاً أو محتملاً، بحيث تنضم إلى قوة الطرف القريب وتحتسب ضمن القوة الصديقة المدافعة. وتنقسم القوى الخارجية إلى مستويين رئيسيين، المستوى **الأول**، هو النطاق المحيط بالوطن العربي مباشرة، والمستوى **الثاني**، هو باقي دول العالم، وخاصة الدول التي تحيط بالدول المحيطة بالوطن العربي، ومن الطبيعي أنه يمكن أن ينقسم المستوى الثاني إلى عدة مستويات فرعية.

(*) لواء أركان حرب متقاعد، جمهورية مصر العربية.

والقوى الداخلية التي تشكّل بالضرورة الجانب الرئيسي في القوة المدافعة، وبالتالي فإنها هنا تشكّل المقياس الذي تقاس عليه أو تنسب إليه قوى التهديد الخارجية. وهنا لا بد من أن نتذكر أن الجانب الداخلي لا يحتسب كأحد عناصر التهديد، رغم أنه يمكن أن يشكّل تهديداً، بل إنه حينئذ يكون التهديد الأخطر، لكن ذلك حينئذ يكون ضمن اهتمام البحوث الاجتماعية والنظم السياسية وغير ذلك. أما هنا فإن البيئة الداخلية تؤثر باعتبارها الجانب الذي يمكنه معادلة التهديد الخارجي، وبالتالي فإن قوتها تدعم القدرة على الدفاع في الصراع ضد العدوان المسلح، في حين أن ضعف البيئة الداخلية يجعل من السهل لقوى خارجية أن تهدد الوجود نفسه، والمصالح الحيوية للمجتمع.

هكذا لا يمكن التصدي لبحث قضايا الأمن الدفاعي العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين دون التصدّي للإطار العام الذي ينتظر أن يؤثر في هذا الأمن، بما في ذلك التهديدات الخارجية المحتملة، وكذا الأوضاع العربية الداخلية التي يحتمل أن تكون مؤثرة في القدرات الدفاعية العربية خلال الفترة التي يتركّز عليها البحث.

لكن البيئة الخارجية هنا هي البيئة التي يمكن أن يدور فيها الصراع المسلح الرئيسي المتعلق بالأمن القومي العربي، وهو الصراع العربي ـ الاسرائيلي الذي يفترض أن يمثل التهديد الرئيسي المحتمل للأمن القومي العربي، وخاصة في شقّه الدفاعي. وإن هذا الصراع لا يمكن عزله عن الولايات المتحدة ودورها العسكري في الوطن العربي، هكذا فإن الجزء الخاص بإسرائيل والولايات المتحدة لا يدخل ضمن عناصر البيئة، وإنما هو في لبّ الأمن الدفاعي العربي.

١ ـ المحيط الخارجي

من المتوقع أن يظل المحيط الخارجي شديد التأثير في قضايا ومتطلبات الأمن القومي العربي، وأن تختلف طبيعة ودرجة تأثيره وفقاً لقربه أو بعده عن الوطن العربي، ووفقاً لقدراته على تدعيم أو تهديد الوطن العربي، لكن قرب أحد عناصر البيئة الخارجية من الوطن العربي يعطيه ميزة هامة من وجهة النظر الدفاعية.

فرغم تطور الأسلحة وازدياد مداها بحيث أصبح من الممكن إصابة الأهداف بأسلحة معينة وبدرجة غير قليلة من الدقّة من مسافات بعيدة، سواء بالصواريخ ذات المدى المتوسط والصواريخ الاستراتيجية العابرة للقارات والمحيطات، أو بالقاذفات البعيدة والمتوسطة المدى، وبالصواريخ التي تطلق من الغواصات ومن فوق سفن السطح وبواسطة الطائرات من مسافات بعيدة ـ بالرغم من كل ذلك ـ فإن إمكانية إصابة الأهداف بالأسلحة التقليدية والبسيطة ومن مسافات قريبة تظل لها قيمتها وأهميتها القصوى.

هكذا تحتفظ الدول المحيطة مباشرة بالوطن العربي بأهميتها للأمن الدفاعي للوطن العربي في المستقبل. لكن هذه الأهمية سترتبط في الوقت نفسه بقدرة هذه الدول إما على

تهديد الوطن العربي مباشرة، وإما بطريق غير مباشر، أي باستغلالها بواسطة دول أخرى قادرة على ذلك، أو بكلا الطريقين؛ أو بقدر ما يمكن أن تدعم الأمن العربي.

هكذا، فإن الدول الملاصقة للوطن العربي لن تكون لها الأهمية نفسها، وإنما تكون أهميتها الدفاعية مرتبطة بهذه القدرة الحالية والمحتملة. وإن استعراض هذه الدول يجعلنا نستطيع أن نقطع أولاً بأن كلاً من تركيا وايران من دول الجوار الملاصقة للوطن العربي ستكون لها قيمتها، باعتبار أن حجم هذه الدول وكتلتها الحيوية يمكّنانها - عندما ترى ذلك - من أن تهدد الأمن القومي العربي، كما أن احتمال تحالفها معه يضيف إلى القدرات العربية أبعاداً هامة، كذلك فإنها سبق استخدامها بواسطة قوى أجنبية لتهديد الوطن العربي عسكرياً.

أما دول الجوار الافريقية فلا ينتظر أن تشكّل تهديداً قوياً للأمن القومي العربي إلّا بمقدار إمكان استغلال قواها وأراضيها بصفة خاصة بواسطة قوى أخرى لتهديد الوطن العربي. وفي هذا المجال قد تظل اثيوبيا مصدراً محتملاً للتهديد، رغم أن انفصال اريتريا عنها جعلها أقل قدرة على ذلك، كما أن اريتريا نفسها يصعب تصور أن تتمكن حتى نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين من أن تصل إلى الدرجة التي تمكّنها من تهديد أو حتى معاونة الأمن القومي العربي مباشرة، لكن تظل احتمالات التهديد غير المباشر من جهتها قائمة، سواء من حيث استخدامها بواسطة اسرائيل أو الولايات المتحدة بنفسها.

كذلك فإن دول الجوار الافريقي من دول الفرانكوفون وزائير تظل تشكّل احتمالاً للتهديد غير المباشر باستخدام أراضي زائير وجمهورية افريقيا الوسطى وتشاد بصفة خاصة بواسطة القوات الفرنسية، أو القوات الأمريكية باعتبار التحالف الفرنسي - الأمريكي، أو باستخدام اسرائيل لأراضيها نتيجة تطور علاقاتها مع اسرائيل والضغوط الأمريكية والفرنسية.

أما باقي الدول الافريقية فإن احتمال أن تكون مصدر تهديد غير مباشر ضعيف باعتبارات التاريخ السابقة، لكن احتمالات التأثير في الأمن القومي بالضغط على الموارد المائية ذات الأهمية الحيوية لكل من مصر والسودان، ورغم أن علاقة المياه بالأمن الدفاعي غير مباشرة، إلّا أن أي تهديد للمياه لا بد وأن يكون مقترناً بقوة عسكرية تساندها، وإلّا أمكن إحباطه فوراً، لذا فإن هذا التهديد سيكون مرتبطاً بعلاقات هذه الدول باسرائيل والولايات المتحدة.

تبقى الدول المجاورة التي يفصلها البحر المتوسط عن الوطن العربي، وهي من الشرق إلى الغرب: اليونان، وألبانيا، وكرواتيا، وسلوفانيا، وفرنسا، واسبانيا، والبرتغال. وهذه الدول - باستثناء ألبانيا، وكرواتيا، وسلوفانيا، وأي دول أخرى تستقل عن يوغوسلافيا السابقة وتكون لها شواطىء على البحر المتوسط - أعضاء بحلف شمال الأطلسي. لكن هناك أيضاً دول جزر البحر المتوسط مثل قبرص ومالطة ثم جبل طارق. وقد كان لبعض الدول

السابقة تاريخ في تهديد الوطن العربي، فكل من اليونان (الإغريق)، وايطاليا (الرومان)، وفرنسا واسبانيا احتلت أجزاءاً من الوطن العربي في مرحلة تاريخية سابقة.

تشتمل البيئة أيضاً على باقي الدول التي ليست لها حدود مع الوطن العربي ولا يفصلها عنه بحر، وتؤثر هذه الدول في الأمن القومي العربي بدرجات متفاوتة تكاد تنحصر أولاً في دول كبرى لها طموحات عالمية ووجود عسكري في المنطقة أو قريباً منها، أو أنها تشكل مصدراً رئيسياً للأسلحة في المنطقة، أو كلاهما؛ أو دول يمكن أن توفر تسهيلات لهذه الدول و/أو لاسرائيل. هكذا فإن مجموعة الدول الأولى يمكن أن تشتمل على بريطانيا والصين وروسيا وأوكرايينا وربما بعض الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي. في حين يمكن تقسيم باقي دول العالم إلى مجموعتين رئيسيتين: **الأولى**، تشتمل على دول الجماعة الأوروبية وبعض دول العالم الثالث الرئيسية، مثل الأرجنتين والبرازيل والهند وباكستان وجنوب افريقيا؛ **والثانية**، تشتمل على باقي دول العالم.

أ ـ تركيا

تحتل تركيا موقعاً خاصاً بين الدول المجاورة مباشرة للوطن العربي حيث إنها الدولة الوحيدة العضو في حلف شمال الأطلسي التي لها حدود برية مع الوطن العربي ومع دولتين من دوله الرئيسية التي تستطيع أن تلعب دوراً رئيسياً في أمنه الدفاعي، هما العراق وسوريا، وبالتالي فإن فيها قواعد عسكرية لحلف شمال الأطلسي وللولايات المتحدة الأمريكية، وهي لها علاقات مع اسرائيل(1)، وهي جزء هام من نظام الشرق الأوسط الجاري إنشاؤه.

وتركيا بحكم وجود نسبة كبيرة من سكانها من الأكراد وبحكم علاقة هؤلاء بالأكراد في الوطن العربي، تدخلت في الماضي، وما زالت تتدخل عسكرياً في الوطن العربي، وهي تدعي لنفسها حق رعاية مصالح المواطنين من أصل تركماني في الوطن العربي، ثم إنها وهي تطور مشروعاتها المائية تعتدي على الحقوق العربية في مياه نهري الفرات ودجلة، وتقترح مشروعاً للمياه تبيع بموجبه مياهاً لدول في المنطقة منها اسرائيل، وهي لا تحرص على حل نزاعها مع الدول العربية المعنية في هذا المجال بالحوار معها، بل تقرر لنفسها حقوقاً وتتصرف على أساسها وتضرب بالمطالب العربية عرض الحائط مما يجعل ايقافها يعتمد بدرجة كبيرة على موازين القوة العسكرية واحتمالات استخدامها(2).

---

(1) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٧)، ص ١٦٢ ـ ١٦٤؛ عبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٧٤ ـ ٨١، و Simon Duke, *United States Military Forces and Installations in Europe* (New York: Oxford University Press, 1988), pp. 283-291.

(2) جلال عبد الله معوض، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦٠ (حزيران/ يونيو ١٩٩٢)، ص ٩٢ ـ ١١٢.

(١) الهدف التركي

تواجه السياسة التركية أزمة البحث عن دور بعد انتهاء الحرب الباردة في أوائل التسعينيات من القرن العشرين. فتركيا لا ترضى بدور محدود وإنما هي تسعى إلى أن تكون فاعلاً مؤثراً في الوسط المحيط بها، خاصة وأن وضعها الاستراتيجي قد تغيّر تماماً بعد تفكك حلف وارسو، ثم تفكك الاتحاد السوفياتي، وابتعاد باباندريو عن الحكم في اليونان (عاد إلى الحكم عام ١٩٩٣)، وضعف العراق في حرب الخليج عام ١٩٩١، وخسارة سوريا لموردها الرئيسي للأسلحة، أي أن التهديدات التقليدية لتركيا قد تلاشت فجأة، مما يوحي بأن الفرصة قد حانت لتركيا لتقوم بدور فعّال في المحيط الاقليمي والدولي.

لكن الوضع لم يظهر في الواقع على النحو نفسه، إذ تواجه تركيا عدة تحديات لم يظهر - حتى الآن على الأقل - أنها قادرة على معالجتها. ففي محافظات جنوب شرقي تركيا يشكل الأكراد أغلبية سكانها، ويدور صراع مرير بين السلطات التركية وقوات حزب العمال الكردستاني الانفصالي، وفي أذربيجان طالبت تركيا حلفاءها دون نجاح بتأييد أذربيجان ضد أرمينيا في قره باخ، وهناك المشكلة القبرصية التي لم تنجح تركيا في حل مشكلة الأقلية التركية فيها. كل ذلك يحول دون طموح تركيا للتحوّل إلى «قوة اقليمية كبرى»، و«عنصر استقرار وتوازن»، ويقف عقبة أمام طموح رئيسة وزراء تركيا الجديدة أن تكون تركيا خلال الأعوام المقبلة القوة الرابعة في العالم بعد الولايات المتحدة والمانيا والصين[٣].

(٢) علاقات تركيا بجيرانها

أثارت تركيا شكوك معظم جيرانها في مسألة المياه بسدودها ومشروع أنابيب سلامها، وبتطوير علاقاتها مع اسرائيل، إلى أطروحة «العثمانية الجديدة»، الأمر الذي فسّره الأرمن على أنه إحياء للمشروع الطوراني، وعبّر الصرب عن شعورهم حياله بأنه «يخيفنا»، وفسّره الروس أنه محاولة لتفكيك روسيا الاتحادية، واعتبره العرب حنيناً لهيمنة سابقة، كما اعتبره الايرانيون إحياء للصراع الصفوي - العثماني، أما الأكراد فرأوا فيه محاولة للالتفاف حول حقوقهم في دولة مستقلة. وتنبىء الأحداث في أذربيجان بانحسار الخط التركي هناك لصالح خط أكثر توازناً مع القوى الاقليمية، وفي مقدمتها روسيا وايران[٤].

تواصل اليونان بحجة الأزمة القبرصية استخدام حقها في النقض داخل المجموعة الأوروبية ضد طلب تركيا الانضمام إليها، وجاء قرار مجلس الأمن رقم ٧٨٩ في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ يطالب بخفض عدد القوات التركية في الجزيرة، وتقديم تنازلات مهمة على الأرض من جانب القبارصة الأتراك مؤشراً على استمرار المأزق التركي في الجزيرة. ويبقى أن تركيا - ولاعتبارات أوروبية مما يجري في البوسنة ضد المسلمين - في طريقها لدفع

---

(٣) محمد نور الدين، «تركيا ما بعد أوزال... ما بعد ديميريل: عقبات دون القوة الاقليمية الكبرى... وعنصر الاستقرار والتوازن،» الحياة: ٢٨ - ٢٩/٦/١٩٩٣.

(٤) المصدر نفسه.

القبارصة الأتراك إلى القبول بتنازلات عن الأراضي، تمهيداً للتخلص نهائياً من تلك المشكلة[٥].

بدا بعد ضرب العراق عسكرياً أن توازن القوى الاقليمي بدأ يتجه لصالح تركيا، ويوفر لها ظروفاً أفضل للقيام بدور اقليمي فاعل، فيما شهدت المسألة الكردية في شمال العراق تطورات دراماتيكية ما فتئت تتفاعل. وتدرّج ذلك من تشكيل حكومة كردية، إلى انتخاب برلمان، وتشكيل جيش نظامي، وصولاً إلى إعلان الدولة الكردية الفدرالية في ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٢[٦].

(٣) محاولات التنسيق التركي

سعت تركيا إلى أن تتناغم سياستها مع سياسات سوريا وايران في رفض أية دولة كردية مستقلة على أي جزء من أراضي هذه الدول. وترتاب تركيا منذ الخطوات الأولى نحو كيان كردي متمايز في شمال العراق. فإذا كانت تركيا لا تريد عراقاً قوياً، فهي لا تريده في الوقت نفسه مجزّأً إلى دويلات، إحداها وعلى حدودها للأكراد في الشمال، إذ لا شك في أن لذلك تأثيره السلبي في الواقع الكردي داخل تركيا. لذا رأت الدبلوماسية التركية في اعلان الحكومة الكردية تجاوزاً للخط الأحمر، فتحرّكت سريعاً لدى دول الجوار الكردي، ودعت كلًّا من سوريا وايران إلى اجتماع تنسيق في أنقرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، وتكرر في شباط/ فبراير ١٩٩٣ في دمشق، ثم في طهران في حزيران/ يونيو ١٩٩٣. وقد نجحت في وقف الاندفاعة الانفصالية لأكراد شمال العراق بحيث يفشل أي حل تعترض عليه دول الجوار الكردي. ويتّسم الموقف التركي إزاء القضية الكردية بحساسية بالغة حيث يعرِّض أي سوء تقدير الكيان التركي مباشرة لخطر التصدع[٧].

أتيح لتركيا أن تحظى بدعم العواصم الغربية هناك لعاملين: **الأول**، مرتبط بمصالح الغرب في آسيا الوسطى والدور التركي المسهل بحكم الصلات العرقية واللغوية بين تركيا والجمهوريات الآسيوية؛ **الثاني**، مواجهة الأصولية الإسلامية والنفوذ الايراني في المنطقة. ودخل الخليج كساحة مواجهة مع الأصولية الاسلامية بما يفسّر نجاح زيارة ديميريل الخليجية في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ في تعميق التنسيق ـ لا نقول التحالف ـ التركي والخليجي في مواجهة ايران.

أدّى رفض المجموعة الأوروبية عام ١٩٨٩ لطلب تركيا عام ١٩٨٧ الانضمام إليها، إلى دفع تركيا إلى أن تنحو بسياستها الخارجية بعيداً عن أوروبا، والارتباط الكامل بسياسة الولايات المتحدة في العالم. وبلغ التوتر التركي ـ الأوروبي ذروته في أزمة النيروز في ربيع ١٩٩٢، لكن زيارات مسؤولين أوروبيين رفيعي المستوى بعد وفاة أوزال تشير إلى مرحلة

---

(٥) المصدر نفسه.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) المصدر نفسه.

جديدة في العلاقات التركية ـ الأوروبية، وخرجت مسألة حقوق الانسان والمسألة الكردية كعنصر توتر للعلاقات التركية ـ الأوروبية[٨].

(٤) الدور العسكري التركي

رغم أن من المؤكد أن تركيا تحاول التنسيق مع باقي الدول ومنها جيرانها، مما يعكسه توجهها للتنسيق مع كل من ايران وسوريا من جهة، ومحاولة سعيها إلى دور رئيسي في تجمع دول وسط آسيا (مجلس التعاون الاقتصادي)، ومحاولة التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي، إلّا أنه لا يمكن استبعاد قيامها بدور عسكري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر تماماً.

لقد لعبت تركيا دوراً عسكرياً غير مباشر في حرب الخليج بسماحها لقوات الحلفاء بالعمل من قواعدها ضد العراق، ولقوات من حلف الأطلسي بالوجود على أرضها بحجة تعزيز الدفاع عنها[٩]، وقد جدّدت التفويض للقوة الجوية الغربية المرابطة في الأراضي التركية في قاعدة انجرليك التركية ـ الأمريكية بالقرب من أضنة لحماية أكراد العراق، الذي انتهى في الثلاثين من حزيران/ يونيو ١٩٩٣[١٠].

كذلك فإن تركيا قد فكرت، بل وحاولت استخدام القوة العسكرية في الصراعات المسلحة حولها في أذربيجان، والبوسنة، وكانت قد سبقت باستخدامها قواتها المسلحة في قبرص، وهي تستخدم قواتها المسلحة ضد الانفصاليين الأكراد داخل أراضيها، وعلى أراضي العراق، سواء بموجب اتفاق سابق[١١]، أو نتيجة عجز العراق بموجب قرارات الأمم المتحدة عن منعها من ذلك، وهي تهدد كلاً من ايران وسوريا باستخدام القوة ضدهما نتيجة اتهامهما بإيواء الانفصاليين[١٢].

تنبىء الأحداث في أذربيجان بانحسار الدور العسكري التركي هناك لصالح خط أكثر توازناً مع القوى الاقليمية، وفي مقدمتها روسيا وايران. يعكس هذا الفشل غياب القدرة التركية في الظروف السياسية العالمية وموازين القوة القائمة على القيام بدور عسكري فعال، رغم تهديدات تركية تعطي انطباعاً باحتمال استخدام القوة العسكرية.

تواصل اليونان بحجة الأزمة القبرصية استخدام حقها في النقض داخل المجموعة الأوروبية ضد طلب تركيا الانضمام إليها. وجاء قرار مجلس الأمن رقم ٧٨٩ في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ يطالب بخفض عدد القوات التركية في الجزيرة، وتقديم تنازلات مهمة

---

(٨) المصدر نفسه.

(٩) International Institute for Strategic Studies (IISS), *Strategic Survey, 1990-1991* (London: Brassey's, 1991), pp. 63-67.

(١٠) الحياة، ١٩٩٣/٦/٢٦، نقلاً عن: رويتر، وأ ف ب.

(١١) سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، ص ١٤٦.

(١٢) الحياة، ١٩٩٣/٧/٢١.

على الأرض من جانب القبارصة الأتراك مؤشراً على استمرار المأزق التركي في النظام العالمي الذي انعكس في الجزيرة[13]. هنا يثور السؤال عمّا إذا كان الوطن العربي هو المجال المتبقي لتركيا لتلعب دوراً عسكرياً على المسرح الدولي.

(٥) تطور القوة العسكرية التركية

تقوم تركيا بتطوير قوتها العسكرية من حيث التسليح والتنظيم والتدريب، مستفيدة من الظروف المواتية التي أتاحتها التطورات الاقليمية السابق ذكرها. وفي مجال التسليح تعتمد تركيا على تطوير صناعتها العسكرية، وإنشاء تقنية صناعية عسكرية، وشراء أسلحة ومعدات حديثة مستفيدة بمساعدات مالية حصلت عليها نتيجة حرب الخليج، وكذا الاستفادة من برامج وقوانين أمريكية تسمح للولايات المتحدة بتزويد الدول أعضاء حلف شمال الأطلسي بأسلحة ومعدات مستعملة تفيض عن حاجتها.

وتستخدم تركيا مساعدة مالية قيمتها ٣ بلايين دولار حصلت عليها عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ لتعويضها عن خسائرها نتيجة حرب الخليج لتحديث القوات المسلحة التركية. ساهمت الكويت في الصندوق بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار، والسعودية بمبلغ ٢٣٤ مليون دولار، والامارات بمئة مليون دولار. وهذه المساهمات جزء من تعهدات بقيمة بليون دولار من كل من الكويت والسعودية والامارات بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار بنهاية عام ١٩٩٥، وساهمت تركيا نفسها بمبلغ ٧٥ مليون دولار.

وقد أعلنت إدارة كلينتون أنها تنوي بيع تركيا طائرات هجومية مصمّمة لتدمير الدبابات، فائضة عن حاجتها، بمبلغ ١٦٧ مليون دولار، وأن تركيا طلبت أيضاً شراء طائرات هليكوبتر هجومية. وأبلغت وزارة الدفاع الكونغرس أن الطائرات ستنقل إلى تركيا بموجب قانون يسمح لواشنطن أن تزود دولاً أعضاء في حلف شمال الأطلسي في جنوب أوروبا أعتدة حربية تفيض عن حاجتها، وأن الصفقة لن تؤثر في التوازن العسكري في المنطقة أو في الجهود الأمريكية للتشجيع على التسوية السلمية لقضية قبرص[14].

(٦) الاحتمالات

في ضوء كل ما سبق، فإن احتمالات تهديد تركيا للوطن العربي عسكرياً في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين نادرة، بل إن من المتوقع أن تسعى تركيا إلى تحقيق التعاون مع الدول العربية عسكريا في بعض القضايا المتعلقة بالصراعات المسلحة الخاصة بشعوب اسلامية في المنطقة القريبة منها، وخاصة في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة،

---

(١٣) نور الدين، «تركيا ما بعد أوزال... ما بعد ديميريل: عقبات دون القوة الاقليمية الكبرى... وعنصر الاستقرار والتوازن».

(١٤) الحياة، ١٢/٦/١٩٩٣، نقلاً عن: رويتر.

وفي البلقان، وفي قبرص، لكن هذا يظل مرتبطاً أولاً بالنظام العالمي والاقليمي السائد، وثانياً بالأوضاع الداخلية التركية، وخاصة المشكلة الكردية.

ينتظر في حال استمرار الأوضاع الدولية الحالية وتحقيق النظام الشرق أوسطي المحتمل أن تكون تركيا متأثرة بالانحياز الأمريكي إلى اسرائيل، وانحيازها المضاد إلى العرب، وبالتالي، أن تكون قاعدة للوجود العسكري الأجنبي المحيط بالوطن العربي، وأن تكون علاقاتها باسرائيل قوية، خاصة وأن هذا يمكن أن يحقق لتركيا بعض طموحاتها نحو مكانة إقليمية.

كما أن استمرار ضعف الموقف العربي يقلّل من خشية تركيا من ردود الفعل العربية، ويقلل من اهتمام تركيا بالتعاون العسكري مع الدول العربية عجز الدول العربية عن تقديم مساعدة فعّالة نتيجة قيود الحد من التسلح التي يتوقع فرضها على الدول العربية. أما الاهتمام بالدعم المالي العربي من دول النفط العربية فقد يتحقق عن طريق العلاقات التركية ـ الأمريكية بأفضل منه عن طريق العلاقات التركية ـ العربية. ولا يتوقع أن تهتم تركيا بالتعاون العسكري مع العرب إلاّ إذا كانت هناك قوة عربية قادرة على أن تكون مؤثرة ومستقلة عن قوى أجنبية، وهو ما يصعب تحقيقه في ما بقي من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين بواسطة دولة عربية واحدة.

يبدو أن المشكلة الكردية ستظل قائمة في تركيا خلال العقدين القادمين، وستظل تُلقي بظلالها على العلاقات التركية ـ العربية عموماً، والعلاقات التركية مع كل من العراق وسوريا من البلدان العربية، وايران من دول الجوار. ويمكن لهذه المشكلة أن تتسبب باشتباكات مسلّحة قد تتصاعد بين تركيا وجاراتها العربيات ما لم يمكن الوصول إلى اتفاق بين هذه الدول حول أسلوب التعامل مع المشكلة الكردية يحترم التطلعات المشروعة للأكراد من جهة، ويحافظ على وحدة أراضي وشعوب الدول من جهة أخرى.

ب ـ إيران

استفادت ايران من حرب الخليج، أولاً، بمبادرة العراق بالتخلّي عن المطالبة بالسيادة على ممر شط العرب المائي، ثم بما تكبّدته القوة العسكرية العراقية من خسائر مما يؤدي إلى زيادة النفوذ الايراني في الخليج، وبعودة التوازن العسكري لصالح ايران جزئياً بعد أن كان قد اختل اختلالاً شديداً في نهاية الحرب العراقية ـ الايرانية. أخيراً، فإن ايران هي الأخرى قد استفادت من انهيار الاتحاد السوفياتي إذ كان قوة عظمى تجثم على حدودها الشمالية.

يختلف موقف ايران عن تركيا في أنها غير مقبولة من المجتمع الدولي الذي ترأسه وتحرّكه الولايات المتحدة لدرجة كبيرة. فالولايات المتحدة تعتبر ايران دولة ترعى الارهاب، وتتّبع حياله سياسة الاحتواء، كما تتبعها حيال العراق، ولكن مع اختلاف الامكانات. فإيران وفقاً لتصور الادارة الأمريكية، «تشكّل تحدياً حماسياً للولايات المتحدة والمجتمع الدولي، فهي الدولة الأكثر دعماً للإرهاب والاغتيالات في أنحاء العالم، وعبر دعمها لـ «حماس» و «حزب الله» تسعى ايران إلى

إحباط جهودنا من أجل تشجيع السلام بين اسرائيل والفلسطينيين والدول العربية، وعبر صلاتها بالسودان تصطاد في مياه عكرة في كل العالم العربي، وتسعى بنشاط إلى تقويض الحكومات الصديقة، وعبر بذلها جهود نشطة من أجل الحصول على أسلحة هجومية تسعى إلى امتلاك القدرة على الهيمنة على الخليج بالوسائل العسكرية. ولعل أكثر ما يثير القلق أن ايران تسعى إلى الحصول على القدرة على امتلاك أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك العمل سراً للحصول على أسلحة نووية وصواريخ بالستية قادرة على نقل هذه الأسلحة، (...) إضافة إلى انتهاكاتها لحقوق الانسان للشعب الايراني»[١٥].

لعل من مراجعة ما سبق، يتضح لنا أن أغلب هذه التحديات، من وجهة نظر الولايات المتحدة، لها علاقة بالأمن القومي العربي، وإن كانت ليست بالضرورة تحدياً له، فالإرهاب ـ في حال صحته ـ مؤثر في الأمن القومي، وما تعتبره الولايات المتحدة إحباطاً لجهودها من أجل تشجيع السلام مع اسرائيل هو في الحقيقة تدعيم للموقف العربي، وصلاتها بالسودان تدعمه ولا تضر أحداً في الوطن العربي، والحصول على الأسلحة يمكن أن يكون دعماً أو تهديداً للأمن القومي العربي.

لكن هناك قضايا شكّلت فيها ايران تهديداً للأمن القومي العربي عسكرياً، كما دارت صراعات مسلحة وما زالت تدور بين ايران وبعض الدول العربية، في حين أن هناك علاقات تعاون بين ايران ودول عربية أخرى.

ومن المعروف أن هناك مجالات مشتركة للتعاون بين ايران والأمة العربية خاصة في منظمتي المؤتمر الاسلامي والدول المصدرة للنفط، كما أن إيران عامل له تأثيره في أمن الملاحة عموماً والملاحة النفطية في الخليج، وهي ترتبط بعلاقات مع دول الخليج العربية بصفة خاصة، وقد أعادت علاقاتها الدبلوماسية بالعربية السعودية بعد حرب الخليج، كما أن هناك علاقات وثيقة بين ايران وسوريا، ولايران تأثير ونفوذ ملموس في لبنان.

وقد أقامت علاقات قوية مع اليمن والسودان والأردن، اضافة إلى الجزائر قبل أزمتها الأخيرة التي أدّت إلى تفجّر العلاقات معها. وتشترك ايران في ترتيبات لتنسيق بين ايران وسوريا وتركيا حول القضية الكردية، كما تشترك مع تركيا في مجلس التعاون الاقتصادية مع دول وسط آسيا التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي. ورغم غموض العلاقات الايرانية بالسودان فإن هذه العلاقة تثير قلق دول عربية، بالإضافة إلى قلق الولايات المتحدة.

تعتبر قضايا جزر الخليج الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي استولت عليها ايران، ثم النزاع بين ايران والعراق حول الحدود في أكثر من مكان بما فيها شط العرب، وايواء ايران عناصر معارضة عراقية تقوم بأعمال قتال ضد العراق، ولجوء أكراد ايرانيين إلى العراق في حين يؤوي العراق عناصر معارضة ايرانية، وما يتبع ذلك من مطاردة

---

(١٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٦**، ص ١٥٠ ـ ١٥٢، و International Institute for Strategic Studies (IISS), *Strategic Survey, 1992-1993* (London: Brassey's, 1993), p. 121.

ايران للمعارضة داخل الأراضي العراقية، من أهم القضايا التي تشكّل تهديداً للأمن الدفاعي العربي، حيث تواجه الأمة العربية مهمة استعادة السيادة على الجزر، والدفاع عن الحدود العربية. لكن كل القضايا السابقة تصبح من الممكن معالجتها لو أن ايران تخلّت عن هدفها أن تكون دولة لها دور قيادي في المنطقة(16)، وسلّمت بأهمية العلاقات القومية بين الأمة العربية. وهناك اعتقاد أن لإيران ثلاثة أهداف مرتبط بعضها ببعض: أن تكون القوة المسيطرة في المنطقة، وأن تكون لها الكلمة الأهم في شؤون المنطقة من خلال الهيكل الأمني الاقليمي؛ وهي تسعى إلى تحقيق ذلك خلال عملية تطبيع العلاقات مع دول الخليج العربية؛ وهي ترغب في إلغاء، أو على الأقل، تحييد تأثير القوى الغربية، والولايات المتحدة بصفة خاصة، في المنطقة(17).

وقد أكّد المسؤولون الايرانيون على البعد الذاتي في الخليج، واستبعاد القوى غير الخليجية، وبغض النظر عن كونها عربية أو غير عربية، وعلى أهمية الانسجام بين بلدان الخليج، وأن جميع دول الخليج يجب أن تشارك في أمنه باعتبارها منطقة حساسة، وتسيطر على ثلاثة أرباع النفط في العالم. وقد انعكس هذا المفهوم في رفض ايران اعلان دمشق وانتقاده بحدّة بمجرد اعلانه، وكان الإعلان موضعاً لمحادثات بين ايران وسوريا(18).

حدّدت ايران مرتكزات الترتيبات الاقليمية في الخليج على أنها: ضرورة ضمان استقلال دول الخليج وسيادتها على أرضها، وخلو منطقة الخليج من تكديسات أسلحه التدمير الشامل والأسلحة التقليدية، وتقليص الوجود الأجنبي إلى الحد الأدنى الممكن حجماً وزمناً، وأن أمن المنطقة لا يكون إلّا بالتعاون المشترك بين جميع دول الخليج الثماني: ايران والسعودية والعراق والامارات وعمان والبحرين وقطر والكويت، مع استبعاد أي دور لأيٍّ من مصر وسوريا(19).

تعترض ايران على أي اتفاقات أمنية أو دفاعية بين أية دولة من دول الخليج وأية دولة غير خليجية، وقد اعترضت على الاتفاقية الأمنية بين الكويت والولايات المتحدة التي عقدت في ١٩ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩١، وعلى الوجود العسكري الأجنبي بصفة عامة هناك.

تتفق ايران مع وجهة النظر العربية عموماً في ما يتعلق بمستقبل العراق ورفضها تقسيمه إلى ثلاثة شعوب، نظراً إلى تأثير ذلك في تماسكها الاجتماعي نتيجة تعدد القوميات في ايران، وطالبت بسحب القوات الأمريكية والتركية من شمال العراق، وتتحفّظ على اقامة مناطق آمنة للأكراد هناك، ومعارضتها قوات الانتشار السريع التي شكّلها الحلفاء في تركيا والمسماة «توفير

---

(١٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩١**، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩٢)، ص ١٣٤ - ١٣٦.

(١٧) IISS, Ibid., p. 121.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه.

الراحة»، وانتقدت دخول قوات وطائرات تركية إلى شمال العراق لمهاجمة قوات حزب العمال الكردي[٢٠].

لكن ذلك لا يمنع ايران من مساعدة حزب الدعوة الاسلامية العراقي المعارض وإيوائه، ومطاردة جماعة «مجاهدي خلق» الايرانية داخل الحدود العراقية، وكذا مطاردة المتمردين الأكراد من الايرانيين داخل كردستان العراقية والتوغل فيها ومهاجمتها، مما يؤدي بالتالي إلى احتجاج الحكومة العراقية على ذلك[٢١].

تقوم ايران بإعادة بناء قواتها المسلحة بعد هزيمتها في الحرب العراقية ـ الايرانية، وقد اعتمدت بدرجة كبيرة على المعدات المنتجة في الدول التي كانت تنتمي إلى الكتلة الشيوعية مثل روسيا وكوريا الشمالية والصين، وهناك شواهد على أنها تسعى إلى الحصول على مواد وخبراء نوويين[٢٢].

بينما كانت ايران تعتبر أن لها دوراً أساسياً في مجال اعادة الأمن والاستقرار إلى منطقة الخليج وترتيبات الأمن في الشرق الأوسط عموماً وفقاً للتصور الأوّلي لإدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش[٢٣]، نجد أن هذا التصور قد تغيّر خاصة في سياسة ادارة الرئيس الأمريكي كلينتون، إذ تتبع سياسة «الاحتواء المزدوج» حيال كل من العراق وايران[٢٤].

بناء على ما سبق، فإن دور ايران في أمن الشرق الأوسط في مطلع القرن الحادي والعشرين يتوقف إلى حد كبير على احتمال بقاء أو تغير الإدارات الحالية في كل من ايران والولايات المتحدة، حيث يحتمل تغيير الدور. ولم تدع القيادة الايرانية الحالية إلى المشاركة في وضع ترتيبات أمن المنطقة. لكن مجرد تغير النظام في ايران قد لا يكون كافياً لتغير الدور، إذ إن الإدارة الأمريكية حالياً لا تكتفي بتغيير الادارة الحالية التي تختلف معها، بل إنها تطلب أن يلتزم أي نظام قادم بما تطلبه من الأنظمة الحالية[٢٥].

واحتمال حدوث تغير كبير في الوضع الاستراتيجي في ايران ضعيف، وبالتالي فإن قدرة ايران على تهديد الأمن القومي العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين قليلة، وقد تنحصر

---

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) للاسترشاد انظر: الحياة: ٢٦ ـ ٢٧/٥/١٩٩٣؛ ١٩٩٣/٦/٣٠؛ ٢٠ و٢٤ و٢٦ و٢٧ و٢٩/٧/١٩٩٣؛ أ ف ب: ١٩٩٣/٦/٣٠ و٢٠/٧/١٩٩٣، والأهرام، ١٩٩٣/٦/٦.

(٢٢) **الحياة**، ١٩٩٣/٧/٨؛ IISS: *Strategic Survey, 1992-1993*, pp. 122-124, and *The Military Balance, 1992-1993* (London: Brassey's, 1992), p. 103.

(٢٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩١**، ص ١٠٨.

(٢٤) **نشرة الأنباء العربية** (السفارة الأمريكية في القاهرة، مكتب الاعلام الأمريكي)، ١٩٩٣/٥/٢١، والحياة، ١٩٩٣/٦/٥.

(٢٥) المصدر نفسه.

في المشاكل الحالية السابق ذكرها، مع احتمال عودة مشكلة النزاع مع العراق على شط العرب، إلى أن تطفو على السطح دون التحوّل إلى صراع مسلّح. وتكون فرص ومجالات التعاون بين الدول العربية وايران في مجالات الأمن أكثر من احتمالات الصراع.

تزداد قدرة ايران على اختراق المنطقة العربية، وخاصة العراق والخليج، في ظل استبدال نظام شرق أوسطي بالنظام الحالي، إذ يمهد الاندماج الاقتصادي للتغلغل السكاني، وبالتالي النفوذ المستند إلى الدين والمذهب، ويصبح من الصعب على الوجود العسكري الأجنبي أن يوقف هذا التغلغل والاختراق حيث لا تستخدم القوة المسلحة وإنما المبادىء والقيم والدعوة. وهكذا فمن المحتمل أن يصبح العراق والخليج منطقة نفوذ ايراني على نحو مشابه لجنوب لبنان وحزب الله، كما قد يزداد نفوذ ايران في كل من السودان ومصر وتونس والجزائر والمغرب، ويكون للقوة العسكرية الايرانية وجود ملموس في هذه الدول وربما لقوات عسكرية محلية موالية لإيران طالما لم توجد قوى قادرة على تقديم النموذج الصحيح والملهم للجماهير.

ج ـ السياسات الأوروبية والروسية

تمثّل أوروبا أحد العناصر الرئيسية للبيئة المحيطة بالأمة العربية والمؤثرة في أمنها، وتتميز بأنه يفصلها عن الوطن العربي البحر المتوسط وأذرعه بما فيها البحر الأسود، لذا فإن هناك دولاً أوروبية تعتبر من دول الجوار الجغرافي. وقد ربطت هذه الدول علاقات هامة بالأمة العربية على مدى التاريخ، كما شكّلت مصدراً لتهديد الأمن القومي العربي في إحدى مراحل التاريخ على الأقل.

ويمكن تقسيم الدول الأوروبية إلى مجموعتين رئيسيتين من حيث تأثيرها في الأمن القومي العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين: مجموعة دول حلف شمال الأطلسي، وباقي المجموعة الأوروبية. وتشتمل كل مجموعة على مجموعات فرعية وفقاً لعوامل مختلفة.

فما زال حلف شمال الأطلسي قائماً بالرغم من انتهاء الحرب الباردة، وتسعى الدول أعضاء الحلف إلى أن تحتفظ له بدور في السياسة العالمية باعتباره الحلف الذي انتصر في الحرب الباردة. وهكذا، فمن المنتظر للحلف، كمنظمة وكدول أعضاء، أن يكون له تأثير في السياسة العالمية حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، وبغض النظر عن طبيعة هذا التأثير الذي قد تبدو في ما بعد.

أما باقي دول أوروبا خارج الحلف فهي بلا شك ذات تأثير في الأمن القومي العربي، ويزداد هذا التأثير، إن إيجاباً أو سلباً، وفقاً لقربها من الوطن العربي. على أن روسيا التي مثّلت وورثت الجزء الأكبر من الاتحاد السوفياتي السابق تشكّل وضعاً قد تكون له أهميته الخاصة، ولذا فيجدر أن نفرد لها قسماً خاصاً بها، وأن نفرق بين دول كانت أعضاء في منظمة معاهدة وارسو، وأخرى لم تكن كذلك.

(١) مجموعة دول حلف شمال الأطلسي

تظل مجموعة حلف شمال الأطلسي أكثر المجموعات الأوروبية المؤثرة في الأمن القومي العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن التالي نتيجة قدراتها العسكرية والاقتصادية وعلاقتها بالولايات المتحدة التي أصبحت تنفرد بقمة النظام السياسي العالمي رغم بعض التحفظات الاقتصادية والفنية، ومن الطبيعي أن يكون الدور لدول اتحاد غرب أوروبا الذي يشكّل الجناح الأوروبي لحلف شمال الأطلسي، والجماعة الأوروبية، التشكيل الاقتصادي للحلف في أوروبا.

من المتوقع أن يكون دور هذه الدول ـ المرتبطة بالمباحثات متعددة الأطراف في الشرق الأوسط ـ هو تسهيل تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في الوطن العربي، والقيام بعمليات تحت راية الأمم المتحدة باسم «حفظ السلام» أو «فرض السلام» وفقاً للنموذج الذي سبق إقراره بالنسبة إلى أوروبا، وعلى النحو الذي يجري في البوسنة والصومال وضد ليبيا حالياً[٢٦].

كذلك قد تقوم هذه الدول بأعمال فرض الحظر البحري و/أو الجوي على نحو ما يجري مع العراق، ومع ليبيا بما قد ينطبق عليه وصف مواجهة خطر «انتشار أسلحة التدمير الشامل على حواف أوروبا»[٢٧].

لكن هذه الدول بما تواجهه من متاعب اقتصادية حادة منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ وخروج المملكة المتحدة من نظام تبادل العملات الأوروبية، والضغوط التي تعرضت لها عام ١٩٩٣ عملات أوروبية أخرى، ستكون أكثر حاجة إلى الدول العربية، وهي في حاجة إليها قبل ذلك، لكن النتائج تتوقف على قدرة الدول العربية على اتخاذ سياسة الحوار على أساس الندّية وليس التبعية.

تمتلك هذه الدول أكثر المعدات العسكرية تقدماً، وبالتالي فإن لديها القدرة على تهديد الأمن القومي أكثر من غيرها، كما إنها قادرة على دعمه بإمداده بالأسلحة والمعدات، إلّا أن علاقاتها مع الدول العربية تجعل احتمال تهديدها محدوداً، في حين أن حاجتها إلى النفط المستخرج من الدول العربية سواء تلك التي في الخليج أو التي تطل على البحر المتوسط، وإلى تسويق انتاجها من السلع المصنّعة بما فيها الأسلحة، يجعلها تسعى إلى اقامة علاقات طيبة مع الدول العربية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى دعم الأمن القومي العربي، إلّا أن ذلك ينطبق أساساً على الدول العربية النفطية وذات الفوائض المالية، ولا ينطبق على باقي الدول العربية إلّا بمقدار تضامن الدول العربية ذات الفوائض المالية مع باقي الدول العربية الأخرى.

يختلف تأثير الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي في الأمن القومي العربي

---

(٢٦) الأهرام: ١٩ ـ ١٩٩٣/٥/٢٠ و١٩٩٣/٧/١٠؛ الحياة: ١٩ ـ ١٩٩٣/٥/٢٠ و١٩٩٣/٧/١٠، و International Institute for Strategic Studies (IISS), *Strategic Survey, 1991-1992* (London: Brassey's, 1992), pp. 48-52.

(٢٧) IISS, Ibid.

نتيجة عاملين أساسيين: قربها من الوطن العربي، وأطماعها العالمية. فالدول المطلّة على البحر المتوسط بحكم موقعها لها تأثيرها في الأمن القومي العربي، فقد تكون مصدراً للتهديد ولو عن طريق استخدام القواعد والتسهيلات العسكرية فيها بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية لتهديد الوطن العربي، أو أن تكون حاجزاً يمنع التهديدات عن الوطن العربي من هذا الاتجاه، أو أن تكون محايدة لا تؤثر تقريباً فيه. وينطبق ذلك على كل من اليونان وايطاليا وفرنسا واسبانيا والبرتغال.

وتعتبر ايطاليا في هذا المجال أكثر الدول الأوروبية المطلّة على البحر المتوسط التي يمكن أن تكون مصدراً للتهديد غير المباشر للأمن القومي العربي نتيجة القواعد العسكرية والوجود العسكري الأجنبي فيها، وكذا لقربها الشديد من كل من ليبيا وتونس. إلاّ أن باقي الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي المطلة على البحر المتوسط فيها قواعد ووجود عسكري أجنبي، لكنه أقل منه في ايطاليا، وأقلّه في فرنسا، حيث يكاد لا يكون هناك وجود عسكري أجنبي[٢٨].

تتميّز فرنسا من بين دول حلف شمال الأطلسي المطلّة على البحر المتوسط بأنها، بالإضافة إلى ذلك، هي دولة كبرى، ولها تطلعات عالمية، ولها وجود عسكري في دول افريقية مجاورة للوطن العربي. وقد لعبت فرنسا في الماضي القريب دوراً حاولت أن يكون متميزاً بالحفاظ على علاقات طيبة بالوطن العربي، لكنها تحتفظ في النهاية بأسبقية لعلاقاتها الأطلسية. وقد ساهمت في التدخل العسكري الأجنبي في حرب الخليج عام ١٩٩١، وحاولت أن يكون اشتراكها متميزاً بمبادىء وشروط، لكنها في النهاية تنازلت عن كل ذلك، وانضمت إلى التيار العام. ولفرنسا هي الأخرى مصالحها في الوطن العربي، سواء باعتمادها على النفط العربي، أو في الحاجة إلى الأسواق العربية، كما تسعى إلى تسويق انتاجها العسكري في الدول العربية، وتسعى إلى اشتراك الاستثمارات العربية في تطوير أسلحتها ومعداتها العسكرية[٢٩]. لكن لدى فرنسا هموماً أمنية نتيجة قربها من الوطن العربي من جهة المغرب، والهجرة العربية إليها، الأمر الذي يدفعها إلى التدخل في الوطن العربي لمحاولة تفادي التعقيدات الناجمة عن ذلك، وقد قامت بمبادرات في هذا المجال[٣٠].

تظهر المملكة المتحدة كحالة خاصة من بين دول حلف شمال الأطلسي الأوروبية التي لا تطل على البحر المتوسط، ولكن يحتمل أن تكون مصدراً من مصادر التهديد، نظراً إلى تطلعاتها الدائمة للعب دور عالمي، كما أن لها وجوداً عسكرياً في الوطن العربي، وكانت

---

(٢٨) Duke, *United States Military Forces and Installations in Europe*, pp. 156-159, 172-178, 199-203, 243-246 and 264-266.

(٢٩) كمثال لاهتمام فرنسا بالسوق العربية وخاصة في المجال العسكري، انظر: الحياة: ١٦ ـ ١٧ و٢٠ و١٩٩٣/٢/٢٥؛ ٣ ـ ١٩٩٣/٣/٤؛ ١٩٩٣/٤/٨؛ ١٩٩٣/٦/٢٢، و٥ ـ ٦ و١٩٩٣/٧/٢٣.

(٣٠) Marc Bonnefous, «La France et la CSCM,» papier présenté à: Séminaire sur la sécurité en Méditerranée, centre militaire des études stratégiques, Roma, 1991, pp. 335-336.

الدولة الأجنبية الثانية المشاركة في التدخل الأجنبي في أزمة الخليج ١٩٩٠ ـ ١٩٩١[٣١]. وهي كغيرها لها مصالحها في الوطن العربي، وتسعى إلى تسويق منتجاتها عموماً، ومن الأسلحة بصفة خاصة، في الوطن العربي، مما قد يفيد في بناء القوات المسلحة العربية[٣٢].

رغم أن أغلب باقي دول حلف شمال الأطلسي التي لا تطل على البحر المتوسط تغلب عليها الحاجة إلى التعاون مع الدول العربية وتربطها بها علاقات طيبة، إلاّ أن روابطها الأطلسية تجعلها مصدراً محتملاً ليس بالقليل لتهديد الأمن العربي، وهي مهيأة للتدخل في شؤون أمن المنطقة بموجب دعوتها إلى المشاركة مع غيرها في المفاوضات المتعددة الأطراف في ما يعرف بعملية السلام في الشرق الأوسط، وينتظر أن يكون تدخلها على غرار مشاركتها في عمليات «درع الصحراء» و«عاصفة الصحراء» في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، حيث شاركت بلجيكا والدانمارك وهولندا والنرويج بقوات بحرية، عدا المانيا، فساعدت بتعزيز الدفاع عن تركيا، وحرّرت قوات أمريكية للاشتراك في العمليات، وبتقديم معدات لقوات التحالف، وتعزيز الدفاع عن اسرائيل بتقديم صواريخ «باتريوت»، وتمويل لعملية تحديث القوات البحرية الاسرائيلية[٣٣]. كما قد تكون على غرار مشاركتها في عملية الأمم المتحدة في الصومال المعروفة بـ «يونيصوم ـ ٢» وهي عمليات لم تخل من التهديد للأمن العربي[٣٤].

(٢) روسيا

تعتبر روسيا أكبر الدول الأوروبية من حيث المساحة وتعداد السكان، ولها تاريخ من العلاقات الدفاعية مع الدول العربية منذ كانت تشكل الجزء الأكبر من الاتحاد السوفياتي، وهي تتميز بتقدم الصناعات العسكرية التي ورثتها عن هذا الاتحاد، ولم تقم عداوات عسكرية بينها وبين دول عربية سابقاً، وإن اعتبرت مساندة للدول العربية التي كانت على علاقة طيبة معها، سواء في نزاعاتها مع الدول غير العربية أو العربية.

وما زالت روسيا إحدى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، كما تعتبر أحد راعيَي عملية السلام في الشرق الأوسط، وما زالت الدولة النووية الثانية في العالم، بما يجعل لها مكانة خاصة في النظام الدولي رغم ما أصاب هذه المكانة من تدهور نتيجة انهيار

---

(٣١) هناك دراسة تحت النشر أعدّها الباحث حول الوجود العسكري في الوطن العربي لمركز دراسات الوحدة العربية. وكمثال للوجود العسكري البريطاني في الوطن العربي انظر:
IISS, *The Military Balance*, *1992-1993*, p. 64.

(٣٢) هناك تفصيلات كثيرة عن برامج «اليمامة ١ و٢» للسعودية، وصفقة دبابات «تشالنجر ـ ٢» وزوارق سريعة لسلطنة عمان وقطر وغيرها. انظر على سبيل المثال: الحياة: ٤ و٢٠/٢/١٩٩٣؛ ٨/٤/١٩٩٣؛ ٢٥/٥/١٩٩٣، و٢٣/٦/١٩٩٣.

(٣٣) **مجلة القوات الجوية** (الامارات العربية المتحدة)، العدد ٣٥ (آذار/ مارس ١٩٩٢)، ص ٤١ ـ ٤٥؛ United States of America, Department of Defence, *Conduct of the Persian Gulf Conflict: An Interim Report to Congress* (Washington, D.C., 1991), appendices, A, PA-1, and IISS, *The Military Balance, 1991-1992*, pp. 239-242.

(٣٤) IISS, *Strategic Survey, 1992-1993*, pp. 66-83.

الاتحاد السوفياتي، والخلل الكبير في أجهزة الدولة، والضعف الاقتصادي، وانهيار القيم الاجتماعية، دون أن تحلّ محلها نظم أخرى، واتجاه كثير من الجمهوريات والأقاليم فيها إلى الرغبة في الانفصال، واندلاع الحروب الأهلية داخل روسيا وحولها(٣٥).

يتوقف موقف روسيا ودرجة تأثيرها في الأمن العالمي ـ والأمن العربي كجزء منه ـ على قدرة روسيا على استعادة قدرتها على الانتاج والتماسك والاستمرار في التقدم العلمي والصناعي والاقتصادي، إلّا أن ما يجري حالياً في روسيا يشير إلى أن حدوث ذلك ليس منتظراً في المستقبل القريب، وأنه حتى إذا بدأ الإصلاح الجدّي في روسيا واستعادة الدولة دورها في ضبط المجتمع، فإن الأهداف لا يمكن تحقيقها قبل مطلع القرن الواحد والعشرين.

تعتبر روسيا بوضعها الحالي، وفي المستقبل القريب، تابعة للولايات المتحدة، أو على الأقل عاملاً محايداً في السياسة الدولية غير قادرة على التأثير الحقيقي فيه بفاعلية، وهي لا تستطيع أن تكون عاملاً مهدّداً ولا مدعّماً مباشراً للأمن القومي العربي رغم موقعها الشكلي في مجلس الأمن والمحادثات المتعددة الأطراف، لكن من الممكن الاستفادة ببعض امكاناتها واحتياجاتها، غير أن ذلك مرتبط بالقدرة على العمل لهذه الفائدة، كما يمكن لمصادر التهديد الأخرى أن تستفيد منها.

يقصد بالامكانات أن لدى روسيا صناعة عسكرية متقدمة، وهي راغبة في تصدير منتجاتها منها لتوفير احتياجاتها من العملات الصعبة اللازمة لإنقاذها من أزمتها الاقتصادية، كما أن لديها الكثير من الكوادر الفنية ذات الخبرة في مجالات الانتاج الحربي والمعدات ذات العلاقة بالدفاع. وهذه الكوادر لا تجد ما يكفيها لتوفير احتياجاتها من مستوى مناسب من المعيشة، وبالتالي فإنها مستعدة لتقديم خبراتها في مقابل تأمين حد مقبول من مستويات المعيشة.

يلاحظ هنا أن ما سبق ليس بعيداً عن أذهان مصادر التهديد في اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإنهم يعملون على أن يحولوا بين روسيا وبين ما تستطيع أن تقدمه للدول العربية، وما تستطيع أن تحققه لنفسها من التعاون مع الوطن العربي، وذلك من خلال زيارات المسؤولين الاسرائيليين لروسيا والحصول على تعهدات منهم بعدم تقديم الأسلحة للدول العربية التي تشكل خطراً على التوسّع الاسرائيلي(٣٦). ولا شك أن ضمن أهداف إشراك روسيا في وضع ترتيبات أمن الشرق الأوسط أن تلتزم بما تراه الدول الأطلسية من قيود وضبط التسلح في الوطن العربي وبعض الدول المجاورة له. وتتوقف قدرة الدول العربية على الاستفادة من هذا الوضع على تعاونها في ما بينها ووجود استراتيجية عربية تضم عدداً مناسباً من الدول العربية الرئيسية في المجال العسكري.

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٣٦) نشرة الأنباء العربية، ٢١/٥/١٩٩٣، والحياة، ٥/٦/١٩٩٣.

(٣) باقي الدول الأوروبية

يتأثر الأمن الدفاعي القومي بباقي الدول الأوروبية نتيجة قرب أوروبا من الوطن العربي، خاصة وأن هناك دولاً غير أعضاء في حلف شمال الأطلسي تطل على البحر المتوسط مثل كرواتيا وسلوفينيا وألبانيا، وأن بعض هذه الدول تتخذ مواقف متعارضة مع توجهات الدول العربية. كما إن هناك الدول التي كانت أعضاء في منظمة معاهدة وارسو، وبعضها يطل على البحر الأسود الذي هو أحد أذرع البحر المتوسط، مثل بلغاريا ورومانيا، وكانت دول منظمة معاهدة وارسو لها علاقات عسكرية بدول عربية رئيسية هامة، وهناك الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي المنهار، وهي تشابه في أوضاعها جمهورية روسيا، ثم هناك دول أوروبا المحايدة التي لم تكن ضمن أي من الحلفين، لكن أغلبها كان يتعاطف مع حلف شمال الأطلسي. على أن جميع هذه الدول، باستثناء أوكرايينا، غير مدعوة ليكون لها دور في ترتيبات أمن «منطقة الشرق الأوسط» من خلال المفاوضات المتعددة الجنسيات، خاصة ما يتعلق بضبط التسلح.

تعاني أوكرايينا مشاكل داخلية أقرب إلى الأوضاع السابق ذكرها في روسيا، لكنها تتميز هي الأخرى بوجود صناعات متقدمة ذات علاقة بالقوة العسكرية، كما انها ما زالت تتمسك بما لديها من رؤوس نووية. وهناك اتجاه للاحتفاظ بوضعها كدولة نووية، مما يجعل لأوكرايينا وضعاً خاصاً داخل أوروبا والدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي. كما نازعت أوكرايينا روسيا بحكم موقعها الجغرافي وإطلالها على البحر الأسود ووجود القواعد البحرية الرئيسية على هذا البحر بها ملكيتها أسطول البحر الأسود الذي كان ملكاً للاتحاد السوفياتي. وأياً كانت نتيجة النزاع فلا شك أن أوكرايينا ستظل هامة، وبذلك تكون قادرة على أن تلعب دوراً في أمن الوطن العربي، إلاّ أن ما تواجهه من مصاعب يجعل هذا الأمر مستبعداً حتى مطلع القرن الحادي والعشرين.

تشابه أوكرايينا روسيا من حيث صناعاتها العسكرية، فهي يمكنها إمداد دول عربية بأسلحة ومعدات عسكرية، إلاّ أن قدراتها أقل من روسيا في هذا المجال، كما أنها تتعرض لضغوط من الولايات المتحدة واسرائيل، وتشير التقارير إلى استجابة أوكرايينا للضغوط الاسرائيلية والأمريكية[٣٧].

أما باقي دول منظمة معاهدة وارسو التي تشمل بلغاريا، وبولندا، وتشيخيا وسلوفاكيا (بعد انفصالهما)، ورومانيا، وهنغاريا (المجر)، فهي تشابه الأوضاع في روسيا وأوكرايينا السابق ذكرها، إلاّ أنها ليست لديها الميزات النووية والصناعية نفسها التي لديهما، حيث تقلّ قدراتها بدرجة كبيرة، وهي تعاني بدورها صعوبات اقتصادية وداخلية، لكن لديها بعض عناصر التقدم العلمي والصناعي العسكري التي تمكّنها من تقديم بعض الامكانات الدفاعية المتميزة، كما يمكنها تقديم بديل لكسر حصار الحظر التسليحي الذي يحتمل فرضه على الدول

---

(٣٧) الحياة، ١٧/٦/١٩٩٣.

العربية وفقاً للنظام الشرق أوسطي الذي يحتمل فرضه من خلال ما يسمّى بعملية السلام في الشرق الأوسط. لكن ذلك يتطلب أن تقدم الدول العربية ما يمكن أن يغريها بالخروج على محظورات الدول الغربية والاستغناء عن المساعدات التي تأمل هذه الدول في الحصول عليها.

تعاني منطقة البلقان في ما عرف سابقاً بيوغوسلافيا، اضطرابات عرقية وحروباً أهلية، وآثار كل ذلك في الاقتصاد الوطني. كما تعاني ألبانيا آثار التخلف الناجم عن الجمود الطويل والشديد الذي نتج من حكم أنور خوجة، بحيث أصبحت هذه الدول عاجزة عن القيام بدور مؤثر خارجي. وحتى جمهورية صربيا والجبل الأسود التي تبدو حتى الآن أنها استطاعت أن تصمد أمام الحصار الاقتصادي والصراع الطويل والعنيف، فإنها ستكون بحاجة إلى التقاط الأنفاس في أعقاب هذا الصراع، بما لا يسمح لها بلعب دور خارجي فعّال، ويمكن الاستفادة من هذا الوضع بالحصول على ميزات دفاعية لمن يمكنه استغلال هذا الوضع وتقديم المساعدات المطلوبة.

تتميز مجموعة الدول المحايدة المكوّنة من السويد وسويسرا وفنلندا وقبرص ومالطة والنمسا بأن أغلبها دول متقدمة علمياً وصناعياً، وأن لدى بعضها صناعة عسكرية متقدمة بما يمكّنها من توفير بعض الاحتياجات الدفاعية العربية، لكن أغلب هذه الدول بعيدة عن الوطن العربي مما لا يجعلها ذات تأثير مباشر في الأمن الدفاعي العربي. وتشكّل كل من قبرص ومالطة استثناء في هذا المجال حيث ترتبطان بأمن المنطقة نتيجة وجودهما في البحر المتوسط وقرب الأولى من سوريا والثانية من ليبيا، لكن هاتين الدولتين هما أقل الدول الأوروبية تقدماً وقدرة على التأثير بإمكاناتهما الذاتية في مسرح العمليات في البحر المتوسط. غير أن تأثيرهما يمكن أن يحدث بسيطرة أحد الأطراف الدولية على أي منهما أو كليهما، أو عن طريق تحالف بينهما وأحد مصادر تهديد الأمن القومي العربي.

د ـ افريقيا

لا تشكل الدول الافريقية في حد ذاتها تهديداً عسكرياً للوطن العربي لانعدام الدافع من جهة، ولضعف هذه الدول عسكرياً من جهة أخرى، ولما تواجهه من أزمات اقتصادية حادة من جهة ثالثة. وحتى إذا بدأت هذه الدول في بناء قوات مسلحة يمكن أن تشكّل تهديداً من هذا النوع، فإنها لا تستطيع أن تصل إلى مستوى التهديد في مطلع القرن الحادي والعشرين. لكن هذه الدول يمكن أن تكون مصدراً للتهديد بواسطة قوى أخرى من خارج المنطقة أو بالتعاون معها في أحسن الأحوال. وأهم هذه القوى هي اسرائيل، كما قد تستغلها الولايات المتحدة على نحو ما يجري في الصومال، حتى وإن كان ذلك تحت راية الأمم المتحدة.

يشكّل الوجود العسكري الاسرائيلي في دول الجوار الافريقية تهديداً محتملاً للدول العربية الافريقية، وخاصة دول حوض النيل، مصر والسودان، وباقي الدول العربية مع الوجود العسكري الاسرائيلي في البحر الأحمر. وهنا فإن العلاقات العسكرية بين اسرائيل وقوات التمرد في جنوب السودان، وبينها وزائير تشكّل تهديداً عسكرياً للدول العربية

الافريقية، ولكل من مصر والسودان بصفة خاصة. أما العلاقات الاسرائيلية ـ الاثيوبية، وكذا ما عرف عن أن اريتريا منحت اسرائيل موقعاً لإقامة قاعدة عسكرية في جزيرة دهلك القريبة من مضيق باب المندب[٣٨]، فلا يقتصر تأثيره في الدول العربية الافريقية، بل إنه يمتد إلى جميع الدول العربية تقريباً، حيث تصبح لدى اسرائيل قدرة على التأثير في الملاحة النفطية في البحر الأحمر.

٢ ـ الأوضاع العربية

تودّع الأمة العربية نهاية القرن العشرين وتستقبل مطلع القرن التالي وهي في أوضاع دفاعية تتسم بسمات سلبية كثيرة، أهمها تجميد معاهدة الدفاع المشترك وعدم وجود بديل منها، وخنق إحدى القوى العسكرية العربية الرئيسية، وحصار قوة عربية أخرى، وترتيبات أمنية ووجود عسكري أجنبي كثيف في أكثر من مكان داخل الوطن العربي وعلى حوافه الخارجية بدعوة من أطراف عربية وبتسهيلات منها، وخاصة في الخليج.

وبالإضافة إلى ما سبق، نجد اندلاع حروب أهلية في أكثر من مكان داخل الوطن، وحظراً تسليحياً عاماً وخاصاً يحصر الأسلحة العربية في حدود معينة لا تقابلها حدود مماثلة لمصادر التهديد المحتملة، وأوضاعاً اقتصادية وتخلفاً علمياً وتعليمياً وصناعياً وتقنياً لا يخدم الأمن الدفاعي العربي. وبالتالي، فإن ميزان القوة العسكرية والقدرة الدفاعية في المنطقة يشير إلى تفوق العناصر غير العربية على القوة العربية، ويجعل الوطن مكشوفاً للتهديدات الخارجية.

ورغم قتامة الصورة فإن الأوضاع الدفاعية العربية لا تخلو من بعض النقاط المضيئة التي نتجت من ثمار فترة سعت فيها الأمة وواكبتها الحكومات إلى بناء قوة دفاعية فاعلة، فاكتسبت الخبرات في ميادين القتال، وتمرّست في استخدام كثير من معدات القتال والأسلحة الحديثة، واكتسبت الكوادر العلمية والصناعية بعض الخبرات الادارية والفنية الهامة التي تمكّنها من ادارة العملية الانتاجية على مستوى راقٍ. وفي الوقت الذي تعاني فيه أغلب دول العالم أزمات اقتصادية حادة نجد دولاً عربية لديها فوائض مالية تمكّنها من التأثير في سياسات الدول الأخرى.

أ ـ الافتقار إلى التعاون الدفاعي العربي

يعتبر التعاون الدفاعي العربي الذي مثّلت معاهدة الدفاع المشترك محاولة لتحقيقه، الذي حقق بعض النجاح المحدود في الماضي، أساساً لأي نجاح مستقبلي في الدفاع عن الوطن العربي ضد التهديدات الخارجية، إلّا أن هذا التعاون أصبح مفقوداً، وأصبحت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي مجمّدة، ولا يسعى أحد جدياً إلى تنفيذها. ولم

---

(٣٨) **الأهرام** نقلاً عن: **أ ف ب**، ٢١/٦/١٩٩٣، نقلاً عن: مجلة **ليفنهان دي جودي** الفرنسية.

يدع مجلس الدفاع المشترك الذي شكّل بموجب هذه المعاهدة إلى الانعقاد منذ عام ١٩٨١، رغم ما مرّ بالأمة من تهديدات عسكرية تتطلب التنسيق الدفاعي. وألغيت الأمانة العسكرية لجامعة الدول العربية عملياً، وتوقفت اجتماعات اللجنة العسكرية الدائمة والهيئة الاستشارية العسكرية المشكلة بموجب البروتوكول الاضافي للمعاهدة، ولم تجر أية محاولة لبثّ الروح في القيادة العربية الموحدة التي يمكن أن تخطط للدفاع عن الوطن العربي وتقوده.

كذلك لم تجر محاولة لوضع نظام دفاعي عربي بديل، حتى إن إعلان دمشق الذي صدر بعد ايقاف اطلاق النيران في حرب الخليج عام ١٩٩١، الذي عبّر عن العزم على إقامة نظام عربي جديد، لم ينجح في وضع أيّ من قراراته موضع التنفيذ عبر أكثر من عامين من إصداره. ولا يبدو أنه من الممكن ذلك، فحتى القائلين بإمكان تنفيذه يقولون إن شقّه الدفاعي يتم على أساس ثنائي بما يعني إلغاء فكرة التعاون الدفاعي العربي والتحوّل إلى التعاون الثنائي الذي قد يكون غير عربي، كما يمكن أن يكون عربياً. أما آخرون فقد عبّروا عن اعتقادهم أن تنفيذ الإعلان يحتاج إلى خمسة قرون، أو حتى عقود، وهو ما يعني عملياً سقوط الإعلان.

ويواجه التعاون الدفاعي العربي معضلات حقيقية تحول دون تنفيذه، فحتى قبل أزمة وحرب الخليج الأخيرة كانت الدول العربية الرئيسية ذات القوة العسكرية التي يمكن الاعتماد عليها كنواة للتعاون الدفاعي العربي متباعدة بما لا يجعلها قادرة على التعاون.

فبعد توقيع مصر معاهدة السلام مع العدو الاسرائيلي، خرجت من دائرة التعاون العسكري العربي باعتبار أن المعاهدة تتعارض مع متطلبات الدفاع ضد التهديد الرئيسي للأمن القومي العربي، واختلفت القيادات العراقية والسورية لدرجة معاونة أحدهما لطرف ضد الآخر، فتعاونت سوريا مع ايران أثناء الحرب العراقية ـ الايرانية، كما تعاون العراق مع العماد ميشيل عون في لبنان ضد القوات السورية.

وما زالت هذه الأسباب موجودة رغم ما يدور من مفاوضات بين سوريا واسرائيل، ورغم توقف الحرب بين العراق وايران ورحيل العماد عون عن لبنان. فالتناقضات التي سبّبت تلك الظواهر ما زالت موجودة. وإذا كان هناك أمل في التعاون الدفاعي العربي فإن ذلك يتطلب التغلب على هذه التناقضات.

لم يتوقف الأمر عند ما سبق، بل إن أزمة الخليج التي برزت باجتياح القوات العراقية للكويت، ثم باستدعاء قوات أجنبية لإخراجها منها، كانت لها آثارها العميقة، خاصة أن القوات التي استدعيت لـ «تحرير» الكويت كانت أساساً من الدول التي قامت بزرع اسرائيل في قلب الوطن العربي، ودعمتها، وشجعتها على العدوان، ووقفت حائلاً دون أية محاولة لإجبارها على الانسحاب.

وقد زاد الطين بلّة أن الحرب قد أعقبها توقيع اتفاقات أمنية بين دول عربية خليجية وتلك القوى المتمثلة أساساً في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا، وكرّست

بذلك الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي بصوره المختلفة، وخاصة اجراء المناورات المشتركة.

وهكذا أصبح هناك تناقض جديد بين التعاون الدفاعي العربي وهذه الاتفاقات، إذ من المؤكد أن هناك اختلافاً بين ما تعتبره غالبية الدول العربية تهديداً للأمن القومي العربي وما تعتبره هذه القوى الأجنبية تهديداً لها أو لأمن المنطقة. الأكثر من ذلك أن وجود هذه القوات شكّل قيداً على استخدام الدول العربية لقواتها للدفاع عن نفسها وعن مصالحها الحيوية تحسّباً لما قد تقوم به عناصر الوجود الأجنبي في المنطقة. كذا أصبحت أراضي هذه الدول العربية تستخدم ضد أمن بلاد عربية أخرى مثل العراق والصومال وربما ليبيا.

ولا شك أن من الصعب احتساب قدرات الدول الخليجية بالشكل الحالي ضمن القوة الدفاعية العربية في صراع لا توافق عليه القوى الأجنبية وخاصة إذا كان ضد اسرائيل، حتى ولو كانت معتدية، حيث يمكن دائماً تبرير العدوان الاسرائيلي؛ ويعتبر الموقف الأمريكي بصفة خاصة من العدوان الاسرائيلي على لبنان في الفترة من ٢٥ إلى ٣١ تموز/ يوليو ١٩٩٣ مثالاً لما يمكن أن تتعلل به الولايات المتحدة حيال موقف عدواني اسرائيلي.

ورغم تحسّن العلاقات بين مصر وسوريا، بل واشتراك قوات مصرية وسورية ضمن عملية «عاصفة الصحراء» التي قام بها التحالف الدولي الذي شنّ الحرب ضد العراق، فإن الدولتين وهما تسعيان إلى بناء تعاون في ما بينهما قد استبعدتا الجانب العسكري الدفاعي من عناصر التعاون. ولا يمكن القول بإمكان استعادة تعاونهما في المجال العسكري دون تغير جذري في سياسة أيٍّ منهما، وفي حال تحقيقه فالأغلب أنه لن يكون لتحقيق أمن أي منهما بقدر ما هو من أجل تحقيق الأمن بالمفهوم المتعارف عليه في الغرب، الذي يعني في النهاية أمن الدول الغربية واسرائيل وعلى حساب الأطراف العربية.

ب ـ خنق وحصار قوى عربية

لم تتوقف نتائج حرب الخليج الأخيرة عند طرد القوات العراقية المسلحة من الكويت، ولا على تدمير القوة الدفاعية العراقية، وتقطيع ما كان قد تبقى من روابط التعاون العربي المبنية على حقيقة الأمن الجماعي والمتبادل، ولا على ربط دول عربية باتفاقات أمنية مع قوى أجنبية تبحث عن أمنها هي وتقبل بتأمين أطراف أخرى في حدود تقاطع المصالح فقط، وإنما هي قد سعت أيضاً إلى خنق القوى العربية التي تشكّ في أنها قد تكون معارضة للنفوذ الأجنبي في المنطقة.

وقد وجهت هذه الجهود أساساً لخنق القوات المسلحة العراقية ومنعها من استعادة قوتها وقدرتها على التصدي للعدوان الخارجي، كذلك جاء الدور على القوات المسلحة الليبية إذ استغلت قضية إسقاط الطائرة الأمريكية لشركة «بان آم» فوق قرية لوكربي في اسكتلندا لتكون ذريعة لفرض حظر على امداد ليبيا بالأسلحة، بالإضافة إلى عقوبات أخرى تتعلق

بالرحلات الجوية منها وإليها وغير ذلك. كما طاردت السفن الغربية سفناً كورية قيل إنها تحمل صواريخ لسوريا، وطاردت المانيا سفناً تحمل دبابات من تشيكوسلوفاكيا إلى سوريا.

إن العمل على حرمان هذه الدول بعينها من فرصة الحصول على الأسلحة، خاصة بعد حرمانها من المصدر الرئيسي الذي كانت تعتمد عليه في تسليحها يؤكد أن الهدف هو إضعاف القوة العسكرية العربية عموماً تمهيداً لإخضاع الدول العربية للمخططات الغربية لتصفية الإرادة العربية وفرض السلام الاسرائيلي.

يؤكد ما سبق، أن الأمر لا ينطبق على هذه الدول فقط، بل إن الدول التي تعتبر أصدقاء للغرب، وحتى مصر التي وقّعت معاهدة سلام مع اسرائيل، تخضع هي الأخرى لقيود تحول دون نموها. وإذا كانت الشركات المنتجة للسلاح تسعى إلى تصدير بعض انتاجها إلى دول عربية في الخليج، فإنها لا تصدر لها إلا ما تعتقد القيادات الغربية بأنه لا يغير من ميزان القوى، خاصة وأنها تعتقد بعجز هذه الدول العربية عن الاستفادة من هذه الأسلحة لضيق قاعدتها البشرية.

ج ـ الحظر التسليحي على الدول العربية

في الوقت نفسه الذي يضيِّق فيه الخناق على الدول العربية في الحصول على الأسلحة المتقدمة، نجد أنه يُسمح للقوات الاسرائيلية بالنمو في الاتجاهات المحظورة عليها. ولا شك أن أحد هذه الاتجاهات هو نظام ضبط انتقال تكنولوجيا الصواريخ، والموقف من انتشار الأسلحة النووية. ففي حين ينطبق النظام الأول على الدول العربية بما فيها مصر لتحريم انتقال تكنولوجيا الصواريخ إليها، ينطبق النظام نفسه على اسرائيل، ولكن بهدف منع انتقال التكنولوجيا نفسها منها إلى باقي الدول، ومنها الدول العربية طبعاً، في حين ينطبق الأمر على العراق بدرجة أشد بتحريم حصوله على صواريخ يزيد مداها على ١٥٠ كلم.

تتأثر دول عربية كثيرة بغياب الاتحاد السوفياتي كمصدر لتسليحها، إذ اعتمدت عليه دول عربية كثيرة. فقد اعتمدت عليه سوريا والعراق واليمن الجنوبية (قبل الوحدة اليمنية) بدرجة كبيرة، واعتمدت عليه كل من اليمن (الشمالية) والجزائر بدرجة أقل. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي فقدت تلك الدول إلى درجة كبيرة قدرتها على تنمية قواتها المسلحة وتحديثها.

ومع انتهاء الحرب الباردة وانخفاض الطلب على السلاح في أوروبا وأمريكا تحوّلت أسواق السلاح إلى دول الخليج العربية. وهي تعلم أن قدرتها على استيعاب هذه الأسلحة بهذه الكميات بالذات محدودة للغاية، بما يمثل في الحقيقة تخزيناً مسبقاً للقوى الأجنبية أكثر منه دعماً لقوات هذه الدول. ويدرك أي متتبع مشتريات السلاح منذ انتهاء الصراع في الخليج عام ١٩٩١ أن الواردات أكبر من قدرات المشتري على الاستيعاب، وبالتالي هي في حقيقة الأمر احتياطي لقوات البائعين لدى المشترين.

وتستكمل حلقات الحظر بفرض القيود على الصناعة العسكرية العربية. وقد استغلت

نتائج حرب الخليج للعمل على شلّ الصناعة العسكرية العراقية، في حين أصبحت الصناعة العسكرية المصرية مرتبطة إلى حد كبير بما توافق عليه الصناعات العسكرية الأجنبية حيث تعتمد على الانتاج بالتراخيص. أما الصناعة العسكرية السعودية فقد اعتمدت منذ بداياتها اعتهاداً كلياً على الصناعات الغربية عموماً، والأمريكية بشكل خاص[٣٩].

د ـ وجود عسكري أجنبي كثيف

صاحب الأوضاع السابق ذكرها وجود عسكري أجنبي كثيف في الوطن العربي وفي دول الجوار الجغرافي، وفي المياه الدولية القريبة، اشتمل على الخبراء والمستشارين العسكريين الأجانب، وعلى مساعدات أمنية أجنبية لاثنتي عشرة دولة عربية، ومناورات مشتركة تكاد لا تتوقف في الخليج وأخرى دورية في مصر والأردن، وتسهيلات عسكرية بصورها المختلفة من قواعد وتسهيلات واستخدام التسهيلات براً وبحراً وجواً، واتفاقات أمنية دفاعية بين دول عربية ودول أجنبية، وتخزين مسبق للأسلحة والمعدات في المنطقة، ووجود قوات أجنبية مختلفة، بالإضافة إلى أكبر وجود لعمليات الأمم المتحدة في منطقة ما من العالم، إلى جانب القوات المتعددة الجنسيات، والوجود العسكري الأجنبي الممتزج بالوجود العسكري الصهيوني.

يضع الوجود العسكري الأجنبي بكثافته السابقة قيداً شديداً على الإرادة الوطنية القومية، ويحول دون التعاون الدفاعي بين الدول العربية، ويشكّل تهديداً محتملاً وأحياناً واقعاً على الأمن القومي، ويعوق محاولات تحقيق التوازن العسكري بين الدول العربية وأعدائها، ويكرس التخلف العلمي والتقني في مجالات التقدم المستقبلية، والزجّ بالأمة في استقطابات دولية، وجرّها إلى صراعات من خارج الإقليم، واستنزاف موارد الدول العربية، والسيطرة الأجنبية على التقدم التقني، وخاصة في مجال صناعة الأسلحة، وتشجيع الأقليات والطوائف على التمرد والانفصال، وإثارة النزاعات بين الشعوب العربية بما فيها النزاعات المسلحة والعمل على استمرارها، وكذا النزاعات بين الدول العربية والدول المجاورة.

هـ ـ الحروب الأهلية والصراعات الداخلية المسلّحة

اندلعت في الوطن العربي حروب أهلية بين طوائف مختلفة على أسس قومية أحياناً، ومذهبية أو دينية أو قبلية وعشائرية، وتدور صراعات داخلية مسلحة لا تصل إلى حد الحرب الأهلية، لكنها وبلا شك تؤثر في قدرة الدولة والأمة على الدفاع عن نفسها.

كانت الحرب الأهلية في لبنان من أطول وأقسى هذه الحروب، إلّا أنها قد توقفت في النهاية، ويعتقد أنها لم تعد قابلة للتجدد، لكن هناك حروباً أخرى اندلعت في أجزاء أخرى

---

(٣٩) يزيد صايغ، **الصناعة العسكرية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٢.

من الوطن العربي، من أقدمها الحرب في جنوب السودان التي ما فتئت تستنزف امكانات السودان وتقف حائلاً دون تقدمه للحاق بمسيرة العصر.

ولم تتوقف الحرب الأهلية في الصومال رغم التدخل الأمريكي في نهاية عام ١٩٩٢، وعملية الأمم المتحدة التي تلتها. كذلك هناك الحرب الأهلية في الصحراء المغربية بين الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو التي لم تجد لها حلاً هي الأخرى رغم تدخل الأمم المتحدة. ولا شك أن هذه الحروب تؤثر في قدرة الدولة والدول العربية على تحقيق الدفاع، على اعتبار أن أولى قواعده هي التماسك الاجتماعي، ولأن القوات المسلحة للدول تستخدم في إخماد الحروب الأهلية دون جدوى.

وإلى جانب الحروب الأهلية، هناك أوضاع عدم استقرار الجبهة الداخلية وانتشار الاضطرابات والعنف في كثير من أنحاء الوطن العربي نتيجة الجمود السياسي ورفض النظم الحاكمة، مطالب التغيير. المهم أن الاضطرابات الداخلية لا بد وأن تؤثر في القدرات الدفاعية للدولة، وبالتالي للأمة نتيجة استنزاف مواردها في الصراعات الداخلية وإقحام القوات المسلحة في أكثر من مكان في الوطن العربي في إقرار «الأمن» الداخلي مما يقلّل من قدراتها على الدفاع ضد العدوان الخارجي.

و ـ التخلّف الاقتصادي والعلمي

تعاني الاقتصادات العربية التخلف نتيجة الاختلالات الهيكلية الداخلية واختلالات تعاملها غير المتكافىء مع العالم الخارجي، حيث هناك التفاوت وعدم التكافؤ في النمو الاقتصادي وازدياد التبعية للخارج[٤٠]، كما تخلّفت نتيجة القصور التكنولوجي مما أدّى إلى ابتعاد وتأخر المؤسسات العربية الصناعية المحدودة عن أساليب الإنتاج الحديثة ووسائلها.

فالاقتصاد العربي «ما زال يعيش في عهد تقانة الثورة الصناعية الأولى، وما زال يتعرف على بعض ملامح الثورة الصناعية الثانية، ويكاد لا يعرف عن التقانة الثالثة إلاّ لمحات منفصلة، وهو يهتم ويتحمّس للثورتين الصناعيتين الأولى والثانية بينما يتطلع إلى الثورة الثالثة بجزئيات متناثرة، وهو يستهلك انتاجها بنهم وشغف، ثم يتباهى باقتناء ما يصل إلى أيديه منها بفخر واعتزاز، ولكنه لا يحاول أن يتعرف عليها وعلى امكاناتها أو يعدّ نفسه لاستقبالها وتبنّي ما يفيد مجتمعه منها»[٤١].

ويتطلب هذا الإعداد بناء النظام الاداري والتعليمي والمؤسسي والبحثي والانتاجي الذي يستطيع أن يواكب العصر ومستويات التأثير الاقتصادي والاجتماعي الأمثل للتقانة

---

(٤٠) مجيد هادي مسعود، «نحو منهجية تخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ملائمة لتعددية الأنماط الانتاجية في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٦ (شباط/ فبراير ١٩٩٢)، ص ٧٥ و٨٣، واسماعيل صبري عبد الله، «نحو نهضة عربية ثانية: الضرورة والمتطلبات،» **المستقبل العربي**، السنة ١٥، العدد ١٦١ (تموز/ يوليو ١٩٩٢)، ص ٤ - ١٣.

(٤١) يوسف حلباوي، **التقانة في الوطن العربي: مفهومها وتحدياتها**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

المعاصرة[٤٢]. وما زال الاقتصاد العربي غير قادر على انتقاء التقانات الملائمة والمفيدة للمجتمع واللازمة لتطويره وتقدمه ويكتفي بأسلوب تسليم المفتاح، والالتجاء إلى الخبرات الأجنبية دون محاولة اكتساب خبرة ما سبق تنفيذه والتعلّم منه وتطويره بما يتناسب مع البيئة معتمداً على الكفاءات العربية لتنفيذ المشروعات التالية[٤٣].

ورغم تكاثر الجامعات والتعليم العام كمياً بوجه عام، فما زال التعليم قاصراً عن المشاركة الفعّالة والصحيحة في عملية التنمية بحيث يؤثر بفعالية في القيم اللازمة لتحقيق النمو الايجابي، ويشارك في إنشاء جيل يبتكر ويخلق ويبدع وينتقد بدلاً من النقل والاقتباس، ويشخص ويحلّ مشكلات التنمية وقضاياها، ويستطيع أن ينتج وينتقد ما ينتجه[٤٤].

وقد عجز التعليم في الوطن العربي حتى الآن عن تحقيق التوازن بين العرض المتاح من المتعلمين وطلب سوق العمل، وعن توجيه قسم من المتعلمين إلى البحث والتطوير الذي يمكن تطبيق نتائجه عملياً ويفيد التنمية ويدفعها قدماً. فالبحث العلمي ما زال ضعيفاً وشكلياً وبعيداً عن نتائج الثورة العلمية والتقنية، والعلاقات بين الجامعات والحكومات ومراكز البحث العلمي والأنشطة الانتاجية شبه معدومة[٤٥].

ولقد انعكس ذلك بصورة خاصة على الصناعات العسكرية والصناعات المتعلقة بالدفاع مما جعلها تابعة إلى درجة كبيرة، وخاصة بعد عرقلة المشروع الصناعي العراقي للصناعات العسكرية. وهناك احتمال كبير بازدياد الهوّة التي تفصل الصناعة العسكرية العربية عن الصناعة العسكرية في العالم الصناعي اتساعاً. واستمرار الحال على ما هو عليه ـ وهو ما سيسعى إليه نظام الشرق الأوسط المقترح ـ يعني استمرار التبعية العسكرية والعجز عن التسلح بمتطلبات الدفاع إلاّ في حدود ما تسمح به القوى الأجنبية الضامنة للنظام، وبالتالي تكريس الهيمنة الأجنبية والاسرائيلية[٤٦].

ولا يتوقف أثر التخلف الاقتصادي والتقاني والتعليمي في القدرات الدفاعية عند أثره في الصناعة العسكرية، وإنما هو يمتد إلى جوانب الدفاع الأخرى. فمن المطلوب أن يتطور المجتمع بنواحيه المختلفة الاقتصادية والتقانية والتعليمية بحيث تؤهل الجندي والقائد والأركان لخوض وإدارة صراع مسلح حديث، سواء من حيث أدواته أو أساليب إدارته أو أهدافه، أو مسارحه، الأمر الذي لا شك يختلف عنه في مراحل سابقة.

(٤٢) المصدر نفسه.
(٤٣) المصدر نفسه.
(٤٤) المصدر نفسه.
(٤٥) المصدر نفسه.
(٤٦) يزيد صايغ، «الصناعة العسكرية العربية،» عرض هيثم الكيلاني، **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٨ (نيسان/ ابريل ١٩٩٢)، ص ١٤٠.

ز ـ خبرة القتال

رغم كل السلبيات السابقة فقد تميّز الوطن العربي بأنه خاض صراعات مسلحة حديثة، واستخدمت قواته المسلحة كثيراً من وسائل الصراع المسلح المتقدمة في ظروف الحرب الحديثة أكثر من مرة، وهو ما لم يتوافر لكثير من قوات الدول الأخرى، بما فيها الدول المتقدمة علمياً وتقنياً، واستطاع أكثر من مرة أن يثبت قدرة على الاستخدام الجيد لهذه الوسائل حينما توفرت له الظروف لذلك.

ولقد كانت حروب الاستنزاف والصراعات المنخفضة الكثافة فرصاً جيدة لاكتساب هذه الخبرة في ظروف غير مواتية لاكتسابها خلال صراع مسلح شامل نظراً إلى طبيعة الميزان العسكري الذي لم يكن في قدرة الأمة العربية أن تحوّله لصالحها. كذلك فقد اكتسب خبرة الصمود ضد هذه الوسائل حينما استخدمت ضده ولم يكن قادراً على منع أعداء الأمة من ذلك.

إن خبرة القتال أمر لا يستهان به في بناء القدرة الدفاعية، ويمكن الاستفادة منها في المستقبل. لكن المهم هو خلق المناخ المناسب للاستفادة منها. إن الخبرات التي اكتسبتها القوات المسلحة العربية تتآكل مع مضي الزمن نتيجة خروج الأفراد من الخدمة العسكرية وبعدهم عنها من جهة، وبتغير الأعمار وتبادل الأجيال من جهة أخرى. وما لم يجر انتقال الخبرات من الأجيال السابقة إلى التالية فإن هذه الخبرات الغالية تتعرض للضياع.

ح ـ توافر فوائض مالية لدى بعض الدول

تتميز السنوات الأولى من عقد التسعينيات بأزمة مالية حادة وشحّ الموارد لدى كثير من الدول، وانخفاض الطلب على كثير من السلع مما أدى إلى حالة من الركود الاقتصادي العالمي، الأمر الذي دفع بكثير من المنتجين إلى الدول التي لديها فوائض مالية سعياً إلى تسويق منتجاتها، وأصبحت المنافسة محمومة بينهم. وقد برزت الدول العربية النفطية هنا كمثال للدول التي لديها فوائض مالية، والتي تتسابق الدول المنتجة على أسواقها. لكن هذه الفوائض ما لم تستغل الاستغلال الأمثل فإنها يمكن أن تؤدي إلى عكس المطلوب، حيث يمكن استدراجها لشراء ما هو غير ضروري للأمة، ويجري استنزافها في ما ليس وراءه طائل. بينما لا تحصل القوات المسلحة على ما تحتاجه فعلاً للدفاع عن وطنها، لذا فإن قرارات استيراد الأسلحة يجب أن تراعي احتياجات الدفاع الجماعي عن الوطن العربي وألاّ تقتصر على احتياجات دول بعينها، وخاصة الدول التي لديها الفوائض المالية.

ثانياً: الولايات المتحدة واسرائيل: السياسات والأولويات

١ ـ الأهداف الأمريكية بخصوص الأمن والميزان العسكري في المنطقة

يمكن تحديد الأهداف الأمريكية في المنطقة من خلال تصريحات المسؤولين الأمريكيين أساساً، كما يمكن استنتاج ما قد يخفونه من أهداف غير معلنة، إلاّ أن الأهداف الأمريكية من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى استنتاج كثير. ويمكن تصور هذه الأهداف كالآتي:

أ ـ الحفاظ على المصالح الأمريكية ومصالح أصدقائها باحتواء الدول المناوئة لسياستها.

ب ـ فرض السلام الاسرائيلي على العرب.

ج ـ ضمان استقرار الأوضاع القائمة باستمرار التفوق الاسرائيلي.

د ـ ضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل توصيلها وفقاً للمعايير الأمريكية.

هـ ـ فك الروابط الدفاعية العربية وربط الدول العربية بدول أخرى.

٢ ـ الولايات المتحدة ونظام الشرق الأوسط والمفاوضات المتعددة الأطراف

هناك رأي أن الولايات المتحدة خرجت بدرس من انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج، وهو أن عليها أن تنظر إلى المنطقة باعتبارها منطقة متكاملة فلا تفصل بين الخليج والصراع العربي ـ الاسرائيلي، لذا فهي تحاول أن تتحرك في كل الاتجاهات: شرقاً، الاحتواء المزدوج، غرباً، الصراع العربي ـ الاسرائيلي، شمالاً، إدخال تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى ضمن المنطقة في دور جديد لتركيا باعتبارها دولة في حلف الأطلسي ودولة علمانية ذات سوق؛ ومنع انتشار أسلحة التدمير الشامل في المنطقة كلها؛ ثم تنمية ما تتصوره الولايات المتحدة نظماً ديمقراطية في المنطقة وعدالة اجتماعية عن طريق اقتصاد السوق(٤٧).

ويلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تقبل على الاطلاق بدور عربي متكامل بالنسبة إلى أمن الخليج، وأن الأفكار المتعلقة بنظام شرق أوسط جديد ترتبط معالمه بعملية السلام، وضرورة قيام تعاون اقتصادي مالي ومؤسسات للبيئة بما يساهم في قيام سوق شرق أوسطية مشتركة(٤٨).

تمثّل المفاوضات المتعددة الأطراف الإطار للنظام الشرق أوسطي، والدول المشاركة فيها هي الولايات المتحدة، واسرائيل، وروسيا، واليابان، ودول الجماعة الأوروبية، ومصر، ودول مجلس التعاون الخليجي والأردن وفلسطين. كما تشارك وفود دولية تمثّل استراليا وكندا

---

(٤٧) الوسط، العدد ٨١ (١٦ ـ ٢٢ آب/ اغسطس ١٩٩٣).
(٤٨) المصدر نفسه.

والصين والمجموعة الأوروبية للتجارة الحرة (الدول الشمالية) والهند وتركيا وأوكرايينا والأمم المتحدة.

لكن هذه الدول تضم مجموعة لا يمكن ضمّها إلى الشرق الأوسط، وبالتالي يمكن اعتبارها من الدول الضامنة للترتيبات الشرق أوسطية مثل الولايات المتحدة وروسيا واليابان، ودول الجماعة الأوروبية واستراليا وكندا والصين والهند، في حين ينتظر أن تعتبر تركيا وأوكرايينا من دول المنطقة، وأن تنضم إلى هؤلاء بعض الدول العربية المستبعدة حتى الآن من المفاوضات وهي العراق واليمن، وكذا دول غير عربية كإيران وجمهوريات آسيا الوسطى.

يستبعد قائد القوة البحرية الأمريكية في الشرق الأوسط المغرب العربي من مفهوم الشرق الأوسط، في حين أنه يمد مفهوم الشرق الأوسط ليشتمل على دول مثل ايران وأفغانستان وتركيا واثيوبيا وكينيا واسرائيل بالطبع، وهو ما يشير إلى أحد الأهداف المستترة، وهو فك الروابط العربية وربطها بروابط أخرى غير قومية.

٣ ـ مشتملات نظام الشرق الأوسط حسب تصور أمريكي

يستنتج أن نظام الشرق الأوسط الاقليمي يشتمل على العناصر التالية:

أ ـ أن تكون للولايات المتحدة الكلمة العليا والأخيرة في التخطيط الأمني للمنطقة باعتبار مصالحها الخاصة بها في أمن الخليج واستقراره.

ب ـ رفض أي دور عربي متكامل في أمن المنطقة، وفصل المشرق العربي عن المغرب العربي.

ج ـ التشاور مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة لتحديد ما يلزم لحماية مصالح هذه الدول التي عليها أن تكون مبادرة في تحديد ذلك.

د ـ تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في الخليج واسرائيل وتركيا باعتبار أنه هو الأساس العملي للترتيبات الأمنية من وجهة النظر الأمريكية، بالاضافة إلى وجود عسكري محدود لكل من بريطانيا وفرنسا، وقوات للأمم المتحدة للقيام بالأعمال الأكثر تعرّضاً للخطر، ويشتمل هذا الوجود على قوات، ومستشارين عسكريين، ومخزون من المعدات الحربية، وامدادات الأسلحة.

هـ ـ تطوير أشكال التعاون العسكري الثنائي بين الولايات المتحدة من جهة، وأصدقائها من الدول العربية واسرائيل من جهة ثانية، ويتمثّل ذلك في القيام بمناورات عسكرية مشتركة ومزيد من التدريب للقوات الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى في المنطقة.

و ـ الاعتماد على الأمم المتحدة في القيام بدور هام في الترتيبات الأمنية تتلخص في اصدار القرارات التي تضمن استمرار احتفاظ الولايات المتحدة بالكلمة العليا وبمهام مراقبة

الالتزام بالقرارات، واكساب العمل الأمريكي والاسرائيلي والغربي الشرعية الدولية المطلوبة، مع قيام قوات الأمم المتحدة بالأعمال التي قد تعرض القوات الغربية للخطر.

ز ـ تعزيز التعاون بين دول الخليج بعضها مع بعض، وبينها وبين الولايات المتحدة والدول الصديقة (اسرائيل) وباقي الشركاء الأمنيين الخارجيين (بريطانيا وفرنسا وتركيا)، على أن تحتفظ الولايات المتحدة بمنظورها الخاص في تحقيق الترتيبات الأمنية ووضعها موضع التنفيذ العملي.

ح ـ حصار الدول المناوئة للسياسات الغربية عموماً والأمريكية خاصة، وحظر تزويدها بالمعدات العسكرية والأسلحة، مع ضبط وتدمير الصواريخ والقدرات النووية والكيماوية والجرثومية العربية.

ط ـ فرض قيود اقليمية على التسلح، وخاصة على الجانب العربي.

ي ـ الحفاظ على تفوق اسرائيل وفرض الاستسلام على العرب.

ك ـ إقامة مؤسسات وتنظيمات اقليمية مستقرة ودائمة لضمان استقرار المنطقة.

ل ـ إنشاء نظام للتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة تموّله دول عربية لصالح اسرائيل ودول أخرى غير عربية.

م ـ مساعدة حكومات الشرق الأوسط لمواجهة التهديد المتنامي من احتمال سيطرة الاسلام السياسي.

٤ ـ الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط

تشتمل استراتيجية الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها على الآتي:

أ ـ الوجود العسكري في المنطقة لردع الأطراف المناوئة.
ب ـ هيكل أمني اقليمي تقوم الولايات المتحدة بالدور الرئيسي فيه.
ج ـ مناورات مشتركة مع دول المنطقة.
د ـ التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل.
هـ ـ العمل على منع انتشار أسلحة التدمير الشامل.

أ ـ الوجود العسكري في المنطقة

حدّد قائد البحرية الأمريكية الوجود العسكري في المنطقة بقوله: «الولايات المتحدة ملتزمة ابقاء القوات في الشرق الأوسط في المستقبل المنظور، ويشمل بشكل عام عدداً من السفن الحربية في الخليج وحاملة طائرات مع نحو سبع سفن في المنطقة أو قريباً منها، ووحدة برمائية مع نحو ألفين من المارينز على متن ثلاث أو أربع سفن في المنطقة أو قريباً منها». و «تعتقد الولايات المتحدة بأن وجودها المستمر والمتزايد منذ حرب الخليج في المنطقة أتاح لها ودول المنطقة معرفة متبادلة أكثر من أي وقت مضى»[٤٩]. ويرتبط بالوجود

(٤٩) نشرة الأنباء العربية، ١٩٩٣/٥/٢١، والحياة، ١٩٩٣/٦/٥.

العسكري الأمريكي ما عرف عن دراسة أمريكية لبحث تمركز مجموعة حاملة طائرات أمريكية في ميناء حيفا[50]. ويعبّر قائد البحرية الأمريكية عن عنصر الردع في الاستراتيجية الأمريكية بقوله: «ومن خلال وجودها وقدرتها الأكيدة تردع الأطراف التي يحتمل أن تشن عدواناً»[51].

ب ـ الهيكل الأمني الاقليمي

وعن الترتيبات الأمنية: «يتمثل العامل الأساسي في الحفاظ على الاستقرار الاقليمي في هيكل أمني اقليمي يركن إليه، وهو يتحقق من خلال برنامج تمرينات قوى متعدد الأطراف، إذ إن الأمن الاقليمي يجب أن تنجزه دول المنطقة». و «الولايات المتحدة تقبل دورها كإحدى الدول التي تنعقد لها زعامة العالم وتقبل الالتزامات التي تعهدتها في كل أنحاء العالم، وهي تنوي الإبقاء على روابط وطيدة مع أصدقائها، وتعمل بنشاط على بناء هيكل أمن جماعي، خصوصاً في الخليج العربي،تأمل أن يساهم بدوره في تحقيق سلام دائم»[52].
وترتكز الأهداف الأمريكية على إبقاء المساعدات العسكرية لإسرائيل، والمحافظة على التفوق التقاني (التكنولوجي) المتطور لإسرائيل، بما في ذلك قيام ترتيبات أمنية ملموسة، واتصالات بين العسكريين، ومناورات مشتركة، والمحافظة على وجود عسكري أمريكي قوي في المنطقة، والعمل مع اسرائيل على منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية[53].

ج ـ المناورات المشتركة

حدّد قائد القوة البحرية الأمريكية في الشرق الأوسط وضع المناورات المشتركة بأن قال إنه «سنجري هذه السنة نحو ثمانين تمريناً في المنطقة هدفها كلها أن ندرب أنفسنا وأصدقاءنا وحلفاءنا، وسيكون معظم التمرينات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وسيشارك في بعضها أكثر من دولة من تلك الدول»[54].

د ـ التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل

تعهّد الرئيس كلينتون لرئيس وزراء اسرائيل بدعم التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل في مجموعات العمل السياسية والعسكرية والبرامج المشتركة بين الجيش الاسرائيلي والأمريكي، فضلاً عن بحث مستقبل الدفاع ضد الصواريخ أرض ـ أرض، وتقدير الوضع للتطورات في منطقة الشرق الأوسط. وتعقد لجنة التقانة (التكنولوجيا) التي تمّ الاتفاق على تشكيلها في إطار اجتماع مجموعات العمل، وتطلب اسرائيل الحصول على التقانة الأكثر تطوراً، التي منعت عنها في الماضي مثل شبكة الصواريخ في الطائرات العسكرية وأجهزة الكمبيوتر المتقدمة.

ويُجري الجانبان حواراً استراتيجياً على أعلى مستوى بين البلدين، يشترك فيه رئيس

---

(٥٠) الحياة، ١٩٩٣/٢/١٩.
(٥١) الحياة، ١٩٩٣/٥/٢٠.
(٥٢) المصدر نفسه.
(٥٣) الحياة، ١٩٩٣/٦/١٦.
(٥٤) الحياة، ١٩٩٣/٥/٢٠.

الحكومة الاسرائيلية ووزير الدفاع، بينما يمثّل الجانب الأمريكي وزير الخارجية ووزير الدفاع. أشارت التقارير إلى أن الحوار يتركّز حول تعزيز مكانة اسرائيل بعد «المخاطر» التي ستتخذها في المسيرة السلمية خاصة بعد انسحابها من هضبة الجولان(٥٥).

وقد أعلن وزير الدفاع الأمريكي في خطاب له أمام اللجنة الأمريكية ـ الاسرائيلية للعلاقات العامة (إيباك) أن الرئيس الأمريكي تعهد لرئيس وزراء اسرائيل بالعمل لمواجهة المخاطر التي عبّر عنها بأنها «من السكين للصاروخ»، وكلفه بتدعيم الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين. وقال: «على المخططين الأمريكيين والاسرائيليين أن يضعوا المساعي لوقف انتشار الأسلحة النووية على رأس الأولويات، كذلك العمل على منع استعمالها وتطوير وسائل مضادة لها». وأضاف أن الإدارة الأمريكية ملتزمة مساعدة اسرائيل على مواجهة هذه التهديدات، وأنه يتطلع إلى لعب الدور الذي كلفه به الرئيس، وهو «تقوية الشراكة الاستراتيجية الأمريكية ـ الاسرائيلية كي تكون اسرائيل آمنة، وفي سلام مع جيرانها»(٥٦).

وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية مع الاسرائيليين لوضع أساس للتفكير الاستراتيجي في ضوء التغييرات التي حدثت في العالم، والعمل من أجل المزيد من التعاون بين المؤسستين العسكريتين. وترتكز الأهداف الأمريكية على إبقاء المساعدات العسكرية لإسرائيل لكي تستمر في الوثوق بعملية السلام، والمحافظة على التفوق التقاني (التكنولوجي) المتطور لاسرائيل، بما في ذلك قيام ترتيبات أمنية ملموسة، واتصالات بين العسكريين، ومناورات مشتركة، والمحافظة على وجود عسكري أمريكي قوي في المنطقة، والعمل مع اسرائيل على منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية(٥٧).

هـ ـ العمل على منع انتشار أسلحة التدمير الشامل

تُولي الولايات المتحدة اهتماماً خاصاً بمنع انتشار أسلحة التدمير الشامل. ويبدو أن هدفها الأساسي من ذلك هو المحافظة على تفوقها النووي على كل دول العالم. لكن الولايات المتحدة اتبعت في السابق استراتيجية مؤداها تحريم الأسلحة الكيميائية والبيولوجية مع حظر انتشار الأسلحة النووية، بمعنى أن تحتفظ الولايات المتحدة والدول الأخرى التي امتلكت أسلحة نووية بأسلحتها في حين يحظر على الآخرين امتلاكها، وبالتالي تحتفظ الولايات المتحدة واسرائيل بتفوقهما النووي، ولا يكون هناك ما يمكن أن يحقق أيّ نوع من التوازن بامتلاك أي نوع من أسلحة التدمير الشامل. وقد صاحب ذلك رفض الولايات المتحدة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

لكن بدا أن الولايات المتحدة قد غيّرت من موقفها بقبول حظر التجارب النووية إذا ما التزمت الدول النووية الأخرى ذلك، مما يعني في النهاية إمكان التخلي عن الأسلحة النووية

---

(٥٥) **الأهرام**، ١٩٩٣/٥/٥.
(٥٦) **الحياة**، ١٩٩٣/٦/١٦.
(٥٧) المصدر نفسه.

مما يفسّر تصريح مساعد وزير الخارجية الأمريكي بأن الولايات المتحدة تود أن توقّع اسرائيل، فضلاً عن باقي دول الشرق الأوسط على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية و «أن تنضم جميع دول الشرق الأوسط وغيره من المناطق إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإعلان نفسها دولاً خالية من الأسلحة النووية واتخاذ الخطوات الضرورية»(٥٨).

٥ ـ النظرة الاسرائيلية إلى المحيط الاستراتيجي والاقليمي وتحديد الأهداف والأولويات

يشكّل التصور الاسرائيلي لمصادر التهديد لأمنها، في الوقت الحالي، وفي المستقبل، الأساس النظري لأهدافها واستراتيجيتها عموماً، واستراتيجيتها العسكرية بصفة خاصة في المستقبل القريب. وكذا، فإن النظرة الاستراتيجية الاسرائيلية لا بد وأن تدرك المزايا التي حقّقتها لنفسها أو تحققت لها في الأعوام الأخيرة لتعمل على تنميتها.

أ ـ مصادر التهديد

تنظر اسرائيل إلى المحيط الاستراتيجي الاقليمي على أنه يظل مفعماً بمصادر التهديد، بالرغم من كل ما طرأ عليه من تحسّن ملموس في السنين القليلة الأخيرة. ويرجع ذلك من وجهة نظر البعض إلى حالة الخوف المزمن الناجمة عن قرون الاضطهاد التي تعرّض لها اليهود، وعدم التوصل إلى سلام حقيقي مع العرب، مع احتمال تغيّرات ومفاجآت تعرّض أية اتفاقات سلام للنقض، والشك في إمكان توصل المفاوضات الجارية إلى نتائج ايجابية، واعتبار القوة العسكرية العربية لا تزال تشكل مصدراً حقيقياً للتهديد، مهما كانت جوانب الضعف والقصور التي تعانيها هذه القوة.

وتخشى اسرائيل من إمكان دخول دول إسلامية غير عربية حلبة الصراع في المعادلة الاستراتيجية من خلال تحالفات إقليمية، وتعتبر ايران المثال الواضح لذلك، والنفوذ المتنامي لما تسميه ويسميه الغرب الحركات الأصولية الاسلامية في الدول العربية وغير العربية القريبة، مثل مصر وتركيا والأردن وفلسطين ولبنان(٥٩).

نقل عن أحد كبار الخبراء الاستراتيجيين الاسرائيليين أنه يرى أن «أساس الاختلال الذي ميّز الميزان الاستراتيجي تاريخياً بين اسرائيل والعرب هو حقيقة أن هزيمة واحدة تلحق باسرائيل ستكون كافية للقضاء عليها، في حين أن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى العرب»، و «لا يمكن لاسرائيل أن تهدد وجود أية دولة عربية أو كيانها. لكن في مقدور العرب أن يفعلوا ذلك إذا أرادوا، ولذلك يتعين على اسرائيل أن تحتفظ بالقدرة على تلافي الهزيمة، أية هزيمة. فإذا كان صحيحاً أن اسرائيل متفوقة على العرب تسليحياً وعسكرياً وتكنولوجياً، فإن ذلك هو جانب التفوق الوحيد الذي تتمتع به، الذي لا يمكنها المجازفة بفقدانه في مواجهة جوانب التفوق العربي التاريخية عددياً وجغرافياً وتاريخياً واقتصادياً»(٦٠).

---

(٥٨) **الحياة**، ١٩٩٣/٧/٢٤، نقلاً عن: رويتر.

(٥٩) «الاستراتيجية الاسرائيلية ومستقبل التوازن والأمن في المنطقة،» **الحياة**، ١٩٩٣/٧/٣١.

(٦٠) **الحياة**، ١٩٩٣/٥/١٩.

ويرى آخرون أن وجهة النظر الصهيونية تتلخص في أن «اليهود مثل باقي الشعوب مؤهلون لتقرير مصيرهم في وطنهم التاريخي» وأن الحركة الصهيونية «قد أدركت في مرحلة مبكرة أن «أرض اسرائيل» مأهولة بكثافة عربية، فإن الاتجاه العام للحركة قد قبل منذ عام ١٩٣٧ حتمية إجراء مساومة تاريخية بين الشعبين (العربي واليهودي) بحيث تقسم أرض اسرائيل بينهما، لكن الإدراك الاسرائيلي بأن العرب - أو أن كثيراً منهم - مستمر في رفض حق اسرائيل في الوجود قد قاد اسرائيل إلى استنتاج أنه ليس في الجانب العربي من يهتم حقيقة بالسلام وأن دولة اسرائيل القوية والقادرة هي الوسيلة الوحيدة لإقناعهم بالتخلي عن حلمهم بالقضاء على دولة اسرائيل»[٦١].

ب - مزايا الوضع الاستراتيجي الحالي

رغم ذلك، فإن المخطط الاسرائيلي لا يستطيع أن يتجاهل أن الوضع الاستراتيجي الاسرائيلي قد طرأ عليه الكثير من التحسن في السنوات القليلة الأخيرة نتيجة العوامل التالية:

(١) استمرار ارتباط اسرائيل بمعاهدة سلام مع مصر.

(٢) انهيار الاتحاد السوفياتي الذي شكّل الحليف الاستراتيجي للدول العربية خلال أكثر من عقدين من الزمان.

(٣) هزيمة العراق في حرب الخليج مما أدّى إلى إزالة التهديد الاستراتيجي التي كانت القوة العسكرية العراقية كفيلة بتشكيله على اسرائيل في حال استكمالها.

(٤) فشل المحاولات لإقامة جبهة عربية مشتركة في مواجهة اسرائيل كتعويض لخروج مصر من المعادلة الاستراتيجية مع اسرائيل.

(٥) تفكك النظام الدفاعي العربي القائم على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي.

(٦) استعادة التحالف الاستراتيجي الأمريكي قوته واكتسابه قوة دفع جديدة والتنسيق لتوحيد النظرة الاستراتيجية المشتركة بين البلدين.

(٧) نجاح اسرائيل في اقتحام مجالات كانت شبه مغلقة أمامها في دول حلف وارسو السابق وجمهوريات الاتحاد السوفياتي المنهار والصين ودول افريقية وآسيوية، بل ودول عربية أيضاً.

(٨) استمرار تفوق اسرائيل عسكرياً على الدول العربية، وخاصة في مجال التفوق النوعي والتقاني (التكنولوجي).

---

(٦١) Ian Edge [et al.], «The Arab Israeli Dimension: Background Assessment,» in: Gerd Nonneman, ed., *The Middle East and Europe: An Integrated Communities Approach* (London: Federal Trust for Education and Research, 1992), p. 111.

(٩) فشل العرب في امتلاك رادع استراتيجي موازٍ للرادع الاستراتيجي الاسرائيلي الذاتي[٦٢].

(١٠) الموقف الاسرائيلي من ضبط التسلح، والتسلح العربي.

ج ـ شروط اسرائيل للحدّ من تسلّحها

يضع التصور الاسرائيلي شروطاً للدخول في اطار مستقبلي متبادل من الحدّ من التسلح وصولاً إلى إطار مشترك للأمن الاقليمي في المنطقة، يمكن تلخيصها في:

(١) ثبات واستمرار السلام لسنوات عدة، بحيث يصبح حقيقة واقعة.

(٢) اجراء سوريا تخفيضات ملموسة لقواتها المسلحة وانفاقها العسكري.

(٣) تكريس التعايش السلمي بين اسرائيل وكل من سوريا والفلسطينيين ولبنان والأردن، كما مع مصر.

(٤) التأكد من تخلي ايران وليبيا والعراق وغيرها عن السعي لامتلاك الصواريخ والدخائر الكيماوية والنووية، ومن أنها لم تعد تشكل تهديداً لجيرانها.

(٥) التأكد من استقرار الأوضاع السياسية العربية وخلوّه من عناصر احتمالات التفجير المفاجئة.

ويرتب هذا التصور على هذه الشروط إمكان قيام اسرائيل «بالتفكير جدياً» في خفض حجم قواتها المسلحة ونفقاتها العسكرية والموافقة على الدخول في إطار مشترك للحدّ من التسلح، بما في ذلك الاتفاق على عملية ازالة متبادلة لأسلحة الدمار الشامل من المنطقة. ويرى هذا التصور أنه مع غياب الضمانات السابق ذكرها لا يمكن اسرائيل سوى العمل على الاحتفاظ بتفوقها العسكري وورادعها الاستراتيجي[٦٣]. في المقابل يرى نائب رئيس الأركان الاسرائيلي أن المهم هو التوصل إلى تفاهم، وأن مسيرة السلام يجب أن تشمل مجالات كثيرة جداً يفهم منها تبادل السفارات وتغيير برامج الدراسة[٦٤].

د ـ الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية

يمكن استنتاج عناصر الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن التالي، سواء من الممارسة الفعلية أو من تصريحات المسؤولين فيها:

(١) المحافظة على التفوق العسكري العددي على جميع الدول العربية منفردة قدر الامكان.

---

(٦٢) «الاستراتيجية الاسرائيلية ومستقبل التوازن والأمن في المنطقة».

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) **عل همشمار**، ١٩٩٣/٤/٢٥.

(٢) المحافظة على التفوق العسكري النوعي على أي تحالف عربي محتمل.

(٣) مدّ القوة بحيث تغطي المنطقة من الخليج شرقاً إلى مضيق صقلية غرباً، ومن شمال البحر المتوسط إلى خليج عدن جنوباً.

(٤) الرد الجسيم على أي تحدٍّ عسكري.

(٥) الاحتفاظ بالرادع الاستراتيجي الذاتي.

(٦) إنشاء نظام دفاعي اقليمي داخلي شامل بري جوي بحري صاروخي.

(٧) تفريغ المناطق المجاورة من السكان.

(٨) اقامة مناطق منزوعة السلاح حولها.

(٩) التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

(١٠) اقامة تعاون عسكري مع الدول التي لاسرائيل مصالح لديها.

(١) التفوق العسكري العددي على جميع الدول العربية منفردة

تسعى اسرائيل إلى تحقيق التفوق العسكري العددي على جميع الدول العربية منفردة سواء من حيث عدد الأفراد أو أسلحة القتال الرئيسية. ومن الطبيعي أن يشتمل على تفوق عسكري نوعي أيضاً. ويلاحظ أن اسرائيل تحقق ذلك فعلاً بالنسبة إلى جميع الدول العربية حالياً، عدا أن هناك تقارير عن تفوق عددي لسوريا والعراق ومصر في بعض عناصر القوة، مثل عدد الأفراد والدبابات بالنسبة إلى سوريا، وعدد الأفراد بالنسبة إلى العراق ومصر[٦٥]. وتسعى اسرائيل إلى تحقيق هذا التفوق أساساً عن طريق تعظيم حجم القوات الاحتياطية لديها والمحافظة على استعدادها القتالي. كذلك تسعى اسرائيل إلى تحقيق هذا التفوق عن طريق التوصل إلى اتفاقات وتعهدات من الدول المصدرة للأسلحة بحيث تبقى الدول العربية أقل عدداً من أفراد وأسلحة اسرائيل، وقد قام مسؤولون اسرائيليون عام ١٩٩٣ بزيارات بهذا الهدف إلى كل من الصين وكوريا الشمالية وروسيا وأوكرايينا[٦٦].

(٢) التفوق العسكري النوعي على أي تحالف عربي محتمل

لا تكتفي اسرائيل بالتفوق على كل دولة عربية على حدة، بل إنها تسعى إلى تحقيق

---

(٦٥) IISS, *The Military Balance, 1992-1993*, pp. 107, 110-111 and 123.

(٦٦) بخصوص عدم بيع الصين صواريخ لإيران أو سوريا، انظر: **الحياة**، ١٩٩٣/٥/٢١. وبخصوص ثني كوريا الشمالية عن بيع صواريخ أرض ـ أرض إلى سوريا وايران، انظر: **الحياة**، ١٩٩٣/٦/١٥، وأ ف ب، ١٩٩٣/٦/١٥. وحول تعهد أوكرايينا لاسرائيل بعدم بيع أسلحة لإيران أو أية دولة أخرى تعادي اسرائيل بتكنولوجيا الصواريخ أو أسلحة التدمير الشامل، انظر: **الحياة**، ١٩٩٣/٦/١٧، وحول محادثات مع مسؤول رفيع المستوى في الحزب الشيوعي الكوري الشمالي لاقناعها بالتوقف عن بيع الأسلحة البالستية إلى دول الشرق الأوسط، انظر: **الحياة**، ١٩٩٣/٦/٢٢، وأ ف ب، ١٩٩٣/٦/٢٢.

التفوق النوعي على أي تحالف محتمل بين الدول العربية، ويتم ذلك أساساً بتطوير الصناعة العسكرية الاسرائيلية بحيث تتفوق منتجاتها نوعياً على الأسلحة التي تحصل عليها الدول العربية، وعلى استيراد المعدات المتقدمة من الولايات المتحدة التي تضمن التفوق النوعي لاسرائيل وفقاً لتصريحات المسؤولين فيها بداية من الرئيس الأمريكي، وصولاً إلى وزير الدفاع(٦٧).

(٣) مدّ القوة بحيث تغطي المنطقة

سعت اسرائيل إلى مد قوتها بعيداً عن الأراضي التي استولت عليها واحتلتها بحيث تستطيع أن تدمر أهدافاً عربية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط حتى تونس، وشرقاً حتى الخليج وايران، وشمالاً من سوريا والعراق إلى السودان في الجنوب، ووسيلتها إلى ذلك تحديث الأسطول الاسرائيلي ومدّ القوة البحرية ونشرها في المياه العميقة(٦٨)، وعن طريق اقتناء طائرات بعيدة المدى مع زيادة مداها عن طريق الإعداد لإعادة الملء بالوقود في الجو(٦٩) واقتناء صواريخ أرض ـ أرض يصل مداها إلى ١٦٠٠ كلم(٧٠).

(٤) الرد الجسيم على أيّ تحدٍ عسكري

تعتمد اسرائيل على سياسة تتجاوز فكرة «الردع» إلى «الإجبار» وإلى «شن الحرب الوقائية» وتوجيه «الضربات المسبقة» و «ضربات الإجهاض»، وبدلاً من توجيه ضرباتها إلى الأهداف العسكرية التي يصعب اكتشافها واصابتها، فإنها توجه ضرباتها إلى الأهداف المدنية الضعيفة، وخاصة التجمعات السكانية والأهداف ذات الصلة بالحياة اليومية بما فيها المستشفيات ومراكز الإسعاف والمدارس وغير ذلك لإرهاب الخصم(٧١).

يمكن تسمية هذه الاستراتيجية باسم «الرد الجسيم» تمييزاً لها عن استراتيجية «الردع». ولا يعني ذلك بالضرورة انتظار اسرائيل وقوع هجوم عليها، بل هو رد على مجرد وجود التحدي. ولا يشترط أن يكون التحدي هجومياً، بل غالباً ما يكون دفاعياً على نحو نشر

---

(٦٧) بيل كلينتون وآل غور، **رؤية لتغيير أمريكا** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر؛ مؤسسة الأهرام، ١٩٩٢)، ص ١٣٦؛ **نشرة الأنباء العربية**، ٢١/٥/١٩٩٣؛ «تمول واشنطن ٨٠٪ من تكاليف مشروع حيتس في اطار مبادرة الدفاع الاستراتيجي»، انظر: **هآرتس**، ٢٣/٥/١٩٩٣؛ «الأهداف الأمريكية ترتكز على... والمحافظة على التفوق التكنولوجي المتطور لاسرائيل»، انظر: **الحياة**، ١٦/٦/١٩٩٣.

(٦٨) **الحياة**، ٢٧/٥/١٩٩٣.

(٦٩) A. Levran, ed., *The Middle East Military Balance, 1987-1988* (Jerusalem: The Jerusalem Post, 1988), p. 195.

(٧٠) Martin Navias, *Ballistic Missile Proliferation in the Third World,* Adelfi Papers; 252 (London: Brassey's for the IISS, 1990), pp. 23-24, and International Institute for Strategic Studies (IISS), *Strategic Survey, 1988-1989* (London: Brassey's, 1989), pp. 17-25.

(٧١) تاريخ اسرائيل في ضرب الأهداف المدنية طويل، نذكر منه مدرسة بحر البقر ومصنع أبو زعبل للكيماويات في حرب الاستنزاف في مصر، والعمليات الاسرائيلية في جنوب لبنان والبقاع الغربي في الفترة من ٢٤ إلى ٣١ تموز/ يوليو ١٩٩٣، ويمكن الرجوع إلى وكالات الأنباء والصحف خلال هذه الفترة.

وسائل الدفاع الجوي الصاروخية في مكان ما داخل أراضٍ عربية، أو حتى انتشار القوات السورية خارج مناطق معينة في لبنان، أو ممارسة المقاومة العربية للكفاح المسلح ضد الاحتلال الاسرائيلي[٧٢].

(٥) الاحتفاظ بالرادع الاستراتيجي الذاتي

تستخدم اسرائيل هذا المصطلح كناية عن أسلحتها النووية دون التصريح بها، فالمصادر الاسرائيلية لا تزال تصرّ على الامتناع عن نفي أو تأكيد امتلاك السلاح النووي الاسرائيلي، لكن هناك اجماعاً دولياً على امتلاكها إياه. وتحرص اسرائيل على ألّا يكون هذا الرادع متبادلاً بأن يكون لدى الأطراف الأخرى ما يقابله أو يشابهه في التأثير، بمعنى حرمان الدول العربية والدول الاسلامية الأخرى من امتلاك أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل[٧٣].

(٦) نظام دفاعي اقليمي داخلي شامل

بالإضافة إلى عناصر الدفاع التي تمكّن اسرائيل من مواجهة أي تهديد بعيداً عن مكان وجودها، فإنها تقوم ببناء نظام دفاعي اقليمي داخلي شامل يشتمل على عديد من عناصر الدفاع البري والجوي والبحري والصاروخي، وذلك للدفاع المباشر عن المناطق التي تسيطر عليها اسرائيل. ويشتمل هذا النظام على شبكة من المستوطنات الأمنية التي أقيمت داخل الأراضي المحتلة، ونظام دفاعي جوي يعتمد أساساً على وسائل الإنذار والقوات الجوية، بالإضافة إلى عدد من وحدات صواريخ الدفاع الجوي، ونظام دفاعي بحري ساحلي، ونظام للدفاع الصاروخي يستند حالياً إلى الصاروخ الدفاعي الجوي «باتريوت»، ويفترض أن يحل محله الصاروخ «حيتس»[٧٤].

(٧) تفريغ المناطق المجاورة من السكان

تسعى اسرائيل إلى إنشاء مناطق خالية من السكان حول المناطق التي تسيطر عليها بطرق عدة، اقتناعاً منها أن هذه المناطق تشكل نطاقاً أمنياً يمتص مصادر التهديد ويوفر فرصة أكبر لاكتشافها عند اقترابها، ويحدّ من فرصة أعمال المقاومة التي لا يمكنها منعها بصورة كاملة. وتستفيد اسرائيل في هذا المجال من انخفاض الكثافة السكانية في شبه جزيرة سيناء في مصر، وفي هضبة الجولان. وقامت بإزعاج المدنيين الأردنيين في الضفة الشرقية لنهر الأردن، كما قامت بشن حملات على المناطق القريبة من الحدود اللبنانية الجنوبية وما عرف بالشريط الحدودي والبقاع الغربي. كذلك فقد سعت اسرائيل إلى تضييق سبل العيش أمام

---

(٧٢) المصادر نفسها؛ تصريح موردخاي غور نائب وزير الدفاع الاسرائيلي، أ ف ب، ١٩٩٣/٦/٧، والحياة، ١٩٩٣/٦/٨.

(٧٣) «الاستراتيجية الاسرائيلية ومستقبل التوازن والأمن في المنطقة».

(٧٤) الحياة، ١٩٩٣/٥/٢٥.

الفلسطينيين لإجبارهم على ترك بلادهم، ثم وضع القوانين التي تحول دون عودتهم وتفريغ المناطق العربية من سكانها. وقد كانت الحملة الجوية التي قامت بها القوات الاسرائيلية في جنوب لبنان والبقاع الغربي في الأسبوع الأخير من شهر تموز/ يوليو ١٩٩٣ مثالاً لهذه الاستراتيجية[٧٥].

(٨) إقامة مناطق منزوعة السلاح حولها

تسعى اسرائيل إلى إحاطة نفسها بمناطق منزوعة السلاح أو مناطق تعمل فيها قوات عميلة بهدف إطالة فترة الإنذار وإبعاد القوات المناوئة عن الحصول على معلومات تفصيلية عن قواتها على نحو ما جرى في قناة السويس عام ١٩٧٣، وقد نجحت حتى الآن في اقامة أضخم منطقة منزوعة السلاح في المنطقة في شبه جزيرة سيناء، وفي المنطقة الحرام في سوريا بموجب اتفاقية فض الاشتباك، في حين أقامت نطاقاً للأمن في جنوب لبنان عملت به ميليشيا جيش لبنان الجنوبي العميلة. وستسعى اسرائيل في حال الاتفاق على انسحاب من الجولان أن تكون الهضبة كلها منزوعة السلاح، وقد يكون الوضع نفسه بالنسبة إلى جنوب لبنان إذا اتفق على انسحاب اسرائيلي كامل من هناك. أما بالنسبة إلى الأردن فقد يتفق ضمن الترتيبات الأمنية على منطقة مخفضة القوات أو منطقة منزوعة السلاح، علماً بأن حجم القوات الأردنية قد يسهّل قبول منطقة مخفضة القوات.

(٩) التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة

يعتبر التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة أحد العناصر الأساسية للاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية، إذ إن كثيراً من العناصر السابقة لم يكن من الممكن تحقيقها لولا معاونة الولايات المتحدة، كما أنها تشكل الملاذ الأخير في حال ما تعرّضت لخطر، على نحو ما بدا في الأيام الأولى من حرب تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٧٣. ويبدو أن فترة رئاسة الرئيس الجديد بيل كلينتون تشكل فرصة ذهبية لاسرائيل، حيث لم يؤيدها رئيس أمريكي على النحو الذي أبداه كلينتون حتى الآن. وقد تحدّثت الإدارة الجديدة عن الشراكة الاستراتيجية صراحة، وشكلت اللجنة العليا للتعاون في مجال التقانة (التكنولوجيا) الرفيعة. وتضمن الولايات المتحدة على لسان رؤسائها التفوق الاسرائيلي على أي تحالف محتمل بين دول عربية، وتموّل مشروعات التسليح لديها وتمنحها أكبر مساعدة أمنية في العالم، وتوفر لها ضمانات لقروض لا تدفعها اسرائيل، وبالتالي، تضطر الولايات المتحدة إلى دفعها، ثم إنها تتعاون معها عسكرياً لحمايتها من الضربات العربية على نحو ما حدث أثناء حرب الخليج[٧٦].

---

(٧٥) انظر الهامشين (٧١) و (٧٢) السابقين.

(٧٦) كلينتون وغور، **رؤية لتغيير أمريكا؛ نشرة الأنباء العربية**، ١٩٩٣/٥/٢١، والحياة، ١٩٩٣/٦/١٦.

(١٠) إقامة تعاون عسكري مع الدول التي لاسرائيل مصالح لديها

ينتج من الصراع العربي ـ الاسرائيلي نشوء مصالح لاسرائيل مع دول يحتمل أن تتعاون مع الدول العربية والاسلامية التي يمكن أن تعادي اسرائيل، مما يؤثر في قدرة اسرائيل على تحقيق استراتيجيتها السابقة. فرغم أن اسرائيل لا تستطيع ولا تنوي أن تستورد أسلحة من الصين أو كوريا الشمالية أو أوكرايينا، فإنها سعت إلى إقامة علاقات عسكرية معها بحيث تستطيع أن تعترض محاولات الدول العربية اختراق الحصار المفروض عليها من العالم الغربي، وتوقف أي نوع من التعاون العسكري سواء في ميدان استيراد الأسلحة أو في الخبرة العسكرية أو التدريب. وهي استطاعت منذ زمن أن تقيم علاقات عسكرية مع تركيا أثناء قيام حلف بغداد، ومع إثيوبيا أيام هيلاسلاسي، ثم بعد سقوط حكم منغستو، ونظمت تهريب الفلاشا معه، كما أقامت نوعاً من علاقات التعاون العسكري مع ايران أيام الشاه وسعت إلى التعاون مع ايران أثناء حربها مع العراق، واستطاعت أن تنشىء علاقات مع دول افريقية بمجرد استقلالها. وإذا كانت قد خسرت بعض هذه العلاقات عام ١٩٧٣، فقد استطاعت أن تستعيد ما خسرته وأن تضيف إليه بعد معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، وبعد قبول مبدأ التفاوض العربي ـ الاسرائيلي خارج نطاق الأمم المتحدة. وقد كان آخر وربما أخطر أنواع التعاون هو منح اريتريا المستقلة حديثاً قاعدة عسكرية لاسرائيل في دهلك[٧٧].

يشتمل التعاون العسكري الاسرائيلي مع مثل هذه الدول على تصدير الأسلحة وتقديم الخدمات الفنية في مجال صيانة وإصلاح وتجديد الأسلحة ونقل الخبرة القتالية وتبادل معلومات الاستخبارات والتسهيلات العسكرية. لكن لم يحدث تعاون عسكري مباشر بين اسرائيل ودولة من تلك الدول ضد دولة عربية حتى منتصف عام ١٩٩٣، إلاّ أن ذلك لا يعتبر ضماناً لعدم قيام هذا التعاون في المستقبل، خاصة أنه يعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية تدفع هذه الدول إلى التعاون مع اسرائيل، أملاً في الحصول على مساعدات أمريكية، نادراً ما تتحقق.

ثالثاً: آثار النظام الشرق أوسطي في الأمن الدفاعي العربي

ينتظر أن يتأثر الأمن الدفاعي العربي بنظام الشرق الأوسط وما يتبعه من أهداف وأولويات اسرائيلية بأكثر من أسلوب، ويزداد هذا التأثير بما يحتمل أن يجري من تسويات للصراع العربي ـ الاسرائيلي هي بطبيعتها تسويات مفروضة واتفاقات إذعان لم تكن لتحدث لولا الخلل الشديد في موازين القوى. لكن من المهم أن نتذكر أن هذه الآثار هي في الحقيقة تطوير لما هو موجود فعلاً، وليست شيئاً جديداً تماماً، وأن تثبيت هذه الآثار والنتائج يتطلب التوصل إلى اتفاقات ملزمة بين قيادة النظام المتمثلة في الولايات المتحدة ودول عربية، وهو ما قد تحقق بعضه فعلاً.

---

(٧٧) **الأهرام**، نقلاً عن: أ ف ب، ١٩٩٣/٦/٢١، نقلاً عن: مجلة ليفنهان دي جودي الفرنسية.

ويمكن تلخيص هذه الآثار في ما يلي:

١ ـ خضوع الأمة في مجملها للتهديد المستمر الأمريكي ـ الاسرائيلي، مما يقيد من حركتها وإرادتها نحو التنمية والتقدم، وانكشافها أمام التهديد.

٢ ـ فقدان القدرة على التعاون الدفاعي بين الدول العربية في حال تعرض دولة أو أكثر لتهديد خارجي، وانهيار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي نهائياً.

٣ ـ تعرض الوطن العربي لشد أطرافه من جانب دول الجوار الجغرافي واسرائيل باقتطاع أجزاء منه من خلال صراعات مسلحة.

٤ ـ تشجيع الأقليات في الوطن العربي على الانفصال عنه، مما يؤدي إلى مزيد من التفتت والضعف والتفكك الاجتماعي، مع احتمال توترات اجتماعية طائفية أو قبلية أو أسرية أو دينية أو مذهبية.

٥ ـ تعرّض المصالح الحيوية العربية، وخاصة احتياجاتها المائية وخطوط مواصلاتها الخارجية للتهديد باستمرار، وعجزها عن تحقيق العائد المناسب لمواردها.

٦ ـ حصار الدول العربية المناوئة للسياسة الأمريكية الغربية (الاسرائيلية)، واحتمال حصار أية دولة عربية تفكر في التمرد على سلطتها، وفك التعبئة العسكرية العربية.

١ ـ الانكشاف أمام التهديد الأمريكي ـ الاسرائيلي

نتيجة كون أن للولايات المتحدة الأمريكية الكلمة العليا والأخيرة في نظام الشرق الأوسط، ووجودها العسكري في المنطقة بصوره المختلفة، بالإضافة إلى وجود عسكري أجنبي لقوى أخرى، وكذا ضمان التفوق العسكري لإسرائيل على أي تحالف بين دول عربية، وتوقع احتفاظ اسرائيل بأسلحتها النووية وصواريخها البالستية، في حين حرمان الدول العربية من أية فرصة لتحقيق أي نوع من التوازن في مجالات الأسلحة التقليدية وأسلحة التدمير الشامل على السواء، وحصول اسرائيل على الكثير من أسرار التقانة الرفيعة، فإن الأهداف العربية تكون مكشوفة بلا غطاء أمام القوة العسكرية الأمريكية والاسرائيلية، بل وأمام الكثير من دول الجوار الجغرافي.

ولا يقتصر هذا الانكشاف على فرض التزام الدول العربية بقواعد سياسية معينة مثل تطبيع العلاقات مع اسرائيل، وإنما يرتبط أيضاً بنشاط الدول العربية من أجل تحقيق التنمية والتقدم، وخاصة في مجال التقانة النووية للأغراض السلمية ومجال الصواريخ البالستية بما يمثّله هذان المجالان من أهمية في مجالات عديدة أهمها الطاقة واستخدام الفضاء.

كذلك فإن القيود المفروضة على انتاج أو الحصول على بعض معدات الاتصالات والقيادة والسيطرة والحرب الالكترونية والحاسبات المتقدمة بحجة احتمال استخدامها في المجال العسكري، هي في الحقيقة قيود على التقدم والتنمية واللحاق بركب العصر.

يساعد على الانكشاف أن اتفاقات السلام بين دول عربية واسرائيل تؤدي بالضرورة إلى فتح الحدود والسماوات العربية أمام القوى الأجنبية: أمريكية وأوروبية واسرائيلية، بحيث يتسنى لها الحصول على معلومات دقيقة عن الأهداف الحيوية العربية وعن القوات المسلحة للدول العربية، مما يجعل هذه القوى قادرة على تهديد الأهداف العربية الحيوية تهديداً جدياً، في حين أن فتح الخطوط ـ أو (الحدود) ـ والسماوات فوق الأهداف الاسرائيلية ـ إن حدث ـ لا يمكّن الدول العربية من تحقيق النتيجة نفسها، إذ إن القيود المفروضة على الدول العربية لا تمكّنها من ذلك.

يعني هذا الانكشاف ضغوطاً على القرارات العربية المتعلقة بجميع نواحي الحياة، إذ إن صاحب القرار لا بد وأن يضع في اعتباره إذا كان قراره ليس على هوى قيادة النظام، احتمال تعرض المنشآت الحيوية للبلد العربي للتدمير على نحو ما جرى في العراق في ما يتعلق برفض سحب صواريخ الدفاع الجوي، وكذا بالنسبة إلى مبنى المخابرات العراقية، أو ما سبق أن جرى بالنسبة إلى أهداف ليبية، أو ما جرى في نهاية تموز/ يوليو ١٩٩٣ في جنوب لبنان، أو حتى ما يجري في قطاع غزة بعد توقيع اعلان المبادىء بين منظمة التحرير الفلسطينية، واسرائيل.

٢ ـ انهيار التعاون الدفاعي العربي

لا شك أن التعاون الدفاعي العربي قد تجمّد بعد الحرب عام ١٩٧٣، إذ لم يحدث تعاون منذ ذلك الحين إلاّ في إطار ما عرف بقوة الردع العربية في لبنان، التي توقفت هي الأخرى، إذ انسحبت القوى العربية المشاركة في هذه القوة وبقيت القوة المسلحة السورية فقط في إطار العلاقات الثنائية السورية ـ اللبنانية، وخارج إطار معاهدة الدفاع المشترك. كذلك فقد توقفت الأمانة العسكرية لجامعة الدول العربية عن العمل منذ انتقال مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس، إذ استبدلت بها ادارة عسكرية، ولم تعد للعمل فعلاً بعد عودة مقر الجامعة إلى القاهرة، أما مجلس الدفاع المشترك الذي أنشأته المعاهدة فلم يدع إلى الانعقاد منذ آخر جلسة له في تونس عام ١٩٨١ رغم أن نظامه الأساسي ينص على انعقاده مرة سنوياً على الإطلاق.

رغم ذلك فقد ظل الأمل يراود الشعوب العربية بأن تسترد المعاهدة قوتها، ويعود التعاون العسكري العربي إلى ما حققه عام ١٩٧٣ على الأقل، بل إن الآمال ظلت معلّقة بأن يتجاوز ما تحقق عام ١٩٧٣، وأن تكون الدول العربية سنداً بعضها بعضاً أمام العدوان الخارجي. لكن تجسّد نظام الشرق الأوسط بصوره المختلفة، وبشقه الدفاعي بصفة خاصة، يوجّه ضربة قاصمة إلى احتمالات إحياء التعاون الدفاعي العربي، إذ إنه **أولاً** يربط دولاً عربية باتفاقات دفاعية مع دول أجنبية خارج الجامعة العربية. وهو **ثانياً** يضع قيوداً على دول عربية بعينها باعتبارها مناوئة للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وبما يوقع على هذه الدول من عقوبات باسم الأمم المتحدة. على هذا الأساس يمكن القول بأن الدور الأساسي لهذا النظام هو محاولة قتل الأمل في بعث المشروع القومي العربي التوحيدي في المجال الدفاعي.

لا يتوقف تأثير العقوبات في الدول التي توقّع عليها وفي احتمالات معاونتها لدول عربية أخرى، بل إنه يتعداها إلى باقي التعاون الدفاعي العربي، إذ إن هذه العقوبات تحظر إمداد هذه الدول بالأسلحة، مما يعني عملياً منع مرور المعدات العسكرية من خلالها، وبالتالي فإن توقيع عقوبات على ليبيا يقف عائقاً أمام أي احتمال لمعونة عسكرية لدول المغرب العربي غرب ليبيا، من دول شرق ليبيا، والعقوبات التي تفرض على الأردن أو القيود التي توضع عليه بموجب توقيع العقوبات على العراق تؤدي عملياً إلى تعطّل التحركات العسكرية البرية والجوية بين شمال الأردن (سوريا ولبنان) والجزيرة العربية في الخليج واليمن ذهاباً وإياباً، سواء على هيئة قوات من الشمال إلى الجنوب، أو أسلحة ومعدات من الجنوب إلى الشمال.

يجري تحديد القيود على التسلح وفقاً لنظام الشرق الأوسط في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف التي ترعاها الولايات المتحدة وروسيا وتحضرها ـ كما سبقت الإشارة ـ دول أخرى غير عربية. ورغم أن آليات اتخاذ القرار لم تتضح، فليس من المتوقع أن تكون هذه القيود في نهاية الأمر وفقاً للمصالح العربية، خاصة أن هذه المفاوضات قد استبعدت منها ولم تدع إليها جامعة الدول العربية، وبالتالي فإن من المتوقع فرض قيود غير متكافئة على العرب وجيرانهم واسرائيل، ومن المتوقع أن تكون هذه القيود ملزمة للدول العربية بحيث تحرم الدول العربية في أغلب الحالات، حتى من معاونة بعضها البعض عن طريق الإمداد بالأسلحة، كما أنها تعرقل احتمالات التعاون في مجال الصناعة العسكرية.

٣ ـ شدّ أطراف الوطن العربي

لا بد وأن يتأثر الوضع الدفاعي للوطن العربي بالعوامل السابقة بعد اختلال التوازن العسكري في المنطقة لصالح القوى غير العربية: القوى الأجنبية ودول الجوار الجغرافي واسرائيل، حيث هناك ضمان للتفوق الاسرائيلي على أيّ تحالف عربي محتمل. أما دول الجوار الجغرافي فإن مشتملات نظام الشرق الأوسط تحقق لها التفوق، ربما عن غير قصد، والأغلب أنها عن قصد، تفوقاً على جيرانها العربيات. فتركيا نتيجة القيود المفروضة على العراق عموماً، والقيود على القوة العسكرية العراقية في المنطقة المتاخمة لتركيا بصفة خاصة، ولضمان التفوق العسكري الاسرائيلي على سوريا، ثم حاجة الولايات المتحدة والغرب إلى تعاونها لفرض تصوراته للمنطقة، واضطراره إلى التغاضي عن كثير من تصرفات تركيا، تصبح في وضع متفوق على كلٍّ من العراق وسوريا.

رغم أن ايران ليس لها الوضع التفضيلي نفسه الذي لتركيا لدى الغرب، فإن الأوضاع الاستراتيجية الايرانية توفر لها فرصة التفوق على جيرانها من الدول العربية. فإيران دولة كبيرة تتفوق على جاراتها من دول الخليج العربية، من حيث محصلة تعداد السكان والمساحة ومصادر الثروة، ولها خبرتها وتاريخها في الصراعات المسلحة والصناعة العسكرية. والقيود المفروضة على العراق بقرارات الأمم المتحدة تسهّل تحقيقها التفوق عليها، بل وعلى مجموع العراق ودول الخليج. أخيراً يضعف انهيار التعاون الدفاعي العربي من إمكان دعم

أيّ من جارات ايران العربيات. من الطبيعي أن ايران لا تستطيع أن تفعل ما فعلته القوات العراقية في الكويت في أية دولة أخرى من دول الخليج حتى لا تتعرض لما تعرّض له العراق، لكن هذا لا يمنعها من شد أطراف هذه الدول في ظروف معينة، وتصرفات ايران الأخيرة في جزيرة أبو موسى خير مثال لذلك، ودليل على إمكان تنفيذه.

يختلف الموقف أيضاً بالنسبة إلى إثيوبيا باعتبار أنها قد خرجت من صراعها من أجل التخلص من حكم المجلس العسكري الحاكم ضعيفةً، كما أنها قد ازدادت ضعفاً بعد انفصال اريتريا عنها، وبالتالي فإنها تعاني مشاكل حادة قد تحرمها القدرة على شد أطراف الوطن العربي. إلّا أن ما يتعرّض له السودان من حصار وأزمة اقتصادية، بالإضافة إلى الخلافات بين السودان ومصر، والحرب الأهلية في جنوب السودان، وكذا الحرب الأهلية في الصومال وانعكاساتها على القرن الافريقي، وعلاقات اسرائيل بكل من اثيوبيا واريتريا والوجود العسكري الأجنبي في المحيط الهندي وخليج عدن، كل ذلك قد يوفّر ظروفاً مؤاتية لاثيوبيا أو اريتريا أو كليهما لشد أطراف الوطن العربي هناك.

هكذا يحتمل أن يتعرض الوطن العربي لشد أطرافه نتيجة اختلال موازين القوى وتوافر ظروف ملائمة وقتية تمكّن من الإفلات بالجريمة: من اسرائيل في جنوب لبنان والجولان والضفة الشرقية لنهر الأردن وحتى خط العريش ـ رأس محمد من سيناء، ومن تركيا أجزاء في شمال العراق، ومن ايران بالسيطرة على باقي جزر الخليج وأجزاء من منطقة الأهوار في جنوب العراق، ومن اثيوبيا بالاستيلاء على مناطق من المنطقة الشرقية وأعالي النيل من السودان.

٤ ـ تشجيع الحركات الانفصالية في الوطن العربي

ترتبط أطراف الوطن العربي في كثير من الأحوال بوجود تجمعات سكانية غير عربية أو أنها أقليات طائفية أو عشائرية أو قبلية أو مذهبية أو أسرية. كما يرتبط وجود الأقليات عادة بوجود مصادر طبيعية للثروة أو بموقع استراتيجي هام مما يمكن استخدامه كأحد عناصر الإغراء على الانفصال. وفي حالات القوة العربية فإن هذه القوة نفسها تصبح قوة جذب للأقليات، تسعى إلى الانضمام إليها، في حين إن حالات الضعف تؤدي إلى مزيد من التفكك والسعي إلى الانفصال.

تأسيساً على ما سبق، فإن قيام نظام شرق أوسطي يؤدي إلى تكثيف العلاقة بين أطرافه، في حين إنه ـ كما سبق ذكره ـ يسعى إلى خفض كثافة العلاقات بين الدول والشعوب العربية، وبالتالي فإنه من طبيعته أن يزيد من كثافة العلاقات بين الأقليات في الوطن العربي وأطراف غير عربية في نظام الشرق الأوسط، وأن يضعف من كثافة علاقاتها بالأطراف العربية. بل إنه يأتي في الحقيقة بأطراف غير عربية إلى قلب الوطن العربي، ويمكنها من كثير من مفاتيحه، وبالتالي فإن هذه الأقليات بحكم افتقارها إلى الروابط القومية أحياناً أو تغليبها روابط أخرى عليها تصبح أكثر استعداداً للانفصال عن الجسد العربي.

بهذا فإن من الآثار المتوقعة لنظام الشرق الأوسط أن يزيد من تفتت الوطن العربي وتشجيع الأقليات على الانفصال عن الدول العربية التي تعيش فيها وعن الوطن العربي كله، من أمثال ذلك احتمال انفصال مناطق تجمع التركمان في شمال العراق للحاق بتركيا، وتشجيع انفصال الأكراد في شمال العراق وسوريا، وتشجيع مناطق تجمع الشيعة في جنوب العراق على الانفصال في مناطق الأهوار، واحتمال انفصال مناطق تجمع الشيعة والخوارج والزيديين في الجزيرة العربية، واحتمالات لحاق طوائف إثنية في سوريا ولبنان بقوى خارجية مثل تركيا أو أرمينيا أو فرنسا، أو غيرها، وتشجيع النوبة في جنوب مصر وشمال السودان على الانفصال، وتشجيع العناصر الزنجية في جنوب السودان وبعض القبائل غير العربية في القرن الافريقي على الانفصال، وأخيراً تشجيع البربر والطوارق بصفة خاصة على الانفصال في المغرب العربي.

٥ ـ تهديد المصالح الحيوية العربية

نتيجة ما سبق، ولوجود قوى أجنبية لها مصالحها المتناقضة مع المصالح العربية، من المتوقع أن تتعرض المصالح الحيوية العربية للتهديد، وخاصة ما يتعلق بموارد النفط ومصادر المياه والملاحة البحرية في زمن الأزمات. ومع ضمان تفوق اسرائيل والقوى الأجنبية الأخرى فإن القوة الدفاعية العربية إما أن تستنزف في حروب للدفاع عن هذه المصالح في أحسن الأحوال، أو أنها تعجز أصلاً عن الاعتراض عليها أو منعها.

فنظام الشرق الأوسط يسهّل على تركيا أن تتجاهل المصالح السورية والعراقية المشروعة والحيوية في مياه الأنهار التي تنبع من هضبة الأناضول، وأن تتجاهل اثيوبيا ـ وخاصة بتشجيع من اسرائيل، وربما غيرها ـ مصالح مصر والسودان الحيوية في مياه النيل الواردة من منابع الهضبة الاثيوبية، وأن تعترض الحركات الانفصالية والتمرد في جنوب السودان على تنمية الموارد المائية القادمة من الهضبة الاستوائية، وأن تستمر اسرائيل في استغلال مياه نهر الأردن وروافده والمياه الجوفية في الضفة الغربية، وأنهار جنوب لبنان لصالحها متجاهلة حقوق الشعب العربي في الأردن ولبنان وفلسطين فيها.

كذلك فإن الوجود العسكري الأجنبي، وإشراك عناصر غير عربية في تقرير مصالح عربية يؤدي بطبيعته إلى محاولة اقتطاع منابع النفط العربية من الدول العربية التي تسيطر عليها على نحو ما حدث في جزر الخليج مع الإمارات، هكذا يتوقع انتزاع نفط منطقة كركوك من العراق باعتبار أنها في منطقة كردستان العراقية، ونفط جزر مجنون باعتبار أنها في منطقة الشيعة، ونفط جنوب السودان باعتبار وجوده في منطقة أعالي النيل، حيث السكان ليسوا عرباً، وربما امتد ذلك إلى مناطق النفط في ليبيا والجزائر والمغرب، باعتبار وجودها في مناطق تجمع البربر.

يؤدي الوجود العسكري الأجنبي على أرض الوطن العربي وفي اسرائيل وفي المياه الدولية القريبة منه وفي دول الجوار الجغرافي إلى قيام الظروف التي تمكّن القوى الأجنبية من

اعتراض خطوط المواصلات من وإلى الوطن العربي وفقدان سيطرته على خطوط الملاحة. وبعد أن كانت سيطرة الدول العربية على هذه الطرق إحدى عناصر القوة السياسية والعسكرية، وبعد أن كان اغلاق مضيق باب المندب في مواجهة الملاحة الاسرائيلية سلاحاً استراتيجياً في الحرب عام ١٩٧٣، فإن هذا السلاح أصبح في الحقيقة ضد الدول العربية، إذ يستخدم في حصار العراق وربما ليبيا، في حين لم يعد ممكناً عملياً اغلاق المضايق في وجه الملاحة الاسرائيلية أو غيرها نتيجة سيطرة القوى العسكرية الأجنبية عليها وضعف القوى العربية في مواجهتها. بل إن الأنباء عن منح اريتريا تسهيلات لاسرائيل في جزر دهلك تؤكد احتمال سيطرة اسرائيل على «بوغاز» باب المندب.

٦ ـ حصار الدول العربية، وفك التعبئة العسكرية العربية

تؤدي العوامل السابقة نفسها إلى حصار الدول العربية التي قد تتجرأ على الاعتراض على سياسات القوى الدولية الأخرى على نحو ما هو حادث فعلاً إزاء كل من العراق وليبيا والسودان جزئياً حالياً، إلّا أن خطورة نظام الشرق الأوسط أنه يطبّق مثل هذه الاجراءات، ليس حيال الشعب العربي في العراق وليبيا والسودان، وإنما إزاء كل شعب عربي يمكن أن يتجاسر في المستقبل على الاعتراض على مطالب هذه الدول، حتى ولو كان ذلك مخالفاً لدستوره أو للقانون الدولي، وأنه يقيم المؤسسات والقوى القادرة على تنفيذه.

يؤدي نظام الشرق الأوسط، بما فيه من تسليم عربي بكل ما يطلبه الغرب والولايات المتحدة على رأسه، إلى فكّ عملية التعبئة العسكرية التي عاشتها الأمة العربية استنفاراً للدفاع عن الحقوق العربية، التي وإن كانت لم تحقق نجاحاً كبيراً، لكنها استطاعت على الأقل أن تقلل من حجم الخطر المحدق بالأمة، وشكّلت أساساً لقوة عسكرية عربية بعد أن بعدت الشقة بالأمة عن الحرب ومتطلباتها لقرون طويلة فرضت عليها الاستسلام للقوى الأجنبية.

رابعاً: العوامل المؤثرة في القوة العسكرية العربية والميزان الاقليمي

تتأثر القوة العسكرية العربية بعدة عوامل خارجية وداخلية، عالمية واقليمية ومحلية، مما يؤثر في الميزان العسكري الاقليمي، وبالتالي في قضايا ومتطلبات الأمن القومي العربي حتى أواخر القرن العشرين، وحتى مطلع القرن التالي. ويمكن تلخيص أهم هذه العوامل في الآتي:

١ ـ دور القوى الصناعية والعالمية الأخرى، ونظرتها إلى الميزان الاقليمي.

٢ ـ المعاهدات الدولية لضبط التسلح.

٣ ـ التقانة (التكنولوجيا) العسكرية الجديدة ونظم الاتصال والاستخبارات والسيطرة، وبرامج الفضاء وأثرها في الميزان.

٤ ـ اختلاف الموازين والتهديدات والاحتياجات بين المسارح الفرعية في الشرق الأوسط (عربي/ اسرائيلي ـ خليجي . . . الخ).

٥ ـ الاتجاهات الماضية للتسلح والإنفاق العسكري العربيين.

٦ ـ أثر الأزمة المالية والعوائق الداخلية في استمرار التسلح، مقارنة بالحوافز الذاتية للمضي باستيراد الأسلحة وعسكرة المجتمع.

٧ ـ المستوى الصحي والثقافي للشباب في سن التجنيد ومستوى القادة.

٨ ـ أفق العلاقات المدنية ـ العسكرية.

١ ـ دور القوى الصناعية والعالمية الأخرى، ونظرتها إلى الميزان الاقليمي

تشير متابعة موقف القوى العالمية الأخرى من حيث نظرتها إلى الميزان الاقليمي إلى أن هذا الموقف تتنازعه عوامل عدة، يمكن تلخيصها في الآتي:

أ ـ الرغبة في الالتزام بالاتجاه الأمريكي الداعي إلى الحفاظ على التفوق الاسرائيلي، وخاصة التفوق التقاني (التكنولوجي)، خاصة أن هذا الالتزام أصبح في غالبيته مدعماً بقرارات من الأمم المتحدة، كما أنه يؤثر في موقف العلاقات الأمريكية بهذه القوى.

ب ـ الاهتمام بالعلاقات مع اسرائيل، سواء لما يمكن أن تحققه من مزايا مباشرة أو لارتباطها بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبذا فإنها تخضع في كثير من الأحوال للمطالب الاسرائيلية في ما تراه اسرائيل ضاراً بالميزان الاقليمي.

ج ـ الرغبة في التغلب على المصاعب الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول، وخاصة صناعة الأسلحة، وبالتالي الحاجة إلى بيع معدات عسكرية للمنطقة التي تتميز بفوائض مالية ودوافع للحصول على الأسلحة.

ويمكن من متابعة علاقات القوى الصناعية الرئيسية، ايطاليا وبريطانيا وروسيا والصين وفرنسا، والولايات المتحدة، أن نقول إن هذه الدول نتيجة ما تلاقيه من صعوبات اقتصادية أصبحت تختلق المعاذير من أجل أن تصدر منتجاتها من الأسلحة إلى المنطقة، وأنها تنافس بعضها بعضاً منافسة شديدة، إلى درجة تدخّل وتوسّط كبار رجال الدولة مثل نائب رئيس الدولة الصيني، ورئيس الوزراء البريطاني، ووزراء الدفاع الفرنسي والايطالي، والروسي، ورؤساء المجموعات في الكونغرس الأمريكي من أجل تفضيل معدات من إنتاج بلادهم على إنتاج غيرها، وأنهم يبررون ذلك[٧٨].

---

(٧٨) نورد هنا بعض الأمثلة فقد قال رئيس مجلس الأمة الكويتي أنه تلقى اتصالات ورسائل من جهات أمريكية حددها: عضو مجلس النواب الأمريكي عن ولاية كاليفورنيا نورمان مانيا (برقية)؛ لي هاملتون رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب (فاكس)؛ السناتور ريتشارد لوغار (إتصال)؛ رئيس مجلس النواب =

وإذا كانت الدول الغربية سعت أساساً إلى تصدير أسلحتها إلى دول الخليج العربية باعتبار أن هذه الأسلحة والمعدات لا تؤثر في الميزان الاقليمي لعجز هذه الدول عن الاستفادة منها، وللعلاقات القوية التي تربطها بالغرب، خاصة بعد حرب الخليج الأخيرة، فإن كلاً من روسيا والصين لم تتحرج من بيع أسلحة ومعدات استراتيجية إلى ايران، رغم أن ذلك يخالف الاتجاه الأمريكي. وقد تعلّلت روسيا عندما باعت غواصات إلى ايران بأن ذلك يحقق التوازن في المنطقة، ولا يضرّ به، بينما تعللت الصين بأن بيعها لمفاعل نووي لإيران أنه مفاعل طاقة، ولا يمكن استخدامه لصنع أسلحة نووية، ويخضع لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن البيع يتم وفقاً للمعايير العالمية، وطالبت الصين بألاّ يفرق في المعاملة بينها وبين غيرها[٧٩].

٢ ـ المعاهدات الدولية لضبط التسلح

تؤثر المعاهدات الدولية في قدرات بناء القوة العسكرية العربية من حيث إنها يمكن أن تحول بين الدول العربية والحصول على أنواع معينة من الأسلحة، وبالتالي فإنها تحرمها من

= الأمريكي توماس فولي (هاتف). وتلقى مسؤولون من الحكومة الكويتية اتصالات مماثلة من جهات أمريكية وبريطانية حول الصفقة التي يتنافس فيها الجانبان لبيع مئات من ناقلات الجند المدرعة لقوات الكويت. نائب الرئيس الأمريكي ألبرت غور اتصل بولي العهد الكويتي والتقى السفير البريطاني في الكويت وليام فولترن تقريباً جميع النواب في مجلس الأمة لهذا الغرض. السفير الأمريكي أجرى لقاءات واتصالات مماثلة. انظر: **الحياة**، ١٩٩٣/٧/٢٦.

اتفق رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور والملك فهد في أواخر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ على تنفيذ صفقة قيمتها نحو ٣ بلايين جنيه استرليني بما يعادل ٥ بلايين دولار منها ذخائر وأعتدة وقطع غيار وخدمات مساندة وتدريب، قيل إنها ستضمن مستقبل ما لا يقل عن ١٩ ألف وظيفة على امتداد سنوات مقبلة واستمرار انتاج تورنادو. انظر: **الحياة**، ١٩٩٣/٢/٤.

بدأ وزير الدفاع الفرنسي زيارة رسمية للعربية السعودية ليومين يجري محادثات رسمية للتوصل إلى اتفاقات تسليحية معها. انظر: **الحياة**، ١٩٩٣/٧/٢٣.

أعلن عن صفقة دبابات «تشالنجر ـ ٢» لعمان في أعقاب زيارة رئيس وزراء بريطانيا لعمان في نهاية شهر كانون الثاني/ يناير. انظر: **الحياة**، ١٩٩٣/٢/٤.

قال وزير الدفاع الفرنسي بيير جوكس أن صفقات سلاح جديدة قد توقع قريباً وأن عمان هي أحد المشترين المحتملين. انظر: **الحياة**، ١٩٩٣/٣/٣، نقلاً عن: **رويتر**.

أعلن وزير الدفاع الروسي بافل غراتشوف عند زيارته لمعرض أبو ظبي أنه يتوقع بيع أسلحة بـ ١٢ بليون دولار. انظر: **الحياة**، ١٩٩٣/٤/٢.

أكد فرانسوا ليوتارد وزير الدفاع الفرنسي أن فرنسا ستعزز تعاونها العسكري مع دول مجلس التعاون الخليجي. وأن هناك اتصالات مستمرة مع دولة الامارات العربية حول التعاون العسكري وبيع الأسلحة. وأن فرنسا دائماً على استعداد لتزويد الامارات بما تحتاجه من أسلحة. انظر: **الحياة**، ١٩٩٣/٧/٦.

(٧٩) نذكر هنا أن روسيا قد علّلت بيعها غواصات لإيران بأنها تحقق التوازن في المنطقة ودافعت عن حقها في بيع الأسلحة للحصول على العملة الصعبة. وقال لي تشانغ نائب رئيس الدولة الصيني أن تعاقد بلاده لإقامة محطة نووية في ايران «لا يؤثر على التوازن القائم في منطقة الخليج ولا يستوجب القلق من دولها». انظر: **الحياة**، ١٩٩٣/٧/٩.

الاستفادة من قدرات هذه الأسلحة في تعزيز القوة الدفاعية العربية، إلاّ أنه كان من المفروض أن تكون لهذه المعاهدات والاتفاقات آثار ايجابية موازية لو أنها كانت تنطبق على مصادر التهديد هي الأخرى في الوقت نفسه. بل إنه لو كانت كذلك فلربما كانت فوائدها أكثر من مضارها، إلاّ أن الوضع ليس كذلك بالضبط، حيث كثيراً ما تطبّق المعاهدات والاتفاقات بشكل انتقائي وخاصة مع اسرائيل، أي إن ما يحرّم على دول عربية لا يحرّم على اسرائيل، كما قد لا ينطبق على غيرها من مصادر التهديد، خاصة تلك الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي.

تختلف المعاهدات والاتفاقات الدولية المؤثرة في القوة العسكرية العربية، سواء من حيث الأسلحة والمعدات، موضوعها أو مستوى تطبيقها. فهناك معاهدات خاصة بأسلحة التدمير الشامل وهي معاهدات لها صفة العالمية، وإن اختلفت أيضاً في نطاق الضبط، وهناك الاتفاقات التي صدرت موجّهة ضد الدول العربية بالذات أو دول العالم الثالث بشكل انتقائي، وتختلف بذلك في تأثيرها عن باقي دول العالم. وهناك معاهدات دولية تكاد تكون غير مؤثرة في الوقت الحالي على الأقل في بناء القوة العسكرية العربية، باعتبار أنه ما من دولة عربية قد وصلت إلى المستوى الذي تنطبق عليه المعاهدة، أو أنها تنطبق على دول في مناطق أخرى.

ففي مجال النوع الأول من المعاهدات نجد مجموعة: معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة تحريم الأسلحة الكيميائية ومعاهدة تحريم الأسلحة البيولوجية، وهي جميعاً معاهدات عالمية النطاق(٨٠)، ولكن يفترض أنها تنطبق على الدول الموقعة عليها فقط، إلاّ أن الواقع يقول إن هذه المعاهدات تطبّق على الدول بغض النظر عن التوقيع والموافقة عليها، وتتعرض الدول التي تسعى إلى مخالفتها - حتى وإن كانت لم توقع عليها - لضغوط دولية شديدة وتهديدات.

وكان مثال انسحاب كوريا الشمالية من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية صارخاً في هذا المجال، باعتبار أن المعاهدة نفسها تنظم انسحاب الدول منها، كذلك تعرضت ليبيا للتهديد بادعاء أنها تسعى إلى انتاج أسلحة كيميائية حتى قبل صدور المعاهدة، حيث كانت اتفاقية جنيف السارية في ذلك الوقت تحرّم استخدام هذه الأسلحة فقط، ولا تحرّم انتاجها ولا تخزينها ولا تطويرها.

وتؤثر المعاهدات الثلاث السابقة في الميزان العسكري الاقليمي بأن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تعرقل في الواقع أية محاولة عربية لتحقيق التعادل النووي مع مصادر التهديد النووية سواء كان التهديد النووي الاسرائيلي أو التهديد النووي الذي قد يصدر من الدول الخمس النووية الكبرى، أو أية دولة تتمكن من بناء قوة نووية. وتفترض المعاهدة أن

---

(٨٠) Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1992* (New York: Oxford University Press, 1992), pp. 595-597.

تتوقف الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية عن محاولة امتلاكها، في حين تحتفظ الدول التي تمتلكها بها، وهو ما يمكن أن يعني في حال اعلان اسرائيل عن امتلاكها لسلاح نووي أن توقّع على المعاهدة باعتبارها دولة نووية، في حين تبقى الدول العربية التي وقّعت فعلاً على المعاهدة أسيرة نصوصها في ما يتعلق بامتلاكها.

أما إذا أرادت الدول العربية أن تستفيد من النصوص نفسها ـ في ما يتعلق بالانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ـ واجهت التهديد. وكما سبق ذكره فإن من المحتمل أن يتغير الوضع بالنسبة إلى اسرائيل إذا قررت الولايات المتحدة تغيير موقفها، ودعوتها إلى التخلّي عن الرادع الاستراتيجي الاسرائيلي الذاتي.

كذلك فإن معاهدة الأسلحة الكيميائية بعد أن أصبحت تحرّم إنتاج وتطوير وتخزين واستخدام هذه الأسلحة، وزميلتها معاهدة الأسلحة البيولوجية، تمنعان تعديل الميزان الاقليمي نوعاً ما عن طريق امتلاك أسلحة أقل تأثيراً إلّا أنها من أسلحة التدمير الشامل.

سبق أن أشير إلى نظام ضبط انتقال تقنية الصواريخ وهو لا يرقى إلى مرتبة المعاهدات الدولية السابقة، إلّا أنه له تأثيره في الميزان الاقليمي. وقد اتفقت الدول السبع الصناعية الكبرى عام ١٩٨٧ على نظام للسيطرة على انتقال تقنية الصواريخ، ويقضي بالتعاون لإيقاف نقل تقنية الصواريخ ذات المدى الطويل وتقنية إنتاج الصواريخ اللازمة لتطوير صواريخ يصل مداها إلى ٣٠٠ كلم وأكثر وتزيد حمولتها على ٥٠٠ كيلوغرام، وقد شملت عضويته ثماني عشرة دولة من الدول الصناعية أساساً عام ١٩٨٩، وانضمت اسرائيل في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١ إلى قبول قيود النظام، وكانت تمد كلاً من الصين وجنوب افريقيا بها[٨١]. وقد عبّرت دول أخرى اشتملت على الأرجنتين، والبرازيل، وكثير من دول أوروبا الشرقية عن رغبتها الالتزام بالخطوط العامة لنظام السيطرة المذكور[٨٢]، حيث تفرض رقابة على الأصناف التي يحتمل أن تستخدم في انتاج الصواريخ التي يصل مداها إلى أكثر من ٣٠٠ كيلومتر، وبالتالي فإنه في الوقت الذي تتاح فيه لإسرائيل الفرصة للحصول على وإنتاج الصواريخ التي تصل إلى أغلب الدول العربية تحرم الدول العربية من أن تكون لديها فرصة قريبة.

لم تتوقف اتفاقات ضبط التسلح عند أسلحة التدمير الشامل بل شملت أيضاً الأسلحة التقليدية منذ بداية الصراع المسلح النظامي بين العرب واسرائيل فقد سارعت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بإصدار بيان مشترك في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٥٠ منحت نفسها بموجبه الحق في تحديد حاجات الدول العربية واسرائيل إلى القوات المسلحة وبحث جميع الطلبات التي تقدمها هذه البلاد للحصول على أسلحة أو عتاد حربي على ضوء المبادىء التي حدّدتها. ورغم أن التصريح ينطبق على كل من الدول العربية واسرائيل إلّا أن تطبيقه كان مختلفاً إذ تجاوزت

---

(٨١) IISS: *Strategic Survey, 1990-1991*, p. 99, and *Strategic Survey, 1991-1992*, p. 209.
(٨٢) المصدران نفسهما.

هـذه الدول عن التصريـح بالنسبـة إلى اسرائيل، فقـد عقدت اسرائيـل اتفاقـاً مع الـولايات المتحـدة في ١٩٥٢/٧/٢٣ يحق لها بمـوجبه شراء الأسلحـة الأمريكيـة، كما كـانت الأسلحـة تتدفق عليها من فرنسا وبريطانيا وكندا[٨٣].

اهتمت الـولايات المتحـدة الأمريكيـة بعد حـرب الخليج عـام ١٩٩١ بـالسيـطرة عـلى مبيعات الأسلحة في الشرق الأوسط بأن تعتمد مبيعات الأسلحة من الولايات المتحدة وغيرها إلى دول الشرق الأوسط على طبيعة النظام الذي يتسلّم هـذه الأسلحة وعـلى طبيعة الأسلحـة المباعة، باعتبار أن هناك أسلحة دفاعية محض، وأخرى تزعزع الاستقرار، وأن هنـاك أنظمـة عدوانية، وأخرى عقلانية.

وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على تأييد الـدول الخمس الدائمـة العضوية في مجلس الأمن، واستصدرت بياناً خماسياً يختص بتقييد صادرات الأسلحة التقليدية إلى الشرق الأوسط من دون كـل أقاليم العـالم، وفي فرض حـظر على التقـانة (التكنـولوجيـا) المتقدمة لصناعة الصواريخ. وقد استثنت الولايـات المتحدة أطـرافاً معينـة من قيود الحصـول على الأسلحة والمعدات العسكرية تحت دعوة احتيـاج هذه الأطـراف لها للحفـاظ على أمنهـا، وعلى رأس هذه الأطراف اسرائيل والسعودية ومصر[٨٤].

لا حـاجة إلى القـول بأن محـاولات التسويـة الجاريـة منذ نهايـة تشرين الأول/ اكتوبـر ١٩٩٣ تشتمل على محـاولات لإضافـة عناصر جـديدة تشرعهـا اتفاقـات ومعاهـدات جديـدة لضبط التسلح تعتـبر قيوداً اضـافية عـلى الدول العـربية، ورغم أنها يفـترض أن تسري عـلى اسرائيل أيضاً إلاّ أن منـاخ التفاوض الحـالي يشير إلى أن راعيي المفـاوضات إمـا متحيزان إلى الجانب الاسرائيلي تماماً أو على الأقل أنهما مستعدان لتقبّل الحجج الاسرائيلية، بعكس وجهـة النظر العربية، ويمكن بلا تجاوز أن نتوقع أن تشتمل على تخويـل الولايـات المتحدة الأمـريكية سلطات تحديد ما يسمح لدول المنطقة باقتنائه من أسلحة وما لا يسمح به وحـدود المسموح، وأن تتركز إجراءات ضبط التسلح حول ما يعرف باجراءات بنـاء الثقة، واستخـدام الوسـائل الفنيـة والأقمار الصنـاعية في التحقق من الـتزامـات ضبط التسلح، وتـطبيق نـظام السـماوات المفتوحة، وهو ما يعني عملياً وضع المنطقة تحت وصاية الولايات المتحدة واسرائيل.

٣ ـ أثر التكنولوجيا العسكرية الجديدة في الميزان

لا يتوقف الميزان العسكري على الجـانب العددي فقط، وإنمـا أصبح الجـانب النوعي، وخـاصـة مـا يتعلق بـالتقنيـة العسكـريـة الـرفيعـة ونـظم القيـادة والسيـطرة والاتصـالات

---

(٨٣) بيرنار غرانوتييه، **اسرائيل سبب محتمل لحرب عالمية ثالثة**، ترجمة محمد سميح السيد (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، ١٩٨٤)، ص ٤٣.

(٨٤) مـركز الـدراسات السيـاسية والاسـتراتيجية بـالأهرام، **التقـريـر الاسـتراتيجي العربي، ١٩٩١**، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

والاستخبارات وارتباطها بالأقمار الصناعية هاماً ومؤثراً، فمن المعروف أنه في الظروف الحالية، ومهما كان التحيّز الغربي لإسرائيل، فإن الميزان العددي لا يمكن أن يكون لصالح اسرائيل في مجال الأسلحة التقليدية، حيث تضطر ملابسات كثيرة إلى قبول تصدير أسلحة للدول العربية يزيد مجموعها عمّا تحصل عليه اسرائيل، ومهما اتخذت من احتياطات حتى لا تستخدم هذه الأسلحة ضد اسرائيل فإن ضمان ذلك شيء مستبعد. لذلك فإن الحل الاسرائيلي هو ضمان التفوق النوعي.

وتستطيع التقنيات العسكرية الحديثة أن تعوّض الكثير من النقص العددي لدى أي طرف. هكذا، فإن من يحقق الفوز في السباق النوعي في مجال الأسلحة في المستقبل يستطيع أن يضمن لنفسه التفوق، وإذا كان هذا التفوق لصالح دول عربية فإن ذلك يعني في الحقيقة الجمع بين صور التفوق العددي والنوعي، في حين أن فوز اسرائيل يحقق لها التفوق النوعي وهو كافٍ في حدود الكم الاسرائيلي الحالي والمستقبلي، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار احتمالات الهجرة اليهودية إلى فلسطين واستمرار منع عرب فلسطين من العودة إلى وطنهم.

يبقى السؤال عمّا هو متوقع نتيجة محاولات التسوية وفرض نظام شرق أوسطي بديل للنظام العربي. ومن الطبيعي أن نفترض أولاً أن اسرائيل من قبل التسوية تتمتع بالتفوق التقني نتيجة ما تمده بها الولايات المتحدة والغرب، سواء من معدات متقدمة فعلاً أمثال الطائرات «ف ـ ١٥» و «ف ـ ١٦» و «ف ـ ١٨» والصواريخ «باتريوت»، أو تمويلها أبحاث لإنتاج معدات متقدمة تقنياً، مثل مشروع انتاج الصاروخ المضاد للصواريخ «حيتس»، أو تمويل انتاج معدات متقدمة فعلاً مثل تمويل بناء الغواصات فئة «٢٠٩» والقرويطات «سعر ـ ٥»، أو تزويدها بالمعرفة اللازمة لإنتاج الصواريخ والأقمار الصناعية. وهناك من التقنيات الكثيرة التي تختص بنظم القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات ما يحقق لها هذا التفوق، وقد أصبح تشكيل اللجنة المشتركة للتكنولوجيا قناة شرعية لحصول اسرائيل على المعلومات التقنية من الولايات المتحدة.

في المقابل فإن تأخر الجانب العربي في الحصول على التقنيات نفسها يعني استمرار تخلف وتفوّق الطرف الاسرائيلي والأطراف الأخرى المحيطة التي قد تحصل على التقنية. لذا فإن هذا يجري تحقيقه عن طريق العمل على اسراع التعاقد مع تعطيل استلام المعدات العسكرية المتفق على تصديرها إلى دول عربية بحيث يضمن استمرار التخلف انتظاراً للاستلام، والتعاقد على معدات أقل تقدماً، ووضع شروط تحدّ من إمكان الاستفادة من المعدات وتقصر تشغيل بعضها على أجانب، والنص على عدم جواز نقل المعدات أو التقنية إلى طرف عربي آخر، واشتراط عدم إدخال تعديلات أو تحسينات على المعدات إلّا بمعرفة الشركة المنتجة وبغض النظر عن الروابط الدفاعية التي تربط الدولة العربية بالدول الأخرى المجاورة.

٤ ـ اختلاف الموازين والتهديدات والاحتياجات بين المسارح الفرعية

لا تشتمل المنطقة المعروفة بالشرق الأوسط على مسرح واحد للعمليات، ولا على مصدر واحد للتهديد، وبالتالي فإن احتياجات كل مسرح قد تختلف في بعض تفصيلاتها عنها في الآخر. ويعتبر المسرح المركزي هو المسرح الرئيسي حيث هو مسرح الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبالتالي فإن ميزانه يحتاج إلى الحد الأقصى من العناية.

إلّا أن مسرح العمليات الآسيوي الذي يمكن أن يواجه التهديدات الصادرة من كل من ايران وتركيا أساساً، بالإضافة إلى أية قوة في الخليج آسيوية كانت أو أجنبية، يحتاج هو الآخر إلى قوى خاصة به، لا سيما وأن الجناح الآسيوي العربي يتميز بانخفاض كثافته السكانية وسهولة طبوغرافية مسرح العمليات، في حين أنه يشكل مطمعاً للقوى المختلفة ويحتفظ بأكبر احتياطي مؤكد من النفط.

وهناك اتجاه القرن الافريقي في المسرح المركزي الذي يتطلب بالأساس قوة بحرية فاعلة مدعمة بقوة جوية تحميها وتعاونها، وتحتاج قوات المسرح إلى تجهيزات خاصة تناسب الطبيعة الاستوائية للاتجاه. وتتركز التهديدات الخارجية في هذا المسرح حول القوى الأجنبية البحرية الموجودة في المحيط الهندي وخليج عدن.

يبدو أن نظام الشرق الأوسط يستبعد مسرح العمليات الافريقي أو الغربي باعتبار أنه يخرج عن منطقة الشرق الأوسط، إلّا أن هذا المسرح بدوره يتطلب بالدرجة الأولى قوة بحرية فاعلة وقوات محدودة قادرة على العمل في المسرح الصحراوي نتيجة محدودية التهديدات المحتملة من الجنوب.

لكن الكثير من قوات المنطقة يجب أن تكون قادرة على العمل في أكثر من مسرح، كما أن كثيراً من الدول عليها أن تكون مستعدة للقتال في أكثر من مسرح في آن واحد، رغم أن هذا ليس مفضلاً. ويؤدي هذا الوضع إلى اشكالية أن القوات المخصصة للقتال في أحد المسارح ستحسب ضمن القوى المحتملة في المسارح الأخرى عند تقرير احتياجات الدول العسكرية، في حين أن اسرائيل لا تواجه تلك المشكلة، أي أن لها حتى الآن مسرحاً واحداً هو المسرح المركزي، لكن مد القوة الاسرائيلية يجعلها تستخدم قوات أكبر من طاقة المسرح مما يتطلب التنبّه إذا كانت هناك حاجة إلى تقدير الاحتياجات الدفاعية.

٥ ـ الاتجاهات الماضية إلى التسلح والإنفاق العسكري العربيين

لا يمكن قطع الحاضر أو المستقبل عن الماضي بما في ذلك مجال التسلح، بل إن التسلح من المجالات التي يصعب فيها تجاهل ما جرى في الماضي، إذ إن السلاح والمعدات العسكرية عموماً شديد التكلفة، ولا يمكن الاستغناء عنها ببساطة ما بين يوم وليلة، وبالتالي فمن المحتم عند وضع أي تصور لبناء قوة عسكرية أن يوضع في الاعتبار ما هو متيسر لديها حالياً.

ولقد تميزت المنطقة العربية والدول المجاورة بكثافة عالية في التسلح نتيجة الجولات السابقة المتتالية من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والحرب العراقية ـ الايرانية وما صاحبها من برامج تسليحية كثيفة، لا لأطرافها فقط، وإنما للدول القريبة منها أيضاً، وما تبعها من إعادة بناء القوة العسكرية لأطرافها، ثم حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وما تبعها من اتجاه دول الخليج العربية من محاولة تكديس الأسلحة. تشكّل كل هذه الأسلحة رصيداً عربياً ليس بالهين لمواجهة أخطار وتحديات نهاية القرن العشرين ومطلع القرن التالي.

لكن الاستفادة بها لا بد من أن تضع في الاعتبار أولاً أن بعض هذه المعدات قد تقادم بدرجة أنه لم يعد يصلح لمواجهة متطلبات الصراع في القرن القادم، وأن بعض من اكتسبوا الخبرة في محاولات الانتاج إما قد تحول عنها لاهتمامات أخرى، أو أنه قد أصابه المرض أو أنه قد توفي، بحيث لم يعد ممكناً الاستفادة من خبرته، الأهم أن الخبرة السابقة ستتآكل مع مضي الزمن ما لم تجر محاولة جادة للاستفادة منها قبل أن تنقرض أو تفقد قيمتها.

لا شك أن محاولات بعض الدول العربية إنتاج الأسلحة بما فيها بعض أسلحة التدمير الشامل، وكذا محاولات انتاج صواريخ بالستية ذات مدى يفوق الألف كيلومتر، ومحاولات بناء صاروخ قادر على وضع قمر صناعي في الفضاء وبعض الأسلحة التقليدية الأخرى ومحاولات بناء طائرة مقاتلة عربية وطائرة إنذار مبكر وغيرها تشكل رصيداً من الخبرة التي يمكن البناء عليها فيما إذا كان هناك قرار عربي بالاعتماد على النفس في التسليح الذي يصعب الحصول عليه من مصادر خارجية.

إلّا أن الفرصة أمام هذه الدول أفضل في الثلث الأول من تسعينيات القرن، إذ ما زالت لدى هذه الدول أسلحة متقدمة، وهي مستعدة إلى درجة كبيرة لتصدير هذه الأسلحة بأسعار منخفضة بالمقارنة بغيرها، وإن كانت تزيد كثيراً عمّا كانت تقدم بها لدول عربية.

في المقابل تضطر الدول التي اعتمدت على الدول الغربية في بناء قواتها المسلحة القبول بسياساتها العامة وبالقيود التي تضعها على استخدام هذه الأسلحة حتى ولو كانت لدول عربية تربطها بها روابط الدفاع المشترك، وهي غير قادرة على الاستفادة الكاملة من الفرصة المتيسرة في دول الاتحاد السوفياتي المنهار ودول الكتلة الشرقية الأخرى. ويؤدي في النهاية إلى العجز عن الاستفادة بفرص التعاون العسكري.

٦ ـ أثر الأزمة المالية والعوائق الداخلية في استمرار التسلح

يختلف أثر الأزمة المالية في كل من المصدر والمستورد وفقاً لتأثره بالأزمة، فمن الملاحظ أن مصدّري الأسلحة قد تأثروا بهذه الأزمة، بحيث أصبحوا أكثر رغبة في تصدير الأسلحة، ويغض النظر أحياناً عن رغبتهم في ضبط التسلح هنا أو هناك، وقد برز ذلك بصفة خاصة في صادراتهم إلى منطقة الشرق الأوسط، إذ أبرز جهاز تسجيل مبيعات الأسلحة التابع للأمم المتحدة أن الدول الخمس الرئيسية المصدرة للأسلحة في العالم قد صدرت أو وافقت على تصدير أسلحة، قيمتها خمسون بليون دولار إلى منطقة الشرق الأوسط منذ آب/ اغسطس

١٩٩٠، وأن نصيب الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢ وحده يتراوح ما بين ٢٨ و٣٠ بليون دولار في صورة مساعدات عسكرية، وتعدّ أضخم مخصصات أمريكية سنوياً. أما باقي الدول المصدرة الرئيسية وهي بريطانيا وروسيا والصين وفرنسا فقد فشلت في الاتفاق على وقف سباق إرسال الأسلحة إلى الشرق الأوسط[٨٥].

لكن الأزمة المالية تؤثر أيضاً في مستوردي الأسلحة في الشرق الأوسط، غير أن هذا التأثير يبدو حتى الآن أكثر في الدول غير الخليجية، بينما تبدو كل من السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة في مقدمة المستوردين. لكن ذلك لا يعني إمكان استمرار الوضع على ما هو عليه حيث استنفدت الحرب بعضاً من امكاناتها المالية واستنفدت واردات السلاح بعضاً آخر، بينما تنخفض أسعار النفط بما يجعل من الصعب تعويض هذه الأموال. والمؤكد أن استمرار ما كانت تحصل عليه بعض الدول العربية من الأسلحة بأسعار رخيصة لم يعد ممكناً.

على الجانب الآخر يتوقف الميزان العسكري في المنطقة على قدرة الأطراف الأخرى غير العربية بدورها على تجاوز أزمتها المالية وتوفير قدرة على تمويل مشروعات التسليح سواء كانت بالاستيراد أو التصنيع. فمن المعروف أن كبرى المؤسسات الصناعية العسكرية الاسرائيلية تعاني خسائر كبيرة، وقد تكون قدرتها على استمرار الانتاج موضع شك[٨٦].

كذلك فإنه من المشكوك فيه أنه في الوقت الذي تعاني فيه الولايات المتحدة أزمة مالية، ويختلف فيها الرئيس مع وزير الدفاع حول تخفيضات ميزانية الدفاع أن تظل قدرة الولايات المتحدة على دعم القوة العسكرية الاسرائيلية ومشروعات تسليحها ورغبتها في ذلك بالقوة السابقة نفسها، خاصة أن هناك علامات على تشكك في استمرار تمويل مشروع الصاروخ «حيتس» على إثر فشل التجربة الخامسة لإطلاق الصاروخ ظهر الأحد ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٣[٨٧].

ينطبق ما سبق وبدرجة أكبر على باقي مصادر التهديد عموماً ودول الجوار الجغرافي للوطن العربي خاصة، حيث تفتقر إلى مصادر التمويل من جهة، وإلى الحافز لدى دول خارجية لتمويل تسليحهم؛ إذ ليس لأيّ منها ما لاسرائيل من اهتمام في الولايات المتحدة وربما في دول أوروبية أخرى لأسباب مختلفة. وهكذا قد نتصور حصول تركيا على أسلحة ومعدات مستعملة يستغني عنها الجيش الأمريكي أو جيوش حلف شمال الأطلسي، لكنها لا تستطيع أن تشتري أسلحة حديثة بالمعنى المفهوم، بل إن انفاقها العسكري الحالي يظل موضع شك في القدرة على استمراره. أما ايران فإن قدرتها مرتبطة بما تحصل عليه من روسيا والصين في الفترة الحالية. وإذا أرادت الاستمرار في التسلح فالأغلب أن عليها أن تطلب من دول

---

(٨٥) **الأهرام**، ١٩٩٣/٨/١٢، نقلاً عن: **وكالة أسوشييتد برس**.

(٨٦) **الحياة**، ١٩٩٣/٢/٢٠.

(٨٧) **الحياة**، ١٩٩٣/٣/١.

غربية، وفي هذه الحال فإن أسعار منتجاتها من الأسلحة ستكون باهظة التكاليف، وغالباً ما تؤدي إلى تقليص برامج استيراد الأسلحة وتصنيعها.

٧ ـ المستوى الصحي والثقافي للشباب ومستوى القادة

من أهم العوامل التي تؤثر في الميزان العسكري الاقليمي قدرة الشباب في سن التجنيد في الدولة على استيعاب واستخدام المعدات الحديثة، وخاصة طائرات القتال وصواريخ الدفاع الجوي وأسلحة الحرب الالكترونية ووسائل القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات الحديثة. وهذا يتطلب أساساً مستوى صحياً وثقافياً عالياً ليس من السهل توفره في شعوب حرمت حتى وقت قريب من أبسط صور الرعاية الصحية وفرص التعليم. ورغم أن خطوات واسعة قد اتخذت في هذا المجال إلاّ أن الخطوة التي تتخذ تظهر نتائجها ليس قبل ثمانية عشر عاماً حينما يصبح الطفل الذي ولد مع اتخاذها من شباب التجنيد. ولكي يصبح هذا العامل مؤثراً، لا بد من جيل بكامله شملته التغيرات الجديدة، وربما احتاج الأمر إلى جيل انتقالي.

يرتبط بذلك أيضاً مستوى القادة وقدرتهم على استيعاب مبادىء وفنون الصراع المسلح وقيادة وحداتهم وتشكيلاتهم ببراعة في ميدان القتال ومسرح العمليات، وهو أمر بدا، من خلال جولات الصراع المسلح التي خاضتها الدول العربية بعد استقلالها، أنها لم تستطع أن تحقق مستوى مناسباً فيه. ولا غرابة في ذلك إذ كان البون قد بعد بين الأمة وإدارة هذه الصراعات، حتى إن الصراعات المسلحة التي دارت على أرضها في الحربين العالميتين كانت بعيدة عن قواتها ولم تستخدم وحدات من جيوشها فيها رغم اشتراك قوات من المستعمرات من خارج المنطقة فيها.

لكن الوضع قد اختلف نوعاً ما، فقد تغيّرت الأوضاع الاجتماعية في الوطن العربي، وانتشرت الرعاية الصحية والاجتماعية، وانتشر التعليم أكثر من السابق نتيجة التحولات السياسية والاجتماعية المختلفة، وبالتالي بدأ المستوى الصحي والتعليمي في الارتفاع بما يوحي باحتمال تحسن الأوضاع في نهاية القرن العشرين وبعده، لكن ارتفاع المستوى الصحي والتعليمي مرتبط باستمرار توفير الرعاية الصحية والاجتماعية، إلاّ أنه يلاحظ أولاً تزايد الهجرة من بين أولئك الذين ارتفع مستواهم بحيث تقل فرصة الاستفادة منهم في رفع مستوى القوات المسلحة، وبالتالي تحسين الميزان الاقليمي لصالح العرب. ثم إنه حدث تراجع عن الاصلاحات الاجتماعية والسياسية مما يؤدي إلى احتمال عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه، هذا بالإضافة إلى التآكل الطبيعي للجيل الذي اكتسب خبرات الصراع دون بذل جهد كاف لنقل خبراته إلى الأجيال التالية.

٨ ـ أفق العلاقات المدنية ـ العسكرية

يتأثر الميزان العسكري بالعلاقات المدنية العسكرية أساساً نتيجة انشغال العسكريين

عن مهامهم الأساسية بأعمال ذات طابع مدني، أو اشتغالهم بالسياسة على حساب مهامهم العسكرية، أو نتيجة اختلال العلاقة بين القيادة العسكرية والقيادة السياسية. ففي جميع الحالات المذكورة يتأثر الميزان العسكري سلبياً، وتصبح القوة العسكرية أضعف مما يجب، وبالتالي يتعرض الأمن الدفاعي للخطر.

قد يكون أهم ما يمكن أن يؤدي إلى تهديد للميزان الدفاعي هو اشتغال العسكريين بالسياسة، وهو ما لا يعني اهتمامهم بالسياسة. فمن الطبيعي أن يهتم العسكريون بالسياسة، بل وأن يكون لهم رأي فيها، ولكن ذلك يختلف عن أن يتولى العسكريون العمل السياسي في الوقت نفسه الذي يقومون فيه بالعمل العسكري، إذ إن ذلك يؤدي إلى أن يصبح من المحتمل أن يستخدم عسكريون القوة المسلحة التي في حوزتهم لفرض مواقف أو اختيارات معينة، كما يؤدي بالتالي إلى انشغال القادة والقيادات بالموضوعات السياسية عن إعداد قواتهم للحرب، وقد يؤدي إلى اختيار القادة على أسس ولائهم واتجاهاتهم السياسية، بدلاً من كفاءتهم العسكرية، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الإعداد للحرب والاستعداد القتالي، وقد عانت القوات المسلحة للدول العربية تلك الأوضاع في مراحل سابقة، والأغلب أنها ما زالت تعانيها.

ثمة تكليف للقوات المسلحة بتنفيذ مهام مدنية على أساس ما هو معروف عنها من تميز في الأداء وقدرة على الإنجاز، الأمر الذي يفتقر إليه كثير من المؤسسات المدنية في الوطن العربي. ورغم أن الأساس صحيح إلّا أن هذا التميز ناجم عن طبيعة المجتمع العسكري وطبيعة العلاقات بين العسكريين، الأمر الذي لا بد وأن يتأثر بالاختلاط بالعناصر المدنية أثناء تنفيذ مهام ذات طابع غير عسكري. وهكذا فإن هذه القوات تفقد الخاصية التي تميّزت بها والتي تمّ اختيارها على أساسها بالتدريج. لذا فإن تكليف قوات مسلحة بمهام ذات طابع مدني يؤدي على مدى زمني إلى فقدانها خصائصها العسكرية التي تلزمها أثناء الصراع المسلح، وبالتالي يختل الميزان العسكري لغير صالحها، فضلاً عن آثار ذلك في مؤسسات المجتمع المدني التي تفقد بدورها فرصتها للتطور وتحسين أدائها من خلال الممارسة. ولا يعني ذلك الامتناع نهائياً عن استخدام القوات المسلحة لتنفيذ مهام ذات طابع مدني، إنما أن يكون ذلك استثناء اضطرارياً يلجأ إليه كملجأ أخير ويتم الإقلاع عنه بمجرد إمكان ذلك.

القوات المسلحة قوة من أدوات الدولة لتحقيق أهدافها، والاستراتيجية العسكرية بطبيعتها تابعة للسياسة والقيادة السياسية، وأي اختلال لطبيعة هذه العلاقة يعني أن تصبح الدولة عاجزة عن استخدام قواتها المسلحة التي تعتبر عادة من أغلى ما تملكه سواء بتقدير قيمة الأسلحة والمعدات التي فيها أو بتقدير أنها تضم زهرة شباب المجتمع الذين في أوج صحتهم وقدرتهم. ومع هذا العجز لا بد من أن يختل الميزان الاقليمي وتختل القدرة الدفاعية للأمة[٨٨].

---

(٨٨) أمين هويدي، **الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف واكتوبر** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٠ ـ ١١؛ ٤٢ ـ ٤٤ و٨٦ ـ ٩٢.

تتسم العلاقات العسكرية المدنية في اسرائيل بالاستقرار وبخضوع الاستراتيجية العسكرية للسياسة، وبفصل القوات المسلحة عن الحياة المدنية في فترات الخدمة واستدعاء الاحتياط ـ رغم حقيقة أن اسرائيل جيش أنشئت له دولة ـ ولا يتوقع أن تختل هذه العلاقات في المستقبل القريب على الأقل، بما لا يجعل هذا العامل مؤثراً في قوة اسرائيل العسكرية، بينما ما يزال هناك احتمال، ليس بالقليل، أن تكون ذات تأثير سلبي في القوة الدفاعية العربية(٨٩).

خامساً: الاحتياجات والاقتراحات

تواجه الأمة العربية نهاية القرن العشرين ومطلع القرن التالي وهي في وضع دفاعي حرج تفقد فيه القدرة على تحقيق حد أدنى من القدرة على مواجهة عناصر التهديد، وتتكرس فيها القوة الاسرائيلية كقوة متفوقة على باقي العناصر الاقليمية، وتهيمن الولايات المتحدة والغرب على مقدرات المنطقة من خلال ترتيبات أمنية تكرّس وجودها، وتفرض نفسها حَكَماً في النزاعات وضامناً لفرض حلولها، ولم يكن الأمر ليصبح شديد الإزعاج لو أنها كانت محايدة أو كما تدعي أنها «وسيط نزيه». فالواقع يقول إنها شريك كامل لاسرائيل، بل ولأي طرف غير عربي. غير أن تعلق أمن المنطقة بأطراف خارجية وخارج ارادة أبنائها هو في حد ذاته فقدان للأمن.

١ ـ إطار الاقتراحات

يحار الباحث عن حلول للوضع الحالي العربي وعن أسلوب لتحقيق الأمن الدفاعي العربي في المستقبل القريب، ومع احتمال الوصول إلى تسوية أو اتفاق لا ينتظر أن يخرج عما سبق ذكره لأنه يمثل المعطيات الحالية، التي لا يبدو في الأفق احتمال ظهور بدائل منها حتى الآن. ولا يرجع سبب الحيرة إلى أنه ليس هناك أسلوب مناسب لتحقيق هذا الأمن، أو أن الوطن العربي يستحيل الدفاع عنه وعن حدوده، أو أن الأمة العربية تنقصها امكانات مادية أو بشرية أو حضارية للدفاع عنها، وإنما لأن الأوضاع العربية الحالية التي سبق شرحها تمثّل أسوأ الأوضاع.

يكفي التفكير قبل وضع حلول مقترحة واحتياجات متوقعة في التساؤل عن الجهة التي تقدم إليها هذه الاقتراحات، التي يمكن أن توافق عليها، وأن تكون قادرة على تنفيذها. هل هي جامعة الدول العربية؟ إذا كانت كذلك، فلا شك أن الأمانة العامة يمكن أن توافق

---

(٨٩) سبق أن صرح أكثر من مسؤول في دول الخليج العربية أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي قد ماتت أو تجمّدت أو انتهت، نذكر منهم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الامارات ووزير خارجية الكويت. كذلك صرّح د. عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية، أن المعاهدة لم تطبق أبداً.

عليهـا، لكننا نعـرف أن الأمانـة العامـة لا تستطيـع أن تنفذ شيئـاً، وأن مجلس الجامعـة هـو صاحب سلطة القرار.

هل يمكن لمجلس الجامعة أن يقبل الاقتراحات وأن يضعهـا موضـع التنفيذ؟ **أولاً**، من المشكوك فيه قبولها بـاعتبار أنها لا بـد وبالضرورة أن تتعـارض مع السيـاسات الحـالية لبعض الدول، وقد فشلت جميع المحاولات التي جرت لإقناع دول عـربية بـاستبعاد القـوى الأجنبية من ترتيبات أمن المنطقة. **وثـانياً**، حتى في حـال قبول الاقـتراحات، فهنـاك سوابق لقـرارات مجلس الجامعة لم تنفذ ولم يلتزم متخذوها بما قـرروه. فما ضـمان تنفيذهـا لو أنهم اتفقـوا عليها وأصدروا قراراً بها؟

الأزمة العربية الحالية، كما نعـرفها، أزمـة التزام. فقـد تخلّت الحكومـات العربيـة عن الالتزام بميثاق وقرارات جامعة الدول العربية، والتزمت بقرارات المنظمات الأخرى، ولا فائدة حالياً من محاولة فـرض الالتزام لـدى كل الـدول العربيـة فجأة، فـلا شك أن العيب أصبح مـزمناً، وأصبـح من الضروري ايجـاد الحـل خـارج الأطـر العـربيـة الحـاليـة، وإلا أضيفت الاقتراحات إلى اقتراحات سـابقة، وهنـا تكون الاقـتراحات إلى الحكـومات والشعـوب معاً، وهي توصيات في مجملها، واضعين في الاعتبار أن البعض قد يـأخذ بهـا في أحسن الأحوال، وأن البعض سيرفضها في جميع الأحوال.

ورغم أن القضيـة هي الأمن الدفـاعي العربي، فـإن الاقتراحـات تبـدأ بتصـور المنـاخ السيـاسي الذي من الممكن أن تكـون فيه مقبـولة وممكنـة. فـالاقـتراحـات لا بـد وأن تختلف باختلاف الأفراد أو الهيئات التي تقدم إليها هذه الاقتراحات، وما يقدم إلى شخص أو منظمة أو مجموعة من الأفراد أو المنظمات لا يصلح في الغالب لتقديمه إلى غيرهم.

يأتي تصور هـذا المناخ من بعض الاستنتـاجات من الـواقع السيـاسي الحالي، فـالواقـع العربي يقول:

١ ـ إن قيادات دول في الخليج تعتقد ألاّ أمان لها دون الاعتماد عـلى قوة أجنبيـة، وأن هذا لا يمنع من التعاون مـع دول عربيـة على أسـاس ثنائي، دون أن يتعـارض ذلك مـع الوجـود العسكري الأجنبي[٩٠].

٢ ـ ان هذه الدول لم تعد تعتقد إمكان تنفيذ معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصـادي «وترى أنها انتهت» إلاّ أنها لا تنسحب منها أو تعلن أنها غير ملتزمة بها[٩١].

٣ ـ ان دول الخليج هي الدول العربية الوحيدة التي لـديها فـوائض ماليـة تمكنها من شراء أسلحة ومعدات عسكرية حديثة.

---

(٩٠) انظر على سبيـل المثال حـوار الشيخ صبـاح الأحمد النـائب الأول لرئيس الـوزراء الكويتي، ووزيـر الخارجية في: «الأمن العربي مرهون بعودة الثقة المفقودة بين الدول العربية،» **الأهرام**، ١٩٩٣/٨/٢.

(٩١) المصدر نفسه.

٤ ـ ان الدول العربية القادرة على بناء قوة دفاعية عربية متكاملة وقادرة على تحقيق الدفاع عن الوطن العربي هي أساساً العراق وسوريا ومصر والجزائر والمغرب، وهي جميعاً تعاني الآن أزمات اقتصادية، ولا ينتظر أن تستطيع أن تتخلص من أزمتها في المستقبل القريب.

٥ ـ ان الدول العربية عموماً والدول العربية الأخيرة بالذات، بينها مشكلات سياسية تحول دون التعاون الدفاعي في ما بينها، وأنه لا يمكن أن تنتهي الأسباب التي تؤدي إلى الاختلافات في وقت واحد.

٦ ـ فإن بعض المطلوب يحتاج إلى القيام به فوراً ودون إبطاء أثناء ما يجري من مفاوضات، مما يتطلب التوجه به إلى الجميع في وقت واحد.

٢ ـ مشاريع ضبط التسلح والأمن العربي

بداية يمكن القول إن كثيراً مما يجري الترتيب له كإطار للنظام المطلوب وضعه لمنطقة الشرق الأوسط يجري وضعه في المفاوضات الجارية الآن الثنائية والمتعددة الأطراف، مما يتطلب يقظة من الجميع، وخاصة أولئك القائمين بالتفاوض. إلاّ أنه من المطلوب أيضاً أن تكون المؤسسات القومية المختلفة واعية لما يمكن أن يجري، وأن تحذر من الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها، وبالتالي فإن أية قيود على تسليح المنطقة يجب أن تضع المصالح العربية موضع الاعتبار، وأن القيود يجب أن تتعامل مع الدول العربية على المستوى نفسه مع دول الجوار ومصادر التهديد، وأن تكون الدول العربية ممثلة في كل جهاز أو لجنة تشكل للإشراف، وأن تكون لها سلطة الاعتراض إذا كان لأيٍّ من أعضائها هذه السلطة، وألاّ تسمح لقوة ما أن تكون لها سلطة عليا لاحتمال أن تنحاز إلى مصدر التهديد.

إن الوضع العربي السيىء يجعل من أية قيود على التسلح في المنطقة إذا وضعت على أسس متساوية ـ أي بانطباقها على كل القوى في المنطقة بالقدر نفسه ـ في صالح الأمن الدفاعي العربي، إذ إن أغلب القيود ـ إن لم تكن كلها ـ ستنطبق على اسرائيل بدرجة انطباقها نفسها على أية دول عربية، وهكذا تفقد اسرائيل ومصادر التهديد المحتملة الأخرى جزءاً من تفوقها، بينما لا تخسر الأمة العربية إلاّ احتمالاً لحصولها على هذه الأسلحة.

لا شك أن التوصل إلى اتفاق ينزع سلاح اسرائيل النووي هو في صالح الأمة العربية، خاصة بعد تفكيك كل مكونات السلاح النووي العراقي. كذلك فإن انطباق القيود على الصواريخ البالستية على الصواريخ الاسرائيلية يحرم اسرائيل من مزية يمكن للدول العربية أن تعوضها نظراً لقرب أهدافها من المواقع العربية، إلاّ أنه يجب ألاّ يؤدي ذلك إلى حرمان الدول العربية من اقتحام مجال الفضاء.

رغم ما سبق، فإن تحقيق ذلك سيكون صعباً إن لم يكن مستحيلاً على ضوء ما سبق من انحياز أمريكي إلى اسرائيل ودول مجاورة أخرى، وشروط اسرائيل لترتيبات ضبط

التسلح، إلّا أن الجزء الخاص بنزع السلاح النووي يظل قابلاً للنجاح نظراً لاتجاه الولايات المتحدة إلى إيقاف التجارب النووية وربما إلى نزع السلاح الشامل.

٣ ـ التضامن العربي

يتطلب البدء في وضع قاعدة للأمن الدفاعي العربي تضامناً عربياً، لكن تحقيق التضامن العربي التام في الثلث الأول من تسعينيات القرن العشرين يعتبر أمراً غير منطقي، خاصة إذا كان المقصود هو الالتزام بالتضامن، وليس مجرد التعبير الشفهي عن التضامن. لذا فإن المطلوب البدء به هو التضامن الجزئي بين بعض الدول العربية التي تتعهد بالالتزام بما يتفق عليه لتحقيق التضامن الدفاعي العربي وتلتزم به فعلاً. ومن البديهي أن يجري ذلك في البداية خارج اطار جامعة الدول العربية، حيث لا يمكن تحقيق التضامن في إطارها في الظروف القائمة السابق ذكرها، وقد يكون من المطلوب أن تجمد دول عربية عضويتها في جامعة الدول العربية إلى حين تتعهد الدول بالالتزام بالقرارات التي يتخذها مجلس الجامعة، وبتطبيق معاهدة الدفاع المشترك بكل نصوصها.

يحتاج هذا التضامن أولاً إلى أن يكون بين أكثر من دولة عربية، ويفضَّل، لكي يمكن تحقيق نتائج فورية له، أن يشتمل على الأقل على دولة عربية رئيسية (العراق أو سوريا أو مصر أو الجزائر أو المغرب) ودولة عربية نفطية أساسية (السعودية أو الإمارات أو الكويت)، إذ إن ذلك يجمع بين القدرة البشرية والقوة المالية.

لكن ذلك يتطلب بالضرورة تغييراً جذرياً في سياسات بعض هذه الدول أو كلها بحيث ترفض التدخل الأجنبي والوصاية الخارجية، وتقتنع بإمكان التضامن العربي[٩٢] داخل النظام الشرق أوسطي الذي تفرضه القوى العظمى، والاقتناع أن القدرة المالية المتوافرة هي لصالح الأمة كلها، وأن تحقيق أفضل عائد لهذه الأموال يكون باستخدامها لصالح الدول العربية وإلّا وقعت هذه الأموال فريسة للقوى الأجنبية. كذلك لا بد من مراعاة القيود المفروضة على العراق بحيث يمكن تكليف العراق بما هو ممكن في الظروف التي يمر بها.

يفترض أن يشكل التضامن والالتزام به نموذجاً يحتذى في الوطن العربي، وأنه سرعان ما ستنضم إليه دول عربية أخرى تجد فيه ما تتطلع إليه من إعلاء الشأن العربي الذي تعرّض للإهمال والإذلال في أوائل التسعينيات، في حين تجد الدول غير الراغبة من مصلحتها أن تنضم وأن تلتزم حفاظاً على مصالحها. وحتى في حال عدم الاستجابة فإن من المتوقع أن تتعرض لضغوط شعبية تؤدي في النهاية إلى الالتزام المطلوب بين كل الشعوب العربية أو أغلبها على الأقل، وحينئذ يمكن العودة إلى إطار جامعة الدول العربية إما بشكله الحالي أو بعد ادخال تعديلات عليه، ولكن بعد فرض الالتزام بمقرراته.

---

(٩٢) المصدر نفسه.

أ ـ تحديد أهداف التسلح والبناء العسكري

يبدأ الأمن الدفاعي بتحديد أهداف البناء العسكري الذي يحدّد بدوره أهداف التسلح، وتبنى هذه الأهداف على ضوء دراسة طبيعة الصراعات المسلحة التي يمكن أن تخوضها الدول العربية، وصور ومصادر التهديد المتوقعة في ضوء ما يجري التوصل إليه، سواء بتحقيق اتفاق سلام مع اسرائيل أو من دونه، فاتفاقات السلام لا تعني أنه لم يعد هناك احتمال للحرب والصراع المسلح، بل إن الصراعات المسلحة كثيراً ما دارت بين أطراف كانت تربطها اتفاقات سلام.

هكذا يمكن على ضوء الأوضاع التي يتم الاستقرار عليها تحديد طبيعة الحرب المحتملة والظروف والأوضاع التي تؤدي إليها، وأنواع الأسلحة المستخدمة فيها ودور كل منها في الصراع المسلح. وبناء عليه يمكن وضع تصور لأسلوب التصدي للتهديدات وإدارة الصراع المسلح الذي يفضل أن يكون مختلفاً في طبيعته ووسائله وأسلوبه عن أساليب مصادر للتهديد، وبناء على ما سبق تتحدد أهداف التسليح والبناء العسكري.

لا ننسى أن الدول التي لا تصنع أسلحتها ـ ولم تعد هناك دولة قادرة على صنع كل ما تحتاج إليه من أسلحة ـ لا تستطيع أن تحصل على كل ما تحتاج إليه، لذا يجب أن تكون أهداف التسليح واقعية، بأن تشتمل على أسلحة يمكن الحصول عليها باستيرادها أو بإنتاجها ولو بشيء من الصعوبة، والابتعاد عن الأهداف التي يستحيل تحقيقها، ويمكن تأجيل بعضها إلى مراحل تالية.

يعتبر هدف الدفاع عن الحدود العربية الحالية أو بما تصل إليه الأطراف في المفاوضات الجارية هدفاً مرحلياً مقبولاً وممكناً في المرحلة القريبة المقبلة، بل قد يكون الهدف الممكن الوحيد، وهو يقود إلى هدف تسليحي يمكّن من حماية الأهداف العربية من الهجمات المختلفة المحتملة في حدود فكرة المقاومة حيث يتصور أن تكون الحرب المحتملة حتى نهاية التسعينيات ومطلع القرن القادم صراعاً ضد احتمالات التوسع الصهيوني نتيجة الهجرة اليهودية الأخيرة[٩٣]، وخاصة من الدول التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي، وتلعب القوات الجوية الاسرائيلية فيه الدور الأساسي في التمهيد للتوسع على نحو ما جرى في جنوب لبنان ما بين ٢٤ و٣١ تموز/ يوليو ١٩٩٣.

أما بالنسبة إلى مصادر التهديد الأخرى فقد لا تتجاوز الأهداف التركية السيطرة على مناطق الأكراد في كل من سوريا والعراق لأن عناصر حزب العمال الكردستاني تلجأ إليها، وربما مناطق تجمعات العراقيين من أصل تركماني، وحماية المشروعات المائية داخل أراضيها. وعن الأهداف الايرانية فالأغلب أنها ستختص بفرض سيطرتها على الخليج بالسيطرة على

---

(٩٣) نقلت جريدة **الشرق الأوسط** في ١٩٩٣/٨/١٦ نقلاً عن أ ف ب أن الوكالة اليهودية أعلنت أن اسرائيل أنفقت ٣٥٢ مليون دولار في ثلاث سنوات لتأمين نقل ٤٤٠ ألف مهاجر من الاتحاد السوفياتي السابق.

جزر الخليج، وقد تتطلع إلى ضم مناطق تجمُّع الشيعة في جنوب العراق بما فيها كربلاء والنجف الأشرف.

على الدول العربية الإعداد لحماية الشعب العربي في المناطق المجاورة للوجود الصهيوني من الهجمات عموماً والهجمات الجوية بصفة خاصة، ويفضّل أن تكون استراتيجية المقاومة شعبية بالإضافة إلى الدور النظامي بواسطة جيوش الدول المواجهة لاسرائيل مباشرة. ويعني ذلك تسليح سكان المناطق الحدودية بالأسلحة الخفيفة الموجهة المضادة للدبابات وأسلحة الدفاع الجوي الصاروخية المحمولة على الكتف، وتسليح السكان المطلين على ساحل البحر والقريبين منه بصواريخ لمهاجمة السفن والزوارق المقتربة من الشاطىء.

لا يعني هذا تخلي القوات المسلحة للدول العربية عن أداء دورها. إلّا أن تسليح السكان يعني احتمال فشل القوات المهاجمة حتى ولو نجحت في إسكات أسلحة القوات المسلحة نتيجة كبر حجم الأخيرة وصعوبة اخفائها ومعرفة القوات الاسرائيلية بخواصها. هذا، بالاضافة إلى أن هذا يعني إدارة الصراع المسلح مع مصدر التهديد وفقاً للقواعد المناسبة للجانب العربي، وليس وفقاً لقواعد العدو. ومن الطبيعي أن يكون الجهد العسكري الشعبي متعاوناً مع جهود القوات المسلحة حيث يحتاج الأمر توفير الإنذار والمعلومات والاتصالات ووسائل التعاون، وهي أمور يجدر أن توكل إلى القوات المسلحة. كذلك فإن مواجهة مصادر التهديد الأخرى التي يمكن أن تعتمد على بعض العناصر المحلية تستدعي الاعتماد على القوات المسلحة أساساً في مواجهتها.

من الطبيعي أن تسعى الدول العربية في المرحلة القريبة إلى الحصول على احتياجاتها من الأسلحة السابقة من السوق العالمي عن طريق الاستيراد، وقد تحاول الحصول عليها من الانتاج المصري إذ قامت مصر بإنتاج بعض هذه الأنواع في مصانعها. لكن المهم أن تستغل هذه الفترة في وضع البنية الأساسية لصناعة عسكرية عربية تقوم بالإمداد بأهم الأسلحة التي تحتاج إليها القوات. ويتوقع أن تواجه الصناعة العربية صعوبات هائلة في تحقيق ذلك، إلّا أنه أمر لا مفر منه، ويمكن محاولة الاستفادة من الصناعة المصرية بالاستفادة من العلاقات المصرية بالدول الغربية، خاصة وأن هذه الأسلحة لا يتصور أنها تشكل خطورة على أصدقاء الغرب.

ب ـ القيادة الاستراتيجية والنظام السياسي في الدول العربية

تنم الأوضاع العربية عن أن النظام السياسي في الدول العربية يعيش فترة قلق، والأغلب أنه يمرّ بمرحلة انتقال وأن هذا الانتقال هو إلى مزيد من المشاركة الشعبية والتعددية، الأمر الذي يعني أن تصبح القيادة الاستراتيجية في الدولة ليست متعلقة بفرد مهما كانت كفاءته، وإنما بتيار له الأغلبية بين الشعب، والأغلب أنه يكون أحد التيارات الثلاثة، التيار الاسلامي أو التيار القومي أو التيار الليبرالي التحديثي، وليس هناك ما يمنع من التعاون بين تيارين أو أكثر في أكثر من بلد/ دولة عربية، إلّا أن هذا لا يعني أنه سيكون سائداً في جميع

الـدول العربيـة، أو أن الانتقال سيتم في وقت واحـد، كذلـك فإن بعض هـذه التيارات قـد تتحول إلى دكتاتورية بعد وصولها إلى السلطة.

يؤدي تـداول السلطة والابتعاد عن تـركيـز القيـادة الاسـتراتيجيـة في شخص بعينـه أو مجموعة بعينها إلى تقليل احتمال الوقوع في أخطاء جسيمة، حيث يصبح من السهـل التحذيـر من المخـاطر التي يمكن أن يؤدي إليهـا كـل اختيـار، وهـو وإن كـان لا يؤدي بـالضرورة إلى استبعاد الاختيارات الخطرة إلاّ أنه يؤدي بالقطع إلى اتخاذ اجراءات للحدّ من خطورتهـا. ولا يعني ذلك أن تداول السلطة والتعددية الحزبية يؤديان إلى ضمان اتخـاذ المواقف الصحيحـة إلاّ أنها تقلل من احتمال اتخاذ القرار الخاطىء.

في ظل استمرار التجزئة العربية فـلا شك أن القيـادة الاستراتيجيـة ستوكـل إلى القيادة السياسية والعسكرية المحلية في كل دولة عربية، مما يعني سهولة انفراد مصادر التهديد بالدول العربية دولة تلو الأخرى مما يسهّل التغلب عليها. إلاّ أن احتمالات التغيير السابق ذكرها تبشر باحتمال وصول عناصر ذات طبيعة وحدوية عربية أو اسلاميـة إلى مواقـع اتخاذ القـرار في دول عربية بما يمكن من تحقيق الحد الأدنى من التضامن العربي الذي سبقت الاشارة إليه. وبالتـالي يمكن قيام قيادة استراتيجية تقوم بالتنسيق بين دول عربية عزمت على التضامن في مـا بينها وأن تلتزم بهـذا التضامن، وقـد تضم أغلب أو كل الـدول العـربيـة، ولا يتعـارض هـذا التنسيق بـالضرورة مع النظام الشرق أوسطي المـزمع اقـامته، وأن تتفق دول عـربية من المشرق عـلى التعاون مع دول عربية أخـرى في المغرب، رغم تـوقع أن يستبعـد المغرب من النـظام الشرق أوسطي، على أنه يفضل في هـذه الحال العمـل على عـدم الاصطدام بـالنظام المفـروض منذ البداية.

رغم ما سبق فلا بد من توقّع أن تعمل القـوى الخارجيـة على فصم عـلاقات التعـاون التي تبـدو في الأفق بين دول عـربية تستبعـدها من القيـادة الاسـتراتيجيـة لأي تـنـظيم داخـل المنـطقة، ويتـطلب التعامـل مع هـذا التهديـد الاستناد أسـاساً إلى القـوى الشعبية وتـوعيتها وتعبئتهـا ضد الأخـطار التي تتهددهـا، وإعدادهـا لتقبل التضحيـات التي لا مفـر منهـا اتقـاء للاضطرار إلى تقديم تضحيات أكـبر دون نتائـج مناسبـة، لكن هذا لا يعني استبعـاد محاولـة الوصول إلى تفاهم يقلل من عداوة القوى الأجنبية لهذا التعاون.

لا ينتـظر في هذه الحـال أن تقوم قيـادة استراتيجيـة من نوع القيـادة المشتركـة أو قيـادة التحالف حيث تتطلب كل منها إعداداً وإمكانات غالباً ما يحتاج تحقيقها إلى زمن أكثر مما تبقى من القرن العشرين، لذا فمن المتوقع في حال إقامة قيادة اسـتراتيجية فـوق قطرية عربيـة أن تكـون قيادة تنسيق تتـولى أعمال التنسيق بـين القيادات العـربية القـطرية سـواء السيـاسيـة أو العسكرية مع بقاء السلطة الأكبر في يد القيادة القطرية.

من المأمول فيه أن تنضم دول عربية إلى نواة التنسيق بمجرد الاقتناع بجـديتها، ويـزيد المعدل في حال نجاح هذه النواة في مواجهة التهديدات العسكرية لدولة عربيـة أو أكثر. ومـع اتساع قيادة التنسيق يمكن الاستفادة مع قوى عربية أكثر وبالتالي تحقيق دفاع أفضل. ولا يمنع

قيام قيادة التنسيق في هذه الحال من البدء بخطوات عملية نحو التحوّل إلى قيادة أكثر سلطة مثل القيادة المتحالفة أو القيادة المشتركة، لكن لا ينتظر استكمال ذلك في مطلع القرن التالي.

ج ـ أنماط التسلح

على ضوء ما سبق يصبح من الضروري إعادة النظر في أنماط التسلح السابقة، التي عادة ما اشتملت على أعداد من الأسلحة والمعدات التي تفيض عن حاجة الدولة أو قدرتها على الاستيعاب من حيث توفير الأطقم اللازمة لتشغيلها كماً وكيفاً، كذا يصبح من الضروري الاهتمام بنظم القيادة والسيطرة والاتصالات وجمع وتداول المعلومات بحيث يمكن تحقيق السيطرة على نظم الدفاع الاقليمي بالإضافة إلى الوحدات والتشكيلات العاملة في القوات المسلحة وتأمين التعاون في ما بينها، وتركز الجهود لتحقيق مضاعفات القوة مثل وسائل الحرب الالكترونية والطائرات العمودية في الاستخدامات المختلفة. ويلقى التطوير النوعي للقوات البحرية والجوية عناية خاصة.

نظراً لازدحام مخازن كثير من الدول العربية بالأسلحة الزائدة عن الحاجة الفعلية فإن شراء معدات جديدة يجب أن يكون في أضيق الحدود، خاصة وأن أغلب هذه الأسلحة من أحدث ما توفر في ترسانات ومصانع الأسلحة، وأن تبذل جهود جادة لتحديث هذا المخزون بتطوير تسليحها ونظم القيادة والتوجيه فيها، كذا تطوير وسائل جميع المعلومات مع بقاء الجسم الأصلي للاستفادة به.

ومن المهم أن تولي الدول المتعاونة التي قررت الالتزام بهذا التعاون اهتماماً خاصاً لتنظيم التعاون في ما بينها بحيث يمكن لقواتها أن تتبادل المعلومات وأن تتعارف في ما بينها، وأن تقدم المعونة كلما أمكن، سواء كان ذلك وهي في أماكن تمركزها دون انتقال، أو بانتقالها إلى دولة عربية أخرى معرضة للعدوان، وهذا يتطلب توجيه عناية خاصة إلى وسائل الاتصال ووسائل النقل الاستراتيجي.

د ـ إعادة تنظيم القوات، وتعديل العقيدة القتالية

يتطلب الأمر على ضوء الأوضاع السائدة والمتوقعة خلال التسعينيات ومطلع القرن القادم أن يعاد النظر في تنظيم القوات المسلحة الحالية بحيث يمكنها تحقيق مطالب الفترة القادمة، ومن المنتظر أن تحتاج هذه القوات إلى تنظيم الدفاع الاقليمي وإدماجه في البناء الدفاعي، وتنظيم عناصر المقاومة، وتوفير وحدات التعاون بين الأفرع المختلفة للقوات المسلحة وخاصة بين القوات البرية وكل من القوات البحرية والجوية.

أما العقيدة القتالية فيجب أن يشملها التطوير بحيث توفر الأساس النظري للقتال الذي يمكن أن يتركز في ضرورة الدفاع عن الحق العربي والتضحية من أجله، وأن على العدو أن يدفع ثمن بقائه على أرضنا أو أن يرحل، وأن احتلال أرض عربية مساوٍ لاحتلال كل الوطن العربي. وتتبنى العقيدة العسكرية العربية مرحلياً عقيدة دفاعية نشطة تهتم أساساً

بتحقيق التوازن الاستراتيجي مع مصادر التهديد، وبالتمسك بـالأراضي العربيـة مع التحـول للهجوم في أول فرصة سانحة لتدمير العدو، والعودة مرة أخرى إلى الأوضاع الأولية نظراً لأن الظروف الدولية السائدة والمتوقعة لا تسمح بتعديل الأوضاع.

هـ ـ الإنفاق المالي، وتوزيع الحصص داخل المؤسسة الدفاعية

يجب ترشيد الانفاق المالي الذي تميز في فترة سابقة بالتبذير الشـديد إذ بلغ الإنفـاق على التسليح لدى دول عربية معينة بلايين الدولارات في فـترة زمنية محـدودة، ولم تحقق قدرة عـلى الدفاع عـن أراضيها، بينما عانت دول عربية أخرى عجزاً عن تمويل برامج تسليحيـة عاديـة. ويتصور أنه مع اتفاق دول عربية على التعاون أن يصير التعاون في مجال الانفاق بحيث تشكل قواتها قوة متكاملة تحقق الدفاع عنها وتكون قـادرة على معـاونة الـدول العربيـة التي تحتاج إلى المعاونة.

يتطلب بناء دفاع إقليمي شعبي أولويـة لبناء قـاعدتـه في مرحلة الإنشـاء وما يتبعـه من نظم للدفاع المضاد للدبابات والدفاع الجوي.

تحتاج القوات الجوية والبحـرية إلى نصيب متميـز في الإنفاق العسكـري نظراً لارتفـاع تكاليف وحداتها وتكاليف صيانتها والمحافظة على كفاءتها القتالية. ونظراً إلى أن الموارد محدودة يوصى بالتركيز على الكيف بدلاً من الكم في التسعينيات أملاً في الانتقال إلى الكم بعد ذلك.

يحـظى تحديث القـوات بـالنصيب الأكـبر من الإنفـاق الغسكـري بحيث يمكن تحقيقـه بواسطة الحد الأدنى من الأفراد لتوفير القوة البشرية للاقتصاد الـوطني والقومي وبـأعلى كفـاءة ممكنة نتيجة لدقة وسائل التوجيه ومستويات التدريب والاستعداد القتالي العالية.

يسعى الإنفاق العسكري في ما بقي من التسعينيات إلى بناء قاعدة صناعية مدنية تكون قاعدة مساندة لصناعة عسكرية متطورة قادرة على توفير الاحتياجات الدفـاعية وبنـاء القاعـدة البحثية اللازمة لذلك.

و ـ دور الصناعة وجهود البحث والتطوير

تعتبر الصناعة طوق النجـاة من الحصار المفـروض على الـدول العربيـة والقيود المنتـظر زيادتها على تسليحها، فهي وسيلة مطلوبة لتوفير الاحتياجات الدفاعية في بيئة عالمية معاكسة، لكن القاعدة الصنـاعية العـربية عمـوماً والعسكـرية بصفـة خاصـة ما زالت دون المستـوى. وتشكل القاعدة الصناعية للدولة أو مجموعة الدول القاعـدة التي تغذي صنـاعاتهـا العسكريـة بأغلب احتياجاتها. لذا فمن المطلوب تطوير الصناعة العسكرية العربية عند الأطراف العربية التي تلتزم بالأهداف القـومية وبـالالتزام بـالقرارات التي يتفق عليهـا، وتسعى هذه الصنـاعة أساساً إلى توفير الأسلحة والمعدات التي يصعب توفيرها من الأسواق العـالمية كـما تقوم بـإمداد القوات باحتياجاتها من الذخيرة والاحتياجات الاستهلاكيـة التي يشكّل انقـطاعها خـطراً على القدرة الدفاعية.

تعتمد الصناعة على جهود البحث والتطوير وإلّا أصبح إنتاجها غير مطلوب ومتخلف عن احتياجات القوات، كما أن مطالب القوات قد تختلف من منطقة إلى أخرى، لذا فإن من الضرورة إقامة صناعة مرتبطة بإنشاء مراكز البحث والتطوير وما تحتاجه من معامل وغيرها. ويحتاج إنشاء مراكز البحث والتطوير اللازمة زمناً، كما يحتاج تحقيق أولى نتائجه زمناً آخر. وقد تأخرت الصناعة العربية كثيراً في هذا المجال، وأصبح من الضروري البدء فيه بجدية قبل مطلع القرن القادم.

ز ـ خضوع الإنفاق العسكري للرقابة الشعبية

يجب أن تتوفر رقابة شعبية على الإنفاق العسكري، شأنها في ذلك شأن نواحي الانفاق الأخرى في الدول. وإذا كانت احتياجات الدفاع تتطلب نوعاً من السرية خاصة في ظروف القيود المفروضة من الخارج على نمو القدرة العسكرية العربية فإن تحقيق الرقابة الشعبية الرشيدة والقادرة على المحافظة على الأسرار الدفاعية للدولة ليس أمراً مستحيلاً، كما أن إفشاء الأسرار يمكن أن يعرض المخالفين لعقوبات شديدة. لذا فإن حاجز السرية يجب ألا يقف حائلاً دون خضوع الانفاق العسكري للرقابة سواء لترشيد هذا الإنفاق لتحقيق أفضل النتائج، أو لمنع تسرب أموال الدفاع إلى قنوات غير قانونية لتحقيق مكاسب شخصية لا تفيد القدرات الدفاعية.

ح ـ التعاون مع دول الجوار

إن سوابق الصراع بين دول عربية ودول الجوار الجغرافي للوطن العربي لا تلغي الروابط التاريخية التي جعلت من هذه الدول حليفاً للعرب في فترات سابقة في مجال صدّ الغزاة ومواجهة محاولات التدخل الأجنبي، ولا تتوقف هذه المواقف على سوابق تاريخية فقط بل إنها امتدت إلى الماضي القريب.

فقد رفضت تركيا أكثر من مرة استخدام القواعد العسكرية على أرضها في مناطق خارج حلف شمال الأطلسي، وقد حاولت اتخاذ موقف معتدل أثناء الأزمة الأخيرة في الخليج، لكن يبدو أنها تعرضت لضغوط شديدة دفعتها في النهاية إلى قبول استخدام هذه القواعد ضد العراق. كذلك فإنه رغم ما أدت إليه الحرب العراقية ـ الايرانية فإن ايران شكّلت منفذاً محدوداً للعراق أثناء الحرب اتصل به بالعالم الخارجي أثناء الحصار.

تظل الروابط العربية بدول حوض النيل غير العربية وعلى رأسها اثيوبيا شديدة الأهمية بالنسبة إلى مصر والسودان، وقد ظل التعاون بين الدول العربية ودول الجوار الافريقية ثابتاً أغلب فترات التاريخ، ولم تشكل هذه الدول تهديداً للدول العربية إلّا نادراً.

ويقدر أهمية دول الجوار الجغرافي للأمن الدفاعي العربي، حيث يمكن أن تشكل قواعد لقوى أجنبية ضد الدول العربية فإن الدول العربية تشكّل حاجزاً دفاعياً عن هذه الدول، أو أنها على الأقل تستطيع أن تؤمن مؤخرتها من محاولات الهجوم عليها، وأن تمنع القوى المعادية

من تهديدها عبر الأراضي العربية، وبالتالي فإن من مصلحة هذه الدول أن تتعاون مع الدول العربية في مجال الدفاع.

يمكن تقسيم دول الجوار إلى مجموعتين من حيث قابليتها للتعاون الدفاعي مع الدول العربية، المجموعة الأولى لا تستطيع وفقاً لتصورات قياداتها الحالية أن ترتبط بصلات دفاعية من نوع التحالف الدفاعي مع الدول العربية نتيجة تصوراتها لأمنها، في حين أن هناك احتمالاً لارتباط دول أخرى - المجموعة الثانية - بروابط التحالف، بمعنى أن تشارك الدول العربية في الدفاع عنها وأن تشارك هي في الدفاع عن الدول العربية. وبالتالي يمكن إقامة روابط دفاعية مع المجموعة الأولى على أساس اتفاق عدم الاعتداء بحيث تضمن الأمة العربية ألّا تهاجم من أراضي تلك الدول، بينما يتم الارتباط بالمجموعة الثانية باتفاقات للتعاون الدفاعي.

تشتمل المجموعة الأولى على كل من ايران وتركيا وربما اثيوبيا واريتريا، بينما تشتمل المجموعة الثانية على باقي دول الجوار الآسيوية والافريقية، إلّا أن استجابة الدول سوف تختلف وتتباين نتيجة ارتباطاتها الدفاعية مع عناصر أخرى، لذا من المتوقع أن تضع دول حلف شمال الأطلسي بما فيها تركيا في اعتبارها احتمال تعارض مثل هذا الاتفاق مع التزاماتها في حلف شمال الأطلسي، كما أن ايران قد ترى في الاتفاق تعارضاً مع تطلعاتها نحو دور اقليمي أكبر. وقد تؤثر علاقات اثيوبيا واريتريا مع اسرائيل في احتمالات التوصل إلى هذا الاتفاق.

تتأثر الدول التي لها علاقات دفاعية مع فرنسا وهي افريقيا الوسطى وتشاد والسنغال بذلك، وقد تتعارض اتفاقات عدم الاعتداء أو التعاون الدفاعي مع هذه العلاقات، خاصة وأنها تتلقى بعض المساعدات الفرنسية. ولا تقلل الاحتمالات السابقة من أهمية العمل على توثيق العلاقات الدفاعية مع دول الجوار، وخاصة تلك التي تربطها بالعالم العربي روابط الاسلام، بل على العكس تدفع إلى بذل مزيد من الجهد لتحقيق ذلك لاحتواء مصادر التهديد وخاصة الاسرائيلي وتضييق اتجاهاته.

يبدأ التعاون الدفاعي بين الدول العربية ودول الجوار مع الدول المجاورة للدول الملتزمة بالتعاون العربي، ثم يمتد مع اتساع نطاق التعاون الدفاعي والالتزام بين الدول العربية حتى يشمل أغلب دول الجوار.

تعقيب

محمود عزمي

نظراً إلى اتساع دائرة الموضوعات التي تناولها البحث، وتفرعها إلى العديد من النقاط الفرعية، رأينا ضرورة تلخيص هيكلية البحث المذكور حتى يمكننا أن نعقّب على النقاط التي هي في حاجة إلى تعقيب بشكل متسلسل وبطريقة جدية قدر الإمكان.

قسّم الباحث دراسته إلى خمسة أقسام رئيسية على النحو التالي:

أولاً: الإطار العام.

ثانياً: الولايات المتحدة وإسرائيل: السياسات والأولويات.

ثالثاً: آثار النظام الشرق أوسطي في الأمن الوقائي العربي.

رابعاً: العوامل المؤثرة في القوة العسكرية العربية والميزان الاقليمي.

خامساً: الاحتياجات والاقتراحات.

أولاً: الإطار العام

اعتبر الباحث أن الإطار العام لبحث الموضوع يشتمل على قسمين أساسيين (المحيط الخارجي والبيئة الداخلية)، **أولهما**: المحيط الخارجي للوطن العربي الذي يضم القوى الخارجية التي يمكن أن تشكل تهديداً للأمن القومي العربي، أو قد تمثل حليفاً واقعاً أو محتملاً. وهذه القوى الخارجية، باحتمالاتها المختلفة، تضم مستويين رئيسيين: **الأول** يشمل الدول التي تشكل النطاق المحيط بالوطن العربي مباشرة مثل تركيا وايران. **والثاني** هو بقية دول العالم، خاصة تلك التي تحيط بدول الطوق المحيط بالوطن العربي مثل الدول المطلة على

البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود المتفرع منه. ويطلق الباحث على المحيط الخارجي، بقسميه المباشر وغير المباشر، البيئة الخارجية للوطن العربي التي تتأثر بها قضايا الدفاع عن الوطن المذكور، إضافة إلى تأثرها بالبيئة الداخلية، أو القوى الداخلية، التي تشكل بالضرورة الجانب الرئيسي في القوة المدافعة. على حين أن البيئة الخارجية، أو القوى الخارجية، تشكل أحد جانبي المعادلة الدفاعية، سواء كانت تمثل تهديداً خارجياً أو حليفاً فعلياً أو محتملاً. وبطبيعة الحال فإن البيئة الداخلية تؤثر باعتبارها الجانب الذي يمكنه معادلة التهديد، بحكم أن قوتها تدعم القدرة الداخلية على الدفاع ضد العدوان المسلح الخارجي. في حين أن ضعف البيئة الداخلية يسهل للقوى الخارجية تهديد وجود الوطن العربي ومصالح مجتمعه الحيوية.

من هذا المنطلق، بدأ الباحث دراسته قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن المقبل، واعتبر أن القرب الجغرافي لأحد عناصر البيئة الخارجية المحيطة مباشرة بالوطن العربي، أو دول الطوق كما يسميها (الأمر الذي يثير التباساً بحكم أن مصطلح دول الطوق يُستخدم عادة في الإشارة إلى الدول العربية المحيطة مباشرة بإسرائيل)، يجعل بالإمكان إصابة الأهداف الموجودة فيها، دفاعياً، بالأسلحة التقليدية والبسيطة ومن مسافات قريبة، الأمر الذي تظل له قيمته وأهميته القصوى، رغم تطور الأسلحة عالمياً من حيث ازدياد مداها ودقة إصابتها. ونعتقد أن طرح هذه المقولة العسكرية المتعلقة بقدرة الدول العربية على استخدام أسلحتها التقليدية البسيطة دفاعياً ضد أي من دول الطوق الخارجي المباشرة في حال حدوث عدوان مسلح منها ليس هذا موضعه من التحليل، وإنما هو يستبق موضعه الذي نعتقد أن مكانه من الأفضل أن يكون ضمن القسم الثالث من البحث المتعلق بـ «العوامل المؤثرة في القوة العسكرية والميزان الاقليمي» ضمن البند ٢ المتصل بـ «أثر التقانة (التكنولوجيا) العسكرية الجديدة في الميزان».

وقد مضى الباحث في بحثه، في القسم المتعلق بالإطار العام لإشكالية الأمن القومي العربي ومتطلباته في المرحلة الراهنة والمستقبل المنظور حتى أوائل القرن الحادي والعشرين، دون أن يحاول تقديم تعريف ما للأمن القومي العربي، مفترضاً أن هذا المفهوم متفق عليه وواضح لدى مثقفي الفكر القومي على الأقل، وسبق أن كتب عنه الكثير. وهي مقولة نشك في صحتها، خاصة في ظل الأوضاع السياسية والفكرية المخيمة على الوطن العربي حالياً، خاصة منذ أزمة وحرب الخليج والنتائج المترتبة عليها. ويؤكد ذلك غياب وجود «تصور عربي واضح ومحدد لماهية الأمن القومي العربي، ومن ثم غياب استراتيجية عربية تستند إلى آليات محددة لتحقيقه. وجاءت أزمة الخليج الثانية لتعمق مشكلة الأمن القومي العربي. فقد كشفت بجلاء عن غياب الحدود الدنيا لهذا الأمن، وذلك على الرغم من كثرة الحديث عنه في الخطب والبيانات والتصريحات الرسمية، وفي البحوث والندوات الفكرية»[1].

---

(١) حسنين توفيق ابراهيم، «أزمة الخليج الثانية والأمن القومي العربي: قضايا وتساؤلات حول المستقبل،» **شؤون عربية**، العدد ٦٧ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩١)، ص ٢٩.

والـواقع انـه مثلما لا يوجـد تعريف مـوحّد، جـامع مـانع، لكلمـة فلسفة، أو لكلمـة اسـتراتيجيا، رغم كـثرة ما كتب وقيـل عن الكلمتين في تـاريخ العلوم الإنسـانية، كـذلك لا يوجد مثل هذا التعـريف لمفهوم «أمن قـومي» بصفة عـامة ومفهـوم «أمن قومي عـربي» بصفة خاصة. وقـد أثار العـديد من البـاحثين العـرب، وبالـذات المعنيين منهم بـإشكاليـات الفكر القومي، هذه المسألة خاصة بعد هزيمـة ١٩٦٧ واتفاقيـات «كامب ديفيـد» عام ١٩٧٩ وأزمـة وحرب الخليج عام ١٩٩٠[٢].

وقد سبق للباحث أن اعتبر الأمن القومي العربي (في كتابـه **التعاون العسكـري العربي** الصـادر عن مركـز دراسات الـوحـدة العـربيـة عـام ١٩٩٠) بمثـابـة الاسـتراتيجيـا العليـا أو الاستراتيجيا القومية المفترضة للأمة العـربية، وذلـك من خلال تـأثير ثـلاثة عـوامل في الأمن العـربي، هي: الموقـع الجغرافي، والقـوى البشرية، ومصـادر تهديـد الأمن القومي وأدواتـه. وأوضح أن هذه العوامل الرئيسية الثـلاثة تؤثـر في متطلبـات الأمن القومي العـربي المفترض، وتفرض ـ كضرورة موضـوعية ـ التعـاون العسكري العـربي باعتبـاره الشرط الحتمي لمواجهـة التحديات والتهديدات المحيطة بالوطن العربي مـواجهة نـاجحة، أو تتـوفر لهـا، على الأقـل، المعطيات اللازمة لإمكان تحقيق مواجهة ناجحة تكفل حماية مصالح الأمة العربية المشروعة.

والـواقع ان «الاسـتراتيجيا العليـا» أو «الاستراتيجيـا الكبرى» Grand Strategy (وهـو التعبير الذي يستخدمه البريطانيون غالباً ومنظروهم الاستراتيجيون خاصة «ليدل هارت»)، أو «الاستراتيجيا القومية» National Strategy (وهو التعبير الذي يستخدمه الأمريكيون أساساً)، أو «الاستراتيجيا الشـاملة» Total Strategy (وهو التعبـير الذي يفضله الاسـتراتيجي الفرنسي «أندره بوفر» على تعبـير «الاستراتيجيـا العليا»)، إنمـا هي: المخططات التي تـوضع من أجـل استخدام مصادر القوة القومية كافة (أي للدولة القومية) من أجل تنفيذ أهداف السياسـة، أو أهداف الأمن القومي، كما يقول البعض. وهـذا يعني أن الاستراتيجيـا العليا (أو الكـبرى أو الشاملة أو القومية، إذ هي مترادفات) تقوم بتحديد المهـمات الخاصـة بمختلف الاستراتيجيـات الأخرى السياسية والعسكريـة والاقتصاديـة. . . الخ، الخـاضعة لهـا، وتنظم تـوافقها جميعـاً وخدمة بعضها البعض من أجل تحقيق الهدف السياسي العام الموضوع من قبل الدولة المعنية، أو الحزب أو الجماعة السياسية المعنية في حالة عدم تشكل الدولة بعـد لأي سبب من الأسباب (احتلال خارجي أو حالة تجزئة. . . إلخ).

---

(٢) انظر على سبيل المثال: محمد سيد أحمد، «حول تحـولات مفهوم الأمن العـربي خلال السبعينيـات،» **الفكر الاستراتيجي العربي**، العدد ١ (تموز/ يوليو ١٩٨١)، ص ٩ ـ ٤٠؛ أمين هويدي، «فجـوة الأمن القومي العـربي،» **الفكر الاسـتراتيجي العربي**، العـدد ١ (تموز/ يـوليو ١٩٨١)، ص ٤١ ـ ٧٧؛ علي الـدين هـلال، «الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول،» **شؤون عربية**، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ ينـاير ١٩٨٤)، ص ٦ ـ ٢١؛ رفعت لقوشة، «مقدمة في إشكالية الأمن القـومي العربي،» **شؤون عـربية**، العـدد ٧٠ (حزيـران/ يونيـو ١٩٩٢)، ص ٧ ـ ١٦، وعبد المنعم المشاط، «الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة،» **شؤون عربيـة**، العدد ٧٠ (حزيران/ يونيو ١٩٩٢)، ص ١٧ ـ ٣٩.

وبالتالي فإن السياسة، بمعنى الأهداف والاتجاهات السياسية العامة للدولة أو الحزب أو الجماعة السياسية، تشكل السقف الأعلى للاستراتيجيا العليا وكافة الاستراتيجيات النوعية الأخرى المتفرعة عنها. ومن ثم فإن الاستراتيجيا العليا، أو الاستراتيجيا القومية، وهي وسيلة لتحقيق أهداف السياسة العامة للدولة المعنية في مرحلة تاريخية معينة، وهي في الوقت نفسه ـ ومن خلال مختلف الاستراتيجيات الجزئية والنوعية المتعلقة بمختلف مجالات أنشطة الدولة ـ تمثل الاجراءات العملية اللازمة لحماية الأمن القومي ووضعه موضع التطبيق كمفهوم نظري يجسّد ما يعتبر مصالح حيوية للأمة المعنية في مرحلة تاريخية معينة.

وقد أورد عديد من الباحثين العرب تعريفات عدة للأمن القومي، فالباحث علي الدين هلال قال في هذا الصدد: «إن الأمن هو غياب الشعور بالتهديد وانتفاء الإحساس بالخطر. وتحقيق الأمن يمثل مفهوماً مركزياً في حياة كل المجتمعات بغض النظر عن درجة تطورها. وهو يثير في الأذهان معاني البقاء والتكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح والقيم الجمعية ضد التهديدات الخارجية»[٣]. ويعرفه سمير خيري بقوله: «إن الأمن هو تصور استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية الأساسية لأي شعب، بحيث يطرح في جوانبه المختلفة عناصر الحماية للمصالح الحيوية ويقدم الإجابات النابعة من التصورات المستمدة من التاريخ والجغرافيا لكل المعضلات التي تواجه الوجود الحي لأي أمة من الأمم. وفي هذا الصدد فإن نظرية الأمن القومي في هذا الاتجاه تبلور المعنى التاريخي للوجود القومي، وتوضح حدود المجال الحيوي لحياة الشعب، وتعكس عناصر قوة الشعب وإمكانات المواجهة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية في وقت السلم أو في وقت الحرب، سواء في حالة المواجهة العسكرية أو في حالة احتمالات المواجهة»[٤]. ويقول حامد ربيع في هذا الخصوص: «إن الأمن القومي هو البعد الاستراتيجي حيث تتفاعل وتتعانق في توافق منتظم طبيعة الحدود الجغرافية بطبيعة علاقات الجوار»[٥].

واستناداً إلى مفهوم «روبرت ماكنمارا»، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، عن الأمن القومي الذي يؤكد أن «لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حداً من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر حد أدنى للتنمية»، وذلك انطلاقاً من مفهوم للأمن القومي أوسع من مجرد كونه أمناً عسكرياً يوفر الحماية للأمة ضد العدوان الخارجي وتدعيم سياستها الخارجية، أورد أمين هويدي تعريف الأمن القومي، فقال: «هو ما تقوم به الدولة، أو مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد، من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية»[٦]. ونحن لسنا بصدد تحديد تعريف معين للأمن القومي العربي، لأن هذا يتطلب دراسة خاصة بذلك الموضوع ليس هذا مجالها، وإنما قصدنا من ايراد التعريفات المذكورة للأمن القومي العربي التي أوردها عدد من أبرز الكتّاب المعنيين بالموضوع (بما في ذلك تعريف الباحث المستفاد من كتابه المشار إليه مسبقاً) توضيح أن وحدة السياسة والرؤية الاستراتيجية العامة، الصادرة عن القيادة السياسية للدولة، أو لمجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد، هي أساس الوجود الفعلي للأمن القومي وللاستراتيجيا القومية.

---

(٣) نقلاً عن: لقوشة، «مقدمة في إشكالية الأمن القومي العربي،» ص ٨.

(٤) نقلاً عن: المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) هويدي، «فجوة الأمن القومي العربي،» ص ٤٣.

ولّما كان واقع الحال في الوطن العربي أن هناك سياسات عربية قطرية مختلفة، واختلافاً في التصور الاستراتيجي للتهديدات الرئيسية للأمن القومي بين الدول العربية وبعضها البعض، نستطيع أن نقول إن الحديث عن أمن قومي عربي، خاصة في هذه المرحلة التاريخية التي تجتازها الأمة العربية، هو حديث عن أمن قومي مفترض إيجاده كهدف سياسي ـ استراتيجي منشود تناضل من أجله الأمة وطلائعها السياسية صاحبة الوعي القومي، وليس عن أمن قومي قائم، أو شبه قائم، أو كامن ومطلوب الاتفاق على اجراءاته العملية (تخطيط استراتيجي قومي يتفرع إلى استراتيجيات عسكرية وسياسية واقتصادية وثقافية وإعلامية... الخ).

وفي مجال بحثه للتهديدات المحتملة للأمن القومي العربي (المفترض) من قبل دول الجوار الجغرافي الملاصقة بالوطن العربي، ركّز بحثه على دور كل من تركيا وايران قاطعاً بأن كلتا الدولتين سيكون لهما قيمتهما، نظراً إلى أن حجمهما وكتلتهما الحيوية يمكن أن يشكّلا ـ عندما تريان ذلك ـ تهديداً للأمن القومي العربي، كما «أن احتمال تحالفهما معه (أي الوطن العربي) يضيف إلى القدرات العربية أبعاداً هامة»، ثم يضيف الباحث أنه سبق استخدام كل من الدولتين المذكورتين «بواسطة قوى أجنبية لتهديد الوطن العربي عسكرياً». ثم ينتقل الباحث إلى مناقشة تفصيلية لدور كل من تركيا وايران على النحو التالي:

تركيا

حدد الباحث دور تركيا انطلاقاً من كونها الدولة المجاورة الوحيدة للوطن العربي، بحكم حدودها البرية المشتركة مع كل من سوريا والعراق، العضو في حلف شمال الأطلسي، وأن فيها قواعد عسكرية للحلف وللولايات المتحدة، ولها علاقات مع إسرائيل، و«جزء هام من نظام الشرق الأوسط الجاري إنشاؤه»، وأنها «تدخلت في الماضي، وما زالت تتدخل عسكرياً في الوطن العربي»، وذلك بحكم المشكلة الكردية، ووجود عدد كبير من الأكراد في العراق وسوريا، «ثم إنها وهي تطور مشروعاتها المائية تعتدي على الحقوق العربية في مياه نهري الفرات ودجلة، وتقترح مشروعاً للمياه تبيع بموجبه مياهاً لدول في المنطقة منها إسرائيل، وهي لا تحرص على حل نزاعها مع الدول العربية المعنية في هذا المجال بالحوار معها، بل تقرر لنفسها حقوقاً وتتصرف على أساسها وتضرب بالمطالب العربية عرض الحائط مما يجعل إيقافها يعتمد بدرجة كبيرة على موازين القوة العسكرية واحتمالات استخدامها». وبالإضافة إلى هذا «فقد لعبت تركيا دوراً عسكرياً غير مباشر في حرب الخليج بسماحها لقوات الحلفاء بالعمل من قواعدها ضد العراق... وقد جددت التفويض للقوة الجوية الغربية المرابطة في الأراضي التركية... لحماية أكراد العراق في الثلاثين من حزيران/ يونيو ١٩٩٣». وكل هذه حقائق تؤكد دور تركيا المعادي للأمن القومي العربي، أو بمعنى أصح تهدد حركة التحرر الوطني العربية ضد الهيمنة الامبريالية والصهيونية على الوطن العربي. وقد برز دور تركيا في أعقاب حرب الخليج وبروز ما يسمى بأمن الخليج المتعارض مع الأمن القومي العربي الحقيقي، وبدء الدعوة الأمريكية المتزايدة لتشكيل ما يسمى بنظام الشرق الأوسط الذي سيتشكل على انقاض النظام العربي. وهذا يفسر إقدام دول الخليج على تقديم مساعدات مالية إلى تركيا لتستكمل بها تحديث قواتها المسلحة، كما أشار الباحث (ص ٢٤٨).

وفي ضوء هذا كله نرى أن ما ذكره الباحث بعد ذلك من أن «احتمالات تهديد تركيا للوطن العربي عسكرياً في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين نادرة، بل إن من المتوقع أن تسعى تركيا إلى تحقيق التعاون مع الدول العربية عسكرياً في بعض القضايا المتعلقة بالصراعات المسلحة الخاصة بشعوب إسلامية في المنطقة القريبة منها وخاصة في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة، وفي البلقان، وفي قبرص»، وقد تحفظ الباحث بالنسبة إلى هذا التوقع وربطه بعاملين: «أولاً بالنظام العالمي الاقليمي السائد، وثانياً بالأوضاع الداخلية التركية وخاصة المشكلة الكردية» (ص ٢٤٩). ولكن هذه التحفظات لا تغير من عدم صحة الاستنتاج المذكور، إذا نظرنا من زاوية مصالح الأمن القومي العربي الحقيقية، لأن هذه التوقعات كلها تندرج فعلياً في خانة التهديدات التي يشكّلها «نظام الشرق الأوسط» وغيره من المشاريع الامبريالية المعادية لمصالح الأمة العربية. وبقية الاستنتاجات الأخرى التي أوردها الباحث بعد ذلك بخصوص الدور التركي المتوقع ترجح صحة هذه المقولة، ومن ثم لم يكن هناك داعٍ لإيراد الاستنتاج المشار إليه الذي يثير الاضطراب وعدم الاتساق في التحليل دون حاجة إلى ذلك.

إيران

شكّلت إيران الدولة الثانية ضمن دول المحيط الخارجي المباشر للوطن العربي في دراسة الباحث عن التهديدات المحتملة للأمن القومي العربي حتى نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين. ويكشف استقراء ما أورده الباحث في هذه الفقرة من الدراسة (من ص ٢٤٩ إلى ص ٢٥٣) أن تناقضات السياسة الخارجية الايرانية، خاصة منذ أزمة وحرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفياتي، الناتجة، في تقديرنا المبدئي، من التناقض بين إيران الايديولوجية وإيران الممارسة السياسية العملية، بين إيران صاحبة الدعوة إلى الثورة الإسلامية ومتطلبات تصديرها أو نشرها خارج الحدود، وايران ذات السياسة الخارجية البراغماتية التي تخضع لمتطلبات مواجهة تهديدات الأمن القومي الإيراني ومراعاة المتغيرات الاقليمية والدولية وموازين القوى العسكرية المترتبة عليها، ومتطلبات المصالح الاقتصادية والنفطية منها خاصة في مجالات التسويق والملاحة عبر الخليج إلى الأسواق الخارجية... إلخ، هذه التناقضات عكست نفسها على استنتاجات الباحث المتصلة بدور إيران بالنسبة إلى الأمن القومي العربي، أو ما يسميه الباحث الأمن الدفاعي العربي، فنجد أن تحديات إيران للولايات المتحدة، من وجهة نظر الإدارة الأمريكية المتمثلة في دعم الارهاب والاغتيالات في أنحاء العالم، والسعي لإحباط جهود تشجيع السلام بين إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية، وصلاتها مع السودان، ونشاطها من أجل تقويض حكومات صديقة في المنطقة، وسعيها من أجل الحصول على أسلحة دمار شامل، وامتلاك القدرة على الهيمنة على الخليج بالوسائل العسكرية، لها علاقة بالأمن القومي العربي، من وجهة نظر الباحث، «وإن كانت ليست بالضرورة تحدياً له، فالإرهاب ـ في حالة صحته ـ مؤثر في الأمن القومي، وما تعتبره الولايات المتحدة احباطاً لجهودها من أجل تشجيع السلام مع إسرائيل هو في الحقيقة تدعيم للموقف العربي، وصلاتها بالسودان تدعمه ولا تضرّ أحداً في الوطن العربي، والحصول على الأسلحة يمكن أن يكون دعماً أو تهديداً للأمن القومي العربي» (ص ٢٥٠).

وفي الوقت نفسه، بل في الفقرة التالية مباشرة للفقرات المذكورة أعلاه، نجد الباحث

يقرر أن هناك «قضايا شكّلت فيها ايران تهديداً للأمن القومي العربي عسكرياً، كما دارت صراعات مسلحة وما زالت تدور بين إيران وبعض الدول العربية». وضرب الباحث أمثلة على ذلك مشيراً إلى مساعدة إيران «حزب الدعوة الإسلامية» العراقي المعارض وايوائه ومطاردة جماعة «مجاهدى خلق» الايرانية «العراقية» داخل الحدود العراقية، وكذا «مطاردة المتمردين الأكراد من الايرانيين داخل كردستان العراقية والتوغل فيها ومهاجمتها» (ص ٢٥٢).

وفي موضع سابق أشار الباحث إلى النشاطات الإيرانية التي تشكل تهديداً للأمن القومي العربي، فقال: «تعتبر قضايا جزر الخليج الثلاث التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة التي استولت عليها إيران، ثم النزاع بين إيران والعراق حول الحدود في أكثر من مكان بما فيها شط العرب، وايواء إيران عناصر معارضة عراقية تقوم بأعمال قتال ضد العراق، ولجوء أكراد ايرانيين إلى العراق، في حين يؤوي العراق عناصر معارضة ايرانية، وما تبع ذلك من مطاردة للمعارضة داخل الأراضي العراقية، من أهم القضايا التي تشكل تهديداً للأمن الدفاعي العربي حيث تواجه الأمة العربية مهمة استعادة السيادة على الجزر، والدفاع عن الحدود العربية» (ص ٢٥٠ و٢٥١). ويتمنى الباحث على إيران أن تعدل عن سياساتها هذه، فقال: «لكن كل القضايا السابقة يصبح من الممكن علاجها لو أن إيران تخلت عن هدفها بأن تكون دولة لها دور قيادي في المنطقة، وسلمت بأهمية العلاقات القومية بين الأمة العربية»! (ص ٢٥١).

وقد أشار الباحث إلى جهود إيران في مسألة أمن الخليج، في ما أسماه بتأكيدها «على البعد الذاتي، واستبعاد القوى غير الخليجية، وبغض النظر عن كونها عربية أو غير عربية، وعلى أهمية الانسجام بين بلدان الخليج، وأن جميع دول الخليج يجب أن تشارك في أمنه باعتبارها منطقة حساسة وتسيطر على ثلاثة أرباع النفط في العالم، وقد انعكس هذا المفهوم في رفض ايران وإعلان دمشق وانتقاده بحدة بمجرد اعلانه» (ص ٢٥١).

وقد اعترضت ايران على أية اتفاقيات أمنية أو دفاعية بين أية دولة من دول الخليج وأية دولة غير خليجية، بما في ذلك «الاتفاقية الأمنية بين الكويت والولايات المتحدة التي عقدت في ١٩ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩١، وعلى الوجود العسكري الأجنبي بصفة عامة هناك» (ص ٢٥١).

إن رفض إيران، غير المؤثر عملياً، في الترتيبات الأمنية الأمريكية في الخليج، ودعوتها إلى انشاء نظام أمني خليجي «بين جميع دول الخليج الثمان.. مع استبعاد أي دور لأي من مصر وسوريا» يتماشى مع طموحات إيران، الحالية والسابقة أيام الشاه، في أن يكون «لها دور أساسي في مجال إعادة الأمن والاستقرار إلى منطقة الخليج وترتيبات الأمن في الشرق الأوسط عموماً وفقاً للتصور الأولي لإدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، نجد أن هذا التصور قد تغير خاصة في سياسة إدارة الرئيس الأمريكي كلينتون إذ تتبع سياسة، الاحتواء المزدوج، حيال كل من العراق وايران» (ص ٢٥٢). وهي طموحات تحاول السياسة الخارجية الايرانية تحقيقها بأسلوب براغماتي لم يتعارض في كثير من الحالات، خاصة إبان إدارة الرئيس بوش اثر انهيار العراق عسكرياً وسياسياً، ومحاولته الاستفادة من ذلك الانهيار لملء الفراغ الذي خلفه في المنطقة، مع السعي إلى استرضاء أو تهدئة المخاوف الأمريكية تجاه ايران من خلال الامتثال لقرارات «الشرعية الدولية» ضد العراق، وعدم إعادة الـ ١١٥ طائرة عراقية (معظمها طائرات حربية متطورة)، التي كانت العراق قد هرّبتها إلى إيران أثناء الهجوم الجوي الغربي عليها، إلى العراق حتى الآن، الأمر الذي لم يشر إليه الباحث في دراسته هذه.

وبطبيعة الحال، فإن جميع النشاطات والمواقف السياسية الإيرانية تشكل تهديداً للأمن القومي العربي أو لسعي جماهير الأمة العربية وطلائعها القومية إلى استكمال استقلالها السياسي والاقتصادي بعيداً عن التبعية للامبريالية من خلال إقامة وحدة عربية، أو تنسيق عربي قومي فعّال على الأقل، ومع ذلك كله فإن الباحث يرى أن «احتمال حدوث تغير كبير في الوضع الاستراتيجي في إيران ضعيف، وبالتالي فإن قدرة إيران على تهديد الأمن القومي العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين قليلة، وقد تنحصر في المشاكل الحالية السابق ذكرها . . . وتكون فرص ومجالات التعاون بين الدول العربية وإيران في مجالات الأمن أكثر من احتمالات الصراع»! (ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣).

ثم يختم الباحث تناوله دور إيران واحتمالاته بالنسبة إلى الوطن العربي بتوقع استراتيجي يبدو متناقضاً مع حقائق ميزان القوى الدولي والاقليمي، وهو أقرب إلى التمني الايديولوجي من كونه توقعاً استراتيجياً علمياً، حيث يقول: «تزداد قدرة إيران على اختراق المنطقة العربية، وخاصة العراق والخليج في ظل استبدال نظام شرق أوسطي بالنظام الحالي، إذ يمهد الاندماج الاقتصادي للتغلغل السكاني، وبالتالي النفوذ المستند إلى الدين والمذهب، ويصبح من الصعب على الوجود العسكري الأجنبي أن يوقف هذا التغلغل والاختراق حيث لا تستخدم القوة المسلحة وانما المبادىء والقيم والدعوة. وهكذا فمن المحتمل أن يصبح العراق والخليج منطقة نفوذ إيراني على نحو مشابه لجنوب لبنان وحزب الله. كما قد يزداد نفوذ إيران في المنطقة . . . وربما لقوات عسكرية محلية موالية لإيران، طالما لم توجد قوى قادرة على تقديم النموذج الصحيح والملهم للجماهير»! (ص ٢٥٣). ولم يفصح الباحث عن معالم وهوية هذا النموذج الصحيح والملهم للجماهير، الذي إذا لم يوجد في المستقبل القريب وفي حال تطبيق النظام الشرق أوسطي، فسيكون «الوطن العربي» وليس «المنطقة العربية» فقط عرضة للاختراق الإيراني المتوقع. وهو الاختراق الذي يبدو توقعاً متناقضاً مع قول الباحث في الفقرة السابقة عن ضعف قدرة ايران على تهديد الأمن القومي العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين.

لقد غلّب الباحث، في ختام دراسته لدور ايران الأمني ضمن المحيط الخارجي المباشر للوطن العربي، فجأة ودون مبررات علمية واقعية واضحة، احتمالات انتصار «ايران الثورة الإسلامية» على «إيران السياسة الخارجية البراغماتية»، مرجحاً الايديولوجيا على معطيات الواقع السياسي الواقعي دون ذرائع قوية مقنعة. وفي النتيجة الأخيرة افتقدت هذه الفقرة «ب» من الدراسة سياقها المنطقي وتاه، في تقديرنا، خيط البحث عن حل لتحديات الأمن القومي العربي، في ضباب تناقضات الايديولوجيا والسياسة العملية الايرانية.

السياسات الأوروبية والروسية

انتقل الباحث بعد ذلك، في تحديده للإطار العام المؤثر في الأمن القومي، إلى مجموعة الدول الأوروبية التي تشكل أحد العناصر الرئيسية للبيئة الأمنية المحيطة بالأمة العربية والمؤثرة في أمنها. وقسّم الدول المذكورة إلى ثلاثة أقسام: أولها دول حلف شمال الأطلسي، وثانيها روسيا، وثالثها باقي الدول الأوروبية.

أ ـ وبالنسبة إلى مجموعة دول حلف «ناتو» أوضح الباحث خطورة دور هذه الدول

بالنسبة إلى الأمن القومي العربي من حيث استعدادها للتدخل عسكرياً، إلى جانب الولايات المتحدة تحت راية الأمم المتحدة، كما حدث أثناء حرب الخليج وضد الصومال ومن خلال الاشتراك في فرض العقوبات الدولية ضد بعض الدول العربية مثل العراق وليبيا. ثم تناول مسألة المتاعب الاقتصادية التي تعانيها هذه الدول والتي قد تثير بعض الاختلافات في مواقفها عن الولايات المتحدة تجاه الدول العربية بسبب حاجاتها إلى النفط من جهة، ولتسويق انتاجها من السلع المصنّعة، بما فيها الأسلحة من جهة أخرى. ولذلك فهي «ستكون أكثر حاجة إلى الدول العربية»، وذلك «يجعلها تسعى إلى إقامة علاقات طيبة مع الدول العربية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى دعم الأمن القومي العربي. إلا أن ذلك ينطبق أساساً على الدول العربية ذات الفوائض المالية، ولا ينطبق على باقي الدول العربية إلا بمقدار تضامن الدول العربية ذات الفوائض المالية مع باقي الدول العربية الأخرى» (ص ٢٥٤). وربط الباحث قدرة الدول العربية على الاستفادة من حاجة الدول الأوروبية المذكورة (التي تضم فرنسا وبريطانيا وألمانيا أساساً) بقدرة الدول العربية (الواضح أن الدول النفطية ذات الفوائض المالية هي المعنية) على «اتخاذ سياسة الحوار على أساس الندية وليس التبعية» (ص ٢٥٤).

وقد خصّ الباحث بالذكر بريطانيا «كحالة خاصة من بين دول حلف شمال الأطلسي الأوروبية التي لا تطل على البحر المتوسط، ولكن يحتمل أن تكون مصدراً من مصادر التهديد نظراً إلى تطلعاتها الدائمة للعب دور عالمي، كما أن لها وجوداً عسكرياً في الوطن العربي، وكانت الدولة الأجنبية الثانية المشاركة في التدخل الأجنبي في أزمة الخليج... وهي كغيرها لها مصالحها في الوطن العربي، وتسعى إلى تسويق منتجاتها عموماً، ومن الأسلحة بصفة خاصة في الوطن العربي، مما قد يفيد في بناء القوات المسلحة العربية»! (ص ٢٥٥ و ٢٥٦). وفي ذلك إشارة إلى صفقات الأسلحة البريطانية مع السعودية (صفقات «اليمامة ١ و ٢») وعُمان وقطر وغيرها قبل وبعد حرب الخليج.

وهذه المقولات كلها تؤكد لنا أهمية ما بدأنا به تعقيبنا على الورقة البحثية هذه، وهو: ما هو الأمن القومي العربي الذي نقصده، ما هو تعريفه؟ وما هي المصالح التي يعبّر عنها والاستراتيجيات القومية المفترضة التي تطبق، أو يجب أن تطبق، لحمايته؟ ذلك لأن مبيعات الدول الأوروبية الأطلسية للأسلحة المتقدمة إلى دول الخليج العربية، قبل أو بعد أزمة وحرب الخليج ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، لم تخدم، ولا يمكن لها أن تخدم، الأمن القومي العربي في شيء، بحكم أن صفقات الأسلحة المذكورة ليست مجرد صفقات اقتصادية وانما هي صفقات استراتيجية أساساً، فالسلاح المتطور الذي تبيعه الدول الصناعية الكبرى سلعة استراتيجية في الأساس رغم منافعه الاقتصادية. وهو يخدم سياسات الدول المصدّرة للسلاح ولا يتعارض مع استراتيجياتها في الوطن العربي. هذا فضلاً عن أن الدول المذكورة ترتبط ـ ضمن حدود معينة ـ ببيان الدول الخمس (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقاً وبريطانيا وفرنسا والصين) الصادر في باريس يوم ١٩٩١/٧/٩ بخصوص عدم بيع أسلحة تقليدية لدول منطقة الشرق الأوسط «عندما يكون من شأن ذلك أن يؤثر في استقرار هذه المنطقة أو تلك في العالم»، ووضع اجراءات ملموسة لمنع انتشار الأسلحة غير التقليدية «وذلك بطريقة عادلة وحكيمة وشاملة

ومتوازنة»[7]. (أشار إليه الباحث في فقرة لاحقة عن المعاهدات الدولية لضبط التسليح، ص ٢٩١).

ولا شك في أن صفقات الأسلحة الأوروبية، أو الأمريكية، إلى دول الخليج العربية الغنية، رغم انها تحقق فوائد اقتصادية ضخمة للدول المصدرة ضمن صراعها الاقتصادي على اقتسام هذه السوق العربية، إلا أنها تخدم في النهاية أمن الخليج من المنظور الأمريكي - الغربي المتعارض جذرياً مع متطلبات الأمن القومي العربي الحقيقي، ولا تهدد في الوقت نفسه أمن إسرائيل. وهو ما استدركه الباحث ضمنياً في ما بعد، في فقرة لاحقة تتعلق بـ «خنق وحصار قوى عربية»، حيث قال: «وإذا كانت الشركات المنتجة للسلاح تسعى إلى تصدير بعض انتاجها إلى بعض الدول العربية في الخليج، فإنها لا تصدّر لها إلا ما تعتقد القيادات الغربية بأنه لا يغير من ميزان القوى، خاصة وانها تعتقد بعجز هذه الدول العربية عن الاستفادة من هذه الأسلحة لضيق قاعدتها البشرية» (ص ٢٦٣). وما قاله في الفقرة المتعلقة بالحظر التسليحي على الدول العربية من أنه «مع انتهاء الحرب الباردة وانخفاض الطلب على السلاح في أوروبا وأمريكا تحولت أسواق السلاح إلى دول الخليج العربية وهي تعلم ان قدرتها على استيعاب هذه الأسلحة بهذه الكميات محدودة للغاية، بما يمثل في الحقيقة تخزيناً مسبقاً للقوى الأجنبية أكثر منه دعماً لقوات هذه الدول» (ص ٢٦٣).

ب - وضمن الأطر السابقة لا يختلف الموقف كثيراً بالنسبة إلى دور **جمهورية روسيا الاتحادية** في تصدير الأسلحة إلى دول الشرق الأوسط، الذي تحكمه الاعتبارات الاقتصادية أساساً، ضمن مراعاة قيود التسلح الدولية المتفق عليها في باريس، وليس اعتبارات تنافس القوتين العظميين خلال فترة الحرب الباردة التي كانت تحكم سياسة الاتحاد السوفياتي في تصدير الأسلحة إلى دول العالم الثالث عامة. وقد ربط الباحث قدرة الدول العربية على الاستفادة من حاجة روسيا إلى الأموال في سياستها لتصدير الأسلحة (مثلما حدث مع إيران والصين مثلاً) بقدرة الدول العربية على التعاون في ما بينها «ووجود استراتيجية عربية تضم عدداً مناسباً من الدول العربية الرئيسية في المجال العسكري» (ص ٢٥٧)، أي وجود استراتيجية تضم دولاً نفطية غنية ودولاً لديها قدرات عسكرية على استيعاب كميات كبيرة من الأسلحة المتقدمة (مثل سوريا ومصر والعراق). وهو توقع يصعب تصور تحققه بما يخدم مصالح الأمن القومي العربي الحقيقي، ضمن الأوضاع السياسية والاستراتيجية العربية المتردية بشدة حالياً، التي عبّر عنها بوضوح تمويل دول الخليج لعملية تحديث القوات المسلحة التركية بنحو ثلاثة مليارات من الدولارات مؤخراً عقب حرب الخليج.

ج - وبخصوص **الدول الأوروبية** الأخرى، خاصة دول حلف وارسو سابقاً المتمتعة بقدرات صناعية عسكرية تقليدية متطورة، مثل تشيكوسلوفاكيا سابقاً، يمكنها، كما قال الباحث «تقديم بعض الامكانات الدفاعية المتميزة، كما يمكنها تقديم بديل لكسر حصار الحظر التسليحي الذي يحتمل فرضه على الدول العربية وفقاً للنظام الشرق أوسطي»، شرط «أن تقدم الدول العربية ما يمكن أن يغريها (أي الدول الأوروبية الشرقية المذكورة) بالخروج على محظورات الدول الغربية والاستغناء عن

---

(٧) لمزيد من التفاصيل انظر: محمود عزمي، «تحديد التسلح في الشرق الأوسط: بين اقتسام الأسواق وتهديد الأمن العربي،» **شؤون الأوسط**، العدد ٣ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩١)، ص ٢٦ - ٣٩.

المساعدات التي تأمل هذه الدول في الحصول عليها (من الولايات المتحدة والغرب)» (ص ٢٥٩).
وهذا يعني العودة، مرة أخرى، إلى مقولة التمني النظري على الدول العربية النفطية الغنية، القيام بدور لا ترغب في القيام به وفقاً لمفهومها الأمني الخليجي المرتبط بمصالح الأمن الأمريكي لمنطقة الخليج والشرق الأوسط عامة، الأمر الذي يعني استمرار فاعلية وسائل الضغط الأمريكي على الدول المذكورة للحد من دورها المحتمل في كسر الحظر التسليحي القائم عملياً على الدول العربية غير الخليجية أو غير المرتبطة مباشرة بالولايات المتحدة حتى الآن. وهو ما كشفت عنه عملية تنفيذ صفقة الدبابات «ت ـ ٧٢» التي تعاقدت عليها سوريا مع تشيكوسلوفاكيا (سابقاً) خلال العام ١٩٩١، والتي اشتملت على ٣٠٠ دبابة[٨]، حيث جرى اعتراض وتفتيش وتأخير وصول السفن الحاملة أجزاء من هذه الصفقة في مختلف موانىء أوروبا الغربية، إلى سوريا، بوسائل قانونية مختلفة (خاصة في ألمانيا الغربية)، ثم قامت الولايات المتحدة بضغط مباشر على تشيكوسلوفاكيا حتى لا تتم استكمال تنفيذ الصفقة والتوقف مستقبلاً عن عقد مثلها مع دول مثل سوريا.

افريقيا

وجاءت الدول الافريقية في ختام المحيط الخارجي للوطن العربي التي قد تشكل، ضمن ظروف معينة، تهديداً عسكرياً للوطن العربي. فأوضح الباحث أن هذه الدول يصعب أن تشكل في حد ذاتها تهديداً من هذا النوع للوطن العربي لانعدام الدوافع وضعفها عسكرياً وحدّة مشكلاتها الاقتصادية. ولكنها يمكن أن تكون مصدراً للتهديد بواسطة قوى أخرى من خارج المنطقة، وأهم هذه القوى هي إسرائيل، وذلك من حيث علاقاتها مع إثيوبيا وأريتريا التي منحتها قاعدة عسكرية في جزيرة دهلك قرب باب المندب؛ والولايات المتحدة، كما يحدث حالياً في الصومال بمباركة ومشاركة بعض الدول العربية.

الأوضاع العربية

وبعد أن انتهى الباحث من دراسة المحيط الخارجي، الذي يضم القوى الخارجية التي يمكن أن تشكل تهديداً للأمن القومي العربي، ضمن القسم الأول من الدراسة المتعلقة بالاطار العام، انتقل إلى البيئة الداخلية، أو القدرة الداخلية العربية التي يمكن أن تكون عاملاً داعماً للأمن القومي العربي ضد التهديدات الخارجية، كما يمكن أن يشكل ضعفها وتفككها عاملاً مساعداً ومسهلاً تهديدات القوى الخارجية. وناقش الباحث البيئة الداخلية تحت عنوان «الأوضاع العربية»، مختتماً بها القسم الأول من البحث، مقسماً اياها إلى ثماني فقرات حملت العناوين التالية:

أ ـ الافتقار إلى التعاون الدفاعي العربي
ب ـ خنق وحصار قوى عربية

(٨) Stockholm International Peace Research Institute, *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1992* (Oxford: Oxford University Press, 1992), p. 284.

ج ـ الحظر التسليحي على الدول العربية
د ـ وجود عسكري أجنبي كثيف
هـ ـ الحروب الأهلية والصراعات الداخلية المسلحة
و ـ التخلف الاقتصادي والعلمي
ز ـ خبرة القتال
ح ـ توفر فوائض مالية لدى بعض الدول

وقد أوضح الباحث السلبيات الكثيرة التي يتسم بها الوضع الأمني العربي المفترض في المرحلة الحالية التي تؤكد عدم وجود أمن قومي عربي قائم في الواقع. واعتبر أن هناك «بعض النقاط المضيئة التي نتجت من ثمار فترة سعت فيها الأمة وواكبتها الحكومات إلى بناء قوة دفاعية فاعلة»، منها الخبرات القتالية التي اكتسبتها القوات المسلحة لعدد من الدول العربية خلال الحروب العربية ـ الإسرائيلية، التي استخدمت خلالها القوات المسلحة العربية كثيراً من الأسلحة والمعدات القتالية المتقدمة في ظروف الحرب الحديثة أكثر من مرة، و«اكتسبت خبرة الصمود ضد هذه الوسائل»، ذلك لأن «خبرة القتال أمر لا يستهان به في القدرة الدفاعية» (ص ٢٦٧). وأبدى الباحث تخوفه من تآكل هذه الخبرات «مع مضي الزمن نتيجة خروج الأفراد من الخدمة العسكرية وبعدهم عنها من جهة، وبتغير الأعمار وتبادل الأجيال من جهة أخرى. وما لم يجر انتقال الخبرات من الأجيال السابقة إلى الأجيال التالية، فإن هذه الخبرات الغالية تتعرض للضياع» (ص ٢٦٧). وهذه مقولة صحيحة وهامة، بحكم أنها تشكل جزءاً من القدرة القتالية والتنظيمية والقيادية التي تدخل ضمن عناصر ميزان القوى العسكري بين أي قوتين متصارعتين. والمفروض أن انتقال الخبرات القتالية من جيل إلى آخر يتم أساساً من خلال بلورة وصياغة العقائد التكتيكية، أو القتالية، التي تتجسد فيها الخبرات المكتسبة من ساحات القتال التي شاركت فيها القوات المسلحة العربية سابقاً. ذلك لأن الأفراد الذين اكتسبوا هذه الخبرات مآلهم هو الخروج من الخدمة العسكرية لأسباب مختلفة أقلها تغير أعمارهم. وبطبيعة الحال، فإن كتابات القادرين من هؤلاء الأفراد، التي تسجل هذه الخبرات، تشكل مرجعاً هاماً لانتقال خبرات الأجيال إضافة إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه صياغة العقائد التكتيكية رسمياً.

واعتبر الباحث توافر فوائض مالية لدى بعض الدول العربية (دول الخليج النفطية أساساً)، في الوقت الذي تعاني فيه أغلب دول العالم أزمات اقتصادية حادة، إحدى النقاط المضيئة في الحالة العربية المظلمة حالياً، بحكم أن هذه الفوائض المالية تمكّن هذه الدول «من التأثير في سياسات الدول الأخرى» (ص ٢٦٠).

ثم أورد الباحث تحفظاً رأى أنه شرط ضروري للاستفادة من الفوائض المالية العربية المذكورة، فقال مستدركاً: «لكن هذه الفوائض ما لم تستغل الاستغلال الأمثل فإنها يمكن أن تؤدي إلى عكس المطلوب، حيث يمكن استدراجها لشراء ما هو غير ضروري للأمة ويجري استنزافها في ما ليس وراءه طائل، بينما لا تحصل القوات المسلحة على ما تحتاجه فعلاً للدفاع عن وطنها. لذا فإن قرارات استيراد الأسلحة يجب أن تراعي احتياجات الدفاع الجماعي عن الوطن العربي وألا تقتصر على احتياجات دول بعينها، وخاصة الدول التي لديها الفوائض المالية» (ص ٢٦٧). وتتناقض هذه التمنيات، المثالية الطابع، مع

واقع سياسات دول الخليج العربية الذي أشار إليه الباحث في العديد من فقرات بحثه، كونها تنتهج نظاماً أمنياً يعتمد على الوجود العسكري ويرفض أي نظام أمن عربي حتى ضمن «إعلان دمشق» الذي لم يشهد تطبيقاً على أي مستوى كان. وفي تقديري أنه آن الأوان للفكر القومي العربي، وطلائعه الثقافية والسياسية، أن تكف عن اطلاق التمنيات المتعلقة بالاستخدام الأمثل للثروة النفطية العربية بما يعود على الأمة العربية جمعاء بالنفع الاقتصادي التنموي والأمن الدفاعي والارتقاء الاجتماعي والقوة السياسية الاقليمية المؤثرة... الخ، لأن تحقيق مثل هذه التمنيات يتطلب توفر ظروف سياسية عربية قومية تحول دون انفراد الغرب الامبريالي بالاستفادة الرئيسية من الثروات العربية بحكم هيمنته على النفط العربي وضمان أمنه وفقاً للمصالح الأمريكية والغربية، وهو ما أثبتته تجربة حرب الخليج بصورة عملية قاطعة.

ثانياً: الولايات المتحدة واسرائيل: السياسات والأولويات

ناقش الباحث السياسة الأمريكية في المنطقة، المؤثرة في الأمن القومي العربي المفترض، باختصار شديد يفرضه حجم الدراسة، تحت عناوين عامة شملت: الأهداف الأمريكية بخصوص الأمن والميزان العسكري في المنطقة، والاستراتيجية الأمريكية التي قسمها الباحث إلى خمسة أهداف:

١ ـ الوجود العسكري في المنطقة لردع الأطراف المناوئة.
٢ ـ هيكل أمني اقليمي تقوم الولايات المتحدة بالدور الرئيسي فيه.
٣ ـ مناورات مشتركة مع دول المنطقة.
٤ ـ التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل.
٥ ـ العمل على منع انتشار أسلحة التدمير الشامل.

وليس لدينا من تعقيب على هذا الجزء من البحث سوى ابداء تحفظ على تفسير تصريح مساعد وزير الخارجية الأمريكي الصادر في ١٩٩٣/٧/٢٤، والمتعلق بانضمام «جميع دول الشرق الأوسط وغيره إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية واعلان نفسها دولاً خالية من الأسلحة النووية واتخاذ الخطوات الضرورية» (ص ٢٧٣)، وهو أنه يعني رغبة حقيقية لدى الولايات المتحدة في تخلي اسرائيل عن تسلّحها النووي. ونرى أن هذا توقع سابق لأوانه وقد لا يحدث مطلقاً وليس هناك شواهد عملية في السياسة الأمريكية ترجح تنفيذه.

وتحت عنوان: «النظرة الإسرائيلية إلى المحيط الاستراتيجي والاقليمي وتحديد الأهداف والأولويات»، ناقش الباحث موقف اسرائيل من مسألة الأمن القومي العربي موضع البحث، من منطلق التصور الإسرائيلي لمصادر تهديد أمنها في الوقت الحالي والمستقبل باعتباره الأساس النظري لأهدافها واستراتيجيتها عموماً، والعسكرية منها خصوصاً. وقسّم بحثه في هذا الخصوص إلى أربعة أقسام: ١ ـ مصادر التهديد ٢ ـ مزايا الوضع الاستراتيجي الحالي ٣ ـ

الموقف الاسرائيلي من ضبط التسلح العربي ٤ ـ الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية، التي قسمها بدورها إلى عشر فقرات موجزة، تشكّل في الواقع رؤية الباحث نظرية الأمن الإسرائيلية في المرحلة الراهنة، وهذا بدوره موضوع واسع من الصعب أن يتم بحثه ضمن الحيِّز الذي خصص له من الدراسة (من ص ٢٧٥ ـ ٢٨٠). ولذلك كله، كنا نفضل لو أن الباحث ركَز بحثه على نظرية الأمن الاسرائيلية ضمن الظروف الراهنة واحتمالات تهديدها للأمن القومي العربي (لم يرد هذا التعبير في سياق عرض النظرة الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية) حتى نهاية القرن العشرين ومطلع القرن القادم، لأن معالجة الموضوع جاءت تقليدية إلى حد ما، ومليئة بتفاصيل موجزة نسبياً عن موضوعات مثل انشاء نظام دفاعي اقليمي داخلي شامل، وإقامة مناطق منزوعة السلاح حولها وتفريغ المناطق المجاورة للسكان، دون ربطها للقارىء بوضوح بما يمثل كل ذلك من تهديدات للأمن القومي العربي. وعموماً، فإن للباحث عذره في اتساع وتشعب الموضوعات التي تعرضت لها ورقته البحثية بحيث يكون من الصعب تغطيتها بالتفصيل أو الوضوح المأمول بحثياً.

ولنا تعليق صغير يتصل بمقولة التفوّق العسكري الذي تسعى إسرائيل إلى تحقيقه منفردة في مواجهة جميع الدول العربية، سواء من حيث عدد الأفراد أو كميات أسلحة القتال الرئيسية (مثل الدبابات وطائرات القتال). ونقول إن هذه المقولة غير ممكنة التحقيق في حالة توفر تعاون عسكري عربي فعّال يسمح بحشد متكامل لمختلف عناصر القوة العسكرية العربية بشرياً وتسليحياً، وهو الأمر الذي لم يحدث في الماضي. ولذلك كانت إسرائيل تنجح في حشد كمّي متفوق ضد كل جبهة عربية على حدة، خاصة في نقاط الاختراق الرئيسية عندما كانت تأخذ زمام المبادرة الهجومية (خاصة في حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧)، مستفيدة في ذلك من إمكانات الحركة الداخلية التي يوفرها لها وضعها الجغرافي، وشبه انعدام التنسيق العسكري العربي ووحدة القيادة الاستراتيجية العربية حتى بين دول المواجهة المباشرة ذاتها، باستثناء قدر محدود من العاملين المذكورين في حرب ١٩٧٣، الأمر الذي كان يتيح لها إمكان تركيز قواها الكميّة والنوعية على كل جبهة على حدة وتحقيق التفوق الكمي والنوعي معاً.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في القوة العسكرية العربية والميزان الإقليمي

حدد الباحث العوامل المذكورة في سبعة عوامل ضمت على التوالي: ١ ـ المعاهدات الدولية لضبط التسلح ٢ ـ تأثير التقانة (التكنولوجيا) العسكرية الجديدة ٣ ـ اختلاف الموازين والتهديدات والاحتياجات بين المسارح الفرعية ٤ ـ الاتجاهات الماضية للتسلح والانفاق العسكري ٥ ـ أثر الأزمة المالية والعوائق الداخلية في استمرار التسلح ٦ ـ المستوى الصحي والثقافي للشباب ومستوى القادة ٧ ـ أفق العلاقات المدنية العسكرية.

١ ـ بطبيعة الحال، وبالرغم من العوامل التقنية والدولية والاقتصادية والجغرافية

والاجتماعية والسياسية الداخلية المتصلة بتركيب السلطة السياسية والديمقراطية (والأخيرة تضمنها العامل السابع المتعلق بالعلاقات المدنية ـ العسكرية، أي اشتغال العسكريين بالسياسة)، فإن السقف الأعلى الذي يحكم مختلف العوامل النوعية المتخصصة المذكورة، ويؤثر في فاعليتها ايجاباً أو سلباً، هو السياسة العليا، والاستراتيجية العليا المترتبة عليها، التي تنتهجها الدولة، أو مجموعة الدول، المعنية. فعلى سبيل المثال يتوقف مدى تأثير المعاهدات الدولية لضبط التسلح، إلى حد كبير، على مدى خضوع الدولة، أو مجموعة الدول العربية، المعنية بالأمن القومي العربي، لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، ومدى تبعية سياستها واقتصادها ونظرتها الاستراتيجية العامة إلى الواقع الدولي والاقليمي والمحلي للسياسة والاقتصاد والنظرة الاستراتيجية الأمريكية. لأن هناك دائماً، وفي أحلك الظروف، حلولاً لاختراق الحصار التسليحي على الطرف العربي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ أن فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في البيان الثلاثي عام ١٩٥٠ تحديد تسلح أطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وذلك رغم تغير الظروف الدولية وزوال الاتحاد السوفياتي كدولة وايديولوجية وسياسة خارجية. ويحضرنا في هذا الصدد اختراق ايران حصار تقييد التسلح الدولي من خلال شراء طائرات قتال متطورة («ميغ ـ ٢٩» مثلاً) ودبابات «ت ـ ٧٢» وغواصات «كيلو» من روسيا وصورايخ أرض ـ أرض «سكود» وتقنية نووية من الصين. والأمر نفسه ينطبق على عامل اتجاهات التسليح والانفاق العسكري التي تتأثر حتماً باتجاهات السياسة العربية.

٢ ـ بالنسبة إلى عامل أثر التكنولوجيا، أو التقانة أو التقنية، العسكرية الحديثة في التسلح العربي وميزان القوى الاقليمي، فإننا مع تسليمنا المطلق بأهمية محاولة الحصول على أحدث الأسلحة المتطورة والمعدات المعاونة لها ذات المستوى التقني العالي من رادارات وأجهزة ضبط نيران وتوجيه وانذار مبكر واستطلاع آني (فوري)... الخ، لكسر التفوق النوعي الاسرائيلي ومواجهة التحدي العسكري الأمريكي الغربي عند اللزوم، إلا أنه يجب عدم ربط سياسة التسليح العربية ذات التوجه القومي الوطني المفترض، بقيد الحصول على التقنيات العسكرية الحديثة كشرط حتمي لتوفير القوة العسكرية اللازمة لحماية الأمن القومي العربي. ذلك لأنه مهما بذلنا من جهود، ومهما توافر لنا من أموال (على افتراض سيطرة القوى القومية على المصادر الرئيسية للثروة النفطية العربية)، ستظل هناك فجوة تقانية (تكنولوجية) بيننا وبين إسرائيل المدعومة بقوة من الولايات المتحدة والغرب كله، وكذلك بيننا وبين أية قوة تدخل عسكري سريع أمريكية ـ غربية، بحكم الفارق الواقعي التاريخي القائم بين مستوى تطور المجتمع العربي العلمي والتقني والصناعي وبين مستوى المجتمع الغربي. ومن هنا كان رهنُ بناء القوة العسكرية العربية المطلوبة بضرورة الحصول على المستوى التقني ذاته لدى العدو، إذ هو ارتهان أبدي للسياسة والاقتصاد والمجتمع والفكر والثقافة العربية بسياسة التبعية للامبريالية.

٣ ـ إن حصول بعض الدول العربية، المرتبطة سياسياً بالولايات المتحدة الأمريكية خاصة والغرب الأوروبي عامة، على أسلحة ومعدات حربية متطورة تقنياً مثل مقاتلات «ف ـ ١٥»

و«ف ـ ١٦» و«ف ـ ١٨» الأمريكية و«تورنادو» البريطانية الصنع و«ميراج ٢٠٠٠» الفرنسية وطائرات رصد إنذار مبكر من نوع «أواكس» أو «هوك أي» . . . الخ، ليس معناه أن الدول العربية المذكورة أصبحت تملك تقنية عسكرية متطورة فعّالة في حماية أمنها القومي الحقيقي وصراعها ضد أعدائها الفعليين (اسرائيل مثلاً)، ذلك لأن وجود هذه الأسلحة لدى هذه الدول مُقيّد بقيود مرئية وأخرى غير مرئية مباشرة، من حيث افتقارها إلى بعض المعدات الالكترونية الأكثر تطوراً مثلاً، ونقص قطع الغيار الذي يتيح هامشاً زمنياً محدوداً لاستخدامها بحرية خارج ارادة الدولة المصدرة سياسياً، وكذلك محدودية الذخائر المتطورة الموجودة في حوزة الدول المستوردة الأسلحة. ونقص خبراء الصيانة المحليين أو انعدامهم أحياناً. . . الخ. وتجربة «ايران الشاه» في التسليح الأمريكي الغربي الضخم، الذي كان يضم عشرات المقاتلات الحديثة الأمريكية من طرازي «ف ـ ٤ فانتوم» و«ف ـ ١٤ توم كات» مثلاً، ومئات الدبابات البريطانية المتطورة من طراز «تشيفتين» والأمريكية من طراز «م ـ ٦٠» الخ، لم يستطع أن يغير من نتيجة الحرب العراقية ـ الايرانية بعد انقطاع قطع الغيار والذخائر من الدول المصدرة إثر قيام الثورة الايرانية العام ١٩٧٨. وكذلك الحال بالنسبة إلى تسلح السعودية بمقاتلات «ف ـ ١٥» ودبابات «م ـ ٦٠»، وتسلح الكويت بمقاتلات «ميراج ف ـ ١» ودبابات «تشيفتين»، فإنهما لم يستطيعا أن يغيّرا أي شيء من واقع اجتياح العراق للكويت قبل تدخل القوى الأجنبية (مع الأخذ في الاعتبار التفوق الكمّي العراقي الضخم).

وبطبيعة الحال، فإن هذا لا يعني عدم السعي المستمر للحصول على الأسلحة والمعدات المتطورة، كلما كان ممكناً من حيث مصدر الاستيراد وتوافر الأموال اللازمة، أو السعي المستمر لرفع مستوى البحث والتطور العلمي والتقاني (التكنولوجي) والصناعي المحلي. ولكن الواقعية في التفكير والسلوك، والطموحات القومية الوطنية، تفرض على الأمة العربية، ودولها الطليعية المفترضة، استخدام كل ما هو متاح عملياً من أسلحة وتقانة (تكنولوجيا)، كمياً ونوعياً، بما يتناسب وقدراتها الواقعية وعوامل التفوق الموضوعية المتاحة لها، أفضل استخدام ممكن استراتيجياً وعملياتياً وتكتيكياً وتقنياً، وهو أمر يمكن أن توفر له السياسة الوطنية السليمة، خارجياً وداخلياً، من مقومات صحة الخط السياسي وتجاوبه مع مصالح الجماهير واستنفار كافة طاقتها المعنوية ديمقراطياً، اطاراً ودافعاً قويين يتيحان مضاعفة الامكانات القتالية للأسلحة والمعدات المتاحة عملياً، ويساعدان على ابتكار وسائل وأساليب ومعدات تواجه بها القواتُ المسلحة النظامية والشعبية التقانات (التكنولوجيات) العسكرية المتطورة، أو تقلل من آثارها إلى أكبر حد ممكن. وفي هذا الخصوص توفر خبرة الحرب الثورية الفيتنامية نماذج تاريخية ذات قيمة فعّالة. ويمكن لدراسة متأنية لسلبيات وايجابيات حرب الخليج الثانية أن توفر خبرات مفيدة أيضاً في هذا الخصوص.

٤ ـ هذا يقودنا أيضاً إلى مسألة اتجاهات التسلح والإنفاق العسكريين العربيين مستقبلاً، في ضوء حسن استخلاص خبرة ودروس الماضي منذ كسر احتكار السلاح العام ١٩٥٥ وحتى حرب الخليج الثانية العام ١٩٩١. فنحن نتفق تماماً مع الباحث في ما ذهب إليه من ضرورة الاستفادة من رصيد الخبرة الماضية في محاولات التصنيع الحربي العربية شرط أن يتوفر «قرار

عربي بالاعتماد على النفس في التسليح الذي يصعب الحصول عليه من مصادر خارجية» (ص ٢٩٤)، مع اضافة الأسلحة البسيطة تقنياً والممكن انتاجها محلياً، حتى لو توفرت مصادر خارجية لاستيرادها، مثل البنادق الآلية «كلاشينكوف» وقواذف «آر بي جي» والهاونات بمختلف عياراتها والرشاشات المختلفة خاصة المضادة للطائرات منها من عيارات ١٢,٧ ملم و١٤,٥ ملم و٢٣ ملم و٣٣ ملم مثلاً، ومدافع الهاوتزر والميدان من عيارات ١٠٠ ملم و١٢٢ ملم و١٣٠ ملم، وناقلات الجنود المدرعة. . . الخ.

ولا نتفق، إلى حد ما، مع ما ذهب إليه الباحث من ضرورة الاستغناء عن الأسلحة والمعدات الحربية السوفياتية القديمة بحكم أنها لم تعد تصلح «لمواجهة متطلبات الصراع في القرن القادم» (ص ٢٩٤). ذلك أن الأخذ بهذا المنطق قد يؤدي إلى الاستغناء عن الكثير من الأسلحة والمعدات القديمة، التي يمكن، ببعض الجهد في الصيانة والتحديث المحلي المحدود، الاستفادة منها في تلبية بعض المتطلبات أو المهام الدفاعية المساعدة أو المكملة للأسلحة الأكثر تطوراً المتاحة. فإسرائيل، مثلاً، ظلت تستخدم ناقلات الجنود المدرعة الأمريكية الصنع من طراز «م - ٣/٢»، ذات النصف جنزير التي انتجت خلال الحرب العالمية الثانية، حتى سنوات قريبة، وحولت بعضها، بعد ذلك، إلى حاملات هاونات أو رشاشات ثقيلة م/ط، أو عربات اسعاف ميدانية، وكذلك فعلت بالنسبة إلى دبابات «شيرمان».

٥ - مسألة أخرى في **اتجاهات التسلّح** - وهو موضوع يطول فيه الحديث - العربية المفترضة، نرى أهمية أخذها في الاعتبار في ضوء خبرات حرب الاستنزاف وحرب ١٩٧٣ (رغم السلبيات التي سببتها السياسة والاستراتيجيا العليا في مسار الحرب العالمية الثانية)، ألا وهي إجراء توازن دقيق، يتفق وظروفنا الخاصة من حيث توافر الكثافة البشرية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي العام للشباب المقاتلين المحتملين، سواء على المستوى النظامي أو المستوى الشعبي، ومن حيث مسألة الكم والكيف في التسليح، بما يؤدي إلى استفادتنا من عنصر التفوق البشري الكمّي تجاه الخصم الاسرائيلي أو الأجنبي عامة من جهة، وحسن استخدامنا ما هو متاح، أو ممكن أن يتاح مستقبلاً، من أسلحة متفوقة نوعياً (مثل مقاتلات «ميغ - ٢٩» و«سوخوي - ٢٧» ودبابات «ت - ٨٠». . . الخ) من جهة أخرى. إذ يمكن الاستفادة من التفوق البشري، المنخفض الكفاءة التقانية (التكنولوجية)، في تشكيل ألوية مشاة (نظامية وشعبية) مزودة بأسلحة تقليدية رخيصة (منتجة محلياً كلما كان ذلك ممكناً) مكثفة النيران قدر الامكان، تدعمها وحدات أو تشكيلات مدفعية تقليدية من مختلف الأنواع وصواريخ م/د و م/ط خفيفة مبسطة التقنية نسبياً، واستخدامها عملياتياً وتكتيكياً بما يناسبها من مسارح عمليات جغرافياً وديمغرافياً وتجهيزات ميدانية توفر لها عنصر الحماية غير المكلفة كثيراً مالياً (خنادق، دشم، أنفاق) لامتصاص أكبر قدر ممكن من هجمات وجهود الخصم وتشتيت قواته، وتأمين الأهداف السكانية والاقتصادية الهامة في الوقت نفسه. وكذلك يمكن الاستفادة من ميزة التفوق البشري المذكورة في تشكيل وحدات دفاع جوي تقليدي (نظامية وشعبية) تعتمد على أسلحة رخيصة وذات تقنية بسيطة نسبياً (مدافع م/ط تقليدية من عيار ٣٧ و٤٠ و١٠٠ ملم مثلاً، ورشاشات ثقيلة م/ط وصواريخ كتف «سام - ٧» مثلاً) في توفير

حماية معاونة للأسلحة الأكثر تطوراً في مجال الدفاع الجوي والأهـداف السكانيـة والاقتصاديـة ومسارح العمليات الثانوية. . . الخ.

٦ ـ في الـوقت نفسه، يتم تـوظيف الأسلحة الأكـثر تطوراً نـوعياً ضمن تشكيـلات نخبـة نظامية، تضم أفضـل العناصر البشريـة علمياً وصحيـاً وفكريـاً وسياسيـاً، ذات كفاءة قتـالية وتدريبية وقيادية عالية، تتوفر لها أحدث الوسائل الممكنة في وسائل وسبل القيادة والاستـطلاع والمعلومات، وتُستخدم ضمن عقائد تكتيكيـة متطورة تتسم بـالحركيـة وقدرة المنـاورة العاليـة والمرونة والسرعة في التنفيذ إلى أقصى حد ممكن في ضوء الخبرات التاريخيـة المستفادة والمعـارف العلمية الحديثة، في توجيه ضربات محسوبة، أو الدفاع المرن عن النقاط الحيوية الهامة، وهي مستندة إلى شبكة الـدفاعـات المتعددة النـطاقات والأعـماق التي تنسجها تشكيـلات ووحدات المشاة والمدفعيـة والدفـاع الجوي (النـظامية والشعبيـة) التقليديـة ذات الكثافـة الكمية بشريـاً وتسليحياً والتقنية المبسطة والكلفة المالية المحـدودة نسبياً في الـوقت نفسه، لتقـاتل، هجـومياً ودفاعياً، وفقاً لتكتيك الدرع (قوات الدفاع التقليـدية المـذكورة) والسيف (القـوات النظاميـة المتحركة عالية التسليح والتدريب والقدرات القتالية عامة) التي اتّبعها الفيتنـاميون في حـربهم الثورية ضـد الأمريكيـين في الستينيات وأوائـل السبعينيات، والتي سبق لـرومل والعـديد من القادة السوفيات (جوكوف مثلاً) ان اتبعوها، على نحو نظامي، خلال الحرب العالميـة الثانيـة في صحراء شمال افريقيا وسهوب روسيا.

٧ ـ كل ذلك من المفترض أن يتم تنفيذه، أو الدعوة إلى تـطبيقه، بـالنسبة إلى الـدولة، أو الـدول، العربيـة الطليعيـة في التمسك بـالفكر والمصلحـة القـوميـة، كنـماذج تجـذب البقيـة مستقبلاً، ضمن سياسـة عامـة متكاملة الأركـان من الاعتماد عـلى الذات أسـاساً، اقتصـادياً وتنموياً وعلمياً وعسكرياً، تتحقق فيها أعـلى درجة ممكنـة من الاعتماد المبـاشر على الجـماهير، صاحبة المصلحة الحقيقية في الاستقـلال والوحـدة والتقدم الاقتصـادي والاجتماعي والثقـافي، بـواسطة ديمقـراطية تجعلهـا مشاركـة، على أوسـع نطاق ممكن، في صنـاعـة القـرار السيـاسي والاستراتيجي، وضمن إنفاق عسكري مرشّد خاضع للرقابة الشعبية. وضمن هـذه الأوضاع سيلعب عنصر القـوى المعنويـة دوره الفعّال، ضمن مختلف عنـاصر ميزان القـوى الأخـرى، البشرية والمادية والجغرافية، بما يُكسب المتاح من الموارد البشرية والعلمية والاقتصادية والمـالية والتسليحية أبعاداً فعّالة قادرة، ضمن صيغة جديدة لحرب ثورية، نظامية وشعبية، عـلى ايجاد توازن عسكري مع القوى المهدِّدة للأمن القومي العربي اقليمياً ودولياً.

المناقشات

١ ـ السيد يسين

١ ـ بذل الباحث مجهوداً واضحاً في تجميع عديد من النقاط عالج بها موضوعات شتى، وإن كانت تفتقر إلى محور محدد، مما أثر في الوحدة العضوية للبحث، وعلى الاتساق الداخلي. غير أن أهم الملاحظات النقدية التي يمكن ايرادها بالنسبة إلى البحث هو انه يتكلم خارج السياق الراهن للعلاقات الإسرائيلية ـ العربية، وبالتالي، أصبح خطابه مجرداً لا يتصل بالواقع، ومثالياً مفارقاً لحقائق الحياة السياسية العربية الراهنة.

ان هناك ثلاثة أحداث تاريخية بارزة أثرت تأثيراً بالغاً في ما يطلق عليه ـ بغموض ـ في أحيان كثيرة، الأمن القومي العربي.

الحدث الأول، هو توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية وخروج مصر من المواجهة العسكرية مع اسرائيل.

الحدث الثاني، هو حرب الخليج وحصار العراق، وخروجه بالتالي من إطار المواجهة العسكرية مع اسرائيل، وإضعاف قوته العسكرية.

الحدث الثالث، هو توقيع الاتفاق الاسرائيلي ـ الفلسطيني.

هذه هي الأحداث الثلاثة البارزة، التي لا يمكن الحديث بأي قدر من العلمية عن الأمن القومي العربي بغير تحليلها بدقة ورصد آثارها في الأمن القومي العربي.

٢ ـ لا يمكن الحديث عن الأمن القومي العربي قبل صياغة تنميط واقعي للنظم السياسية العربية، لأن هذا التنميط هو الذي يمكن على أساسه الحديث عن الأمن القومي العربي.

لدينا أولاً منطقة الخليج التي توجهت بعد حرب الخليج إلى توقيع اتفاقات دفاعية ثنائية

مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الغربية الأخرى. ويسود في هذه المنطقة ادراك سائد بأن مصدر التهديد الرئيسي ليس إسرائيل وإنما هو العراق. أليس هذا انقلاباً بارزاً في مفهوم وممارسة الأمن القومي الغربي؟

ولدينا بعد ذلك منطقة المغرب، ولديهم إدراكات مختلفة تماماً عن مصادر التهديد. ألا ينبغي أن يوضع هذا في الاعتبار؟ ثم إذا انتقلنا إلى الشرق، أليس لدى سوريا ولبنان مفاهيم عن الأمن القومي تحتاج إلى دراسة وتحليل؟

٣ ـ وهناك نقطة أساسية لم يتطرق إليها البحث بالقدر الكافي، ولا البحوث الأخرى التي قدمت إلى الندوة، وهي طبيعة المشروع الصهيوني.

هناك رأي أن هذا المشروع بسماته المعروفة من الاعتماد على القوة العسكرية الفائقة والغزو والتوسع العسكري على حساب الأرض العربية، غير قابل للتغير على الاطلاق. وهناك رأي آخر بأن تصور عدم إمكانية تغير المشروع الصهيوني يجعله بنية خارج التاريخ، مع أن بعض المشاريع الاستيطانية تتغير تحت الضغوط العالمية ونضال الشعوب، كما حدث في جنوب افريقيا.

إذن علينا أن نرقب بدقة تغيرات المشروع الصهيوني، ولعل أهم تغير كشف عنه الاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني هو الانتقال من الاعتماد على القوة العسكرية والغزو والتوسع إلى الهيمنة الاقتصادية والغزو الاقتصادي. وهذا ما يجعلنا نعيد صياغة سياسات الأمن القومي العربي في ضوء هذا التغيير.

٤ ـ علينا أن نركز على دراسة التسلّح الإسرائيلي في الوقت الراهن حتى نستشرف تصورات إسرائيل لصراعات مسلحة قد تخوضها في المستقبل ضد بعض البلدان العربية.

الدرس التاريخي يقول ان توقيع اتفاقات السلام لا يعني بالضرورة اختفاء التهديد الإسرائيلي للأمن القومي العربي، أو عدم امكانية قيام حروب إسرائيلية ـ عربية في المستقبل.

٢ ـ محمد سيد أحمد

موضوع الأمن بحاجة إلى إعادة هيكلة، في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة والقطبية الثنائية، أي في ظل المقولة بأن الأمن وارد تحقيقه في عالم الاسبقية فيه للاقتصاد، ولآليات السوق، قبل المواجهات ذات الطابع العسكري. وثمة سؤال ينبغي طرحه في هذا الصدد: هل «السوق الشرق أوسطية» تحقق «الأمن» و«السيادة» للأطراف العربية، كما أنها تؤمن إسرائيل؟ إننا قد شهدنا اليوم أن كلينتون قد قدم أسلحة جديدة بالغة التفوق لإسرائيل، بمناسبة زيارة رابين لواشنطن.. هل هذه الأسلحة البالغة التقدم شرط ضروري للسلام؟

ثم هناك القول بأن أمريكا، بحكم تفاقم مشاكلها الاقتصادية، قد تجد صعوبة في أن تتحمل هي ـ إلى غير أجل ـ المعونات التي تقدمها ـ إقتصادياً ـ لإسرائيل ولغيرها من دول المنطقة تعزيزاً لعملية «السلام»، وانه وارد أن يكون مفهوم السلام في نظر إدارة كلينتون

تحميل أقطار عربية ـ وربما بالذات الأقطار النفطية العربية في منطقة الخليج ـ أعباء استقرار المنطقة، أي أن تتحمل هي ما تدفعه أمريكا لإسرائيل! ومعنى ذلك ـ ربما ـ مفهوم للسلام يقتضي استمرار تأمين إسرائيل عسكرياً، بل يتضمن، من باب أولى، إقامة «أمن» إسرائيل على التأمين العسكري، لا التأمين الاقتصادي! . . فإلى أي حد صح القول بأن البعد الأمني قد اكتسب فقط ـ أو أساساً ـ طابعاً اقتصادياً، لا عسكرياً؟

ثم ينبغي لنا أن ندرك أن أزمة الخليج قد عرّضت الأمن القومي العربي لأسوأ اختباراته، بانقسام الأمة العربية إلى فريقين من الدول كادا يتساويان في العدد، ولكن أزمة الخليج قد نالت أيضاً من الأمن الإسرائيلي. ولكنها قد أظهرت أيضاً أن إسرائيل لم تعد تملك الأهمية الاستراتيجية السابقة في عيني أمريكا . . فإن سقوط الاتحاد السوفياتي قد أفقد العرب صديقاً استراتيجياً أساسياً، ولكنه قد أفقد أيضاً إسرائيل «عدواً» برر أهميتها الاستراتيجية. ثم إن النفط بأهميته القصوى في عالم القطبية المتعددة بين كتل من الدول الصناعية المتقدمة، إنما يعني تعظيم شأن الأرض العربية المنتجة للنفط خاصة في الخليج، مما يعني زيادة اهتمام أمريكا باستقرار منطقة النفط وسيطرتها عليها بالذات في ضوء هشاشة هذا الاستقرار، كما اتضح من غزو العراق للكويت، وهو أمر دعاها إلى تحريك عملية مدريد، حتى لا يكون النزاع العربي ـ الإسرائيلي سبباً في تعريض استقرار منطقة النفط لمزيد من المفاجآت.

ومع ذلك ينبغي لنا أن ندرك أن اهتزاز مركز اسرائيل الاستراتيجي، خاصة في ظل نشوب حرب عربية ـ عربية أسفرت عن ضرب اسرائيل بالصورايخ، وتدخل أمريكا بعد أن تلقت إسرائيل الضربة! كي لا ترد!؟ لا يعني ذلك قط تخلي أمريكا عن اسرائيل. فإن اسرائيل قادرة، بفضل اللوبي اليهودي في أمريكا، أن تكون طرفاً في القرار الأمريكي، بينما قوة ضغط الأنظمة العربية على الإدارة الأمريكية إنما تتوقف على قوة الحركات داخل أراضيها التي تهدد مصالح أمريكا على اتساع المنطقة . . بيد أن هذه الحركات تهدد في الوقت ذاته الأنظمة العربية، ومن هنا صعوبة استعانة هذه الأنظمة بهذه الحركات للضغط على أمريكا لأنها كفيلة في الوقت ذاته بتهديد هذه الأنظمة ذاتها! . فتظل لإسرائيل الكلمة العليا.

إن رابين ـ خلافاً لشامير ـ أدرك في ضوء تجربة حرب الخليج، وسقوط صواريخ عربية على صميم أرض إسرائيل، أن أمن اسرائيل لم يعد يحققه احتلال أرض عربية، بل ينبغي الاعتماد على أمريكا درءاً لخطر الصواريخ التي قد تأتيها من مواقع بعيدة من العالم العربي الإسلامي. ومن هنا صعوبة مقاومة مخطط أمريكا لإطلاق عملية تنسب إلى «السلام» وهدفها ضمان استقرار منطقة النفط، ذلك أن هيمنة أمريكا على هذه المنطقة تكفل لها الهيمنة على أوروبا واليابان، في ظل المنافسات المتوقعة مستقبلاً بين الأقطاب العالمية الثلاثة. ومن هنا كان إحلال رابين محل شامير على رأس حكومة إسرائيل، من منطلق أن أمن اسرائيل من خلال عملية تحل السوق الشرق أوسطية محل احتلال الأرض ـ أو كل الأرض ـ سبيلاً لضمان الأمن، عملية لها أسبقية على مخطط شامير الرامي إلى إرجاء عملية السلام بهدف تأجيل قضية تقرير حدود لإسرائيل، لحين الانتهاء من الفرص التي أصبحت متاحة لاستيعاب

المهاجرين اليهود الجدد من روسيا، أو مواقع أخرى في الكتلة الشرقية سابقاً. لذلك كانت هناك دواع لالتزام إسرائيل بالسلام وباتخاذ الاقتصاد «والسوق الشرق أوسطية» أساساً لأمنها مستقبلاً، ولَم تكن في هذا الخيار حرّة تمام الحرية.

٣ ـ عادل حسين

بداية لا مجال للتساؤل حول جدوى الإعداد العسكري العربي في المرحلة المقبلة، فإذا كنا نعترف بأن الاتفاقات الحالية ما كانت لتفرض لولا الاختلال في توازن القوى، فإن هذا يعني ان مزيداً من الانهيار في التوازن يفضي في الضرورة إلى ترتيبات أكثر ظلماً. وإذا كنا نتكلم على ضرورة اسقاط الاتفاقات المفروضة فإن هذا يعني في الضرورة (إذا كنا نتكلم على سبيل الجد) أن نعدّل توازن القوى (ومنه التوازن العسكري) بيننا وبين أعدائنا، ويجب أن نسعى نحو ذلك بإصرار.

في ضوء ذلك، أقول إن ورقة اللواء طلعت مسلم سدّت ثغرة مهمة، وقد استفدت كثيراً من المعلومات المركّزة المثبتة التي جاءت في الورقة، وكذلك من التحليل الوارد لهذه الاتجاهات. وأعتقد أن التوصيات للمستقبل صحيحة في مجملها، وقد أكدها تعقيب محمود عزمي، ويعني ما قدمت أن مهمتي تقتصر على بلورة بعض المفاهيم التي أعتقد أنها لم تتضح بالقدر الكافي، وكذلك تركيز الانتباه على بعض القضايا التي لم تأخذ حقها من الشرح.

أبدأ بمفهوم الأمن القومي، فرغم أن تعريف «الأمن القومي» فيه خلاف بين الباحثين ـ كما قال محمود عزمي ـ ولكن يبقى أن الإطار المفهومي العام «للنظام القومي العربي» واضح وضمنه مفهوم الأمن القومي العربي. فهناك اتفاق على أن هناك علاقة تفاعلية خاصة بين أجزاء الأمة العربية باتجاه أهداف موحدة، وينعكس ذلك على تبادل المساعدة والدعم عند تعرض أحد الأجزاء لعدوان (الأمن العسكري). هذا التصور للنظام القومي العربي، وضمنه الأمن القومي يظل قائماً، ويظل هدفاً أن ندعمه بالمؤسسات الممكنة والملائمة. ولكن بالنسبة إلى الأمن القومي تحديداً ومؤسساته، ينبغي أن نبدأ الآن من حقيقة أنه تصدّع إلى أشلاء. ينبغي أن نبدأ بالاعتراف بأن ثمة وقائع مادية نسفت امكان قيام نسق واحد ينظم عمل القدرات العسكرية للبلدان العربية.

حين وقّعت اتفاقية الدفاع العربي المشترك كان مستحيلاً أن تمتد أية ترتيبات تنص عليها الاتفاقية إلى الجزائر مثلاً لأنها كانت خاضعة للاستعمار الأجنبي المباشر، وبالتالي لم تكن قادرة على الارتباط بقرارات تتطلب درجة معقولة من الاستقلال، والأمر نفسه يقال عن العراق حين ارتبط بحلف بغداد، إذ كانت التزامات الحلف تحول عملياً دون ارتباطه بأية التزامات تتعلق بمهام الأمن القومي العربي.. والحال الآن يشبه ذلك في ما يتعلق بأقطار الخليج بعد قيام القواعد الأجنبية فيها وبعد الاتفاقات الأمنية الخاصة التي وقّعتها هذه الدول مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.. وأخطر من ذلك القيود التي فرضت على التحرك

العسكري المصري (بكل ما تمثله مصر) بمقتضى المعاهدة مع إسرائيل. . وهكذا.

الإقرار بهذه الحقائق لا يعني أن نتخلى عن أمل قيام نظام للأمن القومي العربي، ولكن يعني أن نبدأ من نقطة أدنى مما كنا فيه في الخمسينيات، أو في أية مرحلة بعدها. سيظل واجباً أن ننظم الأمن لكل قطر عربي ضد العدوان الأجنبي (خاصة الصهيوني)، ولكن ليس من خلال توحيد الجهد العسكري العربي إلى جانب هذا القطر أو ذاك (كما حدث مثلاً عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣)، ولكن من خلال تعاون عدد من الأقطار العربية، أو من خلال تعاون هذا القطر أو ذاك مع هذه الدولة أو تلك مما نسميه دول الجوار. المطلوب الآن تنظيم الأمن الوطني للأقطار العربية المعرضة للتهديد الخارجي وحماية استقلالها وهويتها، ولا حرج إذا قام الدعم في المقام الأول على دول الجوار بدلاً من امكانات النسق العسكري العربي. . فمن المهم أولاً أن تبقى الأقطار عربية ومستقلة قدر الإمكان، ثم نبحث في تنسيق الدفاع بعد ذلك بين هذه الأقطار.

من الناحية العملية، نرى الآن أن الدعم الذي يتلقاه السودان لحماية أمنه (وعروبته بالتالي) يأتي من أثيوبيا وهو أهم من الدعم الذي يتلقاه من مصر أو من أغلب الأقطار العربية الأخرى. كما نرى أن تأمين العراق الآن في مواجهة الهجمة الأمريكية الصهيونية الشرسة، يأتي من احتمال تطوير علاقاته مع ايران وهو أهم من الدعم الذي يمكن أن يتلقاه من مصر أو دول الخليج الأخرى! والأمر نفسه نقول به الآن عن سوريا في مواجهة الحصار الذي يهددها من قبل اسرائيل المدعومة أمريكياً، فهي هنا تحتاج إلى دعم علاقاتها مع ايران وتحسين علاقاتها مع العراق. . . الخ.

هذا التصور يمثل كما ذكرت تراجعاً عن حال العرب في عقود سابقة، ولكن لا ينبغي أن يصيبنا ذلك بإحباط شديد. ورغم أهمية النسق العربي العسكري المنظم، فإن الاستعانة بمن حولنا ليس أمراً بالغ السوء، إذ يظل الأمر الأسوأ والأخطر أن نكف عن استمرار المواجهة مع أعداء الأمة العربية إذا تصدع التعاون بين مؤسساتها العسكرية. ان استمرار المواجهة هو المهم، والاستعانة بكل الحلفاء الممكن حشدهم انجاز عظيم، وهو الطريق لاستعادة التماسك في النسق العربي.

هذا الأمر يبدو لي بدهياً، ولا يربك الرؤية إلا العصبية المبالغ فيها للانتماء العربي، وزيادة الشك في كل من حولنا إذا كان لا يتكلم العربية. ولعل تعبير «دول الجوار» الذي انتشر في كتاباتنا السياسية المعاصرة قد أسهم في زيادة الهواجس وتجسيد التباين إلى درجة أخفت التشابك التاريخي والحضاري بين أمتنا العربية وبين من حولنا، بحيث أصبحنا نجمع في مصطلح واحد (دول الجوار) ما بين إسرائيل وتركيا وايران وأثيوبيا. ويزيد شذوذ الأمر حين ننسى طبيعة الروابط والتشابك بين الدائرة العربية وبين الدائرة الاسلامية بالذات.

ويدخل هنا ذكر تركيا وايران بشكل خاص. فرغم كل تناقضات العرب مع الدولة العثمانية، **يجب ألاّ ننسى أن تركيا في ظل الإسلام ظلت درعاً يحمي العرب من الغزو** الأوروبي طوال قرون. وإذا كانت تركيا الكمالية تحولت إلى درع يحمي الغرب بدلاً من

العرب والمسلمين، فإن هذا لا يمنعنا من المحاولة المستمرة لاستعادة القوة التركية إلى جانبنا، جنباً إلى جنب مع استعادتها لدينها وأصولها الحضارية التاريخية. وهو أمل تزكيه بعض المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية، وإن كنا لا نتوقع طبعاً أن يتم التحول غداً وفجأة. ولكن إذا كنا نتكلم على تصورات استراتيجية، فإن السعي خلف هذه الإمكانية يكون وارداً.

إلا أن الحديث عن التشابك العربي ـ الإسلامي في مواضيع الأمن ومواجهة المخططات والتهديدات الخارجية الحالية، يثير القضية الإيرانية والعلاقة معها على نحو جاد. وإذا كانت الولايات المتحدة وإسرائيل تعتبران القوة الإيرانية تهديداً مباشراً لمخططاتهما، فينبغي أن نحسب نحن بدورنا الوزن الإيراني في كفتنا بلا تردد أو حرج، مع الاعتراف بالمشكلات الناشئة عن ذلك، ولكن من قال إن اقامة المحاور العسكرية تخلو من مشكلات وتعارض مصالح داخل الصف العربي نفسه؟

انتقل من هذا إلى نقطة أخرى. فإذا كانت إقامة نسق عربي عسكري متكامل تتعذر في الظروف الحالية، فإن ورقة اللواء طلعت مسلم أشارت إلى ذلك، ورتّبت عليه امكان قيام تجمعات جزئية بين البلاد ذات القدرة على الاشتراك في مواجهة. وأحدد الأمر هنا بالإشارة بشكل واضح إلى هذه البلاد، وهي الدول نفسها التي تحاصرها الولايات المتحدة بدرجة أو أخرى على أنها «دول مناصرة للإرهاب»، وهذه الدول هي ليبيا والسودان وسوريا والعراق وايران. هذه الدول ما زالت صامدة بقدر أو آخر ضد المخططات المعادية، وهي تسعى في ذلك إلى حماية مؤسساتها السياسية والعسكرية من الاختراق الخارجي، أو من السيطرة الأجنبية، إضافة إلى أنها سعت أو يمكنها أن تسعى إلى الحصول على أسلحة غير تقليدية. هذه الدول ينبغي أن يتنبه الرأي العام العربي الإسلامي إلى ضرورة حمايتها، وإلى إبعاد الحصار عنها. ويجب أن تنشط المحاولات المختلفة للتنسيق بين أعمالها.

المسألة الأخيرة هي ضرورة التوصل إلى فكر استراتيجي جديد، وإلى إعادة بناء قواتنا المسلحة وفق هذا الفكر الجديد.

لقد ظلّت البنية العسكرية التقليدية في بلادنا خاضعة للوصفة الغربية التي تقوم على جيوش محدودة العدد نسبياً ومسلحة بأسلحة تكنولوجية معقّدة. أي أن قواتنا المسلحة تقوم على مبدأ تقانة (تكنولوجيا) كثيفة رأس المال كما هو الشأن في أغلب مشروعاتنا الاقتصادية. واستمرارنا في تبني هذا المبدأ يقضي على أية امكانية للتفوق العسكري على إسرائيل.

حين كان الاتحاد السوفياتي قائماً كان هناك قدر من المنطق خلف التسارع في استيراد تقانة (تكنولوجيا) عسكرية كثيفة رأس المال لكي نسبق اسرائيل. أقول كان هناك قدر من المنطق وليس كل المنطق، فحتى في ذلك الوقت كان من الأفضل أن نعتمد في الأساس على قوتنا البشرية.. ولكن الموقف قد تغير الآن على أي حال، بحيث إذا كان انحرافنا في الماضي يعتمد على بعض المنطق، فإنه الآن يكون بلا أي منطق. فأمريكا الآن تملك وحدها الميزان، هي وحدها التي تقرر كم تعطي إلى اسرائيل وأية أنماط، وهي التي تحدد كم تعطينا في المقابل

وتحدد نوع التسليح المقدم لنا. وهي من موقعها هذا تتعهد على الملأ بأن تجعل لإسرائيل الغلبة في كل شيء. ورغم أن نظم التسليح لا تخضع في توريدها إلى الاعتبارات المالية، ولكن للحسابات الاستراتيجية، فإن الاستفادة بأي قدر من التناقضات الدولية الحالية، من أجل الحصول عبر هذا الطرف الدولي أو ذاك على أنواع أسلحة معقدة، أقول حتى لو كان ممكناً أن نستفيد من هذا التنافس، فإنه يتطلب تمويلاً رهيباً تعجز عنه الدول المعنية التي حددناها. واشارة ورقة الباحث إلى مثل هذه الإمكانية يعارضها أن الدول التي قد تكون قادرة على تمويل الصفقات أصبحت ممنوعة بالأمر من أن تحاول ذلك.

إذن محاولة بناء قوة عسكرية على أساس التفوّق على اسرائيل في أنواع الطائرات وأعدادها، وفي نظم الصواريخ والمدرعات... الخ، كل هذا مستحيل عملياً. فإما أن نبدع طريقاً آخر لبناء القوة العسكرية أو نقرر صراحة اننا عدلنا عن مشروعنا وقبلنا باستمرار الاختلال في توازن القوى، وقبلنا بالتالي كل النتائج السياسية المترتبة على ذلك.

وقد أشار الباحث إلى هذا وأيده محمود عزمي، ولكن الأمر لا يجوز أن يذكر باعتباره مجرد اقتراح ضمن اقتراحات، فهو ثورة كاملة في الفكر الاستراتيجي، في هيكل قوتنا المسلحة، وهو يحتاج إبداعاً ودراسة تفصيلية.. أشير فقط في هذا المجال إلى أن قولنا بأهمية الاعتماد على البشر كأساس لا يعني إهمال التطور التكنولوجي، إذ يجب أن نتابع ما يجري من تطوير، حتى نفهم احتمالات التصرف عند العدو من ناحية، وحتى نقيم نحن من ناحية أخرى، نواة صلبة مجهزة بأرقى أنواع التكنولوجيا التي نقرر مناسبتها لنا ونسعى إلى الحصول عليها بكل الطرق.

ويدخل في إطار هذه النواة الصلبة، الحرص على امتلاك أسلحة غير تقليدية نردع بها إمكانات العدو في هذا الشأن. وإذا أمكن تحييد امكانات العدو النووية والكيميائية وأصبحنا بصدد حرب تقليدية، فهنا تكون المواجهة بقوة عسكرية تعتمد على قلب متقدم تكنولوجياً، ولكن الاعتماد الأكبر على البشر المستعدين للشهادة بعشرات الألوف ومئات الألوف.. هذا هو طريق كل حركات التحرر.

وغني عن البيان أننا نتكلم هنا على نسق معقّد له تركيبه وآلياته الخاصة التي تحتاج فكراً عبقرياً وجهداً هائلاً في الإعداد والتدريب والتنسيق. إن الجيش المجاهد يحتاج تدريباً راقياً في الأسلحة الخفيفة التي يستخدمها، يحتاج لياقة جسمانية وتعليماً متقدماً. انه يحتاج نهضة شاملة. ولكن قبل ذلك يحتاج تربية ايمانية تدفع الناس إلى قبول الشهادة.

٤ ـ أحمد يوسف أحمد

كنت أتمنى لو جاءت كلمتي مبكرة عن هذا بعض الشيء، ولم أكن أنوي الحديث لأنني لست من المتخصصين بقضايا الأمن، ولكنني أخشى أن تنتهي الجلسة دون مس للموضوع الرئيسي الذي كنت اتصور أن تدور حوله، وهو الموضوع الخاص بالتصورات المطروحة من إسرائيل بخصوص الترتيبات الأمنية في ظل التسوية، وكذلك التصورات العربية المضادة.

وإذا لم نتمكن من معرفة هذا وتحليله من الوثائق الرسمية التي قد لا تكون متاحة، فعلى الأقل من التصورات والدراسات المنشورة. وكل هذا بغرض معرفة مواطن الخطر في هذه التصورات كافة وكيفية تحديد أفضل مواجهة لهذه التصورات.

موضوع القوة النووية الإسرائيلية مثلاً، من المؤكد انها ستبقى في أية تسوية قادمة بالنظر إلى الخلل في ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي. فما هي الضمانات التي سنطالب بها؟ ما هي شروط تخفيض التسلح والمناطق العازلة؟ كل هذه أسئلة شديدة الأهمية، خاصة وأن هناك مفاوضين عرباً ما زالوا صامدين، ومن المرجح أنهم سيدخلون في التسوية بعد حين، ومن المفيد أن يتسلحوا بتصور واضح في هذا الصدد. وعموماً فإنه في أية تسوية قادمة من المؤكد اننا نحن أصحاب المصلحة الأكبر في توفير ضمانات أمن كافية.

هناك نقطة فرعية أود التعليق فيها على بعض ما ورد في مداخلة عادل حسين بخصوص دول الجوار الإسلامية، واتفق معه في المنطق، أي في ضرورة تطوير نموذج تعاوني للعلاقات معها، ولكن المشكلة في العقبات الواقعية. وفي هذا السياق ليس صحيحاً ان المفهوم القومي أقام سدّاً بينه وبين المفهوم الإسلامي. حقيقة الأمر أنه عندما كان المفهوم القومي في ذروته كانت ايران شرطياً للولايات المتحدة الأمريكية وتركيا دولة أطلنطية. وعندما قامت الثورة في ايران كانت الحركة القومية العربية قد بدأ تراجعها. أما تركيا فما زالت دولة أطلنطية ولها مشروعها غير الإسلامي، وإن كان المقوم الإسلامي فيها يتحرك في القاعدة، وغير صحيح أن جمهوريات آسيا الوسطى منشط إسلامي بالنسبة إليها. وقد ذكر عادل حسين نفسه أن مساهمة اثيوبيا في الأمن السوداني أكثر من مساهمات الأقطار العربية، فالأمر يحتاج إلى نظرة شاملة لموضوع دول الجوار.

٥ ـ حسام عيسى

لدي ملاحظة أثارتها في نفسي مجموعة الأسئلة التي طرحها محمد سيد أحمد. ولكن قبل ذلك، أود أن أعلق على الحديث الطويل لـ عادل حسين.

التعليق الأول، هو بصدد ما جاء في حديث عادل حسين عن الامبراطورية العثمانية، حين يقول لنا: قل في الامبراطورية العثمانية ما شئت، إلا أنها لعبت دوراً أساسياً في حماية العالم الإسلامي من الغزو الغربي.

هذا الفهم الايديولوجي القريب للتاريخ أمر محيّر جداً عندما يجيء من شخص له مكانة عادل حسين.

أما أن الامبراطورية العثمانية لعبت هذا الدور، فأمر مشكوك فيه تاريخياً بل إن العكس تماماً هو الذي حدث. فالذي دفع الغزو الانكليزي عن أرض مصر كان محمد علي المستقل عن الامبراطورية العثمانية... والذي حرّر مصر من قبل من الفرنسيين كان نضال الشعب المصري الأعزل، وليست جيوش الامبراطورية العثمانية. بل ان أحد الأسباب الأساسية في

هزيمة جيش عـرابي ضد الانكليـز كان اعـلان السلطان العثماني أن عـرابي مارق وخـارج عن طاعة السلطان.

ثم ان الاحتلال العثماني لمصر، لعب على المستوى الاقتصادي دوراً مخرّبـاً، بل لا يقـل في تأثيره السلبي في مصر والشرق العربي عن الدور الذي لعبه الاستعمار البريطاني في ما بعد، ناهيك عن التدهور الفكري والثقافي الذي عاشتـه مصر قبل مـرحلة النهضة التي قـادها عـلي بك الكبير (المستقل عن السلطان) ومحمد علي (الخارج عن السلطنة العثمانية).

أمـا **التعليق الثاني**، فيتعلق بـالتناقض الـواضح والخـطير بين مـوقف عـادل في جلسـة الصباح التي جاءت تتمة لجلسة الأمس، وموقفه الآن. في جلسة الصباح أيـدّ المشروع المقدم من سعيد النجار باسم الواقعية السياسيـة. فالتـأييد المشروط لاتفـاق غزة ـ أريحـا، كما قـدمه سعيد هو السبيل الوحيد الممكن لأننا في مرحلة هزيمة. وأقصى ما يمكن الـوصول إليـه هو أن نعلق قيام النظام الشرق أوسـطي والتطبيـع والتعامـل العادي مـع اسرائيل عـلى قيام الـدولة الفلسطينية ورد الجولان وانهاء احتلال جنوب لبنان.

أما في جلستنا الآن فقد أعطانـا عادل حسـين درساً في المثـالية السيـاسية، وهـو يطرح مفهومه الجديد لـلأمن القومي العـربي، فهو يـطالب بإعـادة تنظيم الجيـوش العربيـة وتفعيل العقيدة القتالية ونمط التسليح، وبالصلح التاريخي مع دول الجوار الاسلامي وإدخالها طرفاً في الصراع. ولم يسأل نفسه كيف يمكن تحقيق كـل هذا في إطـار مرحلة الهـزيمة، كـما أسماهـا في الصباح؟

والواقع أن تفسير هذا الموقف المزدوج يرجعنا إلى قضية تأثـير الموقف الايـديولـوجي في التحليل العلمي. فعندما لا يصطدم التحليل «الواقعي» كما هو الحال بالنسبة إلى تحليل سعيد النجار باختبارات عادل حسين الايديولوجية، يصبح التحليل «الواقعي» علمياً. ولكن عندما يصطدم التحليل «الواقعي» باختبـارات عادل حسـين الايديـولوجيـة يصبح من السهـل جداً التغاضي عنه والانتقال إلى اختبار مثالي مجرد باسم الواقعية نفسها.

أمـا **الملاحـظة التي أثارهـا لديّ تـدخل محمـد سيد أحمـد**، فهي تتعلق بالعـلاقة بـين التهـديد الـداخلي والأمن القـومي الخـارجي. فـ طلعت مسلم يستبعـد امتـداد التهـديـدات الداخلية من نـطاق بحثه، وهـذا أمر لا أوافق عليـه، ذلك أن المـلاحظ اليوم هـو أن أنواعـاً معينـة من التهديـدات الداخليـة تؤثر تـأثيراً مبـاشراً في مقتضيـات الأمن الخـارجي وتفـرض تحالفات من أنواع مختلفة تؤثر في هذا الأمن الخارجي؛ فمثلاً، التهديد الـذي تمثله الجماعـات الإسلامية الرافضة ضد بعض أنظمة الحكم، ومنظمة التحريـر الفلسطينيـة من بينها (أي من بين أنظمة الحكم)، تدفـع هذه الأنـظمة إلى الـدخول في تحـالفات خـارجية، أو في اتفـاقات خارجية تؤثر تأثيراً حاسماً في الأمن القومي.

ألم يكن اتفاق غزة ـ أريحا، ولو جزئياً، نتـاجاً للخط الـداخلي الـذي تمثله حماس ضـد المنظمة؟

والأمر يختلف كثيراً في الجزائر، حيث يفرض التهديد الداخلي على الدولة الجزائرية توجهات محددة في الخارج تؤثر بشكل كبير في مفاهيم الأمن القومي العربي، بمعناه التقليدي.

٦ ـ محمود عزمي (يرد):

١ ـ أثار محمد سيد أحمد مسألة أن الاتفاق (غزة ـ أريحا) والصلح عموماً مع إسرائيل هما السبيل الذي سيلحق المنطقة العربية بالشمال (أي الغرب والتقدم). والبديل هو البقاء في وضع الجنوب المتخلف (الذي تسوده الأصولية كما قيل) إذا بقينا خارج دائرة التسوية: فهل يعني هذا أن التسوية أو الصلح هي سبيلنا إلى التقدم والخلاص من التبعية، أم المقصود ارهابنا أمريكياً بهيمنة اليمين الديني؟

٢ ـ أشار البعض، والباحث من ضمنهم (أي طلعت مسلم) إلى أن تحديد التسلح سوف يخدم العرب إذا كانت الولايات المتحدة، وفقاً لما صرّح به ضمناً وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، ستصر على انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر التسلح النووي، فيكسب العرب فقدان إسرائيل تسليحها النووي. ورغم أن الباحث تحفّظ نحو هذا الاحتمال، إلا أنني اعتقد أنه لن يحدث أن تتخلى إسرائيل عن أسلحتها النووية، التي لم تعترف بها أصلاً. ولكني في الوقت نفسه كنت، وما زلت، ضد كل مساعٍ عربية، للحصول على أسلحة نووية بحكم ضخامة التكاليف وعدم جدواها في النهاية حتىً لو أمكن لنا صنع قنبلة نووية في نهاية الأمر، لأن هذا عالم بلا نهاية يفترض امتلاك ليس فقط ضربة أولى، وإنما امتلاك قدرة ضربة ثانية والاستمرار في الحفاظ على قدرة الردع. وهذه مسألة لم تستطع بريطانيا أو فرنسا تحقيقها فعلياً ضد السوفيات، وقد عاشا عملياً تحت المظلة النووية الأمريكية. وفي الوقت نفسه، فإن سباق التسلح النووي أرهق الاقتصاد الأمريكي كثيراً وشكل عاملاً من عوامل انهيار الاقتصاد السوفياتي.

لذلك فمن الأفضل لنا إجادة استخدام وصنع الأسلحة التقليدية وممارسة أساليب الحرب التقليدية لحماية الأمن القومي أو القطري من بذل المال والجهد في ما لا يعود بفائدة حقيقية أمنياً.

ولا مانع من محاولة الاحتفاظ بأسلحة دمار شامل أخرى، كيميائية وبيولوجية أو صواريخ (وسائل ايصال لها) متوسطة المدى كسلاح ردع يستخدم عند الضرورة ضد عدو (إسرائيل أو غيرها).

٣ ـ نقطة أخرى أودّ الحديث عنها، وهي مسألة ضرورة إعادة دراسة صراعنا العسكري مع إسرائيل بعقلية أكثر حداثة لاستخلاص حقيقة أسباب الفشل، والاستفادة منها في استشراف مستقبلنا الأمني لأن تاريخنا ليس منفصلاً عن حاضرنا وعن مستقبلنا. وليس معنى حدوث متغيرات جديدة اقليمياً ودولياً ورغبتنا في مجاراتها، أن نجاريها كموضة أزياء، منفصلين عن تاريخنا الذي سنحوله ـ وتلك رغبة العدو ـ إلى حلقات منفصلة تنسى تدريجياً ومنهجياً وراء كل تطور جديد في الصراع.

٤ ـ إن الصيغة التي نطرحها للحرب الثورية الجديدة التي تجمع بين الجيش النظامي المحدود، المسلح بأقصى قدرة ممكنة تكنولوجيا، والجيش الشعبي المسلح بكثافة رخيصة... إلخ تتطلب تنظيماً سياسياً قادراً على تنظيم مثل هذه القوة العسكرية واستنفار القوة المعنوية للجماهير التي تعادل مختلف عناصر القوة المادية في ميزان القوة، كما أكدت حرب فيتنام وأثبتت بعض مراحل حرب ١٩٧٣ على المستوى النظامي خلال الأيام الأولى.

٧ ـ اللواء طلعت مسلّم (يردّ):

يبدو أن بعض ما جاء بالورقة قد فات على بعض السادة المناقشين، وأن الورقة وإن جاءت في ندوة محورها التحديات الشرق أوسطية، إلّا أن الفلسفة التي اتفق عليها من البداية أن تكون الدراسة متخطية للظروف الآنية إلى آفاق مستقبلية.

وفي ضوء هذه النظرة فقد رأى الباحث في تقديره للأحداث الثلاثة التي ذكرها السيد يسين أن معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية لم تعن انتهاء التهديد الاسرائيلي لمصر واعتبارها مصدراً محتملاً ـ بل المصدر الرئيسي المحتمل ـ لتهديدها، لكن ذلك لا يعني أن مصر تدخل ضمن المواجهة العسكرية مع اسرائيل وهو ما ينطبق على باقي الدول العربية بدرجة أو بأخرى، وإن كانت اسرائيل هي بدورها لا تستبعد مصر أو غيرها من احتمالات المواجهة، المهم هنا أن العامل الرئيسي المؤثر في الأمن القومي ليست هي المعاهدة وإنما التفكك العربي الذي شكلت المعاهدة أحد مظاهره، وهو ما ورد في الورقة.

أما عن آثار حرب الخليج في المواجهة مع اسرائيل فقد قدر الباحث أن الأوضاع الحالية لا يمكن أن تستمر في نهاية القرن الحالي ومطلع القرن القادم، وأن العراق لا بد وأن يعود لاتخاذ وضع مناسب داخل الوطن العربي، الأمر الذي لا يمكن بناء عليه استبعاده ـ ولو في الإدراك الاسرائيلي ـ من احتمالات المواجهة مع اسرائيل، ولا ينفي ذلك آثار الحرب من حيث اضعاف العراق، والآثار المترتبة على الحرب من كشف وهن العلاقات الأمنية العربية الحالية.

أما الاتفاق الاسرائيلي ـ الفلسطيني فإنه لن يكون قد استكمل صورته النهائية في نهاية القرن الحالي ومطلع القرن القادم، ومن الواضح أن آثاره ستظل غامضة لفترة طويلة، ولا يبدو أنه يغير كثيراً من الأوضاع الحالية، إذ إن موقّعيه من الفلسطينيين كانوا قد فقدوا سيطرتهم على الأعمال العسكرية الفلسطينية منذ فترة طويلة.

من هنا لا نعرف ما قصد بالقول عن تسمية دول الجوار بدول الطوق. فالمذكور هنا هو دول الطوق المحيطة باسرائيل، وليست دولاً أخرى. كذلك فإن الباحث اعتقد أنه لم يعد هناك مبرر لإعادة تعريف الأمن القومي العربي. وقد كتب الكثيرون عن الأمن القومي العربي وتعريفه، وقد كتب الباحث نفسه عن ذلك في كتاب عن التعاون العسكري العربي. وإذا كان ما يزال هناك اختلاف على تعريف الأمن القومي فلا يعتقد الباحث أن إعادة تعريفه

تقدم الكثير إلى ما هو مكتوب فعلاً في هذا الخصوص، وربما يحرف البحث عن هدفه. ومن المعروف أن جامعة الدول العربية قد أعدت بحثاً عن الأمن القومي العربي، ويمكن الرجوع إليه، أما عن الأمن العسكري العربي أو الأمن الدفاعي وهو موضوع الورقة فلا نظن أن هناك اختلافاً حوله، فالمقصود هنا هو القدرة على منع أي تهديد عسكري أو صدّه في حال حدوثه للوطن العربي كله، وبغض النظر عن دوله، حيث إن الطبيعة الجغرافية تجعل منه وحدة استراتيجية واحدة. وإذا كانت الحدود الدنيا للأمن القومي العربي غائبة، فهذا لا يعني التغاضي عن حقيقة ارتباط أمن الأمة العربية في كل مكان من الوطن العربي ببعضه البعض، بل إن هذا الشعور بغيابه دليل على صحته.

أما تعليق محمود عزمي تحقيق الأمن القومي على وحدة السياسة والرؤيا الاستراتيجية العامة الصادرة من القيادة السياسية للدولة أو لمجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد، فهو غير مقبول من وجهة نظر الباحث باعتبار أن الأمن هو أمن المجتمع وليس أمن القيادة السياسية التي قد تخطىء في إدراكها، وليس الأمن أمراً يتوقف على إدراك القيادة السياسية إلّا بقدر ما هو انعكاس لإدراك غالبية الأمة.

كذلك فإن اعتبار السيد يسين أن التنميط الواقعي للنظم السياسية العربية هو الذي يمكن على أساسه الحديث عن الأمن القومي العربي يجعل الأمن أمراً متعلقاً بالنظم السياسية وليس بشعور ورضا المجتمع وهو ما نختلف معه فيه، إذ لا يمكن التسليم ببساطة بما توجهت إليه منطقة الخليج من توقيع اتفاقيات دفاعية ثنائية مع دول غربية، وإلّا كان من الممكن التسليم بأن الاستعمار يحقق أمن الدول التي يستعمرها طالما وجد نظاماً سياسياً يتحالف معه.

ونتفق مع محمود عزمي في أن «الحديث عن الأمن القومي العربي خاصة في المرحلة التاريخية الحالية هو عن أمن قومي مفترض ايجاده (تحقيقه على الأصح) كهدف سياسي استراتيجي منشود تناضل من أجله الأمة»، ولم يقل أحد بأنه قائم (محقق) فعلاً. ويفترض الباحث أن الدراسة كانت حول أمن الأمة العربية، كما عرفناها وسنظل نعرفها، وأنه إذا تحوّل الأمر للبحث في إدراك النظم السياسية فإن الحديث عن الأمن القومي العربي يتوقف ليفسح المجال لأنواع من الأمن التي يمكن وصفها بأمن الإقليم، أو أمن النفط، أو الأمن الوطني، أو أمن النظام، ولكنها لا يمكن وصفها بالأمن القومي العربي، ويخرج عن نطاق البحث.

نلاحظ أن محمود عزمي قد تناسى عند بحث دور تركيا أن ما جاء بالاستنتاج من أن «احتمالات تهديد تركيا للوطن العربي عسكرياً في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين نادرة»، فالحديث هنا عن تهديد تركي عسكري للوطن العربي، وهو ما ينحصر حالياً في التدخل العسكري التركي في العراق لملاحقة المتمردين الأكراد، أما غير ذلك فإن دور تركيا هو دور غير مباشر أو غير عسكري. وعن المرحلة الحالية والمقبلة فمن المتوقع أن تسعى تركيا إلى تحقيق تعاون أكبر من الدول العربية نظراً لحاجتها لتحديد دورها، الذي غالباً ما سيكون بعيداً عن الدور الأوروبي أو الأطلسي نتيجة الظروف السابقة، ولا يعني هذا

أيضاً حل جميع المشاكل الأمنية الأخرى بما فيها مشاكل الحدود والمياه وغيرها، أما التهديدات العسكرية فستكون غالباً أمريكية وليست تركية.

يرى محمود عزمي تناقضاً بين القول بازدياد قدرة ايران على اختراق المنطقة العربية وخاصة العراق والخليج في ظل استبدال نظام شرق أوسطي بالنظام الحالي وبين ضعف قدرة ايران على تهديد الأمن القومي العربي، في حين أن من الواضح أن الاختراق هنا قائم على المبادىء والقيم وليست القوة المسلحة، وأنها مشروطة باستبدال النظام العربي الحالي، وهذان الشرطان بالذات كافيان لشرح الأسباب، فالاختراق هنا سكاني وثقافي، وضعف قدرة ايران لا يجبه إلّا ضعف الجانب العربي. أما النموذج الملهم، فهو ذلك النموذج القادر على استقطاب القدرات العربية، ونعتقد أنه مزيج بين الروح القومية، والقيم الاسلامية، والاجتهاد العلمي والعملي.

أما عن تغليب انتصار ايران الثورة الاسلامية على ايران البراغماتية، واعتقاد أن ذلك ترجيح لمعطيات الواقع السياسي الواقعي دون ذرائع قوية مقنعة، فالواقع السياسي يقول بأن استمرار بقاء النظام الحالي في ايران مستمر بتمسكه بايران الثورة، وإنه ليست هناك في ايران بواكير لقوة منافسة للثورة الاسلامية في حين أن هناك قوى كثيرة منافسة لإيران البراغماتية، وأن ايران حتى في عصر الشاه حينما حملت شعاراً حملت شعار الاسلام، ولم تحمل شعار البراغماتية.

يرى عزمي أن الباحث عنى بالدول العربية القادرة على الحوار؛ الدول النفطية ذات الفوائض المالية، لكن ذلك لو كان المعنى المقصود لقيل بهذا الوضوح، لكننا ونحن نتحدث عن نهاية القرن الحالي ومطلع القرن القادم لا نستبعد حدوث تغيّرات يمكن أن تحدث بشكل يؤدي إلى امكان تحالف بين دول ذات فوائض مالية مع تلك ذات الفوائض البشرية. وهنا، وهنا فقط، تصبح الدول العربية قادرة على اتباع سياسة الحوار على أساس الندّية وليس التبعية، وينسحب ما سبق على ما جاء عن صفقات الأسلحة التي وصفها ـ ونحن نتفق معه ـ بأنها لم تخدم الأمن القومي العربي، لكننا لسنا مقتنعين بالدرجة نفسها من أنها لا يمكن أن تخدمه، وتبقى الظروف والشروط التي تجعلها قادرة على ذلك، وهو ما فضلنا ألّا نتعرض له في الورقة. ويمكن القول بأن أحد التحديات أمام القوى العربية أن تجعل ما تعتقد القيادات الغربية أنه لا يغير من ميزان القوى عكس ذلك، وأنها قادرة على استيعاب الأسلحة وتوظيفها لصالح الأمة العربية، وإذا كان عزمي يقول بصعوبة تحقيق هذا التصور ـ ونحن لا نختلف معه كثيراً ـ فإن المهم أنه في النهاية ممكن وإن كان صعباً. وليس هذا مجرد تمنٍ نظري، ولكنه احتمال، وإن كان ضعيفاً. وقد أثبتت التجارب التاريخية بما فيها الأخيرة أن كثيراً مما كان يخرج عن نطاق الخيال نفسه ليس مستحيل التحقيق، ولا بأس من الإشارة إلى الاحتمال، وعدم الالتزام بالواقع المجرد، والفكر القومي حين يذكر ذلك هو لا يردد تمنيات، ولكنه يشير إلى ما يجب أن يكون، أو ما يلزم لتحقيق الأمن القومي مما يمكن أن يوجه اهتمامات العاملين.

لم يرد تفسير مساعد وزير الخارجية الأمريكي المتعلق بانضمام جميع دول الشرق الأوسط وغيرها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أنه رغبة حقيقة لكي تتخلى اسرائيل عن تسليحها النووي على سبيل القطع، لكنه كان من الصعب تجاهله، خاصة وأن اسرائيل قد ذكرت فيه صراحة، وأن الولايات المتحدة أبدت رغبة مشروطة في ايقاف تجاربها النووية، ولو أنها تحققت فإنها لا بد وألّا تسمح لدولة أخرى ولو كانت اسرائيل باستمرار امتلاكها لأسلحة نووية.

يبدو أن عزمي لم يلتفت إلى أن سعي اسرائيل إلى تحقيق التفوق العسكري في مواجهة جميع الدول العربية منفردة ليس مقصوداً بكونه مقارنة أعداد الأفراد والمعدات لديها بما لدى كل دولة عربية فقط، وإنما بمقارنة ما تستطيع أن تحشده في مواجهتها كمّاً ونوعاً بما تستطيع أن تحشده الدولة العربية أمامها في الوقت نفسه أيضاً، وأنه في ذلك تحسب احتمالات التعاون العسكري العربيٍ «الفعّال» وهو ما نتفق عليه، مع أنه لم يحدث سابقاً، وأن اسرائيل تحقق ذلك التفوق فعلاً الآن رغم ما يبدو من امتلاك بعض الدول العربية لأسلحة أكثر منها.

نختلف مع عزمي في التسليم بأنه ستظل هناك فجوة تقانية (تكنولوجية) بيننا وبين اسرائيل، فيما إذا توجهنا الاتجاه الصحيح، خاصة وأنه يجب الاستغلال الأمثل للقدرات العلمية العربية لخدمة طبيعة الصراع الذي يناسب العرب ولا يكون الصراع نفسه الذي تتبعه مصادر التهديد.

يقدر الباحث ما يذكره عزمي عن القيود على الأسلحة المتطورة التي تملك الدول العربية المرتبطة سياسياً بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو يشير إليها، ولكن وجود هذه المعدات لا يعني أن هذه الدول العربية لا تمتلك هذه الوسائل، وأنه يحمّل هذه الدول مسؤولية عدم استخدامها في الصراعات وحماية أمنها القومي، حيث لا يمكن إلقاء مسؤولية ذلك على الولايات المتحدة فقط. ولا يجوز مقارنة ذلك بإيران، إذ لا يتوقع أن تقاتل هذه الدول صراعاً ممتداً كما قاتلت ايران، وإذا كانت الأسلحة الكويتية والسعودية لم تغير شيئاً في مواجهة الجيش العراقي فإن ذلك لم يكن نتيجة القيود التي على هذه الأسلحة، وتتحمل الدولتان مسؤولية ذلك، ولا دخلٍ للقيود التي على هذه الأسلحة في ذلك، حيث لم تحاول الدولتان استخدام أسلحتهما أصلاً.

يرى الباحث أن أغلب المعدات السوفياتية القديمة لم تعد صالحة للاستخدام، وأن الباقي لن يكون قابلاً للاصلاح في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن القادم نتيجة استحالة ضمان الإمداد بقطع الغيار، وبالتالي فإن الاحتفاظ بها قد يشكّل عبئاً على القوات العربية أكثر من فائدتها، وهنا توضع سرعة التطور التقاني للأسلحة والمعدات الحربية في الاعتبار مما يجعل هذه الأسلحة تتقادم بأسرع مما تقادمت الأسلحة مسبقاً.

لا نعتقد بجدوى ما أوصى به عزمي من تشكيل ألوية مشاة مزودة بأسلحة تقليدية رخيصة مكثفة النيران تدعمها وحدات مدفعية مبسطة التقنية نسبياً، فالاستفادة من التفوق

البشري تكون بإيجاد المعدات المتطورة تقنياً التي تناسب العامل البشري المتوفر لإدارة صراع مسلح غير تقليدي يختلف عن الأساليب التي يستطيع العدو أن يحقق فيها تفوقاً كبيراً، ونعتقد أنه في اطار العقدين القادمين فإن الحديث عن تحقيق ما سعى إليه عزمي من تشكيلات تقليدية ودفاع مرن وشبكة دفاعات متعددة النطاقات وقوات نظامية عالية التسليح والتدريب يكون سابقاً لأوانه، خاصة وأن الصناعات الحربية العربية ستحتاج عند صدور قرار عربي بالاعتماد على النفس إلى هامش زمني لتحقيق بعض أهدافها، وأن اعادة بناء التعاون العسكري بين دول عربية سيحتاج هو الآخر إلى فترة زمنية قد تستغرق ما بقي من هذا القرن وجزءاً من مطلع القرن القادم.

يرى الباحث أن الحديث عن الاعتماد على الذات يجب أن تكون معروفة حدوده، إذ لم يعد ممكناً عملياً الاعتماد على الذات اعتماداً كاملاً، لذا يجب منذ البداية تحديد ما يجب الاعتماد على الذات فيه اقتصادياً وتنموياً وعلمياً وعسكرياً، وإلّا أصبح الأمر خداعاً للذات، وليس اعتماداً عليها.

يتساءل أحمد يوسف أحمد تساؤلات مشروعة عن التصورات المطروحة من اسرائيل بخصوص الترتيبات الأمنية في ظل التسوية، والتصورات العربية المضادة، ويخص بالذكر موضوع القوة النووية الاسرائيلية، وشروط تخفيض التسلح والمناطق العازلة، ونتفق أولاً على أهمية الأسئلة التي يثيرها أحمد، ونتفق أيضاً معه في أننا لا نتمكن من معرفة هذا وتحليله من الوثائق الرسمية غير المتاحة. وهو يطالب بالتصورات والدراسات المنشورة. وقد أوضحت الورقة ذلك ويمكن هنا أن نلخص ما يذاع عن ذلك، فنقول أولاً إن الجولات التي أجريت حتى الندوة كانت تتركز حول اجراءات بناء الثقة بين الأطراف وتركّزت حول دراسة تجربة بناء الثقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وتجربة السماوات المفتوحة، ثم كانت الجولة الأخيرة عن تبادل المعلومات.

ومن المعروف أن كلاًّ من سوريا ولبنان يقاطعان هذه المحادثات، كما هو موضح بالدراسة، وبالتالي لا تعرض عليهما ولا تقدمان وجهة نظر بديلة في الوقت الحاضر، ويصعب القطع بتصوراتهما، وأن مصر تمثّل وجهة النظر العربية، وهي ترى بأن أية اجراءات لخفض التسلح في المنطقة لا يجوز أن تحقق تفوقاً لطرف على الآخر، وأن خفض جميع أنواع الأسلحة مرتبط ببعضه البعض. ولكن إذا كان لا بد من وضع أسبقيات فيكون بالبدء بالأسلحة الأكثر خطراً، أي بالأسلحة النووية، وأن يشتمل الخفض الأسلحة المستوردة والمصنعة. ولكن من الواضح أيضاً أن مصر رغم كل ذلك متمشية مع اقتراحات بناء الثقة مع الأطراف الأخرى بما فيها اسرائيل، كما شاركت في الجولة الخاصة بتبادل المعلومات عن الإرهاب الدولي وتوافق على وجود هذا النظام.

من الواضح أن الولايات المتحدة باعتبارها راعية المفاوضات لا تريد أن تطرح تصوراً معيناً لترتيبات التسوية، وترى أن تترك للأطراف ليتفقوا عليها في ما بينهم.

ولكن كما هو موضح في الورقة فإن الولايات المتحدة تضمن استمرار تفوق اسرائيل

على أي تحالف عـربي محتمل، وأنها تتعهـد بالعمـل مع اسرائيـل لمنع انتشـار أسلحة التـدمير الشامل، وتشكّـل لجنة مشـتركة مـع اسرائيل للتقـانة (التكنـولوجيـا) الـرفيعة وقد انضمت اسرائيل إلى نظام ضبط انتقـال تقانـة الصواريـخ، مما يعني أنها لا تنـطبق عليها شروط عـدم انتقال هذه التقانة. وعادة ما يكون حديث الولايات المتحـدة عن الحدّ من التسلح في الشرق الأوسط حول «منع انتشار» الأسلحة النووية، ومنع الأسلحة الكيميائية والبيولوجيـة، و «منع انتشار» تقانة الصواريخ، و «ضبط انتقال» الأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط، والحفاظ على التوازن في المنطقـة على مستـوى منخفض و «ضبط تجارة» الأسلحـة إلى المنطقـة. ويلاحظ أن الاصطلاحات التي تستخدمها الولايات المتحدة تهدف إلى المحـافظة عـلى تفوق اسرائيـل على الدول العربية بشكل غامض في أغلب الأحيان، وبشكل واضح لا يكتنفـه غموض في بعض الأحوال.

أمـا عن اقتراحـات اسرائيل فليس لـدينا مـا يؤكدهـا، ولكن من المعروف أنها تـطالب بمناطق كبيرة منزوعة السلاح، وبتخفيض القوات المسلحة للدول العربية، وبمنع امتـلاك دول عربية أو اسلامية لأسلحة تدمير شامل بأنـواعها، وبـإنشاء منـاطق خاليـة من أسلحة الـدفاع الجـوي الرئيسيـة، وبعدم امتـلاك دول الطوق العـربية لـوسائـل دفاع جـوي تحد من حـرية الطيران الاسرائيلي في المناطق المجاورة لاسرائيل. ومن الطبيعي أن اسرائيل ترفض أن تخضع هي لإجراءات مماثلة، لكنها قد تسمح بإجراءات مشابهة وبحجم أقل بكثـير مما تقـترحه عـلى الـدول العربيـة. والحقيقة أن أيـة ضمانـات يمكن أن نطالب بهـا ستتعارض مـع ما تتعهـد به الولايات المتحدة من الحفاظ على التفوق الاسرائيلي على أي تحالف عربي محتمل.

القسم الرابع

ما العمل؟ مائدة مستديرة

غسان سلامة — جلال أمين
اسماعيل صبري عبدالله — سمير أمين
برهان الدجاني — عادل حسين
محمد الأطرش

علي أومليل (رئيس الجلسة، مفتتحاً المائدة المستديرة)

أعتقد أن مركز دراسات الوحدة العربية عندما أدرج هـذه الجلسة تحت هـذا العنوان: «ما العمل؟» ربما أخذ بعين الاعتبار أن الندوة تختلف عن ندوات أخرى، لأن الموضـوع كبير وهام، وما نتناقش فيه يترتب عليه نتائج كبيرة سوف ترهن منطقتنا لسنين قادمة طويلة.

ما العمل؟ طبعاً المطلوب هنا آراء عملية. ولسنا هنا، بطبيعة الحـال، كحزب نجتمـع لكي نتـذاكر في خـطة عمل. نحن هنـا كأفـراد نعبّر عن آرائنـا الشخصية، مـع هذا الـرابط المشترك الذي يجمعنا جميعاً، وهـو حرصنـا على بعـدنا القـومي، الذي مهـما كانت تصـوراتنا تتنوع، فهو مشترك على كل حال. نحن هنا إذن بصدد أفكار عملية يتصور كل واحد منا مـا عساه أن تكون عليه هذه الأفكار العملية؟

وبطبيعة الحال، لا داعي لكي نكرر مـا قلناه في الجلسـات السابقـة من أنه يجب أن لا نكرر ما قلناه في المداخلات السابقة، بـل يجـب أن نقدم تصورات عملية للمستقبل.

١ ـ غسان سلامة

عندي فكرتان اثنتان بالنسبة إلى هذه الجلسة:

الفكرة الأولى، تتعلق بدور المثقف في السياسة، وبالتحديد في هذه المرحلة من الزمن. إعتقادي أن دور المثقف ممكن أن يكون إيجابياً في موضع وسـطي قوامـه استقلال فكـري عن السلطة من جانب، ومحاولة التأثير فيها من جانب آخر. فبدون الاستقلال عن السلطة يُصبح المثقف، وتصبـح الثقافـة امتداداً عقيـماً لها. وبـدون محاولـة التأثـير في السلطة يصبح العمـل الثقافي نوعاً من الفن للفن، وتزداد فيه حالات المزايدة السياسية العقيمـة أيضاً، كـما الامتداد

للسلطة أيضاً، عقيم. لذلك أعتقد أن احترامنا لاستقلال عمل المثقف يجب ألاّ يثنينا لحظة واحدة عن العمل لدفع المثقفين نحو إعادة ترجمة أطروحاتهم بصورة يمكن لهم فيها أن يؤثروا في القرار السياسي. والتضحية بالاستقلال الفكري، كما الاستقالة من محاولة التأثير، كلاهما تفريط بالقدرة الثقافية على تحسين أداء المفاوض العربي في مرحلة بالغة الحرج.

الفكرة الثانية، هي أنه في حالات التحوّل السياسي والثقافي الكبير، في مراحل التحول الكبيرة، فإن الذين يأتون بأجوبة جاهزة عن الأسئلة غير مقنعين في الإجمال. فإذا نحن سلّمنا، كما فعلنا خلال اليومين الماضيين، بأننا نعيش مرحلة تحوّل كبيرة، فهذا يعني ان المرحلة هي مرحلة أسئلة أكثر ممّا هي مرحلة أجوبة، لأن مراحل التحوّل لا تحمل في طياتها أجوبة متكاملة، لأن الظروف هي متحولة باستمرار. إن الأجوبة منذ خمس أو ست سنوات كانت واضحة، مثلاً المزيد من التحالف أو التصادق مع الاتحاد السوفياتي. أين الاتحاد السوفياتي؟ أو المزيد من العمل على بناء القدرات العسكرية العربية، فيما أثبتت الانتفاضة أنها قد تكون أكثر تأثيراً من القدرات النظامية العربية. إذاً، أعتقد أنه في مراحل التحول يكون التركيز على الأسئلة بأهمية، إن لم يكن أكثر أهمية من الأجوبة. ويجب علينا جميعاً أن نقبل بأن التعبير عن التساؤل والاعتراف بأن ليس لدينا أجوبة عن عدد من الأسئلة المهمة، ليس أبداً من باب الضعف ومن باب الإسهام. هذه لائحة صغيرة من بعض الأسئلة التي ليس لديّ أجوبة عنها. وكنت آمل أن تكون هذه الأسئلة هي في صلب مباحثاتنا هنا، وفي الندوات المستقبلية.

من هذه الأسئلة:

ـ سؤال **أول**، هل كانت الانتفاضة الفلسطينية على طريق تجميع عناصر التجدد قبل اتفاق أوسلو أم كانت على طريق الانطفاء التدرجي من خلال القمع الإسرائيلي الشرس؟ بمعنى آخر، هل نحن اليوم نترجم تفاوضاً انجازات انتفاضة كادت إسرائيل أن تقضي عليها أم أننا نسهم فعلاً في إجهاض الانتفاضة التي كانت في طريق التنامي والصعود؟ أعترف أنه ليس لديّ جواب واضح عن هذا السؤال.

سؤال **ثانٍ**، من سيستفيد أكثر من إمكانية إفشال اتفاق أوسلو، العرب أم إسرائيل؟ كما قلت قبل الظهر، إنه عندي تحفظات واسعة على هذا الاتفاق، لكنه بدأ يصبح عندي تخوّفات حقيقية من إمكان إفشاله إسرائيلياً. لذلك أتساءل من سيستفيد أكثر من فشله؟

سؤال **ثالث**، هل تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية أن تستمر يوماً واحداً في حال فشل اتفاق أوسلو الذي انخرطت فيه قيادتها انخراطاً تاماً؟ وإن كان الجواب نفياً، بمعنى، إذا نحن سلّمنا أن فشل اتفاق أوسلو سيؤدي إلى نهاية أحد الموقّعين عليه، أي منظمة التحرير الفلسطينية، فما هو حجم الخسارة المتوقعة من انعدام بديل تمثيلي مؤسسي للشعب الفلسطيني كمنظمة التحرير الفلسطينية؟ هذا أيضاً سؤال أساسي لا جواب نهائياً لديَّ عنه.

سؤال **رابع**، هل أن ميزان القوى العسكري الحالي بين العرب وإسرائيل، وهو سيىء جداً، ينبغي أن يدفع بالعرب نحو التمسك بالثوابت أم نحو مساومة مؤقته لفترة من الزمن؟

بمعنى آخر، ما هي حظوظ تحسين هذا الميزان في الأجل المتوسط؟ وهل إذا نظرنا إلى خمسة أعوام من الآن، هل سيكون هذا الميزان أكثر انكساراً أو أكثر تحسّناً؟

سؤال **خامس**، هل للقوة الإسرائيلية حدود مقرّرة أو معتمدة أو متصوّرة في النظام الدولي الجديد، أم أن حدود القوى الإسرائيلية محددة فقط بحجم الممانعة العربية؟ بمعنى آخر، هل أن النظام الدولي، هل أن القوى الصناعية في العالم بالذات، هل أن أوروبا الغربية، هل أن الدول الآسيوية الصاعدة مثل اليابان والصين لديها مصلحة في المرحلة المقبلة بوضع حدّ لتنامي القدرات الإسرائيلية في المجال الاقتصادي والصناعي والتقاني (التكنولوجي)، أو فقط هم العرب بهشاشتهم أو بمناعتهم يحددون مدى هذه القدرة الإسرائيلية؟ وإذا كانت هناك حدود نابعة من طبيعة النظام الدولي، وليس من الممانعة العربية، فكيف يمكن العرب أن يستفيدوا من إمكانات هذه الممانعة بالذات في التنافس الصناعي، في التخوف من القدرات العسكرية الإسرائيلية؟

سؤال **سادس**، هل انتهى دور مصر إسرائيلياً؟ هل الدور الذي أُعطي لمصر، أو التصوّر لمصر في إسرائيل قد انتهى؟ وفي حال الإيجاب، وهذه الفرضية متداولة في مصر وخارج مصر، فهل سيدفع انتهاء الدور المصري بالنسبة إلى إسرائيل القيادة المصرية إلى مزيد من الالتصاق بإسرائيل، أم إلى حركة ابتعاد عنها؟ بمعنى آخر، هل أن تكريس التسوية على نمط كامب ديفيد على أطراف غير مصر، سيؤدي بمصر إلى إعادة النظر في حساباتها، أم العكس، سيؤدي بها، كما قرأت في أكثر من مكان، إلى مزيد من الالتصاق بالنسق الإسرائيلي؟ لا جواب واضحاً عندي عن هذا السؤال.

سؤال أخير، هل تستطيع الأطراف العربية فعلاً الخروج من مسيرة مدريد وهل تستطيع الخروج منها بدون خسائر؟ ولكن أيًا كانت الأجوبة عن هذه الأسئلة، أو على أسئلة أخرى في ذهنكم أنتم، أعتقد أن هناك بعض الأمور التي على العرب أن يبادروا إليها وبسرعة سأعدّدها بصورة تلغرافية:

١ ـ إعادة تجميع القدرات العربية المهدورة، وذلك من خلال مقايضة الاستمرار بالمفاوضة مع إسرائيل مقابل رفع العقوبات عن الأطراف العربية المحاصرة، لا سيما العراق وليبيا.

٢ ـ وقف هدر الإمكانية العربية من خلال توقف أيّ نشاط توسطي لأطراف عربية بين إسرائيل والعرب. فمن لا يدعم لا يدخل وسيطاً، ومن لا يحارب لا يطبّع قبل انتهاء المرحلة التفاوضيّة.

٣ ـ تعظيم الاستثمار العربي المالي في الأراضي العربية المحتلة، إما لدعم السكّان في حال فشل اتفاق أوسلو، أو لمنع الكيان الفلسطيني الوليد من الالتحاق تماماً بالفلك الإسرائيلي في حال نجاح اتفاق أوسلو. يعني أن الاستثمار العربي في الأراضي العربية المحتلة يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً برأيي، في الحالتين معاً. هذا غير متعلق بالضرورة بفشل أو نجاح اتفاق أوسلو.

٤ ـ العمل العربي الدبلوماسي لإعادة النظر في مشاريع المؤسسات الدولية، ولا سيما البنك الدولي، كي تشجع مشاريع الاندماج الإقليمي، حتى لو لم تكن إسرائيل طرفاً فيه، لأني، كما ذكرت في ورقتي بالأمس، كل المشاريع الاندماجية في المشرق العربي لا تعطى أولوية في البنك الدولي، وفي مشاريع أخرى، ما لم تكن إسرائيل طرفاً فيه.

٥ ـ العمل على إقامة منطقة تبادل حرّ بين الأطراف، التي تبدو لي على الأقل، أكثر تهديداً في المرحلة الإقتصادية، أي مصر وسوريا والعراق والأردن ولبنان.

طبعاً سوق عربية موحّدة، هو أمل قديم وغير واقعي، لكن العمل خارج الإطار المغربي وخارج الإطار الخليجي بالنسبة إلى دول الطوق في المرحلة الحالية التي ستتأثر أكثر من غيرها. العمل على زيادة التجارة البينية بينها، وزيادة التكامل الاقتصادي أمر في غاية الأهمية أياً كان مصير اتفاق أوسلو.

٦ ـ تشديد المقاطعة العربية حتى انتهاء العملية التفاوضية.

٧ ـ الضغط على الدول النفطية لوقف سياسات الطرد أو حصر العمالة العربية المقيمة فيها. وهذا الأمر يجب ألّا نتوسّع فيه لأن نتائجه وخيمة أكثر مما نتصور بكثير. إن طرد مليون يمني من السعودية، أو ثلاثمئة ألف فلسطيني من الكويت أمر في غاية الخطورة. تصوّروا لو قامت ليبيا غداً بطرد مليون مصري من أراضيها. تصوروا ما يعني ذلك لهشاشة الموقع التفاوضي المصري؟ يجب أن نتنبّه لهذا الأمر، لأنه في غاية الأهمية:

٨ ـ الحرص على تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى التفاهم الأردني ـ الفلسطيني بدلاً مما أراه أحياناً، وقد يكون خطأ، أي ذلك النوع من الانزلاق، وذلك النوع من التسابق الأردني ـ الفلسطيني على كسب الودّ الإسرائيلي، وهذا في غاية الخطورة.

٩ ـ توسيع رقعة الاتصال الدولي بالأطراف العالمية المتضررة، إما من أحادية القطب الأمريكي، وإما من تنامي القدرة الإسرائيلية، وإما من كليهما معاً. وهي أطراف واسعة. وحالياً نرى أن الدبلوماسية الإسرائيلية ناشطة في هذه الأماكن بالذات، وليس في أمريكا فحسب، ولكن في الهند، في الصين، في دول آسيا الوسطى، في افريقيا، في القرن الافريقي، نرى أن هناك نشاطاً إسرائيلياً هائلاً؛ فإسرائيل مرتاحة تماماً في النظام الدولي الحالي، لكنها مهتمة بامكانات تحول الموقف الأمريكي، والتحضّر لإمكانية الخلاف مع أمريكا، أو مع هذه، أو تلك من الدول الغربية.

١٠ ـ وهذا يهمنا من الجانب الداخلي، فتح باب النقاش والاختلاف والقبول به حول كل هذه المسائل. طبعاً علينا احترام رأي المعارضة عندما تكون هذه المعارضة ضد اتفاق أوسلو أو ضد الاشتراك في العملية التفاوضية أو ضد أيّ من هذه الأمور. لكن أعتقد أنه يحق لنا أيضاً أن نطلب من المعارضة أن تحترم أيضاً الرأي الموافق أو الرأي المؤيّد، وهذا ما لا نلمسه إجمالاً، لأن تجنّب الحروب الأهلية فلسطينياً ولبنانياً وخارج هاتين الحالتين غير ممكن

إلا إذا احترم الرأي الموافق كما الرأي المعارض على قدم المساواة بعيداً عن تخوين المؤيّدين، أو عن قمع المعارضين، وكلاهما، على السواء، رموز تخلفٍ ثقافي مقيم.

٢ ـ اسماعيل صبري عبد الله

ليست المشروعات الشرق أوسطية وحدها المطروحة. فالاتحاد الأوروبي يعمل على انشاء منطقة تجارة حرّة بين اوروبا الغربية وأقطار المغرب العربي (ما يسمى مفاوضات ٥ + ٥). ومن ثم لا بد من بناء بديل عربي شامل من حيث المحتوى والمقصد يتحقق من خلال تتابع مراحل مختلفة في الاطار الزمني الذي لا بد منه في الانتقال من التشتت إلى التجمع. وهذا البناء يقتضي أموراً عدة:

١ ـ في المستوى الفكري

أ ـ تجديد طرح قضية التوحيد العربي على أساس أنها ضرورة الآن ولا غنى عنها في المستقبل. فأمتنا تريد أن تتجاوز التخلف إلى التقدم، وفقر القاعدة العريضة من أبنائها إلى معيشة كريمة، والاعتماد على الغير في المعرفة إلى بناء قاعدة علمية وتقانية (تكنولوجية) عربية. وتكاتف الأمة كلها هو الاطار الأساسي للتنمية الشاملة والمستقلة. وثمة دعم متبادل بين التوحيد والتنمية بحيث ينهضان معاً أو يتعثران معاً.

ب ـ توضيح أن التوحيد ليس قراراً سياسياً يصدر في لحظة، ولكنه الثمرة المنتظرة في عقدين أو أكثر من تعدد أشكال التعاون والتكامل في جو ديمقراطي لا يغفل العدل الاجتماعي، ويعبىء بالتالي كل قوى الأمة وصولاً إلى الهدف الأسمى. وطول المدى يفرض الإسراع في التعرف إلى الوسائل السريعة والأشكال المبتدعة لتعاون متعدد الجوانب والأشكال والمجالات، بحيث يمكن أن يتوافر تصور علمي وواقعي لمراحل التوحيد وأشكاله.

٢ ـ في المستوى النضالي

ج ـ إبراز أهمية دعم ومساندة كل عمل اقتصادي تشترك في ملكيته أطراف من أقطار عربية مختلفة، وعدم الاتكال على ما تقيمه الحكومات في ما بينها. فالتوحيد لا بد من أن يستند إلى قاعدة اقتصادية ترى لنفسها مصالح واضحة في خلق سوق عربية مشتركة.

د ـ دعم التعاون بين المراكز العلمية في الوطن العربي ودعوة الجمعيات والنقابات والاتحادات وغيرها من المنظمات الحكومية إلى التواصل والتعارف والتقارب والعمل المشترك والتخلص من سيطرة الحكومات والأحزاب.

هـ ـ تحرير العقل العربي من كل القيود، ونشر الثقافة العلمية والتفكير المنهجي والإبداع الأدبي والفني، ووضع «المستقبل» في قلب اهتمامات الباحثين، بدل الانصراف إلى الماضي أو الانبهار الأعمى بأساليب الحياة الغربية.

و ـ دعوة «المؤتمر القومي العربي» ليكون منبراً ومظلّة لكل الجهود التي تبذل من أجل

فهم أوسع وأعمق للواقع الذي تعيش فيه المجتمعات العربية واحتمالات تطورها التلقائي، واكتشاف التوجهات والأساليب الكفيلة بتحقيق خطوات على طريق التوحيد والتنمية. ويجب تمكينه من الاستفادة من مراكز البحث العربية المشتغلة بهذه القضية. وعليه أن يبني أساليب لرصد الجهود وتجميع النتائج ونشرها، والدعوة إلى الحوار حولها.

٣ ـ في المستوى العملي

ز ـ المطالبة باستقلالية الهيئات الحكومية واشاعة الديمقراطية في كل مؤسسات المجتمع المدني، والترحيب بتعدد الآراء وتعوّد التعايش مع الاختلاف.

ح ـ المطالبة بتمثيل شعبي استشاري في الجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة وبلورة اقتراحات محددة في هذا الشأن وطرحها على الكافة لتسهم في تكوين رأي عام لصالح التمثيل الشعبي.

ط ـ تركيز الجهد لنشر حقيقة أن التنمية الشاملة والمستقلة هي خير ضمان للأمن، وبالتالي لا بد من تحقيق توازن دقيق بين الإنفاق على التنمية والإنفاق على الأمن في ضوء أن الثاني مرهون بظروف موقتة أو محدودة المدة، في حين أن الأول ضروري ويجب أن يدوم وبمعدلات متزايدة.

ي ـ طرح فكرة «الجماعة الاقتصادية العربية» التي تتولى أمانتها جمع وتبادل البيانات وإعداد الدراسات المتعمقة واقتراح الحلول ووسائل إعمالها. كما توفر الجماعة إطاراً للتشاور بين الدول الأعضاء حول كل ما يمس التعاون والتكامل، وكذلك ما تواجهه بعض الأقطار العربية من مصاعب محلية أو خارجية. ولا يكون للجماعة أن تلزم أحداً بقرارات من أيّ نوع. فالهدف هنا التبصير بالوقائع والآراء والتوجهات المحتملة في مسيرة المجتمعات العربية. وهي بهذا تلعب دوراً بالغ الأهمية في ترشيد القرارات الحكومية القطرية. وهذا هو أسلوب عمل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تضم ٢٤ دولة، تكوّن الدول الصناعية المتقدمة أغلبيتها.

٣ ـ برهان الدجاني

بطبيعة الحال، لقد توجه البحث الآن نحو «ما العمل؟» وهو السؤال الأساسي الذي لا بد منه نحو استكمال طرح الموضوع وتحليل عناصره. وأود أن أتعامل مع هذا الموضوع في الوقت القصير المتاح لي على أساس أن إثارة بعض النقاط قد لا تكون استفهاماً، كما فعل غسان سلامة. لكن أعتقد أنها نقاط يجب أن تثار في اطار التفتيش عن مسار للفترة المقبلة من حياتنا ومن عملنا. وهذا التفتيش سأبنيه إلى حد كبير على أساس تجربتي الشخصية في العمل العربي، حيث كانت لي تجربة ولا تزال مع ما يسمى العمل العربي المشترك الذي تحدث عنه اسماعيل صبري عبد الله، وكذلك مع العمل الفلسطيني الذي واكبته منذ أول الشباب بالفكر والدراسة والتحليل، إلى جانب مواكبتي إيّاه بالعمل الوطني.

عندما نتحدث عن العمل يثور أمامنا دوماً وباستمرار سؤالان؛ **السؤال الأول**: من الذي يعمل؟ **والسؤال الثاني** بالنسبة إلى المثقف والأكاديمي: من هو المرجع؟

لن أذهب في الأفكار أو التصورات التي أتوسل إليها، ونحن في هذه اللحظة في حيرة من هذا الأمر، ولقد تعاقبت علينا قيادات وزعامات كنا نرجع إليها أياً كان ضعفها أو قوتها. لكن هذه اللحظة من التاريخ هي لحظة غياب كلي لأي مركز قومي أو قطري يمكن الرجوع إليه في سبيل دفع الأمور إلى مسار، أي مسار، بل إن الأمور تسير سيراً عشوائياً متخبطاً، لا يتدخل فيه أحد سلباً أو ايجاباً. لا يمكن لأي منا أن يضع برنامجاً للعمل إلّا بعد أن يحدد لنفسه مساراً حول مسار الأحداث المحتمل في الأشهر القادمة أو في السنوات القادمة، لأن السؤال الكبير سيكون: هل علينا أن نشحذ الهمة والطاقة لمواجهة جديدة، إن لم نكن نحن نسعى إليها فهي التي ستسعى إلينا، أم يتوجب علينا، بالعكس من ذلك، أن نفرغ أنفسنا من كل طاقة، كما فعلت منظمة التحرير الفلسطينية، تقبلاً لما قد تأتي به الأيام والأحداث.

وليس الجواب عن هذه المسألة بالسهل بل هو معقد للغاية.

كما أن هناك بعض النقاط التي يجب علينا أن نراعيها في وضع تصوراتنا لما يمكن أن يحدث، وفي إعداد أنفسنا بالتالي، نفسياً وفكرياً، لهذا الذي يمكن أن يحدث. في هذا الإطار أريد أن ألفت نظركم إلى النقاط التالية:

النقطة الأولى ـ هناك اتجاه شائع بين كثير من إخوتنا العرب مفاده أن ما يرضى عنه الفلسطينيون يجب أن يرضى عنه العرب، لأن الفلسطينيين هم أصحاب الأمر والدار، وما الجهد العربي سوى مكمل لهم ومؤيد لمواقفهم. اسمحوا لي أن أقول لكم إن هذا الموقف خطأ، وهو أحد الأخطاء التي أوصلتنا إلى ما وصلنا إليه، لأنه منطلق من، ومنبثق عن عزل العمل الفلسطيني عن إطاره العربي، ولا أقول أيضاً الاسلامي، هذا العزل الذي ضيق نطاق العمل الفلسطيني مرة بعد المرة حتى وقع في آخر الأمر في دائرة ضيقة لا يستطيع الحراك فيها أو الانطلاق منها. إن قضية فلسطين هي قضية تهم الجميع وتخص الجميع وتعود مسؤوليتها علينا جميعاً. فأرض فلسطين ليست ملكاً للفلسطينيين وحدهم، هي ملك للفلسطينيين بوصفهم مؤتمنين من الأمة العربية عليها.

وأذكّركم في هذه المناسبة، ولا ضير في أن نستذكر الماضي، أذكّركم بأن الذين استردوا فلسطين للعروبة وللإسلام في الحروب الصليبية، إثر مئتي عام من الحرب الضروس المتوالية، كانوا العرب والمسلمين من شتى الأقطار والأسماء التي ما زلنا نذكرها حتى هذا اليوم بالفخر والاعتزاز؛ عماد الدين، نور الدين، صلاح الدين، المالك الظاهر بيبرس، الملك الأشرف خليل وغيرهم. هذه كلها أسماء ليست فلسطينية. هناك أسماء فلسطينية بالتأكيد، لكن هؤلاء الأبطال، كلهم أبطال ليسوا فلسطينيين، والدم الذي سال على أرض فلسطين، كان دماً عربياً واسلامياً. وقد جاء كل من هؤلاء بجيوشه من أراضيه البعيدة؛ من ديار بكر ومما يسمى اليوم الخازبة وباكستان، ومن الأناضول ومن كل الديار الاسلامية، جاءوا ليطردوا الصليبيين من فلسطين وليؤسسوا على أرض فلسطين شعباً عربياً مسلماً من جديد.

فللعرب والمسلمين أن يطلبوا حقهم بأن يفرضوا قولهم أيضاً. أقول هـذا لأن اتفاق أو ورقة أوسلو تتضمن ـ مهما قلنا ولا أريد أن أتجنى على أحد، لكن النص نص ـ تتضمّن تنازلاً عن أرض في فلسطين. وأذكّركم أيضاً بأن اليهود يبنون دعواهم على حقهم في فلسطين بوجود شتاتات تاريخية تعود إلى أكثر من ألفي عام، ويعتبرونها بناء على تلك الحكاية التاريخية دعواهم في حقهم فيها، أو قد لا تصدقون، يعتبرونها أرض آبائهم وأجدادهم، فالتاريخ عنصر في هذه القضية.

نحن أمام صراع متماد في الزمن وصراع حضاري وقاري، ولا يجوز لنا أن ننسى لحظة واحدة حقيقة هذا الصراع.

القدس هي مركز اسلامي أساسي، ولا يستطيع المسلمون، ولا يجوز للمسلمين أن يتنازلوا عنها. ثم إن تأكيد الحق العربي والاسلامي على فلسطين، ليس فقط خط دفاع ثانٍ أو بوليصة تأمين، بل هو ضاغط على اسرائيل نفسها كي لا تتوهم بأنها أخذت كل ما تريد وتستطيع الآن أن تأخذ ولا تعطي شيئاً.

النقطة الثانية ـ هناك حديث كثير عن توازن القوى؛ وأريد أن أقول في هذا الصدد، إن توازن القوى لا شأن له في الموضوع. توازن القوى هو حكاية بين الدول، وإخوتنا الذين درسوا أو يدرّسون العلوم السياسية شغوفون دوماً بهذه النظرية التي تشكّل أساساً في علاقات الدول بعضها ببعض. لكن ما من شعب في العالم استبيحت أرضه وحريته وانتظر توازناً دولياً ليطالب. وما من شعب في الدنيا استبيحت أرضه وكرامته وكان مفروضاً عليه أيضاً أن يقدم صكاً يعترف فيه بشرعية هذه الاستباحة، وهذا الاغتصاب.

الشعب يستطيع أن يرفض، بينما الحكومات لا تستطيع. الحكومات قد ترغم على أن توقع على معاهدات الصلح أو وثيقة الاستسلام، لكن الشعب لا يمكن أن يرغم على ذلك. ولذلك، إن الحديث عن توازن القوى إنما هو اهدار للموضوع. إن أطفال الحجارة لم يفكروا بتوازن القوى، وان الذين حاربوا على أرض لبنان والذين حاربوا في بيروت بالذات، لم يفكروا بتوازن القوى.

النقطة الثالثة ـ أتجه فيها إلى المفكرين العرب، وأطلب فيها منهم أن يضعوا فكرهم وعلمهم في خدمة جانب من القضية قلّما لقي الاهتمام منهم.

تطبق اسرائيل باستراتيجيتها بتأنٍ كامل ودراسة شمولية واسعة أسلوب «الغوميسيوري»، وقد وضح هذا من أنها قبل أن تقدم على المفاوضات أثارت حرب الخليج ودمرت امكانية، ليس العراق فقط، بل جميع دول الخليج في عملية المفاوضات، وكذلك حاصرت ليبيا.

وبالنسبة إلى الاتفاق الذي توصلت إليه مع منظمة التحرير الفلسطينية فهو اتفاق مفاوضات، لكن قبل المفاوضات قالت لمنظمة التحرير الفلسطينية، يجب أولاً أن تعترفوا بنا،

أي تعطونا الشرعية، (اعطاء اسرائيل الشرعية، هو تنازل عن الشرعية الفلسطينية، أي نقل الشرعية من الفلسطينيين إلى الاسرائيليين) ويجب أن تمتنعوا غن الإرهاب وعن العنف وأن لا تمارسوا أي عمل فيه عداء لإسرائيل، من مقاطعة اقتصادية أو غيرها، وأن تكون لكم شرطة ضد الشعب الفلسطيني؛ أي أنهم نزعوا كل الأوارق الفلسطينية، أسقطوها. فكيف يمكن أحد أن يفاوض وأوراقه ساقطة؟ فإذا سقطت اللعبة قبل أن تبدأ، فليس هناك إلّا انتظار ما قد تعطيه اسرائيل، والمفاوضات هي كسب وقت. لعبتهم تحتاج إلى خمس سنين، والمفاوضات سيتركونها تستمر لخمس سنين، وفي غضون ذلك، يكونون قد رتبوا بيتهم للنقلة القادمة.

الشيء الآخر، اسرائيل لم تتنازل عن شيء من ايديولوجيتها ولا حركيتها. أنا لا أفهم هذا التطلع نحو السلام، إذ ليس هناك في مشروعها بوادر سلام، لكنها وصلت إلى وقفة وبكلتها تبكيلاً قوياً، يمكن أن تنطلق منها بعد ذلك إلى تحقيق «ما تبغي في ضربة واحدة». ونحن ماذا نفعل إزاء هذا كله؟

يقول غسان سلامة إنه أصبح لديه الآن شك في أن اسرائيل ستتقيد بالاتفاق، بل هي تريد أن تحبط هذا الاتفاق. ليس هناك من شك، هذا مؤكد مئة في المئة. اسرائيل هي التي ستحبط هذا الاتفاق، لماذا؟ ببساطة، لأنها أخذت كل ما تريد.

وقد ذكر سلامة أنه جاء دورها لتعطي؛ أقول: إنها لن تعطي، لماذا ستعطي؟ إنها أخذت كل الذي تريده، وأنها لن تعطي شيئاً، هي التي ستفرط هذا الاتفاق، ويجب أن تكونوا مستعدين لمواجهة المرحلة القادمة.

لا تنشروا أوهام السلام، لا يوجد سلام! المرحلة القادمة هي مرحلة تصادم مع منظمة التحرير الفلسطينية وإجهاض الاتفاقية التي توصلوا إليها، ومن ثم الوصول إلى الأشياء التي هي أبعد من ذلك.

هذا هو كل ما أردت أن أقوله في هذه الفترة المحددة من الوقت، وأرجو أن تكون فيه فائدة.

٤ ـ جلال أمين

١ ـ لست ممّن يتعجلون إثارة السؤال «ما العمل؟»، على الرغم من أهميته القصوى الواضحة، فنحن لا زلنا في أشد الحاجة إلى تبادل الرأي في تشخيص ما حدث. ليس فقط لأن اتفاق غزة ـ أريحا قد أخذنا جميعاً على حين غرّة، ولكن لأنه اتفاق يشوبه غموض وراءه محاولة متعمدة للتضليل والخداع. وقد خَدَع للأسف الكثيرين. بل انه حتى مجموعة متجانسة مثل مجموعة المساهمين في هذه الندوة، وجدت نفسها مختلفة في ما بينها اختلافاً عميقاً على تشخيص هذا الاتفاق. كذلك فإني لا أرى المبالغة في التمييز بين التشخيص والإبصار بما يجب عمله، فالاثنان متخاذلان، وإذا عرفتُ تشخيصك للاتفاق أكاد أعرف على الفور ما سوف توصي به.

٢ ـ كثير مما قيل في هذه النـدوة عمّا يجب أن نصنعـه إذا صنعت اسرائيل كـذا، وما لا يجب أن نصنعـه إذا لم تفعل اسرائيـل كذا، يشبـه ما يـروى عن مجمـوعـة من العلماء الـذين اجتمعـوا في عصر من عصور الانحـطاط وانهمكوا أيـاماً وليـاليَ في نقـاش حـاد. فلما سـألهم سائل: فِيْمَ تتناقشون؟ قالوا: نتناقش في لون بيضة الفيل. فلما قـال لهم: ان الفيل لا يبيض (أي ان اسرائيـل لا تنوي اعـطاءكم أي شيء على الاطـلاق)، قالـوا: نحن نتناقش في لـون بيضة الفيل إذا باض. جزء لا يستهان به من مناقشاتنا خلال هذين اليومين كان من نوع: ما لون بيضة الفيل، بافتراض ان المطالب الحقيقية يمكن أن تتحقق من وراء اتفاق غزة ـ أريحا. ولكن لحسن الحظ ان بعض المساهمين في المناقشة قد اتخذوا مـوقفاً أكـثر واقعية؛ فسمـير أمين والياس سابا قالا لنا بكل وضوح: ان الفيل لا يبيض.

٣ ـ إذا أتينا إلى السؤال: ما العمل؟ فإنـه يثير سؤالاً آخـر، وهو: لمن نـوجّه الكـلام؟ من الذي نطالبه بهذا العمل الذي نحاول تحديده؟

أما السلطة فإنها لا تسمع ولا تريـد أن تسمع. ومعـظم الحكومـات العربيـة لا تختلف كثيراً اليوم عن معظم الحكومات العربيـة التي دخلت في حرب فلسـطين سنة ١٩٤٨، وكـان بعضها يبيع أسلحة فاسدة لجيشه.

الكلام إذن، ربما يجب توجيهه إمـا إلى المثقفين أو إلى الجمهـور. الأمر محـزن بالـطبع، عندما يكون عليك أن توجه نصائحك إلى مثقفـين وجمهور بمـا يجب أن يفعلوه لمواجهـة العدو وأيـديهم مكبلة من قِبـل حكـومـاتهم أنفسهم. أضف إلى ذلـك أن للمثقفـين مشـاكلهم مـع أنفسهم، وليس فقط مع السلطة، كما أن للجمهور مشاكله مع نفسه أيضاً.

٤ ـ أما المثقفون فلم تهزمهم السلطات فقط، بل هزمتهم أيضاً أشياء أخرى. هـزَمَهم أن الرحلة قد طالت وبلغ منهم الإعياء مداه، دون أن يبلغوا شيئاً مما تمنوه لوطنهم. وهـزمهم التضخم ومختلف أنواع الاغراءات التي تعرّضوا لها.

والجمهور أيضاً له مشاكله. والتحليل الطبقي لا زال هنا مفيداً. فالجمهور ليس وحدة متجانسة بل هو طبقات وشرائح اجتماعية، وليس لها كلها مصلحة في معاداة اسرائيـل. هناك المستفيدون من اتفاقية غزة ـ أريحا والسوق الشرق أوسطية والأموال الضخمة التي عـلى وشك أن تتدفق على المنـطقة، بمـا في ذلك مـا سيقدم لتمـويل دراسـات الجدوى التي سيُطلب من الاقتصاديين العرب القيام بها، شرط أن تثبت مزايا التكامل مع اسرائيل.

وهناك المتضررون من الاتفاق، لكنهم لا يعرفون للأسف على وجه الدقة حجم الضرر الذي سيقع عليهم ونوعه، فالبيانـات قليلة وغير واضحـة، وكثير من الآثـار السلبية لن تقـع فوراً بل مع مرور الزمن، وكل هذا يجري وسط حملة اعلامية كثيفة بما سيعود على العرب من منافع من وراء السوق الشرق أوسطية.

هـذا إذاً هو حـال المثقفين والجمهـور، كلاهمـا فاقـد الرؤيـة وأصيب بـالعمى، وكـأن الأعمى قد طلب أن يقود الأعمى.

٥ ـ يمكن أن أحوّل السؤال إذاً إلى الصيغة الآتية: **ماذا أنا صانع؟** وجوابي سيتلخص في ثلاث نقاط:

أولاً، في ضوء قراءتي وفهمي اتفاقية غزة ـ أريحا، فإني لكي أكون متسقاً مع نفسي، يجب ألا أخاطب اسرائيليين إذا اشتريت سلعة اسرائيلية، أو أتعاون في بحث مع اسرائيلي... إلخ، وأن أحاول اقناع غيري باتخاذ الموقف نفسه.

ثانياً، يجب ألا أساعد في الترويج لمصطلحات يشجع ترويجها على الاعتياد عليها، وبالتالي قبولها، كتسمية التسوية أو الترتيب الاسرائيلي بالسلام، أو استخدام مصطلح السوق الشرق أوسطية بديلاً من التكامل العربي، أو اصطلاح التطبيع للايهام بأن الطبيعي هو الدخول في علاقات اقتصادية وثقافية مع اسرائيل، مع أن الطبيعي هو عدم الدخول في هذه العلاقات.

ثالثاً، كل جهد أبذله أو يبذله غيري لفضح ما يسمى بالديمقراطية في بلادنا يجب أن نقوم به، وكذلك كل جهد أبذله أو يبذله غيري من أجل تصحيح مسيرة التنمية الاقتصادية، إذ لن ينتصر للقضية الفلسطينية والعربية أمّيون أو متبطلون أو عمال لا يقومون بأعمال منتجة.

أخيراً، وهذه نقطة أحب أن أؤكد عليها لأنها قد تكون لها أهمية كبرى حتى في القضية التي نحن بصددها، على الرغم مما يبدو من انفصال القضيتين، وقد يكون أثرها مباشراً وقوياً. هذه هي قضية الصراع بين من يسمّون بالتنويريين ومن يسمّون بالأصوليين أو التراثيين.

الذي أقصده هو أن المناخ الثقافي في بلادنا هو في الأساس عراك بين فريقين، كلاهما يتصور أن في يده الحل لمشكلة هذه الأمة، وأن الفريق الآخر هو العقبة الأساسية أمام هذا الحل: العلمانيون التنويريون الذين لا يكفون عن السخرية من التراث، والأصوليون الذين لا يكفون عن تكفير العلمانيين. وللأسف وصل هذا العراك إلى حد أن هناك من الأحزاب المصرية ما يعتقد أن الهدف الأول هو ضرب الفريق الآخر.

والمستفيد الأساسي من هذا العراك هو اسرائيل. فأي جهد أستطيع أن أبذله أو يبذله المثقفون لإحداث المصالحة بين الفريقين، فهو في صالح القضية التي نحن بصددها.

٥ ـ سمير أمين

أتحدث من موقع مثقف عربي مناضل لا يؤمن كثيراً بالتأثير المباشر في السلطة، ولكن لا يزال يؤمن بأهمية التأثير في المجتمع ومن خلاله في السلطة.

أعتقد أننا قد توصلنا ـ خلال مناقشاتنا في اليومين الأخيرين ـ إلى نوع من الإجماع حول «ما العمل؟» بالرغم من تباين أرضيات انطلاق المشاركين في الندوة، وبالتالي سأقدم لكم قراءتي لهذا الإجماع.

يشتمل برنامج العمل المقترح بنوداً ثلاثة هي الآتية:

١ ـ مساندة الطرف الفلسطيني في عمله الجماهيري من أجل تعديل ميزان القوى لصالحه

أنطلق هنا من الملاحظة أن اتفاقية غزة ـ أريحا سجّلت انتصاراً شاملاً لصالح اسرائيل. فالاتفاقية لا تنص على اقامة دولة فلسطينية، بل فقط إدارة تعمل في إطار سيادة اسرائيل لا أكثر، أي نوع من «البانتوستان»، على نمط ما أقامته حكومة جنوب أفريقيا في بعض المناطق المسكونة من أغلبية من أصل افريقي.

علينا ـ نحن الشعوب العربية ـ أن نقف إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله القادم من أجل تطوير هذا الوضع، انطلاقاً من الموقع الجديد الذي سينتج من تنفيذ هذه الاتفاقية، إلى أن يحقق هذا الشعب أهدافه، وهي:

أ ـ اقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على أراضيها والتحكم في جميع شؤونها وثرواتها مثل المياه وغيرها.

ب ـ استرْداد القدس الشرقية، جزءاً لا يتجزأ من هذه الدولة الفلسطينية.

ج ـ حل مشكلة المستوطنات الاسرائيلية.

هـ ـ الاعتراف بحق عودة جميع الفلسطينيين إلى بلادهم وتنظيم حركة عودة واسعة ومساندتها مالياً وسياسياً ومعنوياً.

أتصور أن العمل من أجل تحقيق هذه الأهداف يتطلب بدوره:

أ ـ إقامة جبهة وطنية ديمقراطية تضمن رقابة صحيحة على الادارة الفلسطينية. وأقصد هنا الأخذ بمبدأ الديمقراطية الصحيحة وتجاوز ممارسات «الشعبوية» التي عرفناها في تجاربنا العربية التحريرية السابقة، التي أثبت التاريخ حدودها وعجزها عن مواجهة التحدي.

ب ـ ضمان استخدام المعونات المالية العربية والدولية التي ستقدَّم للإدارة الفلسطينية استخداماً سليماً. أقصد توظيفها في إحياء حد أدنى من الحياة الاقتصادية «العادية» التي تستطيع أن تضمن عملاً للمواطنين، والموارد المالية المطلوبة لإدارة شؤون البلاد ومنع تبذيرها من خلال توظيفها في انشاء شبكة علاقات «زبنية» تعزز سلطة الفئات المستفيدة من الادارة المعنية. علماً بأن خطة اسرائيل ترمي بالتحديد إلى تنظيم مثل هذا التبذير الذي من شأنه أن يعزز طابع «البانتوستان» لفلسطين بحيث يلحق بالكيان الصهيوني بصفته مستعمرة داخلية. وعلماً بأن الخطر موجود لأن السلطات العربية والغربية التي ستقدم هذه المعونات تدخل بدورها شركاء في الخطة الاسرائيلية المعنية.

ج ـ البحث عن تحالفات خارجية من شأنها أن تساند الموقف الفلسطيني الشعبي، ولا سيما:

ـ في اتجاه اوروبا حيث توجد قوى تميل إلى أن تستقل عن الخطة الأمريكية ـ الاسرائيلية ورؤيتها في «التسوية».

ـ في اتجاه اسرائيل نفسها، معترفاً بذلك أن تغيرات ايجابية قد بدأت تظهر داخل المجتمع الاسرائيلي نفسه. فليس المجتمع الاسرائيلي استثناءً للقاعدة العامة التي تحكم جميع المجتمعات البشرية، والنظر إليه وإلى ايديولوجيا الصهيونية على انهما يمثلان ثابتاً تاريخياً غير قابلين للتطور هو نظر خاطىء غير منتج. وكما استطاعت اسرائيل ان توظف لصالحها كثيراً من التناقضات العربية ـ العربية، فلنا أيضاً أن نبدأ بتوظيف التناقضات داخل المجتمع الاسرائيلي.

٢ ـ تدعيم الجبهة العربية وتعديل ميزان القوى في صالحها، الأمر الذي يتطلب تعبئة جبهة (أو جبهات) واسعة ترسم لنفسها الأهداف الثلاثة الآتية:

أ ـ تدعيم موقف المفاوضَين السوري واللبناني من أجل:
ـ استرداد الجولان.
ـ انسحاب اسرائيل من جنوب لبنان وامتناعها عن التدخل في شؤون هذه البلاد.

ب ـ رفع الحصار عن العراق وليبيا.

ج ـ الطلب بجلاء القوات الأمريكية من منطقة الخليج المحتلة «موقتاً».

٣ ـ وإلى أن يحقق نضال الشعب الفلسطيني والشعوب العربية جميع الأهداف المذكورة هنا، يجب **الامتناع** عن الدخول في أي نوع من المفاوضات الرسمية أو غير الرسمية بشأن اقامة «تنظيم شرق أوسطي» أو «سوق شرق أوسطية» أو مؤسسات تنمية اقليمية أو أي مشروع آخر يشمل اسرائيل.

٦ ـ عادل حسين

أبدأ بشرح نقطة، يبدو من تعليق حسام عيسى (في الجلسة السابقة) أنها أثارت عنده لَبْساً في فهم مقصدي، وأخشى أن يكون هذا قد حدث أيضاً مع بعض الإخوة الآخرين. قال حسام: كلامي الذي أيّدت فيه برنامج سعيد النجار، يتعارض مع ما ذكرته في الجلسة التالية عن بناء قوتنا المسلحة. والحقيقة انه لا تعارض، وقد ذكرت في كلامي حول كلام النجار أننا يجب أن نتحرك على محورين أو في مسارين: **الأول**، هو التأثير والتوجيه للمفاوضات الحالية، بحيث نقلل خسائرها (التي تقيد حركتنا في المستقبل) إلى أقل قدر ممكن. **والثاني**، هو تعبئة القوى الوطنية وحشد كل أدوات القوة من أجل تعديل التوازنات الحالية. . وفي هذا المحور الثاني جاء كلامي على القوة العسكرية وغير العسكرية. إن المحورين متكاملان، ولا يمكن عندي الفصل بينهما. إنهما لا يتناقضان ولكن يتكاملان.

ويقودني هذا إلى مزيد من الاستطراد عن المحور الثاني في إطار ما هو مطروح في هذه الجلسة: ما العمل؟ قيل ولمن نتوجه بالحديث: هل إلى الشعوب أم إلى الحكومات؟ وفي تقديري أنه لا توجد إجابة واحدة. فنحن في بعض الأقطار نتوجه إلى الاثنين؛ إلى الشعوب

والحكومات معاً. وفي أقطار أخرى نوجه الكلام والتحريض إلى الشعوب كي تغير الحكومات المتواطئة، أو لكي تحيط الحكومات بضغوطها فتمنعها من التفريط قدر الإمكان. وفي كل الأحوال، فإن مقترحاتنا يجب أن تكون مركبة، أي موجّهة إلى مَواطن الخطر المختلفة وإلى القيام بالمهام المتشابكة على كل المستويات.

ولي في هذا الصدد بعض الآراء التي أضيفها في هذه الجلسة إلى ما سبق أن تناولته في مداخلاتي السابقة.

النقطة الأولى، تتعلق بالموقف الدولي. وقد انتقدت في مداخلتي الأولى إهمال الندوة هذا الجانب رغم أهميته الشديدة، إذ إن تطورات الموقف الدولي تؤثر قطعاً في ما نواجهه الآن، فهي قد تساعد نضالنا أو تعيقه. وفي هذا الصدد أقول، باختصار، إن الترتيبات التي يجري فرضها الآن على أمتنا تأتي في لحظة تاريخية تتمتع الولايات المتحدة فيها بموقع غير مسبوق في النظام الدولي. وإذا كان هذا الواقع يعيق قدرتنا على التصدي والمقاومة، فإن كل الشواهد تؤكد أن هذه المكانة الفريدة للولايات المتحدة في النظام الدولي تتعرّض للمزاحمة والتآكل خلال السنوات القادمة. فبعد سنوات خمس لن تكون روسيا (على الأرجح) في صورتها الحالية، ولن يكون دور الكتلة الآسيوية (الصين واليابان) في العلاقات الدولية في المستوى الذي نشهده الآن، وكذلك المجموعة الأوروبية. وإذا كان هذا صحيحاً فإن التوازنات الدولية ستتحرك لصالحنا في الأجل المتوسط، وبالتالي فإن تأخير التقدم المعادي بكل الطرق خلال الفترة القادمة يعتبر أمراً مفيداً ينبغي أن نحرص عليه.

النقطة الثانية، تتعلق بالواقع الإقليمي، وأستطرد في هذه النقطة إلى مسألة حدود القوة الاسرائيلية داخل منطقتنا، فأشير إلى أن أوراق الندوة والمناقشات تناولت الاحتمالات، كما لو كانت اسرائيل تستطيع أن تمضي في مخططاتها بانطلاق كامل، وإلى الحد الذي تتيحه صواريخها وأسلحتها من دون أي قيد أو عائق، وهذا في تقديري غير صحيح. فحتى بالنسبة إلى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، فإنها حاولت وحاربت لكي تنفرد بالسيطرة على المنطقة العربية ـ الإسلامية لأسباب يأتي في مقدمتها النفط، وهي تعتبر هذه السيطرة جزءاً من آليات تحكّمها في النظام الدولي وكتله المختلفة. وأضيف هنا، أنها لا يمكن أن تسمح لاسرائيل بمزاحمتها في هذه السيطرة، وبالتالي، فإن المشروع الصهيوني لن يتقدم إلا في حدود ترسمها الولايات المتحدة، بحيث لا يتجاوز دور المساعد والشريك الأصغر. أيضاً هناك قيد على حدود التوسع الصهيوني من قِبَل أوروبا. لقد ذكر غسان سلامة الوثيقة الفرنسية التي سجّلت أن اسرائيل ضمن الأعداء المحتملين في التخطيط الاستراتيجي الفرنسي. وهذا الكلام لا ينبغي أن يثير عندنا أية دهشة، فمن المبادىء المقررة في أي تخطيط استراتيجي لتحقيق الأمن أن تضع أية دولة قادرة على الوصول إليك بأسلحتها في موقع العدو المحتمل، الذي يجب أن تستعد له، حتى إذا كانت هذه الدولة صديقة أو حليفة. فالمعروف أن علاقات الصداقة والتحالف يمكن أن تتبدل، وبالتالي فإنها لا ينبغي أن تمنعك من الحذر والتأهّب. وهذا الذي نقوله عن فرنسا ينطبق على دول أوروبية أخرى، فهي تحذر من أثر القوة

الاسرائيلية في مناطق النفط. وإذا كانت الترسانة العسكرية الاسرائيلية تملك ٥٠ أو ٢٠٠ قنبلة نووية مع صواريخ وطائرات، فإن هذه القدرات لا تهدد الأمة العربية الاسلامية وحدها، ولكنها تهدد كذلك جنوب أوروبا وجنوب روسيا. وكل هذا يضع قيوداً على القوة الاسرائيلية واستخداماتها، وينبغي أن نُدخل هذا في حساباتنا.

وفي هذا السياق أعيد التأكيد على أهمية الحرص على ما في حوزة بعض أقطارنا من أسلحة غير تقليدية. إن حرص الأعداء على تدمير الصواريخ والأسلحة الكيماوية في سوريا هو السبب الأول في تأخير التقدم والمباحثات على هذا المسار. وينبغي أن نحرص نحن في المقابل على إبقاء هذا الرصيد الرادع في أيدينا، فلا نسمح بتكرار ما حدث في العراق، في سوريا أو ايران.

انتقل بعد هذا إلى **النقطة الثالثة**: الأوضاع المحلية داخل كل قطر. فالعمل هنا يختلف في تفاصيله من قطر إلى آخر، ولكن هناك مع ذلك عدداً من التوجهات العامة أشير إليها باختصار: إن الشعوب.. البشر.. هم قوتنا الأساسية، وهذا يعني أن نُعدّ الناس للمهام الصعبة، بالجهود المدنية المباشرة، أو بالتعاون مع الحكومات أو بالضغط عليها. إن المخططات المعادية ستركز على إفساد العقول وتضليلها، وعلينا أن نردّ بجهد مكثّف لمنع التشويش وإبقاء الوعي السليم وتنميته، وهذا أمر لن يكون سهلاً أمام ما تبثّه أجهزة الإعلام العملاقة وأمام ما سيصيب البرامج التعليمية. وقد سبق أن طلبت القيام بدراسات حول هذا الخطر. وحبذا لو عقد مركز دراسات الوحدة ندوة خاصة عن الموضوع.

إن احتفاظ الجماهير بذاكرتها التاريخية، ومعرفتها العميقة لنيات العدو وجرائمه، يُبقيان شحنة الغضب متّقدة في القلوب والعقول، وكل هذا يشكّل سداً أمام تقدمه في تنفيذ مخططاته، وتتجلى مقاومة الجماهير في الاستعداد للشهادة إذا جاءت لحظات الصدام المسلح، وفي المقاطعة حين يبدأ تنفيذ الترتيبات الاقتصادية.

لقد طالبنا في هذه الندوة بأن تبقى المقاطعة الرسمية مشهرة إلى حين قيام تسوية شاملة، ولكن سواء استجابت الحكومات لذلك أو انهارت، فإن أساس المقاطعة يعتمد على الشعب بكل طوائفه ومؤسساته. والمقاطعة الشعبية لا تقتصر على مقاطعة جمهور المستهلكين للمنتجات الاسرائيلية، ولكنها تمتد إلى تعطيل الاداريين لكل أنماط التعامل، وتشتمل مقاطعة المثقفين وأصحاب الأعمال للمشروعات المشتركة.

كنا حتى وقت قريب لا نطيق اللقاء مع الصهاينة، تعبيراً عن وعينا مخططاتهم، وعن مقتنا لهؤلاء السفّاحين المتعصبين. ومن الواجب أن نستعيد هذا الغضب وهذا الحذر، ونرد على تعصبهم بتعصب أشد وكراهية.

إلا أن كل حديث عن دور الشعب في إعاقة المخططات المعادية وضربها، يتطلب جهاداً عنيداً من أجل الديمقراطية. آن للاستبداد في بلادنا أن ينتهي، وآن للأنظمة السياسية الحالية أن تتغير لكي تحل محلها نظم تتسع فيها دائرة المشاركة أمام الوطنيين. والمسألة ليست

ترفاً، ولكنها ضرورة، فما لم تتسع مشاركة القوى الوطنية في صياغة القرارات الكبرى وفي تنفيذها، فإن الأعداء سيخترقون مؤسساتنا، وستعجز الحكومات العربية بتركيبها الحالي عن الصمود أياً كانت نيات قادتها. وغني عن البيان أن توسيع المشاركة الذي نتحدث عنه يبدأ باقرار الحقوق الفطرية والإنسانية للمواطن العربي.

وأقول في النهاية، إن التحرك داخل كل قطر لإصلاح الأوضاع، وللتنسيق بين المهام، يتطلب بطبيعة الحال قيادة واعية، وهذه القيادة الواعية تتطلب تكامل الجهود بين النخبات. وأشير بشكل خاص إلى توثيق العلاقة بين الاسلاميين والقوى الوطنية والعروبية الأخرى. إن ما يجمعنا كثير وجوهري. وإذا كانت هناك خلافات فإن من واجبنا أن نتعلم كيف نتعامل ونتعاون مع وجود هذه الخلافات. وإذا كنا غير قادرين على ذلك، وإذا كنا مصرّين على أن تدور الحرب بين صفوفنا بدلاً من أن تكون الحرب بيننا جميعاً من جانب، وبين العدو الصهيوني وحلفائه على الجانب الآخر، فإننا لا يمكن أن نكون جادين في كل ما نزعمه عن مواجهة الأزمة الحالية. أسأل الله أن يوفقنا ويهدينا.

٧ ـ محمد الأطرش

بما أن التطبيع مع اسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ مطروح على جدول الأعمال المستقبلي، ما العمل؟ لقد اقترح سعيد النجار التطبيع ضمن هذا الاطار، كما أضاف أن رفضنا التطبيع سيعرض موقفنا للاستهزاء. ولقد أيّده جزئياً بعض الإخوة. ولدي تحفظات على هذا الموقف. وسأحاول ابداءها في ما يلي:

١ ـ يجب أن يفهمَ أن القرار ٢٤٢ يطالب العرب بإنهاء الحرب مع اسرائيل، واعترافهم بحق دول المنطقة (بما فيها اسرائيل) في العيش بسلام وأمن مقابل انسحابها من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. فالقرار ٢٤٢ لا يطالب العرب بإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية ثقافية وسياحية مع اسرائيل لقاء انسحابها من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. فإقامة علاقات كهذه هي من حقوق السيادة.

إضافة إلى ذلك، ان خطة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق روجرز، والمقدّمة إلى كل من مصر والأردن واسرائيل في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩ (وهذه غير مبادرة روجرز بتاريخ حزيران/ يونيو ١٩٧٠)، لا تطالب العرب بالتطبيع بل فقط بإنهاء حال الحرب وفتح الممرات المائية الدولية للملاحة الاسرائيلية مقابل الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، مع تعديلات بسيطة في حدود الضفة الغربية لأسباب إدارية، لا تعكس ثقل الغزو.

٢ ـ هل قبلت اسرائيل فعلياً بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وعلى رأسها القدس العربية حتى أعلن الآن موقفي مسبقاً بقبولي التطبيع. لماذا أسلّم الاسرائيليين إحدى أوراقي التفاوضية مسبقاً مع علمي بأنهم لن ينسحبوا من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية. ولماذا يكون موقفي الرافض للتطبيع في

حال انسحاب اسرائيل الكامل مثيراً للاستهزاء مع أنه مستند إلى القرار ٢٤٢، ولا يكون موقفهم الرافض لإزالة المستعمرات الاسرائيلية وانسحابهم من قسم كبير من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية ومن بينها القدس مقابل السلام مع العرب مثيراً للاستهزاء، مع أنه يتعارض مع القرار ٢٤٢ ومع اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. إضافة إلى ذلك، ما الضرر في أن يعارض المثقفون العرب التطبيع حتى في حال قبول اسرائيل الانسحاب الكامل من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وتالياً يدعمون الموقف التفاوضي العربي في الوقت الذي تجد الحكومة الاسرائيلية دعماً لتصلبها من وجود المعارضة الاسرائيلية للانسحاب الكامل ولإزالة المستعمرات في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧. كما تجد تفهماً ودعماً من الأمريكيين لهذا التصلب.

٣ ـ ان موقفي الرافض للتطبيع حتى مقابل الانسحاب الاسرائيلي الكامل (مع ان ذلك غير وارد على الاطلاق) يستند ليس إلى اعتبارات تكتيكية فحسب، وإنما إلى اعتبارات جوهرية ذكرتها في تعقيبي على ورقة محمود عبد الفضيل. وتتلخص فكرتي في أن التطبيع سيؤدي إلى المزيد من التدهور العربي، وسيؤدي إلى تعزيز الهيمنة الغربية وخلق هيمنة اسرائيلية، وهذا سيكون:

أ ـ نتيجة عدم التوازن الكبير في علاقات القوة لمصلحة اسرائيلية. ب ـ نتيجة الانقسام والتشرذم العربي. ج ـ نتيجة الانكشاف الكبير للاقتصاد العربي والذي ساهم في تحقيقه التحول إلى رأسمالية الحرية الاقتصادية. د ـ نتيجة ان اسرائيل ليست إلا امتداداً للرأسمالية الغربية بعامة، وللرأسمالية الصهيونية بخاصة، ويمكنها في المستقبل الاعتماد عليهما. والأمثلة على ذلك معروفة وواضحة ولا تحتاج إلى شرح. هـ ـ نتيجة التقدم الاسرائيلي في حقل الصناعات الثقيلة، وفي حقل الصناعات المستقبلية ذات التقانة العالية، المدعومة من الأمريكان وذات السعر المرتفع وذات المردود الإنمائي الكبير.

فمثلاً، يمكن أن نتصور، نتيجة التطبيع، ان تقوم اسرائيل بالاستثمار في أحد الأقطار العربية المطبّعة للعلاقات معها نتيجة ان هذه الدولة العربية تشجع الاستثمارات الأجنبية وتعطيها الامتيازات والاعفاءات. والسؤال الآن: ما المانع، نتيجة كون اسرائيل الدولة الأقوى بكثير من العرب، من التدخل لحماية استثماراتها كما تقوم الولايات المتحدة بالتدخل بصورة مكشوفة أو خفية لحماية استثماراتها في العديد من دول العالم، وبخاصة في بلدان امريكا اللاتينية. والأمثلة على ذلك عديدة ومعروفة.

٤ ـ والسؤال الآن، **ما البديل؟** البديل في رأيي ينطلق من ضرورة تحقيق اصلاح جذري في الوضع العربي. والهدف من ذلك هو تمكين العرب من تحقيق أسباب القوة والكرامة، وتحقيق الديمقراطية والوحدة، وتحقيق التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية. فهذه جميعها تشكّل مطلباً قومياً حيوياً، بغض النظر عن تطبيع أو عدم تطبيع العلاقات مع اسرائيل. ولقد ذكرت البارحة في تعقيبي أن انتشار الديمقراطية في معظم الأقطار العربية، بالإضافة إلى أنه يشكّل هدفاً بحد ذاته وهو الاحترام لحقوق الانسان، إلا أنه يشكّل أيضاً الإطار

الضروري لتعبئة قوى الشعب العربي وراء تحقيق الاصلاح الجذري. ويمكن أن يتضمن هذا الاصلاح:

أ ـ العودة في الكثير من الأقطار العربية عن رأسمالية الحرية الاقتصادية لدرجة كبيرة والاستعاضة عنها باستراتيجية التنمية المستقلة. فمن أهداف هذه الأخيرة تحقيق تنمية حقيقية يمكن ترجمتها إلى قوة وتحقيق عدالة اجتماعية، والتخفيف ما أمكن من درجة انكشاف الاقتصاد العربي، ومن إمكانات اختراقه من الامبريالية الغربية ومن اسرائيل في حال التطبيع.

ب ـ العمل على إنشاء كتلة اقتصادية وسياسية عربية يمكن أن تضم بعض الدول العربية مرحلياً أو معظمها في الأمد الطويل، وتتبنى استراتيجية التنمية المستقلة وتمنح أعضاءها معاملة تفضيلية لا تسري على الدول الأجنبية.

ويمكن في هذا المجال الردّ بأن هذا الاقتراح غير واقعي. وجوابي سيكون بشكل تساؤل آخر: لماذا يعتبر بعضهم إقامة منطقة تجارة حرة بين بعض العرب من جهة واسرائيل من جهة أخرى، بمثابة اقتراح واقعي، أو على الأقل اقتراح جدير بالمناقشة مع ما يفرق الطرفين من ثقافة ولغة وتاريخ حافل بالصراع، ولا يعتبرون اقامة الكتلة الاقتصادية والسياسية العربية المذكورة غير واقعية مع كل ما يجمع العرب من عوامل اللغة والتاريخ والمصلحة المشتركة بمضمونها الواسع؟ هل تخفي الدعوة إلى الواقعية من قبل بعضهم هزيمة نفسية أشد وطأة من الهزيمة العسكرية والسياسية؟!

فإذا كان هذا الاقتراح غير واقعي، فاقتراحي الآخر هو لماذا الاستعجال في توقيع معاهدات سلام مع اسرائيل ضمن اطار الوضع العربي الرديء الراهن مع ما يتضمنه من نتائج أسوأ بكثير من نتائج الوضع الراهن؟ ولماذا تحرم أجيالنا المقبلة من العمل لاستعادة الحقوق العربية المشروعة؟ إذ ليس محتماً أن يستمر وضعنا الرديء في المستقبل. ما الضرر من الانتظار حتى نرتب البيت العربي بصورة تمكننا من تحقيق القوة؛ حينئذ لن نخشى من التطبيع بل قد لا نحتاج إليه في المقام الأول.

المناقشات

١ ـ السيد يسين

استمعت باهتمام شديد إلى مداخلات الزملاء الذين حاولوا الاجابة عن السؤال الرئيسي: ما العمل؟ وذلك لأنني اعتقد أن هذه النخبة المتميزة من المثقفين الذين يعبرون عن اتجاهات شتى ومختلفة، تعكس الحالة الراهنة للعقل السياسي العربي في مواجهة التحديات الشرق أوسطية.

وأريد أن أعبّر عن دهشتي البالغة لمواقف ومداخلات بعض الزملاء؛ فجلال أمين الذي صرّح بأنه ليس عنده ما يقدم في الإجابة عن «ما العمل؟» سوى أن يقرر ما سيفعله هو شخصياً في المستقبل كمثقف عربي من مقاطعة التطبيع مع الاسرائيليين أو عدم الاشتراك في البحوث المتعلقة بالسوق الشرق أوسطية، إنما يعبر عن تقصير واضح في الاجابة عن السؤال. فلسنا في مقام الحديث عن سلوكنا الشخصي، وإنما نحن في مقام صياغة توجهات عامة يمكن المثقفين والمنظمات الحكومية غير العربية أن تتبناها إذا اقتنعت بها.

كما أن مداخلة محمد الأطرش الذي يدعو إلى إلغاء سياسة الانفتاح الاقتصادي في البلدان العربية التي تأخذ بها، والدعوة إلى تطبيق سياسة التنمية المستقلة، فهي خطاب مثالي مفارق للواقع.

وقد ساد هذا الاتجاه مع عدد لا بأس به من المداخلات التي تحدثت بتجريد عن المجتمع العربي، دون أية محاولة للتحليل الواقعي للوضع الراهن.

ولو حلّلنا الموقف الراهن لأدركنا أنه من بين كل البلدان العربية ربما، ليس هناك سوى مصر التي يمكن فيها للمجتمع المدني بمثقفيه وتنظيماته غير الحكومية أن ينشط ويعمل ويعارض، نتيجة وجود حرية حقيقية في التعبير عن الرأي، وحرية كاملة للصحافة، وهامش واسع لحركة المنظمات غير الحكومية. ويكشف عن صدق هذه الملاحظة سلوك الشعب

المصري ومقاومته التطبيع مع اسرائيل بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد. فقد اتخذت النقابات المصرية على اختلافها قراراً جماعياً بمقاطعة التطبيع إلى أن تنشأ الدولة الفلسطينية المستقلة. وحتى بعد اتفاق غزة ـ أريحا أولاً، ما زال القرار سارياً لأن الشرط لم يتحقق.

وفي الوقت نفسه، نجد مجتمعات عربية معتقلة بالكامل بواسطة أنظمتها السياسية السلطوية، حيث لا يمكن تصور أن يتجاسر المثقفون فيها ولا المنظمات غير الحكومية على معارضة أي اتفاق سلام توقعه هذه الأنظمة مع اسرائيل. فلنكن واقعيين إذاً في الحديث عن «ما العمل؟»، وكأن حرية العمل متاحة لكل المثقفين في البلدان العربية.

وفي النهاية اعتقد أننا ـ كمثقفين عرب ـ نستطيع أن نلعب دورين أساسيين في الحقبة القادمة: دور ثقافي، ودور سياسي.

الدور الثقافي يتمثّل في إحياء الذاكرة السياسية العربية، حتى يكون ذلك زاداً للأجيال العربية الشابة حتى تعرف بدقة التاريخ النضالي العربي ضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية. ومن ناحية ثانية، لا بد من أن نثبت على وصفنا الصهيونية باعتبارها ايديولوجية عنصرية، وعلى وصفنا اسرائيل باعتبارها استعماراً استيطانياً. ولا يعني ذلك بالضرورة جحوداً فكرياً يقوم على أساس أن المشاريع الاستيطانية لا يمكن أن تغير طبيعتها. فالتغير وارد، ولكن على أساس أن تحدد طبيعة التغير واتجاهاته. وفي تصورنا ان المشروع الصهيوني ـ كما كشف اتفاق غزة ـ اريحا ـ قد تغير من مرحلة الغزو العسكري والتوسع على حساب الأرض العربية، إلى مرحلة الغزو الاقتصادي والهيمنة الاقتصادية على الوطن العربي.

وعلينا أن ندرس ونحلل بدقة التغيّرات التي تحدث في المجتمع الاسرائيلي، لكي نحدد مدى التغير، وطبيعته ومداه، واتجاهاته، لأنه بناءً على هذه الدراسة، يمكن أن تترتب نتائج سياسية بالغة الخطورة، في ما يتعلق باتجاهاتنا إزاء اسرائيل، وفي ما يتعلق بالعلاقات العربية ـ الاسرائيلية والتطبيع.

أما **الدور السياسي** فيتمثل في دعوة المثقفين العرب والمنظمات غير الحكومية العربية إلى مقاطعة التطبيع مع اسرائيل إلى أن تنشأ الدولة الفلسطينية المستقلة ويتحقق السلام العادل.

٢ ـ سليم الحص

أعتقد أننا في معرض الاجابة عن السؤال: ما العمل؟ يجب أن ننطلق من رؤيتنا المشكلة. ان المشكلة التي أثارت هذا الموضوع هي الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي. الموقف منه يجب أن ينطلق من رؤيتنا لهذه الاتفاقية بالذات، وكذلك أي اتفاق يمكن أن يُعقد في ما بعد بين اسرائيل والدول العربية.

أنا أقول إن اتفاق غزة ـ أريحا، وكذلك أي اتفاق يمكن أن يعقد بين العرب واسرائيل في ظل الظروف الراهنة، هو اتفاق غير مشروع، ذلك لأنه يأتي في وقت يبدو فيه توازن القوى غير متكافىء بين اسرائيل والعرب. ومثلنا في هذه الحال كمثل الذي يوقّع على عقد

تحت فوهة البندقية، أو تحت التهديد. ان توازن القوى في الوقت الحاضر ليس في مصلحتنا على الاطلاق، وذلك لأكثر من اعتبار:

أولاً، التوازن التفاوضي يتوقف على توازن القوى على الأرض؛ واسرائيل هي أقوى من أي بلد عربي تفاوضه ثنائياً، وأيضاً هي أقوى من كل العرب مجتمعين، وهذا ما دلّت عليه وقائع المواجهة. فقوة اسرائيل التفاوضية تبدو راجحة لأن ميزان القوى العسكرية بينها وبين العرب هو لمصلحتها.

ثانياً، إن توازن القوى معدوم بين العرب والاسرائيليين لأن العرب أنفسهم متشرذمون في الوقت الحاضر. وتشرذمهم أضعف قوتهم التفاوضية وغلّب اسرائيل عليهم.

ثالثاً، القوى التفاوضية غير متكافئة بين العرب واسرائيل لأن الدولة العظمى الوحيدة في العالم قررت أن تكون إلى جانب الاسرائيلي وليس إلى جانب العربي. فهناك أسباب عديدة للقول بعدم التكافؤ في توازن القوى بين اسرائيل والعرب. لذلك، فإننا كمن يوقّع عقداً تحت فوهة البندقية، أو تحت الضغط، أو تحت التهديد. فلذلك نرى ان هذا العقد باطل عملياً.

وأنا أقول إن هذا الاتفاق، وكذلك كل اتفاق يمكن أن يُعقد مستقبلاً في ظل الظروف السائدة هو غير مشروع لأنه نابع من توازن قوى غير متكافىء. وأزيد على ذلك فأقول إن هذا العقد هو غير شرعي، لأنه يأتي في وقت تغيب فيه الديمقراطية عن الوطن العربي. فالشرعية تُستمد من إرادة الشعب، وما دام الشعب لم يقل كلمته فالشرعية مفقودة. فهذه العقود التي تعقد مع اسرائيل هي غير شرعية وغير مشروعة نظراً إلى غياب الديمقراطية.

نحن في حاجة إلى إعادة صوغ قضيتنا. إننا رُبينا على القول إن القضية الفلسطينية هي محور الصراع العربي ـ الصهيوني. إن قضية فلسطين هي جوهر القضية العربية، وقس على ذلك. والآن دُفعت قضية فلسطين إلى السير في طريق معين، فهل هذا يعني أن العرب لم يعد لهم قضية؟ هل هذا يعني اننا بلغنا نهاية القضية العربية؟ نحن في حاجة إلى إعادة صوغ القضية العربية بعد التطورات التي حصلت.

أعتقد أن القضية العربية هي ظاهرة صراع بين حضارتين، هي صراع بين الصهيونية والقومية العربية، أما واجهة هذا الصراع، فكانت قضية فلسطين. ويجب أن تبقى فلسطين واجهة هذا الصراع؛ ضُربت الواجهة، ولكن الجوهر بقي على ما هو. جوهر القضية هو في الصراع العربي ـ الصهيوني. فيجب أن نعيد صياغة قضيتنا على نحو يعيد الاعتبار لواجهتها، أي لفلسطين. يجب ألا نتخلى عن فلسطين، لأن التخلي عنها كان غير شرعي وغير مشروع. فلماذا نتخلى عنها؟ ويجب ألا نعتبر أن سقوط فلسطين تحت هذا الضغط معناه سقوط القضية العربية. فالصراع مستمر.

إذا سلّمنا بواقع أن الاتفاق غير شرعي وغير مشروع، فإن مقاومة نتائجه تكون أمراً طبيعياً.

والآن، كيف تكون مقاومة النتائج؟ تكون **أولاً** بمقاومة تطبيع العلاقات مع اسرائيل، لأن التطبيع سيكون وليداً غير شرعي لعملية غير شرعية.

هناك سؤال بديهي يُطرح: إذا وجب القيام بعمل ما لمقاومة نتائج هذا الاتفاق، فما هي المرجعية؟ الجواب هو أنه يجب أن نخلق المرجعية. المرجعية يجب أن تتأطّر في تيار عربي جامع، له وجود في كل البلدان العربية. التيار يجب أن يجمع كل المؤسسات الأهلية التي تؤمن بهذا الخط، وتلتقي على رؤية واحدة.

ولكن قبل أن أختم أودّ أن أذكر بما قلته في مداخلتي بالأمس عندما ميّزت بين المشكلة والقضية. نحن إذ تهاونا في معالجة المشكلة فرّطنا في القضية. الشعب الفلسطيني يعاني مشكلة، الشعب الفلسطيني فقير ومشرد ويفتقد الهوية، وعندما لم نلتفت إلى مشكلته، فرّطنا بالقضية.

فكما أنه يجب محاذرة الانشغال عن القضية بأية مشكلة تواجهنا، فإننا يجب ألاّ نتجاهل المشاكل التي يواجهها الشعب العربي في كل مكان لئلا نفرّط بالقضية. من هنا نقول إن على العرب جميعاً ألا يغفلوا أن لبنان يواجه عدواناً مستمراً على أرضه وشعبه، وتحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي لجنوبه يجب أن يكون مسؤولية عربية مشتركة، وفي أولوية اهتماماتهم.

٣ ـ كمال حمدان

أود الاشارة إلى مسألتين قبل الاجابة عن السؤال، ما العمل؟

المسألة الأولى، إني أوافق على ما جاء في مداخلتَي سمير أمين والرئيس سليم الحص، بالنسبة إلى تقييم الأوضاع الناشئة عن اتفاق غزة ـ أريحا، والموقف المفترض اتخاذه من مشاريع النظام الشرق ـ أوسطي والسوق الشرق ـ أوسطية. وربما أضيف إلى ذلك، أننا، كباحثين، مطالبون بأن ندخل في المزيد من التفاصيل، وأن نستفيد من ترسانة الحجج التي يحفل بها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والنيو ـ كلاسيكي والكاينزي والماركسي للرد على ما يطالعنا به دعاة الانخراط في سياسات التطبيع الاقتصادي الاقليمي، والعمل على استنباط بدائل مُمرحلة زمنياً.

المسألة الثانية، إني اعتقد بالرغم من بعض الاستثناءات، ان النقاش حول التحديات الشرق أوسطية في هذين اليومين قد انحصر إلى حدّ كبير في ثنائية العلاقات العربية ـ الاسرائيلية، والفلسطينية ـ الاسرائيلية. ان سؤالاً مهماً قد ظل إلى حد كبير غائباً: ماذا يريد الغرب، بكتله الاقتصادية ـ السياسية المختلفة، من مشاريع النظام والسوق الشرق ـ أوسطيين؟ ان هذه الكتل تعاني في الوقت الحاضر، بأشكال ونسب متفاوتة، أزمة اقتصادية قد تكون الأكثر حدّة منذ أزمة الثلاثينيات. والسؤال هنا: هل نحن مقبلون ـ كما يروّج ـ على ازدهار اقتصادي شرق ـ أوسطي، أم ترانا متجهين نحو التحول إلى ساحة مواجهة وتنافس

بين هذه الكتل المختلفة لامتصاص خيرات المنطقة وثرواتها، وإلقاء تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية على عاتق شعوبنا؟

سوف أكتفي بتأييد ما برز من رأي غالب في هذه الندوة بشأن ضرورة مقاومة التطبيع على مستوى الوطن العربي، وأنتقل ـ لضيق الوقت ـ إلى استعراض المهام المطروحة لبنانياً لمواجهة مرحلة مابعد الاتفاق الاسرائيلي ـ الفلسطيني. فكل منا معني أساساً بالإجابة عن السؤال «ما العمل؟»، انطلاقاً من الأوضاع الملموسة والخاصة ببلده، بقدر ما هو معني بالهمّ القومي الأعمّ والأشمل. وبإيجاز شديد اني أرى ضرورة العمل، في الاطار اللبناني، على تحقيق التوجهات الرئيسية التالية:

١ ـ تأخير وقف المقاطعة العربية قدر المستطاع، بالنظر إلى وضع لبنان الراهن المثقل بأضرار الحرب الأهلية، هذه الأضرار التي جعلت لبنان لا ينتج في الوقت الحاضر إلا ١٥ إلى ٢٠ في المئة مما كان يفترض أن ينتجه لو لم تقع هذه الحرب. وأي انفتاح على اسرائيل في ظل عدم التكافؤ الراهن وغياب شروط المنافسة، من شأنه أن يلحق الضرر بلبنان ويخضعه لتقسيم عمل إقليمي في غير مصلحته. وتدليلاً على هذه المخاطر، أكتفي بالتوقف قليلاً عند مثال الصناعة: ان لبنان ينتج قيمة مضافة صناعية تراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليون دولار، بينما تبلغ القيمة المضافة الصناعية في اسرائيل نحو ٢٠ مليون دولار. كذلك فإن متوسط القيمة المضافة للعامل الواحد في لبنان لا تزيد على ٢٠ في المئة مما هي عليه في اسرائيل. وفي حين أن ٨٠ في المئة من المؤسسات الصناعية اللبنانية هي دون العشرة عمال، فإن أكثر من ٤٠ في المئة من المؤسسات الصناعية الاسرائيلية يزيد عدد العاملين فيها على المئة عامل. فهل شروط المنافسة متوفرة بين هاتين الصناعتين؟

٢ ـ ضرورة إعادة النظر في توجهات مشروع إعادة إعمار لبنان. فهذا المشروع لا يعدو كونه برنامجاً كلاسيكياً للإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد استوحيت أولوياته من سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ان هذا المشروع وضع في مرحلة سبّاقة على اتفاق غزة ـ أريحا، وهو في الأساس لم يكن يلحظ، بشكل واضح، ما استجد من تحولات بنيوية في المحيط العربي وفي الدور الذي لعبه لبنان سابقاً في هذا المحيط. وقد جاء توقيع الاتفاق الاسرائيلي ـ الفلسطيني ليزيد من مخاطر الخلل في توجهات هذا المشروع الاعماري. ثم ان المشروع يعاني إلى حدّ كبير نقصاً فادحاً في معالجة المسألة الاجتماعية التي كانت على الدوام، ومنذ الستينيات، مصدر عدم استقرار للنظام السياسي ـ الاقتصادي القائم. وقد بُنيت توجهات هذا المشروع على «فلسفة».مفادها أن حلّ المسألة الاجتماعية هو نتيجة تلقائية واوتوماتية للنمو الاقتصادي ولزيادة الانتاج، أي أن هذا الحل هو متغير «متبقي» (Résidue)، الأمر الذي تدحضه تجربة لبنان خلال عقود الازدهار الاقتصادي الثلاثة التي سبقت تفجّر الحرب. ان لبنان يحتاج ـ في مرحلة مواجهة المشروع الاسرائيلي ـ إلى ترتيب للأولويات الانمائية العامة والقطاعية، يراعي ضرورة تعديل نمط توزيع الدخل، تحقيقاً لاستقرار وتماسك اجتماعيين أكبر من ذي قبل.

٣ ـ ضرورة إعادة النظر مع توجهات مشروع إعادة إعمار وسط بيروت التجاري. فهذا المشروع، الذي وضع أيضاً قبل توقيع اتفاق غزة ـ أريحا، يحمل مخاطر تشجيع المضاربات بأنواعها كافة (عقارية، مالية، بورصة. .) ومخاطر توسيع نطاق عمل الطبقات الطفيلية والكومبرادورية. وهو يضرّ بمصالح أصحاب الحقوق الأصليين مع الوسط التجاري، ويهدد بنسف النسيج الاجتماعي للعاصمة، وباستبداله بأشكال هجينة تسهّل «الاختراقات الشرق ـ أوسطية». وفوق ذلك كله فإن شكوكاً تحيط بالجدوى الاقتصادية لهذا المشروع، إذ كيف لنا أن نبني ونسوّق نحو ٤,٥ مليون متر مربع من المباني السكنية وغير السكنية فيما ٢٠ في المئة من مباني العاصمة تكاد تكون فارغة وتبحث عمّن يملأها.

٤ ـ ضرورة إعطاء الأولوية لمشروع عربي تكاملي من نوع جديد، وان في إطار من التدرج. نحن مطالبون، كباحثين، أن نحدد أسباب فشل تجارب التكامل السابقة، وما انطوت عليه من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، وحتى عشائرية وقبلية.

وبالنسبة إلى لبنان تبرز آفاق واسعة لتعزيز العلاقات التكاملية مع كل من سوريا والأردن. وهذا أمر لمسناه في السنوات الأخيرة، ولمسه القطاع الخاص قبل القطاع العام. ولكن المطلوب هو إعادة النظر وتحديث الاتفاقات التجارية ـ الموضوعة منذ أكثر من ٣٠ عاماً ـ ووضع اتفاقات جديدة تفاضلية تراعي مصالح هذه البلدان، وصولاً إلى استحداث منطقة تجارة حرّة، وربما لاحقاً، اتحاد جمركي. ان ترجمة هذا الخيار من شأنه أن يحدّ من ضغط التحولات الاقليمية الراهنة على الأردن التي تدفعه إلى الالتحاق بالمحيط الاقتصادي الاسرائيلي. ومن الأهمية بمكان أن يعمد لبنان، في هذا الاطار، إلى الإسراع في تنفيذ سلسلة مشروعات أساسية من شأنها تطوير الجوانب التكاملية العربية لاقتصاده، لا سيما الشق اللبناني من مشروع شبكة الأوتوسترادات الرئيسية التي تربط لبنان بالداخل العربي، وبخاصة طريق بيروت ـ دمشق، وطريق صيدا ـ دمشق، بدلاً من الخضوع لضغط البنك الدولي الذي يعطي الأولوية للطريق الساحلي الذي يربط لبنان باسرائيل. وفي الاطار عينه تبرز أهمية وضع مشاريع الريّ، لا سيما مشروع الليطاني، موضع التنفيذ، حتى لا تصبح هذه الثروة مادة للمقايضة في النظام الشرق أوسطي الآخذ في التبلور.

٥ ـ ضرورة التركيز على التوظيف في الثروة البشرية والبحث العلمي، وترشيد العلاقة بين مخرجات أنظمة التعليم ومتطلبات سوق العمل، وتعزيز استعادة الخبرات المهنية والعلمية المهاجرة، مع توفير الضمانات والمناخات السياسية والاقتصادية والثقافية لها، اضافة إلى تعزيز المجتمع المدني وتكريس احترام حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية والنقابية. ان هذا الخيار ـ خيار التوظيف في الثروة البشرية وفي الانسان ـ ينبغي أن يشكل أحد المحاور الأساسية في برنامج مواجهة المستجدات والتحولات الاقليمية الآتية، فعلى هذا المستوى بالذات تتكثف عناصر المقارنة الرئيسية بين القدرات التنافسية للعرب والاسرائيليين.

٦ ـ ضرورة تنقية أوضاع القطاع الخاص والحدّ من سماته الكومبرادورية. لقد تحدث الياس سابا عن أن نمو القطاع الخاص في لبنان قد تحقق بالرغم من الدولة. ان هذا الكلام

صحيح، ولا أحد يتجاهل دينامية القطاع الخاص وقدرته الاستثنائية على التكيّف مع الحرب الأهلية. ولكن مع ذلك ينبغي الإقرار بأن ما حققه القطاع الخاص في لبنان انطوى على كلفة اجتماعية وبيئية باهظة (تفاوتات حادّة بين المناطق والقطاعات، نمط شديد الاستقطاب لتوزع الدخل، اغتصاب للطبيعة وللمجال وإفراط في الاعتداء على عناصر التوازن البيئي. . .). ولا بد في هذا الإطار من إعادة تحديد ورسم ضوابط لهذا النمو المكلف، تحقيقاً لشروط تنمية أوسع نطاقاً وأكثر توازناً وذات قدرة كبيرة على التواتر الذاتي. وكي لا يكون القطاع العام عبئاً على القطاع الخاص، تبرز ضرورة إجراء اصلاح سياسي ـ اداري جذري في هياكل القطاع العام، كبديل للرضوخ لدعوات الاستخصاص التي تحمل، في ظل التحولات الاقليمية الراهنة، مخاطر سياسية واقتصادية كبيرة، ليس أقلّها إمكان تفكيك ما تبقى من مقومات صمود في مواجهة مشاريع الهيمنة السياسية والاقتصادية الغربية والاسرائيلية على المنطقة.

٤ ـ محمد سيد أحمد

أريد أن أشير، في ختام هذه الندوة، إلى فكرة أبداها عالم روسي يعرفه مثقفون عرب كثيرون، بصفته مؤرخاً ومفكراً وصحفياً، وكان مراسلاً لصحيفة **«برافدا»** في القاهرة منذ سنوات، وهو ألِكسي ڤاسيلييف (Dr. Alixei Vassileev). . . قال ڤاسيلييف في محاضرة في لبنان قبيل حضوره إلى بيروت: إن علينا أن نسلم بأن الاتحاد السوفياتي قد هُزم في الحرب العالمية الثالثة!

والحقيقة أنه أُشيع منذ تولي غورباتشيف الحكم أنه من الممكن إنهاء «الحرب الباردة» بين الشرق والغرب بمقتضى نهج يختلف عمّا حدث عند نهاية الحرب العالمية الأولى والثانية، أي بطرف يكون المنتصر والآخر يكون المهزوم، بل وارد ـ ومطلوب ـ انهاء النزاعات بلا منتصر ولا مهزوم. وهذا هو معنى «التسوية السلمية» للنزاعات. ولكن غورباتشيف سقط، وربما سقطت معه هذه المقولة.

فقد ثبت اليوم أن اتفاق غزة ـ أريحا، بدلاً من أن يكون تعبيراً عن «لا منتصر ولا مهزوم»، كان انتصاراً مؤكداً للجانب الاسرائيلي وتكريساً لهزيمة الجانب العربي، ولا أعني بالجانب العربي منظمة التحرير أو شخص عرفات فقط، بل مختلف الأطراف العربية التي تتحمل، على نحو آخر، بهذا القدر أو ذاك، مسؤولية هذه الهزيمة.

وإزاء هذه الهزيمة، أصبحت المشكلة كيفية ايجاد مخرج جماعي عربي منها، كيفية تغيير موازين القوى لصالح الجانب العربي بدلاً من ردود أفعال شأنها تعميق الهزيمة وزيادتها ترديّاً؟ وأعتقد أن عنصراً هاماً في هذا الصدد هو العمل على إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية، دون تعريضها إلى خطر انقسام يزيد من خطر اقتتال فلسطيني/ فلسطيني، ذلك ان محاولة لـ «عزل» عرفات وإقامة منظمة تحرير بديلة على سبيل المثال، لن تحقق النتائج المرجوة ولو لمجرد أن عرفات مدعوم دولياً، ويرمز دولياً إلى الشرعية الفلسطينية، ومعنى ذلك خلق

منظمتين تنسبان إلى نفسهما تمثيل منظمة التحرير، ولا بد من أن ينتهي ذلك إلى تعميق الصراع الفلسطيني/ الفلسطيني بدلاً من تكريس الجهود كلها لمواجهة الجانب الاسرائيلي؛ هذا عين ما يتعين تجنّبه.

والجدير بالملاحظة أن «منظمة تحرير» تقوم على مبدأ انها «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» لم تعد المؤسسة الفلسطينية التي يتهيأ لها الهيكل الكفيل بمواجهة تحديات الساعة. ذلك انها منظمة سوف تنتسب إلى بناء تنظيمي كان بالتأكيد يخدم الأهداف الفلسطينية في المرحلة السابقة، مرحلة المواجهة والمقاومة، ولم تعد مناسبة للمرحلة الراهنة، مرحلة التفاوض والمساومة. كانت المقاومة تحتاج إلى تراص وانضباط، وانصياع لأوامر القيادة، وكانت المنظمة وقتذاك بمثابة كتيبة عسكرية، ومن هنا أهمية «وحدتها» وإضفاء صفة الشرعية على الأوامر الصادرة من أعلى. أما الآن، فإننا بصدد مرحلة تفاوض ومساومات، وما تراه القيادة مقبولاً قد يراه هذا الفريق أو ذاك من القوى الفلسطينية تفريطاً.. ومن هنا أهمية اكساب المؤسسات الفلسطينية صفة التعددية والديمقراطية، ضماناً لتحقيق وحدة الصف الفلسطيني، بل علينا فوق ذلك ادراك ان الاتفاق لا يكتسب شرعية إلا باستفتاء شعب فلسطين عليه، ولا يجوز اعتبار عرفات شخصياً بديلاً من الشعب الفلسطيني في هذا الصدد. فقد رأينا أن «لا» شعب الدانمارك لمعاهدة ماستريخت قد عطّلت العملية كلّها لحين التوصل إلى صيغة صوّت لها شعب الدانمارك. هذه قواعد الديمقراطية التي يفهمها الغرب وتتعارض مع قيمة المقولة بأن اتفاق غزة ـ أريحا قد أُقِرّ لأن عرفات قد أقرّه!

ثم هناك المغالطة المتضمنة في القول بأن الاتفاق تعبير عن اعتراف متبادل. وسبق أن قلت إن الاتفاق بين طرفين غير متكافئين؛ الطرف الاسرائيلي الذي هو دولة بالفعل، والطرف الفلسطيني الذي ليس هو بدولة، وليس معترَفاً له أن يكون دولة، بل هو مشروع طرف سوف يتجسّد بقدر سلوكه سلوكاً يرضي الطرف الآخر! ومع ذلك فقد أُيّد الاتفاق دولياً من منطلق انه اعتراف متبادل بعد طول عداء.. اننا كل يوم سوف نشهد شواهد جديدة تذكر المغالطة المتضمنة في صلب الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي وهي مغالطة ينبغي كشف مظاهرها التي من المحتم أن تتكرر وتتعدد، حتى يصبح تصحيح المغالطة شيئاً لا مفرّ منه.

ثم ينبغي لنا أن ندرك أنه، تصحيحاً لعيوب الاتفاق، ينبغي حشد كل ما في حوزتنا، وما يمكننا اللجوء إليه تحقيقاً لذلك. وأؤيد في هذا الصدد قول سمير أمين بضرورة استخدام الأوراق المتاحة كافة، بما في ذلك القوى داخل اسرائيل التي تؤيد فكرة إقامة دولة فلسطينية. فلا يعقل أن تمكّن اسرائيل من استغلال التناقضات العربية ـ العربية إلى أبعد حد، ونمتنع نحن عن استغلال التناقضات الاسرائيلية/ الاسرائيلية كلما كان ذلك في وسعنا، وبأسلوب لا يفضي إلى تفريط في أمننا، بل يحقق لنا مكسباً سياسياً.

وأخيراً، ينبغي لي أن أقول ان للمثقفين العرب.. المفكرين العرب، دوراً ابداعياً هاماً في البحث عن سبل تجاوز الهزيمة.. فلا يُنتظر من الأنظمة النهوض بهذا الدور على الوجه

المرضي. . ولن يتحقق إذا ظل رواد الفكر وأصحاب القضية بعيدين عن الساحة. لقد كثر الحديث عن ضرورة أن يكون لـ «الانتليجنسيا» دورها المستقل في هذا الصدد. وكانت هذه الندوة نموذجاً لما هو بإمكاننا فعله، وهذه مهمة ينبغي متابعتها بلا كلل.

٥ ـ أحمد يوسف أحمد

أرجو أن يُسمح لي بالادلاء ببعض مقترحات متواضعة حيث إني لاحظت أن كثيراً من المقترحات القيّمة التي قدّمت يخرج عن نطاق قدرتنا على الفعل، خصوصاً مع غلبة الرأي الذي يذهب إلى تردي واقعنا إلى حد بعيد، ولكن العديد من هذه الآراء يتطلب لتنفيذه تغيير مسارات استراتيجية في الأقطار العربية والعمل العربي المشترك. وسوف ألخص مقترحاتي في نقطتين: **الأولى**، عن مواصلة الاهتمام العلمي بالموضوع، **والثانية**، تتضمن بعض ملاحظات حول مستويات العمل.

ـ في النقطة الأولى:

لعبت هذه الندوة، كما لاحظنا وظيفة ايجابية تمثّلت في حدوث تفاعل ايجابي بين بعض الآراء التي بدت أو بدأت في البداية مختلفة، ثم تلاقت على قواسم مشتركة واضحة، غير أن هذا، وإن يكن يمثل بداية طيبة، دون شك، ويعطي الأمل في إمكانية بلورة موقف مشترك للمثقفين العرب، غير كافٍ في تقديري لمتطلبات المواجهة، وذلك لاعتبارين أساسيين، **أولهما**: ما ظهر لي من خلال متابعة مدققة لمناقشات الندوة من أن هناك قضايا هامة ما زلنا نختلف في تقويماتنا بشأنها، وسوف ينعكس هذا على تصوراتنا لما ينبغي عمله؛ والاعتبار **الثاني**، ان تلك المناقشات أظهرت اننا ما زلنا بحاجة إلى نقلة نوعية في موقفنا مما يحاك من مخططات خارجية لوطننا العربي.

وبطبيعة الحال، فإننا سنلقي بالعبء كالعادة على مركز دراسات الوحدة العربية في حديثنا عن مواصلة الاهتمام العلمي بالموضوع، وأتصور انه يمكن في هذا الصدد القيام بما يلي:

١ ـ مواصلة حوار ندوتنا على صفحات **المستقبل العربي** بدعوة قرّاء المجلة إلى المشاركة فيه.

٢ ـ عقد ندوات أخرى غير مكلفة للمركز في بيروت وعواصم عربية أخرى، ينظمها أصدقاء المركز، ويحضرها عدد محدود من المشاركين، على أن تكون مغلقة حتى يتحدث فيها الجميع دون أدنى حساسيات سياسية.

٣ ـ العمل على ترجمة أهم ما هو متاح من وثائق المخططات الخارجية لوطننا العربي وطباعتها على وجه السرعة، لأن بعضها منشور بلغة غير عربية، وللمركز في تقديري أوسع شبكة انتشار بين النخبة العربية المثقفة، بما فيها بعض أعضاء النخبات الحاكمة. وأتصور انه من الضروري دعم المركز في هذا الصدد.

٤ ـ الخروج من هذا كله بتصور للاتجاه العام وبـرنامـج له والعمـل على نشره عـلى أوسع نطاق ممكن.

ـ في النقطة الثانية:

تتعدد مستويات العمل دون شك، وسوف أتحدث هنا عن ثنائيات ثلاث:

١ ـ المستوى المثالي والمستوى الواقعي
٢ ـ المستوى الرسمي وغير الرسمي
٣ ـ المدى القصير والمدى الطويل

والفكرة العامة أنه يجب عدم إغفال العمـل على أيٍّ من هـذه المستويـات تحقيقاً لأكـبر فاعلية ممكنة.

١ ـ **المستوى المثالي والمستوى الواقعي**: أما المستوى المثالي فيعبّر عنه الخطاب الايديولوجي العربي الذي يتضمن الثـوابت، وهي عنصر مهم للغايـة لأنها بمثابـة المعيار الـذي نقيس عليه حركتنا ونقوّمها، ومع ذلك فلا ينبغي تجاهل المستوى الـواقعي. وأنا أعلم ان كلمـة الواقعيـة أصبحت سيئة السمعة، وسأحاول هنـا أن أبين أن الـواقعية لا عـلاقة لهـا بمضمون المـوقف السيـاسي. بمعنى انه من الممكن أن يكـون المرء استسـلاميـاً واقعيـاً، ومن الممكن أن يكـون مناضلاً واقعياً. والفارق بين الموقفين هو في الثوابت التي ترتبط بها المواقف الـواقعية وتتحـرك في اتجـاهها. وقـد أعجبتني كلمة لمعن بشـور في الاحتفال الـذي حضرنـاه للّجـان والـروابط الشعبية في اليوم الأول لوصولنا إلى بيروت، قال فيها ما معناه أنه يجب ألاّ نرتفع بالرسالـة إلى المستـوى الذي يحـول دون تطبيقهـا، ولا ننزل بهـا إلى المستـوى الـذي يفقـدهـا مضمـونها. ولأضرب أمثلة محددة لمزيد من التوضيح:

في **الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي** الأخير قضايا عملية يتعين الاهتـمام بها بغض النـظر عن الموقف من الاتفاق. لنفرض انني معارض للاتفاق وأريد إفشالـه. فهل أسعى إلى نصـح قوى المعارضة الفلسطينية له بعدم دخول الانتخابات حتى تبدو المنظمـة هي اللاعب الـوحيد بغرض تقويض شرعية الاتفاق، أم أسعى إلى نصح تلك القوى بدخول الانتخابات لإفشـال الاتفاق من الداخل؟

قضية أخرى مثلاً تتعلق بما ذكره برهـان الدجـاني، بخصوص ان فلسـطين قضية غـير عربية. لقد ظللنا سنوات كلها كنا نعلق على مواقف ما لمنظمة التحرير الفلسطينية، كان يقال لنا لا وصاية على القرار الفلسطيني. والآن لنفرض مجرد افـتراض ان استفتاء قـد أجري بـين أهلنـا في غزّة ووافقت فيـه أغلبية واضحـة على الاتفـاق، كيف يكون لمثـلي أن يعـترض عـلى الاتفاق، وأين المناداة بحق تقـرير المصير؟ هذه أيضـاً مشكلة عملية علينـا أن ندركهـا، أي كيف تواجه، إذا كنت معارضاً للاتفاق، ظاهرة تأييده في الأرض المحتلة؟

مشكلة ثـالثة: هـل تقيس الاتفاق استنـاداً إلى المثاليـة السياسيـة العليـا، أم إلى واقـع

التآكل الفعلي للأراضي الفلسطينية؟ بالنسبة إليّ، أي شبر من أرض فلسطين الطبيعية يضيع هو انتهاك لأبسط حقوق الشعب الفلسطيني، ولكنني لست مستعداً لتخوين فلسطيني عاش تحت الاحتلال لمدة أكثر من ربع قرن يقول لي إن الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ معرضة للتآكل التدريجي والسريع تحت وطأة الاستيطان. هذه نماذج على قضايا، أعتقد انه من الضروري أن ننشغل بتقويمها، بغض النظر عن مواقفنا السياسية من الاتفاق أو غيره.

٢ ـ **المستوى الرسمي والمستوى غير الرسمي**: لاحظت انه باستثناء مداخلة غسان سلامة، هناك حساسية مفرطة في الحديث عن التعامل من خلال المستوى الرسمي، وهي حساسية غير مبررة في تقديري، طالما يثق المرء بسلامة موقفه. هناك **أولاً** أن بعض «النظم» ما زال يتبنى، حتى ولو كان ذلك لأسباب تكتيكية، مواقف تفاوضية جيدة. ألا يتعين علينا مساعدة هذه النظم؟ لنفرض مثلاً أن الرئيس حافظ الأسد طلب دراسة من مركز دراسات الوحدة العربية بشأن قضايا تفاوضية معينة. هل يمتنع المركز؟ لنفرض ان المركز عثر على وثيقة خطيرة تتعلق بلبنان. ألا يقدمها إلى الحكومة اللبنانية؟... ثم ان هناك بعضاً بل كثيراً من المقترحات التي قدمت تتعلق بتغيير في الاستراتيجيات المتّبعة. كان هناك حديث عن تغيير أنماط التحالفات الدولية والتوجهات الاقتصادية العامة. فمن، يا ترى، سيتخذ القرارات بهذا الصدد؟ إذا كان المقصود ان القوى الشعبية هي التي ستقوم بها، فمعنى هذا ان العمل مؤجل ربما لعقود من الزمان حتى تصل هذه القوى إلى السلطة. وأخيراً فإن العمل على المستوى الرسمي لا يعني نفاق النظم أو مداهنتها، وإنما قد يعني أيضاً، كما ذكر عادل حسين، الضغط عليها.

٣ ـ **المدى القصير والمدى الطويل**: وهنا فقط أريد أن أنبّه إلى أن المدى الطويل لا يعني أننا سنبدأ فيه بعد حين، وكأن المطلوب، البدء فوراً بالعمل على المدى القصير والطويل. كل ما في الأمر أن الثمرة في المدى القصير يتوقع أن تأتي سريعاً بعكس المدى الطويل.

وهناك نقطة أخرى أتمنى أن نركّز عليها، وهي رفض العمل على المدى القصير. وهذه نقطة في غاية الخطورة، لأن بعضهم يرفض العمل على المدى القصير على أساس ان الزمن يعمل لصالحنا. ولا أستطيع أن أقول ان هذا الافتراض غير صحيح بالضرورة، ولكن كل ما أتمناه أن يحظى بمناقشة علمية مدققة، خصوصاً أن شواهد الماضي القريب لا تفرزه، ولأنني مع الذين يرون أن التطور في اتجاهه العام سيكون دائماً إلى الأفضل، إلا أن علينا أن نحسب التكلفة أو الخسارة التي يمكن أن تحدث حتى نصل إلى الوضع الأفضل.

٦ ـ حسام عيسى

قال الشاعر الشعبي في مصر سنة ١٩٦٩ قصيدة جميلة جداً، أتذكر بيتاً واحداً منها، للأسف، لكنه مهم جداً في القصيدة: «خايف والله ترجع سينا وتْضيع مصر». وأنا خائف الآن أن ترجع أريحا وتضيع الأمة العربية؟! وليس فقط فلسطين بهذا المعنى نفسه. ما دام أننا

نتكلم على الواقعية، فما هو الثمن الذي دفعته مصر للواقعية؟ استرداد سيناء أكبر أزمة شهدتها مصر منذ أيام محمد علي: حرب أهلية غير معلنة منذ أربع سنين. القنابل تنطلق من الصعيد إلى الاسكندرية، والرصاص يلعلع كل يوم، ويسقط عسكري أو ضابط شرطة يومياً منذ أكثر من ٤٥ يوماً؛ هناك ثلاثة ملايين عاطل عن العمل، وممكن أكثر؛ انخفاض معدّل الدخل الفردي من ٧٥٠ دولاراً سنة ١٩٨٦ إلى ٦١٠ سنة ١٩٩١؛ هناك فساد هائل؛ اعادة توزيع الدخل القومي بشكل لم تشهده مصر ولا حتى أيام الباشاوات اطلاقاً؛ معدل تراكم الثروة ١٢٠ مليار دولار في بعض التقديرات، الودائع المصرية في خارج مصر، وكل ما يعنيه ذلك من استنزاف؛ قيام الدولة المصرية بوضع كل أسس التدهور باعتبارها دولة تدهور وفقاً للتقسيم العام الفرنسي عن دولة التنمية ودولة التدهور. فأنا أعتقد ان الدولة المصرية مثال حي لدولة التدهور. أليس هذا هو ثمن استعادة سيناء والخروج من الأرض العربية. تعالوا ننظر إلى الوضع الحالي نَرَ الواقعية التي يقولون بها: واقعية التأثير في إمكانية التجميع والتأثير في القرار. انا عضو في لجنة تعديلِ أحد القوانين في نقطة حساسة جداً. منذ أسبوع طلب مني وزير ان. . . ورفضت حقيقةً حضور الاجتماعات. وقرّ الرأي بأخذ رأي الدكتور حسام في مشروع القانون. فاحضروا لي مشروع القانون من الوزير المختص بخطاب:

١ ـ أرجو أن تقول رأيك، بما أنك لم تحضر الاجتماعات وترسل لنا تقريراً. هذا هو مشروع القانون، المشروع الأول الذي وضعته الوزارة.

٢ ـ التعديلات التي أدخلتها السفارة الأمريكية.
(أقسم بالله بهذا الوصف وبجواب رسمي)
٣ ـ المشروع بعد التعديلات الأمريكية.

أريد أن أقول إن ثلاثة أرباع العرب من المحيط إلى الخليج لا يملكون أن يتخذوا أبسط القرارات. تعديل قانون براءة الاختراع يجب أن يأخذوا به إذناً من السفارة الأمريكية. فهؤلاء هم الذين سيقفون في وجه تنفيذ اتفاق غزة ـ أريحا. أعتقد أن هذا عبثٌ. وأمري لله.

٧ ـ ماجد كيالي

رغم الحوار الايجابي في هذه الندوة، إلا أن الأمر يحتاج إلى أكثر من ندوة من أجل التوصل إلى قاسم مشترك أكبر.

هناك حديث عن تغير أو إمكانية تغير للمشروع الصهيوني. أعتقد أنه يمكن أن يحدث مثل هذا التغير، ولكن في ظروف ومعطيات وموازين قوى غير متوافرة، إلا أن ما يحدث الآن هو تكيف مع المتغيرات الدولية، فلقد انهار الاتحاد السوفياتي، وهناك ميل رسمي عربي بعد حرب الخليج الثانية إلى إلغاء مفهوم العدو الاسرائيلي، وهناك متطلبات السياسة الأمريكية الجديدة إزاء المنطقة. وهذا يتطلب تكيّفاً من الكيان الصهيوني مع هذه الأوضاع المستجدة،

وخصوصاً أنه سينال مكاسب أكبر بكثير في المرحلة القادمة في إطار المشروع الشرق أوسطي. ثم هناك فرق بين النظام العنصري في جنوب افريقيا والكيان الصهيوني، فهذا تجمع استيطاني إحلالي، وله وظيفة سياسية في محيطه الاقليمي. أما النظام العنصري في جنوب افريقيا فلا يتطلب طرد السكان الأصليين، وهو مشروع اقتصادي، وهذا ما يميزه من النظام الاستيطاني ـ الصهيوني.

بمعنى ان التغير في طبيعة العدو سيحصل، ولكن في إطار موازين قوى جديدة، أو في إطار تخلّي المركز الامبريالي عن الحاجة إليه، أو في تراجع أهمية المنطقة بالنسبة إلى العالم. وهذه الأمور كلها غير متوافرة خلال المدى القريب والمتوسط. أما بالنسبة إلى المشروع الصهيوني، كونه عسكرياً توسعياً يتغير إلى مشروع اقتصادي، فهذا تغير في أدوات تحقق المشروع الصهيوني، ولكن الهدف الحقيقي منه ما زال هو هو ويتمثل بالدور المناط به في حماية التجزئة وحماية المصالح الامبريالية. لذلك سيبقى الدور الاسرائيلي في المنطقة هاماً جداً. والقضية، كما قال الدجاني، ليست هي، ماذا كسب الفلسطينيون من هذا الاتفاق؟ لأن الموضوع ليس القضية الفلسطينية فحسب؛ فلسطين هي قاعدة المشروع الصهيوني، ولكن مجال هذه القاعدة هو في عواصم الدول العربية، والدور الوظيفي هو في تكريس التجزئة وإعاقة التطور العربي.

تحدث الدجاني وجلال أمين عن أهمية المقاطعة الشعبية، وهذا شيء هام جداً، وهذه جبهة يمكن العمل عليها بغض النظر عن موقف الحكومات. وهذا يفترض تعميق مفهوم العدو الصهيوني في مواجهة محاولة إلغاء هذا المفهوم أو تغييره باختلاق أعداء آخرين.

كما طُرحت فكرة العراك بين المثقفين. وأود أن أطرح هذه النقطة بشكل أوسع حيث إن هناك عراكاً بين التيارات الفكرية والسياسية في الساحة العربية. وأنا أعتقد أنه في هذه المرحلة، وفي ضوء مخاطر النظام الشرق أوسطي، ينبغي صياغة علاقة جديدة بين هذه التيارات، علاقة تفترض التفاعل الايجابي والمصلحة المشتركة ومواجهة العدو المشترك. ويمكن القول إن مشروع النظام الشرق أوسطي الذي يستهدف الهوية العربية ـ الإسلامية لهذه المنطقة، يوفر المناخ المناسب لهذا التفاعل، والتلاقي بين هذه التيارات لإنتاج خطاب سياسي عربي جديد من أجل عملية نضالية لتعميق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، ومسار التكامل في الوحدة العربية ودعم حقوق الشعب الفلسطيني ومواجهة مخاطر المشروع الصهيوني.

في المرحلة القادمة في مواجهة مخاطر التطبيع، وفي سياق الصراع على هوية المنطقة، هناك دور متميز للمثقفين والمؤسسات الإعلامية وللاتحادات الشعبية والنقابية والمنظمات غير الحكومية، وهناك دور متميز للفعاليات الاقتصادية ولرجال الدين والمؤسسات الدينية. وهذا يفترض مزيداً من التفاعل بين هذه الإطارات وتوحيد همومها وتعميق العمل المشترك في ما بينها، على أساس من الايمان بالتعددية واحترام الرأي الآخر، هذا مع عدم إغفال أهمية العمل والتفاعل على المستوى الرسمي.

وفي هذا الإطار، يمكن الحديث عن الفراغ في المنطقة العربية وغياب المرجعية بسبب

حالة الاغتراب التي يعيشها المواطن العربي تجاه السلطة. فهل يمكن للحركة الشعبية وللمنظمات اللاحكومية والمثقفين أن يتضافروا لسد هذا الفراغ، والعمل على بلورة مرجعية عربية؟

٨ ـ طلعت مسلّم

لاحظت من خلال المداخلات التي استمعت إليها ان الحديث عن المشروع الشرق أوسطي يدور كما لو كان المشروع المذكور اسرائيلياً، في حين انه مشروع أمريكي ـ غربي، تُشكّل اسرائيل جزءاً منه. وهكذا فإن التصدي للمشروع يجب أن يكون على مستوى الولايات المتحدة والغرب، وليس اسرائيل فقط.

إذا كان السؤال عن العمل، وإذا كان هناك اتفاقية على أننا لا نستطيع أن نتقدم بتوصياتنا إلى الحكومات، فإن علينا أن نركّز على ما يمكننا نحن عمله.

أعتقد أن المثقفين العرب غير قادرين حالياً على التأثير في الوضع المتردي القائم، كما أن الأحزاب والنقابات والاتحادات بتشكلها الحالي غير قادرة على تغيير الأوضاع، لأن المثقفين العرب قد نزعوا إلى الانعزال والتفكير الفردي وعدم الانخراط في العمل الجماعي، وطالما انهم بعيدون عن العمل الجماعي فإن التنظيمات غير الحكومية غير قادرة على التأثير. لذلك فإنني أقترح على المثقفين العرب:

١ ـ المساهمة فوراً بنشاط وفاعلية في التنظيمات غير الحكومية.

٢ ـ التنسيق بين المنظمات غير الحكومية القطرية والقومية وتبادل المعلومات في ما بينها.

٣ ـ يشتمل ما سبق على إقامة منظمة شعبية للمقاطعة تحل محل مكتب المقاطعة العربية الحالي الذي فقد الكثير من فاعليته.

٤ ـ تشجيع عقد اتفاقات وإقامة مشروعات ثنائية ومتعددة الأطراف بين دول وتنظيمات عربية، مع الاهتمام بالالتزام بما يُتفق عليه.

٥ ـ التحرك من خلال المنظمات غير الحكومية بين الجماهير لاكتساب القوة التي تمكّن من التأثير في القرارات، ومن إقامة نظم حكم ديمقراطية في المستقبل.

٦ ـ التأكيد من خلال المنظمات غير الحكومية على أهمية العلاقات العربية ـ العربية، وخصوصاً في حالة تراجع العلاقات بين الحكومات العربية.

٧ ـ إثارة وتشجيع قضايا الرقابة الشعبية على الحكومات وفضح وسائل التأثير الحكومية في المجالس الشعبية والقضاء.

٨ ـ فضح العلاقات المشبوهة بين أصحاب القرار والقوى الأجنبية، والفساد المستشري في أوساطهم.

٩ ـ التعاون في ما بينهم، في ما يتفقون عليه، وأن يعذر بعضهم البعض الآخر في ما يختلفون فيه.

٩ ـ علي محافظة

لقد التقينا في هذه الندوة خلال هذين اليومين كمجموعة من المثقفين اتفقنا على أفكار وآراء معينة، واختلفنا في ما بيننا على بعض الأفكار والآراء، ونحن لا نملك الحقيقة، كل الحقيقة، وليس لدينا آراء وأحكام قاطعة في مختلف جوانب الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولا مختلف جوانب اتفاق غزة ـ أريحا.

وقد تناولنا بالدراسة والتحليل مختلف جوانب اتفاق غزة ـ أريحا، وجاء في الختام السؤال المهم: ما العمل؟ واتفقت معظم الآراء على ضرورة ايصال ما توصلنا إليه من آراء إلى مستويين: المستوى الرسمي، والمستوى الشعبي. وإزاء الاتصال بالسلطة، **أي المستوى الرسمي**، أمامنا صورتان: صورة سوداء قدّمها لنا حسام عيسى، وصورة زاهية أو واقعية قدّمها لنا سعيد النجار. الصورة السوداء صحيحة، فالسلطة لا تتصل بالمثقف أو بالعالم إلا ليسوغ قراراتها ويبرّر تصرفاتها، وهي لا تثق بالمثقفين وبالعلماء الوطنيين وتفضل عليهم الخبراء الأجانب. أما الصورة الواقعية التي قدّمها النجار، فجديرة بايصالها إلى الأطراف العربية في المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية وبما تحتويه من اقتراحات وآراء عملية مفيدة.

وأما على **المستوى الشعبي** فإنني أرى من الضروري ايصال الأفكار التي تداولناها إلى الهيئات السياسية والمنظمات الاجتماعية والاقتصادية العربية والمشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تتناول هذا الموضوع. وان جامعة اليرموك في الأردن تنوي عقد ندوتين: أولهما حول الآثار الاقتصادية للتسوية السلمية المرتقبة في شهر كانون الأول/ ديسمبر القادم، والثانية حول الآثار الاجتماعية والثقافية للتسوية المذكورة في شهر آذار/ مارس ١٩٩٤.

١٠ ـ انطوان حداد

رغم التباين الظاهر، أعتقد أن مساحة الالتقاء واسعة بين كل الزملاء الذين تداخلوا، أقلّه في تحديد هدفين:

أولاً: ترشيد المفاوضات ومحاولة الحدّ من أضرارها ونتائجها السلبية على قاعدة كسب الوقت ووقف تقدم العدو. ويقتضي ذلك الالتزام بالقواعد الحالية للعبة التي يفرضها ميزان القوى المختل، ويحددها عموماً الطرف المنتصر في المرحلة السابقة.

ثانياً: تعبئة الطاقات العربية باتجاه تعديل ميزان القوى الحالي تعديلاً جذرياً، ثم الانقضاض على النظم الناجمة عن ميزان القوى السابق من اتفاقات وغيرها. فما من معاهدة أزلية. المعاهدات والاتفاقات تولد وتعيش وتُخرق وتموت حين يأتي أجلها. وغالباً ما تموت تحت وطأة تبدل ميزان القوى.

كيف يتم تعـديل ميـزان القوى وتعبئـة الطاقـات؟ يتم ذلك في وضـع كل مـا نملك في ميزان الصراع (كما فعلت إسرائيل والصهيونية منذ ١٠٠ سنـة وحتى اليوم)، أي أن نضـع في الميزان البشر والمال والنفط والعسكر والمخزون الثقافي وغيره. وأتـوقف خصوصـاً عند البشر، وأعني توسيع دائرة المشاركة الشعبية إلى حـدها الأقصى، وخصـوصـاً (وهـذه مسألـة تدرجيـة) اختصار المسافة بين الدولة والمجتمع.

هذه الوصفة، كما نعلم كلنـا، ولا أضيف شيئاً، هي الـديمقراطيـة، وهي ربما اخـتراع غربي، إنما في رأيي، اختراع عبقري ومفيد وقابل للتطبيق في بيئتنا بعد تكييفه. اعتماد اختيـار الديمقراطية يقتضي التخلّي عن فكرة الترفّع الدائم عن الدولة ومخاطبة المجتمـع فحسب. هذا التفكير وهذا النهج يخدمان فكرة تأييد الطلاق بين الدولة والمجتمع، كما هو حاصل اليوم.

نقطة أخرى أتوقف عندها، هي مدى تركيزنا على الثوابت وازدرائنا المتغيرات، حتى لو كانت هذه المتغـيرات تشكل منعـطفات حـادّة، وذلك لمجـرد أن هذه المتغـيرات حدثت دون استئذاننا، أو دون أن يكون لنا أي ضلع في صنعها. مثال على ذلك مـا ورد من تعداد مهـام في ورقـة اسماعيـل صبري عبـد الله (الذي أرجـو أن تتسع رحـابـة صـدره للمـلاحـظة التي أبديها). هذه المهام ـ الأولويات التي ذكرها تكاد تكون نفسها لو عقدنا هـذه الندوة مثـلاً قبل خمس سنوات، أو على الأقل قبل ثلاث سنوات، قبل انهيار نظام القطبية الثنائية وقبل حـرب الخليج وتدمير العراق، وخصوصاً قبل آلية مدريد وقبل اتفاق «غزة ـ أريحا».

هذه المهام لا خلاف عليها. وما هو مـطلوب هو إعـادة قراءة هـذه الأهداف في ضـوء المتغيرات الكبرى التي ذكرت، وتفصيلها ومرحلتها وخصوصاً وضع آليات لتنفيذها.

• أحـد الأسئلة العملية مثـلاً: كيف يمكن للمهـام ج وح وي مثلاً الـواردة في حـديث اسماعيل أن تجد طريقهـا إلى التنفيذ، مـا لم تتم صياغـة آليات لـذلك، وخصـوصـاً مـا لم يتم التوجه في النهاية إلى الدولة أو مجموع الدول العربية والحكـومات، لـترشيدهـا والضغط عليها لتنفيذها، رغم الإحباط الذي قد نلقاه، وقد لاقاه فعلاً حسام عيسى في الأمثلة التي ذكـرها. في رأيي، فليقتحم المجتمـع الـدولـة سلمياً. أقـول ذلـك لمن يملك دولـة مثـل مصر، ولمن استعادها بعد غياب طويل مثل لبنان، ولمن لا يمتلكها مثل الإخوة الفلسطينيين، الذين نـأمل لهم ذلك قريباً.

أعود إلى فكرة تعديل ميزان القوى عبر تعبئة طاقات الأمّة. كي لا أكرر مـا ذكره عـدد كبـير من الزمـلاء، أضيف ان العنصر العميق في اختلال ميـزان القوى يكمن في الاقتصـاد. فنحن فقراء ولا ننتج كفاية (وقد أفاض بعض الإخـوة في تعداد الأرقـام التي تؤكد أن النـاتج الاسرائيلي يفوق ناتج دول الطوق مجتمعة). أتكلم على الإنتاج، فكيف بالانتاجية؟ أنا مدرك أن هذه المسألة لا حل لها بين ليلة وضحاها. انها طريق طويلة، ولكن لا بد أيضاً من السـير فيها، دون أن نستمر في التشكي من القسمة العالمية للعمل وتحميلها وحدها مسؤولية تخلفنا. نحن العرب لا ننتج سوى القليل، كيف تريدون لنا أن نتفوق على اسرائيل ونحن عـلى هذه الحال؟

خِتامُ النَّدوَة

كلمة الختام الأولى

إسماعيل صبري عبدالله

أعتقد أن هذه المرة لا نقدر أن نكتفي بتوجيه الشكر لمركز دراسات الوحدة العربية، ولمديره العام خير الدين حسيب، وكل الإخوة الذين عاونوه. فأعمال هذه المناقشات أبرزت أمرين مرتبطين؛ **أولاً**، كل من تكلموا دعوا إلى حركة وليس إلى مجرد ابداء الرأي، أي أن نتجاوز مرحلة إبداء الرأي. وخير مثال على ذلك د. سعيد النجار الذي دافع عن الاتفاق بطريقة أو بأخرى، وكتب ورقة فيها الكثير من المهام النضالية. فإذاً، كان الجامع المشترك في مداخلاتنا هنا، هو الأساس بأن الأمة تواجه مرحلة خطرة، وأن هذا الخطر يقتضي التعبئة، ويقتضي الحركة، ويقتضي الفكر ويقتضي الفعل. وحين نتكلم على الفكر والفعل، أقول لمركز دراسات الوحدة العربية ولأخي العزيز المفكر والمناضل خير الدين حسيب الذي نجح في تنظيم نشاط، كنّا نتوهم أنه لا يمكن أن ينظّم، هو نشاط المثقفين العرب، وتحمّل كل هذا بصدر رحب:

المرحلة المقبلة ستزيد العبء عليه سواء في دوره في المركز أو في دوره في المؤتمر القومي العربي. وبسابق الخبرة التي اكتسبها طوال السنوات الماضية، بالإضافة إلى عطائه غير المحدود، نجد أنفسنا كلنا في حاجة دائمة له. ونتطلع إليه أن يلعب دوماً دور المحرّك والمنشّط والمتابع الذي يستطيع أن يرغم محمد الأطرش وأنا أن نشتغل عشر ساعات في اليوم. لا أعتقد أن أحداً يملك هذه القدرة.. طبعاً.

الشكر واجب، وكل شيء تمّ في الندوة على أحسن ما يمكن، ويستحق التقدير والشكر، ولكنني أبشّر بمهام جديدة، لأننا كلنا تكلمنا على ضرورة الفكر والفعل والحركة والقبول بالاختلاف بالرأي، ولكننا مستمرون في اتجاه دور نشيط للمثقفين العرب، ليسوا كأفراد فقط، لكن من حيث هم أعضاء في أحزاب وجمعيات ونقابات واتحادات... الخ؛ فهذا واجب علينا كلنا. وبالطبع، نحتاج باستمرار إلى مركز دراسات الوحدة العربية وإلى خير الدين حسيب، فهو «المحرّك» لنا جميعاً. وأعتقد أنكم تؤيدونني جميعاً بإبداء الاستعداد للاشتراك في كل ما ينظمه د. حسيب والمركز، وأن نكرر التجربة التي تتم هنا على مستوى الوطن العربي، كل منا في قطره، حتى تتسلسل الأفكار وتتكاثر الأفعال، ولربما نستطيع أن نغير أمراً من نفسنا وأحوالنا.

كلمة الختام الثانية

خير الدين حسيب

أولاً، هناك واجب عليّ هو أن أتوجه إليكم جميعاً بالشكر على ما بذلتموه من جهد ووقت لإغناء هذه الندوة بأفكار وآراء ومناقشات ومقترحات. ولا أريد أن آخذ وقتاً طويلاً، ولكنني أحب أن أسجل بعض الملاحظات حول هذه الندوة.

أعتقد أن الندوة، **من حيث الشكل**، نجحت؛ فالندوة المحدودة التي تضم عدداً أصغر من المشاركين وعدداً أقل من أوراق العمل هي أكثر نجاحاً، حيث تمكنا من إجراء حوار جاد وحضاري أكثر مما كان يمكن أن يتاح لو زاد عدد المشاركين فيها. كما نجحت الندوة في تحقيق قدر غير قليل من التفاعل الايجابي بين المشاركين، وهو ما بدا واضحاً من المقارنة بين مداخلات بعض المشاركين أمس واليوم.

ثانياً، أشار بعض المشاركين إلى توصيات هذه الندوة. وأود أن أبين بأن المركز لا يصدر قرارات وتوصيات في ندواته، إنما يعمل على نشر مداولات الندوة في كتاب يصدر حولها، يتيح الفرصة لمن يريد، بمن فيهم صنّاع القرار العربي، للاطلاع على مناقشات واقتراحات وتوصيات المشاركين بصفتهم الشخصية، كأفراد وليس كمجموعة، وسيكون المركز أميناً على نشر آرائكم ومناقشاتكم في كتاب يصدر عن المركز.

من حيث المضمون، أعتقد أن الندوة نجحت إلى حد كبير في التشخيص بما يشبه الإجماع. ولكنها ولأسباب موضوعية، لم تنجح بالدرجة نفسها في وصف الحلول وتقديم برنامج مستقبلي يجيب عن سؤال: ما العمل؟، رغم أنها قطعت شوطاً أكثر مما تم حتى الآن ـ على حد علمي ـ في أي تجمع فكري آخر.

ثالثاً، لم تعطِ الندوة القدر الكافي في إجابتها عن «ما العمل؟» حول الوضع العربي الحالي، وفي كيفية ترميم البيت العربي وإعادة التضامن العربي تمهيداً للتقليل من الخلل في الميزان بين العرب وإسرائيل، وتقليل تأثير الدور الأمريكي وممارساته الضاغطة على العرب.

فلقد أشير مثلاً، إلى أهمية رفع الحصار عن العراق وليبيا، لكن لم يذهب أحد خطوة أبعد بتبيان كيف يمكن ذلك، وما يجب عمله ـ خصوصاً وأن الحصار هو عربي في جوهره ـ ولا كيف يمكن أن نحقق الديمقراطية، مثلاً، في ظل الأنظمة العربية الحالية.

رابعاً، أعطتنا الندوة زاداً هاماً لما يمكن أن يقوم به مركز دراسات الوحدة العربية، والمؤتمر القومي العربي لاستكمال المسيرة، وهذا ما كنا بحاجة ماسّة إليه.

خامساً: إن الندوة زادت من تفاؤلي بالمستقبل، وأشعر أنني قادر على العمل بدعم معنوي أكبر مما كنت أشعر به قبل هذه الندوة.

الملاحق

ملحق رقم (١)
مخطط الندوة

أولاً: هدف الندوة

١ ـ عرض ومناقشة الترتيبات والقضايا والموضوعات والتحولات المحتمل حدوثها في النظام الإقليمي العربي وعلاقاته بدول الجوار نتيجة التوصّل إلى ترتيبات واتفاقات سلام بين الفلسطينيين وإسرائيل من ناحية، وبين دول عربية وإسرائيل من ناحية أخرى، خصوصاً وأن مجموعة من الترتيبات والموضوعات المطروحة على الساحتين السياسية والاقتصادية في المنطقة بدأت تتضح معالمها في دراسات وندوات ومؤتمرات متعددة، ومجموعة أخرى من القضايا المتوقع إثارتها في أعقاب التوصّل إلى اتفاقات سلام يمكن الآن حصرها وتحديد طبيعتها وأبعادها.

٢ ـ تبادل الرأي بين مختلف اتجاهات الفكر السياسي العربي المعاصر، حول الموقف من هذه الترتيبات والقضايا والموضوعات والتحوّلات المتوقع حدوثها، وحول أسس وحجج التصدي للبعض منها الذي يخشى تهديده هوية الشعوب العربية أو طموحاتها نحو الاستقلال والوحدة، وحول أسس تشجيع وتقوية البعض الآخر الذي يسمح بأن تكون للأطراف العربية مركزيتها المناسبة كمجموعة داخل أي ترتيب اقتصادي جديد أو مكمّل في المنطقة.

٣ ـ وضع توصيات بما يجب عمله على المستويات الرسمية والشعبية ويتصل باحتمالات المستقبل المنظور، وخصوصاً الاجراءات الواجب اتخاذها خلال المرحلة الراهنة، مرحلة الاستعداد للتعامل مع قضايا ومسائل وتحوّلات هذا المستقبل المنظور.

ثانياً: موضوعات الندوة

١ ـ الجوانب السياسية:
د. أحمد يوسف أحمد
د. غسان سلامة

تهتم الورقة بمدى ترابط المسائل أو القضايا التي يجري حالياً تسويتها أو تأزيمها، وعلاقة الحلول المتوقعة بمستقبل الأطراف العربية. وتناقش الورقة احتمال أن تتبلور فكرة نظام اقليمي جديد، لا على أساس هوية الأطراف المنخرطة فيه، بل على أساس هوية القضايا المطروحة، وحيث يتعاظم وزن المعايير الجغرافية على حساب المعايير الثقافية، مع احتمال أن يتضح دور القوى الخارجية عن الإقليم في معادلة جديدة جوهرها التعاون بدل التصادم.

٢ ـ الجوانب الاقتصادية:
د. محمود عبد الفضيل
د. الياس سابا

تناقش الورقة التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي العالمي في مجال الترتيبات الاقليمية الجديدة، ومنطلقات وحيثيات الاقتصاد السياسي «للسلام». ثم تعرض الورقة لمختلف التطورات والرؤى المطروحة عن مستقبل النظام الاقتصادي لمنطقة «الشرق الأوسط»، والتداعيات المحتملة لتحقق هذه التصورات والرؤى على مسيرة الاقتصاد العربي. وتضع الورقة عدداً من التوصيات بأشكال التحرّك العربي في ظل رؤية استراتيجية جديدة.

٣ ـ الجوانب العسكرية:
اللواء طلعت مسلّم

تناقش الورقة في الإطار العام عدداً من الفرضيات تتعلّق بالأمن العسكري العربي، وخصوصاً ما يتصل منها بدوري تركيا وايران والأوضاع العربية عموماً. وتركّز الورقة على العلاقات الاسرائيلية ـ الأمريكية ومواقف إسرائيل من مسائل ضبط السلاح وتعديل العقيدة القتالية والنظرة إلى التسلّح العربي. كذلك تطرح الورقة عدداً من العوامل التي تؤثر في القوة العسكرية العربية والميزان الاقليمي كالمعاهدات الدولية وأثر التكنولوجيات العسكرية الجديدة والأزمات المالية، وتقدّم الورقة عدداً من الاقتراحات حول ما يجب عمله في المستقبل وخلال الاستعداد للمستقبل.

٤ ـ مائدة مستديرة: ما العمل؟

مقترحات وتوصيات.

ملحق رقم (٢)
برنامج الندوة

الجمعة في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣

٨,٠٠ ـ ٩,٠٠	**التسجيل**
الجلسة الصباحية	**رئيس الجلسة**: د. محمد الأطرش
٩,٠٠ ـ ٩,١٥	**افتتاح الندوة** كلمة الدكتور خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.
٩,١٥ ـ ١١,٠٠	**الجوانب السياسية للتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة:** ١ ـ العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية. الباحث: د. أحمد يوسف أحمد (مركز/ ندوة ١/١/٢٦) ٢ ـ أفكار أولية عن السوق الأوسطية الباحث: د. غسان سلامة (مركز/ ندوة ٢/١/٢٦) المعقب: د. أحمد صدقي الدجاني مناقشة عامة
١١,٠٠ ـ ١١,٣٠	استراحة
١١,٣٠ ـ ١٣,٣٠	متابعة مناقشة الجوانب السياسية
١٣,٣٠ ـ ١٦,٠٠	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر	**رئيس الجلسة**: د. اسماعيل صبري عبد الله
١٦,٠٠ ـ ١٨,٠٠	**الجوانب الاقتصادية للتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة:**

١ ـ مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية»:
التصوّرات ـ المحاذير ـ أشكال المواجهة
الباحث: د. محمود عبد الفضيل
(مركز/ ندوة ٢٦/٢/١)
٢ ـ الجوانب الاقتصادية للتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة
الباحث: د. الياس سابا
(مركز/ ندوة ٢٦/٢/٢)
المعقبان: (١) سعيد النجار. (٢) محمد الأطرش
مناقشة عامة

١٨,٠٠ ـ ١٨,٣٠	فترة استراحة
١٨,٣٠ ـ ٢٠,٠٠	متابعة مناقشة الجوانب الاقتصادية
٢٠,٣٠	حفلة عشاء يقيمها د. خير الدين حسيب في منزله على شرف السادة المشاركين في الندوة.

السبت ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣

الجلسة الصباحية	**رئيس الجلسة:** أ. عبد الملك الحمر
٩,٠٠ ـ ١١,٠٠	**الجوانب العسكرية للتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة** الجوانب العسكرية للتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة، ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين الباحث: أ. طلعت مسلّم (مركز/ ندوة ٢٦/٣) المعقب: أ. محمود عزمي مناقشة عامة
١١,٠٠ ـ ١١,٣٠	فترة استراحة
١١,٣٠ ـ ١٣,٠٠	متابعة مناقشة الجوانب الأمنية
١٣,٠٠ ـ ١٦,٠٠	فترة غداء
جلسة بعد الظهر	**رئيس الجلسة:** د. علي أومليل
١٦,٠٠ ـ ١٨,٠٠	**مائدة مستديرة: ما العمل؟** غسان سلامة اسماعيل صبري عبد الله برهان الدجاني جلال أمين سمير أمين

	عادل حسين
	محمد الأطرش
	مناقشة عامة
۱۸,۰۰ - ۱۸,۳۰	فترة استراحة
۱۸,۳۰ - ۱۹,۳۰	متابعة المناقشة العامة
۱۹,۳۰ - ۲۰,۰۰	اختتام الندوة

فهرس

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

هذا الكتاب

من بين التحديات الجديدة الكثيرة التي يواجهها الوطن العربي حالياً، تلك التي أثارتها «التسوية» التي يجري التفاوض عليها بين العرب وإسرائيل، وما تتضمّنه أو تطمح إليه بعض أطرافها من «ترتيبات شرق أوسطية» اقتصادية وسياسية وأمنية، قد يكون لها تأثيرات متفاوتة في النظام الاقليمي العربي، وفي العلاقات العربية ـ العربية، وفي مستقبل الأمة العربية.

وحرصاً من مركز دراسات الوحدة العربية على بحث هذه «الترتيبات» التي تُطبخ، ورغبة في تبادل الرأي بين مختلف اتجاهات الفكر السياسي العربي المعاصر حول الموقف من هذه الترتيبات والقضايا والتحوّلات والتحديات التي تحدثها، وحول مبررات ووسائل التصدي لها، **نظمّ المركز ندوة** بعنوان **الوطن العربي والتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة**، التي شارك فيها ما يزيد على ثلاثين باحثاً ومفكّراً عربياً يمثلون وجهات نظر ومدارس فكرية وسياسية وأجيالاً مختلفة.

لقد اتجه هدف الندوة بشكل رئيسي إلى: **رصد وتحليل التحديات** التي تواجه الأمة العربية؛ **ومحاولة اعطاء تصوّر خطة عمل لخطوط عامة وعريضة، قابلة للتطبيق** على مستوى الأنظمة والشعوب العربية، لكيفية مواجهة هذه التحديات، والانتقال إلى الأوضاع المرغوب فيها؛ **ومحاولة ابتداع صيغ لتفعيل دور المفكرين العرب ومراكز الأبحاث والدراسات العربية**، في بحث المشاكل الراهنة لأمتنا، واقتراح سياسات وبدائل مستقبلية لحلولها.

ويضم **هذا الكتاب** حصيلة الوقائع الكاملة لبحوث ومناقشات هذه الندوة التي انعقدت في بيروت، يومي ١٢ ـ ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.

الطبعة الثانية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون : ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الثمن :

أو